د. أكرم حجازي

بعد نصف قرن

الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل

بحث سوسيولوجي في

تاريخية المنظمات الفدائية والجماعات الإسلامية

الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل

أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع
جامعة تونس الأولى
تموز / يوليو 1999

الطبعة الأولى، 2010
نسخة إلكترونية
WWW.ALMORAQEB.NET

الإهداء

لمن يهمه الأمر ...

المحتويات

الجداول والملاحق	10
كلمة لا بد منها	11
المدخل	13
مقدمة في مفهوم الثورة	16
في مفهوم حركات التحرر	21
صيرورة حركة التحرر الفلسطينية	22
الجزء الأول: تاريخية ظاهرة الثورة الفلسطينية	31
المسألة الأولى: المجتمع المفقود	37
الفصل الأول: معاينة إحصائية للشتات الفلسطيني	39
أولا: فلسطين المغتصبة سنة 1948	39
ثانيا: فلسطين المحتلة سنة 1967	39
ثالثا: مجتمعات المنفى	44
رابعا:عدد اللاجئين، تقديرات مختلفة	48
الفصل الثاني: تركيب الشتات الفلسطيني (1948-1967)، مقاربتان:	55
أولا: المقاربة الأولى، الأشكال الاجتماعية الجديدة أو المخيم	55
1.البنى واستعمالات الأرض	56
2. البنية الاجتماعية ومنظومة العلاقات	58
3. هل يمثل المخيم نموذجا للمجتمع الفلسطيني؟	62
ثانيا: المقاربة الثانية، « طبقية » المجتمع الفلسطيني	64
1. المعدمون	67
2. الموسرون	72
3. ما بين الطبقتين	86
المسألة الثانية: التكون التاريخي لكبريات المنظمات الفدائية الفلسطينية	95
الفصل الأول: التيار اليساري (المنظمات الماركسية اللينينية والبعثية)	97
أولا: حركة القوميين العرب – الصعود	97
الصيغ التنظيمية الأولى:	97
1. كتائب الفداء العرب	97
2. جمعية العروة الوثقى	100
3. حركة القوميين العرب (الشباب القومي العربي)	102
4. إقليم فلسطين	103
الجذور النفسية والاجتماعية وعلاقتها بالأيديولوجيا	105
1. « الثابت والمتحول » في الأيديولوجيا	108
ثانيا: حركة القوميين العرب – التفكك	118
2. الأجنحة العسكرية والمنظمات الفدائية في الحركة عشية الكارثة وغداتها	119
3.**1.** الجبهة القومية لتحرير فلسطين (منظمة شباب الثأر)	119
2. منظمة أبطال العودة	119
3. ائتلاف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	119
4. الانشقاقات الكبرى داخل الائتلاف والتنظيم الأم	120
5.الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وظاهرة الانشقاق في الجبهة	120
2. الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين	127
3. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة- وانشقاقها	130
ثالثا: منظمات يسارية أخرى: جبهة النضال الشعبي	132
رابعا: المنظمات الفلسطينية البعثية	133

6. موقف حزب البعث والقضية الفلسطينية 133
7.المنظمات البعثية الفدائية: 135
8.جبهة التحرير العربية 135
2.9. طلائع حرب التحرير الشعبية- قوات الصاعقة 138
الفصـل الثاني: التيار المستقل (حركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح) 141
أولا: الهوية التنظيمية 142
هوية الجماعات المؤسسة 143
1. مجموعة طلبة الجامعات المصرية 143
2. مجموعة قطاع غزة 149
3. مجموعة ألمانيا وأوروبا 154
4. مجموعة السعودية وقطر والكويت 155
التركيب التنظيمي للمجموعات 158
1. التأريخ لنشأة « فتح » بين إشكالية البداية والتأسيس 158
2. بين النشأة والتوسع : ديناميات التفاعل 161
3. البنية الاجتماعية ومبررات النشأة 163
ثانيا: الهوية السياسية 170
الاضطهاد: أي محتوى؟ وأي مبرر؟ 171
1. الهوية بين عشق القومية وضرورة القطرية 173
2. مجلة « فلسطيننا - نداء الحياة » : القناة الفاعلة 175
3. دعوى « فتح » 176
4. الشخصية المستقلة والفدائي البطل 179
ثالثا: « فتح » والأيديولوجيا 182
المسألة الثالثة: مجتمع الثورة 190
الفصل الأول: البحث عن مجتمع الثورة (المجتمع المنشود) 192
أولا: حرب الشعب من كلاوزفيتز إلى لينين 192
1. الثورة الصينية 195
2. الثورة الفلسطينية (1965- آذار/ مارس1968) 198
ثانيا: مجتمع الثورة عند التيار اليساري 201
1. الطبقة العاملة 202
2. المثقفون الثوريون 203
3. البرجوازية الكبيرة 203
4. البرجوازية الصغيرة 205
ثالثا: مجتمع الثورة عند التيار المستقل وإشكالية التحرر الاجتماعي 207
1. المقاربة الأولى: الفرز الطبقي 207
2. المقاربة الثانية: التحرر الاجتماعي 211
الفصل الثاني: نقد المجتمع المنشود (تحليلات مقارنة وبعض الاستنتاجات) 216
الجزء الثاني: تاريخية الظاهرة الجهادية في فلسطين 225
المسألة الأولى (تمهيدية): التأصيل للفكر الجهادي، من أين البداية ؟ 226
المدخل إلى نشأة الظاهرة الجهادية في فلسطين 227
الفصل الأول: « تنظيمات الغضب الإسلامي في مصر السبعينيات» 236
أولا: جماعة المسلمين « التكفير والهجرة » 236
ثانيا: جماعة « الكلية الفنية العسكرية » 241
ثالثا: جماعة الجهاد « الفريضة الغائبة» 248
رابعا: الجماعات الإسلامية 255
خامسا: ملخصات لوثائق جماعات الجهاد 257

المسألة الثانية: سرايا الجهاد الإسلامي « السّــرايا» 261
الفصل الأول: الجماعات المكونة 261
أولا: جماعة لجنة التنظيم الطلابية « العامل المساعد– لبنان» 261
□ **البنى التحتية** الستراتيجية 265
1. السرية الطلابية « كتيبة الجرمق » 267
2. مهمات الأراضي المحتلة 269
□ **تاريخية المجتمع السياسي والروافد** التنظيمية 271
1. الجماعات الطلابية والتلمذية 271
2. الجماعات المقصاة في المجتمع اللبناني 273
3. السجون الإسرائيلية والأراضي المحتلة 275
القيادة وديناميات التفاعل 276
1. على مستوى حركة « فتح » والثورة الفلسطينية 276
2. الجماهير الشعبية والجماعات الاجتماعية 279
3. العلاقة بين القمة والقاعدة 282
□ **بين الماركسية** والإسلام 285
ثانيا: الجماعة الإسلامية في السجون الإسرائيلية « المنفلشون » 288
1. البنية التنظيمية الداخلية 288
2. تاريخية الجماعة الإسلامية 290
3. قوة الجماعة في الخارج 296
ثالثا: طلبة الجامعات المصرية « حركة الجهاد الإسلامي » 298
1. الأنوية الأولى وتفاعلات النشأة 300
2. المأسسة التنظيمية 302
الفصل الثاني: تركيب الجماعات الثلاثة 305
1. تأسيس « السرايا » 305
2. مصباح الصوري وبداية الأسطورة 308
3. السرايا: تفكك ؟ أم نهاية دور ؟ 312
المسألة الثالثة: جماعة الإخوان المسلمين وحركة « حماس» 320
الفصل الأول: تاريخية الجهاد لدى « الإخوان المسلمين» الفلسطينيين 324
أولا: المحن والبديل 324
ثانيا: الفلسفة الإصلاحية، تأجيل للجهاد؟ أم محتوى آخر؟ 327
1. معسكرات الشيوخ 328
2. المأسسة الدينية والاجتماعية 330
1. المقاومة المسلحة 335
2. المقاومة السلبية 338
3. الانطلاقة؟ 339
الفصل الثاني: المحددات السوسيولوجية للفلسفة الإصلاحية « التأجيل » 344
أولا: نقض المبررات التقليدية 344
ثانيا: معاينة اجتماعية للفلسفة الإصلاحية وآثارها 346
ثالثا: العناصر النسقية في استمرار الفلسفة الإصلاحية 348
1. القيــادة 348
2. البيعــة 351
3. مبدأ « السلامة العامة » 353
4. تراث الجماعة الأم ومسألة الجهاد 355
الفصل الثالث: حركة المقاومة الإسلامية « حماس» 362
أولا: هوية « **الإخوان المسلمين**» الفلسطينيين 362

1. المرجعية القانونية قبل النكبة (1948) 363
2. المرجعية القانونية بعد النكبة 366
ثانيا: المكانة القانونية للفروع في التنظيم الدولي 370
ثالثا: هوية حركة « **حماس**» التنظيمية 372
1. الجناح المؤسس 372
2. الامتدادات التنظيمية 374
المسألة الرابعة: البنية الاجتماعية للظاهرة 377
- **البنية الاجتماعية للسرايا** 379

الفصل الأول: البنية الاجتماعية لـ « الإخوان المسلمين» و « حماس » في فلسطين المحتلة 381
أولا: التحليل الماكرو سوسيولوجي للعينة 382
ثانيا: التحليل الميكرو سوسيولوجي للعينة – مرحلتان: 384
- **المرحلة الأولى: إعادة توصيف العينة** 385

1. الأصول الاجتماعية 385
2. التدين أو الإقبال على الدين 387
3. التشغيل 388
- **المرحلة الثانية: مناقشة التوصيفات** 390

1. المقاربة الأولى: حصار مجتمع 390
2. المقاربة الثانية: تقاسم للنفوذ؟ أم نهوض للريف 393
3. المقاربة الثالثة: التثاقف الديني 396
4. المقاربة الرابعة: الثقافة العشائرية والمدخل إلى العلاقات الاجتماعية والتنظيمية 397
- **خلاصة التحليل** 399
- **ملاحق المسألة** 401
- **ملاحظات ختامية عاجلة** 405
- **قائمة المصادر والمراجع**: 410

أولا: الوثائق 410
ثانيا: النشريات الوثائقية 411
ثالثا: المقابلات الشخصية 411
رابعا: الموسوعات والمعاجم 412
خامسا: المصادر والمراجع (الكتب) 412
سادسا: الدوريات المنتظمة 419
سابعا: المجلات 422
ثامنا: الصحف والتقارير 422

الجداول والملاحق

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	قائمة بمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية مشتملة على عدد السكان لسنة 1955 وسنة التأسيس والمساحة والموقع على مستوى المنطقة والمكان.	41
2	قائمة بمخيمات اللاجئين غير المنظمة في الضفة الغربية.	42
3	قائمة بمخيمات اللاجئين وأماكن تجمعاتهم في قطاع غزة مشتملة على عدد السكان وسنة التأسيس والمساحة والموقع وطاقة الاستيعاب.	43
4	قائمة بمخيمات اللاجئين في الضفة الشرقية وعدد السكان وسنة التأسيس.	45
5	تطور التوزيع الجغرافي للفلسطينيين في الخارج خلال أعوام 1975،1970، 1982/ بالآلاف	47
6	عدد اللاجئين في نهاية شهر حزيران من كل سنة.	50
7	ملخص التقديرات السابقة لعدد اللاجئين.	54
8	عدد المعسكرات وعدد اللاجئين الذين تؤويهم وكالة الغوث (1950-1960).	63
9	قيمة الأملاك المستولى عليها والمنهوبة والمشمولة بقرار التعويضات بملايين الدولارات حسب أسعار تقديرية لسنة 1950.	68
10	ملخص قيمة الأملاك المنهوبة في المدن والقرى بملايين الدولارات/ مستخرج من الجدول السابق. حتى آخر حزيران من كل سنة.	69
11	التوزيع المهني للعاملين في قطاع غزة من السكان الأصليين سنة 1949.	77
12	المساحة المزروعة في قطاع غزة ونوع المحصول في سنوات مختارة/ بالدونم.	80
13	**قائمة بأبرز مؤسسي حركة فتح.**	165
14	الفئآت العمرية للمبعدين.	383
15	توزع المبعدين من الضفة الغربية على المراكز السكانية.	386
16	توزع المبعدين من قطاع غزة على المراكز السكانية.	386
17	توزيع الطلبة وخريجي الدراسات الإسلامية على مختلف الشهادات العلمية.	387
18	مدى تشغيل الخريجين في تخصصاتهم أو خارجها.	389
19	توزع الطلبة على قطاعات العمل المختلفة.	389

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
1	توزع المبعدين من الضفة الغربية على المراكز السكانية.	401
2	توزع المبعدين من قطاع غزة على المراكز السكانية.	402
3	حملة شهادة الدكتوراه من الضفة وغزة حسب معايير العمر، الإقامة والمهنة.	402
4	حملة شهادة الماجستير من الضفة وغزة حسب معايير العمر، الإقامة والمهنة.	403
5	توزيع الطلبة وخريجي الدراسات الإسلامية على مختلف الشهادات العلمية.	404

كلمة لا بد منها

هذا البحث يجمع شتاتا من بعض التاريخ الراهن للحركة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين عامي 1948 و1998. ويعرض لأبرز أطروحاتها سوسيولوجيا وأيديولوجيا، ويناقش جزء كبيرا من تاريخيتها بالتفصيل.

الحاضر مؤلم، ومخزي. لكنه ليس سوى حصاد التاريخ ... حصاد لوقائع لا يمكن إنكارها بغض النظر عن الحق والباطل أو الخطأ والصواب فيها؛ وبغض النظر عن مشروعية المحتوى؛ وبغض النظر عن قبولها أو رفضها؛ وبغض النظر عن اكتساحها للعقول وهيمنتها على الألباب والحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية. فالتاريخ ووقائعه وأحداثه صار جزء من الماضي. والماضي أمانة لا مناص من الحفاظ عليها ونقلها إلى الأجيال القادمة كما هي، وبتجرد، ودون تحريف أو تعظيم أو تسخيف للحقيقة، كي تكون على بينة من أمرها، وكي تكون للعبر معانيها.

ولا شك أن التمسك بالأمانة العملية والعمل بها يستدعي من كل باحث التحلل من سطوة الوقائع التاريخية وما يحيط بها من ترغيب أو ترهيب، وهي عملية صعبة ومعقدة، وتحتاج إلى قدر كبير من الجهد والتضحية والصبر. فللحقيقة، وحتى بعضها، دائما أثمان باهظة.

قبل مناقشة البحث وقع بعض الأساتذة المشاركين في حيرة من أمرهم وهم يفتشون عبثا، ويسألون بعض أصدقائي من الأساتذة التوانسة: من هو أكرم حجازي؟ وما هي خلفيته الأيديولوجية؟ هل هو من فتح؟ هل هو إسلامي؟ هل هو شيوعي؟ من يكون بالضبط؟

وخلال المناقشة التي تمت على مرحلتين (لأول مرة في قسم الاجتماع بالجامعة التونسية) فاجأ أحد الأساتذة الحضور، وبشكل لفت انتباه زملائه، بالقول أنه استطاع التوصل إلى تحديد الهوية الأيديولوجية للباحث، فانتفض الأستاذ المشرف، من غفلة، منتظرا تلقي إجابة إلا أن زميله خيب أمله ولهفته حين امتنع عن التصريح مكتفيا بالقول أنه سيكشف عن ذلك لاحقا. لكنه لم يفعل! ولن يفعل! لأنه ببساطة لن يجد في البحث أي حضور أيديولوجي من أي نوع كان.

فبعد سنة أو اثنتين من المناقشة ظل الأستاذ المشرف يفتش عن إجابة يطفئ بها حيرة أعيته عن تحديد هوية صاحب النص. وفي يوم ما سأل شقيقي د. أحمد نفس السؤال: من يكون أخوك؟ وما هي توجهاته؟ فعجب أخي من السؤال والإلحاح فأجابه أن كل ما في الأمر أنني أعشق البحث العلمي. لكن الأعجب أنني حين كنت موضع تساؤل لم يسألني أحد من أكون.

هذا البحث ككل بحث علمي؛ وليد ظروفه. وقد تم إنجازه، بإنصاف وباقصى قدر من الحياد، حين كانت الأيديولوجيات العلمانية تتهاوى تباعا، وحين كانت الجماعات الإسلامية تتقدم لملء الفراغ. ومع ذلك فقدلاقى العنت والصلف والمراوغة والتملص في كل محاولات النشر. ومن المؤسف والمؤلم أن كافة الجماعات السياسية الفلسطينية، العلمانية والإسلامية رفضت نشره، كما رفضته مراكز الأبحاث الفلسطينية الجامعية والخاصة، وبالذات، الإسلامية منها بلا أي مبرر. والحقيقة أنه لم يلاقي الهوى عند أي منها. ولو كان صاحبه ذا هوى ورياء لهذه الجهة أو تلك لما كانت المعاناة ولما كان الجحود والنكران نصيبه الأوفى.

بعد كل المحاولات لم يعد الانتظار مجديا، ولم تعد دور النشر ومراكز الأبحاث سيفا مسلطا على رقاب الباحثين، وبعد فترة وجيزة جدا لن يعود للكتاب الورقي وجود يذكر إلا على الرفوف وفي الخزائن. ولن يظل الحصار التكنولوجي الغربي مضروبا على الكتاب الإلكتروني العربي إلى الأبد. وستضطر الشركات المصنعة لأجهزة الـ E-BOOK READER إلى

إدراج اللغة العربية في البرمجة. ولأننا لا ننتظر كسبا ماديا مما نكتب فقد رأينا أنه آن الأوان أن نشرع بنشر ما لدينا من أبحاث على موقعنا في الشبكة. وهذا هو الكتاب الثاني بعد كتاب « **حديث الإفك**». أما الكتاب القادم، إن شاء الله، فهو **بعنوان**:

دعوى الاغتصاب

بحث في السوسيولوجيا التاريخية والقانونية للملكية العقارية والزراعية في فلسطين خلال العهدين العثماني والبريطاني

(1948 – 1858)

والله الموفق

المدخـــل

مقدمة:

منذ ولادة المنطقة المسماة حاليا بـ « **الشرق الأوسط**» (**1914–1922**) وبروز الدولة اليهودية على أنقاض فلسطين وتمتعها بوضعية الدولة الأقوى لم تفارق ظاهرة العنف المنطقة حتى نهاية القرن العشرين. بل إنها إحدى أبرز الظواهر المألوفة منذ ما يزيد عن القرن. فالحركة الصهيونية والغرب الرأسمالي لم يتيحا مجالا لغير العنف سلوكا فُرض على « **شعوب**» المنطقة مذ توج بتقسيم الوطن العربي (**1916**) وأتى بعد ثلاثة عقود، جغرافيا، على أزيد من ثلاثة أرباع مساحة فلسطين و، ديمغرافيا، على نحو مليون مُهجّر من مواطنيها شُرِّدوا وخسروا ديارهم وممتلكاتهم وحتى وطنهم. وإذا كانت هذه بعض مدخلات الغزوة الاستعمارية العالمية على شرق الوطن العربي فإن مخرجاتها لم تسفر سوى عن احتلال ما تبقى من فلسطين ومزيدا من التمدد السريع نحو السيطرة على أراضي عربية محاذية (**1967**) فضلا عن إجبار السكان والأنظمة السياسية العربية، على حد سواء، على التعايش مع أنماط الحياة السياسية والاجتماعية التي تتسم بالفقر والقهر والإذلال. فتحولت المنطقة إلى بيئة تزخر في إنتاج العنف واحتضانه، الأمر الذي تمخض عنه توليد العنف المضاد عبر حركات المقاومة والاحتجاج بلا اختيار إلا نزولا عند رغبة التحدي الحضاري الذي تفرضه على الدوام الكولونيالية الرأسمالية والصهيونية على هذه المنطقة من العالم بمحتوى فريد لا مثيل له.

والآن، فإن تشخيص المشكلة الفلسطينية وفقا للمقالة السياسية المعاصرة لحالة الوطن العربي تُبيِّن أن فلسطين بقيت البلد العربي الوحيد الذي لم يحصل، لا فقط، على استقلاله السياسي بعد، بل أُنكر وجوده. أما سكانه فقد نالوا

في أحسن الأحوال صفة « **الطوائف الشرقية**»، بينما وصف اليهود في شتى بقاع الأرض بـ « **الشعب**» ذو « **الصلة التاريخية**» بفلسطين حسبما جاء في نصي « **وعد بلفور**» (**1917**) و « **صك الانتداب**» (**1920**). وتبعا لذلك ظل القلق على الهوية والمصير يساور القيادة السياسية الفلسطينية زمن الانتداب على فلسطين (**1917 – 1948**). وبعد قيام الدولة اليهودية بات البحث عن الهوية وإعادتها والسعي إلى تثبيتها محور تفكير ونشاط متصل لكل الحركات السياسية التي ظهرت في فلسطين أو خارجها بما فيها حركات المقاومة المعاصرة حتى استغرقت الهوية كل المقالة السياسية الفلسطينية وغاية كل الفعاليات الإستراتيجية لمختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية المناهضة للدولة اليهودية. وخلاصة المسألة، حربا إسرائيلية على الهوية لجهة إنكارها وحربا عربية عليها لجهة احتوائها. وما بين « **النكران**» و« **الاحتواء**» استقرت الهوية سياسيا ولكنها ظلت « **من دون جغرافيا**»[1]. ولكن أية هوية سياسية تلك التي استقرت؟ وأية جغرافيا يجري البحث عنها؟

في غياب أية سلطة محلية مركزية في فلسطين عبر التاريخ، أو سلطة وطنية تماثل الحالة المعاصرة لأقطار الوطن العربي تساهم في صناعة هوية قطرية - قومية خاصة بالشعب الفلسطيني تظل الهوية التقليدية الموروثة معبرة عن مركبين أساسيين متلازمين ومتمحورين حول العروبة والإسلام. هذه الثنائية التي تشكل حصيلة الرموز والتصورات الذهنية لدى الشعب الفلسطيني لم تنل منها الإشكاليات المثارة حولها بين الحين والآخر في مجتمعات عربية كون الشعب الفلسطيني لا يمتلك أية تجربة استقلالية. وما ينظر إليه رواسب تاريخية في بعض المجتمعات تسببت في أزمة هوية إنما هي أسس الهوية الراهنة. فقد ظلت فلسطين، تاريخيا، أحد المكونات البنيوية لجغرافيا منطقة بلاد الشام. ولم تكن في يوم ما جزءً منفصلا أو مستقلا عنها، بل الأشد ارتباطا بها لدرجة أنها لم تتمتع قط بسلطة مركزية مستقلة حتى لما جرت محاولة منح متصرفية القدس صفة ولاية إدارية عثمانية منفصلة عن ولاية دمشق. وهكذا احتفظت فلسطين بكونها المنطقة الشهيرة بـ « **سوريا الجنوبية**».

وفي خضم عقود الانتداب البريطاني الثلاثة عليها لم يتنازل سكانها قط عن حقيقة أنهم سكان الإقليم الجنوبي. وكالعرب، شعوبا وقادة، رفض الفلسطينيون الاعتراف بما تمخضت عنه اتفاقيات سايكس- بيكو، البريطانية – الفرنسية، التي قسمت مشرق الوطن العربي إلى دول عدة وقطعت التواصل بين أجزائه وصولا حتى المغرب على سواحل المحيط الأطلسي. وردا على ذلك تمسك الفلسطينيون، أكثر من غيرهم، بحلم الوحدة ضد التجزئة الاستعمارية من جهة وضد الدولة اليهودية من جهة أخرى. وظل التعلق بالهوية القومية العربية أحد المركبات الأساسية التي لم تتزحزح من الوجدان الفلسطيني الذي لم يألف هوية سياسية أخرى ليستعملها في التعبير عن ذاته مثلما ألفها المواطنون العرب في الدول العربية القطرية. ولا أدل على ذلك من التأييد الساحق للأحزاب القومية العربية كحزب البعث العربي الاشتراكي أو حركة القوميين العرب ثم الوحدة المصرية - السورية أو للناصرية من بعدها وللتطلعات القومية العربية أيا كان مصدرها ومتى كان ذلك.

بطبيعة الحال ليست الهوية الدينية أقل شأنا من الهوية القومية إن لم تكن أعظم. ففيما خلا مكة المكرمة والمدينة المنورة لم ينل بلد من التكريم الإلهي ما نالته بيت المقدس[2] في العقيدة والتاريخ الإسلاميين. فهي الأرض المباركة في القرآن، أرض الإسراء والمعراج، المعجزة الإلهية التي لم تماثلها أية معجزة على الأرض منذ أنزل آدم عليها. وهي أرض الأنبياء منذ الأزل. وفي السنة النبوية هي أرض الرباط والجهاد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. وفي التاريخ الإسلامي هي الأرض الموقوفة منذ فتحها الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب وتسلم مفاتيحها وأوقفها وربط بين سكانها مسلمين ومسيحيين برباط عقدي خالد لا زال يعرف حتى اليوم باسم « **العهدة العمرية**». وتجدد وقفها من قبل علماء المسلمين في الأزهر غداة قيام الدولة اليهودية. ولهذه الأهمية الدينية معالم حية لا تفنى كالمسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وقبة الصخرة، مهبط الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ومعراجه إلى السماء، والحرم الإبراهيمي الشريف وكنيستي المهد والقيامة وأضرحة الصحابة العظام وعلماء المسلمين وخمسة عشر قرنا متواصلة من التاريخ الإسلامي الحافل حيث لا وجود لأية هوية لسكانها تفوق الهوية الإسلامية التي تهاوت مع انهيار الخلافة الإسلامية وزوال الإمبراطورية العثمانية

---

[1] سلامة (غسان).- المجتمع والدولة في المشرق - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، 1987 ص 42.

[2] حتى نهاية العهد العثماني؛ كانت بيت المقدس تمسح 22 ألف كيلو متر مربع . أي أكثر ، قليلا، من أربعة أخماس مساحة فلسطين. وهي أحد ثلاثة متصرفيات (سناجق) عثمانية إلى جانب " عكّا " و " نابلس " .

وحربين عالميتين أسفرتا عن ظهور الدولة اليهودية على الأرض الموقوفة وتشريد مئات الآلاف من سكانها. تُرى، هل اشتملت الهوية التي استقرت على أي من هذين المركبين؟ وهل عبرت عن ذات الجغرافيا؟

لا ريب أن المسألة تتصل بوضعية الشعب الفلسطيني في الشتات اتصالا مباشرا، حيث الشخصية الفلسطينية هي شخصية لاجئة، يائسة، عاجزة، منبوذة ومنكر عليها حق الوجود والفعل والتعبير عن الذات. وفي هذا المناخ القاتم برزت المنظمات الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة « **فتح**» التي نادت بشخصية بديلة هي الشخصية المقاتلة، باعتبارها الأداة القادرة على استيعاب حالة الشتات وتحويلها إلى حالة الفعل الطليعي في الحرب التحريرية القادمة للأراضي المغتصبة من فلسطين.

إذن هي الهوية الوظيفية « **المقاتلة**». في الأثناء كانت الهوية الدينية قد تم تجاوزها إما إقصاء وإما لعجز رموزها عن الاندماج في الواقع الجديد بعكس الهوية القومية التي لم تجد بدا من الاندماج ولو كلفها ذلك التضحية بتصوراتها الأيديولوجية والسياسية آنذاك. ولكن، وفي بضع سنين، تحولت الهوية الوظيفية إلى هوية سياسية تبحث عن جغرافيا في وطن لم يعد « **سلبيا**» وعبر تسوية سياسية تدرجت من « **دولة ديمقراطية**» إلى « **وطن**» هلامي غير محدد المعالم. وهنا، بالضبط، يكمن جوهر المسألة الإسلامية التي مثلت، عبر تنظيمات الظاهرة الجهادية، تحديا غير منتظر لإسرائيل ولكافة المستويات الأيديولوجية العلمانية، عربيا وفلسطينيا ودوليا، والسائرة جميعها في طريق التسوية السياسية. فالهوية الدينية ليست، ولا يمكن أن تكون، محل مساومة لا نصا ولا اجتهادا إلا إذا تقهقر رموزها. وحتى اللحظة فإن اندفاعها يعني ببساطة العودة بالصراع مع إسرائيل إلى الجذور بوصفه صراعا بين الكفر والإيمان، بين الخير والشر، بين الحق والباطل ... الخ هذا التصور يعني، على المستوى الفلسطيني، انقساما حادا يجعل من مختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية واقعة على طرفي نقيض، أحدهما تمثله منظمة التحرير والقوى المنطوية في إطارها السياسي والأيديولوجي والآخر تمثله جماعات الظاهرة الجهادية. كما يعني أن ظاهرتي المقاومة العلمانية والإسلامية باتتا متلازمتان على مستوى الدراسة نظرا للترابط الوثيق بينهما. فإذا أردنا أن نضع، كليا أو جزئيا، نشاطات الحركة الوطنية الفلسطينية بشقيها الإسلامي والعلماني تحت المساءلة؛ فعلينا أن نقر، بادئ ذي بدء، أننا نواجه مشكلة معقدة تتصل بمفاهيم « **الثورة، حركة التحرر والمجتمع**». والسؤال هو: هل تتيح المقالات السوسيولوجية لنا إمكانية الولوج إلى واقع اجتماعي يمتاز بالشتات والتفكك في ذات الوقت الذي خرجت منه ثورة؟ وبصيغة أخرى: كيف لنا أن نحدد المجال الاجتماعي لثورة ظهرت في مجتمع مندثر؟

في مفهوم الثورة

قلما ندر أن يجد الباحث المهتم بدراسة مسائل الثورة وحركات التحرر الوطني ما يشد الأزر إذا ما قرر، أو أجبر على، الخوض في تأصيل مفاهيمي لـ« **الثورة** » كواقعة فكرية واجتماعية، ناهيك عن «**حركات التحرر**» الوطني، فمثل هذه المفاهيم غدت من المسائل الباعثة على التذمر والإحباط إما لابتعاد المشتغلين فيها عن التأصيل لها، لسبب أو لآخر، وإما لأن التراث المعرفي والنظري للفكر العربي المعاصر يعاني أصلا قصورا في بنيته المعرفية، الأمر الذي أوقعه في أزمة علمية ليست الحيرة التي يشعر بها كل مثقف مهتم بالبحث عن ذاتية مجتمعاتنا العربية إلا أحد مظاهرها. أما، والحال هكذا، فإن هذا المثقف سيكون إزاء إشكال موضوعي ومنهجي يفرض عليه الانكفاء أو الاختيار بين:

* أن يرغم على استعمال إطار معرفي ونظري غير قادر في كثير من الأحايين على إعانته على فهم وتحليل واقع تاريخي لم يُدرَس من قبل ولم يفرض نفسه داخل ذلك الإطار النظري الموجود والذي يهيمن عليه تاريخيا الواقع العربي.
* وإما أن يلجأ إلى استعمال مثل هذه المفاهيم من خلال بناء حدود منطقية لها تبرر استعمالها.
* أو أن يستعملها من حيث الصيرورة التاريخية لتشكلها باعتبارها واقعة في نطاق الصيرورة[3].

[3] في هذا الصدد يمكن مراجعة المقالات التالية: السطنبولي (فرج): ملاحظات منهاجية حول اجتماعيات الثورة في الوطن العربي، و**كذلك** عبد اللطيف(كمال): حركة التحرر العربي، المفهوم والأهداف الممكنة – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، لبنان – المستقبل العربي - العددان 11و119/ يناير،كانون الثاني 1989/1981 على التوالي.

ويغلب الظن أن المجتمعات النامية وبالذات المجتمعات العربية تفتقر لتراث معرفي يتناول المفهوم، اللهم إلا بعض المحاولات التي يعتبر مالك بن نبي وفرانز فانون أبرز روادها إبَّان الاستعمار الفرنسي للجزائر، مع أنه من الصعب الجزم ما إذا كان المفكران قد تحدثا عن مفهوم للثورة أو لحركة التحرر. ومع ذلك فالمحاولتان لم تتطورا ولم يقع اختبارهما في مناطق أخرى. وفي واقع الأمر، وبقطع النظر عن هويتها ومضمونها وأهدافها والوسائل التي تستعملها، فالثورة لم تكن في يوم ما لتشكل ظاهرة معرفية بحد ذاتها. ومن جهتها لم تكن الحركات التحررية والمناهضة للاستعمار، في أحسن الأحوال، أزيد من ظواهر سياسية برزت بعد الحرب العالمية الثانية واستغلتها الماركسية السياسية لتلبي تطلعات الماركسية الأيديولوجية وتخدم مصالحها السياسية والإستراتيجية في التنظيم الدولي. فقد كان الاعتراف الدولي بحق الشعوب في التحرر وتقرير المصير هو القاعدة القانونية التي دفعت بالاتحاد السوفياتي، في إطار الحرب الباردة، إلى توظيف الظاهرة وتبنيها، وهو الموقف الذي رحبت به الكثرة الكاثرة من حركات التحرر بدء من الاحتماء بالاتحاد السوفياتي وصولا إلى اعتناق الأيديولوجية الماركسية اللينينية بوصفها الإطار المعرفي الوحيد الذي يوجه فعالياتها. وكان لشيوعها ، كنظرية ثورية، ومن ثم تطبيقاتها أن ارتهنت حركات التحرر بها لدرجة التنكر لخصوصياتها وللنضالات التاريخية للشعوب المضطهدة والمستعمَرة فخسرت خبراتها وتجاربها وباتت حبيسة الموقف السياسي للنظرية. وفي المحصلة يبدو أننا إزاء عدمية معرفية خلَّفت، على المستوى العربي والفلسطيني، أضرارا بالغة ضربت في الصميم النضالات الفلسطينية والعربية على الرغم من توفر العديد من التجارب الثورية في التاريخين العربي والإسلامي ماضيا وحاضرا*. وما لدينا هو محاولة محدودة تحاول أن تقرر ما هو كائن وليس بناء نظريا.

ففي معاينته للعلاقة بين السلطة والثورة يتساءل أحد الباحثين عن ماهية الثورة؟ وكيف يمكن تحديد دلالاتها السياسية والاجتماعية بصورة موضوعية؟ فيلاحظ أنه ثمة سوء فهم وخلط في استعمال المفهوم كالخلط بين التغيير(**الثوري**) والتغيير الفوقي(**الانقلاب**) أو إطلاق صفة الثورة على أية إجراءات قانونية أو إدارية أو التعويل كثيرا على الأصول الطبقية لمن نهضوا بالتغيير واستولوا على السلطة ثم جاءت الأحداث عكسية والنتائج مخيبة للآمال تماما[4]. وفي واقع الأمر فإن الخلط أو سوء الفهم هذا، الذي تقع إثارته بين الحين والآخر، لا يبدو معرفيا بقدر ما يأتي استعمال المفهومين كانعكاس لواقع تاريخي قُدم فيه الانقلاب غالبا بوصفه ثورة على نظام بائد بقطع النظر عن مدى الشرعية التي يتحصن بها هذا النظام السياسي أو ذاك.

إلا أن هناك لبس معرفي آخر في بعض الكتابات يجري بموجبها اعتبار الثورات أو حركات التحرر أحد أشكال الحركات الاجتماعية، ولو كان الأمر كذلك لما برزت الحاجة إلى القلق من غياب التأصيل العلمي للمفاهيم بالنظر إلى الوفرة في الأدبيات المتعلقة بالحركات الاجتماعية. وها هو صاحب أقوى النظريات بهذا الخصوص يعقد في مقالة له مقارنة بين المفهومين مبينا الفرق بين الثورة والحركة الاجتماعية، فهذه الأخيرة تُعَّرف، حسب التراث الأوروبي، بأنها: « **تعبير منظم عن صراع اجتماعي يحتل التوظيف الاجتماعي للموارد والمصالح الثقافية لب أهدافه على مستوى الاستثمار والمعرفة والأخلاق**». هذا التعريف، على غموضه الشديد، يجعل من الحركة الاجتماعية أبعد ما تكون عن حركة التحرر ناهيك عن الثورة التي يُنظر إليها على أنها حركة تنويرية حيث كل شيء يجري التفكير فيه من منظور القوانين التاريخية في حين أن الحركة الاجتماعية مفهوم يتعلق بالديمقراطية الاجتماعية حيث كل شيء يجري التفكير فيه من منظور العناصر الفاعلة في المجتمع[5]. غير أن « **تورين**» لم يحدد في مقالته مكانة الحركة الاستعمارية فيما إذا كانت واقعة ضمن الحركات الاجتماعية أو الثورة وما إذا كانت أقرب إلى هذه أو تلك. وواقع الأمر أنها الاثنتين معا، فالحركة الاستعمارية هي محصلة لتراكم رأسمالي و« **استثمار**» خارج الحدود

---

* في الواقع تم استبعاد شبه كامل للتراث الثوري التاريخي العربي والإسلامي،وكان السبب في ذلك صعود النظرية الثورية الماركسية اللينينية ونجاح الثورات الآسيوية خاصة في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية ولاوس وكمبوديا، والأميركية اللاتينية خاصة كوبا. هذه النجاحات تمثلت بها الثورة الفلسطينية مثلما تمثل مقاتلوها برموز الكفاح الأممي أمثال الزعيم الفيتنامي "هوشي منّة" وجنرالاه الفذّ "جياب"و الزعيم الصيني "ماو تسي تونغ" والزعيم الكوري"كيم إيل سونغ" والزعيم الكوبي "فيدل كاسترو" ورفيق دربه "آرنستو تشي جيفارا" الذي تحول إلى أسطورة عالمية ملهمة للشباب المكافح .

[4] الحافظ(مهدي): إشكالية العلاقة بين السلطة والثورة - مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت،لبنان – المستقبل العربي - العدد95 - يناير،كانون الثاني1987 / ص107،106.

[5] فيذرستون(مايك)،إعداد.- ثقافة العولمة،القومية والعولمة والحداثة –المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية -بلا مكان للنشر – ترجمة، عبد الوهاب علوب -1998- مقالة، ألن تورين: فكرة الثورة / ص128-130.

مثلما هي من منظور « **القوانين التاريخية**» حركة تنويرية قدمت نفسها كحامية للشعوب المتخلفة وأنها تسعى لتنميتها وتحديثها باعتبارها « **أمانة مقدسة في عنق المدنية**» كما ورد في صكوك الانتداب.

وإذا تمسكنا بمفهوم الثورة، ففي الدول الرأسمالية يُعرف التراث المعرفي لها بـ« **علم اجتماع الثورة**». ومن وجهة نظر ابستيمولوجية فإن هذا العلم لم ينوجد إلا على خلفية الثورات القومية التي وقعت في البلدان الرأسمالية وما قبل الرأسمالية ابتداء من الثورة الأمريكية (1875) وانتهاء بالثورة الصينية (1949). وفعليا ما كان لهذا العلم أن يزدهر إلا على خلفية انتصار الثورة البلشفية في روسيا (1917)، ومن ثم ظهور الاتحاد السوفياتي. لذا كان العلماء والمفكرون الليبراليون هم سادة هذا العلم الذي خُصِّص الجزء الأعظم من منتجاته المعرفية ضد الأيديولوجية الماركسية التي باتت العدو الأول للأيديولوجية الرأسمالية. المهم في الأمر أن الثورة كمفهوم وواقعة باتت حبيسة هاتين الأيديولوجيتين من جهة، وليست إلا صنيعة تلك الدول أو المجتمعات النافذة التي استطاعت أن تؤثر في مجريات التاريخ الإنساني المعاصر والعلاقات الدولية من جهة ثانية[6].أما الثورات الأخرى– حسب هذا الفهم– فمن المؤكد أنها ستصنف خارج نطاق اهتمام علم اجتماع الثورة. بيد أن المسألة ليست بهذه السهولة أو تلك؛ فرواد هذا العلم يرفضون الثورة رفضا قاطعا. ومن بين عديد المؤلفات التي تناولت الموضوع يمكن لنا أن نستعين بمؤلَّف « **يوري كرازين**» الذي يعج بعشرات التعريفات[7]، وسنلاحظ أنه، فيما عدا وجهة النظر الماركسية التي يدافع عنها المؤلِّف، من السهولة بمكان أن نميز بين نوعين من التعريفات أحدها يتحصن بالجانب الدستوري للثورة فيما يفيض الآخر بالتحليل السوسيولوجي المعادي لها.

ولما كانت سلسلة التعريفات هذه تتأسس على فرضية تعتقد بشرعية الوضع القائم على مستوى السلطة؛ فإن أية محاولة للمس بالظروف المشروعة سيُنظر إليها على أنها تجاوز قانوني. وإذا ما حاولنا ترجمة هذا الاعتقاد إلى لغة سوسيولوجية فمن المؤكد أننا سنخوض مواجهة مع تحليلات النظرية النسقية الحديثة حيث الوظيفيين البنيويين يُجهدون أنفسهم لتفسير ظاهرة الثورة انطلاقا من فرضية التوازن في النسق الاجتماعي التي تتحصن بها النظرية. وفي المحصلة ستغدو الثورة « **المنبوذة**» كأحد أوجه الصراع الاجتماعي الناجم عن مبدأ «**الاختلال الوظيفي**».

---

[6] هذه الثورات هي: الثورة الإنجليزية (1660) التي انطوت على حدث فريد تمثل بمحاكمة الملوك وإعدامهم بواسطة عامة الشعب. والثورة الأميركية (1775) التي استنت قاعدة جديدة في العلاقة بين الحكام والشعوب" لا ضرائب بلا تمثيل"، أي لا واجبات على المواطن حيال الدولة بلا حقوق. والثورة الفرنسية (1879) التي جاءت بميثاق حقوق الإنسان والمواطن والذي أصبح ميثاقا عالميا. والثورة الشيوعية في روسيا(1917) التي شددت على أن المساواة السياسية بمعزل عن المساواة في فرص الحياة تعني أنها مجرد حق. والثورة الصينية (1949) التي قدمت فئات الفلاحين كرواد للنضال والحرب الشعبية طويلة الأمد. **راجع**: الكيالي (عبد الوهاب)، مؤسس/نعمة (ماجد)، مدير تحرير.- موسوعة السياسة (هجائية)- المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، لبنان - سبعة أجزاء ، وما زالت مستمرة في التنقيح ومواكبة الأحداث - الجزء الأول - الطبعة الأولى،1986. وكذلك: مجموعة باحثين.- مصر والعروبة وثورة يوليو- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، لبنان – سلسلة كتب المستقبل العربي3- الطبعة الأولى، تشرين الثاني/نوفمبر1982-مقالة، سعد الدين إبراهيم: ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ- ص8.

[7] كرازين (يوري).- علم اجتماع الثورة (سوسيولوجيا الثورة): نظرة ماركسية - الثقافة الجديدة – القاهرة، جمهورية مصر العربية - ترجمة: شوقي جلال-1974. ومن الآن فصاعدا سنُعَرِّف بالمرجع باسمه "علم جتماع الثورة" كلما لزم الأمر. أما التعريفات المقتبسة فسنكتفي بذكر رقم الصفحة أو الهامش أو كليهما بجانبها. ومن التعريفات التي تهتم بالجوانب الدستورية تلك التي ترفض الثورة بحجة المساس بالشرعية. ومن بين هؤلاء كرين برينتون " **Crane Brinton** " صاحب كتاب "تشريح الثورة" الأشهر من بين الكتب الغربية، فالثورة بالنسبة له: "محاولة خارجة عن القانون تتسم عادة بالعنف لتغيير الحكومة القائمة (ص27)"، ونهايتها الفشل بما أنها ستنتهي بـ "الرِّدة ". أي إلى مرحلة ما قبل الثورة". أما بيتر أمان " **Peter Amann** " فيقول عنها: "يمكن وصفها بأنها انهيار، لحظي أو على مدى طويل، لاحتكار الدولة للسلطة، وتكون مصحوبة عادة بتخفيف لقيود عادة الخضوع والطاعة (ص 27)". ويقدمها ب . شريكر " **P Schrecker** " على أنها "تغيير غير مشروع للظروف المشروعة (ص 27)". وعند كارل فريدريك " **Carl Fredreck** " عنيفة الطابع؛ فهي "الإطاحة بصورة عنيفة وفجائية بنظام سياسي مستقر (ص27،هامش1)". وخلافا لذلك يرى ل. ب إدوارد **L.p** " **Edward** " في الثورة "تغيير لا يحدث بالضرورة عن طريق القوة والعنف وإن كان يحل نظام جديد محل نظام آخر كان مشروعا (ص27 ،هامش1)".

فالدولة، المجتمع، السلطة، النظام، العلاقات ... الخ كلها عناصر نسقية في حالة توازن ما لم تتعرض لاختلال وظيفي في بنيتها*.

وفي واقع الأمر فإن التشدد الغربي تجاه الثورات يكمن في طبيعة الفلسفة الليبرالية ذاتها، فمنذ ظهور الرأسمالية والإنسان الميكانيكي، أواخر القرن التاسع عشر، قُدِّم العلم والازدهار الاقتصادي بمثابة المضامين الحقيقية للثورة. وتبعا لذلك فالمعتقدات الرافضة ترجع بالدرجة الأساس إلى كون الثورة تُعد مساسا بالوضع القائم الذي يمتاز بسيادة فلسفة النماء (**التنمية**) والتقدم (**التحديث**). وبلغة سيغموند نيومان « **Sigmand Neuman** » هي: « **انكسارا هائلا يصيب مسار التطور المتصل** (ص28) ». ولعل تطور مفهوم النسق، يُعد بحد ذاته ثورة بالغة الأثر. فحين يختل النسق ينتهز **لورانس ستون** « **Lawrance Stone** » الفرصة ليقرر أن « **الاختلال الوظيفي** » ما هو إلا : « **الاعتراف بالحاجة إلى الاتساق بين النظام الاجتماعي من ناحية والنظام السياسي من ناحية أخرى** (ص30،هامش4) ». هذا «**الاعتراف**» ذو قيمة عالية، حتى إذا ما بلغ الاختلال حد القطيعة أو زوال النسق فلا مناص، حينذاك من التدخل. وهنا تكفَّل علماء اجتماع الثورة بالتمهيد للتدخل المباشر (**سياسيا وعسكريا**) وغير المباشر (**الثورة المضادة**) مما سمح ببروز سياسات خطرة مورست ضد الثورات المناهضة للاستعمار أو الأنظمة السياسية القمعية خاصة بعد سيادة نمط الدولة– العالم، تلك الدولة التي تمتد مصالحها إلى كل بقاع الأرض. فكانت النتيجة سفك مستمر للدماء وإفقار وإذلال للشعوب المكافحة.

على كل حال فالمسألة، على الجانب الآخر، تتصل بنقض الأطروحات الليبرالية ونسف مبدأ « **الاختلال الوظيفي** » ورفض الاتهامات الموجهة للماركسية كأيديولوجية محرضة على العنف. لذا يقدم « **كرازين**» الأطروحة الماركسية عن الثورة ملاحظا أنها: « **ليست غاية بحد ذاتها إنما وسيلة لحل مهام اجتماعية واقتصادية** (ص53) »، ويشدد على أن: « **الثورة الاجتماعية ليست ظاهرة قائمة بذاتها تكمن عللها بداخلها. إنها تنفجر دائما بفعل طائفة من العلاقات الاجتماعية. كما أن الطبيعة الموضوعية للثورة لا يمكن تحديدها دون الإشارة إلى النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع**». لذا فهو يحدد معيارين موضوعيين مترابطين لتحديد طبيعة الثورة، وهما:

1. « **محتوى التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والتي تجعل من التحولات الثورية حتمية تاريخية.**
2. **طبيعة النظام الاجتماعي الاقتصادي الذي تمهد له الثورة الأرض**».

وعلى الرغم أن « **كرازين**» يقدم هذين المعيارين، باسم الماركسية: « **للباحثين ليضعوا على هديهما تصنيفا علميا للثورة الاجتماعية**» إلا أنه يستند إليهما في تقسيم الثورات الاجتماعية إلى ثلاث أنماط أساسية هي:

- **الثورة ضد ملاك العبيد**
- **الثورة ضد الإقطاع أو الثورة البرجوازية**
- **الثورة الاشتراكية** (ص36) ».

ولقد بات واضحا أن الأطروحة الماركسية، كالليبرالية، تقر بوقوع الثورة كظاهرة اجتماعية لها مجال اجتماعي محدد هو المجتمع والدولة والنظام، ولكن في إطار الحتمية التاريخية التي تتجلى بالبروز الحاد للتناقضات الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع. وحين تقع الثورة، بهذا المحتوى، فمن المفترض أن تحمل الطابع

---

* من التعريفات المهتمة بالجانب السوسيولوجي للثورة ما يقرره "**بارسونز**" بتعبير "**دوركايمي**" أن "الثورات هي انحرافات مرضية تبعد عن"التوازن" المستقر لبنية السلطة (ص29)".لذا فهو يرفض فكرة وجود احتكار للسلطة في المجتمع طالما أنها موزعة أو مقسمة بين جماعات وتنظيمات.ويفصح تشالمارز جونسون " **Chalmars Johnson**" عن جواهر التحليل النسقي الحديث حين يشير إلى أن "النموذج المجتمعي الوظيفي البنيوي ننظر إليه خطأ باعتباره انعكاسا لمجتمع سكوني" إذ أن "..الحالة التي تسبب اختلال في التوازن.. و.. نسميها اختلالا وظيفيا.. يولد الحاجة إلى التغير. وإذا قاومت الصفوة صاحبة السلطة هذا التغيير،وإذا بلغ الاختلال الوظيفي مستوى يتجاوز القدرة على تغيير النظام فإن التغييرات تكتسب هنا طابعا ثوريا (ص30)". إن مثل هذا التحليل لا يختلف قط عما يقدمه روبرت ميرتون **Robert** " **Merton**"، بل أنه يكاد يطابقه؛ فـ"الاختلال الوظيفي يتضمن مفاهيم التوتر والإجهاد والضغط على المستوى البنيوي، وهو ما يوفر نهجا تحليليا لدراسة الديناميات والتغير.ولأنها قد تؤدي بالمجتمع إلى حالة من =

= عدم الاستقرار فإن التمرد هو الاستجابة أو الرد على الاختلالات الوظيفية.وعندما يصبح التمرد أمرا مستوطنا في جزء أساسي من المجتمع فإنه يشكل قوة كامنة للثورة التي تعيد تشكيل كل من البنية المعيارية والاجتماعية (ص29)".

الاشتراكي. ونحن نتساءل: إذا وقعت الثورة ولم يكن لها سمات محلية تبررها فهل ننزع عنها سمة الثورة؟ لعلنا نجد في الماركسية الأيديولوجية بعض الإجابة. فالثورة الاشتراكية هي الأكمل والأنضج، أما ما عداها فسيظل موضع التباس، إما لأن الطابع الحقيقي للثورة (**الهوية والأهداف**) غير واضح تجاه ملاءمته للمقالة الماركسية، أو لأن الثورة لم تحقق أهدافها بعد بحيث يمكن الحكم عليها سلبا أو إيجابا، وبالتالي: « **سيظل محل انقسام بين الماركسيين**». وهذا الموقف ينطبق على «**الثورة الألمانية(1918) وبعض الثورات التي اندلعت في أوروبا الشرقية بعد الحرب الثانية أو في آسيا وأفريقيا**(ص36) ».

ولا شك أن هذه المواقف ستظل كذلك طالما ظلت الماركسية الأيديولوجية تُنَمط الثورات في مراحل تاريخية ووفقا لمحتويات أيديولوجية. وهذا ما لا ينطبق على الثورة الفلسطينية التي انطلقت بهدف البحث عن الحق في استعادة الهوية لا بهدف البحث عن « **الاتساق بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي**» ولا بهدف تحقيق« **العدالة الاجتماعية**». فالمسألة هنا تتصل بحركة تحرر لا تمتلك مجتمع ولا دولة بحيث يشكلان مجالا للصراع الاجتماعي أو للتناقضات، فضلا عن أن مثل هذه المسائل يقع تأجيلها إلى ما بعد التخلص من الاستعمار.

في مفهوم حركات التحرر

من طبيعة الاستعمار كقوة مهيمنة أنه لا يتقبل، حيثما حل، حتى تقاسما للثروة والموارد مع البلد المستعمَر، ولا شك أن التوحش الرأسمالي سيؤدي مع مرور الوقت إلى توسيع القاعدة الاجتماعية المناهضة له بالقدر الذي تستنزف فيه الموارد والثروات ويعجز النظام الاجتماعي والاقتصادي التقليدي عن التعايش مع النظام الاستعماري بكل مدخلاته. وكلما أوغلت الإدارة الاستعمارية في المساس بالقوى الاجتماعية المحايدة أو المتواطئة أو الحليفة لها كلما انفرط عقد النظام بحيث لا يتبق منه شيء للدفاع عنه إلى الدرجة التي تنفجر فيها كل منظومة للعلاقات مخلفة وراءها في كل مرة سلسلة من الاحتجاجات الأشد عنفا لتنتهي بصيغة ثورة شاملة ضد الوجود الاستعماري برمته.

هذا ما تعرضت له معظم شعوب العالم الثالث التي خضعت لهيمنة استعمارية مباشرة بما في ذلك المجتمعات العربية مع اختلاف الشكل الاستعماري وأهدافه من بلد لآخر. ففي كوبا، مثلا، كان الاستعمار شبه مباشر ولكنه مجسد بسلطة محلية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي فيتنام وكوريا سلطة استعمارية مباشرة وتقسيم للبلاد، وفي الجزائر سلطة مماثلة واستيطانية تتنكر حتى لهوية الأرض والإنسان ... إلخ لذا فالمهام الوطنية للثورة والخطاب الأيديولوجي ووسائل التحرر من الاستعمار، في مثل هذه البلدان، ستختلف باختلاف الشكل الاستعماري القائم، إلا أنها جميعا لم تختلف على منهج واحد في التعامل مع القوى الاستعمارية بلجوئها إلى الكفاح المسلح كوسيلة تتمتع بالأولوية لفك الارتباط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي معها.

ولما يحظى هدف التخلص من الاستعمار المباشر أو غير المباشر بالأولوية على ما عداه من الأهداف فإننا سنكون بصدد الافتراق بين الثورة وحركة التحرر. فالثورة في المفهوم التقليدي، آنف الذكر، عبرت عن سلسلة من الشروط كأن تشكل انتصاراتها وإنجازاتها حدثا فريدا وإضافة إنسانية، في مستوى حقوق الإنسان، تتعدى منافعها مجالها الاجتماعي والجغرافي فتؤثر في محيطها الإقليمي والدولي، وبالتالي يصبح ما حققته من مبادئ وحقوق وامتيازات ملكا للإنسانية وليس لصانعيها فقط. أما حركة التحرر فهي ليست أكثر من ثورة باحثة، كليا أو جزئيا، إما عن الحق في الوجود وتقرير المصير والاستقلال والكرامة الوطنية أو عن مقاومة الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي والعنصري والاستيطاني أو عن التحكم بالثروات الوطنية والموارد. هكذا؛ فحركة التحرر ليست إلا حلا لقضية محلية ضيقة الحدود والأهداف وفي إطار من الأخلاق الإنسانية والقانون الدولي. ومثل هذه الحركات لن تبلغ من قوة وتأثير ما بلغته الثورات العالمية حتى وإن تحولت إلى نموذج تتمثله مجتمعات مجاورة أو أخرى مستعمرة، فضلا عن أن هذه الحركات لا علاقة لها بأية مسائل أو أهداف عقدية.

صيرورة حركة التحرر الفلسطينية

والسؤال الآن: هل يسمح هذا التعارض بتحديد نشاط الجماعات الفلسطينية المسلحة فيما إذ كانت حركات تحرر؟ أم تعبيرا عن ثورة؟

الذي عايش سنوات الخمسينات من القرن العشرين قلما يخالجه شعور بأن الثورة بمعناها التقليدي كانت مطلبا جماهيريا عربيا ملحا ليس ردا على وقوع النكبة(1948) فحسب، بل وردا على نتائج حربين عالميتين أسفرتا عن انهيار لنظام الخلافة الإسلامي وتجزئة الوطن العربي وتفكيك لعرى التواصل بين جنبات الوطن الواحد ... حتى استفاق الناس على نكبة من نوع مختلف لم يسبق لهم أن خبروها حتى في المخيال الشعبي. فلم يسبق لأية قوة غازية في التاريخ العربي والإسلامي أن خلفت نتائج مصيرية حاسمة من هذا النوع الذي خلفته الهجمة الاستعمارية الأوروبية على الوطن العربي في مطلع القرن العشرين، وبالتالي فإن حالة الغضب والاحتقان والشعور بحجم الإهانة غير المسبوقة والتي لحقت بالأمة العربية ما كان لها أن تمر دون الاستعداد لثورة شاملة في وقت مبكر وعلى المستوى العربي برمته.

ولكن؛ لأن أشد حالات الغضب والاحتقان استوطنت لدى الفلسطينيين الذين ظلوا يعيشون في رحم الدولة اليهودية الدخيلة وبين جموع اللاجئين في الشتات؛ ولأن هؤلاء كانوا مهيئين للثورة أكثر من غيرهم فقد شكلوا مهد الثورة المنتظرة لا لتعبر عن حاجة فلسطينية فقط بل عن وضعية ثورية عربية شاملة قدمت نفسها كطليعة عربية حتى وإن ظهرت بصيغة فلسطينية الشكل*. في هذا السياق وغيره كالخشية من امتلاك الكيان الصهيوني لأسلحة ذرية وتجذر خطر الدولة اليهودية، فمن الممكن وصف النشاطات الفلسطينية المسلحة باعتبارها نواة لثورة عربية شاملة أكثر منها حركة تحرر.

ولكن هل يعفي هذا التوصيف الانطلاقة الفلسطينية المسلحة سنة 1965 من كونها حركة تحرر أكثر منها ثورة؟

لا ريب أن الانطلاقة التي فجرتها حركة « **فتح**» لم تكن مجرد استجابة لواقع عربي مهموم بقدر ما عبرت كذلك عن حاجة فلسطينية ماسة للملمة الشتات الفلسطيني من حالة اليأس والإحباط لاسيما بعد طي صفحة القضية الفلسطينية عربيا ودوليا لسنوات طويلة. بمثل هذه الأهداف المحلية فمن شأن الثورة أن تتحول إلى مجرد حركة تحرر وطني سيكون التخلص من الاستعمار الصهيوني الاستيطاني من أولى أولوياتها، وهو ما جرى إثباته في انفراد الحركة الفلسطينية برفض قرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن الدولي خلال حرب العام1967 واستئناف الكفاح المسلح بعيدا عن موقف غالبية الدول العربية.

ولكن، ولخوض حرب تحريرية ينبغي البحث عن الشروط الموضوعية التي يمكن الركون إليها بحيث يصبح خوض الحرب أمرا ممكنا. ولعل فعالية أية حركة تحرر تستوجب التفكير ببناء التنظيم السري في مرحلة معينة، ودراسة الواقع بتشكيلاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والقيمية والدينية والأخلاقية عموما، والتوزيع السكاني وأنماط الحياة الاجتماعية، وطوبوغرافيا الأرض والعمليات الحربية، والإمكانيات المادية بالمقارنة مع إمكانيات العدو، والبحث عن قاعدة آمنة وملائمة، وتحديد استراتيجيات العمل ابتداء من حرب العصابات وصولا إلى الحرب الشعبية طويلة الأمد ... كلها مسائل اعتبرت في صميم الحرب التحريرية التي يقع البت فيها قبل تحديد ساعة الصفر.

هذه المسائل كانت موضع نظر من قبل حركة « **فتح**» إلا أن الانطلاقة المسلحة كانت ذات صفة نخبوية لا جماهيرية، وسريعة جدا وخطرة. وبرغم استفادتها من الرصيد المعرفي المتوفر إلا أن «**فتح**» تجاوزت التحذيرات الصينية لقادتها لجهة الالتزام بقوانين الحرب الشعبية ونأت بنفسها عن أية أيديولوجيا أو أهداف سوى تحرير فلسطين. أما العضوية فيها فلم تشترط إلا الإيمان بمبدأ الكفاح المسلح، وأن يتخلى الراغب في الانتساب إليها عن ولاءاته السياسية والأيديولوجية لتكون حركة لكل الشعب الفلسطيني.

وقبل العام1967 لم يكن ثمة تنظيم عربي أو فلسطيني أو شبه فلسطيني يمتلك أية خبرة كافية أو تجربة عن عمل حركات التحرر الشعبية لدرجة أن الانطلاقة كانت مفاجئة لجميع القوى السياسية الرسمية والشعبية بما في ذلك جموع اللاجئين الفلسطينيين. أما بعد ذلك فقد سجل تحولين مثيرين في تاريخ الكفاح الفلسطيني:

* شددت "فتح" دائما على أن الثورة الفلسطينية هي فلسطينية الشكل، عربية الجوهر والمضمون وعالمية المحتوى.

الأول: تبني المنظمات الأخرى، وبصورة آلية، فيما عدا الحزب الشيوعي، الكفاح المسلح كمنهج وحيد للتحرير، فكانت النتيجة أن وقعت المنظمات الفدائية، بما فيها « **فتح**» ، في حيرة من أمرها لجهة تحديد هوية نشاطاتها المسلحة هل هي **كفاح مسلح** أم **عمل فدائي** أم **مقاومة** أم **ثورة** أم...إلخ ولم تكن الحيرة هذه لتقع لو أن النضال الفلسطيني كان واردا تأطيره في مشروع منظم ومدروس في حينه فلماذا هي كفاح مسلح وليست عملا فدائيا، مثلا، فهو أمر غير مفهوم؟ ولماذا هي ثورة وليست مقاومة، أو العكس، فهو أمر غير مفهوم أيضا. ولكن أيا من هذه التسميات من المفهوم بوضوح أن فعالياتها كان من الممكن أن تصل إلى أقصى مدياتها إلا من قدرتها على تحرير فلسطين.

الثاني: أن هذه الوضعية المحيرة والمشحونة عاطفيا ما لبثت أن سقطت في غياهب الفكر الماركسي الذي أخذ يكتسح دول العالم الثالث في أواخر الستينات من القرن العشرين حيث تبنت المنظمات الفدائية تباعا الأيديولوجية الماركسية اللينينية لتأطير نشاطها التنظيمي والمسلح محتجة بمقولات من نوع « **لا ثورة بدون نظرية ثورية** »، « **إما أن تكون ثورة أو لا تكون**»، « **بناء الحزب الطليعي..الثوري ... البروليتاري**» و« **التنظيم الحديدي**» ... إلخ وغدت الساحة الفلسطينية والعربية مسرحا لنقاشات لا تنتهي قادتها دوريات « **شئون فلسطينية، دراسات عربية، الطريق ...** » إلخ أما مواضيع البحث فوضعت حركة « **فتح**» في مستوى أول في مواجهة مع الجبهتين الشعبية والديمقراطية على خلفية موضوعة الفرز الطبقي الداعية للإجابة على السؤالين: من هم أصدقاء الثورة؟ ومن هم أعداؤها؟ وفي مستوى ثاني أمام جبهة التحرير العربية ومنظمة الصاعقة على خلفية تلازم مرحلتي التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي. ولم ينته هذا النقاش الذي قاطعه **ياسر عرفات** إلا بعيد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان(**1975**) ومن ثم التوجه نحو الحل السياسي للقضية الفلسطينية.

وإذا ما وقع الانطلاق من التسوية السياسية* التي توجت بإعلان اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل في 13 /8 / 1993 فسنلاحظ أنه ينبني على حقائق الواقع وضغوطه وليس على الحقوق الحضارية أو التاريخية أو الإنسانية أو حتى مصطلح الحقوق ناهيك عن الحقوق الدينية التي لم تكن حاضرة لا بداية ولا نهاية. كما أن « **الاتفاق**» يخلو من تعبير «**الأرض**» ومن كلمة « **احتلال**» خلوا تاما ويستعمل بدلا من ذلك تعبير « **المناطق المتنازع عليها**». وهذا يعني أن « **الاتفاق**» صيغ بمقتضى المقالة الإسرائيلية التي تتعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة **1967** باعتبارها « **مناطق مدارة**» من قبل « **جيش الدفاع الإسرائيلي**». وغني عن البيان أكثر فإن مكانة القضية الفلسطينية الراهنة عبر منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية لم تعد تتجاوز حدود التسوية السياسية. ومن الصعب التنبؤ بمستقبلها المنظور والمتوسط كونها تنبني، سياسيا، على المصالح في ظل اختلال كبير في موازين القوى وغير مسبوق، ولأنها تتجاهل، اجتماعيا، (**أولا**) التراث الديني بكل ما يشتمله من مخزون تشريعي وحضاري مُحفز على الجهاد ومنكر للصلح مع اليهود و (**ثانيا**) التركيبة الاجتماعية والذهنية العشائرية أو القبائلية بكل ما تشتمله من قيم الثأر والغزو والانتقام و(**ثالثا**) إنكار للحقوق الفلسطينية وتعدٍّ على الحقوق العربية لجهة فرض تقاسمها و (**رابعا**) استمرار المس بالكرامة العربية و (**خامسا**) المغالاة في نزعة التحقير الديني وصولا إلى المقام النبوي الشريف.

ولكن لنتساءل إن كانت التسوية محتوى طارئا في الممارسة السياسية الفلسطينية؟ أم أنها بفعل ضغوط الواقع؟

الثابت أن التسوية، كمصطلح، استوطنت المقالة السياسية الفلسطينية غداة انطلاقة الثورة الفلسطينية وبالتحديد بعد معركة الكرامة (**آذار/مارس1968**) جنوب الأردن. بيد أنها استُنزفت وأخذت تتلون من « **دولة ديمقراطية**» إلى « **دولة علمانية ديمقراطية**» إلى« **سلطة وطنية مقاتلة**» إلى « **دولة مستقلة**» في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى « **وطن**» كتعبير جرى ترويجه عشية انطلاق مفاوضات التسوية في مدريد وتجسد في اتفاق إعلان المبادئ عبر مشروع غزة – أريحا أولا.

---

* انطلقت أول تسوية سياسية بين العرب و إسرائيل في العاصمة الإسبانية – مدريد في 30 أكتوبر/ تشرين أول سنة 1991 في أ عقاب حرب الخليج الثانية بمبادرة من الرئيس الأميركي جورج بوش . وانعقد المؤتمر باسم " المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط ".

والسؤال حقيقة ليس إن كانت التسوية طارئة أو متجذرة، بل كيف؟ وعلى أي أساس؟ ولأية أهداف تنطرح التسوية في حين أن مشروع الانطلاقة المسلحة الذي دشنته حركة « **فتح**» سنة1965 ودافعت عنه، فيما بعد، المنظمات الفدائية، كان في أوج بداياته، ومصمما على اعتماد الكفاح المسلح أسلوبا وحيدا في حسم الصراع مع الدولة اليهودية الغاصبة؟ إنه لمن المدهش حقا أن تكون الانطلاقة الأمل والطموح المنتظرين من قبل عشرات الملايين من العرب المطعونين في أعماق كرامتهم ومن مئات آلاف الفلسطينيين المثخنين جراحا وآلاما لا تضاهى وفي نفس الوقت تسير فعالياتها الأيديولوجية والحربية في اتجاه مخالف لفعالياتها السياسية**. كيف نفسر هذا الجنوح الدراماتيكي نحو التسوية في وقت مبكر جدًا؟ ولماذا لم يترك الأمر لمنظمة التحرير الفلسطينية؟ هل يعني ذلك أن انطلاقة الثورة ارتبطت بسمات الشتات الفلسطيني غداة النكبة واحتياجات الشعب الفلسطيني، في تلك المرحلة، إلى حماية؟ وماذا عن المنظمات الفدائية اليسارية أو القريبة من الفكر الماركسي التي اعتنقت « **الماركسية**» على خلفية الحاجة إلى نظرية ثورية، وأشاعت التزامها بها طبقا لمضمون النظرية باعتبارها « **دليل للعمل وليس عقيدة جامدة**»، فهل استعملت « **الماركسية**» بما يتوافق مع واقع الشتات؟ أم أنها أُسقطت عليه بما يخالف محتوى النظرية وتطبيقاتها؟

ألا توحي هذه التساؤلات أن الانطلاقة الأولى، أيا كانت مضامينها الأيديولوجية، ربما لم تكن لتقو على أن تكون أكثر من بديل عن الشتات، أما أن تكون ثورة تحريرية طويلة الأمد فهي مسألة تحتاج، بالقطع، إلى التحقق منها؟

إلى هنا نكون بصدد التساؤل عن ماهية الجماعات الإسلامية بوصفها الوجه الآخر للحركة الوطنية الفلسطينية. وليس ثمة حرج إذا قلنا أن مساءلة الجماعات العلمانية لا تحرر الجماعات الإسلامية من المسئولية. فعلى المستوى الأيديولوجي تقدم الظاهرة الجهادية نفسها كبديل عن ظاهرة المقاومة الفلسطينية العلمانية التي فشلت مقالتها السياسية والأيديولوجية والحربية في التعامل مع القضية الفلسطينية.

إن تعبير الظاهرة الجهادية نستعمله، هنا، للتمييز بين الجماعات الدعوية والإصلاحية والجماعات التي تمارس الكفاح المسلح « **الجهاد الإسلامي**» ضد إسرائيل وتحصر نشاطاتها داخل فلسطين التاريخية. وهي جماعات تعتقد بالحل الإسلامي بديلا عن كل الأطروحات الأيديولوجية العلمانية الأخرى أيا كان مصدرها ومهما كان محتواها، وكذلك بديلا عن الأطروحات الإسلامية ذات النهج السلمي أو الانقلابي أو المؤجّل للمواجهة المسلحة. لذا فان البحث سيقتصر على جماعتين هما « **سرايا الجهاد الإسلامي**– **السرايا**» و « **الإخوان المسلمين** – **حركة حماس**» حيث باتت الثانية تقدم نفسها كإجمالي للظاهرة الجهادية ورمز لاستمرارها.

** من الملفت للانتباه أن البيان السياسي الصادر في أعقاب الدورة غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، الدورة التاسعة عشرة (12 - 15 تشرين الثاني / أكتوبر 1988) اعترف للمرة الأولى بالقرارين 242 و 338 الصادرين عن مجلس الأمن الدولي سنتي 1967 و 1973 على التوالي باعتبارهما أساسين لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام الذي أمسى يشكل مطلبا فلسطينيا وعربيا لحل الصراع العربي - الإسرائيلي **علما** أن ذات القرارين تكرر رفضهما في الدورة الثامنة عشرة للمجلس بحجة انهما لا يستجيبان للحقوق الفلسطينية المشروعة ولا يلبيان تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني ، وهو ذات الرفض في الدورات السابقة .

وفي سنة 1991 ألقى هاني الحسن أحد أبرز منظري السياسة الواقعية في حركة "فتح" و منظمة التحرير الفلسطينية واحدة من أشهر محاضراته في العاصمة البريطانية - لندن **تحدث فيها عن جهود مضنية بذلتها القيادة الفلسطينية على امتداد ربع قرن من الزمن استهدفت ترويض الشعب الفلسطيني للقبول بتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي سلميا على أساس القرارين المذكورين أعلاه**. ومثل هذه التصريحات بات من الممكن البوح بها. =

= أما شقيقه الأكبر خالد الحسن (أبو السعيد) فقد أخذت مواقفه تتغير منذ منتصف الثمانينات. وقبيل وفاته بأسابيع في أحد مستشفيات العاصمة الأردنية – عمان زارته أسرة تحرير مجلة "فلسطين المسلمة" وكان من بين المعيدين له أحد القيادات التاريخية لحركة "فتح" وهو رفيق شاكر النتشة (أبو شاكر) الذي تنهد (قال بوجود الأستاذ منير شفيق): **"والله يا أبو السعيد إننا نحتاج لمثل أعمارنا من السنين لنقضيها في استغفار الله عما فعلناه من تضليل لشعبنا خلال المسيرة الماضية "**. وتقول (المجلة): لم يكن رد خالد الحسن لحظة ذاك إلا أن أ مَن على ذلك وقال: **" وسوف تكون نعمة كبيرة بعد ذلك إذا غفر الله لنا ذلك".راجع**: مجلة "فلسطين المسلمة "- شهرية - لندن، المملكة المتحدة - تشرين الثاني/نوفمبر1994 - ص30

.

وحين البحث في تاريخية الجماعتين، أي الكشف عن المحصلة التاريخية والأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لظهورهما فلا نتوقع سوى حزمة ضخمة من العقبات خاصة فيما يتعلق بالتأطير المنهجي لهما. إذ لكل منهما تاريخية مختلفة عن الأخرى ومناقضة أحيانا ومتشابكة أيضا وذات علاقات معقدة ومتشعبة تمس ظاهرة المقاومة الفلسطينية في العمق لاسيما حركة « **فتح**» ، كما تمس بالقدر ذاته كل الحركة الإسلامية العالمية على اختلاف مدارسها جماعات وأفراد. ورغم ذلك فالجهد العسكري والأيديولوجي وغيره من الجهود لا يتعدى حدود فلسطين. وهذا ما قد يؤشر على أن الفرضيات التقليدية من قبيل التي ترى: « **أن الحركات - الإسلامية - وظهورها، كثيرا ما كانا متلازمين مع الأزمات التاريخية التي يتعرض لها المجتمع .. وأن هذا التلازم يكشف عن العلاقة الهيكلية بين هذه الحركات وطبيعة الفترة التاريخية التي نشأت فيها**»[8] قد لا تنطبق، مثلا، على « **السرايا** » بينما يبدو مفعولها محدودا جدا إذا ما تعلق الأمر بـ « **الإخوان المسلمين**». فهذه الجماعة لم تباشر فعالياتها الاجتماعية والاقتصادية والدينية والمؤسساتية بسبب أزمات اقتصادية أو اجتماعية، بل اختارت طواعية ومنذ وقت مبكر نهجا تربويا وإصلاحيا لم يكن حتى الفضاء الاجتماعي الذي طبق فيه اختياريا بقدر ما كان ناجما عن حراك سياسي أوجده فاعلون استراتيجيون في غفلة منهم، بل إن النشاطات الإجمالية مورست علنا دون أن تتسبب بأية غضاضة خلال السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة إلا حين لاح في الأفق تحولات أيديولوجية تدريجية منذ مطلع الثمانينات أسفرت عن اندراج الجماعة في قلب المواجهة المسلحة. ومع ذلك فليس من المستبعد أن يكون تضخم الجماعة جماهيريا وتنظيميا متصلا اتصالا مباشرا في الأزمات الشاملة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني. ومن المفارقات التاريخية أن تتبادل إسرائيل وبعض الشرائح القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية الاتهامات حول المسؤولية عن نمو الظاهرة الجهادية ولو بطابعها الوطني.

فالثابت موضوعيا أن « **السرايا** » هي المسؤولة عن إطلاق شرارة الجهاد الإسلامي في فلسطين علنا ابتداءً من منتصف **شهر تشرين أول/أكتوبر سنة1986**. أما جماعة « **الإخوان المسلمين**» فقد لحقت بالظاهرة الجهادية مع اندلاع الانتفاضة الشعبية في **أواخر سنة1987**. ولما يكن الأمر كذلك فحريٌ بنا أن نتساءل، **أولا**، عن ماهية « **السرايا** » إزاء التخبط الكبير الذي رافق نشأتها وحتى تفككها واختفائها، **وثانيا**، عما إذا كان من الممكن أن تشكل مدخلا ملائما للتعرف على الظاهرة الجهادية وقراءتها من الداخل؟ وفي مرحلة لاحقة علينا أن نسائل جماعة « **الإخوان المسلمين**» عن الأسباب التي أدت إلى الابتعاد عن الكفاح المسلح وتأخير انطلاق الظاهرة الجهادية في فلسطين؟ وبماذا نفسر استئنافها للجهاد؟ أهي مِحَن الجماعة الأم وانعكاسها على الفروع؟ أم طغيان الفلسفة الإصلاحية؟ أم هو الحرج السياسي والأيديولوجي الذي تسببت به « **السرايا** » وأسفر عن وضع حد للتردد والجدل المزمن داخل الجماعة حول إشكالية « **التأجيل**» و « **التعجيل**» أو ما يعبَّر عنه في الأدبيات الإسلامية بجدلية « **المفاصلة**» و« **المنازلة**»؟

على كل حال فإذا كنا قد تبينا، إلى حد ما، مكانة الحركة الوطنية الفلسطينية إجمالا كحركة تحرر إلا أن تحديدا للمجال الاجتماعي لها ما زال أمرا شائكا، ذلك أن جر الشعب الفلسطيني إلى خوض حرب تحريرية وهو في حالة شتات فاقدا للجغرافيا والوحدة الديمغرافية، وهما الشرطان الأهم، مسألة جد معقدة، أفلا يستحق المجال الاجتماعي مزيدا من التحري؟

مما لم يعد ينكر، حتى الآن، أنه لا وجود في علم الاجتماع لنظرية واحدة فيها تعريف أو حدود أو معايير مضبوطة للمجتمع بحيث يمكن تقديمه بوصفه كينونة قائمة بحد ذاتها، أي منفصلة نظريا عن الظاهرة الاجتماعية. والشائع أن علم الاجتماع يتعامل مع المجتمع باعتباره حقلا للظواهر الاجتماعية وليس لكونه يتمتع بماهية ووجود مستقل عنها[9]. وحسب « **ألن تورين**» فالمجتمعات عنده تظل، مهما كانت ضعيفة، ذات تاريخية. بمعنى أن حقل

---

[8] الهر ماسي (عبد الباقي).- الدين في المجتمع العربي، ندوة: مقالة "علم الاجتماع الديني: المجال - المكاسب – التساؤلات" - مركز دراسات الوحدة العربية / الجمعية العربية لعلم الاجتماع - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى،حزيران/ يونيو1990 - ص22 .

[9] يشير عالم اجتماع بريطاني " أن إحدى الطرق التقليدية في تقسيم النظريات الاجتماعية هي، التفريق بين النظريات "الكلية" والنظريات "الفردية". فالأولى تبدأ "بالمجتمع" ككل معتبرة إياه شيئ أكبر من مجموع المكونين له. وعلى هذا تُرى أفعال الأفراد باعتبارها أفعالا يحددها المجتمع الذي يشكلون جزء منه.أما الاتجاه الآخر فإنه يبدأ بالأفراد ويرى المجتمع نتاجا لأفعالهم.وثمة اتجاه ثالث توفيقي يرى "أن الأفراد يخلقون المجتمعات والمجتمعات تخلق الأفراد". **يمكن**

التاريخانية، وليس المجال الجغرافي ولا هيمنة الدولة على المجتمع ولا الصراع الطبقي التقليدي ...الخ هو الذي يحدد اختيارات المجتمع وسيره وإنتاجه وإعادة إنتاجه لنفسه. فللمجتمعات دائما نشاطاتها وشغلها وعلاقاتها البينية التي تظل بمنأى عن تدخل الدولة والقوى المهيمنة، وهنا يكمن سر اشتغال المجتمعات، إذ أن حضور المجتمع واشتغاله ليس رهنا بضعف أو نفاذ هذه القوة أو تلك. فأين تقع المشكلة إذن؟

لعلها تقع حصرا في الواقع الفلسطيني. فإذا كانت الثورة ترتبط، لا محالة، بمجال اجتماعي محدد فالأجدى أن نسعى إلى تأطير الواقع الفلسطيني بحيث يستجيب للنظرية الاجتماعية. ففي الغالب يُفهم المجتمع على أنه كينونة مادية تشتمل، بالضرورة، على أفراد وجماعات يعبرون بمستوى ثقافي معين عن الرغبة (في) أو الحاجة (إلى) الاجتماع والتجمع بهدف العيش المشترك في بقعة جغرافية معينة. ولكن إذا حيَّدنا العبارة الأخيرة (البقعة الجغرافية) فماذا نتوقع؟ بعبارة أخرى: هل يفقد المجتمع وجوده إذا خسر الحيز الجغرافي الذي يرغب العيش فيه[10]؟

لا ريب أننا بصدد تعريف محدد لـ « **الأرض**»، وهو أمر بالغ الصعوبة. ومع ذلك يمكننا القول، على الأقل، أنها تمثل المساحة الاجتماعية والحضارية المحددة من الجغرافيا. وهذا يعني الوصول بالتفاعل السكاني مع الأرض إلى حيث الذروة في الزمان بحيث تبيت الأرض مخزنا للتاريخ والثقافة وإجمالي التصورات والرموز والمكاسب والمخاسر...الخ إنها بمحتوى آخر كل الذاكرة الجماعية والمخيال الاجتماعي ماضيا وحاضرا ومستقبلا. لذا فقيمتها تتحدد بالحدث الاجتماعي والديني الواقع عليها. ولمّا يقع تفكيك المجتمع قسرا فمن المؤكد أنه سيحتفظ بقيمته كاملة وإلا غدت الأرض، عند أدنى هزة، بلا تاريخ. هذا يعني أن المجتمع عند الفلسطينيين لم يندثر بالرغم من تفككه جغرافيا وديمغرافيا، فعلى الجانب الآخر بات يعبر عن تركيبة ذهنية سليمة بل مستنفِرة في أقصى حالاتها، وتغذيها وضعية الشتات الديمغرافي المُثقَل بمشاعر الحرمان والاضطهاد والقهر والتهديد بالفناء.

إلى هنا تتبدى لنا ملامح المجال الاجتماعي للثورة والذي يتشكل (**أولا**) من التفاعل بين الواقع الفلسطيني الجديد من جهة والواقع الاجتماعي العربي المحيط من الجهة **الثانية** والذي تجلى بسلسلة من التجمعات المحملة بمسميات عدة. وعلى امتداد صفحات البحث من الواجب بيان المصطلحات التي سنستعملها للتعبير عن الواقع الاجتماعي الفلسطيني والذي يشكل المجال الاجتماعي المركزي للثورة وللجماعات الإسلامية ومثلهما:

أولا: المجتمع المفقود

هو المجتمع الذي يستغرق إجمالي الواقع الفلسطيني الاجتماعي إبان وغداة قيام الدولة اليهودية على القسم الأعظم مساحة من فلسطين. ويشتمل على كل الفلسطينيين الذين واصلوا العيش في فلسطين المغتصبة (1948) أو بين ظهراني الدولة اليهودية (**إسرائيل**)، وأولئك الذين طردوا إلى خارج فلسطين، وكذلك الذين لم يتعرضوا للاغتصاب والتشريد ممن يعيشون فيما تبقى من فلسطين وهم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وفي نطاق هذا المجتمع سترد مصطلحات مثل « **مجتمع النكبة**» أو« **مجتمع اللجوء**» أو « **مجتمع الشتات**» أو « **مجتمع المنفى**» لتعبر، بصيغة الجمع أو المفرد، عن مئات آلاف الفلسطينيين الذين وقع طردهم من فلسطين ابتداء من **شهر تشرين الثاني/ نوفمبر1947** ومن كان خارج فلسطين ولم يسمح له بالعودة إليها. كما يرد تعبير « **الخارج**» ليدل على أولئك الذين لجئوا للعيش خارج فلسطين كليا، أو ليعبر عن مجتمعات الشتات أو المنفى.

ثانيا: الشعب الفلسطيني

مراجعة: كريب (إيان).- النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – سلسلة عالم المعرفة، شهرية / 244 – ترجمة: محمد حسين غلوم، مراجعة: محمد عصفور – نيسان، أفريل 1999 - ص245.

[10] هنا نلتقي مع النسقية المعاصرة التي تحاول إعادة قراءة تراث "بارسونز".فهذا التيار يعتقد بنظرية النسق المفتوح " "Open System.وينقل "كريب" عن "أنتوني جدنز" القول: "أننا نخطئ حين نفكر بالمجتمعات واستمرارها = = كما لو أنها تحدها الحدود الجغرافية"وما يفضله هو الحديث عن "أنساق مفتوحة ".**لدى**: كريب (إيان).- النظرية الاجتماعية ... - المرجع السابق - ص178 .

هو صيغة سياسية وإعلامية وأيديولوجية توازي صيغة المجتمع المفقود وتعبر عنه. وقد استُعملت للدلالة على هوية الشعب الفلسطيني ووحدته داخل فلسطين وخارجها.

ثالثا: المجتمع الفلسطيني

هو صيغة حديثة يقع تناولها عادة للدلالة، بالتحديد، على السكان الفلسطينيين اللاجئين وغير اللاجئين ممن يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس أو ما يُعرف، كمصطلح وارد، بـ « **الأراضي المحتلة**» سنة 1967. وفي أحايين أخرى نستعمل تعبير « **فلسطين المحتلة**» بديلا عن ذلك وتمييزا له عن « **فلسطين المغتصبة**» سنة 1948. وفي أوساط سياسية خاصة في منظمة التحرير الفلسطينية راج استعمال تعبير « **الداخل**». لذا يمكن الحديث عن « **مجتمع الداخل**» كتعبير مرادف يؤدي المحتوى ذاته. وعندما نستعمل تعبير « **مجتمع الكارثة**» كمرادف محتمل فذلك للتمييز به عن « **مجتمع النكبة**». ومن الأهمية، بمكان، ملاحظة التمايز في هذا المجتمع والذي قد يؤدي إلى الحديث، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، عن « **مجتمع الضفة**» و « **مجتمع غزة**».

رابعا: المجتمع المنشود

هو صيغة منهجية مبتكرة يجري البحث عنها في أيديولوجيات المنظمات الفدائية الفلسطينية لتعبر عن « **مجتمع الثورة** ». ومن المفترض أنه يشكل ضمن شروط أيديولوجية صارمة عبرت عنها المنظمات الماركسية الفلسطينية جزء معينا من المجتمع المفقود. إذ أن « **مجتمع الثورة** » المنشود شكل الهدف المركزي باعتباره مادة الثورة الذي ستكون مهمته قيادة الثورة في حربها التحريرية ضد إسرائيل.

هذه هي المكونات الإجمالية لِما نفترض أنها تشكل المجتمع الفلسطيني. ولكن حين التصدي له بالبحث ينبغي توخي الحذر. فهو ليس مجتمعا تقليديا ولا مألوفا وليس فيه شيء من اليسر.

الجـــــزء الأول:

تاريخيــة ظاهــرة الثـورة الفلسـطينية

عقدة الهوية بين الطمس والإحياء

قابل قيام الدولة اليهودية ، التي استجمعت كافة أفرادها من شتى بقاع الأرض، وبنت مجتمعاً هجيناً ملطخاً بثقافات متعددة تنسب نفسها إلى تراث ديني وألوهي مزعوم، اختفاء مجتمع مندمج عبر قرون عدة متصلة تهاوى في أماكن متفرقة بحيث أن المسألة لم تعد تتصل بانهيار نسق اجتماعي يمكن إعادة بناءه ولا بتحطيم نسيج اجتماعي، بل هو اندثار لكليهما حتى أنه لم يعد ثمة وجود لا لتركيبة اجتماعية ولا لتركيبة جغرافية. وبوصفها الفاعل الإستراتيجي الأهم في هذه المرحلة باشرت الشرائح المتنفذة في « **مجتمع النكبة** » حراكاً سياسياً نشطاً اتسم بشيوع الانقسامات السياسية وتوزع للولاءات في مستوى النخبة جراء طغيان سياسات التدخل العربية لاسيما في الأقطار المجاورة التي استهدفت الاحتواء الفوري لآثار النكبة كيما تتمكن من الانصراف إلى قضاياها الداخلية أو الخارجية دونما عوائق. وكان لهذا التدخل أثر مباشر وحاسم في انفجار الصراع السياسي العلني فيما بين تشكيلات القيادة في الحركة الوطنية الفلسطينية القائمة أساساً على شرعية النفوذ الديني و(أو) العائلي. ولم يكن للصراع سوى وجهة واحدة، الاحتفاظ بالسلطة، بين مهيمن عليها أو ساع لها. وكانت نتائج هذا الصراع مدمرة في وقت ما تزال فيه حشود اللاجئين تبحث عن مأوى أو تستوطن الخيام أو يفتك بها الجوع والمرض. إذ لم يعد بوسع الفلسطينيين أن يفعلوا شيء في ظل « **غياب قيادة فلسطينية مسؤولة**» والتفكك التدريجي المضطرد للحركة الوطنية الفلسطينية الذي اتسم بتجاهل سياسي عربي للقيادة التقليدية أو بتسليم طوعي أو قسري، للأمر الواقع. أي الاعتراف السلبي أو الإيجابي بالقيادات التقليدية الجديدة التي نجحت في إضعاف خصومها التاريخيين. أما في مستوى المؤسسات كالهيئة العربية العليا أو حكومة عموم فلسطين فقد تحولت إلى مجرد مكاتب إدارية في مقر جامعة الدول العربية .

وإجمالاً كانت الخسارة التي تعرضت لها القضية الفلسطينية أشد قسوة. إذ نجحت الأمم المتحدة والدول الكبرى ووكالة الغوث في إلغاء أي وجود سياسي أو قانوني دولي بعد أن أُسقطت « **القضية الفلسطينية**»، كبند مستقل، من على جدول الأعمال السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة **سنة 1953** واكتفي بمناقشة « **مشكلة اللاجئين**» باعتبار أن لهم حقوقاً اقتصادية واجتماعية وليس حقوقاً سياسية. وحتى عربياً لم تعد القضية الفلسطينية تناقش إلا كذلك. وكما لو أنه لم يكن، في يوم ما، أمة أو مجتمع قائم في فلسطين منذ قرون وقرون. وكان لهذا التطور على القضية الفلسطينية أن جرد نحو 900 ألف فلسطيني، طردوا أو هُجّروا، من هويتهم السياسية وتراثهم وحضارتهم.

وفيما بين **سنتي1953- حزيران1964** كانت الهوية الفلسطينية قد اختفت. وتسبب هذا الاختفاء بذعر بين اللاجئين الذين لمسوا موقفاً متعاطفاً ومناصراً لهم من قبل الشعوب العربية فيما كانت أجهزة السلطة على النقيض من ذلك. و« **حتى كلمة " فلسطين" حرّمتها بعض الأنظمة العربية، واعتبر ترددها، ولو من قبيل التعريف عن الهوية، استفزازاً للنظام يستحق العقوبة و " التأديب" ... ومنذ ذلك الحين أصبحت كلمة " لاجئ " أبغض كلمة في قاموس اللغة العربية على قلب الإنسان الفلسطيني لما أضحت توحي به من معاني القهر والسحق والإذلال**». ولم يشعر اللاجئون آنذاك بعبء الهوية الفلسطينية في البلدان العربية مثلما شعر به اللاجئون في لبنان حيث بلغ الاضطهاد السياسي مداه، واشتمل على سلوكيات بوليسية قمعية شديدة ونظرة **تحقيرية** بالغة شارك في الترويج لها بين المواطنين اللبنانيين قوى سياسية واجتماعية (**جهدت في نزع الآدمية عن** « **الجسد**» **الفلسطيني**). وقد ولدَّت هذه السياسة في الدول العربية عموماً وفي لبنان خصوصاً « **مشاعر مريرة في نفس الفلسطيني التائه، من بعض جوانبها عقدة الإحساس بالاضطهاد** »[11] والتي ما زالت تلازمه حتى الآن.

إذن، ومثلما كان المناخ السائد غداة النكبة، وخلال العقد الأول منها، يعبر عن قلق اجتماعي فقد عبر في الوقت نفسه عن قلق سياسي متنام تمثل في اختراق الحراك السياسي للتشكيلات الاجتماعية كافة لاسيما الطلبة والمثقفين منها، وليس لشرائح النخبة فحسب. ولما كان محظوراً على الفلسطينيين ممارسة أو تنظيم أي نشاط سياسي في الدول العربية فقد اتجه هؤلاء إلى ولوج النافذة الوحيدة المتاحة فاندرجوا في الأحزاب السياسية العربية مفضلين

[11] الحوت (شفيق) .- الفلسطيني بين التيه والدولة - بلا ناشر - بيروت ، لبنان - تاريخ المقدمة، 1977.

منها الأكثر قرباً لقضيتهم أو تعبيراً عن آمالهم وطموحاتهم، فتنقلوا بين الحركات الدينية كجماعة « **الإخوان المسلمين**» أو الأحزاب القومية كحركة القوميين العرب وأحزاب البعث وحتى بين الأحزاب اليسارية كالأحزاب الشيوعية وذات التوجه الاشتراكي فضلاً عن التنظيمات السرية كحركة « **فتح**» أو العلنية كالمؤسسات النقابية والإعلامية والعلمية والتعليمية.

وفي خضم المد القومي الجارف لاسيما بعد فشل الحملة العسكرية الإسرائيلية الفرنسية البريطانية على مصر **سنة 1956** على خلفية تأميم قناة السويس ثم إعلان دولة الوحدة بين مصر وسوريا، ولدت فكرة « **الكيان الفلسطيني**» الذي عبرت عن بذوره الأولى حركة « **فتح**» في شهر **تشرين أول أكتوبر سنة 1959**من على صفحات مجلة « **فلسطيننا**» الناطقة باسمها حين دعت إلى دور خاص ومتميز للفلسطينيين وإلى استغلال العمل الوطني الفلسطيني في إطار النضال العربي الشامل. غير أن الرسمية العربية كانت قد سبقتها في الكشف عن هوية هذا الدور الخاص لما تبنى مجلس جامعة الدول العربية في دورته الحادية والثلاثين **9 آذار/ مارس سنة 1959**عدة قرارات مفاجئة تتعلق بالشعب الفلسطيني جرى تبنيها إثر توصية قدمها وفد الجمهورية العربية المتحدة نص القرار الأول منها على: « **إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً لا مجرد لاجئين يسمع العالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم** ».

وعبر صيرورة أيديولوجية صدرت في سلسلة من المقالات في مجلة « **فلسطيننا**» تطور محتوى الكيان على نحو واضح. إلا أن دعماً مصرياً خاصاً هو الذي أدى إلى بعثه للوجود سنة 1964 في إطار مؤسسي عرف مذاك بـ « **منظمة التحرير الفلسطينية** » (م. ت. ف/ المنظمة / المركزية الفلسطينية). وفي أعقاب المؤتمر التأسيسي للمجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس ما بين 5/26 – 6/2 صدر الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي للمنظمة والنظام الأساسي للصندوق القومي، وانتخب أحمد الشقيري رئيساً للمؤتمر منذ الجلسة الأولى وفيما بعد رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة التي أعلنت ولادتها في المؤتمر.

ومن المهم التركيز على موقف القوى السياسية الفلسطينية من بعث الكيان. ونخص بالذكر، موقف ما أسماه مؤسس الكيان بـ « **المنظمات الفدائية**». فاللحظة التي ولدت فيها فكرة الكيان كانت لحظة صعود القومية العربية وفي نفس الوقت، وهنا المفارقة، لحظة انكفاء نحو « **الفلسطينية**» خاصة بعد انهيار دولة الوحدة. وتجسد الانكفاء في بضعة سنوات لاحقة على ظهور عدد كبير من المنظمات الفلسطينية [12] غير أن موقف المنظمات اتسم بالتحفظ إزاء بعث الكيان حتى وإن تباينت الدوافع والغايات. فلم تعارض أية منظمة تأسيس الكيان، ولكن أيا منها لم تحضر المؤتمر التأسيسي ولا المؤتمرات اللاحقة للمجلس الوطني الفلسطيني إلا بصفة فردية وليس بصفة تنظيمية. وفقط ، في الدورة الرابعة للمجلس التي عقدت ما بين10-1968/7/17في القاهرة، بعيد استقالة (**أو إقالة**)أحمد الشقيري ذهبت المنظمات الفدائية للمشاركة ليس « **للبحث في مسألة الكيان وإنما المدخل الأساسي كان إيجاد أرض مشتركة للقاء منظمات المقاومة أو لما صار يعرف في الأدبيات الفلسطينية بالوحدة الفلسطينية أو بوحدة أداة الثورة** »[13]. وقد أصدرت حركة « **فتح**» بياناً سياسياً في 1969/2/5 لخصت فيه موقفها وموقف القوى السياسية الأخرى حول م. ت.ف. وجاء في البيان أنه: « **كان أمامنا سبيلان لا ثالث لهما (الأول) أن نعتبر م. ت. ف. واحدة من التنظيمات القائمة ونطرح على إخواننا في الطلائع وفي الجبهة الشعبية أن تقوم بيننا وبينهم وبين منظمة التحرير جبهة وطنية على أساس من التكافؤ والمساواة ضمن برنامج عمل وطني محدد و(الثاني) أن نعتبر منظمة التحرير إطاراً يجمع داخله كافة التنظيمات الفلسطينية العاملة**». ويتابع البيان: « **كنا على استعداد أن نرضى بالسبيل الأول ونقدم له جهودنا، ولكن القائمين على أمر المنظمة رفضوا أن تكون المنظمة تنظيماً وتمسكوا بالميثاق الوطني الذي ينص على أنها جبهة وطنية للجميع. وبناءً عليه قررت الحركة الاستجابة لنداء اللجنة التنفيذية والدخول**

---

12 كنفاني (غسان)، فلسطين - ملحق صحيفة المحرر اللبناني - 12/30/ 1965. إذ يقدر عددها بنحو أربعين منظمة وجبهة وحركة " يتراوح عدد أعضاءها من حد أعلى يبلغ بضعة مئآت إلى حد أدنى يبلغ (وهذا واقع) عضوين وآلة كاتبة ". **نقلا عن**: سخنيني (عصام) : الكيان الفلسطيني 1964 – 1974 - شؤون فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث - بيروت ، لبنان - عدد مزدوج 41 ، 42 - كانون ثاني، ديسمبر/ شباط، فبراير 1975 - ص51.

13 المرجع أعلاه: ص66

إلى المجلس الوطني باعتباره أرضاً مشتركة » [14]. هذا البيان جاء ليبرر، فيما بعد، دخول حركة « **فتح**» إلى المجلس الوطني، ومن ثم تسلم المنظمات لقيادة م. ت. ف.

ومن الواضح أن صيغة البيان تنم عن خلافات بين المنظمات مثلما تنم عن اتفاق بضرورة البحث عن « **أرض مشتركة**». غير أن هذه « **الأرض**» لم تكن ملائمة للنشاط الفدائي بسبب اختلاف المنطلقات الفكرية والأيديولوجية فيما بين المنظمة والمنظمات الفدائية من جهة وفيما بين المنظمات إياها من جهة ثانية أو لأسباب أخرى. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى التراجع المضطرد في « **العمل الفدائي** » * ضد إسرائيل وانحسار التأييد الشعبي وصولاً إلى خسارة الأردن ساحة العمل الرئيس لشعار الكفاح المسلح وحظر العمل الفدائي انطلاقاً من الأراضي السورية وأخيراً التقوقع في لبنان. وهناك انفجرت الأزمة وتعرى الفكر السياسي والأيديولوجي عبر سلسلة طويلة من الحوارات بين القيادات الفلسطينية ومفكري الثورة الفلسطينية والعرب أو عبر المقالات فضلاً عن الكتب والنشريات الكثيفة. وشهدت السنوات الأولى من السبعينات، عقب الخروج من الأردن، طفرة من الأفكار في صيغ مختلفة، على صفحات مجلة شؤون فلسطينية في محاولة للخروج من الأزمة التي هزت كل الجسم الفلسطيني السياسي والأيديولوجي والعسكري والتنظيمي ولكن دون جدوى، حتى وصل الأمر في البعض إلى الدعوة الصريحة « **نحو ثورة فلسطينية جديدة**»[15]، وثانيةً دون جدوى. وبدا أن الثورة الفلسطينية، انطلاقاً من العام 1974، ماضية في طريقها تحت سقف الصراعات الأيديولوجية. الأمر الذي جعلها في موقف دفاعي عن الذات طوال عمرها خاصة بعد أن خضعت أيديولوجياتها لتأثيرات السياسات العربية والدولية.

ومن المفيد القول أن هذا الجزء سيعالج ثلاث مسائل كبرى تقع في الفترة ما بين سنتي 1948-1974، وهي على التوالي:

1. مسألة تعيين المجتمع الفلسطيني « **مجتمع النكبة** » في الفترة ما بين (1948-1967) أو « **المجتمع المفقود** ».
2. مسألة التكون التاريخي للمنظمات الفلسطينية.
3. مسألة تعيين المجتمع الذي توجه إليه الخطاب الأيديولوجي الفلسطيني خاصة بعد كارثة العام 1967 واحتلال ما تبقى من فلسطين أو « **المجتمع المنشود** ».

إننا بحاجة إلى تعيين « **مجتمع النكبة** » (المجتمع المفقود) لأن المنظمات الفدائية وجهت خطاباً أيديولوجياً إليه بهدف بناء « **مجتمع الثورة** » (المجتمع المنشود) دون أن تقدم أي تحليل علمي للنظام الاجتماعي الفلسطيني لا قبل النكبة ولا بعدها. كما أنها لم تقدم أي تبرير تاريخي أو حضاري لأيديولوجياتها المتغايرة. وحتى لا نستبق الأمور، لنطرح السؤالين التاليين على هذا الجزء:

- إلى أي مدى تتلاءم الأطروحات الأيديولوجية للمنظمات مع التركيب الاجتماعي لها، على الأقل لبعضها، وفي مستوى القيادة؟
- هل يمكن توقع تماثل بين مجتمع الثورة و المجتمع المعين ؟

---

14 نفس المرجع: نفس الصفحة.

* هو أحد تسميات النضال الفلسطيني المسلح . فقد كان يسمى " أحيانا الكفاح المسلح وتارة المقاومة الفلسطينية وغالبا الثورة الفلسطينية " وقد ظهرت هذه التسميات بعد معركة الكرامة (1968) ونجمت عن الارتباك والحيرة لجهة تعريف وتحديد أهداف النضال الفلسطيني . **راجع** : الحوت (شفيق) .- عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية : أحاديث الذكريات (1964 – 1984) - دار الاستقلال للدراسات والنشر - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ، 1986 - ص 180 .

15 علوش (ناجي) .- نحو ثورة فلسطينية جديدة - دار الطليعة - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ، 1972 / الطبعة الثانية ، 1977 .

المســألــة الأولى:

المجتمـــع المفقـــود

هل ثمة وجود لـ « مجتمع فلسطيني»؟ **بعد أن أجبر على خوض ديناميكية حادة وشاملة استهدفت ذاته الحضارية، وصار من المتعذر جداً ملاحظته ديمغرافياً وجغرافياً؟ وهل يمكن أن نعين مجتمعاً:** « فقد، بعد النكبة، وحدته العضوية، وتغيرت صفاته كمجتمع بالمعنى الأكاديمي للمجتمع. فليس هناك ما يمكن تسميته بمجتمع فلسطيني في الوقت الحاضر لأن العناصر الأساسية الداخلية في التركيب النهائي للهيكل الاجتماعي العام، فقدت وظيفتها وتجمد نشاطها، ولم تعد الخلايا الاجتماعية الأولية متجانسة.. كما حالت الاعتبارات السياسية دون امتصاص اللاجئين اجتماعياً في البلدان المضيفة.. ودون إبراز كيان اجتماعي وسياسي للاجئين، وهكذا أصبح اللاجئون نتوءات بارزة في كيان المجتمعات العربية المحلية. نتوءات لا ترتكز على قاعدة ثابتة مما يجعلها معرضة للانهيار والتغير» [16] ؟

إن هذه الفقرة تعبر عن واقع اجتماعي فلسطيني تقع تجلياته في الفترة الممتدة ما بين قيام الدولة اليهودية (1948) حتى (1965) وعشية حرب العام 1967 وفي غضون السنوات اللاحقة للحرب حتى مطلع السبعينات، ستكون هذه الفترة أسطع تعبيراً عن غياب مجتمع فلسطيني غياباً تاماً لاسيما وأن المجتمع الفلسطيني سيكون قد تعرض إلى هجرات قسرية كبرى خلال العقود الماضية سواء بفعل الحروب العدوانية أو بفعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية بحيث يبدو تعيين المجتمع الفلسطيني أكثر تعقيداً من ذي قبل. ومع ذلك فالسؤال عن وجود المجتمع الفلسطيني لا ينفك يطرح نفسه. وثمة بواعث منهجية حاسمة تحكم بوجوب البحث والتقصي عن المجتمع حتى وإن كان نظرياً أو عملياً غير موجود، لأن المهم هو توفر رصيد معرفي يمَكن من إجراء مقارنة بين المجتمع الفلسطيني كما هو في الواقع الجديد مع المجتمع إياه الذي عبر عنه الفكر الثوري الفلسطيني خاصة في مرحلة تفجره خلال السنوات الفارقة بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات. بمعنى أن البحث يتجه لإجراء مقاربة بين نموذجين لمجتمع واحد، أحدهما موجود في الواقع والآخر عبرت عنه الأيديولوجيا.

إذن، ينبغي التأكيد على أن أي جهد في السياق هو مقاربة مفتعلة ولكنها منهجية بما أن هدفها هو كشف الواقع الفلسطيني خلال الفترة المذكورة والتمهيد للقيام بمقارنات تخص كلا من الوجود الاجتماعي والتركيب الاجتماعي للفلسطينيين. وإلى أن يحين ذلك يبقى السؤال المركزي يتعلق في البحث عن مقاربة تساهم في تعيين المجتمع الفلسطيني وجمع شتاته.

الفصـــل الأول

معاينة إحصائية للشتات الفلسطيني

أكثر ما يميز المجتمع الفلسطيني بعد قيام إسرائيل سنة 1948 على الجزء الأكبر من فلسطين ثم احتلال ما تبقى منها **سنة 1967** هو تفكك الديمغرافيا والتشتت الجغرافي؛ بحيث لم يعد لأي منهما وجود موحد. فإذا كانت الجغرافيا قد انشطرت إلى شطرين أو ثلاثة فإن ما حل بالبنية الديمغرافية يشبه انفجاراً تطايرت موجاته في كل مكان قريب أو بعيد من المركز.

---

[16] غنطوس (لطف) : أثر التكوين الطبقي لأبناء فلسطين في العمل السياسي الفلسطيني ، مميزات أحداث 47 -1948 - دراسات عربية - بيروت ، لبنان - عدد 2 - كانون أول / ديسمبر 1965 - الجزء الثاني - ص43.

أولاً: فلسطين المغتصبة سنة 1948 (إسرائيل)

تمسح هذه المنطقة التي أقيمت عليها الدولة اليهودية 77.4% من إجمالي مساحة فلسطين. وفي طولها وعرضها لم يتبق من الديمغرافيا الفلسطينية فيها سوى 130.000 نسمة يعيشون في وسط يهودي كان بعد ليلة 14أيار/مايو سنة 1948 نحو650.000 يهودي[17]. وفيما عدا 20.000 منهم اعتبرتهم الأمم المتحدة لاجئين داخل إسرائيل حتى سنة 1952 فإن أياً من الأقلية العربية لا يعتبر من اللاجئين. بيد أن هذه الأقلية هي آخر ما تبقى لأقل من نحو مليون فلسطيني كانوا يقيمون هذه المنطقة.

ثانياً: فلسطين المحتلة سنة 1967

تمسح المنطقة المعروفة بـ « **الضفة الغربية**» نحو 5.5 مليون دونم بما يعادل 20.36% من إجمالي مساحة فلسطين. وتحتل القسمين الأوسط والشرقي منها. ولا تبعد أقرب نقطة مساحية لها من الشاطئ المتوسطي سوى 14 كم. وطبقاً لإحصاءات بريطانية نشرت سنة 1946 تبين أن عدد السكان الفلسطينيين فيها بلغ نحو 465.800 نسمة. وقد لجأ إليها حوالي 280.000 نسمة ليصل عدد سكانها سنة 1952 إلى 745.800 نسمة. ومن الواضح أن الزيادة السكانية لم تؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة لسكان الضفة من غير اللاجئين. وفي **31 أيار/ مايو سنة 1967**، أي قبل أسبوع من احتلالها وغزة، كان عدد السكان فيها قد بلغ 803.600 ساكن. وما هو ملفت للنظر أن نسبة الزيادة السكانية في الضفة خلال خمسة عشر سنة (**ما بين آب/ أغسطس 1952-31/5/1967**) بلغت فقط 4.8%. ويعود هذا الانخفاض إلى الهجرة الكثيفة للفلسطينيين نحو الضفة الشرقية ومنها إلى دول الخليج. وقدر العدد الإجمالي لمن غادروا الضفة الغربية خلال الفترة (1961-1967) بنحو 140.000 نسمة استقر منهم 25.000 في الضفة الشرقية، بينما توجه الباقون 115.000 إلى دول الخليج [18].المهم في الأمر أن 40% من سكان الضفة الغربية هم من اللاجئين. وقد توزع قسم منهم على المخيمات التي أقامتها الهيئة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (**الانروا**) التي شكلتها الأمم المتحدة وباشرت أعمالها في الأول من **شهر أيار/ مايو سنة 1950**. واستقر هؤلاء في عشرين مخيماً موزعة على أربع مناطق في الضفة الغربية هي القدس ونابلس والخليل وأريحا. ويذكر أن المخيمات الواردة في القائمة التالية تخص تلك المخيمات المنظمة التي تقع تحت الإشراف المباشر لوكالة الغوث الدولية وتتمتع بالخدمات التي تقدمها لها. وفيما يلي قائمة بها:

[17] يشير جورج قصيفي إلى أن عددهم سنة 1948 كان 156 ألفاً تطور إلى 247.2 ألفاً سنة 1961 ثم إلى 461 ألفاً سنة 1972 و 735.3 ألفاً سنة 1985. **يراجع في ذلك**: منصور (كميل)، إشراف. - الشعب الفلسطيني في الداخل، خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية - مقالة قصيفي (جورج) : الرهان الديمغرافي في فلسطين- مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى ، 1990- ص20

[18] نفس المرجع.- ص15، 16.

جدول رقم (1)

قائمة بمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية مشتملة على عدد السكان لسنة 1955[19]
وسنة التأسيس والمساحة والموقع على مستوى المنطقة والمكان .

المنطقة	المساحة بالدونم	عدد السكان	التاسيس	الموقـــــع
نابلس:				
عسكر	167	2247	1950	أقيم في منطقة عسكر شرقي المدينة وهو أقرب إلى مخيم بلاطة من المدينة.
بلاطة	460	4734	1948	أقيم على أرض قرية بلاطة بمحاذاة مدينة نابلس شرقاً. وهو أكبر مخيماتها.
الفارعة	225	4796	1949	أقيم على ربوة منحدرة تبعد 17 كم إلى الشمال الشرقي من المدينة بمحاذاة ينابيع الفارعة.
رقم (1) عين بيت الماء	28	1856	1950	أقيم على ربوة صخرية بالقرب من نبع ماء غربي المدينة وعلى طريق طولكرم- نابلس-جنين
نور شمس	226	2743	1952	يقع على تلتين صخريتين على بعد 3 كم شرقي مدينة طولكرم وينصفه طريق طولكرم-نابلس.
طولكرم	165	5343	1950	أقيم على ربوة صخرية شرقي مدينة طولكرم ضمن حدود البلدية.
أريحا:				
1689	30533		1948	يقع على أرض استأجرتها الحكومة الأردنية من عائلة الحسيني بمبالغ رمزية.
عين السلطان	708	15191	1948	يقع إلى الشمال قليلا من أريحا.
النويعمة	270	6794	1948	يقع إلى الشمال من أريحا. وقد هجره سكانه إلى الضفة الشرقية زمن حرب/ 1967.
القدس:				
شعفاط (معسكر)	98 ثم 203	4428	1966	يقع على جزء من بلدتي شعفاط وعناتا. ويبتعد عن مركز القدس نحو 5.5 كم شمالاً.
الأمعري	92	1878	1948	يقع على أرض لسكان مدينة البيرة.ويبعد مسافة 2 كم عن مدينة رام الله باتجاه القدس.
دير عمار	160	2392	1949	يقع شمال غربي بلدة دير عمار الواقعة إلى الشمال الغربي من القدس ورام الله.
الجلزون	240 ثم 337	3877	1949	يقع شمال مدينتي رام الله والبيرة.
قلندية	230 ثم 353	2081	1949	يقع شمال مدينة القدس وشرقي مطار القدس الذي اسمي فيما بعد بمطار قلنديا.
الخليل:				
الدهيشة	258 ثم 340	4800	1949	يقع على بعد 3 كم من مركز مدينة بيت لحم إلى الجنوب وعلى بعد 33 كم من القدس جنوباً.
عايدة	60	815	1948	يقع غرب بيت لحم وبيت جالا وغرب الطريق الرئيسي بين الخليل والقدس.
بيت جبرين (العزة)	24	918	1949	يقع ضمن حدود بلدية بيت لحم جنوباً. وهو أقرب إلى الغرب من الخليل.
الفوار	108	4763	1950	يقع على تلال تملكها عائلة عمرو من قرية دورا. ويبعد 10 كم جنوب مدينة الخليل.
العرّوب	258 ثم 347	5693	1949	يقع على بعد 15 كم جنوب بيت لحم وشمال الخيل على الشارع الرئيسي بينهما
مجموع السكان		106062		

[19] البيانات الواردة في الجدولين (1، 2) مستخرجة من: المقدم قدسية (لبيب عبد السلام). - موسوعة المخيمات الفلسطينية : الجزء الأول، الضفة الغربية - يطلب الكتاب من المؤلف وجميع المكتبات في الأردن - عمان - الطبعة الأولى، 1990.

أما المخيمات غير المنظمة فهي التي تتلقى خدمات أقل من وكالة الغوث وربما تفتقر إليها تماماً كمخيم جنيد القريب من نابلس والذي يتلقى كافة خدماته من بلدية المدينة. وهذه المخيمات السبعة تقع أربعة منها في منطقة القدس وواحد في أريحا واثنين في نابلس جنين. وفيما يلي قائمة بها:

جدول رقم (2)

قائمة بمخيمات اللاجئين غير المنظمة في الضفة الغربية [20] .

المنطقة	المساحة بالدونم	عدد السكان	سنة التأسيس	المـــوقـــــع
القدس:				
قدورة	25	2000	1948	يقع وسط مدينة رام الله.
بيرزيت (السقايف)	23	325*	1948	يقع على جانبي أحد الشوارع وسط بلدة بيرزيت شمال رام الله.
عناتا	؟	؟	1948	يقع بالقرب من بلدة عناتا شمال شرقي القدس.
سلواد (غزة)	5	300	1970	يقع بالقرب من بلدة سلواد شمال شرقي رام الله.
		أريحا:		
العوجا	200	10000**	1949	يقع شمال منطقة أريحا، ويستمد خدماته من بلدية المدينة.
نابلس:				
جنيد	27	؟	1949	يقع بالقرب من مدينة نابلس.
جنين	372 ثم 473	أكثر من 4000	1953	بني على تلة صخرية منحدرة غربي مدينة جنين. واسمي في البداية مخيم العائدين ثم مخيم المحطة.
مجموع السكان***		16625		

* هذا الرقم يخص عدد السكان حتى الخامس من حزيران/ يونيو 1967. وبعد ذلك هجره سكانه ولم يتبق فيه سوى 126 نسمة. وتبقى المعلومات حول عدد سكان هذا المخيم غير دقيقة، ومن غير الممكن الاعتماد عليها.

؟ تعني أنه لا تتوفر أية معلومات ذات صلة.

** التقدير يخص ما قبل سنة 1967، وفيما بعد انخفض عدد السكان بفعل الهجرة إلى الضفة الشرقية إلى النصف.

*** المجموع حسب الأرقام المذكورة.

كما هو شأن الضفة الغربية أصبح « **قطاع غزة** » هو الاسم الجديد للمنطقة اللوائية (**المتصرفية**) التي ضمت قبل **سنة 1948** قضاءي بئر السبع وغزة واحتويا في حينه على 58 مدينة وقرية وخربة لم يتبق منها بعد سنة 1948 سوى مدينتي غزة وخانيونس وتسعة قرى وبعض البدو في المنطقة. ويمسح قضاء بئر السبع، بما في ذلك صحراء النقب - جنوب فلسطين، وشبه الخالية من السكان إلا من البدو نحو 12.577.000 دونم. وقد وقعت هذه المنطقة بكاملها تحت سيطرة إسرائيل. أما قضاء غزة فكان يمسح 1.111.501 دونماً. وفي سنة 1944 قدر عدد سكانه بـ 134.290 نسمة من أصل 190.880 هم إجمالي سكان لواء غزة وبئر السبع. غير أن نصف سكان القضاء الذين قدروا في ذلك الحين بـ 63.250 نسمة تركزوا في حيز من القضاء يمسح فقط 380.847 دونماً، بما يعادل34% من إجمالي المساحة. وقبيل **سنة 1947** قدر عدد السكان بـ 88 ألف نسمة، ثم ارتفع إلى 97.078 نسمة سنة 1953. ولقد انحسرت مساحة هذا الجزء ذو الكثافة السكانية حين استولت إسرائيل على 15% من إجمالي مساحته بما يعادل55.847 دونما ، وهي أراض زراعية خصبة. واقتصرت مساحته منذ 1948 على 326 ألف دونم تشكل نسبة 2.5% من إجمالي مساحة فلسطين. وهذا الجزء هو الذي يعرف الآن بقطاع غزة الذي يطل على البحر الأبيض المتوسط في أقصى الجنوب الغربي لفلسطين. واستقبل القطاع العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين قياساً بعدد السكان. وبلغ العدد نحو 209.194 لاجئ. أي بزيادة سكانية قسرية زادت على 200% [21]. وقد وفد60%من اللاجئين من المنطقة الجنوبية للقطاع و40%من الشمال (يافا والرملة)[22]. وفي خاتمة شهر أيار/مايو سنة 1967 قدرت مصادر فلسطينية عدد سكان القطاع بنحو 434.100 نسمة ثلثاهم من اللاجئين[23]. غيرأن التقدير انخفض إثر الحرب بفعل نزوح عشرات الآلاف من المواطنين إلى

[20] نفس المصدر السابق.

[21] أبو النمل (حسين).- قطاع غزة 1948 - 1967: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان - 1979 ص34 - 39.

[22] نفس المرجع .- ص300.

[23] منصور (كميل)، إشراف.- الشعب الفلسطيني في الداخل - مرجع سابق - ص13.

خارج فلسطين. وفيما يلي قائمة بعدد سكان القطاع سنة1953 تشتمل على السكان الأصليين واللاجئين وتوزعهم على مناطق القطاع. وفي سنة1953 تبين أن نحو93.480 لاجئاً سكنوا ثماني مخيمات في قطاع غزة.

جدول رقم (3)
قائمة بمخيمات اللاجئين وأماكن تجمعاتهم في قطاع غزة مشتملة على عدد السكان وسنة التأسيس والمساحة والموقع وطاقة الاستيعاب[24] .

المنطقة	المساحة بالدونم	سنة التأسيس	طاقة الاستيعاب	عدد السكان (1953)		الموقـــع
				لاجئون	أصليون	
1) المنطقة الشمالية:						
مدينة غزة	-	-	-	53908	47296	
قرية جباليا(1)	-	-	-	3390	4522	
قرية النزلة	-	-	-	-	1636	
قرية بيت لاهيا	-	-	-	-	2233	
معسكر* الرمال في غزة	519	1951	23000	17130	-	يقع على الساحل الشمالي لغزة مبتعداً عن مركزها مسافة 4 كم. وقد توسع حتى تشابكت أبنيته مع المدينة.
2) المنطقة الوسطى:						
قرية دير البلح	-	-	-		3319	
معسكر دير البلح	156	1949	7000	2502	-	يقع وسط القطاع على تلة ساحلية غرب قرية دير البلح. وتقلصت مساحته فيما بعد إلى 131.613 دونماً.
معسكر البريج	528	1952	13000	12395	-	يقع عل الطريق الرئيسي وسط القطاع جنوب مدينة غزة، وتقلصت مساحته إلى 478 دونماً.
معسكر النصيرات	559	1948	17000	12857	-	يقع على الطريق الرئيسي مبتعدا 8 كم جنوب غزة و6 كم شمال دير البلح. وتوسع إلى 588.669 دونماً.
معسكر المغازي	599	1949	9000	7893	-	يقع في منتصف القطاع ما بين غزة ودير البلح. وتقلصت مساحته لتصبح 547.703 دونمات.
3) المنطقة الجنوبية:						
مدينة خانيونس	-	-	-	46881	14710	
قرية بني سهيلا	-	-	-	-	4181	
قرية عبسان الكبيرة	-	-	-	-	2375	
قرية عبسان الصغيرة	-	-	-	-	654	
قرية خزاعة	-	-	-	-	1271	
قرية رفح	-	-	-	947	2878	
معسكر رفح	1346	1949	40000	25220	-	يقع في قلب مدينة رفح جنوب القطاع ويشطره الشارع الرئيسي إلى شطرين، شمالي يدعى حي الشابورة وجنوبي يدعى حي يبنا وتوسع باتجاه الحدود المصرية.
معسكر خانيونس	549	1948	35000	12099	-	يقع جنوب القطاع على بعد 2 كم غرب مدينة خانيونس. وتوسعت مساحته لتصبح 564.030 دونماً.
بدو المنطقة وغيرهم	-	-	-	13972	12000	

[24] البيانات الواردة في الجدول مستخرجة من: أبو النمل (حسين). - مرجع سابق - ص38 و المقدم قدسية (لبيب عبد السلام).- موسوعة المخيمات: الجزء الثاني، قطاع غزة - يطلب من المؤلف وجميع المكتبات في الأردن - عمان - الطبعة الأولى، 1992.

المجموع				209194	97078

- حيثما وردت كلمة " معسكر" فهي تعني " مخيم ".

(1) يوجد في قطاع غزة ثماني مخيمات. في حين تشير القائمة إلى سبعة مخيمات. والمقصود بذلك مخيم جباليا الذي تأسس متأخراً سنة 1954 على أرض تمسح 1403 دونمات ما لبثت أن توسعت لتصبح 1448 دونماً. وقد أسس ليتسع لنحو 35000 لاجئ. وهكذا كان عند تأسيسه إلا أن عدد السكان تناقص بعد عام ليصل إلى نحو 19949 لاجئاً بفعل عدم الاستقرار السكاني. ويقع المخيم إلى الشمال الشرقي من مدينة غزة قريباً من قرية جباليا وعلى بعد كيلو متر واحد من الطريق الرئيسي غزة - يافا. وحالياً يعد أكبر المخيمات الثمانية في القطاع. **راجع**: - قدسية (لبيب عبد السلام).- موسوعة المخيمات الفلسطينية- ج2، قطاع غزة - مرجع سابق - ص79.

- ومما يذكر أيضاً أن معسكر الرمال هو ذاته مخيم الشاطئ. والتسمية تنسب إلى قرب المعسكر من حي الرمال و (أو) وقوعه على شاطئ البحر.

ثالثاً: مجتمعات المنفى

يشتمل المنفى على أفراد وجماعات كثيفة لجأت إلى خارج فلسطين وتموضعت في مناطق متعددة متقاربة أو متباعدة. وإذا ما أسقط مجموع اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ نحو 489194 ، من بين 915761 لاجئاً مسجلين لدى وكالة الغوث الدولية طبقاً لإحصاءات الوكالة سنة 1953 فإن 426567 لاجئاً كانوا قد غادروا فلسطين وتركزوا بصفة أساسية في المجتمعات المجاورة ثم وبدرجة أقل في الدول الأبعد قليلاً عنها. أما دول الخليج العربي لاسيما الكويت فقد امتازت بهجرة سكانية متدرجة نافت على المائة ألف بحلول السبعينات. ونفس الملاحظة، هذه، تنطبق على شرق الأردن. وفيما يلي استعراض لتوزيع اللاجئين في مجتمعات الجوار والكويت.

أ. الضفة الشرقية لنهر الأردن

أجبرت الضفة الشرقية على استيعاب لجوء فلسطيني مباشر على مرحلتين. الأولى عقب حرب العام 1948 والثانية عقب حرب العام1967. وبلغ عدد اللاجئين في المرحلة الأولى (1948-1949) نحو94.000 لاجئ[25]. وفي المرحلة الثانية **نزح*** نحو150.000 لاجئ مسجلين لدى الانروا في الضفة الغربية ونحو 38.500 آخرين من قطاع غزة متوجهين صوب الضفة الشرقية[26].أما اللجوء غير المباشر فيشمل عشرات الآلاف ممن فضلوا الإقامة في الضفة الشرقية بسبب ضيق العيش ومضايقات السلطة المحتلة وبسبب منع إسرائيل لمن كانوا يعملون في الضفة الشرقية أو بلدان الخليج العربي من العودة إلى أماكن إقامتهم في الضفة الغربية، والكثير من اللاجئين الفلسطينيين تعرضوا للجوء لأكثر من مرة. وقد أنشئ في أعقاب مرحلتي اللجوء عشرة مخيمات لاستيعاب اللاجئين في الضفة الشرقية. وتركزوا في الشمال في شريط جغرافي يمتد نحو 100 كم ما بين مدينة إ ربد والعاصمة - عمان. وسكن المخيمات العشرة ما يزيد على المائة ألف لاجئ. فيما يلي قائمة بها.

جدول رقم (4)

قائمة بمخيمات اللاجئين في الضفة الشرقية وعدد السكان وسنة التأسيس[27]

المخيم	سنة التأسيس	عدد السكان	الموقع من المدينة
بعد سنة 1948 :			
الحسين	1952	8000	عمان الشمالية.
الوحدات	1955	5000	جنوب شرقي عمان.

[25] نفس المصدر .- الجزء الأول - ص22. **وكذلك**: براند (لوري. أ). - الفلسطينيون في العالم العربي : بناء المؤسسات والبحث عن الدولة - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، 1991 - ص151.

* **النزوح** تعبير يطلق على الفلسطينيين الذين تعرضوا للجوء إلى خارج الضفة الغربية وقطاع غزة في أثناء وأعقاب حرب العام 1967 أو الذين كانوا يقيمون في المملكة الأردنية الهاشمية أوممن يعملون في الخارج و منعتهم إسرائيل من العودة .

[26] المشوار الطويل / 45 (اللاجئون الفلسطينيون والانروا).- وثيقة صادرة عن الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة - 1995.

[27] براند (لوري. أ). - مرجع سابق - ص150.

الزرقاء	1949	8000	جنوب شرقي الزرقاء.
إ ربد	1951	4000	إربد الشمالية.
الكرامة*	-	21990	وادي الأردن.
بعد سنة 1967 :			
ماركا (حطين)	1968	15000	10 كم شمال شرقي عمان.
البقعة	1968	26000	20 كم شمالي عمان .
الطالبية	1968	5000	35 كم جنوبي عمان.
الحصن	1968	12500	80 كم شمالي عمان أو 15 كم جنوبي إربد.
جرش	1968	11500	50 كم شمالي عمان وأقل منها عن إربد.
سوف	1967	12500	50 كم شمالي عمان وقرب مدينة جرش.

 لم تتوفر معلومات في الأصل عن سنة التأسيس. كما أن هذا المخيم ومخيمات الطوارئ نقلت في شهر شباط/ فبراير سنة 1968 من وادي الأردن إلى أماكن مرتفعة بسبب الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة عليها.

ب. سوريا ولبنان ودول أخرى

استقبلت سوريا من اللاجئين سنتي 1948 /1949 نحو 94000 لاجئ استقر منهم في ستة مخيمات 4797 عائلة يشكل مجموع أفرادها 23726 لاجئا طبقا لإحصاءات سنة 1968. وإبان حرب العام 1967، وطبقا لنفس الإحصاءات، نزح إلى سوريا عددا آخر بلغ 7746 نازحا استقروا في أربعة مخيمات أخرى أنشئت بصفة طارئة. وفي سنة 1970 قدر عدد الفلسطينيين في سوريا بنحو 156 ألف لاجئ. وهذا يعني أن نسبة القاطنين في المخيم تقع ما بين 20% - 25% فقط، فيما يتوزع الباقون على المخيمات غير القانونية (التجمعات المحيطة بالمخيمات) أو في مناطق أخرى. أي أن نحو 31472 لاجئا (مجموع اللاجئين والنازحين) سكنوا عشرة مخيمات تقع على امتداد الحدود الغربية لسوريا ابتداء من مخيم درعا (مقابل هضبة الجولان أو فلسطين الشمالية) وخمسة مخيمات محيطة بالعاصمة – دمشق وهي : جِرمانا – قبر الست، خان ذا النون – خان الشيخ سْبينة ومخيما حمص وحماه (وسط الحدود الغربية أو شمالي الحدود مع لبنان) ومخيم النَّيْرب في حلب شمالي سوريا.

وفي لبنان أُحصي قرابة 131600 لاجئ سنتا 1949/1948. وحسب إحصاءات سنة 1968 تبين أن 14538 عائلة يشكل أفرادها 78449 لاجئا سكنوا 15 مخيما هي: الرشيدية، برج الشمالي والبص (مدينة صور)، وعين الحلوة والمِيَّة ومِيّة (مدينة صيدا) وصبرا وشاتيلا وبرج البراجنة (بيروت) ومار إلياس وضْبَيَّة (الجبل) ونهرالبارد والبَدَّاوي (طرابلس) ومخيم ويفل (وسط لبنان) وأربع مخيمات دُمِّرت وُهجِّر سكانها بفعل الحرب الأهلية والهجمات الإسرائيلية عليها وهي: مخيم النبطية، تل الزعتر، جسر الباشا والدكوانة. ويلاحظ أن أكثر من نصف عدد اللاجئين يسكنون المخيمات، خلافا لما هو الحال في سوريا والأردن، بفعل القيود الشديدة التي فرضت على اللاجئين في لبنان. وبلغت نسبة اللاجئين في سوريا ولبنان سنة 1970 إجمالا إلى عدد اللاجئين في العالم 2.5%و8.3%على التوالي. وحتى ذلك التاريخ كان معظم اللاجئين فارين من منطقة الجليل شمالي فلسطين ولاسيما من أقضية صفد، الناصرة، طبريا، عكا وحيفا[28]. أما في بقية الدول العربية والشتات فلم تقم فيها أية مخيمات للاجئين بالرغم من لجوء الفلسطينيين إليها ولو بأعداد أقل من الدول المحيطة بفلسطين، في حين توزع الفلسطينيون بفعل الهجرة النهائية أو هجرة العمالة على دول عربية عديدة خاصة دول الخليج العربي، إضافة إلى مناطق بعيدة في العالم. وفيما يلي جدول بالتوزيع الجغرافي للفلسطينيين في الخارج.

جدول رقم (5)

تطور التوزيع الجغرافي للفلسطينيين في الخارج خلال أعوام 1970 1975 ، 1982[29] / بالآلاف

البلد أو المنطقة	1970		1975		1980	
	االعدد	%	العدد	%	العدد	%

[28] المقدم قدسية (لبيب عبد السلام) .- موسوعة المخيمات...- مصدر سابق - الجزء الأول / ص 22 - 23.

[29] الموسوعة الفلسطينية .- صالح (عبد القادر حسن): الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني - الدراسات الخاصة - ستة مجلدات/ المجلد الثالث – بيروت، لبنان – الطبعة الاولى، 1990- المجلد الأول- ص338 .

شرق الأردن	900	30	950	27.5	1.189.6	25.1
لبنان	250	8.3	280	8.1	492.2	10.4
سوريا	156	5.2	186	5.4	229.8	4.8
الكويت	147	4.9	204	5.9	308.1	6.5
السعودية	40	1.3	86	2.5	147.5	3.1
العراق	25	0.8	30	0.9	21.2	0.4
دول خليجية أخرى	20	0.6	30	0.9	64	1.4
مصر	30	1	35	1	35.4	0.7
ليبيا	8	0.3	10	0.3	23.7	0.5
أماكن أخرى	50	1.7	73	2.1	304.3	6.4
خارج فلسطين	1626	54.1	1884	54.6	2.816	59.3

- أبو لغد (جانيت) .- الطبيعة الديمغرافية للشعب الفلسطيني .
- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية الفلسطينية، العدد 4، ص 32.

ج. الكويت

انفردت هذه الإمارة عن سائر البلدان العربية غير المجاورة لفلسطين وعن مثيلاتها في بلدان الخليج العربي باستقبال أعداد كبيرة من الفلسطينيين اللاجئين سنة 1948 وسنة 1967 وما بعدها.

وابتدأت الهجرة الفلسطينية إلى الكويت خلال الخمسينات وازدادت في الستينات بحثاً عن فرص عمل بالدرجة الأولى لتأمين المعاش لعائلاتهم القاطنين خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن. وكانت الهجرة تتم إما عن طريق البر عبر الصحراء أو عن طريق ميناء الفاو العراقي. وكثيراً ما لاقى المهاجرون منهم الموت بسبب صعوبة الرحلة وغدر الأدلاء. وسواء اللاجئين أم المهاجرين منهم فلم يكن الفلسطينيون في الكويت يعاملون كلاجئين لا من قبل وكالة الغوث الدولية ولا من السلطات الكويتية. ولم يتمتعوا بأية خدمات حكومية ولا بالمواطنة ولا بحرية العمل السياسي فضلاً عن القيود الاقتصادية المتصلة بنوع العمل الذي يمارسونه لاسيما إبان الفترة التي كانت فيها الكويت ما تزال محمية بريطانية. ولدى التعرف على نسبة السكان الفلسطينيين في الكويت تنبغي الإشارة إلى أن الإحصاءات الكويتية كانت تدرجهم ضمن الجالية الأردنية. وينقل الباحث الفلسطيني بلال الحسن عن أحمد الدعيج رئيس مجلس التخطيط الكويتي أن الفلسطينيين كانوا يشكلون في الكويت نحو 95% من الجالية الأردنية.[30] وفي الإحصاء الأول في الكويت سنة 1957 ورد فيه أن عدد الفلسطينيين والأردنيين بلغ 15173 نسمة. بيد أن العدد تزايد بشكل كبير خلال الستينات. وبلغ سنة 1961 نحو 37327 نسمة ثم ارتفع سنة 1965 إلى 77712 نسمة ثم إلى 147696 سنة 1970 وإلى 204178 نسمة سنة 1975. وفي بدايات الهجرة سكن الفلسطينيون في الكويت مع الكويتيين ضمن أسوار مدينة الكويت. ومع تطور البنية التحتية وحجم العمالة الأجنبية في الكويت قامت الحكومة ببناء ضواح سكنية. وتركز الفلسطينيون بصفة خاصة في منطقتين هما « **حولي- النقرة**» بالقرب من وسط المدينة و« **الفروانية**» قريباً من المطار. ونظراً للكثافة الفلسطينية في هاتين المنطقتين فقد أطلق عليهما كنيتا « **الضفة الغربية**» و« **قطاع غزة**».

وخلافاً لما شاع فإن غالبية الفلسطينيين في الكويت من الفقراء حتى أن خطر الأمية كان يتهدد أطفالهم بسبب الرسوم العالية التي تدفع للمدارس الحكومية وإيجارات المنازل ونفقات العائلة مقابل محدودية الدخل. وانطلاقاً من مستوى الدخل يقسم البعض البنية الاجتماعية الفلسطينية في الكويت إلى ثلاث فئات اجتماعية. فالفئة الأولى تشمل أعدادا كبيرة من المزارعين والعمال غير المهرة من ذوي المداخيل المتدنية. أما الفئة الثانية فهي أصغر قليلاً من الأولى وإقامتها مضمونة أكثر وتتكون من قطاع صغير من العمال المهرة من ذوي الدخل المتواضع وآخرين أمثالهم من الطبقتين الوسطى والدنيا كموظفي الحكومة وموظفي القطاع الخاص وصغار رجال الأعمال والبقالين والخبازين... الخ وتتشكل الفئة الثالثة من الطبقتين الوسطى والعليا من ذوي الدخل الأكثر ارتفاعاً بقليل وتضم الكثيرين من المهنيين (**الصحافيين والمهندسين والأطباء والمحامين والمعلمين**). ومن بينهم أعداد

[30] براند(لوري.أ). - ص115. وفي الحاشية رقم 26، صفحة 24. وتنقل الباحثة عن " الحسن " ذكره أن هذا الرقم أكده أحمد الدعيج. وتعلق الباحثة أن الفلسطينيين والأردنيين كانوا يُلحَظون تحت البند ذاته في إحصاءات الكويت لسنتي 1965 و 1970.

كبيرة من ذوي الوعي السياسي والوطني[31]. ولأن الفقر هيمن على الجالية الفلسطينية في الكويت فقد أعيد منذ البداية تكوين الروابط العائلية وسادت علاقات قائمة على البنى القروية (العائلية) التقليدية، التي كانت شائعة في المجتمع الفلسطيني، خاصة في مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية حيث تغيب مظاهر الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا: عدد اللاجئين، تقديرات مختلفة

حتى أواخر القرن العشرين لم تتوفر أية أرقام دقيقة أو جادة حول الأعداد الحقيقية للاجئين. وبما أن المشكلة سياسية بالدرجة الأساس فما من جهة سياسية قدمت تقريراً ما ووافقت عليه جهة أخرى بما في ذلك أرقام وكالة الغوث الدولية. فقد تضاربت الأرقام التي قدمتها الأطراف المعنية أيما تضارب. إذ وصلت ما بين نصف مليون إلى مليون لاجئ. وبلغ التضارب أوجه فيما بين الأرقام المقدمة من جهة واحدة. ولا بأس من إعادة تجميعها ثانية.

I. أولا: تقديرات الأمم المتحدة والانروا

حين مراجعة الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص أعداد اللاجئين ينبغي إمعان النظر فيها جيداً لا سيما خلال السنوات الخمس الأولى من اللجوء (**أيار/مايو 1948-حزيران/يونيو 1953**). فقبل تأسيس الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – **الانروا** - كانت مهمة إحصاء اللاجئين موكولة لتقديرات الوسطاء الدوليين الذين تبنتهم الأمم المتحدة. وفي 1948/9/10 قدر الكونت فولك برنادوت ، أول وسيط دولي في الصراع العربي الإسرائيلي، عدد اللاجئين بـ 330000 لاجئ. وبعد اغتياله حل الوسيط الدولي بالوكالة رالف بانش وأعاد النظر في أرقام سلفه وتوصل إلى القول بأن عدد اللاجئين وصل إلى نحو 472 ألف لاجئ. ومن جهته رفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى الجمعية العامة في حزيران 1949 قدر فيه عدد اللاجئين بـ 940000 لاجئ. وبعيد تأسيسها قدم مدير الهيئة الاستشارية للأنروا تقريراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أيار/ مايو 1950 قال فيه أن عدد اللاجئين المسجلين رسمياً بلغ 878000 لاجئ[32]. وهو رقم يقارب ما توصلت إليه التقديرات العربية خلال الشهور الأولى من الحرب. وفي نفس السنة ذكرت بعثة الإحصاء الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع الوكالة أن العدد لا يزيد عن 726000[33] لاجئ. ورغم كل هذه التقديرات المتضاربة يأتي تقرير مفوض الانروا العام المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة سنة 1953 ليثبت أن عدد اللاجئين وصل سنة 1950 إلى 960000 لاجئ. وقد أصبح هذا الرقم هو المعتمد مذاك في تقارير مفوضي الانروا العاملين[34].

ولعل التزام الانروا بهذا الرقم ناجم عن اعتمادها نظام تصنيف عملت به، وكان يعرف اللاجئ بأنه: « **الذي كان مسكنه المعتاد في فلسطين قبل نشوب النزاع سنة1948 بمدة عامين على الأقل والذي فقد بيته ومعيشته بسبب ذلك النزاع. وكي يكون اللاجئ مؤهلاً للحصول على مساعدة الانروا كان عليه أن يسجل اسمه في سجلات الوكالة ويبرهن عن حاجته، ويلجأ إلى الأراضي المتاخمة لإسرائيل سنة1948. أما أولاد اللاجئين المسجلين الذين استوفوا شروط الحاجة فكانوا مؤهلين أيضاً لتلقي العون**»[35]. ولا ريب أن هذا التعريف ذو صبغة اقتصادية بحتة. ذلك أنه يوظف، فقط، في تحديد من له الحق في تلقي إغاثة دولية. ولا يعترف سوى باللاجئ المسجل لدى الانروا، وهو بالطبع، من يتلقى المعونة الاقتصادية والرعاية الصحية. أو بمعنى أدق من يحمل بطاقة الانروا بغض النظر عن نوع المعونة التي يتلقاها وحجمها[36].

---

[31] نفس المرجع.- ص116. **نقلاً عن**: عبد الرحمن (أسعد).- مقدمة أولية نحو ترتيب وتثوير البيت الفلسطيني في الكويت - بدون مكان، بدون ناشر، بدون تاريخ - ص10.

[32] الموسوعة الفلسطينية (هجائية).- القسم العام في أربعة مجلدات - المجلد الرابع (ل-ي) -دمشق،سورية -الطبعة الأولى،1948- ص479.

[33] المقدم قدسية (لبيب عبد السلام).- موسوعة المخيمات - الجزء الأول - مصدر سابق - ص15.

[34] الموسوعة الفلسطينية (هجائية). - المجلد الرابع - مصدر سابق - ص580 . وللعلم فالرقم يشتمل على 20 ألفاً ممن شردوا داخل إسرائيل وتلقوا المعونة من منظمة الانروا، ثم أسقطوا من العدد الإجمالي سنة 1952. **وفي هذا الصدد يمكن مراجعة**: المقدم قدسية .- مصدر سابق – ص 22 .

[35] براند (لوري.أ). - مرجع سابق - حاشية رقم 5 ، صفحة 254.

[36] **يمكن المقارنة بهذا الصدد لدى**: ياغي (حياة ملحس): مشكلات اللاجئين في مخيمات الأردن كما يراها أبناؤهم في معهد تدريب عمان التابع لوكالة الغوث - شؤون فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان -

وليسوا بلاجئين رسمياً كل من لم يسجلوا أسماءهم لدى الانروا، أو امتنعوا عن ذلك. أو لم يطلبوا المساعدة. أو من لم تتح لهم إمكانية التسجيل لسبب ما كالهجرة المبكرة و (أو) الابتعاد عن مناطق عمليات الوكالة أو غير ذلك. وفيما يلي جدول بعدد اللاجئين على امتداد أربعين عاماً طبقاً لسجلات الوكالة الدولية.

جدول رقم (6)
عدد اللاجئين في نهاية شهر حزيران من كل سنة[37]

السنة	عدد المسجلين	السنة	عدد المسجلين	السنة	عدد المسجلين	السنة	عدد المسجلين
1950	* 960021	1960	1120889	1970	1425219	1980	1844318
1951	* 904122	1961	1151024	1971	1468161	1981	1884896
1952	915411	1962	1174760	1972	1506640	1982	1925726
1953	916761	1963	1210170	1973	1540694	1983	1957061
1954	941851	1964	1246585	1974	1583646	1984	2034314
1955	969389	1965	1280823	1975	1632707	1985	2093545
1956	996338	1966	1317749	1976	1668205	1986	2145794
1957	1019201	1967	1346086	1977	1706486	1987	2201123
1958	1053348	1968	1364294	1978	1757269	1988	2268595
1959	1087628	1969	1395074	1979	1803564	1989	2334637

□ هذه المجاميع تشتمل على عدد من احتسبوا لاجئين داخل فلسطين المحتلة (1948). وكانوا يتلقون معونة حتى شهر حزيران/ يونيو سنة 1952.

ثانيا: تقديرات الحكومة البريطانية

انكب الديمغرافيون البريطانيون الذين عملوا في دائرة الإحصاء التابعة لحكومة فلسطين سابقاً على التثبت من الأرقام التي تدوولت حول أعداد اللاجئين. وأعلنوا في شهر شباط/ فبراير سنة 1949 تقديراتهم بنحو 810000 لاجئ موزعين على النحو الآتي:

- قطـــاع غزة : 210000 لاجئ.
- الضفة الغربية : 320000 لاجئ.
- لبنان وسورية : 280000 لاجئ.

وفعلاً اقتصر التقدير البريطاني على أعداد اللاجئين في ثلاث مناطق لجأ إليها الفلسطينيون من بين خمسة مناطق أو ستة. فقد أغفلت المناطق التالية:

- الضفة الشرقية : 94000 لاجئ.
- العراق : 18800 لاجئ.[38]
- مصر : 11000 لاجئ. تناقصوا إلى 7000 لاجئ حتى شهر أكتوبر سنة 1954. ولم يسجل أي منهم في سجلات الانروا لأن الحكومة المصرية لم تطلب مساعدة الأمم المتحدة[39].
- المهاجرون خارج المناطق المجاورة وخارج الدول العربية. ولا يعرف عددهم على وجه التحديد بمن فيهم العديد ممن عملوا لدى دوائر حكومة الانتداب ومنحوا جوازات سفر بريطانية [40].

وإذا ما أضيف هؤلاء، فيما عدا الفئة الأخيرة، لوصل عدد اللاجئين إلى نحو 933000 لاجئ. وهو رقم قريب جداً من أرقام الانروا.

عدد مزدوج 53، 54 - كانون ثاني/ يناير وشباط/ فبراير 1976 - ص110. ويذكر أن المقالة هي ملخص رسالة لنيل درجة الماجستير قدمتها "ملحس" إلى الجامعة الأردنية في عمان.

[37] المقدم قدسية (لبيب عبد السلام).- مصدر سابق - الجزء الأول - ص23.

[38] نفس المصدر .- ص15.

[39] براند (لوري. أ). - مرجع سابق/ ص47 - 49.

[40] صايغ (روز ماري).- الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت، لبنان - الطبعة العربية الأولى ، 1980- ترجمة ، خالد عايد - ص123.

ثالثا: التقديرات الإسرائيلية

بعد اتفاقيات الهدنة الدائمة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة خلال الشهور الأولى من سنة 1949 أعلنت إسرائيل أن عدد اللاجئين الفلسطينيين لا يزيد عن 520000 لاجئ. وفي شهر تموز/ يوليو من نفس السنة طلب موشيه شاريت من دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية تزويده بالتقديرات الرسمية لعدد اللاجئين العرب فرد عليه الدكتور ميوزام من الدائرة مشيراً إلى 577000 لاجئ. ولأن الادعاءات الإسرائيلية تشير إلى عودة ما بين 30 ألف إلى 40 ألف إلى ديارهم سواء متسللين أو من خلال اتفاقية مع العرب والأمم المتحدة فإن العدد النهائي يقع ما بين 520000 -530000 لاجئ. وفي سنة 1950 كشف « **إيتان**» المفوض في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن الأرقام التي قدمتها الأمم المتحدة عن أعداد اللاجئين سنة 1949 والبالغة نحو 726000 لاجئ ليست حقيقية. وأن الرقم الحقيقي هو 800000 لاجئ. بيد أن الرواية الإسرائيلية الرسمية تمسكت بالرقم 520000 لاجئ[41].

رابعا: التقديرات العربية

ترافقت التقديرات الأولى للعرب مع تقديرات الوسطاء الدوليين ومن ورائهم الأمين العام للأمم المتحدة. فحين ظهرت هذه التقديرات في العاشر من أيلول/ سبتمبر سنة 1948 وتراوحت ما بين330000 (تقدير برنادوت) و 472000 (تقدير بانش) كانت التقديرات العربية تصل ما بين 740000 -780000 لاجئ . وفيما بعد غدت الأرقام العربية أشد تدويرا. ففي سنة 1949 يذكر الكاتب الإسرائيلي بني موريس أن الرواية العربية قدرت عدد اللاجئين فيما بين 900000 - مليون لاجئ[42].ومن الواضح أن المرواحة بين مائة ألف مسألة غير دقيقة إحصائياً. بيد أن ما يثير الانتباه أن التقديرات العربية تتجاوز أرقام الانروا. وفضلاً عن أنها قدمت بصيغة نقدية إلا أنها تبدو من حيث المبدأ منطقية بالرغم من عدم استنادها لأي مصدر إحصائي. وحتى مطلع الستينات كانت إشكالية إحصاء عدد اللاجئين العرب لا تزال مستعصية بسبب موقف اللاجئين الرافض لمبدأ الإحصاء. وكذا الحكومات العربية، ولأن بعض الدول افتقرت إلى جهاز إحصائي فعال و (أو) لم يكن يجري فيها إحصاء بعد.

بالنسبة للاجئين أنفسهم فقد كانوا يرفضون الإدلاء بالعدد الصحيح. وكانوا يبلغون عن حالات الولادة لديهم ويمتنعون عن الإدلاء بالوفيات خشية قيام الوكالة بقطع المؤونة عنهم. ولقي موقف اللاجئين دعماً ومساندة حكومية. ففي 12 كانون أول/ ديسمبر سنة 1955 كرر وزير الصحة والشؤون الاجتماعية موقف الحكومات الأردنية السابقة التي التزمت « **بمبدأ رفض الإحصاء استجابة لرغبة اللاجئين ودرء للمظالم التي قد ينطوي عليها**». وانتقد مكتب الهيئة العربية العليا للفلسطينيين الكائن في العاصمة المصرية - القاهرة إحصاءات اللاجئين وأصدر كتاباً بعنوان (اللاجئون الفلسطينيون: ضحايا الاستعمار-1955) بين فيه عدم دقة إحصاءات الوكالة، وأصر على:

« **إن عدد الفلسطينيين المشردين الذين يعتبرون لاجئين غير محدد بالضبط، وأن الأرقام التي تذكرها الوكالة دون الحقيقة. كما أن الأرقام التي توردها بعض المراجع والهيئات الأخرى هي دون الرقم الصحيح. وذلك للأسباب التالية:**

1. **الوكالة لا تحتفظ في سجلاتها إلا بعدد وأسماء اللاجئين الذين يتناولون إعاشة مباشرة.بينما يوجد عدد غير قليل من اللاجئين الذين لا يتناولون إعاشة.**
2. **إن تنقلات اللاجئين بين الأقطار التي يقيمون بها تجعل من الصعب حصر أعدادهم.**
3. **إن مئات من العائلات الفلسطينية قد هاجرت إلى الأقطار العربية والآسيوية والأوروبية والأميركية وأعداد تلك العائلات غير مسجلة بين أعداد اللاجئين.**
4. **إن زيادة المواليد على الوفيات بين اللاجئين تبلغ سنوياً نحو ألف نسمة.**
5. **إن عدداً من الفلسطينيين كان قد غادر البلاد قبل احتلال اليهود للمدن الكبرى ولم يستطع العودة إليها بعد احتلالها.هؤلاء الفلسطينيون لا تنطبق عليهم الأوصاف التي حددتها الأمم المتحدة للاجئ. لذلك فإنهم لم يعتبروا ضمن اللاجئين** » [43]. وفي **كانون ثاني/ يناير سنة 1957** رفض مؤتمر القدس إحصاء اللاجئين. وجاء في القرار الخامس من

---

[41] موريس (بني).- طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين: وثيقة إسرائيلية - دار الجليل - عمان، الأردن-1993.
[42] نفس المرجع.- ص.
[43] سيدهم (إدوارد).- مشكلة اللاجئين العرب - مطبعة الوحدة – الفجالة ، مصر- يوليو 1961 / ص127-128.

قراراته: « **يرفض المؤتمر إحصاء اللاجئين رفضاً باتاً لأنه يرمي إلى غايات سياسية تؤدي إلى إنقاص عددهم وتصفية قضيتهم التي تشكل عنصراً أساسياً من عناصر قضية فلسطين** » [44].

خامسا: تقديرات الباحثين (محاولة جانيت أبو لغد)

على كل حال يتعذر الحصول على أرقام دقيقة إزاء تردد الأطراف المعنية بالكشف الصريح عن أعداد اللاجئين، ومع ذلك فإن التقديرات المتوفرة شكلت مدخلاً لجهود بحثية، ربما تكون الوحيدة، تكفلت بها الديمغرافية الفلسطينية جانيت أبو لغد للتثبت من عدد اللاجئين العرب المرحلين. وتماهت تقديراتها مع الأرقام التي أوردها العرب والأمم المتحدة . فحتى نهاية سنة 1948 بلغت تقديراتها لعدد السكان غير اليهود في فلسطين نحو 1400000 ساكن وربما أكثر بقليل. وكان من المفترض أن يقيم في الأراضي التي احتلتها إسرائيل بما في ذلك المنصوص عليها في قرار التقسيم والتي تشكل 77.4% من مساحة فلسطين نحو 890000 - 904000 عربي. بيد أن هؤلاء جرى ترحيلهم فيما عدا 120000 - 130000 عربي ظلوا يقيمون في إسرائيل. وهذا يعني أن عدد اللاجئين المرحلين من مقر إقامتهم تراوح ما بين 770000 - 980000 لاجئ. وإذا أضيف إلى هؤلاء نحو 80000 مواطن من سكان غزة جرى تصنيفهم على أنهم « **أولئك الأفراد الذين حرموا أسباب عيشهم وهم يقيمون في بيوتهم**» ومثلهم « **قرابة النصف في الضفة الغربية الذين خسروا أراضيهم وأرزاقهم دون أن يتم ترحيلهم بالفعل من منازلهم**» فإن العدد سيرتفع إلى نحو 895000 لاجئ. وعليه تستنتج الباحثة أن هذا الرقم لا يبدو غير معقول إزاء تقديرات الانروا التي وضعت عدد اللاجئين الفلسطينيين موقوفاً بتاريخ الهدنة تحت 900000 لاجئ بقليل. ولدى مقارنتها الأرقام التي توصلت إليها مع ما توصل إليه الديمغرافيون البريطانيون وهيئات التحقيق الدولية فإنها تضع حداً للخطأ لا يتجاوز زائد أو ناقص 50000 بالنسبة إلى المجموع العام[45]. ومع ذلك فإن الرقم مرشح لأن يفيض عن 900000 لاجئ أكثر مما ينحسر لسببين ظاهرين:

- لأن عدد البدو قدر على 85000 حتى نهاية سنة 1948 في حين حافظ أول إحصاء رسمي إسرائيلي جرى خلال هذه السنة على الرقم القانوني الذي وقع تداوله منذ الإحصاء البريطاني الأول سنة 1922 والذي قدر عددهم بـ 66553 نسمة. وكأنها لم تحصل زيادة سكانية بينهم طوال عقود. وفسرت الباحثة استمرار تداول الرقم القانوني بأن القائمين على الإحصاء آنذاك لم يحصوا بالفعل سوى 60000 - 64000 بدوي. ومع ذلك قبلت به. ولكن يبدو أنها للحفاظ على تماسك تقديراتها، أحالته إلى نسبة الخطأ.
- إن من بين أعداد اللاجئين الذين لم تذكرهم الباحثة قرابة 20000 أو أكثر من العرب الذين شردوا داخل الدولة اليهودية وحرموا من منازلهم وأراضيهم وأرزاقهم. واعترفت بهم الانروا كلاجئين اقتصادياً وقدمت لهم الدعم الغذائي والكسائي والصحي حتى أواخر سنة 1952 ثم أسقطوا من سجلاتها ولم يعودوا تبعا لذلك لاجئين.

6. قائمة بالتقديرات

جدول رقم (7)
ملخص التقديرات السابقة لعدد اللاجئين

جهـــة التقـــدير	السنـــة	العـــدد
أولاً: الأمم المتحدة والانروا:		
1. الوسيط الدولي، فولك برنادوت.	1948/9/10	330000
2. الوسيط الدولي بالوكالة، رالف بانش.	نفس الفترة	472000
3. الأمين العام للأمم المتحدة.	حزيران 1949	940000
4. تقرير مدير الهيئة الاستشارية للأنروا إلى الأمين العام للأمم المتحدة.	أيار 1950	878000
5. بعثة الإحصاء الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع الانروا.	1950	726000

[44] نفس المرجع.- ص31. **نقلاً عن** جريدة الجهاد الأردنية ، 1957/1/12.
[45] أبو لغد (إبراهيم)، إعداد وتحرير.- تهويد فلسطين: مقالة، أبو لغد (جانيت): التحول الديمغرافي لفلسطين - منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ورابطة الاجتماعيين، الكويت - سلسلة كتب فلسطينية/ 37 - ترجمة الدكتور أسعد رزّوق - شباط (فبراير) 1972 / ص 170 - 178.

6. تقرير مفوض الانروا العام إلى الأمين العام للأمم المتحدة من عدد اللاجئين العرب سنة 1950.	حزيران 1953	960021
ثانياً: الحكومة البريطانية:	شباط 1949	810000
ثالثاً: إسرائيل:		
1. الدكتور ميوزام من دائرة الإحصاءات المركزية رداً على طلب تقدم به موشيه شاريت وزير الخارجية.	تموز 1949	520000 - 530000
2. التقدير الحكومي:	منذ (1949)	520000
3. المفوض العام في وزارة الخارجية (إيتان) رفض تقدير بعثة الاحصاء التابعة للأمم المتحدة.	1956	800000
4. الحكومة الإسرائيلية تصر على روايتها الأولى.	1950	520000
رابعاً: العـــرب:		
1. تصريحات رالف بانش حول تقدير الحكومات العربية.	أواخر العام 1948	740000- 780000
2. رواية الكاتب اليهودي بني موريس عن تقديرات العرب لعدد اللاجئين.	1949	900000- 1000000
3. التزام برفض مبدأ إحصاء اللاجئين واستحالة تحديد العدد بدقة.	طوال الخمسينات	؟
خامساً: الباحثين:		
1. جانيت أبو لغد (فيما عدا اللاجئين اقتصادياً وعددهم نحو 120000).	كانون ثاني 1971	770000- 780000

الفصل الثاني

تركيب الشتات الفلسطيني (1948-1967): مقاربتان

أولا: المقاربة الأولى، الأشكال الاجتماعية الجديدة أو المخيم

تتأسس هذه المقاربة على وجوب التمييز بين المجتمع الفلسطيني والوجود الاجتماعي. وبطبيعة الحال ليس المقصود هو الفصل بين شكلين اجتماعيين، إنما التساؤل عما إذا كانت الأشكال الاجتماعية الجديدة (مخيمات، تجمعات محاذية للمخيمات أو متفرقة عنها ولكنها مماثلة لها) تمثل نموذجاً يشتمل في ثناياه على مكونات اجتماعية واقتصادية تعكس في حقيقتها البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني قبل النكبة. إذا كانت متماثلة فهي، بلا ريب، نموذج أو نماذج قابلة للتعميم بحيث يمكن القول أن « **المخيم** » هو فعلاً « **المجتمع الفلسطيني**» الذي يجري البحث عنه، ودون ذلك ينبغي بذل جهد أكبر للوصول إلى صيغة قابلة للتعميم عبر مقاربات أخرى.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا بداية أن التفكك الديمغرافي و (أو) التشتت الجغرافي أديا، فعلاً، إلى اختفاء المجتمع، بيد أن كل الدلائل تشير إلى أن شكلاً من الوجود الاجتماعي، وإن كان متفرقاً أو هامشياً أو ضعيفا، ولد من رحم السلوك العدائي الذي أوقع على الفلسطينيين زمن الحرب وقيام الدولة اليهودية. فللاضطهاد، في محتواه الشامل، وجهاً آخر يكشف عن مفارقة لم تكن واردة في حينه. وربما في غفلة منها برزت وقائع اجتماعية وسياسية جديدة، بالقطع، ما كانت موضع ترحيب لدى الكثير من قوى الاضطهاد. وعند رصد الأحداث، فيما يتصل بهجرة

الفلسطينيين واستقرارهم خارج أراضيهم أو بلادهم، يتبين أن اليهود نفذوا عملية إجلاء منظمة للسكان استعملت فيها وسائل متنوعة وشديدة القسوة، فبعضها يتجلى بالاستخدام المباشر للقوة العسكرية الغاشمة أو التهديد فيها من خلال الدعوة الصريحة للسكان بوجوب إخلاء مناطقهم ومنازلهم والرحيل عنها. والبعض الآخر جرى فيه مزج القوة العسكرية بأساليب الحرب النفسية وأدواتها واستعمال واسع النطاق للخداع وارتكاب أعمال قتل جماعية لحمل السكان على الرحيل[46].

ولئن لجأ السكان تحت ضغط الأعمال العدائية الوحشية الحربية والنفسية، فهم في واقع الأمر انتظموا ، كما أريد لهم، في إطار جماعات تنتمي بأكملها إلى مدن أو قرى أو أحياء أو عشائر أو عائلات أو...الخ وقليلاً منهم من غادر بصفته الفردية. وفي المقابل كان على هذه الجماعات المسيَّرة أن تستقر على شكل جماعة مثلما غادرت. وهذه حصيلة أولية تثبت أن عمليات إجلاء السكان استهدفت منذ البداية وحتى النهاية الجماعة وليس الفرد. وفي مستوى آخر يبدو واضحاً أن المجتمع الفلسطيني احتفظ هو الآخر بجزء من ذاته الاجتماعية عبر الجماعة اللاجئة سواء كانت جماعة صغيرة أو متوسطة أو حتى كبيرة. وأن جزء كبيراً من الجماعات اللاجئة استوطنت ما أصبح يعرف بـ « **المخيم** » ثم فيما بعد « **مجتمع المخيم** »، الشكل الاجتماعي الجديد والأبرز من الوجود الفلسطيني بعد النكبة. وكان لتنوع أشكال الاضطهاد وتعدد قواه دور بالغ الأهمية في تثبيت أركان المجتمع الجديد. فالاتهامات التي وجهت إلى الفلسطينيين بأنهم فروا دون مبرر أو باعوا أرضهم فضلاً عن السلوكات القمعية كالقيود القانونية والأمنية والعنصرية ساهمت جميعها في إحياء الشعور القومي وتصعيده لدى الفلسطينيين عامة وسكان المخيمات خاصة الذين تملكهم، أكثر من غيرهم من التجمعات الفلسطينية، وعي حاد في كونهم جماعة مضطهدة ينظر إليها كجماعات دونية أو « **نتوءات**» دون سائر الجماعات الإنسانية الأخرى خاصة العربية والإقليمية. هذه الجماعات قاومت الاضطهاد عبر تحصنها بالمشاعر القومية إلى درجة ماثلت فيها بين المخيم والوطن وأفشلت كل محاولات التوطين والإدماج في المجتمعات العربية. فغدا المخيم وطناً ورمزا لكيان اجتماعي قوامه التراث القيمي والثقافي ومعلماً ذو هوية وطنية بارزة تشهد على الاضطهاد والظلم وملجأ يحفظ لها أمالها في العودة. وفي واقع الأمر، لم يعد ثمة خلاف على أن« **المخيم** » هو الوسط الاجتماعي الأوضح تعبيراً عن أشكال الوجود الاجتماعي للفلسطينيين داخل ما تبقى من فلسطين أو خارجها. وهذا حافز موضوعي للبحث في سوسيولوجيا المخيم على أساس أنه النموذج الأمثل للمجتمع الفلسطيني وضرورة التحقق من ذلك.

- **البنى واستعمالات الأرض**

لا شك أن أغرب ظاهرة اجتماعية تمخض عنها اللجوء هي ظهور المخيم *. وهذه الظاهرة الاجتماعية توازي في غرابتها قيام الدولة اليهودية ذاتها على أرض فلسطين. فما حصل للفلسطينيين في مجتمعهم هو قلع اجتماعي وليس حراكاً سكانياً داخلياً وإن كان قسرياً. ولعله لم يسبق للمجتمع الفلسطيني ولا لأي مجتمع عربي أن شهد في تاريخه ظاهرة تماثل ظاهرة المخيم، لذا ولد المخيم غريباً عن المجتمعات العربية ولا يزال مثلما هي الدولة اليهودية غريبة في جوف المجتمعات العربية. وحقيقة أن المخيمات تبدو نتوءات بارزة ليس أيسر من التعرف عليها. وفي وقت قياسي يمكن أن نقدم وصفاً نموذجيا للمخيم أنى كان موقعه. فكل المخيمات إلا ما ندر، هي من فعل وكالة الغوث الدولية - الانروا. لذا فهي تتماثل في المبنى الهيكلي العام لها وفي الوحدات السكنية وسعتها وفي الموقع وملكية الأرض والتقسيمات الهيكلية للمنازل والطرقات والأزقة والمؤسسات ومواقعها والخدمات وتوزيع الإعالات الاقتصادية على ساكنيها.

هكذا يمكن القول أن المخيم يقوم على مساحة صغيرة من الأرض لا تتعدى بضعة مئات من الدونمات، إلا قليلاً منها، تنحدر من على ربوة أو ربوتين، أو تنبسط على سهل في قاع المدينة محاط بتلال منها قريبة منه أو محاذية له وبعضها تبدو بعيدة عنه. وتعود ملكية الأرض إلى الحكومات التي قامت بتأجيرها للأنروا أو إلى بعض

---

[46] مصالحة (نور الدين).- طرد الفلسطينيين: مفهوم " الترانسفير " في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948 - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، كانون الثاني، يناير 1992/ ص178 - 184.

* إننا نتحدث هنا عن **"المخيم القانوني"** الذي يكتسب الصبغة الرسمية ممثلة بإشراف وكالة الغوث الدولية عليه وهو يختلف عن**"المخيم الاجتماعي"** الذي يحيط به والمكون من تجمعات سكانية فلسطينية جاورته بدافع من الشعور القومي والأمني أو الرغبة في الاستئناس .و ثمة ما يلفت الانتباه في موقع المخيم وهو استحالة تمدده ديمغرافياً بفضل بعض الحواجز السكانية المحلية أو الحواجز الجغرافية الطبيعية. ويبدو **"المخيم القانوني"** مصمم بحيث لا يمكنه تجاوز مساحته، وحتى **"المخيم الاجتماعي"** (أي تجمعات اللاجئين المحيطة بالمخيم) لا يمكنه أيضاً التمدد دون نهاية.

العائلات أو أنها كانت أصلاً معسكرات للجيش. و ببطء شديد كانت الخيام تستبدل بالطوب أو اللّبن المصنوع من التراب. فبنيت الوحدات السكنية المكونة من غرفة أو غرفتين، وفي أحسن الأحوال تشتمل على مساحة تمسح بضعة مترات مربعة ودون أية خدمات كهربائية أو مائية أو منشآت للصرف الصحي. أما سقوف الغرف فكانت من القصب المغطى بالإسمنت أو من ألواح الحديد الرقيقة (الزينكو). وقد شيدت المنازل متلاصقة مع بعضها في صفوف متقابلة تفصلها مسافة مخصصة للمرور تتراوح بين نصف متر وأربعة أمتار. أما طول الصفين المتقابلين فيصل ما بين 50 متراً إلى 200 متر، يقطعها طريق فرعي عند طرفيها ليفصلها عن صفوف أخرى. وعلى عكس الخيام المقامة بشكل فوضوي وغير منظم يبدو أن الوحدات السكنية الجديدة نظمت، على شدة ضيقها، بغية استغلال أمثل للمساحة، فكل سنتمتر في الوحدة السكنية مستغلة. لذا فإن مساحة المخيم تتحدد في واقع الأمر بمساحة مساكنه. أما الشكل الهيكلي للمخيم فقد صمم ليكون له مداخل على الجهات الأربعة. وفي الغالب ثمة شارعين رئيسين طولاً وعرضاً، أحدهما أعرض من الآخر ويسمى الشارع الكبير ويشطر المخيم إلى شطرين فيما يشطره الآخر من إحدى جهاته. وكلاهما يصلان المخيم بالمحيط الخارجي، هذا فضلاً عن الطرقات الفرعية والأزقة والمنافذ الداخلية. وعلى مدخلين رئيسين، في الغالب، يقع على أحدهما مركز الشرطة المكلف بحفظ الأمن والنظام داخل المخيم أو تلقي الشكاوى والقيام بالمراقبة والتوجيه والإعلام في حالات الطوارئ. ويحاذي المركز مكتب إدارة وكالة الغوث ومركز توزيع المساعدات الغذائية والكسائية. وعلى المدخل الآخر أو في أحد الأطراف تقع مدارس الوكالة التي تستقبل أبناء اللاجئين طوال تسعة سنوات متصلة من التعليم. وقريباً من المدارس أو على أطراف مدخل ثالث يوجد مستوصف طبي لاستقبال المرضى وللرعاية الصحية.

وعن خدمات الوكالة، فبسبب انعدام المياه والصرف الصحي قامت الوكالة ببناء دورات الصرف الصحي لكل تجمع من الصفوف المتقابلة. وبنيت في فسحة تمسح أربعة أمتار مربعة يتوسطها جدار يفصل بين النساء والرجال وبلا أبواب تغلقها. أما مياه الشرب فقد ركزت مجموعة من الحنفيات بجانب دورات الصرف الصحي لا يزيد عددها عن 8-10حنفيات تستعملها أكثر من 50 عائلة مرة واحدة كل يومين ولمدة ست ساعات قبل الظهر أو بعده. وبسبب قلة عمال النظافة يمتلئ المخيم بالقاذورات والأوساخ، وكلما حل فصل الشتاء كلما ازداد الحال بؤساً بسبب الأوحال الناجمة عن عدم تعبيد الطرق، وكثيراً ما تخترق المياه المنازل من الأبواب والسقوف على السواء فضلاً عن انهيار بعضها. ولا شك أن للصيف مشاكله الخاصة كلما تجمعت النفايات وسط السكان وهي مكشوفة. ولم يكن غريباً أن يوصف المخيم بموطن الأمراض والروائح الكريهة والبعوض والحشرات السامة والقوارض. ومن ناحية اقتصادية يحتوي المخيم على بضعة حوانيت صغيرة بائسة وسوق يومي للخضار والمواد الغذائية وبعض الحرف اليدوية والورش. وفيما عدا الموظفين من اللاجئين العاملين في المؤسسات التابعة لوكالة الغوث تنعدم أية فرصة عمل فيه، وبما أنه لا يشكل وحدة إنتاجية فلا يمكن الحديث عن اقتصاد للمخيم، ولا عن استثمار، ولا عن تراكم لأي رأسمال. ومن يستطيع تجاوز الفاقة فسيخرج طوعاً للعيش في مكان أفضل.

هذا الوصف الموجز لا يقدم المخيم كما لو أنه ظاهرة اجتماعية غير مسبوقة ولا شبيه لها البتة قديماً أو حاضراً ولكنه غريب وغير مألوف اجتماعيا ويبدو عصيا على التنميط . فهو ليس مدينة ولا حياً ولا قرية ولا هذا ولا ذاك. ويصعب مقارنة ساكنه بأي لاجئ آخر في العالم، ولئن قامت المخيمات بصفة « **مؤقت**» إلا أنها صارت، بمرور الزمن وهما. فثمة فرق جوهري بين اللاجئ الفلسطيني ونظيره من اللاجئين. فالأول فقد هويته ووطنه، فيما نشأت مشكلة الآخرين بفعل حروب داخلية أو إقليمية أجبرتهم على مغادرة أوطانهم. ولكن دون أن يفقدوها. فما أن تنتهي النزاعات حتى يخيروا بين العودة أو الاستقرار حيث هم، وهو ما ليس متاحاً للفلسطينيين الذين لم يكن لهم أي حق في الاختيار. ولم تكن إقامتهم في المخيمات لتتيح لهم أي امتياز إلا مقارنة بأوضاعهم قبل بناء الوحدات السكنية، وما يتيحه المخيم من مكسب نفسي يمكن من التعبير عن الهوية حين يضطر اللاجئ للدخول في صراع مع الذات أو الآخر. وكلما مر الوقت ازداد اللاجئون قلقاً. فالمخيم ما زال حيزاً اجتماعياً يتصف سكانه بانعدام الطموح وغياب عن الحياة الطبيعية الأمر الذي يجعل مجرد التفكير في المستقبل ترف من الآمال.

- **البنية الاجتماعية ومنظومة العلاقات**

تشتمل التركيبة السكانية في المخيم على غالبية ساحقة من الفلاحين. وفي قطاع غزة يوجد أكثر من 85% من اللاجئين ينحدرون من جذور فلاحية أو بدوية أو أنهم فلاحون لاجئون. وأكثر ما يلفت الانتباه في المخيم تلك التركيبة الاجتماعية فيه التي لم تختف مثلما اختفت التركيبة الجغرافية. فالعشيرة أو العائلة أو الحمولة انتقلت من

موطنها الأصلي إلى المخيم تاركة كل شيء إلا الذهنية العشائرية. وفي حدود ما يسمح به الحيز الجغرافي للمخيم استعادت الوحدات الاجتماعية التقليدية تركيبتها الجغرافية. فظهرت « **الحارة**» التي عبرت عن تجمع بشري يعلن انتماءه إلى العشيرة أو العائلة بحيث يمكن ملاحظة عدد من البيوت المتقاربة يسكنها أفراد عشيرة معينة في جهة أو حيز معين من المخيم. وبحسب كثافة سكانه وقوته تكتسب منطقة التجمع لقب العشيرة فتصبح المنطقة معروفة بـ « **حارة فلان**». ولئن ساد هذا الواقع في غالبية المخيمات فلا مناص من الإقرار بوجود ظواهر أخرى مماثلة تمثلت بظهور انتماءات، وإن بدرجة أقل، إلى المدن الفلسطينية. ومثال ذلك في مخيم البقعة في الضفة الشرقية حين لاحظ مسئولو وكالة الغوث في المخيم أن السكان قسموا مناطق سكناهم وتكتلهم حسب المناطق التي كانوا يعيشون فيها في فلسطين. فنجد، مثلاً، منطقة سكنية تعرف بمنطقة نابلس وأخرى بمنطقة القدس وثالثة بمنطقة أريحا ورابعة بمنطقة الخليل وهكذا... . وما يلفت الانتباه أكثر أن الانتماءات المِنْطَقية سواء للمدينة أو للقرية أو حتى لبعض الأقليات ذات الأصول العربية استعملت في بعض الأحايين أو أكثرها للتعبير عن انتماء عشائري، وغدت بعض العشائر تحمل لقب مدينة أو قرية كانت فيما مضى موطنها في فلسطين[48]. والمهم في المسألة هذه هو البحث عن تفسير لها.

حين العودة إلى آلية اللجوء يمكن القول ،عموماً، أن سكان المخيمات هم نتاج هجرة جماعية لعشائر أو قرى أو أحياء أو مدن بكاملها. وبدافع من الشعور بالخوف والحاجة إلى الأمن اضطر اللاجئون خلال سيرهم إلى التمسك ببعضهم وإبداء قدر عال من التضامن، هذا فضلاً عن أن المخيم بدا فضاءً جغرافياً واجتماعياً مغايراً للريف أو المدينة مما يعني وجوب الحذر. ومع ذلك فمن المؤكد أن الثقافة العشائرية التقليدية من قيم، عادات، تقاليد و فضاء اجتماعي...الخ. لعبت دوراً حاسماً في تجاور العائلات اللاجئة في المخيم. ويمكن رد هذه الثقافة إلى القرية أكثر من المدينة باعتبار أن معظم اللاجئين فلاحون. فالقرية تعد نموذجاً مميزاً للتفاعل التاريخي بين الإنسان والأرض، ولقد وجدت حصيلة هذا التفاعل نفسها في صدمة حضارية حادة مع المخيم أو المجتمع الجديد الذي غالباً ما فاجأ مبناه الاجتماعي واستعمالات الأرض فيه نسق الثقافة الريفي برمته فكان على القرية أن تقاوم أعتى صدمة تتعرض لها في تاريخها. إذ كغيرها من القرى العربية، امتازت القرية الفلسطينية بعلاقاتها التضامنية وتسامحها الشديد حتى غدت أشبه حالاً بعائلة أو حمولة كبيرة اختزنت مع الزمن رصيدا غنياً من قيم الكرامة والشرف والأخلاق ... الخ وعلى كثرة عدد القرى في فلسطين، غالباً ما بدت المسافة بين قريتين بعيدة نسبياً. وربما يفسر هذا تراص بيوت القرية أو على الأقل تقاربها. ولما كان الفضاء الجغرافي المتسع للمنزل يحفظ للأسرة استقلاليتها عن الأسرة المجاورة، كان لسلوك الاحتشام ، في الوقت ذاته، قدراً معيناً من الحرية للأفراد ذكوراً وإناثاً. ولما كان البيت محاطاً بسور أو بسياج أو تفصله بضعة عشرات من الأمتار عن بيت مجاور له كان سكان البيت رجالاً ونساء يتمتعون داخل ساحته بحرية السمر والتنقل والعمل والنوم دون أن يمس ذلك أي من المعايير الأخلاقية التي تحول، مثلاً، دون سماع الجيران للخصومات أو ظهورها للعلن، أو أن تسمع أصوات النساء في الخارج أو أن يظهرن كاشفات الرأس أمام الآخرين، وإذا ما استوجب ظهورهن أمام الجيران أو الغرباء فعليهن إبداء القدر الأكبر من الاحتشام. باختصار كان للبيت الريفي حرمته المقدسة. والمساس بها يؤدي إلى عواقب وخيمة أقلها الشعور بالدونية وأكثرها الفضيحة أو العار. وبلا شك لم تكن البيوت المتلاصقة للمخيم لتستر على هذه الحرمة. وعلى العكس من ذلك فلقد غدا الاحتشام الطبيعي معرضاً للانكشاف لو سكن أفراد العائلة متباعدين عن بعضهم وبصورة أسوأ مما لو اخترقت حرمة المنزل في القرية، لأن المخيم يأوي لاجئين من عشرات القرى والمدن، ويصل عدد السكان فيه إلى عشرات أضعاف عدد سكان القرية. لذا كان التكتل والتجاور العائلي يستر ما يمكن أن يفضحه الفضاء الجديد أو على الأقل يقلص الآثار ما أمكن ذلك.

إذن ثمة ذهنية عشائرية قوية في المخيم. ولكنها ضعيفة جغرافياً إلى أدنى حدودها فبالكاد تحوز أي عشيرة أو عائلة على بضعة غرف تتقاسمها. وينبغي التأكيد على أن التجاور لم يكن متاحاً لكافة الأفراد. فالعائلة تتكتل في ثلاث أو أربع فضاءات جغرافية متباعدة في بعض الأحايين. وكل تكتل يتكون من ثلاث إلى أربع عائلات صغيرة هم في الأصل أخوة وأزواجهم. هذا يعني أن الأسرة الممتدة تفككت إلى حد ما وحلت الأسرة الصغيرة محلها مشكلة النواة الجوهرية لمجتمع المخيم. أما العشيرة فلم يعد لها إلا القليل بجانب الثقافة إياها. ويتصدر الحيز المكاني للوحدة السكنية أسباب التفكك. فهو غير قابل للتقسيم بسبب ضيق مساحته وازدحام غرفه. وبالتالي فهو

[48] بدران (نبيل أيوب).- التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني : الجزء الثاني 1948-1967 - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، 1979 - ص44.

ليس المكان الملائم لاستقبال أسرة كبيرة. هذا الواقع أجبر الأبناء المتزوجون على الانفصال عن العائلة التي كان المأوى يوحدها. وقد أضعفت الاستقلالية هذه الروابط العائلية. وقوبلت عند الزوجة برضى أكبر مما قوبلت عند الزوج الذي عانى ثقل المسؤولية. فالمرأة تحررت بقدر كبير من الرقابة الدائمة للعائلة الممتدة التي يسيطر عليها الرجال وأصبحت مسؤولة من زوجها أكثر مما هي مسؤولة أمام أقاربها الذكور. كما أنها نجحت في مشاركة الرجل في السلطة، وتمتعت بمنزل مستقل له حرمته وعلاقاته وأسراره. ودافعت عن مكاسبها بكل جرأة وحزم. وكان لغياب وسائل الإنتاج والدخل أثراً ملحوظاً في مقدار سلطة الأب داخل أسرته، ذلك أن فقدان الأرض والممتلكات والطموح تسببت في تآكل تدريجي للسلطة كلما نجح بعض أو كل أفراد الأسرة في تنمية مصادر الدخل وتنويعها. ولا ريب أن انعدام فرص العمل ووسائل الإنتاج داخل المخيم والاعتماد على إعانة الانروا أدى إلى سيادة ثقافة الكسب القائمة على مبدأ «**الشطارة**». ومع الالتزام بمعايير اجتماعية أخلاقية لا يبدو أن هذه الثقافة تقيم أي اعتبار للسن أو الجنس في تحصيل الكسب. ولم يكن للأب اختيار في ذلك، ولكنه كان أكثر المتضررين وأكثر المنتفعين أيضاً. إذ في المسألة جوانب إيجابية. ففي حين تكون العلاقات داخل الأسرة في حالة صراع على السلطة تمس بالمكانات الاجتماعية للأفراد بفعل تغير الأدوار، تبدو في الجانب الآخر عاملاً مهماً في إحداث التوازن على مستوى العلاقات مع الجوار، خاصة، حين يشكل الدخل الاقتصادي المعيار الأكثر حسماً في التمايز الاجتماعي والاقتصادي بين سكان المخيم، والمعيار الأكثر أهمية في تحقيق الاستقرار النفسي. وهو الأمر الذي يساعد في استمرار سلطة الأب المهددة هي والتراث الطويل من العلاقات الاجتماعية التقليدية. ولكن هل الأب هو الخاسر الوحيد؟

بالرغم من أن العلاقات الاجتماعية داخل المخيم تتأسس على شعور جماعي لدى السكان بأنهم جماعة منكوبة بحيث يسود بينهم مناخ من الوعي بوجوب التضامن وانتظار العودة إلى الوطن واستعادة أملاكهم وكرامتهم وهويتهم تظل المشاكل الاجتماعية خاصة الصراع بين النساء والأولاد أحد أهم مميزات الحياة الاجتماعية في المخيم. ولعل تلاصق البيوت وشدة تقابلها وكثرة الأولاد وجماعية الخدمات هي أبرز الأسباب الظاهرة. فالحياة ودورات المياه والطرقات الفرعية وحتى مداخل المنازل والجدران المشتركة كلها مشتركة الاستعمال. والمقيم في المخيم يدرك أن الشعور بملكية شيء أو التصرف بقدر من الحرية يكاد ينعدم إلا بين جدران الغرف. هذا الوضع الرتيب والممل يولد كبتاً لدى النساء أكثر من الرجال الذين يغادرون المخيم باكراً بحثاً عن قوت عيالهم ويعودون آخر النهار. والصراعات بين النساء من سباب وشتائم نابية سواء أمام المنازل أو على مجمعات المياه أو في مراكز توزيع الإعالة أو في المستوصف الطبي تبدو في طبيعة الأمر انفجاراً للكبت، وتولد منها صراعات أخرى بين الجيران يجد الرجال والأبناء عموماً أنفسهم فيها بقصد أو بلا قصد.

في القرية، كان « **مجلس الاختيارية**» هو الذي ينظم حياة القرية وعلاقاتها الاجتماعية البينية داخلياً ومع القرى المجاورة ومع السلطة إلا أن المجلس اندثر ولم يعد له أي وجود في المخيم لا كهيكل سياسي ولا كهيكل اجتماعي. فالمخيم مجموعة كبيرة من القرى والمدن والأحياء. وكثير من الأعضاء الذين كانوا من الوجهاء والشيوخ والكبار في قراهم فقدوا، بسبب تشتت العائلة الواحدة واختلاف المكان، مكاناتهم السابقة. ومن نجح في ذلك يعود لعلاقة قانونية، على الأغلب، بينه وبين اللاجئين كمختار سابق يرتبط أفراد قريته به في مسائل تخص صكوك ملكية أو عقود زواج ... الخ وبعض هؤلاء احتفظ بمكانته بتكليف من السلطات الحكومية، فهو ممثلها الأول في المخيم مثلما كان في القرية. مثل هؤلاء هم من يمثلون السلطة الاجتماعية عوضاً عن مجلس الاختيارية ، وهم الذين يهتمون بالتعاون مع ذوي النفوذ في المخيم (**رجال دين، شيوخ سابقين، وكبار أطراف المشكلة**...) بمعالجة المشاكل الاجتماعية ومحاصرتها، وتقديم تقارير وتوصيات للسلطات بخصوص الوضع الأمني والنظام العام والسلم الاجتماعي بين السكان، وبتبليغهم أوامر وتعليمات الحكومة في أوقات السلم كما في أوقات الحرب. أما المختار الذي يؤدي خدمات قانونية للسكان فلا يملك أية سلطة جبرية ضد أي فرد أو جماعة. ومع ذلك فهو الشخصية الأكثر فاعلية وحضوراً في المخيم أكثر من أي وقت مضى خاصة في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذا هو تكوين المخيم وبنية العلاقات الداخلية فيه، لكن كيف تبدو علاقات المخيم مع محيطه المحلي أو مع المخيمات الأخرى؟ هل هي علاقات صراعية أم انطوائية ؟

تنتمي جماعات اللاجئين إلى قرى ومدن مختلفة. وبالتالي فإن سكان المخيم هم في الواقع أسر وعائلات غريبة عن بعضها لا تربطها أية مصالح اقتصادية أو اجتماعية أو قرابية إلا في نطاق القرية أو المنطقة الواحدة. وكان لغياب التعارف المسبق مبرراً لانقطاع التزاور فيما بين العائلات. غير أن الفقر الاقتصادي وتماثل وضعية السكان والحاجة إلى التآلف والمؤانسة والمواساة وتناقل الأخبار شكلت حوافز لنسج علاقات اجتماعية شديدة التماسك والتضامن. وفي بعض المخيمات الصغيرة كاد السكان يعرفون بعضهم البعض إلى درجة أمكن فيها التعرف على أي «**غريب**» يدخل المخيم. وفي العادة يوصف الغريب بالشخص غير اللاجئ. وفي المجتمعات المضيفة من النادر أن يدخل المواطن المحلي إلى المخيم لأنه لا يرتبط فيه بأية مصلحة كانت. وغالباً ما ينظر إليه بالريبة إلى أن يكشف عن هويته ويفصح عن نواياه. وفيما بين المخيمات في المجتمع الواحد قلما توجد علاقة ما إلا في نطاق محدود، وربما نادر، كعائلتين متصاهرتين أو بين أفراد يوحدهم صدفة مكان العمل أو مصلحة ما أو بين بعض الطلبة والموظفين. وربما يعود السبب في ذلك إلى تباعد المخيمات عن بعضها من جهة وتوجه المخيم اقتصادياً إلى الخارج وهو السبب الأقوى. وثمة ملاحظة أخيرة لافتة وهي غياب أية علاقات من أي نوع بين أي مخيمين إقليميين. ويكاد اللاجئ أن يكون جاهلاً تماماً لوضعية أقرانه في بلد آخر أو لعدد المخيمات أو لأسمائها، ولا يشعر بأي ارتباط أو انتماء لها، ولا يستطيع أن يعبر عن ذلك حتى في الأوقات الصعبة.

أما عن العلاقات مع بقية اللاجئين في المخيم فتقوم على التمايز في الإقامة داخل المخيم أو خارجه. فالفئات التي تسكن المخيمات هي فئات معدمة لا تملك ما يؤهلها لاختيار مكان الإقامة. ومن المعدمين خارج المخيم أولئك الذين لجئوا إلى أقاربهم وتلقوا منهم المساعدة. إذ لعبت القرابة دوراً مهماً في امتصاص صدمة اللاجئ والتخفيف من بؤسه[49]. بيد أن عائلات أخرى تذمرت ولم يعد بمقدورها ما تقدمه فاضطرت العائلات اللاجئة إلى التوجه نحو المخيم. وأفلحت عائلات أخرى في العيش خارج المخيم لحيازتها بعض الأموال التي أخرجتها معها وتمكنت بواسطتها من إعادة هيكلة حياتها الاجتماعية والاقتصادية. ومن الجدير الإشارة إلى أن الكثير من العائلات التي توجهت إلى الاستقرار خارج المخيم بقيت على اتصال دائم به، لأن جزءً من العائلة أو بعض الأقارب استقروا في المخيم منذ البداية. وثمة عائلات كثيرة فرّت من قراها وسلكت طرقاً وعرة وتمزق شملها وهلك بعض أفرادها جراء الجوع والمرض وسكنت البساتين والعراء والكهوف والخرائب إلى أن التحقت بالمخيمات، وهذه العائلات هي الأشد فقراً بين سكان المخيمات.

- **هل يمثل المخيم نموذجاً للمجتمع الفلسطيني؟**

إن المبنى الهيكلي والاجتماعي للمخيم يبرر اعتبار المخيم مجتمعاً بقطع النظر عن سماته. فهو مجتمع قائم وإنْ كان بنمط جديد مغاير لطبيعة المجتمعات الإنسانية. بيد أنه لا يمثل ولا بأدنى شكل من الأشكال المجتمع الفلسطيني في تركيباته الاجتماعية أو الاقتصادية السابقة. وثمة عاملين يؤكدان ذلك أحدهما الديمغرافيا والآخر « **طبقية** » المجتمع الفلسطيني. لنهتم بالأول ونترك الثاني مدخلاً إلى المقاربة اللاحقة. ولنتفحص عدد اللاجئين القاطنين في المخيمات.

جدول رقم (8)
عدد المعسكرات وعدد اللاجئين الذين تؤويهم وكالة الغوث (1950-1960)
حتى آخر حزيران من كل سنة[50].

[49] نفس المرجع.- ص30.
[50] سيدهم (إدوارد).- مرجع سابق - ص428.

السنة	عدد المعسكرات	عدد اللاجئين	% إلى عدد اللاجئين*	عدد الخيام	عدد الأكواخ
1950	-	267598	27.9	30580	10930
51	71	276299	30.6	29989	15760
52	63	281128	30.7	25055	30988
53	64	282263	30.8	18059	39745
54	59	305630	32.5	15180	51363
55	57	335752	34.6	14212	62794
56	58	358687	36	12989	82934
57	58	360598	35.4	8328	82595
58	58	396761	37.7	4950	89598
59	58	414467	38.1	1984	98147
1960	58	421518	37.6	149	103616

*** معدل النسبة المئوية لسكان المعسكرات خلال الفترة 33.75**

يشير الجدول إلى أن عدد اللاجئين في المخيمات تضاعف بنسبة 57.5% خلال الفترة المذكورة. وهذا ناتج عن زيادة في عدد المواليد أو استمرار تدفق اللاجئين الجدد للإقامة في المخيمات بالنظر إلى أن مساكن المخيم تصبح أكثر أمنا كلما استبدلت الخيام بالطوب واللبن[51]. وإجمالاً لم يتعد عدد سكان المخيم الثلث قياسا إلى عدد اللاجئين. وبلغ معدل النسبة المئوية طوال الفترة المذكورة نحو 33.75% من اللاجئين. وقبل حرب العام 1967 قارب عدد سكان المخيمات في الضفة الشرقية على النصف، ثم عاودت إلى الهبوط بعد الحرب بسبب تدفق أعداد جديدة من اللاجئين إلى الأردن. والملفت للانتباه أنه في مقابل ارتفاع عدد اللاجئين المضطرد كان عدد المخيمات الخاضعة لإشراف وكالة الغوث يتناقص تدريجياً . ولعل ما يفسر ذلك إلغاء الوكالة لبعض المخيمات التي أقامتها وأسمتها مخيمات الطوارئ [52].

على كل ما يهم هو التركيز على نسبة اللاجئين القاطنين في المخيمات (33.37%). ومن المؤكد أن المخيم، بهذه النسبة، لا يسعه احتكار مفهوم المجتمع الفلسطيني بالرغم من إمكانية رفع النسبة إلى أقصى درجاتها في حال وقع ضم العائلات اللاجئة المماثلة لتلك المقيمة في المخيم ولكنها لم تجد لها متسعاً للإقامة فيه. وفي هذا السياق ينبغي ذكر المخيمات المأهولة والتي لا تشرف عليها وكالة الغوث، وكذلك التجمعات السكانية التي أحاطت بالمخيمات في بعض (أو كل) جوانبها وغدت قطعة منه، زيادة على ما تبقى من العائلات التي حطت رحالها واستقرت في أماكن متفرقة. وبما أن محتوى المقاربة يركز على الأشكال الاجتماعية الجديدة فإن سكان المخيمات لا يمثلون المجتمع الفلسطيني بكليته، ومن الأجدى اعتبار المخيم جزء من المجتمع وليس نموذجاً له و (أو) ليس كله. وإلى هنا يمكن القبول بتعيين جزئي لمقولة «**المجتمع الفلسطيني**». وبهذه الكيفية لم يعد السؤال يتعلق في البحث عن المجتمع بما أنه موجود جزئياً بأشكال جديدة أبرزها المخيم، إنما في البحث فيه. أي البحث عن بقية أجزائه. وعن علاقاته وبناه الاجتماعية والاقتصادية. ولكن كيف يمكن البحث عن أجزاء أخرى في حين كان المخيم، بمثابة الشكل الأكثر إثارة وحضوراً فيما يتصل بـ « **سوسيولوجيا اللجوء الفلسطيني**» ؟

ثانيا: المقاربة الثانية، « طبقية » المجتمع الفلسطيني

تذكر الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لسكان المخيمات بفئة المعدمين العرب «**Land Less**» الذين فقدوا أراضيهم وموارد رزقهم زمن الانتداب البريطاني. ورغم التضخم المستمر لهؤلاء الذين عاشوا فترة طويلة على هامش الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلا أن الآثار الناجمة عن ذلك على المجتمع الريفي يصح وصفها فقط، ونظرياً، بالأضرار، وعلى التوالي كان أكثر المتضررين من انعدام الملكية هو الفلاح

[51] بدران (نبيل أيوب).- مرجع سابق - ص30. وتشير باحثة أردنية أنه " بحلول شتاء 1968- 1969 كان حوالي 92.000 شخص لازالوا يقيمون في أحوال طارئة تحت الخيام في الضفة الشرقية من الأردن وفي سوريا ".**وردت هذه الملاحظة لدى**: ياغي (حياة ملحس): مشكلات اللاجئين ... - مرجع سابق - ص114. نقلاً عن نشرة " الانروا " 1969 - 1970/ ص7.

[52] يشار إلى ذلك أيضاً تدمير بعض المخيمات خاصة في لبنان إثر الهجمات الحربية عليها من الجيش الإسرائيلي وبعض القوى العسكرية اللبنانية، ونذكر منها مخيم تل الزعتر ومخيما صبرا وشاتيلا في العاصمة بيروت وكذلك مخيم النبطية في جنوب لبنان.

الذي لم يعد يجد ما يعتاش منه، ثم الاقتصاد الريفي الذي فقد جزء من وسائل إنتاجه وأدواتها، وأخيراً المجتمع الريفي الذي تعرض لاستنزاف خطير في حياته الاجتماعية والاقتصادية ومنظومة علاقاته البينية وفي اختراقه من قبل جماعات غريبة شوهت محتواه. وبعد قيام الدولة اليهودية لم يعد الحديث عن الأضرار ممكنا لأنه لم يعد ثمة وجود لمجتمع يمكن معاينة الأضرار فيه. فالخاسر الأكبر الآن هو كل المجتمع بكل مكوناته وتشكيلاته وعلاقاته. وإذا كان المعدمون قد خسروا ملكيتهم، فاللاجئون، ومعهم المعدمون، خسروا جميعا وطنا كاملا، وأكثر من ذلك خسروا هوية. وباتوا فلاحين فوق معدمين. إذ فقد 80% من أصل 66%، هم سكان الريف زمن الانتداب، كل شيء. وأن نصف هؤلاء، الذين يعادلون ثلث عدد اللاجئين، سكنوا المخيمات. ولولا أننا نعتبر المخيم شكلاً اجتماعياً جديداً لصح، من حيث المبدأ، الوصف البليغ للمخيم كما قدمته باحثة أردنية في منتصف السبعينات حين قالت: « **إنه .. مجرد تجمع تراكمي .. لا يشكل جسماً اجتماعياً .. بل لا يشكل مجتمعاً .. له مكونات .. المجتمعات الإنسانية المعروفة.. ولا يقوم بين أفراده علاقات وروابط طبيعية كالتي تقوم بالمجتمعات .. وقد فرض هذا التجمع فرضاً على أفراده دون أن يكون لهم في ذلك حق..أو إرادة الاختيار.. ولم يكن اختيار المكان يهدف إلى أية غاية اجتماعية أو إنسانية .. (أو) أن يكون ذا فائدة ترجى لمن يحتويه .. فلا هو مكان يصلح لممارسة أي جهد إنساني .. ولا هو .. يهيئ الفرصة لجهد زراعي ولا لجهد صناعي ولا لأدنى جهد عمالي إلا في أضيق الحدود التي لا يمكن أن تصبح وسيلة إنتاج طبيعية.. بل أن مكان التجمع هذا لا يهيئ حتى فرصة الاتصال الطبيعي بمراكز الحياة التي تقع قريبة منه أو بعيدة عنه.. بل لا يكاد يخلق إحساساً لدى من يحتويهم بأنه إنما قصد منه أن يكون مندحراً..ومهملاً..لا يجذب أحداً ولا ينجذب إليه أحد.. وما أقل بل وما أندر ما أضيف إليه أو بذل فيه من جهد ليكون مكاناً مقبولاً** » [53].

إن سكان المخيمات والتجمعات القريبة أو البعيدة هم في حقيقة الأمر ليسوا « **طبقية** » [54]. ففي المستوى الاقتصادي، وعبر أي معيار للتصنيف، لن تكون النتيجة إلا تشابه كبير لدى جميع الشرائح، هذا إن كان هناك أكثر من شريحة. أما في المستوى الاجتماعي، فلم يعد ثمة معيار، ولو بدائي، قادر على إحداث تميز اجتماعي ملحوظ اللهم إلا إذا اعتبرت الزيادة في عدد أفراد بعض العائلات، طبقاً للجنس، أو موروثات الرأسمال الرمزي (**كالدين أو وجاهة سابقة**) تميزاً. لذا فبالكاد، وبشق الأنفس، يمكن التحدث عن فوارق اقتصادية أو اجتماعية في الأشكال الاجتماعية الجديدة. وهكذا، فإن فشل المخيم، كأبرز وسط اجتماعي فلسطيني، في أن يكون أكثر من شريحة مسحوقة إنما يمهد الطريق للبحث عن بقية أجزاء المجتمع الذي هو ببساطة بحث عن باقي الشرائح المتناثرة جغرافيا. فاللاجئون الذين يشكلون معظم المجتمع الفلسطيني إنما يشتملون بالضرورة على أفراد وجماعات تنتمي إلى كل الشرائح من كبار ملاك ورأسماليين وتجار وإداريين وموظفين ومهنيين وفلاحين وعمال مدن وكذلك مثقفين. ولكن قبل المباشرة في البحث ينبغي ضبط المقاربة في إطار الغاية منها. وهذا يستدعي إثبات الملاحظات التالية:

1. إن الغاية من المقاربتين هي تعيين مفتعل للمجتمع الفلسطيني وجمع شتاته. أي افتراض وجوده. ونقصد بذلك الوجود المادي وليس الذهني الذي سبق ووقع ضبطه في سياق إشكالية الثورة والمجتمع.

2. إن استعمالنا للفظة « **طبقية** » ، إن حصل، هو استعمال إجرائي أو ابستيمولوجي لا يقصد منه إثبات أو نفي الطبقية عن المجتمع الفلسطيني الذي نعتبره، حتى منتصف السبعينات كسائر المجتمعات العربية، مجتمعا تهيمن عليه التراتبيه وبالكاد تلمح فيه بعض عناصر وشروط « **طبقية** »، لذا فاستعمال التعبير هو بالضرورة خلو من أية معايير أيديولوجية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية محددة لأن المعايير تتداخل، أيضا، كلما سعينا إلى فصل ما بين طبقة وأخرى. فلو اعتمدنا، مثلاً، معايير الدخل، المهنة أو المكانة الاجتماعية سنجد الملاك أو التاجر الكبير أو الرأسمالي يجتمعون في شخصية واحدة. ولو اعتمدنا المعيار السياسي سنجد الكثير من هؤلاء يتمتعون بمنصب قيادي أو نفوذ سياسي، كما أن الشريحة القائدة تنقسم على نفسها، بمعنى أنها لا تتمتع بتجانس قيمي تجاه مسألة اللاجئين، ولا تجاه المجتمع الكلي. وعليه سيلاحظ أننا نستعمل كلمة « **شريحة**» أو « **فئة** » في بعض الأحايين أكثر مما نستعمل كلمة « **طبقية** ».

---

[53] ياغي (حياة ملحس): مشكلات اللاجئين... - مرجع سابق - ص123.

[54] لابد من الإشارة هنا إلى أننا نتحفظ على استعمال كلمة "طبقة " بالمعنى الماركسي إلا بالمعنى الإجرائي المشار إليه والذي يستهدف تيسير عملية البحث علما أن استعمال كلمة "طبقة" لم يعد مقصورا على الباحثين الماركسيين لاسيما بعد أن جُردت الماركسية من عوالقها الأيديولوجية وباتت تتمتع بصفة معرفة علمية.

3. لذا، فإن تحديد القوى المتنفذة أو المحظوظة سيقع في نطاق ملاحظة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على تركيبة المجتمع بعد قيام الدولة اليهودية.

ففي دراسة قديمة نسبياً ظهرت عشية حرب العام 1967، ربما هي الأولى من نوعها في حينه، لاحظ أحد الباحثين العرب فيها أن الآثار السياسية للنكبة (1948) أبرزت عنصرين أساسيين في التركيب السكاني للفلسطينيين **(الأول)** مكون من اللاجئين العرب الذين نزحوا بعد العمليات العسكرية في فلسطين و**(الثاني)** مكون من الفلسطينيين غير المهاجرين، سكان المدن الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية من الأردن[55]. وبناءً عليه تحدثت المقالة عن تركيب طبقي للفلسطينيين ينقسم إلى ثلاثة أقسام هم:

- سكان المدن الأصليين.
- المهاجرون الموسرون.
- المهاجرون المعدمون[56].

ومن الواضح أنه ثمة قصور بالغ وغير مبرر في عنصري التركيب السكاني خاصة العنصر الثاني الذي حصر غير المهاجرين بسكان المدن وكأن منطقتي غزة والضفة الغربية خاليتان من الريف وسكانه. وتبعاً لذلك جاء التركيب الطبقي مشوهاً بما أن التقسيم قام على خلط بيّن بين طبقتين إحداهما سياسية (**أصليون ومهاجرون**) والأخرى اقتصادية (**موسرون ومعدمون**). ومن أجل معاينة أدق للتركيب الاجتماعي ينبغي إعادة ضبط عناصر التركيب السكاني الواردة في المقالة على النحو الآتي:

العنصر الأول: تصنيف يشتمل على السكان اللاجئين والأصليين، والذين يقيمون في مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة.
العنصر الثاني: تصنيف يشتمل على السكان اللاجئين فقط والذين هاجروا إلى خارج فلسطين متوجهين نحو الدول العربية المجاورة والبعيدة وإلى الدول الأخرى، والذين يقيمون في المخيمات والتجمعات الفلسطينية وفي مناطق أخرى متفرقة.

وفي إطار هاتين المجموعتين السكانيتين يمكن تحديد التركيب الاجتماعي بين كل من الموسرين، المعدمين وما بين الشريحتين.

- **المعدمون**

تصل نسبتهم إجمالاً إلى عدد اللاجئين نحو80%.وتعود أصولهم الاجتماعية إلى سكان الريف. وهم:

- **الفلاحون** ذوو الملكيات الصغيرة والمتوسطة والفقراء المستأجرون للأرض والمعتاشون على منتجات المجتمع الريفي كالحراثين والرعاة وعمال الزراعة والعمال الموسميين والحطابين والسقائين وكذلك الحرفيين والمهنيين. كل هذه الشرائح وغيرها تشكل قوام المجتمع الريفي ومنهم النسبة الكبرى من المعدمين.وهم إلى جانب فقراء المدن وأصحاب المتاجر الصغيرة أكبر الخاسرين من النكبة.

- **عمال المدن،** وفيما عدا السكان الأصليين منهم، والمذكورين أعلاه، ينتمي هؤلاء في الغالب إلى الشهيرين بـ «**Land Less**». وكانوا عمالاً في الورش والمصانع العربية واليهودية وفي الأعمال الخدمية والبلدية والموانئ. وفي الحقول والمزارع ومواسم القطاف. ويشكل هؤلاء شريحة لا تقل أهمية عن الشريحة الأولى وان كانت أقل عدداً منها.

---

[55] غنطوس (لطف): أثر التكوين الطبقي لأبناء فلسطين في العمل السياسي الفلسطيني ، مميزات أحداث 47 - 1948 - دراسات عربية - عدد 2 - مرجع سابق/ ص43 -44. ومن الواضح في المقالة أن الكاتب أغفل أي ذكر للعنصر الثالث من التركيب السكاني الذي يمثله من تبقى من الفلسطينيين في أرضه داخل حدود الدولة اليهودية، ربما بسبب انقطاع هذا "العنصر" عن اتصاله بالمحيط العربي انقطاعاً تاماً وخروجه من دائرة الفعل والتأثير. ولأننا نركز البحث على الأراضي المحتلة سنة 1967 فسنحذو حذو صاحب المقالة.

[56] نفس المرجع: ص43 -45.

- **صغار الموظفين** ومتوسطيهم ممن عملوا في الإدارة البريطانية، وفي المحاكم والمعلمين والمهنيين والفنيين والكتبة وغيرهم.

- **البدو وأشباه البدو** الذين عاشوا في الصحاري أو زاوجوا بين حياة البداوة والريف. وهم أقلية قانونية ملحوظة.

من الملفت للانتباه أن طبقة المعدمين غير متجانسة اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، بيد أنها تعكس إلى حد كبير نسيجاً اجتماعياً اشتمل، فيما مضى، على تركيبات اجتماعية تنتمي إلى المدينة أو الريف أو البداوة، ولكن دون أن تصل، أو بالكاد، في أحسن حالاتها إلى مستويات متوسطة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وغداة اللجوء أو أكثر، بقليل أو كثير، تصدرت هذه الطبقة الوفيرة العدد، بكل شرائحها، واجهات الفقر والبؤس الاجتماعي « **وربما الإنساني**». إذ خسرت منازلها ومحتوياتها وكل ممتلكاتها وموارد رزقها. والجدول التالي يتيح تلمس خسائر هذه الطبقة.

جدول رقم (9)

قيمة الأملاك المستولى عليها والمنهوبة والمشمولة بقرار التعويضات بملايين الدولارات

حسب أسعار تقديرية لسنة 1950

المدن			القرى: 270 قرية		
نوع الملكية	العدد/ المساحة	السعر	نوع الملكية	العدد/ المساحة	السعر
1) بيوت السكن:			**1) بيوت السكن:**		
صنف أول	2300	138	في 92 قرية كبيرة	72000 بيت	420
صنف ثاني	9700	204	في 178 قرية صغيرة	45000 بيت	290
صنف ثالث	1500	108			
صنف رابع	32000	140			
2) الأثـاث:			**2) الأثاث:**		135
صنف أول وثاني	في 12 ألف بيت	84			
صنف ثالث ورابع	في 30 ألف بيت	75			
3) متـاجر:	8500	61	**3) حوانيت:**		8
4) مصانع متنوعة			**4) مصانع متنوعة:**	-	-
معاصر زيت الزيتون	36	3			
مصانع للدباغة	4	1			
مصانع نسيج	5	4			
مطاحن ميكانيكية	13	3			
معامل متنوعة (أدوات منزلية)	-	2			
5)أراضي للبناء*			**5) الأراضي الزراعية*:**		
في 14 مدينة:			أراضي مروية	1.4 مليون دونم	420
صنف أول	5200 دونم		أراضي بعل(غير مروية)	3 مليون دونم	300
صنف ثاني	7600 دونم	5.2	بيارات (حمضيات)	260 ألف دونم	208
صنف ثالث	9000 دونم	6.08	كروم زيتون	78 ألف دونم	70.2
صنف رابع	11400 دونم	4.5	كروم عنب	53 ألف دونم	21.2
		2.28	أراضي غير مستثمرة	700 ألف دونم	35
مجموع القيمة	**841.06**		**مجموع القيمة**	**1907.4**	
المجموع العام في المدن والقرى			**2748.46**		

المصدر/ الملف الدولي رقم 245، وثيقة صادرة عن مركز الدراسات الدولية، جنيف - باريس، المركز في أوروبا - لندن، وفي الشرق الأوسط - عمان (الأردن)، وهي طبعة دولية تحت مظلة القانون الدولي، أشرف عليها البروفيسور إبراهيم الشريقي. وقد نشرت في صحيفة ("صوت الأمة العربية " أسبوعية) - بدون تاريخ - بدون ترقيم للصفحات، ظهرت في الأسواق الأردنية سنة 1995.

قبل التعليق على الجدول ينبغي توضيح ما يلي:

♦ يشتمل الجدول على نوعية الخسائر وقيمة كل منها. وهي خسائر تمس جميع فئات السكان وليس جزء منها.
♦ كما أن الخسائر هي من النوع الذي مس السكان مباشرة. فهي إما بيوت للسكن أو أثاث أو متاجر أو حوانيت أو مصانع أو أراضي معدة للسكن أو أراضي تمثل الثروة الزراعية. وهذا يعني أن الجدول لا يشتمل على أي من المؤسسات أو الممتلكات العامة التي تعود ملكيتها أو التصرف فيها للعرب دون غيرهم. كما لا يشتمل الجدول على الأموال المنقولة المشتركة التي احتجزتها الحكومة البريطانية أو تصرفت بها.
♦ فضلاً عن ذلك فإن الجدول يمثل جزء من الخسائر وليس كلها.
♦ أخيراً، وحين العودة إلى الملف الدولي، ينبغي التعامل بحذر مع مستوياته خاصة فيما يتصل بعدد اللاجئين.

وفي الجدول يلاحظ أن خسائر المدينة في البيوت والأثاث والمتاجر والمصانع بلغت نحو 823 مليون دولار وهي قيمة تقارب خسائر الريف التي بلغت فيما عدا الأراضي نحو 853 مليون دولار. ولكن فيما لو وقع إضافة الخسائر في الأراضي في كل من المدينة والريف سيتبين أن كارثة اقتصادية حلت بالريف. إذ خسر نحو 5491000 دونم بقيمة 1054.4 مليون دولار مقابل 33200 دونم بقيمة 18.06 مليون دولار. وبلغة أخرى يمكن القول أن خسائر المدن بلغت نحو 45% من إجمالي خسائر الريف أو 30.6% من إجمالي المجموع العام للخسائر البالغ 2748.46 مليون دولار.

جدول رقم (10)
ملخص قيمة الأملاك المنهوبة في المدن والقرى بملايين الدولارات/
مستخرج من الجدول السابق.

المدن	القيمة	القرى	القيمة
1) البيوت	590	1) البيوت	710
2) الأثاث	159	2) الأثاث	135
3) المتاجر	61	3) الحوانيت	8
4) المصانع والمعامل	13	4) الأراضي الزراعية	1054.4
5) أراضي البناء	18.06		

ولكن ما يجب التنبيه إليه أن الخسائر الكبرى للريف لم تمس صغار الملاكين والمتوسطين منهم فحسب. وبالرغم من أن الجدول لا يميز بينهم وبين كبار الملاكين أو التجار أو الرأسماليين إلا أنه لا يخفى أن الاستثمارات الكبرى لاسيما في زراعة الحمضيات وكروم العنب كانت بالكامل ملكاً لذوي الملكيات الكبرى الذين اتخذوا من المدن الساحلية موطناً لبياراتهم. زد على ذلك أن الأراضي المروية لم يكن للفلاحين فيها نصيب كبير. كما أن المواقع والمعامل والمنازل الضخمة والقصور والمتاجر الكبرى وغيرها في المدينة لم تكن هي الأخرى ملكاً لفقراء المدن وعمالها أو للموظفين والخدميين والمعلمين وأمثالهم. لذا فإن الخسارة التي مست هؤلاء كانت بحق مؤلمة ونهائية. فرأس المال لدى هؤلاء غالباً ما تمثل في منزل أو متجر أو حانوت أو قطعة أرض يعتاشون منها أو وظيفة حكومية أو غير حكومية أو فرصة عمل دائمة أو مؤقتة. والخسارة الأولى تعني الأخيرة. ولقد حول واقع اللجوء هؤلاء المعدمين إلى عاطلين عن العمل ومتلقين لإعانات وكالة الغوث والتبرعات والجمعيات الخيرية والإنسانية. وكان البحث عن فرصة عمل يحتل سلم الاهتمامات لاسيما أن بعضهم حرم من العمل بأجر أو بدون أجر مثلما كان حال اللاجئين في مصر في السنوات الأولى من اللجوء. واتجهوا نحو العمل الموسمي في الحقول والمزارع وخدماً في البيوت وفي الأعمال البدنية الشاقة وبأجور زهيدة.

ومع ذلك فإن طبقة المعدمين لا تشتمل فقط على حشود اللاجئين. وهنا ينبغي التمييز بين اللاجئين الذين غادروا البلاد كلية إلى خارجها وبين الذين لجئوا إلى داخل ما تبقى من فلسطين، أي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي هاتين المنطقتين يتوجب ضم فئات كثيرة من السكان الأصليين ممن فقدوا أملاكهم، بعضها أو كلها، أو

أعمالهم دون أن يفقدوا مسكنهم، إلى طبقة المعدمين اقتصادياً بسبب الاستنزاف الخطير الذي تعرضت له تلك الفئات في موارد عيشها وفي نمط حياتها. فقد أوقع الانسلاخ الجغرافي والديمغرافي للمنطقتين عن باقي أنحاء البلاد وعن بعضها السكان في عزلة اجتماعية. و كلما بدت الدولة اليهودية متلاحمة الأجزاء، كلما انقطع التواصل الاجتماعي والعلاقات بين أجزاء المجتمع الفلسطيني الذي بات عدة مجتمعات أو تجمعات تراكمية متناثرة. كما أحدث الانسلاخ تغيرات عميقة ومفاجئة في العلاقات الاقتصادية في ضوء توجه عشرات آلاف الأسر إلى المنطقتين ليس كملجأ فقط بل كمورد عيش. ويعني ذلك تفككاً في علاقات الإنتاج المتشعبة التي طالما عبرت عن ترابط تاريخي اجتماعي بين مصالح جميع الطبقات والشرائح، وتدهوراً حاداً في مستويات العيش وأنماطه.

وفي الضفة الغربية، ثمة تصنيف لثلاث فئات رئيسة تضررت جراء النكبة هي:

1. الفئات التي كانت تعمل في دوائر حكومة الانتداب البريطاني ومع قواتها المسلحة.

2. العمال والموظفون من أهالي الضفة المستخدمون في الأراضي الفلسطينية التي وقعت تحت الاحتلال وأغلبهم من عمال المدن، خاصة، في القدس المحتلة، وعمال الحمضيات في البيارات الفلسطينية وعمال الموانئ ومصفاة البترول في مدينة حيفا.

3. أما الفئة الثالثة فتتكون من أهالي الضفة الغربية العاملين داخل الضفة نفسها والذين فقدوا أعمالهم نتيجة انسلاخ الضفة عن أجزاء فلسطين.

ويمكن الاستعانة بسمة المجتمع الفلسطيني بوصفه مجتمعا ريفيا لتفحص مدى الضرر الذي لحق بعلاقات الإنتاج في الضفة الغربية. فالأراضي المزروعة تعادل ثلث المساحة الإجمالية للضفة، وما تبقى يعد أراض جبلية غير مزروعة أو صالحة للزراعة. أما قرى خط الهدنة فكانت خسارتها فادحة. إذ فقدت 88% من أراضيها وهي المساحة الخصبة فيها والباقي مساحات غير صالحة للزراعة. وتسبب هذا في فقدان 8000 قروي موارد رزقهم. وفي حال تحييد القطاع الصناعي نظراً لمحدوديته يبقى قطاع الإنتاج الرئيس هو القطاع الزراعي، ولكن حتى هذا غلب عليه أسلوب المزارع العائلية التي تقوم على الاكتفاء الذاتي[57]، لذا لم يكن غريباً أن تفترس البطالة الكاملة (50%) أو الموسمية (20%) ثلثي القوة العاملة في الضفة البالغة نحو 50000 عامل.أو بتعابير أخرى أن تغرق نحو 44500 عائلة (220000 نسمة) في حالة إملاق حسب استنتاجات بنيت على تقديرات للبنك الدولي صدرت سنة 1954. وأن نحو 100000 من هؤلاء فقد فرصة عمله بسبب الضغط السكاني على الأراضي الزراعية [58].

أما في قطاع غزة

فلا شك أن الوضع أشد سوءً مما هو عليه في الضفة. فهذه البقعة تقارب 7% من مساحة الضفة. وقد وفد إليها من اللاجئين ضعفا عدد السكان، حتى وصلت الكثافة السكانية فيها إلى 920 شخصاً في الكيلومتر المربع مقابل 580 شخصاً في الضفة[59]، وفي سنة 1953 بلغت نسبة اللاجئين 68.3% إجمالاً إلى عدد السكان. وإذا ما أضيفت إلى هذه النسبة السكان الأصليين الذين، كما سكان الضفة، فقدوا أعمالهم وممتلكاتهم واستنزفت قدرات الكثير منهم لتبين أن المسألة تطال 93.36% من سكان القطاع يمكن وصفهم بالمعدمين[60]. ولقد رفضت وكالة الغوث الدولية تقديم أية إعالات اقتصادية لمن اعتبر من السكان الأصليين بمثابة اللاجئين اقتصادياً رغم اعترافها في تقرير لها جاء فيه أن الوكالة: « **تجد في حالة قطاع غزة أن جميع السكان تقريباً في حاجة إلى الإغاثة نتيجة لإقامة خط**

---

[57] العامري (عنان).- التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، 1900 - 1970: بحث إحصائي - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان - سلسلة حقائق وأرقام/ 47 - آذار (مارس) 1974 - ص88.

[58] هلال (جميل).- الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948-1974) - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان - سلسلة كتب فلسطينية / 60 - كانون ثاني، يناير 1974 / ص24 -25.

[59] أبو النمل (حسين).- قطاع غزة - مرجع سابق - ص39.

[60] نفس المرجع.- ص310.

الهدنة. ويبلغ عدد هؤلاء 70.000 شخص من غير المسجلين في الوكالة». وقد وصفت مذكرة عربية شعبية رفعت إلى الحاكم الإداري العام لغزة ومدير وكالة الغوث ورئيس حكومة عموم فلسطين بتاريخ 1956/1/31 وضعية اللاجئين اقتصادياً بـ: « **الكارثة التي حلت بأهل البلد (وأن) لا فرق بينهم وبين اللاجئين في شيء. ويمكن القول جزماً أن اللاجئين أحسن حالة منهم.. ولهذا فقد أخذ أهل هذا البلد بعد أن نفذ آخر قرش لديهم يقتاتون ضلوع الصبر والجزر والفجل وحشائش الأرض ... » ... ولأن الجوع كفر ويجب تلافيه (...) راجعنا رئيس هيئة الإغاثة بخصوص تموين الأهالي فكان الجواب بالرفض، مما اضطرهم إلى قلع نوافذ بيوتهم وأسقفها لبيع خشبها... و ... لأن المسألة فيها حياة أو موت لعدد لا يقل عن ستين ألف نفس (...) ولأن مدير الإغاثة قد صرح بأن كل من فقد مورد رزقه يعد لاجئاً، فيجب على الأمم المتحدة اعتبارهم لاجئين وان تمونهم** ». ولكن الاعتراف بوضعية هؤلاء كان أمراً يختلف عن نوايا الهيئة الدولية التي كانت تخطط لتخفيض عدد المستفيدين من خدماتها، أو بكلمة أدق تجويع السكان، بغية تمرير مشاريع التوطين للاجئين من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية[61]. وقد قامت إدارة الحاكم العام (المصرية) لقطاع غزة بدراسة أكدت صحة الرقم. وأشارت إلى توزيع مهني للسكان الأصليين الذين تضرروا من الانسلاخ الجغرافي، وهم:

- ملاك الأراضي. وهؤلاء يقع الجزء الأكبر من أملاكهم داخل فلسطين المغتصبة.
- المشتغلون في بساتين الحمضيات والأراضي الزراعية التي يقع معظمها الآن في الأراضي المحتلة وكانوا يقيمون في قطاع غزة الحالي لامتلاكهم مسكناً فيه.
- المشتغلون في أعمال تصدير البضائع الواردة من بئر السبع وباقي أجزاء لواء غزة.
- المشتغلون بزراعة المنطقة الحالية والمقيمون فيها ممن كان معظم إنتاجهم يصدر إلى باقي فلسطين.

وتشكل نسبة هذه الفئات المتضررة أكثر من 25% من سكان القطاع. وجدير بالذكر أن هذه النتيجة هي نفسها في دراسة أخرى قامت بها وكالة الغوث[62]، الأمر الذي يسمح بالقول أن وصف المجتمع الفلسطيني في غزة بـ « **مجتمع اللاجئين**» لم يكن جزافاً.

* **الموسرون**

في واقع الأمر، حين يجري البحث عن الموسرين ينبغي التفكير في موقعهم السابق ضمن التركيب الاجتماعي. ومن غير شك تظل العائلات المتنفذة أهم الوحدات الاجتماعية التي طالما شكلت معالم طبقة مميزة هيمنت تاريخياً على المجتمع الفلسطيني اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً. واستند نفوذ العائلات منذ زمن بعيد على الانتفاع من ريع متنوع مصدره مساحات واسعة من الأرض، ومنذ نهايات القرن التاسع عشر استقر النفوذ على حيازة الأرض واستغلالها في نشاطات تجارية وربوية واستثمارات زراعية كبيرة ومصانع صغيرة ومتوسطة. ومن بين الموسرين عشية نهاية الانتداب البريطاني نجد:

- ملاكي الأراضي الكبار.
- كبار التجار والرأسماليين خاصة أولئك الذين نشطوا في الزراعة الرأسمالية المكثفة (بيارات الحمضيات والفواكه) أو في قطاعات استيراد وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية عبر الموانئ المحلية، وبدرجة أقل أصحاب المصانع.
- السماسرة والصيارفة والمرابين.
- كبار موظفي حكومة الانتداب.
- المثقفون، وبضمنهم، المحامون والأطباء والمهندسون.

كانت وضعية هذه الشرائح تماثل طبقة تتخذ من المدن مركزاً رئيسياً لها فيما يتولى أعوانها في الريف إدارة ممتلكاتها، واستثماراتها. لذا كانت خسارتها المزدوجة في المدن والريف باهظة. وبالنسبة لكبار الملاكين والتجار يمكن تصور حجم الخسائر التي تعرضوا لها في الأراضي الزراعية من خلال جدول التعويضات السابق فضلاً عن الخسائر الأخرى في المصانع والمساكن وأراضي البناء. وتصر الكثير من المراجع على تداول الأرقام المعبرة عن ملكيات هائلة من الأراضي لبعض الأفراد فقدت بالكامل، ويشار إلى عائلة الشوا كنموذج من بين 28 شخصاً (**من قضاءي غزة وبئر السبع**) امتلكوا نحو مليوني دونم كانت ملكية أحد عشر منهم تصل إلى 100 ألف

[61] نفس المرجع.- ص40 -42.
[62] نفس المرجع.- ص310.

دونم لم يتبق منها داخل حدود قطاع غزة أزيد من ألف دونم[63]. ومن المؤكد أن قسماً من هؤلاء ومعهم الشرائح الأخرى الأقل ثراءً تحول إلى الشرائح الدنيا، غير أن المسألة ظرفية لمن ساعده الحظ في الاحتفاظ بمدخراته وبعض ممتلكاته المنقولة وغير المنقولة. ولقد غادر قسم هام من الشرائح الميسورة فلسطين نهائياً لتستقر في البلدان العربية المجاورة خاصة في الضفة الشرقية (الأردن) ثم في مصر ثم في دول الخليج العربي لاسيما الكويت. فيما اتجه بعض المثقفين صوب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وبلدان أخرى. وأينما حل هؤلاء فقد وفرت لهم رؤوس أموالهم أو مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم فرصة لاستئناف نشاطاتهم الاقتصادية والتجارية والثقافية وحتى السياسية. وربطوا مصالحهم بمصالح الطبقات المحلية المماثلة، وحققوا مكانات اجتماعية مرموقة في إطار مجتمع الإقامة وليس في إطار المجتمع الفلسطيني اللاجئ. وأكثر ما تميزوا به انسلاخهم شبه الكامل عن التجمعات الفلسطينية، وبالذات عن الأشكال الجديدة منها. أما القسم الآخر فقد لجأ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ليجد نفسه مع الشرائح الميسورة من سكان المنطقتين وسط عزلة اجتماعية واقتصادية خانقة. فالبؤس الاجتماعي والاقتصادي في ثلثي المنطقتين، خاصة، قطاع غزة شكلا عقبة كأداء في وجه طموحات الشرائح الميسورة الراغبة في استعادة مكانتها وامتيازاتها التاريخية وتنمية قدراتها الاقتصادية.

وفي الضفة الغربية بدا المخرج الطبيعي من المأزق بالاندفاع نحو الضفة الشرقية نظراً للترابط الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي والتاريخي. وفعلياً نجحت الشرائح المتنفذة من زعماء الضفة ووجهائها في الارتباط بالأردن. وأعلنت مبايعتها للملك عبد الله ملكاً على فلسطين كلها في مؤتمر أريحا الشهير الذي عقد في شهر كانون أول/ ديسمبر سنة 1948. وفيما بين شهري نيسان/ أفريل سنة 1950 و حزيران/ يونيو سنة 1967 كانت الضفة الغربية سياسياً وتشريعياً وتنفيذياً جزء من المملكة الأردنية الهاشمية. ولا شك أن أولئك الذين ركزوا بعض المصانع الخفيفة والشركات التجارية والخدمية ووكالات السياحة والأسفار في منطقة القدس، لاسيما الأحياء الجديدة منها، وفقدوها إثر وقوع المنطقة تحت الاحتلال، وكذا بعض الرأسماليين والتجار رحبوا بخطوة الارتباط. ويمكن تبين أهمية هؤلاء من واقع كون اقتصاد القدس غدا يتعمق منذ سنة 1948 كاقتصاد خدمات أبرزها الخدمات السياحية المتصلة بزيارة الأماكن والمواقع الدينية. وكذلك الخدمات التعليمية والعلمية التي أكسبت المدينة شهرة بتقادم الزمن تمتد إلى العهد المملوكي[64].

في المقابل مهد الارتباط الطريق لغزو اقتصادي مرحب به في الضفة الشرقية قادته العائلات المتنفذة في الضفة الغربية. وفي البداية كانت تجارة الضفة الغربية تتم عبر حلقة وسيطة مثلما فعلت عائلة النمر التي استغلت علاقاتها مع أقاربها ورجال القبائل وشيوخها في شرق الأردن بغية تسويق إنتاجها، وهو ما وفر لها مكانة مرموقة قبل أن تنسج بعض العائلات علاقات وثيقة مع عائلة المجالي وتنجح من خلالها في تبوؤ مناصب رفيعة في الحكومة والبلاط الملكي والجيش. وكانت عائلة طوقان صاحبة أكثر المشاريع التجارية نجاحاً في الضفة، وهي تجارة زيت الزيتون وكان مصدرها الأراضي التي تمتلكها العائلة في نابلس. واستطاعت العائلة تأسيس شركة مساهمة مستفيدة من علاقاتها مع وزراء مقربين لها وحصلت على حق استيراد أي زيوت أخرى للأكل. وتحالفت مع كبار المنتجين والتجار والمتعاونين معها لضمان سعر عالي لإنتاجهم في السوق. واستطاعوا شراء المحاصيل من المنتجين الصغار بسعر الجملة المنخفض وتخزينه ليصل سعره الأقصى ثم بيعه، وجنوا من وراء ذلك أرباحاً عالية. ووسعت عائلة طوقان معامل صناعة الصابون ونجحت في فتح أسواق جديدة لإنتاجها في سوريا ولبنان

---

[63] لأسباب كثيرة لا يتاح المجال لذكرها هنا؛ فإننا نتحفظ بشدة على هذه البيانات التي يتناقلها الباحثون عرباً كانوا أو أجانب. ليس لأن مصدرها ثبت أنه إسرائيلي مائة بالمائة بل لأن المعلومات حول هذا الموضوع تعود إلى لائحة أعدها " يعقوب آيتنعر " الذي شغل منصب رئيس دائرة الزراعة والاستيطان في الهستدروت الصهيونية (نقابة العمال والمؤسسات الصهيونية) سنة 1919. وتبين أنها لائحة أعدت بهدف " شراء الأراضي ". وهي موجودة في خزائن الأرشيف الصهيوني تحت الترميز 7433 / 525 S . وتتطابق هذه اللائحة مع البيانات الواردة في السياق المنقولة عن خبير الأراضي اليهودي أبرا هام غرانوفسكي (غرا نوت) وهي ذات البيانات التي أعدتها المنظمة الصهيونية العالمية (بو عالي تسيون). لمزيد من الاطلاع على قضايا الأراضي ننصح، وبإلحاح، **العودة إلى** الباحثة الإسرائيلية اليسارية : غوجانسكي (تمار).- تطور الرأسمالية في فلسطين - دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية - تونس - الطبعة الثانية، 1987 - ترجمة حنا إبراهيم/ ص40 -43.

[64] منصور (كميل)، إشراف.- الشعب الفلسطيني في الداخل - مرجع سابق - مقالة، الدقاق (إبراهيم) : الأوضاع الاجتماعية في القدس العربية - ص227.

ومصر والخليج زيادة على الأردن. كما استثمرت أموالاً أخرى في مطاحن الحبوب والمصانع وإنتاج المعكرونة والورق والنسيج[65].

أما عائلة جرار فقد امتلكت بساتين واسعة من أشجار الزيتون في منطقة جنين، واستثمرت رأسمالها في زراعة أشجار الفاكهة غير الدائمة بين أشجار الزيتون. ونشطت عائلة عبد الهادي بزراعة أشجار الزيتون والتجارة في الستينات حيث أنتجوا في أحد المشاتل نحو 65 ألف شتلة. وفي سوق عمان سيطر شيوخ القبائل على تجارة الجلود والجلود المدبوغة، وبعضهم أقام معامل جديدة للدباغة وأخرى للسلع الجلدية وكانوا يصدرون الإنتاج جاهزاً إلى الضفة الأردنية ودول الخليج والسعودية ومصر[66].

ومهما كان حجم الشرائح الميسورة، وهي قليلة على أية حال، فإن ارتباط حركتها التجارية بالأردن وسع من مصالحها الإنتاجية والرأسمالية في الضفتين على السواء. إذ تمكنت من توسيع نطاق تجارتها لتطال الأسواق العربية. وبفعل تضخم دورها الاقتصادي الإقليمي لجأت إلى تركيز رأسمال ومصالح استثمارية ضخمة في الأردن بدعم وتشجيع حكومي. ومن جهتهم أدرك الصناعيون أن فرصتهم معدومة إذا ما قرروا اللحاق بكبار الملاك والتجار لغياب بنية تحتية أو دعم حكومي مماثل. واستقر لدى المحظوظين شعور بأنهم شريحة متميزة داخل الطبقة الميسورة. وفي ضوء المضي قدماً في إنتاج الصناعات الاستهلاكية كالمواد الغذائية والحلويات والأثاث والصابون والأحذية[67] يبدو أن الصناعيين قنعوا بالأرباح القليلة، وتخلوا عن الاستثمار في مشاريع صناعية كبيرة غير مضمونة. وكانت النتيجة الاتجاه نحو الادخار المالي السلبي (= الاكتناز)، وتوجه آخرون إلى الادخار في البنوك الأجنبية لعدم استقرار الوضع السياسي[68].

وكانت الفرصة كبيرة أمام نمو كافة القطاعات، غير أن حرمان المنطقة من السيولة المالية أدى إلى جمود وتراجع في النشاطات الاقتصادية والإنتاجية وسيادة نوع من التخصص في الإنتاج. ولم يكن اقتصاد الضفة ليتوقف عن النمو لولا انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج مثلما فعلت أيضاً عائلة شومان التي نقلت البنك العربي إلى الضفة الشرقية وكذلك عائلة طوقان الثرية والكثير غيرها. فمن أصل 60 مليون جنيهاً فلسطينياً هي إجمالي العملة المتداولة في فلسطين سنة 1950 لم يتبق منها سوى عشرة ملايين جنيهاً. أما الودائع المحجوزة للفلسطينيين في البنوك الأجنبية، وقيمتها 1.6 مليون جنيهاً، فقد حولت إلى الأردن. كما تسلم أصحاب صناديق الأمانات والادخار المقيمون في الأردن مدخراتهم أيضاً[69]. وإزاء الضعف الملحوظ في أهم القطاعات الاقتصادية توجه نحو 40% من القوى العاملة للارتزاق من قطاع الخدمات الذي غطى نحو 60% من إجمالي الناتج المحلي رغم أنه غير مهيكل ولا متجانس. إذ يشتمل على قطاع تقليدي يضم الباعة المتجولين والفلاحين والحرفيين الذين يقومون ببيع بعض منتجاتهم بصفة فردية، كما يضم قطاعا غير تقليدي كالسياحة وأعمال الإدارة العامة كالجيش والأمن والصحة والتعليم والاتصالات البريدية والكهرباء والمياه، والخاصة، كالبنوك والتأمين والنقل والبناء وتجارة الجملة والمفرق ... الخ [70]

وفي قطاع غزة توفر ملكية الأرض، إحدى أهم السمات التاريخية الاقتصادية البارزة، مدخلاً ملائماً لتتبع مسار الشرائح الميسورة فضلاً عن الظروف الموضوعية الناشئة التي تجعل منها نتوءات أكثر بروزاً من مجتمع اللاجئين ذاته. فقد امتازت هذه البقعة الصغيرة باعتمادها على الزراعة في معاشها. وبما أنها مدينة ساحلية تتمتع بميناء تجاري فقد استأثرت غزة على الدوام، بتصدير منتجاتها من الحمضيات ومنتجات اللواء الجنوبي من فلسطين لاسيما قمح وشعير بئر السبع، الأمر الذي حولها إلى مركز تجاري. وحتى الآن لم يثبت، إلا من مصادر

---

[65] أبو كامش (إبراهيم).- التركيب الطبقي في الضفة والقطاع، 1948-1967 - مركز الزهراء للدراسات والأبحاث - القدس - الطبعة الأولى، 1991/ ص39-40.

[66] نفس المرجع.- نفس الصفحات.

[67] هلال (جميل).- الضفة الغربية - مرجع سابق - ص174.

[68] أبو كامش (إبراهيم).- التركيب الطبقي ... - مرجع سابق - ص80.

[69] نفس المرجع.- ص52. ويشير جميل هلال إلى تركيز البرجوازية الفلسطينية المهاجرة لأموالها في الضفة الشرقية خاصة في العاصمة الأردنية - عمان، وينقل عن مصادر أخرى أن المبالغ التي نقلها اللاجئون الفلسطينيون معهم إلى الأردن قدرت بحوالي 20 مليون دينار أردني. هلال (جميل).- الضفة الغربية - مرجع سابق - ص71.

[70] المرجع أعلاه .- ص158 و 170.

صهيونية وإسرائيلية، وجود مساحات إقطاعية من الأراضي كانت تتركز في الجنوب في أيدي قلة من المالكين أو حتى حيازات كانت تتشكل في وحدات مساحية واسعة لا تتجزأ. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار مساحة قضاء غزة قبل سلخه عن الأراضي الفلسطينية يمكن الجزم بأن وجود مساحات من الملكية كبيرة إلى حدود معقولة أمر محتمل إذا جرى التفكير انطلاقاً من 1.111.501[71] دونما هي مساحة القضاء التي تقلصت إلى 326 ألف دونم تشكل المساحة الحالية لقطاع غزة. وهذا يعني خسارة 785.501 دونماً. وبما أن السكان يتجمعون عادة في المناطق الزراعية فيمكن الافتراض أن هذه الخسارة تمس الملكيات الزراعية كافة بما فيها الكبرى. وهذا يعني أيضاً أنه لا صحة لوجود 28 مالكاً يملكون بضعة ملايين من الدونمات أو أن أحد عشر منهم تصل ملكيته إلى مائة ألف دونم إلا إذا كانت هذه الملكيات من الأراضي الصحراوية أو غير القابلة للزراعة أو أنها تتعدى مساحة القضاء لتتجه نحو قضاء بئر السبع، والأمر وارد لاسيما أن مساحة الأراضي المزروعة فيه وصلت سنة 1945 إلى نحو 2 مليون دونم من بين 2.003.890 دونماً تشكل مساحة القضاء حسب تقديرات سامي هداوي في كتابه إحصاء القرى[72]. واحتمال وجود ملكيات كبرى في بئر السبع بالذات أمر مرجح بما أن الكثافة السكانية فيه تتوقف عند 31% مقارنة بقضاء غزة.

على كل حال، يمكن حصر الخسائر في مساحة الأراضي المزروعة الواقعة ضمن مساحة القضاءين (غزة وبئر السبع) وليس ضمن مساحة اللواء الجنوبي الذي يشكل 51% من مساحة فلسطين. وتأسيساً على ذلك فإن مجموع مساحة منطقتي القضاءين تساوي 3.115.391 دونماً. ولم يتبق منها إلا مساحة القطاع البالغة 326 ألف دونم. وفي غياب معلومات ثابتة أو تقديرية لا يبقى سوى الافتراض بأن إجمالي الخسارة في الأراضي المزروعة تساوي 2.789.391 دونماً تعادل 89.5% من مساحة القضاءين. وأي مزاعم عن وجود ملكية كبرى لابد وأن المدخل الدقيق إليها يقع في هذه النسبة. وهكذا يمكن إزاحة جانب من الشك كي يتسنى القول بأن الخسارة شملت:

- 90% من الملاكين في قضاء غزة فقدوا ملكياتهم وثرواتهم الكبيرة والصغيرة [73].
- مليون دونم مزروعة بالقمح والشعير.
- 18 ألف دونم من بيارات الحمضيات على ساحل غزة استولى عليها اليهود حين اقتطعوا مساحة 55874 دونماً من أراضي القطاع قبل أن يستقر على مساحة 326 ألف دونم، بالإضافة إلى بيارات مدينة يافا الشهيرة والتي لجأ أصحابها إلى قطاع غزة.

هكذا، فإن أولى ملامح الشرائح الميسورة تتمظهر في رواسب ذوي الملكيات الكبرى الذين احتفظوا بملكياتهم من الأراضي الكائنة في غزة، ومن بينهم على الخصوص أصحاب البيارات. أما الشريحة الثانية منهم فهم الذين فقدوا كامل ملكياتهم ولم يفقدوا مدخراتهم، وينطبق هذا على ملاكي بئر السبع وغزة ممن كانت ملكياتهم تقع خارج منطقة القطاع، وعلى الملاكين اللاجئين من مدينتي الرملة ويافا بمن فيهم أصحاب البيارات. وأخيراً شريحة كبار التجار الذين هيمنوا على التجارة الخارجية متخذين من ميناءي يافا وغزة مركزاً لنشاطاتهم التجارية. وفيما يلي نظرة على التوزيع المهني لسكان غزة الأصليين سنة 1949.

جدول رقم (11)
التوزيع المهني للعاملين في قطاع غزة من السكان الأصليين سنة 1949 [74]

الفئـــــة	عـــددهـا	%
ملاكون	3000	6
مزارعون	18000	36
مزارعون فقدوا عملهم داخل فلسطين	12000	24
عمال فنيون	7000	14
عمال غير فنيين	3000	6

[71] يذكر أن 82.5% من هذه المساحة هي أراضي مزروعة.
[72] العامري (عنان).- التطور الزراعي والصناعي... - مرجع سابق - ص18.
[73] نفس المرجع.- ص94.
[74] العامري (عنان) .- التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ، 1900 - 1970: بحث إحصائي/ 47 - منظمة التحرير الفلسطيني ، مركز الأبحاث - بيروت ، لبنان - آذار / مارس 1974.

موظفون	1200	2.4
تجار	5800	11.6
المجموع	**50000**	**100**

انطلاقاً من عدم وجود ملاكين في غزة من غير السكان الأصليين يبين الجدول أن عدد الملاكين بكل شرائحهم بلغ 3000 ملاك يسيطرون على الأراضي المزروعة البالغة نسبتها سنة 1954 نحو 105.800 دونم تشكل ثلث مساحة القطاع [75]. وجدير بالذكر الإشارة إلى أنه منذ سنة 1948، حتى الوقت الحاضر، انحصرت الملكيات الكبرى التي تفوق مساحتها 500 دونم أو أقل قليلاً في يد نحو 30 عائلة، على الرغم من أن ملكية بعض هذه العائلات وصلت في حالات معينة إلى بضعة آلاف من الدونمات. ويتراوح مجموع ملكية هذه العائلات الثلاثين مجتمعة بين 25 ألف دونم و 30 ألفاً. وتشكل نحو ربع الأراضي الزراعية في القطاع [76]. أما بقية الأراضي فمنها ما هو أقل من 500 دونم وأكثر من 50 دونم. وتتراوح حيازة الفلاح المتوسط ما بين 10 دونمات إلى 50 دونماً. بينما تقل حيازة الفلاح الصغير عن عشرة دونمات[77]. ولعل المزارعين هم أكثر الفئات إثارة للدهشة في الجدول ؛ إذ بلغت نسبتهم 60% من العاملين . وإذا ما قورن هذا الرقم بنسب الفئات الأخرى خاصة الملاكين فسنحصل على مفارقة طريفة للغاية، وهي غياب طبقة فلاحين في مجتمع يعتمد على الزراعة في معيشته. ولعل صغر مساحة الأراضي المزروعة وتمركز مساحة واسعة منها بيد قلة من الملاكين ما يفسر ذلك. إذ أن عدم كفاية المساحات المزروعة أو القدرة على استصلاح الأراضي القابلة للزراعة أجبرت فقراء القطاع على العمل الزراعي لدى كبار الملاك أو اللجوء إلى العمل الزراعي بالمحاصصة أو بالاستئجار. المهم في الأمر، وفي ظل حرمان اللاجئين من العمل في مصر بأجر أو بدون أجر وفرض قيود على سفرهم، ورفض الانروا توسيع خدمات الإعالة لمن اعترفت بحاجتهم للإغاثة، وهم « **جميع السكان تقريباً**» بمن فيهم اللاجئين اقتصادياً، كيف ستتصرف الشرائح المتنفذة لتعويض خسائرها الاقتصادية التي منيت بها جراء قيام الدولة اليهودية لاسيما وأنها تعيش وسط مجتمع من اللاجئين جميع شرائحه تعاني حالة إملاق شديد؟

يختلف الأمر في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية، ففي الأخيرة نجح زعماء الضفة في حسم الموقف والارتباط في الأردن. أما في قطاع غزة فقد كانت الكثافة السكانية والبؤس الاقتصادي والاجتماعي مدخلين حاسمين في نقل القطاع إلى فضاءات المواجهة السياسية. فثمة أكثر من جهة تنازعت المصير السياسي للقطاع. بالنسبة لحكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا، رفض الحاج أمين الحسيني عرضاً أردنياً يقضي بتعيينه نائباً للملك على القسم العربي في فلسطين إذا ما وافق على إلحاق غزة بالمملكة الأردنية الهاشمية. وكانت الشرائح المتنفذة منقسمة على ذاتها فحبذ قسم منها اللحاق بالأردن فيما رفض الآخر الاقتراح. أما عوني عبد الهادي سفير الأردن في القاهرة فقد سعى بالتعاون مع الأمم المتحدة إلى توطين اللاجئين في الدول العربية، ولتسهيل عملية التوطين هذه اقترح أن تبنى لهم قرى شبيهة من حيث المناخ والبيئة والمساكن وتحمل أسماء الأماكن التي كانوا يقطنون فيها في فلسطين. ولم ترفض أية حكومة عربية آنذاك مبدأ إعادة توطين اللاجئين. ولم يسجل أي اقتراح عربي لتسليم القطاع إلى الهيئة العربية العليا الوحيدة التي قاومت رسمياً مشاريع التوطين.

كانت اتفاقية الهدنة التي وقعت بين مصر وإسرائيل سنة 1949 قد اعترفت بقطاع غزة كوحدة منفصلة تحت إشراف الحكومة المصرية. وما أن بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا للجلاء عن قناة السويس حتى اقترح المفاوض المصري: « **أن تنتقل القوات البريطانية في القناة إلى فلسطين أو غزة بما يمكنها في حالة الحرب من العودة خلال أسبوع**» [78]، ولا شك أن بعضاً من المتنفذين كانوا على علم بالخطوة المصرية وأبرزهم رشاد الشوا، شقيق رشدي الشوا رئيس بلدية غزة، الذي روج لمبادلة القطاع بالقناة « **كي نتنفس**» كما أن « **الاتصال بالإنجليز والأمريكان سيجعل الدولار يدخل إلى القطاع وبالتالي تتحسن الأوضاع** » بما أن: « **انتقال القواعد إلى غزة سيوفر عملاً إلى آلاف العمال**». ولم يتوقف هذا الجدل السياسي حول مصير القطاع حتى بعد أن فشلت مباحثات الجلاء بين مصر وبريطانيا، وأخذت مصر تتهيأ للدخول في مرحلة جديدة بعد حريق القاهرة وإزاحة حكومة حزب الوفد وتعيين حكومة موالية

[75] أبو النمل (حسين).- قطاع غزة ... - مرجع سابق - ص256.
[76] منصور (كميل).- الشعب الفلسطيني في الداخل... - مرجع سابق - مقالة ، أبو عمرو (زياد): الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة - ص185.
[77] نفس المرجع.- ص198.
[78] أبو النمل (حسين).- قطاع غزة... - مرجع سابق - ص53.

للملك، وبدت هذه التغيرات السياسية مقدمات موضوعية، إلى جانب حرب العصابات ضد القوات البريطانية في القناة، لانتصار ثورة 23 تموز/ يوليو سنة 1952. وعلى عكس التوقعات فإن تجاهل قيادة الثورة للقضية الفلسطينية أدى إلى إفساح المجال لفيض من مشاريع التوطين ليس للاجئي غزة فحسب، بل لكل اللاجئين الفلسطينيين. وأبرز المشاريع كان المشروع المصري الذي سعى بالتعاون مع الأمم المتحدة لتوطين اللاجئين في شمال غرب سيناء. وقد فشل إثر انتفاضة شعبية في غزة ضد المشروع في شهر آذار/مارس سنة 1955.

وفي الوقت الذي كانت فيه كل القوى المتنفذة محلياً أو إقليمياً أو دولياً تناضل من أجل البت في مصير القطاع، كانت الشرائح الميسورة على اختلاف مواقفها السياسية تجهد نفسها لتعويض خسائرها وتنمية رأسمالها. واستطاعت أن تهيمن على الدورة الاقتصادية من خلال آليتين هما:

أ) لجوء كبار الملاك والرأسماليين إلى توظيف جزء من أموالهم لاستصلاح الأراضي القابلة للزراعة أو شراء الأراضي التي استصلحتها الإدارة المصرية والاستثمار فيها بأقل التكاليف مستغلين في ذلك تعطش السكان إلى فرصة عمل في مجتمع يعج بالبطالة بسبب كثافة السكان وشح الموارد الطبيعية وغياب قطاعات إنتاجية عامة كالصناعة. وحققت زراعة الحمضيات أرباحاً طائلة خلال عملية تسويقها في الخارج. وفي حقيقة الأمر كانت المشكلة في قطاع غزة تتصل بالتمويل. ولم يكن رأس المال متوفراً إلا بحوزة قلة نجحت طوال العشرية الأولى من اللجوء في احتكار إنتاج وتسويق الحمضيات. وفيما بين سنتي 1958/ 66 بدأت شرائح من صغار الملاكين في كسر الهيمنة على الإنتاج، واتجهوا نحو الاستثمار في زراعة الحمضيات. وشرعوا في تشجير الأراضي والعناية بها. غير أنهم فشلوا في تسويق المنتوج. فبالرغم من كثرتهم ووفرة المنتوج إلا أن عدم قدرتهم على تمويل صادرات منتجاتهم وقلة الخبرة لديهم وتفرقهم حال دونهم والدخول في مواجهة مع تحالف الكبار من ملاكين وتجار ورأسماليين معظمهم متنفذون سياسياً أو أعضاء في المجلس التشريعي، فاضطروا إلى بيع منتجاتهم إلى الكبار، وبالأسعار المعروضة عليهم.

جدول رقم (12)

المساحة المزروعة في قطاع غزة ونوع المحصول في سنوات مختارة/ بالدونم[79]

إجمالي مساحة القطاع = 326756				
النوع / السنة	**1954**	**1961**	**1964**	**1966**
المساحة المزروعة	105800	137038	168933	170255
%	32.37	41.9	51.7	52.1
أراضي غير مروية	69200	75557	72170	-
%	65.4	55.1	42.7	-
أراضي مروية(خضار)	17500	9570	1910	-
%	16.5	6.9	1.1	
فواكه عدا الحمضيات	12900	28202	29068	-
%	12.1	20.5	17.2	
حمضيات	6200	20909	60435	68000
%	5.8	15.2	35.7	40
مواصي	-	2800	5350	-
%		2	3.1	

[79] نفس المرجع.- ص256.

آبار مياه تعمل بالموتور		477	735	
إجمالي آبار المياه بموتور وبدون موتور		803	861	

الثابت في الجدول أن مساحة الأراضي المزروعة تزايدت باضطراد مستمر. وبلغت المساحة المستصلحة سنة 1966 نحو 64455 دونماً مقارنة بمساحة الأراضي المزروعة سنة 1954، وبنسبة تعادل 61%. وإجمالاً إلى مساحة القطاع ارتفعت المساحة المزروعة من 32.37% إلى 52.1% بين سنتي 66/1954. أما عدد الآبار فقد ارتفع من 803 آبار إلى 861 بئراً خلال سنتي 64/1961 أغلبيتها الساحقة تشغل بموتور ضخ. ومن المفترض أن تؤدي زيادة المساحات المزروعة وزيادة عدد الآبار إلى زيادة ملائمة في الإنتاج وزيادة في المساحات المروية في حين أن الجدول يؤشر على تناقص مريع في مساحة الأراضي المروية التي انخفضت من 16.5% إلى 1.1% بخلاف مساحة الأراضي غير المروية (الزراعة البعلية) التي وإن تناقصت نسبتها بشكل ملحوظ إلا أن مساحتها زادت بغير اضطراد. كما سجلت زيادة غير مضطردة في زراعة الفواكه بعكس الحمضيات التي ازدادت المساحات المزروعة منها باضطراد كبير من 5.8% سنة 1954 إلى 40% سنة 1966 إجمالاً إلى المساحة المزروعة.

إذن، أين تركز الاستثمار؟ بما أن مساحة الزيادة في الأراضي المزروعة قد بلغت 64455 دونماً سنة 1966 بنسبة 61% مقارنة بالمساحة المزروعة سنة 1954 يمكن القول أن مجالات الاستثمار الزراعي تركزت على المحاصيل التالية:

- الحمضيات، تضاعفت مساحة الأراضي المزروعة منها عشر مرات حتى بلغت سنة 1966 نحو 61800 دونماً.
- الفواكه، استأثرت بـ 15302 دونماً سنة 1964 مقارنة بسنة 1954.
- الزراعات البعلية، زادت مساحتها بنحو 2970 دونماً سنة 1964 عما كانت عليه سنة 1954.

ويلاحظ أن مجموع الزيادات بلغ سنتي 1964/ 1966 نحو 80072 دونماً. وثمة فارق عن إجمالي الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة يقدر بنحو 15617 دونماً. ويمكن تفسيره بالعودة إلى الانخفاض الكبير في مساحة الأراضي المروية والبالغة 15590 دونماً. وتعكس هذه الأرقام تحول اقتصاد القطاع إلى ما يشبه اقتصاد السلعة الواحدة. إذ وصلت صادراته من الحمضيات أكثر من 90% من الصادرات الزراعية و 75% من إجمالي الصادرات.

ب) الهيمنة على حركتي التصدير والاستيراد

هنا تبدو المسألة أكثر تعقيداً طالما أن تجارة غزة الخارجية وقعت تحت سيطرة المصدرين منذ مطلع الخمسينات. فعلى الرغم أن تجارة الحمضيات بالكاد كانت تكفي السوق المحلية سنة 1948، حيث المساحة المزروعة لم تكن تزيد عن 4000 دونم منها، إلا أن منتجيها حاولوا من خلالها اقتسام السوق العربية أو الدولية مثلما فعل عطا الشوا الذي استغل حالة الانهيار الاقتصادي ووسّط حكومة عموم فلسطين لدى المملكة العربية السعودية لتوريد برتقال غزة إليها. وفي بداية اللجوء كانت المشكلة الكبرى في قطاع غزة تتمثل في استنزاف العملة وتجميدها في الخارج خصوصاً من قبل مصدري الموالح في وقت كان فيه إجمالي العملة المتداولة لا يزيد عن 1.7 مليون جنيه بمعدل خمسة جنيهات للفرد. وقد ألغت الحكومة المصرية الجنيه الفلسطيني الذي يعادل جنيهاً إسترلينيا واستبدلته بالجنيه المصري وحددت 975 مليماً مصرياً سعراً جديداً له على أن يجري استبداله في الفترة ما بين 1950/4/25 تاريخ تداول العملة المصرية إلى 1951/6/9 تاريخ انتهاء صلاحيته[80]. ولا شك أن هذا الإجراء أدى إلى انخفاض في السيولة النقدية. ويبدو أن الحكومة المصرية تداركت الموقف بسلسلة من القوانين أعلنتها في 1950/12/31 جاء فيها: « **أن مراقبة النقد الأجنبي بمصر لا ترى مانعاً من استيراد بضائع بالعملة الإسترلينية المخصصة لهذه المنطقة من بيروت إلى غزة رأساً بالمراكب الشراعية دون مرورها بالموانئ المصرية شرط أن يقدم المستورد إلى مراقبة التموين الشهادات الجمركية التي تثبت وصول هذه البضاعة إلى غزة لاعتمادها**». أما بالنسبة للصادرات فقد فرض القانون على المصدرين: « **بأنه يجب عليهم**

[80] نفس المرجع.- ص46 -47.

رد قيمة البضاعة التي يصدرونها من هذه المنطقة عن طريق البنوك أو تقديم شهادات الجمارك بالقيمة المستوردة بمقتضى طلبات استيراد تحت يدهم. وفي حالة عدم قيامهم بتنفيذ هذا الشرط ستتخذ الإجراءات القانونية ضد كل من لا يسترجع قيمة البضاعة بطريق البنك أو يستورد بقيمتها بضائع من الخارج خلال ستة أشهر من تاريخ التصدير»[81].

كان هدف الحكومة المصرية من هذه الإجراءات تأمين السيولة النقدية والسلع الضرورية وخلق قدرة شرائية واستعادة الأرصدة المجمدة في الخارج. بيد أن تجارة غزة ظلت تعاني من الركود حتى منتصف الخمسينات لما أصبحت الأشجار الخصبة التي غرسها كبار الملاك تؤتي ثمارها، وبدأ نجم مصدري الحمضيات في الصعود متجهين نحو الهيمنة على قطاع التجارة الخارجي. في هذه الأثناء حررت الإدراة المصرية ميناء غزة لتنشيط التجارة الخارجية وأنشأت غرفة تجارة[82]وأصدرت قوانين تنظم حركتي الاستيراد والتصدير من بينها (**أولاً**) يسمح: « **بأن يكون للمصدر الحق في استيراد ما قيمته 50% من الموالح المصدرة على شكل سلع تموينية وسلع أخرى يحددها مدير المالية والاقتصاد. و 50% مواد تعبئة الموالح .. كما يسمح لمصدري السلع الأخرى باستيراد 75% من قيمة الصادرات على شكل سلع ومواد تموينية تحددها الإدارة و25% لاستيراد السلع التي يرغبها التاجر ويحتاجها السوق بعد موافقة الإدارة** » و(**ثانيا**) يسمح: « **بالاستيراد بدون تحويل عملة على أن تحدد السلع المسموح باستيرادها مقدماً بمعرفة مدير المالية والاقتصاد**». كما نص القانون على أن: « **تحدد الإدارة حصص السلع المستوردة بنسبة50% من أثمان الحمضيات و 75% من أثمان بقية الصادرات** » [83].

ونظرياً يبدو محتوى البندين أعلاه متوازنان في مراعاتهما لكل من التاجر والمستهلك. إلا أنهما يميلان لمصلحة التاجر أكثر من ذي قبل بما أنه استفاد من حق استغلال أرصدته في الخارج دون أن يلزم بإعادة ما تبقى من قيمة صادراته نقداً إلى غزة. كما أنه لن يعاني من طلبات الاستيراد وتحويل العملة. وابتداء من سنة 1958 ستغدو المسألة أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. إذ أن تجارة غزة أمست تحت السيطرة التامة لمصدري الحمضيات، ولم تعد المشكلة تتعلق باحتكار الكبار للإنتاج إنما باحتكار قطاع التجارة والمبادلات برمته. فالمصدرون ظلوا قلة تمتلك رؤوس الأموال القادرة على تزويد أسواق غزة بالسلع الضرورية و فتح سوق أكثر أهمية لهم هي السوق المصرية التي استطاعوا غزوها، عن طريق التهريب أو السياح أو تجار الشنطة[84] بالسلع الكمالية مثل الملابس والويسكي والساعات والراديوات وأحجار البطاريات والمجوهرات والخزف والعطورات.

لقد ارتبط الرأسمال في غزة ارتباطاً كلياً بالسوق العالمية، وحقق التجار والرأسماليون أرباحاً طائلة في نشاطاتهم التجارية مستفيدين على الصعيد الداخلي من « **تعاون**» الإدارة المصرية وسيطرة الامتدادات العائلية لهم على معظم المرافق والإدارات الحيوية في القطاع، وعلى الصعيد الخارجي نسجوا منظومة من العلاقات التجارية لتسويق إنتاجهم عبر بيروت التي كانت تشحن إليها عشرات آلاف الأطنان من الحمضيات التي يعاد تصديرها إلى دول أوروبا الغربية والشرقية. وأدى ازدهار التجارة في غزة إلى ارتفاع عدد المحلات التجارية من 2000 محل تجاري سنة 1962 إلى 10000 محل سنة 1966، ومع ذلك فقد وصل الغلاء أرقاماً قياسية حتى مس ذوي الدخول العالية مثل موظفي الأمم المتحدة، الأمر الذي يوضح مدى تدهور القدرة الشرائية لدى السكان. ولا غرابة في ذلك بما أن الكتلة النقدية للقطاع تقع تحت سيطرة المصدرين الذين نجحوا في تجاوز كل قانون ووضعوا ثروة القطاع تحت تصرفهم. فمن المفترض أن القدرة الشرائية تتحدد بمقدار النقد المتداول. وقد تشكلت الكتلة النقدية في غزة من ثلاثة مصادر محورها الأساس تجار الحمضيات.

ففي داخل القطاع يتشكل إجمال النقد المتداول طبقاً للأرقام المتوفرة لسنة 1966 من:

- إجمالي أجور ومرتبات العاملين داخل قطاع غزة. وقد بلغت المبالغ المرصودة نحو 913329 جنيهاً طبقاً لميزانية سنة 66/1965.
- إجمالي أجور ومرتبات العاملين في القطاع الخاص (تجارة، زراعة، صناعة، خدمات).

---

[81] نفس المرجع.- ص46.

[82] منصور (كميل).- الشعب الفلسطيني في الداخل... - مرجع سابق - ص187.

[83] أبو النمل (حسين).- قطاع غزة - مرجع سابق / ص264 - 265.

[84] نشط هذا النوع من التجار بين غزة ومصر، وقام به على وجه الخصوص طلبة غزة الذين يدرسون في الجامعات المصرية حيث كانت حقائب السفر تمتلئ بالبضائع التي تُسوَّق في مصر. أما غزة فقد بدت منطقة سياحية بغرض التسوق. إذ بلغ عدد السياح المصريين القادمين إليها سنة1958 نحو 4000 سائح وسنة1962 ارتفع إلى12000 سائح ثم سنة1961 إلى 17000 سائح. **يراجع في ذلك**: نفس المرجع.- ص271.

- إجمالي أجور ومرتبات العاملين في وكالة الغوث الدولية، والتي بلغت 750000 جنيه.

أما خارجياً فثمة مصدرين للتمويل، وهما:

- مداخيل أثمان الحمضيات التي بلغت نحو 4349000 جنيه.
- إجمالي أجور ومرتبات الموظفين العاملين في الخارج والتي تشكل نحو ثلثي التدفق النقدي.

وتشير الأرقام أن أجور العاملين في الخارج مثلت المصدر الأهم للكتلة النقدية. إذ أن صادرات تجار الحمضيات لم تكف لتغطية الواردات، وطالما عانى الميزان التجاري من العجز طوال الفترة الممتدة ما بين 1950- 1960. وكان العجز يغطى باستمرار بأموال الموظفين. ففي سنة 1966 بلغت قيمة الواردات 11995000 جنيه فيما وصلت مداخيل الحمضيات 4.35 مليون جنيه فقط. إذن كيف تمكن التجار من توجيه النقد الأجنبي لخدمة مصالحهم؟

كانت العملية تتم داخل قطاع غزة. فالتجار تكفلوا بتحويل أموال الموظفين إلى عائلاتهم بالسرعة المطلوبة وبأسعار السوق السوداء التي ضاعفت من سعر الجنيه. لا شك أنها عملية مغرية ومربحة ولكنها ظرفية للموظف وثابتة للتاجر الذي تأمن على مصادر مالية احتفظ بها في البنوك لتمويل وارداته عند الشدة. وكان من المحتمل أن تتحسن القدرة الشرائية للمستهلك الغزي لو لم يعمد تجار الحمضيات إلى إغراق الأسواق بالسلع الكمالية التي كانت موجهة في الأساس للسوق المصرية الأكثر استهلاكاً وحجماً بما لا يقارن مع سوق غزة. وهنا كان التاجر يعوض خسارته الناجمة عن سعر الصرف بالسوق السوداء فضلاً عن الأرباح الطائلة التي يجنيها. وتسبب الاحتكار وقلة السلع الضرورية إلى غلاء التهم تحويلات الموظفين وأبقى القدرة الشرائية ضعيفة والسكان في حالة من الفقر المزمن. أما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية وتعيين حاكم إداري جديد لغزة سنة 1966 فكان من المنتظر أن تؤتي ثمارها لولا أن عاجلت إسرائيل في احتلال القطاع سنة 1967، ليبدأ انهيار آخر دورة اقتصادية واجتماعية جديدتين.

من الواضح أن الشرائح المتنفذة تاريخياً، وكلها من رواسب «**الإقطاع**»، بقيت كذلك سواء امتلكت الأرض أو رأس المال أو كليهما معاً. ومن الصعوبة تتبع مسار الحراك الاجتماعي والاقتصادي لمن لجأ منها إلى خارج الأراضي التي احتلت سنة 1967. ومهما كانت نوعية العلاقات المفترضة فيما بين الشرائح الميسورة فلا شك أن البحث فيها سيكون في النهاية أو في مستوى النخبة بالذات، محصلة للعلاقة بين العائلات الكبرى التي وإن كانت جميعها متنفذة اقتصادياً إلا أنها عبرت وفي أكثر من مناسبة، عن خصومة سياسية واضحة زمن الانتداب. وعن قطيعة أو ما يشبهها بعد النكبة. ولقد بذلت العائلات الثرية المنافسة جهوداً جبارة لتقويض زعامة الحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا، وحكومة عموم فلسطين المنبثقة عنها ورفضوا « **الحلول التي اقترحها الزعماء الفلسطينيون (المقصود حكومة فلسطين) الذين يتحملون، بزعمهم، مسؤولية البلاء الذي لحق بشعب فلسطين على امتداد الأعوام الثلاثين الأخيرة** »[85]. مبدئياً، وفيما عدا الحسينيين الذين خاضوا صداماً سياسياً على خلفية سياسية، كان على الوحدات الاجتماعية للنخبة، بمن فيهم العائلات الثرية، أن تختار بين التقوقع أو التمرد وتجاوز العزلة الاقتصادية من خلال الانفتاح على المحيط. هذان الاختياران كانا كفيلين بتدعيم وحدة الصراع السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما بين العائلات الكبرى لا سيما خلال الفترة ما بين سنتي 1948-1951 وحتى مشارف حرب العام 1967. كان الاختيار الثاني (**الانفتاح**) هو الغالب حين أخذ الصراع السياسي يحتد والمواقف السياسية تنتصب على طرفي نقيض بوضوح غير معهود بعد اندثار المجتمع الفلسطيني؛ المناسبة التي أتاحت الفرصة للعديد من الأفراد والجماعات المهيمنة سياسياً للتحرر من مواقف سابقة كانت محل خلافات شديدة. وكثيراً ما وصفت بالتردد أو الغموض أو سوء النية. فالوحدة مع الأردن شكلت الحدث النموذجي الأبرز الذي أدى إلى تفكك العلاقات السياسية بين تشكيلات النخبة، حيث بات من السهولة معاينة التباين الحاد في المواقف السياسية بين العائلات المتنفذة وبدرجة أقل داخل العائلة الواحدة. ويمكن الإشارة إلى تضاد في المواقف داخل، وفيما بين، عائلات الحسيني. طوقان، عبد الهادي، جرار.... الخ كأمثلة معبرة عن قطيعة سياسية أو تفكك اجتماعي بدرجات متفاوتة. ولا شك أن السعي نحو الاستئثار و (أو) الاحتفاظ بالزعامة (السلطة) أضحت الميكانيزم الذي يتحكم

[85] براند (لوري.أ).- الفلسطينيون في العالم العربي ... - مرجع سابق - ص159.

بنوعية العلاقات ومدى تماسكها أو تخارجها فيما بين العائلات. ولكن لا الحسينيين تنازلوا، ولو قليلاً، عن زعامتهم التاريخية للحركة الوطنية الفلسطينية ولا العائلات المنافسة قبلت التسليم بها خاصة بعد النكبة .

في الضفة الغربية كما في قطاع غزة كانت النخبة السياسية تجهد في تجريد الحسينيين من الزعامة السياسية. وقلما تأثر هذا الهدف بالانسلاخ الجغرافي للمنطقتين عن بعضهما البعض. وبالرغم من وقوع القطاع تحت هيمنة الإدارة المصرية إلا أن مصير غزة كان يتقلب تبعاً للموقف المصري المنشغل بقضاياه الدولية (**مفاوضات الجلاء عن قناة السويس**) والداخلية (**تصفية الإقطاع وآثار الملكية**) وبالموقف العربي المتردد إزاء المسألة الفلسطينية والممثل بجامعة الدول العربية. لذا فإن قطاع غزة لم يكن فقط منبراً ملائماً للحسينيين وللدفاع عن زعامة المفتي بدعم من مصر والدول العربية بل بيئة مؤاتية لكافة القوى السياسية والاجتماعية لتحقيق مصالحها. فقد تورطت الحكومة المصرية تباعا في مسألة مبادلة غزة بقناة السويس وتحويل القطاع إلى محمية بريطانية مقابل الجلاء عن القناة. وتزعمت عائلة الشوا القوية في غزة الفكرة وروجت لها حتى « **نتنفس**» و « **يلعب الدولار**». وطوال مفاوضات الجلاء مع بريطانيا كانت مصر تبذل جهودا جادة للغاية، بالتعاون مع الأمم المتحدة والقوى الدولية والقبول العربي الضمني، من أجل توطين تدريجي للاجئين الفلسطينيين في منطقتي العريش وسيناء المصريتين. وحين كانت العائلات المنافسة في الضفة الغربية تعد العدة للاندماج مع الضفة الشرقية كانت بعض تشكيلات النخبة، وفي قلعة الحسينيين، تعبر صراحة عن رغبتها في إلحاق غزة بالأردن.

ولا شك أن العامل الاقتصادي كان أحد أهم الديناميات الحاسمة في تحولات المواقف السياسية لدى تشكيلات النخبة. وبفعل طغيان الجغرافيا السياسية والاقتصادية أشبعت النخبة في الضفة الغربية بوجوب الارتباط بالضفة الشرقية النافذة الوحيدة للانفلات من المأزق الاقتصادي، وفي ذات الوقت الإطاحة بالزعامة التقليدية. وعلى اختلاف اتجاهاتها اندفعت الزعامات السياسية تدريجياً نحو التكيف والاندماج في الواقع الجديد. ولم يكن سهلاً على العائلات المتسلطة أن تواصل تمسكها بامتيازاتها السياسية وولاءاتها القديمة وتجاهل مصالحها الاقتصادية وما يمكن أن تقدمه الضفة الشرقية من إغراءات سياسية واقتصادية بديلة. وبخلاف الضفة الغربية، كان العامل الاقتصادي في غزة هو الميكانيزم الذي يوجه المواقف السياسية التي تباينت وانقسمت على غير هدى لأن البحث عن السلطة لم يكن من البروز أو التميز مثلما ظهر في الضفة وأدى إلى ما يشبه الانقلاب على زعامة المفتي. كما أن الانقسام السياسي لم يكن مؤصلاً فيما بين تشكيلات النخبة. ولم يكن في غزة ، إذا ما استثنينا صراع الحسينيين مع زعامات الضفة الغربية الجديدة، سوى صراع على مصالح بين جميع القوى السياسية والاجتماعية، وبالتالي فإن العلاقات الاقتصادية إن كانت قد تأثرت فلم تصل أو لم يكن مقدراً لها ذلك، إلى حد القطيعة أو ما يشبهها مثلما حدث في الضفة. وعلى العكس من ذلك فقد كان لكبار الملاك والتجار مصالح استراتيجية واحدة تتمثل في تركيز بنى اقتصادية احتكرت قطاعات الإنتاج وهيمنت على حركة التجارة المحلية والدولية. وكان لهؤلاء مراكز نفوذ قوية لخدمة مصالحهم والدفاع عن امتيازاتهم الاقتصادية وسياساتهم كالمجلس التشريعي وكذا المؤسسات البلدية والنقابية وإدارات الحكم المصري التي شكلت أوكاراً نافذة لممارسة الضغوط وتغيير المواقف على نحو درامي.

وإجمالاً ارتبط رأس المال المحلي في الضفة الغربية بالضفة الشرقية وغدا يتحرك في نظامها السياسي والاقتصادي أكثر مما ارتبط وتحرك في النظام الاقتصادي والاجتماعي المستجد. ولا شك أن غياب التراكم الرأسمالي أو السيولة المالية الكافية وسم النظام الاقتصادي في الضفة باللاإنتاجي الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة وهجرة كثيفة إلى الخارج. وأكثر من ذلك ما حدث في قطاع غزة الذي تعرض لأسوأ تاريخ اقتصادي واجتماعي. فقد سيطر كبار الملاك والتجار على الاقتصاد وحولوه إلى قطاع أحادي الإنتاج. وربطوا مصالحهم الاقتصادية بالسوق العالمية وأفرغوا قطاع غزة من السيولة النقدية ورأس المال وحرموه من أية فرصة للتنمية إلا ما يخدم مصالحهم. ولاحقوا الحشود البائسة من العمال والفلاحين والموظفين في كل مكان داخل القطاع وخارجه واستحوذوا على إنتاجهم ومدخراتهم. وحتى مصر الاشتراكية لم تنج من رأسماليي غزة الذين أغرقوها بالسلع الكمالية. وهكذا لم يبق من الضفة والقطاع سوى مفارقة درامية تذكر بما تعرض له المجتمع الفلسطيني في ظل الانتداب البريطاني لما جهدت الحكومة والوكالة اليهودية في تصفية رؤوس الأموال الفلسطينية وكذا العربية التي نقلت كافة أموالها واستثماراتها إلى أوطانها الجديدة.

* **ما بين « الطبقتين»**

حتى الآن وقعت معاينة المجتمع الفلسطيني في إطار « **طبقتين**» إحداها معدمة، والأخرى موسرة، وكلتاهما، لاسيما الثانية، حددتا انطلاقاً من السمات الاقتصادية لهما. وإلى حد مقبول وقع تعيين ديناميات التحول لدى طبقة الموسرين فيما استعرضت طبقة المعدمين لتبدو كما لو أنها « **طبقة**» ميتة لا حراك فيها، في حين أنها « **طبقة**» حية إلى الحد الذي يبدو فيه الانفلات من إسار الجمود الذي تعانيه أمراً حتمياً طالما أنها تشتمل، بالقطع، على ديناميات فعالة تكفي، بمساعدة ديناميات اللجوء، لإحداث حراك اجتماعي صاخب في تشكيلاتها. إذ أن طبقة المعدمين هي في حقيقة الأمر، تشكيلات لا متجانسة كانت تمايزاتها الاقتصادية و (أو) تراتبياتها الاجتماعية بارزة في المجتمع الفلسطيني حتى عشية النكبة. ولكن بفعل أوضاع سياسية تعسفية تحولت هذه التشكيلات إلى « **طبقة**» ساكنة توحدها ماهية اللجوء القائمة على:

- تماثل اقتصادي معبر عنه في زوال وسائل الإنتاج وأدواتها وعلاقاتهما، (**انعدام التراتبية الاقتصادية**).
- تماثل آخر اجتماعي معبر عنه في فقدان تام للبنى الاجتماعية والعلاقات، (**انعدام التراتبية الاجتماعية**).
- اندثار للهوية السياسية والقانونية.

إذن، وفي إطار « **اللاتجانس**»، ومع استثناء « **طبقة**» الموسرين باعتبارها أقلية تاريخية، من الطبيعي أن ينظر إلى « **طبقة**» المعدمين تاريخياً على أنها تشكيلات اجتماعية واقتصادية متنوعة تكوّن مجمل النسق الاجتماعي وتخضع لتقسيم ما للعمل بقطع النظر عن مدى بساطته أو تعقده، وعلى هذا الأساس ينبغي التأكيد على أن غياب التراتبية الاجتماعية أو الاقتصادية عنها هي مسألة ظرفية ليس إلا. ففي الريف أو المدينة أو حتى البداوة ثمة تمايزات اقتصادية واجتماعية معقدة ولكنها مألوفة. وحتى أواخر العهد البريطاني كانت ميكانيزمات التحول الاجتماعي تقوم على تقسيم للعمل متفاوت التعقيد بين المدينة والريف، ففي حين ظلت ملكية الأرض في الريف المصدر الأساسي لأي تحول اجتماعي اتجهت المدينة نحو المزيد من التوسع والتخصص في العمل ومركز استقطاب للنازحين من الريف. وفي ضوء الإرث الاقتصادي يمكن تقسيم « **طبقة**» المعدمين إلى قسمين هما:

- الشرائح التي فقدت رأس المال العيني، ومنهم صغار الفلاحين ومتوسطيهم ممن ملكوا الأرض أو أصحاب الحوانيت التجارية والورش والمعامل الصغيرة ومثلهم سواء في المدينة أو الريف. وقد تحول هؤلاء إلى معدمين مثل العمال والخدم والشرائح المعتاشة من قوة عملها فقط، وأغلبيتها غير مؤهلة. وهذه خسرت كل شيء.
- الشرائح التي فقدت رأس المال كلياً أو جزئياً ولم تفقد مؤهلاتها كالكفاءات المهنية المتخصصة والأكاديمية والوظيفية وهذه كانت خسارتها مؤقتة، ونجحت سريعاً في التكيف والاندماج واستعادة مكانتها الاقتصادية والاجتماعية.

إذا أخذنا بعين الاعتبار هذا التكون المتمايز داخل « **طبقة**» المعدمين فإن إحداث الحراك الاجتماعي يصبح أمراً لا مفر منه بحيث يبدو من العسير إغفال الفوارق الاجتماعية حتى غداة اللجوء، فالرصيد الذي تمتعت به الشرائح المؤهلة شكل مدخلاً موضوعياً لها لاستثماره في العمل ضمن المنظمات الدولية خاصة في مؤسسات الأمم المتحدة ووكالة الغوث التابعة لها[86]. كما حفز أعدادا كبيرة منها على الهجرة إلى الخارج للعمل و (أو) للاستقرار تخلصاً من الأوضاع الاقتصادية البائسة أو لمواجهة البطالة أو بسبب القيود على (**أو الحرمان من**) العمل في تجمعات الشتات. ولقد أدركت مختلف الشرائح أهمية الاستثمار في التعليم. و « **أصبح الكثير من العائلات الفلسطينية، وبعد خسارة معظم ممتلكاتها بسبب التشتت خارج فلسطين، يرى في التعليم العالي أحد المقتنيات القليلة التي لا يمكن خسارتها والتي قد تؤسس لمستقبل أكثر أمنا** ً»[87]. والأكيد أن النكبة أظهرت التعليم كأحد أبرز الديناميات الفعالة في تحقيق الأمن الاجتماعي. ولكن ما الذي جعل التعليم بديلاً مميزاً غداة النكبة؟ لا شك أننا بصدد فرضية متينة تدفع إلى الفحص بحيث يجري البحث، من خلالها، عن « **طبقات**» أخرى في المجتمع الفلسطيني المشتت بشرط الانطلاق من خلفية ملائمة تسبق اللجوء. والسؤال الذي يشق الطريق لا يتعلق بمدى يسر التعليم أو انتشاره بين

[86] يشير أحد الباحثين أن عدد اللاجئين الذين عملوا في مشاريع الوكالة الدولية للإغاثة (الانروا) في الأردن (على مستوى الضفتين) بلغ نحو 6000 شخص عام 1950. هلال (جميل).- الضفة الغربية...- مرجع سابق - ص26، حاشية رقم 29.

[87] براند (لوري.أ).- الفلسطينيون في العالم العربي ... - مرجع سابق - ص68.

حشود اللاجئين، إنما في تعيين الفئات الاجتماعية التي نجحت في الاستثمار فيه. أي أن احتياجات البحث، هنا محددة بدقة، وهي الكشف عن الفئات المستفيدة من مواصلة التعليم وتتبع مسارها.

عموماً، وتجاوزاً لمشاكل التعليم زمن الحكم البريطاني في فلسطين؛ فإن 30% من الفلسطينيين باتوا يقرؤون ويكتبون عند نهاية الانتداب وكلهم من الأجيال الصاعدة[88]. وهذه النسبة تشتمل على مستويات التعليم كافة بدء من محو الأمية وانتهاء في أقصى درجات التعليم الجامعي وغيره. وهي نسبة تحتل المرتبة الثانية عربيا بعد لبنان منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين. والمهم فيها أنها تستغرق جميع الفئات الاجتماعية التي تلقت تعليماً، وعلى كل المستويات. وفيما عدا الشرائح المتنفذة والعائلات العريقة التي غالباً ما استأثرت بالتعليم فإن التوسع في التعليم في فلسطين أتى استجابة لـِ:

- متطلبات النمو الحضري السريع وتحول الكثير من القرى الكبيرة إلى مدن فضلاً عن تعاظم دور المدينة.
- احتياجات مؤسسات الحكم الاستعماري الكثيفة في فلسطين لخدمة 100 ألف بريطاني.

وقد تسبب هذان العاملان بنزوح ريفي نحو المدن قامت به عائلات ميسورة من الفلاحين سكنت المدن أو قريباً منها رغبة منها في مواصلة تعليم أبنائها. فعلى الرغم من كثرة المدارس في الريف بالنظر إلى كثافة السكان إلا أن التعليم ظل هامشياً زمن الحكم البريطاني ومحدود المستوى بما أنه تأسس على مبدأ محو الأمية القائم على « **حصول أكبر عدد من الأطفال على الحد الأدنى من التعليم**»[89]. وكانت فترة التعليم الأساسية تصل إلى سنوات أربعة من التعليم الابتدائي وثلاث سنوات أخرى لمن يستطيع المواصلة من التعليم الابتدائي العالي. وكان لغياب المدارس الثانوية في الريف مبرراً لنزوح ريفي نحو المدينة هدفه مواصلة التعليم. لذا كانت حظوظ سكان المدن في مواصلة التعليم أكثر وأيسر واقل تكلفة مما توفر لسكان الريف. وفعلاً مع أواخر الانتداب كان ثمة مدرسة ثانوية لكل مدينة. هذا يعني أن التعليم في فلسطين كان حكراً على الشرائح الموسرة القادرة على الإنفاق على تعليم أبنائها، كما أنه كان شبه مديني. وإذا ما وضعت القيود القيمية الرافضة لتعليم الإناث موضع الاعتبار فمما لا مبالغة فيه أن التعليم في فلسطين كان طبقياً، مدينياً وجنسياً. وهذه ليست نتيجة بقدر ما هي حقيقة تؤكدها الإحصاءات الرسمية.

هذا الميراث أخذ يتكشف غداة اللجوء. فالفئات التي سكنت المدن أو جاورتها بغية تعليم أبنائها لم تتنازل عن اختياراتها غداة اللجوء، واتخذت من المدن وجوارها مقراً لإقامتها بديلا عن الإقامة في المخيمات أو التجمعات النائية والمتفرقة للاجئين لمواصلة تعليم الأبناء مستفيدة مما ادخرته من الأموال. وتكشف الإحصاءات عن فئات ميسورة لجأت إلى البلدان العربية تقدر أعدادها بعشرات الآلاف عدا عن تلك التي لجأت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة أو المقيمة فيها أصلاً، ومن بين هذه الفئات:

- « **فئة لاجئي مصر، عشرة آلاف، ولاجئي العراق من قرى المثلث، خمسة آلاف.**
- **فئة الفلسطينيين الميسورين النازحين إلى الأردن ولبنان وسورية، والذين لم يطلبوا مساعدات من أية جهة كانت، ويقدر عددهم بحوالي 18 ألف (منهم 6 آلاف في الأردن، 4 آلاف في سورية و 8 آلاف في لبنان). [ومن بين هؤلاء نحو 1700 رب عمل].**
- **الفئة الأخيرة التي شطبت أسماؤها من لوائح وكالة الغوث بسبب دخلها المرتفع نسبياً وحصولها على قروض من الوكالة وهجرتها إلى خارج الدول العربية. ويقدر عددها بحوالي 30 ألف شخص**»[90].
-

ولقد شكلت مدخرات هذه الفئات المصدر الأساسي في تمويل تعليم الأبناء بالإضافة إلى سندات قروض حكومة الانتداب التي أعيدت لأصحابها وكذلك تعويضات موظفي الانتداب. وقدر عدد السندات للنازحين وغير النازحين

---

[88] بدران (نبيل أيوب).- التعليم والتحديث، الجزء الثاني - مرجع سابق - ص25.

[89] القطشان (عبد الله عبد السلام).- التعليم في فلسطين : التعليم العربي الحكومي إبان الحكم التركي والانتداب البريطاني، 1516- 1948 - الجزء الأول - منشورات دار الكرمل، كتاب صامد / 13 - عمان، الأردن - الطبعة الأولى،1987 - ص79.

[90] بدران (نبيل أيوب).- التعليم والتحديث...، الجزء الثاني - مرجع سابق/ ص29 و 33.

بنحو 150 ألف سند ، فيما قدرت التعويضات حتى نهاية شهر كانون أول/ ديسمبر سنة 1951 بنحو 10.8 مليون دولار منها 1.8 مليون دولار تعويضات سنوية[91].

ويعرض « **بدران**» لثلاث فئات ميسورة استثمرت في التعليم هي:

أولاً: البرجوازية الفلسطينية التي حصل عدد من أبنائها على كفاءات جامعية كونها السباقة في تعليم أولادها. كما أن الأكثرية الساحقة من تلامذة المرحلة الثانوية النهائية كانوا من أبنائها قبل النكبة. وينتسب إلى هذه الطبقة القسم الأكبر من الموظفين الكبار لحكومة الانتداب الذين يتميزون بالكفاءة الإدارية العالية. إذ تولى قسم منهم مسؤوليات الأجهزة الإدارية الجديدة في الأردن. وكانت الدول النفطية بانتظارهم.
ثانياً: البرجوازية المتوسطة التي تحلت بكفاءات تجارية وصناعية وإدارية وعلمية. ومع نزوحها إلى العواصم العربية والمدن الرئيسية واظبت على تعليم أبنائها ودفعت أعداداً أكبر منهم إلى الجامعات[92]. ووظفت كامل إمكانياتها للانطلاق الاقتصادي والعلمي (التعليم الجامعي)، وامتازت بمعرفتها باللغة الإنكليزية المرغوبة فعملت بالمؤسسات الدولية والدول العربية المختلفة. كما استحوذت على الجزء الأكبر من العروض والمساعدات والقروض التي قدمتها وكالة الغوث الدولية في سعيها لتشجيع الاستقلال الذاتي وتمويلها للمشاريع الإنتاجية الموظفة لليد العاملة اللاجئة.

ثالثاً: البرجوازية الصغيرة لاسيما الفئة الحديثة منها التي تتمتع بكفاءات حديثة وتحظى بخبرات في النشاط الاقتصادي الحديث (فنية، إدارية وعلمية)[93].

ويمكن اعتبار الفئة الثالثة الأكثر كثافة سكانية بين اللاجئين والأنشط حركية. فقد كان عليها أن تختار بين البقاء في صفوف المعدمين فترة أطول أو التحرك في نطاق قدراتها الرأسمالية مادياً وعلمياً ومهنياً. وفعلاً نشطت على كل المستويات من خلال اقتحامها المدينة بحثاً عن أسواق عمل ورغبة في التعلم. وقد ناضلت بكد من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية. وحيثما كانت فقد تركت المدن الصغيرة ورحلت نحو المدن الكبرى أو انتقلت من جوار المدن إلى داخلها مباشرة. وقد وجدت هذه الفئة ظروفاً مؤاتية لمواصلة التعليم العالي بغية الخروج من حالة العدم الاقتصادي أو اللاإستقرار اقتصادي.

وكان لاكتشاف النفط في دول الخليج العربية والمباشرة باستخدامه، ومن ثم نمو القطاعات الاقتصادية والخدمية العامل الحاسم في تطور التعليم والشعور بالحاجة الماسة إليه. فالشركات المحلية التي أدارت الثروة النفطية وأشرفت على استغلالها أبدت حاجة ملحة للأيدي العاملة الماهرة أو الخبيرة أو المهنية أو المتعلمة نظراً لما يتطلبه ذلك من انضباط في العمل. وكان الاستثمار في التعليم يلبي الطلب المتزايد في أسواق العمل من جهة، ويسد حاجة هذه الدول من المعلمين إزاء النمو المتسارع لقطاع التعليم من جهة أخرى. وعبرت هذه الفئة عن استعدادها الكامل للعمل والعيش في شتى الظروف المناخية والبيئية والاجتماعية. ولا ريب أن هذه العوامل شكلت مغريات كبيرة لمعظم فئات المعدمين التي تمكنت من مواصلة تعليم أبنائها. ولم يكن الظفر بهذه المغريات حاصلاً لولا تيسر التعليم الذي أتاحته وكالة الغوث لجميع اللاجئين لما وفرت مجاناً تسعة سنوات متواصلة من التعليم الأساسي فضلاً عما قدمته من بعثات جامعية للطلبة المتفوقين. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانوية فقد بدا التعليم مجاني في المدارس الحكومية التي تديرها حكومات الدول المستقبلة للاجئين، والتي فرضت رسوماً رمزية مكنت اللاجئين من اقتحام سوق العمل مسلحين، غالباً، بكفاءات علمية ومؤهلات مهنية عبر مداخل عدة:

---

[91] نفس المرجع.- ص37 - 38.

[92] لمراقبة الارتفاع الكبير في عدد التلاميذ والطلبة الفلسطينيين في مختلف البلدان العربية والأجنبية يمكن العودة إلى المراجع المستعملة في هذا البحث وخصوصاً المرجع أعلاه **وكذلك**: قورة (نزيه).- تعليم الفلسطينيين: الواقع والمشكلات - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان - سلسلة دراسات فلسطينية رقم 103 - نيسان (أفريل) 1975.

[93] بدران (نبيل أيوب).- التعليم والتحديث... - مرجع سابق/ ص37-40. وفي الحقيقة هذا العرض لـ " بدران " شائع في معظم الدراسات الفلسطينية، وللتثبت من ذلك يمكن المقارنة مع، هلال (جميل) و أبو النمل (حسين).- مرجعان سابقان.

♦ إما بواسطة مكتب التوظيف المحلي الذي أنشأته وكالة الغوث والذي تولى الاتصال بالحكومات ومعرفة احتياجاتها من الخبرات أو المعلمين بغرض تشغيل اللاجئين وإدماجهم تمهيداً لقطع الإغاثة عنهم. أو تهجير اللاجئين إلى خارج الدول العربية[94].

♦ وإما بجهود ذاتية من خلال علاقات هذه الفئة مع الفئات الميسورة، والتي لم تنقطع إبان اللجوء، وبقائها قريبة منها.

♦ أو عن طريق العلاقات القرابية والاجتماعية (**المعارف**) التي سهلت إيجاد فرص عمل لأعداد متزايدة التحقوا بالمهاجر.

إذن التعليم غَدَا دينامية اجتماعية واقتصادية إلى جانب الملكية منذ أواخر الحكم البريطاني خاصة في الفترة ما بين 1941- 1948[95]. وغداة اللجوء من الصعب معاينة أكثر من « **طبقتين** » إحداهما متنفذة والأخرى معدمة. أما في خضم اللجوء، وابتداء من مطلع الستينات، فقد بدا واضحاً أن حراكاً اقتصادياً هز « **طبقة** » المعدمين وأخذ في إحداث حراك اجتماعي فيها على نطاق واسع. ولا شك أن التمايزات الاجتماعية بدت تلوح بين ظهرانيها كلما تزايدت معدلات الهجرة[96] إلى دول النفط خاصة والدول الأخرى عامة وما يترتب على ذلك من تحسن في المستوى المعيشي بفعل تحويلات الموظفين والعاملين لذويهم سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في دول الشتات. ولو حاولنا رسم لوحة اجتماعية عامة وموجزة للمجتمع الفلسطيني بعد النكبة لأمكن القول أن الشرائح المتنفذة سواء كانت زراعية (**كبار ملاكي الأراضي**) أو تجارية (**كبار الملاكين والتجار**) أو الصناعيين وكبار الموظفين الحكوميين ورجال الدولة وكذا الرأسماليين. كل هؤلاء يتربعون على قمة الهرم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني حيثما تواجد أفراده. ولمعرفة هذه الشرائح لا يمكن الاعتماد على نشاط اقتصادي معين لتمييزها عن غيرها كونها لا تخضع لتقسيم عمل واضح فهي واقعياً شرائح تجمع بين أكثر من نشاط اقتصادي كأن يكون أحدها (**وهو يعبر عن عائلة أو عشيرة مهيمنة**) ملاكاً أو تاجراً أو موظفاً كبيراً، لذا فهي شرائح متنفذة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وبقيت كذلك إلى ما بعد العام 1967.أما الشرائح الأخرى فهي بلا ريب نتاج إما لحراك اجتماعي أو فرز تراتبي داخل شريحة المعدمين. ففي السنوات الأولى من اللجوء لوحظ نمو متسارع في تقسيم العمل بين اللاجئين وغير اللاجئين وتمثلت أولى التمايزات الاجتماعية في احتلال شرائح المثقفين والمهنيين المتخصصين لمكانتها الفعلية كالأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة ... الخ وذوي المشاريع الاستثمارية المتوسطة في شتى القطاعات لاسيما الخدمية منها، بالإضافة إلى الأدباء والكتاب والصحفيين ومثلهم.

أما الموظفون والعاملون في الخارج أو في المؤسسات الدولية كالمعلمين والإداريين والخبراء والفنيين والعمال المهرة فقد شكلوا رديفاً هاماً لذويهم من متوسطي الفلاحين وصغارهم في الضفة الغربية وقطاع غزة أو لذويهم من سكان المدن والمخيمات القريبة منها. وهذه الشرائح هي التي نشطت حديثاً واستثمرت في التعليم

---

[94] قورة (نزيه).- تعليم الفلسطينيين: الواقع والمشكلات- منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث -بيروت، لبنان-سلسلة دراسات فلسطينية / 103 - نيسان/ أفريل 1975 - .35، 36. وفي هذا السياق نشطت (الانروا)، بعد فشل مشاريع التوطين الزراعي، في تقديم المساعدات المالية للراغبين في الهجرة إلى البلدان الأجنبية وخاصة أميركا الشمالية والجنوبية. وأحصت الوكالة الدولية 5403 أفراد قامت بتقديم تكاليف السفر لهم خلال سنوات 1951 / 52-1961 / 62. كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانونان عام 1953 يقضي بمنح 2000 تأشيرة هجرة سنوياً للاجئين. ومن جهتها تفاوضت "الانروا"مع الحكومة الليبية على السماح لـ 1200 عائلة بالهجرة إلى ليبيا على أن يعتمدوا على أنفسهم ويتمتعوا بحقوق المواطنة الليبية. وبلغ عدد أفراد هذه العائلات 6000 فرد. نفس المرجع.- ص35.

[95] كان عدد طلاب المدارس سنة 1948 حوالي 146 ألفاً من مختلف مستويات الدراسة والفئات العمرية والجنس ونوعية المدارس، حكومية أو أهلية. وتشكل هذه النسبة من إجمالي عدد السكان نحو 11.7%، و ولا تفوقها في البلدان العربية إلا لبنان. وفي منتصف السبعينات زاد عدد الطلبة الفلسطينيين عن 819 ألفاً. وبإضافة عدد الطلبة الجامعيين يرتفع العدد إلى 865 ألف طالب. أي أن نسبة الذين يتلقون التعليم من إجمالي السكان تبلغ 28.83%، وهي نسبة =

= تفوق نسبة القوى العاملة لمجموع السكان لدى شعوب العالم الثالث بما فيها الشعب الفلسطيني، والبالغة 25% من السكان. **عودة إلى**: نفس المرجع .- ص55.

[96] بلغ عدد أهالي الضفة الغربية الموجودين خارج الأردن سنة 1961، بنسب تقريبية، نحو 40910 نسمة في الدول العربية موزعة على الكويت (29257)، الملكة العربية السعودية (3130)، العراق (1895)، لبنان (2271)، الدول الأوروبية (2158)، الولايات المتحدة وكندا (2070)، أميركا الجنوبية (4556)، قارتي آسيا وأفريقيا باستثناء الدول العربية (297) و (25) على التوالي وفي بلدان غير مذكورة (234). **المتابعة مع** : هلال (جميل).- الضفة الغربية ... - مرجع سابق/ ص84 - 85.

ونجحت في التغلب، جزئياً أو كلياً، على مصاعبها الاقتصادية. وهي التي شهدت، أيضاً، حراكاً ديموغرافياً واسعاً في صفوفها تمثل في هجرة أعداد كبيرة منها إلى دول النفط. وقد شكلت هذه الشرائح بحق صمام أمان اجتماعي للمجتمع الفلسطيني أينما كانت تجمعاته. إذ انهمكت في عملها رغبة منها في تحسين أوضاعها ومساعدة ذويها، وساهمت في تماسك المجتمع وحالت دون انفجارات اجتماعية كبرى. إلا أن جهودها لم تكن كافية لبلورة وعي « **طبقي** » منظم لأسباب عديدة. فالتحويلات المالية التي كان يرسلها هؤلاء، بالرغم من أنها تفوق مجمل الإنتاج بكثير في الضفة الغربية وقطاع غزة مثلاً لم تكن، بسبب غلاء المعيشة، لتؤدي إلى استقرار اقتصادي ومن ثم الدخول في صراع اجتماعي بقدر ما غطت الاحتياجات الضرورية للسكان وبالتالي تجميد الأوضاع. وهذا يعني أن السكان لم يتح لهم الوقت للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم أمام هيمنة الكبار وبات من المستحيل تبلور وعي « **طبقي** » كلما اتسع نطاق الهجرة لاسيما أن المهاجرين إما أن يكونوا إطارات مهنية أو كفاءات علمية أو مثقفين أو طلبة أو حتى قيادات سياسية، هذا فضلاً عن تدني التحويلات المالية بسبب التحاق الكثير من العائلات برب الأسرة في المهجر. وفي الشتات فقد بدت التجمعات الفلسطينية معزولة عن ذاتها خاصة وأنها تشكو من حالة اللجوء وانعدام الملكية والكثير من القيود المفروضة عليها في المجتمعات المحلية المضيفة[97]. ففيما عدا الأردن شكلت وثائق السفر حائلاً أمام الفلسطينيين للتنقل، وبالتالي تدنت فرصهم في اقتحام أسواق العمل الأخرى في الدول العربية. وأكثر الفرص التي أتيحت لهم كانت من نصيب الطلبة الراغبين في إكمال دراساتهم الجامعية أو ممن ينجحون في الحصول على عقود عمل في الخارج.

وأخيراً، ثمة الشرائح الكادحة التي تضم ابتداءً عمال القطاعات غير المهيكلة كالبناء والخدمات والمزارعين وعمال الزراعة والموظفين في أدنى السلم الوظيفي وصولاً إلى العمال الموسميين والعاطلين عن العمل، وهذه الشرائح كانت تعتمد أكثر من غيرها على الإعانات التي كانت تقدمها وكالة الغوث الدولية.

ومن الملفت للانتباه أنه إذا وقع استثناء شبه كلي للمتنفذين والمتخصصين، فإن هذا التصنيف لا يقيم اعتباراً لمحل الإقامة. أي أن الشريحة المتوسطة لا تتميز بمحل إقامتها ولا حتى الشرائح الكادحة. فلم يكن المخيم حكراً على الفقراء ولم يكن كذلك خاليا من ذوي المداخيل المتوسطة أو حتى المرتفعة. وبالرغم من ارتفاع دخل بعض العائلات إلا أنها لازمت الإقامة في المخيم مثلما غادرته عائلات أخرى. وثمة أكثر من عامل لتفسير الحراك السكاني داخل المخيمات. فالنزوح من المخيم إلى خارجه ناتج عن زيادة في عدد السكان من جهة وتحسن في المداخيل من جهة أخرى، وبما أن المخيم ليس وحدة إنتاجية فإن تراكم رأس المال غالباً ما يتجه نحو الخارج حيث قطاعات الإنتاج ومجالات الاستثمار متاحة. أما بقاء بعض العائلات في المخيم رغم ارتفاع دخولها فقد فسرته بعض العائلات بعوامل سياسية تتجلى في الرغبة في التعبير عن الهوية القومية أو بعوامل نفسية وموضوعية كالشعور بالأمن[98]. وعلى العكس من ذلك تفسر الهجرة نحو المخيم بعوامل اقتصادية أو خدمية، فبعض العائلات انتقلت من مخيمات بعيدة، نسبياً، من المدينة إلى مخيمات أقرب للاقتراب من فرص العمل، والبعض الآخر بسبب وجود خدمات في بعض المخيمات لا تتوفر في مخيمات أخرى كالكهرباء والتعليم. وثمة فئات من لاجئي المدن أو الريف نزحت باتجاه المخيمات بعد أن ساءت أوضاعها الاقتصادية والمعيشية. ووجدت هذه الفئات ملجأ لها في المخيم يتوفر فيه المسكن المجاني أو الرخيص وبعض الخدمات العامة المجانية كالمياه والعناية الصحية [99].

وإذا وقع الانطلاق من المخيم كبؤرة للحراك السكاني بين اللاجئين لاسيما في مجتمعات الشتات فما تجدر ملاحظته أن النزوح من المخيم سواء نجم عن زيادة طبيعية في عدد السكان أو عن تراكم رأسمالي، قد نتج عنه توسع عمراني ذو سمات محددة أبرزها التجاور حتى تكاد التجمعات العمرانية المحيطة بمخيمات الشتات شبه فلسطينية أو على الأقل ذات غالبية. ولا شك أن هذا السلوك ناتج عن شعور متعاظم بالهوية القومية والحاجة إلى الأمن. والأهم من ذلك هو الاتصال السكاني والجغرافي حتى كاد المخيم، لولا بعض الظروف، يشكل قلب التجمعات الفلسطينية في الشتات فكانت الخصيصة (الوظيفة) المميزة للمخيم أنه، منذ إنشائه، حافظ على تماسك

---

[97] ثمة استعراض مسهب لحالة الفلسطينيين في الدول العربية غداة اللجوء في: الحوت (شفيق).- الفلسطيني بين التيه والدولة - مرجع سابق. **وخاصة** ، فيما يتعلق بحالة الفلسطينيين قديماً وحاضراً ، **لدى**: براند (لوري.أ). - الفلسطينيون في العالم العربي ..- مرجع سابق.

[98] مقابلات خاصة أجراها الباحث مع عدد من سكان المخيمات الفلسطينية في الأردن.

[99] هلال (جميل).- الضفة الغربية...- مرجع سابق/ ص193-205.

الجماعة الفلسطينية. فلا هو لفظها ولا هي ابتعدت عنه. وعلى العكس من ذلك باتت التجمعات الفلسطينية المحيطة به بؤرة استقطاب أخرى لكثير من اللاجئين. ومن المؤكد أن هذا الحراك النشط بين شريحة المعدمين، سواء كان أفرادها من اللاجئين أو غير اللاجئين أو في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في الشتات، وعلى المستويات السكانية والاقتصادية والاجتماعية قد أدى إلى فوارق اجتماعية كبيرة لا يمكن إغفالها أو تجاهلها.وهذا من شأنه أن ينسف المقولة الشهيرة التي رأت: « **أن نكبة العام 1948 خلقت كتلة من اللاجئين مصابة بضعف معايير السلوك وضعف الإيمان وغير راغبة في العمل لتحسين وضعها**»[100]. لأن هذه المقولة بعد أواسط الخمسينات لم تعد قائمة أبداً، وليس مؤكداً إن كانت موجودة من قبل لا سيما وأن الحراك السكاني والاجتماعي لم يتوقف أبداً حتى في ذروة اللجوء.

[100] هذه العبارة بالذات لم نتمكن من تحديد مصدرها، ولكنها شائعة في الكتابات الفلسطينية، **ويمكن ملاحظتها لدى**: إسماعيل (طارق): حركة التحرير الفلسطيني، مداها وأبعادها - شؤون فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان - عدد 2 - مايو 1971 - ص36. أبو عمشة (إبراهيم صقر).- فاعلية الفلسطينيين وتطورهم - دار النهضة العربية - بيروت، لبنان - 1982 - ص73.

المسألة الثانية:

التكون التاريخي لكبريات المنظمات الفدائية الفلسطينية

- **التيار القومي – الماركسي**
- **التيار القومي البعثي**
- **التيار المستقل**

حين البحث في الفكر السياسي والايديولوجي الفلسطيني، غالباً ما يقع ذلك في إطار الفترة الممتدة ما بين سنتي 1964-1974 كونها تميزت بأكثر من حدث سياسي وتاريخي غيرت مجرى الأحداث وتحكمت في حاضر ومستقبل المنطقة المسماة حالياً بـ «الشرق الأوسط»**. ففي سنة 1964 بعثت الهوية الفلسطينية من جديد في صيغة عربية أسميت منظمة التحرير الفلسطينية التي نادت، و بعدها المنظمات الفدائية، بتحرير فلسطين المغتصبة. وأمل الفلسطينيون والكثير من العرب شن حرب نظامية مفاجئة على إسرائيل فكانت النتيجة عكسية بأن فاجأت إسرائيل العرب واحتلت ما تبقى من فلسطين وصحراء سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية في حرب العام 1967. وهكذا فشلت الأيديولوجية العربية واندفعت المنظمات الفلسطينية لملء الفراغ فأعلنت حربا تحريرية على إسرائيل عنوانها** « الكفاح المسلح »**، وسيطرت المنظمات الفدائية على منظمة التحرير. إلا أن مواثيق المنظمة عجزت عن إفراز فكر ثوري يوحد المنظمات فبقيت الوحدة شكلية وكانت ولادة المزيد من المنظمات والدخول في مشاحنات أيديولوجية أبرز معالم الأزمة البنيوية التي تعيشها الثورة الفلسطينية بحيث بدت المنظمات بعد إقرار البرنامج المرحلي سنة1974 قانعة بما ستؤول إليه السياسة المرحلية من إفراغ للأيديولوجيا الفلسطينية من محتوياتها. لذا فإن البحث في تاريخية المنظمات الفدائية ستستهدف :**

1. **الكشف عن الامتدادات التنظيمية الأولى منذ النكبة والتعرف على الصيرورة الأيديولوجية لها وكيف أدت الصراعات الأيديولوجية إلى اندماج (ب) أو انشقاق عدة منظمات (عن) منظمة واحدة، وهذا هو حال حركة القوميين العرب.**
2. **الكشف عن موقع الجماعات المؤسسة في التركيب الاجتماعي. وفي هذا المجال سنركز على اثنتين من أكبر الحركات الفدائية هما حركة** « فتح» **وحركة القوميين العرب.**

ولكن بدء من سنة 1967، وإثر الهزيمة مباشرة، سنلحظ استقرارا لثلاثة تيارات أيديولوجية سيكون من غير المجدي، لما يحين أوان المسألة الثالثة، البحث عن مجتمع الثورة خارج إطارها. وهذه هي:

- **التيار المستقل. وقد عبرت عنه بالتحديد حركة التحرير الوطني الفلسطيني** « فتح».
- **التيار القومي. وقد عبرت عنه اثنتين من المنظمات الفدائية التي بادر حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من سوريا والعراق بتأسيسهما. وهما** « جبهة التحرير العربية » **و** « طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة - ».
- **التيار الماركسي - اللينيني، والذي عبرت عنه كل المنظمات الفلسطينية الأخرى، وفي مقدمته** « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» **وقبلها** « الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» **وفي وقت لاحق**« الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة -» **و** « جبهة النضال الشعبي» **و** « جبهة التحرير الفلسطينية » **... الخ**

الفصل الأول

التيـــار اليســـاري
(المنظمات الماركسية – اللينينية والبعثية)

أولا: حركة القوميين العرب-الصعود

* **الصيغ التنظيمية الأولى**

يُنظر إلى حركة القوميين العرب كمصدر أساسي في نشأة وترعرع حشد من المنظمات الفدائية الفلسطينية والعربية ذات الأيديولوجيات المختلفة. ويستثنى من هذا الحشد بعض المنظمات ذات المنشأ المستقل كحركة « **فتح**» والمنظمات التي ولدت من رحم حزب البعث العربي الاشتراكي بشقيه العراقي والسوري. وتأتي نشأة الحركة القومية محصلة لتفاعل تاريخي انطلق من المشرق العربي متأثراً باضطراد في انتصار القوميات في أوروبا والسياسة الطورانية للامبراطورية العثمانية وأخيراً في التدخل الاستعماري الأجنبي في الوطن العربي الذي نتج عنه تفكيك وحدته إلى أجزاء إقليمية معبر عنها في صيغة دول مستقلة إلى أن بلغ ذروته في المشروع الصهيوني الكولونيالي في فلسطين. وقد مثل قرار تقسيم فلسطين سنة 1947 ثم اغتصاب أكثر من ثلاثة أرباع مساحتها وتشريد نحو ثلثي سكانها المحددات الحاسمة في ولادة حركة القوميين العرب. بيد أن هذه الولادة القومية الشكل ما كانت إلا فلسطينية الهدف والجوهر بالرغم من اتساعها لتمتد إلى معظم الأقطار العربية. وما يؤكد ذلك الشعارات المركزية والأهداف التي لازمت الحركة منذ نشأتها في صيغ تنظيمية متعددة وحتى انقساماتها. ولنبدأ من أولى الأشكال التنظيمية.

1. « كتائب الفداء العربي-الكتائب»

إن عدم إقرار مؤسسي حركة القوميين العرب بعلاقتهم في « **الكتائب**» مسألة لم تعد تجدي منذ زمن بعيد، بعد أن كشف محسن إبراهيم أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للحركة عن هذه العلاقة في كتابه « **لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟**» أما حزب البعث، ومن خلال عبد الفتاح الزلط، فقد اعتقد أن « **الكتائب**» كانت النواة التي بنت حركة القوميين العرب حولها تنظيمها. فمن هم المؤسسون؟ وماذا استهدفوا من وراء تأسيس « **الكتائب**» ؟

كانت « **الكتائب**» قبل اندماجها عبارة عن ثلاث مجموعات تجهل وجود بعضها البعض، وأن الصدفة هي التي لعبت دوراً في اكتشافها. وهذه المجموعات هي:

- مجموعة بيروت التي يعتبر جورج حبش (فلسطيني) وهاني الهندي (سوري ذو نشأة عراقية) أبرز مؤسسيها. وكان هؤلاء الاثنان زملاء دراسة في الجامعة الأميركية في بيروت.
- مجموعة جهاد ضاحي (سوري) التي تأسست في سوريا. وكان مؤسسها زميل دراسة لهاني الهندي في كلية حلب.
- مجموعة من اللاجئين السياسيين المصريين المحترفين وذوي التاريخ الحافل بالعنف، والذي لجئوا إلى سوريا وأقاموا فيها. ومن أبرزهم حسين توفيق وعبد القادر أمير ومصطفى كمال الصنفراوي وعبد الرحمن

مرسي. وكانت المجموعة على صلة بالمخابرات السورية. وهي مؤيدة لوحدة ملكية بين العراق و سوريا وتَعتبر الشيشكلي معاديا للوحدة[101].

وقد اكتشف « **الهندي**» أولاً مجموعة زميله جهاد ضاحي. ولمّا تبين لهذا الأخير أن لا فوارق بين مجموعته ومجموعة بيروت قرر الاندماج. وعبر اتصالاته استطاع « **الهندي**» الالتقاء بتوفيق حسين. وبعد معاناة من الحوار اتفق الثلاثة على التقاء ممثلين عن مجموعاتهم فمثّل جورج حبش وهاني الهندي مجموعة بيروت ومثل جهاد ضاحي المجموعة السورية ومثل حسين توفيق المجموعة السورية. وفي اجتماع شهر آذار/ مارس سنة 1949 وافقت المجموعات الثلاث على الاندماج والعمل تحت اسم « **كتائب الفداء العربي**» [102].

وقد استهدفت « **الكتائب**» ضرب المصالح الغربية واليهودية ونسف الهدنة مع إسرائيل واغتيال القادة العرب الذين أبدوا آنذاك استعداداً للصلح مع إسرائيل. وباعتراف مؤسسيها لم تكن المنظمة إلا نوعاً من « **جماعة ضاغطة مهمتها التأثير على الصفوة الحاكمة عن طريق إزعاجها إذا اقتضى الأمر**»[103]. و« **كان القادة المؤسسون "للكتائب" شباباً في أوائل العشرينات من أعمارهم، وكانوا قد تشبعوا بأفكار سياسية متطرفة من خلال تجربتهم المرة كمتطوعين يحاربون إلى جانب الجيوش العربية في فلسطين. وكانوا قد شاهدوا بألم في ميدان القتال التناقض بين قوة إسرائيل وبين ضعف الجيوش العربية المجزأة. ومما زاد في حدة تجربتهم المؤلمة الهزيمة العسكرية وإجبار الفلسطينيين على النزوح من ديارهم**» [104]. وكانت العوامل النفسية التي خلفتها النكبة من أهم الدوافع لتأسيس « **الكتائب**». فقد شعر جورج حبش بالإهانة لإجباره وعائلته وثلاثين ألف آخرين على الرحيل من بلدته اللد. كما مثلت النكبة نقطة تحول في حياة هاني الهندي وجهاد ضاحي ولبقية أعضاء المنظمة، « **ولم يعد بمقدورهم أن يسلكوا حياة طبيعية كبقية البشر إذ تملكتهم فكرة الانتقام**»[105]. وتعرض القادة المؤسسون، لاسيما مجموعة بيروت الفاعلة، إلى استقطاب أيديولوجي مبكر في السنوات الأولى من حياتهم الطالبية على شكل حلقات دراسية تتصل في القومية والوحدة العربية والتحرر والانعتاق من التخلف والعلمانية. وكانت هذه الحلقات تمتاز بعمق تاريخي وتقدمي بما أن ملقيها هو منظر القومية الليبرالية آنذاك الدكتور قسطنطين زريق أستاذ التاريخ في الجامعة الأميركية. ولا ريب أن هذه الحلقات « **القومية والتحررية**» كان لها وقع بالغ الأثر في نفسية المجموعة بالنظر إلى صغر أعمارهم. « **وقد دفع الخوف من خطر التوسع الصهيوني هؤلاء القواد الشباب إلى العمل.. فورا، قبل فوات الأوان، إذ رأوا في وجود إسرائيل تهديداً مستمراً لتحقيق أهدافهم القومية ولم يكن عند هؤلاء في ذلك الحين، أمر أكثر أهمية من تحقيق أهدافهم تلك**»[106].

ولعل في هذه الخلفية الأيديولوجية ما يفسر توجه قادة « **الكتائب**» نحو الحركات القومية الأوروبية متخذين من جيوسبي غاريبالدي القائد الفدائي الايطالي نموذجاً يحتذى ومثلاً أعلى في النضال ضد التجزئة. وبحثوا عن تقارب، و« **لاحظوا التشابه بين واجباتهم وواجبات أتباع غاريبالدي الذين لقبوا أنفسهم بأصحاب القمصان الحمراء** ». كما تعلموا من جيوسيبي مازّيني عضو الجمعية الوطنية السرية الايطالية (**كاربوناري**) أساليب التنظيم السرية ككلمات السر والأسماء المستعارة. والأهم من كل هذا اعتمادهم مبدأ « **الوحدة القومية ورفض مقولة الصراع الطبقي**» الذي حكم أيديولوجيا حركة القوميين العرب لأكثر من عقد من الزمن . وفضلا عن ذلك تأثرهم بكل من « **كافور**

---

[101] حواتمه (نايف) .- نايف حواتمه يتحدث ...- دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية - عمان، الأردن - الطبعة الثانية،1996 - ص37 . و يشار إلى تعقيب أبو علي مصطفى الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية على الكتاب، صدر في أربع حلقات، بعنوان "دفاعا عن الحقيقة"، على صفحات جريدة "العرب اليوم" الأردنية بدء من1998/6/27 - قضايا و دراسات- صفحة 6.

[102] الكبيسي (باسل) .-حول حركة القوميين العرب-مطبعة الناصر- لقدس-1974 -ص24. من الجدير التنويه إلى أن أية دراسة عن حركة القوميين العرب لا بد و أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الدراسة بوصفها أطروحة دكتوراه قدمها المؤلف إلى الجامعة الأميركية بواشنطن في 19971 والأولى التي تتناول هذا الموضوع.ونلفت الانتباه إلى أن مؤسسة الأبحاث العربية في بيروت أصدرت الطبعة الرابعة منه سنة 1985. كما أصدرته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– الإعلام المركزي في سلسلة كتب "الهدف". وهي تعدّ بحق وثيقة تاريخية ذات أهمية بالغة خاصة لاعتمادها على المقابلات والمراسلات والمشاركة الذاتية للباحث بوصفه أحد قادة الحركة. فضلا عن أن المؤلف هو أحد القادة الأوائل.وكان على رأس فرع الحركة في العراق.و قد اغتيل في العاصمة الفرنسية ، باريس في 1973/4/6 ، على يد عملاء المخابرات الإسرائيلية.

[103] نفس المرجع .- ص 22 - 23 .

[104] نفس المرجع .- ص 20 .

[105] نفس المرجع .- نفس الصفحة .

[106] نفس المرجع .- نفس الصفحة .

وبسمارك اللذان أعطيا الأولوية لقضية الوحدة القومية وفضلاها على الإصلاحات الدستورية ونجحا في ذلك». كما تأثرت « **الكتائب**» ، عبر المجموعة المصرية، بالبناء التنظيمي والفكر العسكري لـ « **أحمد حسين**» زعيم منظمة « **القمصان الخضراء**» حيث عمل هؤلاء فيها سابقاً[107].

وبعد أربعة شهور من الاندماج باشرت « **الكتائب**» بهجماتها الانتقامية بسلسلة من الأعمال الحربية، على نمط حرب العصابات، وتميزت بطابع الاغتيال والتدمير لأهداف ارتؤي أنها معادية في كل من بيروت ودمشق. بيد أن صراعات نشبت بين المجموعات حول جدوى « **العنف السياسي في النضال القومي**» ما لبثت أن بلغت ذروتها مع انفصال المجموعات المصرية التي رفضت التوقف عن ممارسة العنف والتوجه نحو العمل الجماهيري. وبعد شهور سبقت العام 1950 تُوّج خلافها بتنظيم محاولة فاشلة لاغتيال أديب الشيشكلي معاون رئيس أركان الجيش السوري أدت إلى كشف المنظمة السرية وضربها[108].

2. جمعية العروة الوثقى

تأسست في أوائل الثلاثينات، وكانت عبارة عن منتدى أدبي يضم عدداً كبيراً من طلاب وأساتذة الجامعة الأميركية. وكان في عضويتها قسطنطين زريق أشهر منظريها بالإضافة إلى آخرين أمثال فاضل الجمالي وإسماعيل الأزهري، الرئيس الأسبق لجمهورية السودان، وحيدر عبد الشافي الذي تبوأ فيها عضوية اللجنة التنفيذية سنة 1936 لما كان طالبا. ولكنها تحولت إلى جمعية سياسية قومية طلابية غداة النكبة [109]. وبعد حل « **الكتائب**» نهائياً قبل العام 1950 واعتقال الكثير من قادتها من بينهم هاني الهندي، وبسبب اعترافات توفيق حسين لجأ جورج حبش إلى ساحة الجامعة الأميركية التي كانت تعج آنذاك بالحركات السياسية مستعيناً بذلك ببعض الأصدقاء القدامى والمخلصين في الجامعة. وبداية لا بد من الإشارة إلى أن نهاية « **الكتائب**» كانت فرصة ملائمة لجورج حبش للتخلص من التراث القديم والتوجه نحو النضال الجماهيري الذي كان يدافع عنه زمن « **الكتائب**». وقد حاول الدخول في تحالفات جبهوية **[تنسيق الأهداف والاحتفاظ بالاستقلال الأيديولوجي]** مع التيارات السياسية في الجامعة. وقد فشلت المحاولة مع الشيوعيين بسبب التزامهم بالخط السياسي للأحزاب الشيوعية المؤيدة لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة. كما فشلت محاولة أخرى مع الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي يدعو إلى وحدة تشمل سوريا الكبرى وهو ما اعتُبر خطراً يهدد الدعوة إلى الوحدة العربية الكاملة. وفشلت آخر المحاولات مع حزب البعث لأن مجموعة القوميين القادمة أرادت التركيز على الوحدة العربية انطلاقاً من التزامها بالقضية الفلسطينية ورفضت دعوة « **البعث** » حول « **الاشتراكية**» بحيث يتم « **توجيه ضربة مزدوجة، في وقت واحد، للنفوذ الأجنبي والاستغلال المحلي**». كما رفض القوميون « **النزعة البادية لدى البعثيين باتجاه تقديس الأفراد**»[110].

هكذا نظمت مجموعة القوميين صفوفها بقيادة جورج حبش وخاضت انتخابات اللجنة التنفيذية للجمعية، ووسط دهشة الجميع نجحت المجموعة بالسيطرة على اللجنة التنفيذية وأقصت التيارات الأخرى، وقد التحق بالجمعية أمين الهندي بعد الإفراج عنه وأحمد الخطيب (فلسطيني من الكويت) وود يع حداد (فلسطيني)، « **فأعطوا الجمعية بعدا فلسطينيا واضحاً وحملوها على انتهاج سياسة فلسطينية كانت فيما بعد هي السياسة الوحيدة فيها**» [111].

وقد تمكنت المجموعة الجديدة من تشكيل محور خاص بها في إطار « **العروة الوثقى**» أسموه « **شباب الثأر** »، إلا أن هذا الاسم تغير لاحقاً فصار يعرف طوال الفترة ما بين سنتي 1953-1958 بـ « **الشباب القومي العربي**». وكانت سياسة هذا المحور تقوم على رفض إسرائيل والحيلولة دون إجراء مفاوضات مباشرة معها. ولتدعيم نشاطه أسس « **هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل**» وأصدرت، هذه الأخيرة، نشرة حملت اسم «**الثأر**» وطرحت شعار « **الوحدة – التحرر- الثأر**» مقابل شعارات « **البعث** » في حينه « **وحدة – تحرر- اشتراكية**». ووزعت

---

[107] نفس المرجع .- ص21.
[108] نفس المرجع .- ص25-26.
[109] جلول (فيصل) : حركة القوميين العرب ، قراءة جديدة لتجربة في ذمة التاريخ - الفكر العربي - معهد الإنماء العربي - بيروت ، لينان - تموز (يوليو) ، آب (أغسطس) 1982 - ص 182 .
[110] الكبيسي (باسل).- حركة القوميين العرب ... - مرجع سابق / ص 27 - 28 .
[111] جلول (فيصل) : حركة القوميين العرب ... مرجع سابق - ص 182 .

النشرة على طلبة الجامعة الأميركية بكثافة حيث محور نشاط الهيئة. وعلى قاعدة النضال الجماهيري نجحت الهيئة في إيصال النشرة إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان[112] رغم الحصار والمراقبة البوليسية الشديدة.

واهتم وديع حداد وجورج حبش بأوضاع المخيمات حتى أن هذا الأخير كان يجهد على رأس جمعيته بتنظيم التبرعات العينية إلى اللاجئين في كل فصل شتاء كنوع من المساهمة في التخفيف عن معاناتهم. وفي مقابلة أجراها أحد الباحثين مع أحمد اليماني، الذي سيصبح أحد أهم قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قال: « **أنه التقى جورج حبش في أحد فصول الشتاء في مخيم "عين الحلوة" القريب من مدينة صيدا الواقعة في الجنوب اللبناني واقترح عليه تقديم المساعدات نقداً ليتمكنوا من استغلالها في تشكيل فرق كشفية في مدارس المخيمات ولإعداد مقاتلين مدربين مستقبلاً. وما أن سمع "حبش" بالفكرة حتى تلقفها وأخذ يقيم علاقات تنسيقية بين زملائه في الجامعة الأميركية وبعض نشطاء المخيمات ممن كانوا منضوين تحت أسماء منظمات وهمية مثل "التنظيم العربي الفلسطيني" و "المنظمة العسكرية لتحرير فلسطين"** ». ومع الوقت غدت العلاقة بين الطرفين علاقة تنظيمية في إطار ما سيعرف، فيما بعد قليل ، بحركة القوميين العرب[113].

3. حركة القوميين العرب (الشباب القومي العربي)

لم تمض شهور على الجمعية التي آلت مقاليدها إلى مجموعة المتنفذين الجدد حتى انتقل نشاطها من ساحة الجامعة إلى خارجها خاصة باتجاه المخيمات الفلسطينية في لبنان. ونجحت المجموعة في إقامة علاقات مع السكان ونشطائهم. وأدركت، على ما يبدو، أن الإطار الذي تعمل من خلاله لم يعد يتسع كثيراً لجمهور الطلبة الذين التحق الكثير منهم في الجمعية ولجمهور اللاجئين الذين باتوا ينتظرون مساعداتهم المدرسية ونشراتهم التحريضية. في هذا السياق بادر نائب رئيس الجمعية الدكتور جورج حبش باقتراح إلى اللجنة التنفيذية لـ « **العروة الوثقى**» يدعو إلى إنشاء منظمة سرية قومية جديدة تكون اللجنة التنفيذية نواة لها. فاستجاب للاقتراح كافة الأعضاء وعددهم ستة وثلاثون عضواً. ولأنها لا تمتلك أية أيديولوجية، وبسبب الانتقادات التي وجهتها التيارات السياسية الأخرى عاجلت الحركة السرية نفسها وقدمت برنامجاً من مرحلتين: « المرحلة الأولى: **تهتم بالنضال السياسي الذي يهدف إلى التخلص من الصهيونية والإمبريالية في الوطن العربي، وإلى خلق دولة عربية موحدة تضم الشعب العربي من الخليج إلى المحيط الأطلسي** والمرحلة الثانية: **تهتم بالنضال الاقتصادي الذي يمهد الطريق إلى الاشتراكية العربية والديمقراطية** »[114]. ومنذ سنة 1951 اشتهرت حركة القوميين العرب، كمنظمة سرية، باسم « **الشباب القومي العربي**» الذي عملت به في الأردن بقيادة جورج حبش ووديع حداد بعد تخرجهما من الجامعة الأميركية وعودتهما إلى الأردن. وكانت الحركة قد شرعت في إقامة فروع لها في سوريا والأردن والعراق، وبخلاف الأردن لم يكن عدد أعضاءها في سوريا والعراق يتجاوز أصابع اليدين كثيراً. إذ كانت ضعيفة في العراق. أما في سوريا فحرمها حزب البعث من « **العبث**» في احتكاره للساحات الجامعية والطلابية. وفي مصر لفتت الحركة انتباه المصريين إثر صداماتها الطلابية في باحة الجامعة الأميركية ضد حلف بغداد أواخر شهر آذار/ مارس سنة1954 وأسفرت عن مقتل أحد الطلبة وجرح نحو 27 طالباً آخرين من قبل الشرطة التي كانت تحاصر الجامعة. واتخذت الجامعة في حينه إجراءات عقابية إضافية تمثلت في طرد خمسة من الطلبة. ومع مطلع السنة الجديدة عاودت الإدارة فصل 17 طالباً آخراً الأمر الذي أدى إلى تقارب فوري بين الحركة والضباط الأحرار في مصر، حيث تم قبول جميع الطلبة المفصولين للدراسة في الجامعات المصرية، وشكل هؤلاء حلقة اتصال بين الحركة القومية والسلطة المصرية، كما أنهم كُلفوا بالعمل على توسيع فروع الحركة. وفعلاً كانت مصر جسر عبور نحو بناء فروع أخرى في ليبيا، السودان، اليمن والجنوب العربي[115]، إلا أن هذا التوسع بقي محصوراً في إطار طالبي ولم ينجح في التغلغل بين الفئات الاجتماعية بسبب تنظيمه العمودي المعقد الذي يحول دون الاتصال

---

[112] نفس المرجع .- نفس الصفحة .

[113] الشعيبي (عيسى).- الكيانية الفلسطينية ، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (1947 -1977) - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ، 1979 - ص 85 .

[114] الكبيسي (باسل).- حركة القوميين العرب ... - مرجع سابق - ص 29 . ومن جهته يذكر "أبراش" أن النضال السياسي للحركة استهدف تحقيق ثلاثة أهداف هي (1) القضاء على التجزئة بالوحدة العربية . (2) القضاء على الاستعمار بالتحرر. (3) القضاء على إسرائيل ، بتحرير فلسطين . ولمزيد من التعمق **لدى** : أبراش (إبراهيم) .- البعد القومي للقضية الفلسطينية ، فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ، نيسان/أفريل 1987 - ص 95 .

[115] الكبيسي (باسل).- حركة القوميين العرب - مرجع سابق - ص 40.

بين مجموعتين إلا من خلال سلطة عليا. أما في العراق فقد توسعت الحركة بعد السماح لفرعها هناك بتجنيد أعضاء في القوات المسلحة وتوسيع مجالات العضوية لتشمل العمال والفلاحين. ومن المفارقات أن فرع العراق احتج لدى مبعوث القيادة القومية للحركة هاني الهندي الذي وصل في أعقاب ثورة تموز 1958 مطالباً بإعطاء القوميين العرب اسماً جديداً لأنه غالباً ما ينظر إليهم بوصفهم أتباع لـ « **حزب الاستقلال**» في العراق. كان الاحتجاج توصية من القيادة المحلية وافق عليها «**الهندي**». ومنذ ذلك الحين (1958) اكتسب القوميون العرب الاسم الجديد الذي اشتهروا به فيما بعد وهو « **حركة القوميين العرب** »[116].

4. إقليم فلسطين

بدأ التفكير في دور للحركة في النضال القومي يتبلور مع انطلاق الفتوحات الناصرية في مصر والتي توجت بإعلان الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا سنة 1958، وبعد أن ربطت الحركة مصيرها بمصير دولة الوحدة؛ ولما أدركت الحركة تباين مشكلات الأقطار العربية من خلال تقارير الفروع اعترفت بخصوصية المشكلات القطرية، ولكن في الإطار القومي. وعلى هذه الخلفية طُرح السؤال بإلحاح: ما هو دور الفلسطينيين في إطار الالتزام بالعمل القومي؟ وللإجابة عليه تشكلت « **لجنة فلسطين**» من بين العناصر القيادية [117] للحركة، وخلصت، إثر مناقشات وأبحاث استهدفت تحديد الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الفلسطينيون إلى ما يلي:

1. « **تحرير فلسطين من خلال حرب نظامية تشترك فيها دول الجامعة العربية.**
2. **تحرير فلسطين من قبل الفلسطينيين أنفسهم.**
3. **تحرير فلسطين من خلال دولة الوحدة.**
4. **تحرير فلسطين من خلال الفلسطينيين واعتماداً على دولة الوحدة** » .

سقط البند الأول لأن الدول العربية لم تكن مهيأة لشن حرب نظامية بسبب انشغال بعضها في مكافحة الاستعمار المباشر والبعض الآخر بمخلفاته أو بخصومه فضلاً عن ضعف البنى التحتية في الدول المستقلة. وسقط البند الثاني لأن الفلسطينيين كانوا يدركون منذ البدء عدم قدرتهم على تحرير بلادهم وحدهم. أما البند الثالث فقد بدا غير متوافق مع محدودية الحركة في التأثير على دولة وجرها لحرب تحريرية. لذا استقر رأي اللجنة على دعم البند الأخير والذي يتلاءم وطموحات الحركة في أن يكون للفلسطينيين دور محدد وطليعي. وفي خضم هذا التوجه تطور موقف الحركة إزاء القضية الفلسطينية وتقرر سنة 1960 تأسيس فرع مستقل عرف باسم « **إقليم فلسطين**» * أسوة بباقي الفروع . وبسبب التوزع الديمغرافي فقد تشكل الإقليم تنظيمياً من مجموع «**الساحات الفلسطينية**» التي

---

[116] نفس المرجع .- ص 45 . وفي حقيقة الأمر ثمة خلط والتباس حول صحة هذه المسألة بسبب تعدد الروايات، نذكر منها ثلاثة على الأقل، **الأول**: عبر عنه جورج سالم حجّار. ويقول فيه أنه لما تخرج الرعيل الأول من الجامعة (1950-1951) وعاد وديع حداد وجورج حبش إلى عمان ، لممارسة مهنة الطب (1952)، بدؤوا مع رفاقهم في تنظيم الشباب القومي العرب (1953 -1957). ثم تم تغيير اسم التنظيم إلى حركة القوميين العرب بناء على اقتراح باسل الكبيسي. في حين لم يذكر هذا الأخير ذلك في أطروحته. **أنظر**:حجار (جورج سالم): أدبيات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الخط القومي الجذري) - القسم الأول - الثقافة - مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد - عدد9 - أيلول/سبتمبر 1978 - ص 37. **الثاني**: عبر عنه نايف حواتمه الأمين العام للجبهة الديمقراطية. إذ يذكر أنه هو الذي أطلق هذا العنوان (حركة القوميين العرب) في العراق. **راجع**: حواتمه (نايف) .- نايف حواتمه يتحدث ...- مرجع سابق - ص 40. **الثالث**: عبر عنه أبو علي مصطفى ردا على ادعاء نايف حواتمه. إذ أشار إلى أن الاسم كان متداولا في حملة الانتخابات البرلمانية الأردنية منذ عام 1956 مؤكدا أنه كان أحد الذين ساهموا في الحملة آنذاك. **قارن مع**: جريدة "العرب اليوم" الأردنية / مرجع سابق.

[117] أعضاء اللجنة هم : جورج حبش، وديع حداد، أسامة النقيب (من فلسطينيي سوريا) ، زاهي قمحاوي (من فلسطينيي الأردن)، أحمد اليماني و عبد الكريم حمد (من فلسطينيي لبنان). **لدى**: الشعيبي (عيسى) .- الكيانية الفلسطينية...- مرجع سابق - ص 86.

* كان من بين أعضائها المعينين ، عبد الكريم حمد ، أحمد اليماني و "صبري" الذي دبر الانشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أواخر الستينات وتَبيَّن في حينه أنه لم يكن سوى نايف حواتمه الذي أسس الجبهة الديمقراطية. **وردت لدى**: الحوت (شفيق) .- عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية: أحاديث الذكريات (1964-1984)- دار الاستقلال- بيروت، لبنان- الطبعة الأولى، 1986 - ص 87.

تنتظم جميعها تحت القيادة المركزية للإقليم في صلب الحركة[118]. ولكن لم يمض سوى عام أو عامين حتى كان في الساحة الفلسطينية نحو 36 تنظيماً. وعن هذه الفترة (1962/1961) يتحدث الدكتور جورج حبش قائلاً:

« بدأنا في حركة القوميين العرب نناقش المسألة .. هل نستمر في التعاطي مع القضية الفلسطينية من خلال نضالنا كحركة قوميين عرب أم أنه آن الأوان لمراجعة موقفنا والتفكير بعمل فلسطيني ضمن حركة القوميين العرب؟ وانتهى الأمر إلى اتخاذ خطوات. فصلنا الأعضاء الفلسطينيين عن فروع الحركة في لبنان والكويت وسوريا ووضعناهم في قطاع تنظيمي معين ليتمكنوا من تلقي مادة تثقيفية فلسطينية تمهد لإعدادهم عسكرياً..استمر الوضع على هذا الحال حتى مؤتمر القمة العربي الأول الذي تقرر فيه إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية... في عام 1964 كان هناك فرع فلسطيني وقيادة فلسطينية مهمتها العمل الفلسطيني والتهيئة للكفاح المسلح في الساحة الفلسطينية وإعداد مقاتلين وتدريبهم ... » [119].

وقد استمر الوضع التنظيمي للحركة على هذا النحو حتى سنة1967 لتظهر بعد شهور قليلة من الهزيمة في صيغة جديدة هي « **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**» ثم تبدأ رحلة الانشقاقات داخل الحركة.

*** الجذور الاجتماعية والنفسية وعلاقتها بالأيديولوجيا**

إن أول ما يستدعي التأمل في التكون التاريخي لحركة القوميين العرب أنها باتت تنظيما فلسطينيا في شكلها وجوهرها ومحتواها الأيديولوجي وأهدافها. ومن ناحية أخرى، إذا اعتبرنا تأسيس الحركة « **محصلة لتجارب قادتها المؤسسين في عدة تنظيمات وجمعيات ذات منحى قومي تحرري**»[120] فإن ما يلفت الانتباه أن « **مجموعة بيروت**» هي الأَوْلى بهذا الحكم. إذ أن اندثار «**المجموعة السورية**» ونهاية فصل « **كتائب الفداء العربي**» سيؤدي إلى محصلة واحدة تصب في صالح « **مجموعة بيروت**» التي شكلت الحلقة المركزية سواء في « **كتائب الفداء**» أو في « **جمعية العروة الوثقى**» أو في « **هيئة مقاومة الصلح**» ثم أخيراً في « **حركة القوميين العرب** ». وقد تشكل معظم أعضائها من الفلسطينيين الذين انتظموا عشية النكبة في كلية الطب في الجامعة الأميركية. وبما أنهم تمكنوا من متابعة تحصيل علمي جامعي فمن المؤكد أنهم ليسوا من الفقراء ولا من المعدمين ولا من شرائح الكادحين الذين يكدون لتحسين فرص الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهم. وإذا لم يكونوا من البرجوازية الكبرى ولا من البرجوازية المتوسطة القريبة منها ففي أسوأ الفروض يمكن تصنيفهم ضمن شرائح «**البرجوازية الصغيرة**». أو على الأقل هم يرون أنفسهم كذلك. لا شك أننا محاطون بمجموعة شديدة التماسك ومصممة على المضي قدماً في خططها التنظيمية. ولا شك أن هذا الإصرار لا يصح تفسيره بدوافع طبقية فحسب أو أيديولوجية أو ثقافية. ففي المسألة جانب نفسي عظيم الأهمية وآخر إنساني يتعلق بسيكولوجيا اللجوء. وقد عبر معظم القادة المؤسسون عن مشاعر مؤلمة شكلت علامات فارقة في حياتهم. وتوجهت معظم الكتابات، إن لم تكن كلها، نحو جورج حبش الشخصية المحورية في « **مجموعة بيروت**» وسجلت رواياته عن معاناته مع « **الإنكليز**» وقرار تقسيم فلسطين ورحلة اللجوء، ولقد رأينا أن نسجل بعض المقتطفات منها. فماذا قال « **الحكيم**» (جورج حبش) ؟

«عندما طرق الجنود الإنكليز باب بيتنا وأبواب بيوت الأهل والأقارب والجيران في اللد ... سمعت صراخاً وعويلاً ونحيباً في منزل أحد جيراننا. وسألت أمي عن سبب ذلك فقالت لي أن الإنكليز أعدموا ابنهم .. لا أعرف كيف كانت مشاعري، الآن أعرف أن مثل هذه الأمور تجمعت وجعلتني أختار الطريق الذي أسلكه». ويتابع: **« إن قرار التقسيم أحدث ردة فعل حادة في المنطقة، ووجدت نفسي .. مع بداية السنة الثانية في كلية الطب أعيش في جو سياسي سببه قرار التقسيم..كانت مشاعري تتركز حول نقطة واحدة هي أن "القرار" يجب ألا يمر، ووجدت نفسي في تظاهرة تستنكر قرار التقسيم.. وبعد ذلك تصاعد النشاط السياسي في الجامعة وأصبحنا في الفترة التي سبقت 15أيا/مايو 1948، عندما صدر إعلان تأسيس إسرائيل، مشدودين إلى المعارك التي كانت تخوضها داخل فلسطين مجموعات تابعة للهيئة العربية العليا، ونتيجة لذلك رفعنا في الجامعة مطلب التجنيد، خصوصاً أنه في تلك**

---

[118] نفس المرجع .- ص - 85 - 86 .

[119] السامرائي (عبد الله سلوم): حركة القوميين العرب والقضية الفلسطينية - مركز دراسات الوحدة العربية - ندوة تطور الفكر القومي العربي - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى، 1986 - ص 180. **نقلا عن:** مطر (فؤاد) .- حكيم الثورة : قصة حياة الدكتور جورج حبش - هاني لايت - لندن ، المملكة المتحدة / ص 114 - 118.

[120] جلول (فيصل) : حركة القوميين العرب ...- مرجع سابق - ص 181.

الفترة طرحت فكرة جيش الإنقاذ لمواجهة عصابات الهاجاناه ... التي كانت تهاجم أهلنا في فلسطين وتجبرهم على النزوح من ديارهم » [121]. ويتصاعد الموقف مع « **الحكيم**» إثر الهزيمة وخلال رحلة اللجوء بعيداً عن الوطن:

« لقد شعرت بالإهانة في أحداث 1948. فقد أتى الإسرائيليون إلى اللد وأجبرونا على الفرار.. صورة لا تغيب عن ذهني ولا يمكن أن أنساها . ثلاثون ألف شخص يسيرون.. يبكون.. يصرخون من الرعب.. نساء يحملن الرضع .. والأطفال يمسكون بأذيالهن .. و .. الإسرائيليون يشهرون السلاح في ظهورهن .. بعض الناس سقط على قارعة الطريق، وبعضهم لم ينهض ثانية. لقد كان أمراً فظيعاً. ما أن ترى ذلك حتى يتغير عقلك وقلبك.. يجب على الإنسان .. أن يعمل شيئاً ما، .. أن يقتل إذا اقتضى الأمر.. ولو أدى ذلك إلى أن نصبح بدورنا غير إنسانيين »[122].

تبدو هذه المشاعر مطابقة لما أفصح عنه الكثير من القادة الفلسطينيين غير أن الفرق يكمن في هويتها. ففي حين تحدث البعض عن محنة اللجوء في سياق سياسي أو إعلامي عام فإن جورج حبش يتحدث عن مشاعر شخصية كتلك التي عبر عنها صلاح خلف (أبو إياد)[123]. فهي صادرة عن ضحايا وليس عن شهود عيان أو رجال سياسة. ولا ريب أن هذه المشاعر نالت من شخصيته وكانت حافزاً قوياً « **لعمل شيئاً ما**» بما في ذلك « **القتل**». وهذا ما تجسد في تأسيس « **الكتائب**» وتبنيها لفكرة « **الثأر والانتقام**».

إن شخصية هاني الهندي تؤدي إلى نفس الاتجاه رغم اختلاف الظروف. فقد ولد « **الهندي**» في بغداد حيث كان والده السوري ضابط في الجيش العراقي برتبة مُقدم عرف عنه حماسه القومي، ورغبته في أن يربي ابنه تربية قومية عربية. لذا يمكن القول أن الابن نشأ في بيت تسوده الروح القومية، ومن خلال نشاطات والده الثورية ضد الإنكليز والملكية خَبِر الابن الأفكار القومية منذ الصغر، واطلع على محاسن الحركة الثورية ومساوئها. وبعد تسريح والده من الخدمة انتقلت عائلته إلى سوريا وأنهى دراسته الثانوية في منطقة « **الشويفات**» بلبنان والتحق بالكلية الأميركية في حلب. وفيها تعرف على جهاد ضاحي والدكتور نديم البيطار الذي أعجب أيما إعجاب بالثقافة القومية لدى الهندي وخبرته بالسياسة العراقية. لهذا، ربما ، كان محط إعجاب أصدقائه في الكلية لِمَا اتصف به من معرفة وحب للعمل واجتهاد. فكانت شخصيته محور جذب لزملائه الطلبة. وتحدث عنه جهاد ضاحي مؤكداً أنه تأثر، مع بقية زملائه، بحماس هاني وتعلقه بالقضية العربية. « **لقد كنا بلا شك متأثرين بهاني الذي سحرنا بإيمانه ولباقته وشخصيته**» [124].

ولقد أكد الاثنان، هاني وضاحي، « **الأثر العميق لنكبة فلسطين على سلوكهم وطريقة تفكيرهم. فلقد كانت النكبة بالنسبة لهما ولبقية أعضاء تلك المنظمة نقطة تحول في حياتهم. ولم يعد بمقدورهم أن يسلكوا حياة طبيعية كبقية البشر إذ تملكتهم فكرة الانتقام** » [125].

---

[121] السامرائي (عبد الله سلوم) : حركة القوميين العرب ... - مرجع سابق / ص 166 - 167 . **نقلا عن**: مطر (فؤاد).- حكيم الثورة ...- مرجع سابق/ ص 11 ، 16 - 17.

[122] الكبيسي (باسل).- حركة القوميين العرب - مرجع سابق - ص 20 . **مقتبسة عن**:
Orianna, “ A leader of the Fedayeen” : " We want a war Like the Vietnam" in life, June 12 - 1970 .

[123] يستهل "خلف" معاناته بالقول: "سيظل يوم 13 أيار (مايو) محفورا في ذاكرتي إلى الأبد. ففي هذا اليوم..فرت عائلتي من يافا لتلجأ إلى غزة .. كنا محاصرين ولم يكن أمامنا، للنجاة، إلا البحر.. أخذني مشهد تلك الحشود من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال الرازحين تحت ثقل الحقائب أو الصّرَرْ متجهين بشق الأنفس نحو أرصفة ميناء يافا في عجيج كئيب ... صرخات .. نَدْب .. انتحاب.. انفجارات تصم الآذان ..لم يكد المركب يرفع مراسيه حتى سمعنا عويل امرأة لاحظت أن ابنها ليس على المركب ... طلبت العودة إلى المرفأ.. ولقد ذهبت توسلات تلك المرأة الباسلة سدى فانهارت باكية .. كنا بضعة أشخاص نحاول تهدئتها ولكن عبثا، وراح قنوطها يتزايد برغم مقالاتنا وتطمينات زوجها، ثم خارت أعصابها فجأة فألقت بنفسها في البحر. أما زوجها الذي لم يفلح في الإمساك بها فقد غطس بدوره. ولم يكن أي منهما يحسن العوم فابتلعتهما الأمواج الهائجة أمام نواظرنا (وكان لهما على المركب ثلاثة أطفال آخرين). أما المسافرون الذين أخذهم الروع فكانوا كمن ضربه الشلل". **وردت في السيرة الذاتية لـ**: خلف (صلاح) .- فلسطيني بلا هوية: لقاءات مع الكاتب الفرنسي أريك رو لو – تونس – الطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، 1991 - نقلها إلى العربية : نصير مروة - ص 21.

[124] الكبيسي (باسل).- حركة القوميين العرب - مرجع سابق - ص 23.

[125] نفس المرجع .- ص 20.

أما باسل الكبيسي نفسه ، العضو القيادي في حركة القوميين العرب، فهو عراقي من قرية « **الكبيسة**» الواقعة إلى الشمال الغربي من مدينة بغداد. فقد أفلت من « **العنكبوت الطبقي**» لاسيما وأن والده « **رؤوف**» خبر العمل السياسي والحزبي منذ 1908 لما انضم إلى « **جماعة العربية الفتاة** » ثم ضابطاً في جندرمة بغداد (1911)، ثم حارب القوات البريطانية الغازية (1917) والتجأ إلى سوريا والتحق بحكومة الملك فيصل وأصبح قائداً لدرك حلب، ثم عين محافظاً لمدينة البصرة. وبسبب معاداته للبريطانيين أعيد إلى بغداد وعين مديراً عاماً لسجونها. وأيديولوجيا كان أحد أبرز أنصار ياسين الهاشمي « **بسمارك العرب**»، « **القطب الرافض لأية معاهدة من شأنها ربط العراق بالدول الأجنبية** » [126] .

إن الجذور القومية للقادة المؤسسين جعلت منهم مجموعة قابلة للتقارب ومن ثم التماسك. وشاءَت الصدف أن تكون ميادين الجامعة الأميركية في بيروت منطلق نشاط حثيث أثمر في النهاية عن تشكيل أو الانخراط في عدة منظمات سياسية كانت حركة القوميين العرب خلاصتها. ومع ذلك فإن العناصر الفلسطينية لعبت الدور الحاسم في نشاط المجموعة التي قادها « **حبش** » واقتحم بها جمعية العروة الوثقى وسيطر عليها في غياب هاني الهندي القطب الثاني في الحركة والذي اعتقل إثر محاولة الاغتيال الفاشلة لأديب الشيشكلي. وقد أظهرت المجموعة اللاجئة التي كان أبرزها وديع حداد وأحمد الخطيب تصميماً على تشكيل منظمة سياسية. ولا شك أن اللجوء شكل أحد أقوى الدوافع الحاسمة لهذا الإصرار إن لم يكن أهمها على الإطلاق. فأياً كانت توصيفاته « **فالمنفى، بحد ذاته، ... ألم لا يستطيع فهمه سوى أولئك الذين عانوه**» [127].

*** « الثابت والمتحول» في الأيديولوجيا**

مع أنه يمكن اعتبار حركة القوميين العرب، فيما عدا حزب البعث، وعلى مستوى أيديولوجي معين، خاتمة المد القومي الذي اخترق، منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ساحة الفكر العربي في المشرق بالذات إلا أن التيارات الاشتراكية والرأسمالية تأخرت ولن تعرف شيوعاً بسبب الطموحات الكولونيالية في المشرق العربي. ومنذ أوائل الثلاثينات فقط جاء الرد على الحركة الاستعمارية عبر تيار عرف بـ «**عصبة العمل القومي**» التي تميزت عن غيرها من الأحزاب السياسية الناشئة بإعطائها الأولوية لمشكلة دمج المجموعات الاجتماعية في إطار وجود سياسي منفصل أكثر مما عملت في سبيل تحقيق الهدف القومي الجوهري الخاص بإقامة دولة عربية قومية واحدة. ومع ذلك حافظت « **العصبة**» على خط قومي صارم « **يرفض الاعتراف بشرعية الحدود الإقليمية التي اختطتها القوات الأجنبية**»، وعملت على « **إنشاء نظام حديث لدولة تتضمن بناء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ممكن التطبيق**». كما حاولت صياغة مبدأ قومي منتظم من خلال الإسهام في تعريف كل من القومية والأمة بصورة واضحة. وقدمت برنامجا شاملاً للعمل القومي لا في المشرق العربي فحسب بل في مصر والأجزاء الأخرى من الوطن العربي أيضاً. وكان علي ناصر الدين أحد أبرز أعضائها القياديين. وهكذا أصبح الطريق سالكاً لمفكر عربي آخر، بعد نهاية الحرب الثانية، هو ساطع الحصري الذي دعا إلى رفض القطرية وجعل من القومية العربية مفهوماً ينسحب ليشمل كل الذين يتكلمون اللغة العربية مصر وشمال أفريقيا. ولأن أفكاره ذات علاقة بمراحل الاحتجاج القومي أكثر من اهتمامها بمهام البناء القومي فلم تعالج « **أطروحاته النواحي الاقتصادية والاجتماعية** »[128]. وبخلاف ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار مؤسسا حزب البعث اللذان ربطا بين القومية السياسية والقومية الاجتماعية بعيداً عن الاستعمار ظل قسطنطين زريق قانعاً بالقومية العربية الداعية إلى الاستفادة من الغرب على أساس مفاهيم التقدم ونبذ الانغلاق الاجتماعي والفساد والتخلف.

---

[126] الكبيسي (باسل) .- نفس المرجع - في مقدمة الكتاب لـ : أسعد عبد الرحمن - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت ، لبنان - الطبعة الرابعة ، 1985 - تعريب نادرة الخضيري الكبيسي/ ص 11-12.

[127] خلف (صلاح) .- فلسطيني بلا هوية - مرجع سابق - ص 72. يصف الأديب والمثقف القومي الفلسطيني شفيق الحوت "المنفى" بـ "التيه" كما يعبر عن ذلك في مؤلفه: الحوت (شفيق) .- الفلسطيني بين التيه والدولة – مرجع سابق. أما خالد الحسن فيعتبر أن المنفى لم يترك للفلسطيني من آدمية إلا "الجسد" . الموسوعة الفلسطينية .- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) - القسم الثاني/ الدراسات الخاصة/ ستة مجلدات - المجلد الثالث / بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى، 1990 - ص 984.

[128] الكبيسي (باسل) .- حركة القوميين العرب - مرجع سابق / ص 10- 15.

من الواضح أن القومية مفهوم غلب عليه المحتوى السياسي والمحتوى الاجتماعي. ولولا الظروف السياسية التي رافقت نشأة حركة القوميين العرب والتي بلغت ذروتها في سقوط فلسطين لما عملت الحركة « **بثلثي نظرية البعث**». فالتحرر السياسي كان هو المبدأ الذي طغى على أيديولوجيا « **المؤسسين**». وهؤلاء هم جزء من تيارات قومية تصارعت طويلاً قبل أن تحسم « **النكبة** »، وتشق، المحتوى النظري للقومية كمفهوم يشتمل على التحرر السياسي والتحرر الاجتماعي. وكان الأخذ في الشق الأول من النظرية « **وحدة ، تحرر**» يعني إغفال الشق الآخر « **الاشتراكية**». ولكن إذا لم يكن ثمة أيديولوجيا ، فكيف بررت الحركة وجودها؟

في الواقع، تبدو عملية البحث عن أيديولوجيا للحركة عقيمة إلا في حالة توليد ما يمكن أن يتصف بسمات أيديولوجية. أي بمستويات أيديولوجية أكثر منها منظومة أيديولوجية. وهذا يعني أننا قد نقع على ممارسة سياسية ذات أبعاد أيديولوجية محدودة لأن وصف الحركة بكونها وليدة ردود الفعل على سقوط فلسطين مرده، فعلاً، « **نشأتها التنظيمية**» [129] البحتة. فقد «**اهتم مؤسسوها منذ البداية بالعمل المباشر والفوري ذي الطابع التحريضي .. وإذا كانت قد شهدت توسعاً تنظيمياً ولعبت أدوارا سياسية وعسكرية متفاوتة الأهمية خلال مراحل وجودها المختلفة، فإن الجانب الفكري في حياتها ظل معدوماً. لقد كانت تنظيماً بلا رأس مفكر ولم يكن جورج حبش أكثر من رأس منظم ... »**[130]. هذه الخلاصة التي يقترحها فيصل جلول تمكن من تشخيص نشأة الحركة وتطورها وانهيارها. وتوازي تمييز باسل الكبيسي لثلاث مراحل أيديولوجية مرت بها الحركة هي القومية والاشتراكية والماركسية - اللينينية. وفي هذا السياق لا سبيل إلى فحصها إلا في ضوء علاقة الحركة بالأحزاب السياسية وموقفها من التيارات الأيديولوجية القائمة.

1. القومية

منذ النشأة الأولى عنت القومية عند الحركة « **الوحدة كيفما كانت وبأي ثمن**»[131] لأن الفلسطينيين وحدهم لا يمكنهم تحرير فلسطين، ولان السبيل الوحيد للتغلب على إسرائيل يكمن في تحقيق وحدة بين الدول العربية تمكِّن من شن حرب نظامية. وفي فترة السنوات الأولى تأثرت حركة القوميين العرب بشخصيتين شكلتا نواة الفكر القومي عند قادة الحركة وليس عند الحركة التي لم تكن لها نصوص أيديولوجية. فقد استمر قسطنطين زريق بلعب دور المرشد للجنة التنفيذية للعروة الوثقى. وحافظ على صلة وثيقة بالقادة المؤسسين للحركة. وكانت الحلقات الدراسية التي استمع إليها هؤلاء الأخيرون ذات أثر بالغ، وكان على رأس الكتب المطلوب قراءتها كتاب « **الوعي القومي**»، ودراسة عن « **معنى النكبة**» لقسطنطين زريق. وينفي « **الكبيسي**» أي دليل لتأثير « **زريق**» على الشباب القومي العربي لاسيما ما أشيع من أن « **الحركة**» كانت امتداداً لمنظمة قومية سابقة هي « **جماعة القوميين العرب**» التي لعبت دوراً في تأسيس أكثر من منظمة قومية مثل « **حزب فلسطين العرب**» و « **عصبة العمل القومي**».

ولكن هذه الأخيرة التي كان علي ناصر الدين أحد قادتها الأوائل كان لها تأثير حاسم على توجهات حركة القوميين العرب حتى أن هذا الرجل وصف بـ « **المرشد الروحي**» للحركة. فقد كان في نظر القوميين العرب « **رجلاً ذا نزاهة فكرية عالية وصرامة معنوية حادة بالإضافة إلى كونه نجح في تجسيد ما دعا إليه بثبات دون تكلف وبصفاء عقائدي خال من المنفعة الشخصية. وكان الشخص المفضل بحكم انصرافه إلى القضية العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة فاستمعوا إليه بحماس وتشوقوا دوماً لسماع نصيحته**»[132].

ويعتقد « **الكبيسي**» أن علي ناصر الدين حث القوميين العرب، خلال السنوات الأولى، على تأييد أية خطة تدعو إلى الوحدة العربية بغض النظر عن الجهة التي تعمل من أجلها ولم يعترض هؤلاء على المشاريع البريطانية الساعية إلى خلق « **سورية الكبرى**» و « **الهلال الخصيب**» طالما أن إنجاز هذه المشاريع سوف يعجِّل في التخلص من النفوذ الأجنبي عن طريق خلق دولة عربية كبرى. كما حثهم على حملة المقاطعة التي قادتها الحركة ضد البضائع الأجنبية وجعَلَها تشتهر بكونها أكثر المجموعات تعصباً في ساحة الجامعة الأميركية ببيروت. وكان

---

[129] يلاحظ ذلك في إفراد " الكبيسي" فصلا خاصا للهيكل التنظيمي ووسائل العمل التنظيمي وتراتبيته العمودية الصارمة والبالغة السرية .

[130] جلول (فيصل).- حركة القوميين العرب ... - مرجع سابق - ص 183.

[131] الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي): فكر حركة المقاومة الفلسطينية (1948-1987) ، نظرة عامة - القسم الثاني / الدراسات الخاصة - مصدر سابق- المجلد الثالث– ص 912 .

[132] الكبيسي (باسل).- حركة القوميين العرب - مرجع سابق - ص 32.

« ناصر الدين» وراء محاولة القادة لخلق مجتمع صغير رأى القوميون العرب فيه صورة مستقبلية للمجتمع العربي على قاعدة أن كل قومي عربي هو **« فارساً يعمل من أجل تطهير الحياة الاجتماعية»** وكل عضو في الحركة هو **« مثالاً حياً للمواطن العربي في المستقبل»**[133]. ويذكر باحث عربي: **« إن حركة القوميين شاركت التنظيمات الثلاثة (حزب الاستقلال، حزب الفداء القومي وعصبة العمل القومي) في المنطلقات والغايات. وقد اعتمدت ذات الأسس التي اعتمدتها "العصبة". إذ تحدث قادة الحركة عن جذور حركتهم فأشاروا إلى رجوعها إلى منطلقات العصبة وأسسها »** [134].

باختصار فإن النشاطات الأيديولوجية للحركة تمثلت بالنقد الذي قدمته منظمة الاشتراكيين اللبنانيين 1970 حيث جاء فيه:

« لقد اندفعت الحركة إلى ممارسة سياسة وحدوية رومانطيقية ضبابية تميزت بالإلحاح اللفظي الشديد على قضية الوحدة. وهكذا ارتفعت في أوساط الحركة شعارات الوحدة بأي ثمن .. والوحدة أولاً والوحدة آخر كل شيء وفوق أي شيء .. والوحدة طريق التحرر ومفتاح لكل المعضلات التي تواجه المجتمع العربي .. الخ .. وحتى قيام الجمهورية العربية المتحدة لم تر فيها الحركة إلا " دولة القوة " (طرفي الكماشة حول إسرائيل) فاندفعت لتأييدها بهذا المنظار أساساً »[135].

وفي واقع الأمر فإن الحركة أحست مبكراً بالنقص الأيديولوجي الذي كان يشكل مدخلاً ملائماً لتوجيه الانتقادات لها من قبل الأحزاب والقيادات السياسية السائدة. وفي هذا الإطار، من ردود الفعل المتواصلة، تجيء محاولتها الأولى للتنظير لمفهوم القومية عبر اثنين من المفكرين القوميين هما حامد الجبوري والحكم دروزة [136] اللذان أصلا لفكرة **« القومية»** وأصدرا كتاباً سنة 1959 بعنوان: **« مع القومية العربية»**، وحاولا فيه تقديم صياغة أيديولوجية للحركة عن مفهومها لـ **« القومية العربية»**. وقد حاول الكاتبان البرهنة على أن: **« القومية لم تكن نتاجاً للدول البرجوازية في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وإنما النتيجة المنطقية لعملية تطور طويلة على امتداد التاريخ البشري»**. واستهدفا من وراء تتبع الجذور القومية منذ المراحل الأولى للعائلة والقبيلة و **دولة – المدينة»** إظهار أن: **« القومية لم تكن مجرد مرحلة في تاريخ التطور البشري وإنما القوة المحركة وراء التاريخ" رافضين كل التفسيرات الأخرى ومؤكدين على "أن المجتمعات البشرية لا تتطور وفقاً لخطوط الانقسامات الطبقية أو..الدينية. إذ لا وجود لمجتمعات إسلامية أو مسيحية ولا لمجتمعات عمالية ورأسمالية. فالمجتمعات تطورت كأمم وكانت القومية هي القوة المحركة»** [137]. وإذا كان واضحاً أن: **« النقاش بأكمله قد اعتمد على افتراض أن للقومية علاقة بالطبيعة الإنسانية»**[138] فإن الشيء الأكثر وضوحاً هو تأثر الكاتبين بالفكر الماركسي الذي كان يغزو المنطقة آنذاك. ولا أدل على ذلك من الشعارات اللفظية التي جرى تلبيسها للقومية. ومن الواضح أن الكتاب بمجمله خُطَّ على عجل، ربما، لمواجهة الأحزاب الشيوعية العربية التي، بتنكرها للقومية، شوهت الماركسية ذاتها التي تعترف بالنضال القومي لطرد الاستعمار. والمهم أيضاً الإقرار بحضور **« ماركسي»** في النسق الفكري والقيادي للحركة. وليس هذا غريباً على الحركة المرتبطة بجمهورية الوحدة لاسيما وأن عبد الناصر ذاته استفاد من اليسار المصري لتطوير مفاهيم الاشتراكية واستعان بالخبرات الماركسية في الإدارة والقيادة دون السماح لها بالوصول إلى السلطة [139]. وكانت هذه التطورات الأيديولوجية مقدمة جادة وحازمة في السير نحو المرحلة الأيديولوجية الثانية التي ستخوضها الحركة.

2. الاشتراكية

---

[133] نفس المرجع .- نفس الصفحة.

[134] السامرائي (عبد الله سلوم) : حركة القوميين العرب ... - مرجع سابق - ص 164.

[135] إسماعيل (طارق).- اليسار العربي - دار النبراس - دمشق ، سوريا / بيروت ، لبنان - 1976 - ترجمة ، محمود فلاحة / ص 89 -88 .

[136] كان الحكم دروزة مسؤول لجنة الفكر في الحركة ما بين سنتي 1961/1960. والمفكران من الرعيل الأول ومن أعضاء اللجنة التنفيذية .

[137] الكبيسي (باسل) .- حركة القوميين العرب - مرجع سابق - ص 70.

[138] جلول (فيصل) .- حركة القوميين العرب ...- مرجع سابق – ص 189.

[139] الأيوبي (نزيه نصيف).- الدولة المركزية في مصر- مشروع مستقبل الوطن العربي،محور "المجتمع والدولة "-مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت،لبنان- الطبعة الأولى، 1989 -ص120. وينقل الباحث عن محمد سيد أحمد (مستقبل النظام الحزبي في مصر) قول الأخير أن عبد الناصر التقى عددا من اليساريين وقال لهم : "إنني صرحت لكم بحرية التبشير بالاشتراكية دون قيود ..تماما كما كان القديس بطرس يبشر للمسيحية ..ولكن أن تصلوا إلى مواقع المسؤولية بأصوات الجماهير فهذا ما لن أوافق عليه".**في:** نفس المرجع.- الحاشية 57،ص 124.

بخلاف محاولتها التأصيل لمفهوم القومية لم تشغل حركة القوميين العرب نفسها بأي من المفاهيم الأخرى خاصة مفهوم الاشتراكية. فهي في مطلق الأحوال عبرت عن موقف إما مناهض وإما مؤيد في فترات مختلفة من حياتها. فحتى سنة1961 كان موقفها من الاشتراكية إما معاد بشكل سافر أو حذر بشكل إيجابي. ومبدئياً عارضت الحركة القومية الحركات الشيوعية والدينية بسبب نزعة الأنسنة والمساواتية المتنكرتين للقومية[140] من جهة وبسبب مواقف الشيوعية العربية المثيرة من القضية الفلسطينية واعترافها بقرار تقسيم فلسطين[141] من جهة ثانية. أما الاتهامات الموجهة نحو جماعة « **الإخوان المسلمين**» فكانت تصفها بـ «**التعصب**» [142] من جهة أخرى. بيد أن المشكلة المستعصية للحركة كانت مع حزب البعث الذي رفع لواء الاشتراكية قبل قيام إسرائيل ونص دستوره عليها (1947) . فإلام يُرَد العداء بين القوميين العرب وحزب البعث؟

بداية ينبغي التأكيد على أن جوهر الخلاف لا يتصل بمفهوم الاشتراكية خاصة بمحتواه « **البعثي**» كاشتراكية عربية مناقضة تماماً للاشتراكية الماركسية المدانة من كليهما، بل في القومية الليبرالية المحكومة بمتطلبات النكبة والتي لا تحتمل بنظر القوميين العرب أي تأجيل أو مشاركة لقضايا أخرى تبدو ثانوية. ومنذ ولادتها في صيغة « **الكتائب**» عبرت حركة القوميين العرب عن هويتها باتجاه مغاير لما درجت عليه الأحزاب العربية الأخرى.

وفي مراسلات شخصية بين « **الكبيسي**» و « **جورج حبش** » يروي الأخير حكاية أول اتصال بينه وبين ميشيل عفلق ظهر فيه الاثنان على طرفي نقيض. فقد عرض « **حبش** » فكرة قبول « **الكتائب** » جناحاً عسكرياً لحزب البعث « **لقد أردنا أن نعطي البعث أسناناً ولكن قيادته خذلتنا إذ طلب منا عفلق أن ننضم إلى الحزب أولاً وعندئذٍ فقط يمكنه أن يدرس مقترحاتنا**»[143]. ولا شك أن هذه الحادثة تلقي بظلال كثيفة على توجه جورج حبش نحو جمعية العروة الوثقى في حينه، والتي كانت تعارض الاشتراكية بنهلها نسبيا من تراث قسطنطين زريق وعميقا من علي ناصر الدين. لقد جرى التعبير عن القطيعة غداة تأسيس حركة القوميين العرب واعتمادها برنامج المرحلتين المتلازمتين نظرياً والمنفصلتين تطبيقياً. فالتحرر السياسي الذي يربط الحركة بالقضية الفلسطينية هو الشرط الذي يتيح التقدم باتجاه التحرر الاجتماعي. بمعنى آخر ينبغي تسخير الجهد القومي ليتوحد باتجاه فلسطين، وأن أي تفكير في « **إزالة الفوارق بين الطبقات**» أو « **توزيع للثروة جديد**» أو « **تدخل الدولة في توجيه قطاعات الاقتصاد العامة**» وما إلى ذلك

---

[140] جلول (فيصل) : حركة القوميين العرب ... - مرجع سابق - ص 189.

[141] وصل موقف الشيوعيين العرب المؤيد للدولة اليهودية في فلسطين ذروته لما انتقد هؤلاء "**التدخل**" العربي في فلسطين عام 1948 وطالبوا بسحب الجيوش العربية "**الغازية**" واعتبروا الحرب مؤامرة استعمارية رجعية تهدف إلى منع قيام دولة يهودية. **عن دراسة للحزب الشيوعي** المصري. **وردت مقتطفات منها في**: دروزة (الحكم).- الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية - مكتبة ميمنة - بيروت، لبنان - الطبعة الثالثة، 1963-ص82. **ويقتبس "الأبراش" ما يلي**: "يرجع فهم الواقع الحالي لفلسطين من تطور اليهود فيها ونموهم كأمة جديدة .. أن الحالة الجديدة في فلسطين لم تكن نتيجة لبعث الوطنية لدى يهود العالم كما تدعي خطأ الصهيونية ، بل نتيجة لمولد وطني جاء على أثر تجمع عوامل تاريخية متعددة أدت إلى جعل يهود فلسطين أمة ... وإذا قلنا أمة وجب أن نعترف بحق تقرير المصير.. وإذا قلنا حق تقرير المصير ، فمعنى ذلك تخويل الأمة حق الانفصال.. فإذا اعترفنا بحقيقة تكوين اليهود في فلسطين كأمة ، فلا يمكن أن ننكر عليها حق الانفصال عن الأمة العربية وتكوين دولة يهودية في جزء من البلاد" . أبراش (إبراهيم) .- البعد القومي ...- مرجع سابق/ ص 114-115.

أما **موقف الاتحاد السوفياتي** تجاه الاعتراف بالدولة اليهودية فقد نجم عن سياسة "ستالين" الذي **قال**: "زرعنا بذلك خازوقا لخوزقة الأنظمة الإقطاعية العربية". ويبدو "حواتمه" منتشيا وهو ينتزع هذا التفسير بعد محاولات مضنية مع المسؤولين السوفيات الذين كان جوابهم حسب ما يروي "إنهم أيضا محتارون مستغربون". ويفسر "حواتمه" هذا التبرير "الستاليني" بأن بيروقراطية الدولة السوفياتية اعتقدت في حينها أن الدولة العبرية التي ستنشأ في فلسطين ستنتهج سياسة اشتراكية في إطار صهيوني! وهذا ممكن أن يؤدي إلى قيام دولة اشتراكية في الشرق الأوسط". إن هذا الموقف "خطأ مبدئي كبير تجاه حق شعب فلسطين بأرضه وتقرير مصيره بنفسه "!. حواتمه (نايف).- نايف حواتمه يتحدث .. مرجع سابق/ص 317 - 318.

[142] ثمة إسهاب طويل للاتهامات الموجهة لـ " الجماعة " من شتى المصادر يمكن الاطلاع عليها وردود "الجماعة" **لدى**: قطب (سيد).- دراسات إسلامية – دار الفتح في جزيرة الروضة ، تصدير – بدون مكان – الطبعة الرابعة ، 1967/ ص 187- 218.

[143] يؤكد "حواتمه" على الموقف ذاته مشيراً أن "عفلق" حبّذ التعامل مع "الكتائب" كأفراد وليس كمنظمة ، وعلى أن يجري بحث الموضوع بعد انضمام قادتها إلى الحزب.حواتمه (نايف).- نايف حواتمه يتحدث ... - مرجع سابق - ص 31.

مما يعج به دستور حزب البعث ، فضلاً عن التبشير بـ « **اشتراكية عربية**» ما هو إلا تبديد للجهد الذي ينبغي أن يتركز حول مسألة واحدة هي الوحدة العربية وليس الدخول في صراعات طبقية[144].

لقد تعرض برنامج الحركة هذا إلى انتقادات شديدة من حزب البعث بسبب تجزئة النضال إلى مرحلتين واضحتين تقود إحداهما إلى الأخرى وأكد أنه لا يمكن تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية كلا على حدة [145]. وكان ميشيل عفلق قد حدد بشكل مبكر طبيعة العلاقة بين مبادئ « **البعث** » الثلاثة « **وحدة، حرية، اشتراكية** » في مقالة كتبها سنة 1949 أشار فيها إلى أن: « **البعث العربي قد أدرك حقيقة الأهداف القومية عندما جمعها في هذه المبادئ، وأدرك أنها تشكل وحدة خاصة. فالعمل للوحدة أمر ضروري طبيعي بالنسبة للعرب لضمان مستقبلهم. كذلك العمل في سبيل الحرية أيضاً. إذ ما قيمة الوحدة إذا لم تكن تضم شعباً حراً واعياً لحقوقه قادراً على ممارستها... والمبدأ الثالث الاشتراكية. وهو أن يكون في هذه الوحدة شعب حر منتج قادر على الحياة. وتكون لأفراده فرص متكافئة فتظهر قواه وإمكانياته دون عرقلة مصطنعة تفرضها طبقة على أخرى أو استثمار داخلي. عندها يعطي العرب قوتهم الكبرى ويكون مجتمعهم قادراً على البقاء والدفاع عن نفسه**»[146]. ومنذ سنة 1954 أخذ القوميون العرب يجهدون لتوضيح برنامجهم مشيرين أنه قد أسيء فهمه بسبب الاعتقاد بوجود فصل ميكانيكي بين المرحلة السياسية والمرحلة الاجتماعية. ولهذا أكدوا على تشابك العلاقة بين المرحلتين بحيث تسمح المرحلة الأولى للحركة القومية بالنضال من أجل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في حين تستمر تلك الحركة في متابعة النضال السياسي، إلا أن القوميين العرب ظلوا ملتزمين ببرنامجهم ذي المرحلتين في المناطق التي كان لا يزال فيها الطابع السياسي هو الطابع الرئيسي[147].

ومهما يكن الأمر فالموقف من الاشتراكية ظل سائداً طوال عقد الخمسينات بالرغم من التحلل التدريجي الذي طرأ عليه كلما اكتشفت مصر عروبتها وكلما اقترب موعد الحسم مع الأوضاع الداخلية بدءً من إطلاق « **الضباط الأحرار**» للدفعة الأولى من التأميمات سنة 1956 والتي شملت قناة السويس والشركات والمؤسسات المملوكة للأجانب القاطنين في مصر[148]. ثم تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع عبر حملة تمصير استهدفت تحويل الاقتصاد من هيمنة القطاع الخاص إلى هيمنة القطاع العام. ولم تكن هذه التحولات إلا تمهيداً للإجراءات الاشتراكية الشهيرة سنة 1961، عشية انفصال دولة الوحدة، وقوانين سنة 1963. وقد استهدفت كل هذه التأميمات إخراج الاقتصاد المصري من هيمنة القوى الأجنبية والاستغلال المحلي والتوجه إلى تحقيق استقلال اقتصادي وتوزيع جديد للثروة أو من وجهة نظر أخرى « **تقوية جهاز الدولة وحكم العسكر**» [149]. ولأكثر من سبب ربطت حركة القوميين العرب مصيرها بالناصرية وبدولة الوحدة منذ سنة 1958. وأكثر من ذلك طالبت بروابط تنظيمية مع الحركة الناصرية ولاسيما بعد أن ظهر في مصر سنة 1962 « **الاتحاد الاشتراكي العربي**»[150]. ومع مرارة تجربة « **الانفصال**» إلا أنها عززت لدى قادة الحركة عقم برنامجهم التقليدي وأقروا بوجود أعداء طبقيين في ضوء تحميل شرائح الإقطاع والرأسمالية السورية مسؤولية فشل الوحدة، فقد بات واضحاً لديهم بوجوب مكافحة الطبقات الكبرى التي ترتبط مصالحها الاقتصادية بالقوى المعادية للوحدة والتحرر لتيسر مثل هذه المواقف على الحركة الترحيب بالتحولات الاجتماعية التي عبرت عنها القرارات الاشتراكية وشرعت بتقبلها.

---

[144] في معرض نقد "الاشتراكيين اللبنانيين" **جاء ما يلي** : "أكدت حركة القوميين العرب أحيانا أن النضال ضد إسرائيل هو قومي حصرا وليست له أية أسس طبقية". إسماعيل (طارق).- اليسار العربي - مرجع سابق- ص91. **نقلا عن**: محسن (إبراهيم).- لماذا .. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية - دار الطليعة - بيروت، لبنان - 1970/ ص 18- 19. ويمكن المقارنة مع ما أوردته صحيفة "الرأي"، الناطقة باسم الشباب القومي العربي، في 12 / 1957/6. **لدى**: أبراش (إبراهيم).- البعد القومي ..- مرجع سابق - ص 116.

[145] الكبيسي (باسل).- البعد القومي...- مرجع سابق - ص 116.

[146] إسماعيل (طارق).- اليسار العربي - مرجع سابق - ص 48.

[147] الكبيسي (باسل) .- حركة القوميين العرب - مرجع سابق - ص 30.

[148] عند قيام الثورة كان رؤساء مجالس إدارة الشركات يتوزعون على النسب الآتية : المصريون المسلمون 21% ، الأوروبيون 30% ، اليهود 18% ، الشاميون 11% ، يونانيون أو أرمن 8% ، مصريون أقباط 4%. وفي الواقع ظلت سيطرة هذه الجماعات واضحة حتى تأميمات بداية الستينات. إذ توضح قوائم الأسماء الموضوعة تحت الحراسة أن نسبة المصريين والأقباط لم تكن تزيد عن 28% من المجموع. **لدى:** الأيوبي (نزيه نصيف).- الدولة المركزية في مصر - مرجع سابق - ص55.

[149] النقيب (خلدون حسن) .- الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر ، دراسة بنائية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى ، أيار/ مايو 1991 / ص 129 ، 144 ، 197.

[150] إسماعيل (طارق) .- اليسار العربي - مرجع سابق - ص 82.

وقد لخص « **الكبيسي**» انتقادات محسن إبراهيم، أحد الأعمدة الفكرية للحركة، التي توالت في سلسلة من المقالات نشرت سنة 1962 في كتاب بعنوان: « **في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي**»، وجاء فيه: « **أظهر انهيار الوحدة بين سورية ومصر عدم صحة الانتقاد بأن الوحدة القومية هي في مصلحة كافة الطبقات في المجتمع العربي المعاصر. فقد بين الانفصال السوري، الذي فجره كبار الإقطاعيين والرأسماليين، بأن هذه الطبقات ليست مع الوحدة القومية.. فاقتصاديات البلاد العربية لم تتطور، بسبب الحكم الاستعماري السابق، وفقاً للمصلحة القومية.. وأن طابعها الاستعماري جعل كبار الإقطاعيين والرأسماليين يطورون قوتهم بربط مصالحهم بالمراكز الرأسمالية للقوى الاستعمارية. وقد جعلت هذه المصالح من المستحيل على هذه الطبقات أن تلعب الدور الذي لعبته مثيلاتها في أوروبا خلال القرن الماضي. أي أن تكون ذات طابع قومي. وعلاوة على ذلك يتعارض التخطيط الاقتصادي في البلاد النامية مع مصالح البرجوازية في حين تتناقض الوحدة القومية في الوطن العربي مع البرجوازية لأن للأخيرة مصلحة في إبقاء البلدان العربية مجزأة** »[151].

3. الماركسية

لا شك أن الاعتراف بالنضال الاجتماعي عبر مفهوم الاشتراكية العربية كان أولى المقدمات لتغلغل الفكر الماركسي في صلب المؤسسة القيادية، ومن ثم تبني الاشتراكية الماركسية؛ بل الفكر الماركسي برمته. ففي الفترة ما بين 1961-1967 تمثل الحضور الماركسي في القيادات الشابة الناشئة بزعامة نايف حواتمه ومحسن إبراهيم وعبد الكريم حمد ومحمد كشلي وغيرهم مقابل « **القيادات التقليدية**» ممثلة بجورج حبش وهاني الهندي ووديع حداد وأحمد الخطيب. وخلال الفترة المذكورة نشبت خلافات شديدة على خلفية الفكر الماركسي والقرارات الاشتراكية وانفصال دولة الوحدة وحرب اليمن. ففي البداية قبلت القيادة التقليدية بالقرارات الاشتراكية ودافعت عنها وعن الرأي القائل بأن مثل هذه القرارات يجب أن تتم بصورة سلمية ضمن إطار تحالف واسع بين الطبقات العاملة والمثقفين والرأسماليين الوطنيين. وفي المقابل رفض محسن إبراهيم نظرية الانتقال السلمي نحو الاشتراكية على أساس أنها نظرية غير ملائمة[152]، لأن الملائم، بنظرهم، هو الصراع الطبقي الذي سيؤدي إلى فرز بين الطبقات المعادية والطبقات المؤيدة للتغيير، وأن المجتمع من المستحيل أن يظل كلاً واحداً أو يكون كذلك. بيد أنه عاد بعد قليل إلى الالتحام بالناصرية والتقى الرئيس المصري وبحث معه فكرة توحيد الحركات القومية العربية في حركة واحدة وعلى هذا الأساس أيد انقلاب البيروقراطية المصرية (أجهزة المخابرات) في اليمن على الجبهة القومية لتحرير اليمن في حين عارضته القيادة التقليدية[153]. وفي كل الأحوال فشلت محاولة الإدماج أو الاندماج واستعادت فروع الحركة في الأقطار العربية استقلالها مجدداً.

في الأثناء كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي الكيان الذي أنشئ في صيغة عربية سنة 1964 ليعبر عن طموحات الفلسطينيين. وقد استهدف هذا الإطار المؤسسي السياسي تحرير فلسطين عبر حرب نظامية تشنها الجيوش العربية ضد إسرائيل بشكل مباغت وشامل لتحقيق حسم سريع للمعركة يتجاوز أية تدخلات خارجية لنجدة إسرائيل. ومنذ النشأة كانت أيديولوجيتها التنظيمية تقوم على تحقيق مواءمة أيديولوجية ترضي المنظمات الفلسطينية والقوى السياسية كافة والتي كانت تنقسم إلى تيارين، أحدهما يرفع شعار« **الوحدة طريق التحرير**» وتمثله حركة القوميين العرب والآخر يطرح الشعار مقلوباً « **العودة طريق الوحدة**» وتنفرد به حركة « **فتح**». وعبرت المادة الثانية عشرة في الميثاق عن هذا التوازن فنصت على أن: « **الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر. فالوحدة تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب**». غير أن المشكلة ليست في البحث عن توازن بما أن المسألة تتصل بنهج قائم على رفض الكفاح المسلح الفلسطيني الهوية والمتمتع باستقلالية عن العمل القومي. وقد أثبتت هزيمة حزيران مدى الغبن الذي تعرضت له الحركة. وبينما كانت حركة « **فتح**» تحصد ما زرعته طوال عقد (1957-1967) كانت التيارات الأخرى وعلى رأسها حركة القوميين العرب « **في حركة محمومة لمناقشة نتائج الهزيمة وأسبابها وتحديد موقف منها**». وعبر سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات المتتالية شهدت الحركة، ربما للمرة الأولى في تاريخها، انتشاراً واسعاً للمنهج الماركسي في التحليل، وفي المطالبة بتغيير الخط السياسي للحركة التي وصفت بأنها « **شبه برجوازية**» وتحويلها إلى حزب ماركسي- لينيني، وعلى الأثر انتشرت تصنيفات « **اليسار واليمين**» فيها؛ فـ« **اليسار هو الذي**

[151] الكبيسي (باسل) .- حركة القوميين العرب - مرجع سابق / ص 71 - 72.
[152] نفس المرجع .- ص 46.
[153] نفس المرجع .- ص 47 -48.

أعلن التزامه بالماركسية- اللينينية واليمين هو الذي رفضها أو الذي وافق عليها مع التحفظ والتروي. لكن الحرص على وحدة الحركة وعدم تشرذمها كان سائداً في أوساط الفريقين»[154].

هكذا فإن أول تأثيرات الهزيمة-الكارثة على حركة القوميين العرب تجلت في ظهور مراكز للقوى جاهرت بالتزامها بالفكر الماركسي. كان هذا هو موقف القيادات الناشئة، أما القيادات التقليدية فقد رأت في تقبل التغييرات الجذرية الطريقة المثلى للحفاظ على وحدة الحركة. ويغدو الانخراط في الكفاح المسلح الفلسطيني الهوية هو الذي سيمكن الحركة من الاحتفاظ بشرعيتها التاريخية الممثلة بالعمل القومي. ذلك أن إدانة « **الناصرية**» باعتبارها « **برجوازية صغيرة**» لم تكن لتعن القطيعة إنما اختلاف في منهج العمل الثوري. وبفضل الثقل التنظيمي لمراكز القوى التي تبلورت في صلب الحركة لن يتبق سوى الحصول على الشرعية الثورية التي سيعني استقلالها تفجير بنية الحركة إلى منظمات متصارعة أيديولوجياً.

4. الثأر

ثمة من يبرر نشأة الحركة بتأطيرها في سياق طبقي أشمل تمثل في « **سقوط القيادة البرجوازية الكبيرة للحركة الوطنية وبروز الجناح القومي والتقدمي من الطبقة البرجوازية الصغيرة والذي تصدى لقيادة الحركة الوطنية في الوطن العربي كما تمثل في قيادة ثورة 23 يوليو/ تموز عام 1952 في مصر وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا** »[155]. إن هذا التبرير، رغم صحته في مساره لا يكفي لفهم الثالوث المفاهيمي الذي طوقت به الحركة نفسها مذ ظهرت في صيغة « **كتائب الفداء العرب**». ولا يكفي أيضاً إذا كان المقصود بذلك « **مجموعة بيروت**» التي مثلت عمود الحركة والتي تملكتها، مع المجموعات الأخرى، فكرة « **الثأر والانتقام**» من كل القوى التي رأت فيها مسؤولة عن ضياع فلسطين سواء كانت عربية أو أجنبية سعياً منها لتكون جماعة ضاغطة تؤدي إلى، أو تساهم في، خلق حالة ثورية عامة. ولعلنا بصدد « **نشأة تنظيمية**» مميزة قوامها مجموعة فلسطينية في غالبيتها ظل نشاطها يتلون، حسب الظروف، بأسماء تنظيمية ونشرات تحريضية لو تتبعنا مضامينها لوجدنا أن كلمة « **الثأر**» ظلت الفكرة المركزية التي تقف خلف النشاط السياسي والعسكري لمجموعة بيروت. وليس غريباً في مثل هذا الحال أن تكون المخيمات الفلسطينية أول هدف لنشاطها الإنساني والإعلامي التحريضي الذي قاده بالذات الدكتور وديع حداد. وإن قبول هذا الفَرَض سيؤول إلى اعتبار الحركة فلسطينية في جوهرها وأهدافها. وهذا يعني أن شعارها القومي « **وحدة، تحرر، ثأر**» الساعي إلى خلق دولة عربية واحدة هو شعار نفعي يوظف، أولاً وقبل أي شيء في خدمة أهداف الجماعة اللاجئة في «**المنفى**» والتي أدركت واقتنعت أنه لا سبيل إلى تحرير فلسطين بغير الاستعانة بالأمة العربية التي ينبغي العمل لإخراجها من حالة التجزئة إلى حالة الوحدة والقوة، إذ: « **في وحدتنا قوتنا، وفي قوتنا ثأرنا، وفي ثأرنا حل لجميع مشاكل النازحين**»[156].

لقد نهلت حركة القوميين العرب من حزب البعث ثلثي الشعار واستبدلت لفظة « **الاشتراكية**» بلفظة « **الثأر**». ولا شك أن تفسير ذلك يرتبط بما سبقت الإشارة إليه من الخلفيات الاجتماعية والنفسية التي تعرض لها القادة والمؤسسون لاسيما في مرحلة اللجوء. ولكننا لا نجد مفراً من دعم ما ذهب إليه أحد الباحثين العرب حين اعتبر أن: « **مفهوم "الثأر" هو أهم المفاهيم على الإطلاق الذي ظلت الحركة تفكر- انطلاقاً منه- في مسائل الصراع العربي ضد الصهيونية. فتحرير فلسطين ليس أكثر من ثأر عربي لما لحق الأمة العربية من مهانة واستعباد على أيدي "اليهود"** ». ويضيف هذا الباحث ما يكتسي دلالة حاسمة حين يشير إلى: « **أن هذا التصور من الفقر والبساطة بحيث لا تمكن نسبته إلى أفكار زريق أو غيره من المفكرين القوميين، وأنه إلى ظروف التجربة السياسية لقادتها أقرب منه إلى أي شيء آخر**» [157]. أما الوحدة العربية فقد عنت عند حركة القوميين العرب « **هدف الأمة العربية في تحقيق ذاتها لكنها أيضاً وسيلتها لإنجاز التحرير والثأر**» [158] وهي كذلك لأن الحركة « **لم تر في الوحدة إلا جانبها المعبر عن القوة اللازمة لـ "الثأر" من اليهود** » [159].

---

[154] جلول (فيصل).- حركة القوميين العرب ... - مرجع سابق - ص190.
[155] أبو عمرو (زياد) .- أصول الحركات السياسية في قطاع غزة - دار الأسوار - عكّا -1987 / ص 130-131.
[156] أبراش (إبراهيم) .- البعد القومي...- مرجع سابق - ص 133.
[157] بلقزيز (عبد الإله) .- إشكالية الوحدة العربية : خطاب الرغبة ، خطاب الممكن - أفريقيا الشرق - الدار البيضاء ، المملكة المغربية - الطبعة الأولى ، 1991 - ص 23.
[158] نفس المرجع .- ص 24.
[159] أبراش (إبراهيم) .- البعد القومي... مرجع سابق - ص130.

وكان من الطبيعي ألا تتنبه الحركة إلى المسألة الاجتماعية، وأن تتوجه أنظارها إلى مصر، بعد التأميمات الأولى وحرب السويس سنة 1956 « **بذهول وإعجاب**» كما فعل غيرها لاسيما وأن هذه الحرب حققت أول « **ثأر**» [160] من إسرائيل. وكأن الحركة وجدت ضالتها الأيديولوجية، إذ لم تتردد بموالاتها للناصرية ولا بربط مصيرها بدولة الوحدة ومحاربة أي توجه وحدوي: « **خشية أن تقود هذه الوحدة إلى تحويل مركز القوة في المنطقة إلى خارج إطار الجمهورية العربية المتحدة متخلية عن دعمها لأي توجه وحدوي. وفي هذا الإطار يأتي دفاعها سنة 1961عن استقلال إمارة الكويت عندما ادعى الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بأن الإمارة المستقلة حديثاً جزء لا يتجزأ من العراق**»[161]. وإذا كان ثمة أيديولوجيا لـ « **الحركة**» فهي عقيدة « **الثأر**» بوسائل عربية. وهذه العقيدة هي الوحيدة التي اعتنقتها الحركة بعيداً عن التأثر بالعقائد الأخرى أو الاستعارات التي تفاعلت معها سياسياً أكثر مما رأت فيها أيديولوجيا. ورغم التقلبات الحادة فقد تمسكت القيادة التقليدية للحركة بهذه العقيدة حتى هزيمة حزيران سنة 1967 ولم تتنازل عنها قط، حتى أن التنظيم الفلسطيني الذي تأسس منه الجناح العسكري للحركة بدءً من أواسط الستينات إلى ما بعد الحرب بقليل أطلق عليه اسم « **شباب الثأر** ». وبكلمات جورج حبش: « .. **الشعار الذي رفعناه وهو "وحدة.. تحرر.. ثأر" كان من أجل تحقيق الثورة السياسية، ولم نهتم بالثورة الاجتماعية... والتحرر في مفهومنا آنذاك لم يكن - التحرر الاجتماعي- وإنما التحرر السياسي... إننا اعتبرنا أن الإيمان بالأمة العربية وحقها في التحرر واسترداد فلسطين هو الحد الأدنى من الأمور التي يجب أن تلتف حوله القوى التي تتألف منها الجبهة** »[162].

ثانيا: حركة القوميين من الاندماج إلى التفكك

تعرضت حركة القوميين العرب بعد حرب حزيران إلى حراك أيديولوجي نشط تمخض عنه ظاهرتين هما الانشقاق (عن) أو الاندماج (في) الحركة. وهنا تكمن أهمية الحركة وتميزها عن باقي التنظيمات الفدائية الأخرى. فقد مثلت الوعاء الأوسع للتيارات الأيديولوجية الماركسية والقومية غير البعثية. وفي ضوء ظاهرتي الانشقاق والاندماج سنعرض بإيجاز شديد لهوية المنظمات الفدائية ذات الصلة مع محاولة تقصي أسباب الانشقاق والاندماج.

* **الأجنحة العسكرية والمنظمات الفدائية في الحركة عشية الكارثة وغداتها**

1. **الجبهة القومية لتحرير فلسطين (منظمة شباب الثأر)**

تعتبر الجناح العسكري الأول لحركة القوميين العرب والأكثر تشدداً. وقد سبقت الإشارة، على لسان جورج حبش، إلى تكونها من عناصر التنظيم الفلسطيني في فروع الحركة. و مارست النشاط السياسي والعسكري منذ سنة 1964. وينظر إلى خالد الحاج أول شهيد للمنظمة قتل في 1964/11/2. وفي 1967/5/1 أعلنت عن هويتها. وانطلاقاً من هذا التاريخ يشار إلى نايف حواتمه زعيماً لها، وإلى صبيحة الخامس من حزيران/ يونيو سنة 1967 كأول موعد لها مع العمل العسكري. أي قبل يوم واحد من الحرب.

2. **منظمة أبطال العودة**

تتباين المعلومات لجهة الإعلان عن نشأتها في الساحة الفلسطينية، ويؤكد انصهارها في « **شباب الثأر** » تحولها إلى قوة ضاربة لحركة القوميين العرب. واتخذت من العاصمة السورية- دمشق مقراً لها. ويؤرخ لميلادها في خضم العام1967 ولكن قبل اندلاع الحرب. ويشار إلى العقيد وجيه المدني زعيماً لها.

3. **ائتلاف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**

---

[160] الحوت (شفيق) .- الفلسطيني بين التيه ... - مرجع سابق - ص 41.
[161] الكبيسي (باسل) .- حركة القوميين العرب - مرجع سابق - ص 45.
[162] السامرائي (عبد الله سلوم).- حركة القوميين العرب... - مرجع سابق/ص171-172. **نقلا عن**: مطر (فؤاد) .- حكيم الثورة ... - مرجع سابق/ ص 45 -48.

تشكلت بعد الحرب من ائتلاف من المنظمات والجماعات الفدائية. ويرد التاريخ 1967/12/11 في صدر بيان تأسيسي يحدد ميلادها. ويضم كل من:

- **« التنظيم الفلسطيني»** في حركة القوميين العرب.
- جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة ضابط سابق في سلاح الهندسة في الجيش السوري برتبة نقيب هو أحمد جبريل.
- جماعة فلسطينية قومية مستقلة بقيادة أحمد زعرور.
- جماعة الضباط الوحدويون الناصريون[163].
- حركة التحرير الشعبية (حسب رواية خالد الحسن) [164].

*** الانشقاقات الكبرى داخل الائتلاف والتنظيم الأم**

1. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

باتت الجبهة الشعبية التي صدر أول بيان تأسيسي لها في 1967/12/11 الوريث الشرعي الوحيد لحركة القوميين العرب بعد انسحاب **« القيادة العامة»** بعناصرها وإطاراتها والانشقاق المعنوي الكبير للتيار الماركسي في صلب الحركة والذي استقل في صيغة الجبهة الديمقراطية. والسؤال الآن، كيف تحولت الحركة، إثر هزيمة حزيران، أيديولوجيا من تنظيم قومي - اشتراكي عربي إلى تنظيم ماركسي- لينيني؟ ثم كيف جرى التحول تنظيمياً من حركة متعددة الفروع إقليمياً إلى جبهة ذات معالم تنظيمية محددة ؟

أول ما يستوقف البحث هي الاجتماعات المكثفة التي دارت في صلب الحركة عقب حرب العام 1967 والتي مثلت انفجاراً حطم أيديولوجية القومية والاشتراكية العربية بكليتهما. فقد كانت حركة القوميين العرب أول حزب قومي يعترف بأن أيديولوجيته وبرنامجه السياسي قد هزما فتم التخلي للمرة الأولى، عن المفهوم الذي اعتبر الشعب **« كلاً »** واحداً، كما أنه تم التخلي عن الفرضية التي تعتبر **« الناس أحراراً، وأنه لا يمكن التعديل على حرية الناس إلا إذا نظمت الجماهير نفسها .. ونجحت في خوض نقاشات ديمقراطية»**. وكانت النقطة المركزية في النقاشات الدائرة التي اعتمدت أدوات التحليل الماركسية قد لخصها **« الكبيسي»** وعلق عليها على النحو الآتي: **« لا الحكومات التقدمية في مصر وسورية والعراق والجزائر ولا « حزب البعث» و « حركة القوميين العرب » ولا الأحزاب الشيوعية تمثل مصلحة الجماهير. فهؤلاء يمثلون مصالح الطبقة البرجوازية الصغيرة التي هزم برنامجها السياسي في حرب حزيران»**، كما أشارت النقاشات **« إلى الحكومات البرجوازية الصغيرة التي كانت لها مصلحة في تقليص الإقطاعيات الكبيرة والرأسمالية والتي ليست لها مصلحة في حكم البلاد بصورة ديمقراطية خشية تعرض الامتيازات الجديدة التي اكتسبتها للخطر.. فضلاً عن أن هذه الامتيازات قد جعلت أنظمة البرجوازية الصغيرة غير قادرة على استمرار الحرب ضد إسرائيل حتى النهاية»**. ويستنتج **« الكبيسي»**: **« أن تاريخ أنظمة العسكر في الأقطار العربية لا يدعم الفرضية التي ترى أنها تمثل مصالح الطبقة البرجوازية الصغيرة. وعلى العكس من ذلك فإن هنالك سبب للاعتقاد بأن هذه الأنظمة تعمل ضد مصلحة قطاعات كبيرة من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى»** [165].

وقد توجت النقاشات بإصدار اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب البيان السياسي الشهير في شهر **تموز/ يوليو سنة 1967**، وفيه نلحظ، للمرة الأولى، التمييز بين نمطين من الاستعمار، **الأول**: هو الاستعمار التقليدي الذي يتدخل عبر قواته العسكرية بشكل مباشر و**الثاني**: الذي يستعمل لتحقيق أهدافه قوى أخرى تابعة أو حليفة دون أن يلجأ إلى استخدام قواته إلا إذا عجزت أدواته المحلية. هذا التمييز، ودون تخوينها، يجعل من البرجوازية الصغيرة التي تحملت عبء القيادة موضع مساءلة وتقييم لجهة دورها القيادي قبل الهزيمة ومدى قدرتها على إنجاز المهمات التي اضطلعت بها. وبما أن الهزيمة أثبتت فشلها في الاضطلاع بالدور القيادي فهذا يعني أنها غير

---

[163] الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- القسم العام - المجلد الثاني - ص 14.

[164] أبو بكر (توفيق) .- قادة فلسطينيون في حوار استراتيجي - مطابع القبس التجارية - بلا مكان - الطبعة الأولى،1987 - ص161.

[165] الكبيسي (باسل).- حركة القوميين العرب - مرجع سابق - ص 73. **وأوسع تحليل** فيما يخص أنظمة العسكر في الشرق العربي يمكن الاطلاع عليه **لدى**: النقيب (خلدون حسن) .- الدولة الفلسطينية ... - مرجع سابق.

مؤهلة لاستمرار دورها الطليعي. لهذا فإن المسألة الآن « **تتطلب انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة**» لأنها « **الأكثر جذرية في مقاومة الاستعمار وحلفائه المحليين بحكم مصالحها وطبيعة أيديولوجيتها، وتحت هذه القيادة سوف يكون على البرجوازية الصغيرة وكل العناصر والقوى الوطنية والتقدمية أن تسهم بدورها في معركة التحرر الوطني**»[166]. ولهذا طالب البيان حركة التحرر العربية أن « **تحدث تغييراً أساسياً في مستوى جذرية تفكيرها العلمي وجماهيرية تكوينها الاجتماعي وصلابة بنيتها التنظيمية واستراتيجيتها وأساليب نضالها**». ونجح شعار « **الكفاح المسلح** »، بطابعه القومي، في استيطان البيان القومي للحركة، فجاء فيه: « **أن العنف الثوري ما هو إلا التعبير الحقيقي المعاصر عن استراتيجية المجابهة الكاملة والحاسمة للاستعمار بصفته آخر مراحل الإمبريالية** »[167].

وانطلاقاً من البيان نفسه سعت الحركة إلى التهيؤ للقاء المنظمات الفدائية في إطار جبهة تضم مختلف الفصائل الفلسطينية لسببين **الأول**: لأن وجود هذه الجبهة عامل أساسي من عوامل الانتصار. **والثاني**: لأن منظمة التحرير الفلسطينية. بطابعها الرسمي، لا تصلح لتشكيل هذا الإطار[168]. وعلى خلفية « **ثبوت صحة المواقف والتحليلات التي قدمتها العناصر اليسارية، وخطأ المواقف التي طرحتها العناصر اليمينية، من خلال التجربة**» قامت الحركة باستبدال هيئات حركة القوميين العرب المركزية، بمكتب « **تنسيق بين أقاليم الحركة وفروعها على امتداد المنطقة العربية**»[169]، وعلى أرضية الكفاح المسلح ووحدة العمل أعلن عن تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وصدر البيان السياسي الأول للجبهة في 1967/12/11. وأكد أن: « **الظروف الموضوعية نضجت إلى الحد الذي يفسح المجال لرفع شعار الكفاح الشعبي المسلح وممارسته حتى آخر مدى له في معركة طويلة وقاسية لابد أن تتحقق في نهايتها إرادة الجماهير وأمانيها**». ولكن على عكس البيان القومي جاء البيان السياسي للجبهة ذو محتوى قطري صارخ للمرة الأولى في تاريخ حركة القوميين العرب: « **أيها المناضلون في كل مكان على الأرض الفلسطينية. أيها العمال والفلاحون، يا فقراء شعبنا ونازحيه، أيها الطلاب المثقفون، أيها الموظفون والتجار هذه هي البداية ترفع فيها جبهتكم رايات الفداء والصمود والتحدي**»[170]. وقد عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرها الأول في شهر آب/ أغسطس سنة 1968.

وبعد نقاشات محمومة قبل المؤتمر وبعده نجح التيار الماركسي في صبغ التقرير السياسي[171] بصبغته. فأدان الطبقة الإقطاعية والبرجوازية والبرجوازية الصغيرة وتركيبة المجلس الوطني الفلسطيني والأنظمة التقدمية وأيديولوجيات حركة المقاومة بما فيها الجبهة الشعبية واستبعاد الطبقات الأكثر ثورية وجذرية في المجتمع عن المسؤولية أو حتى المشاركة فيها. واعتبر التقرير أن أزمة المقاومة طوال الخمسة عشر شهراً (حزيران/ يونيو1967- آب/اغسطس 1968) بأنها نتاج « **أزمة التكوين الأيديولوجي والطبقي والسياسي لكافة فصائل المقاومة**»، وقد وافق المؤتمر بالإجماع على التقرير الذي من بين ما أوصى الاعتماد على: « **أيديولوجية ثورية علمية (أيديولوجية البروليتاريا) معادية للاستعمار والصهيونية والرجعية والتخلف... تتسلح بها الجماهير وتعتمد بالأساس على الطبقات الأكثر جذرية وثورية في المجتمع** » [172]. ولكن هذا الإجماع لم يدم حتى نهاية العام، إذ انسحبت جماعة أحمد جبريل وكافة عناصر وإطارات جبهة التحرير الفلسطينية، ثم جماعة أحمد زعرور. وأخيراً الجناح الماركسي في الجبهة مشكلاً تنظيماً مستقلاً. وعلى الفور انعقد المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية في شهر شباط/ فبراير سنة 1969 وفيه أعلنت الجبهة مجاهرتها بتبني النظرية الماركسية اللينينية وأقرت وثيقة « **الاستراتيجية السياسية والتنظيمية**»*، وقبل ذلك كانت الجبهة في إطار حركة القوميين العرب، تسترشد بمناهج التحليل الماركسي أما الآن فقد أصبحت تنظيماً محدد المعالم، وفي حقل الماركسية، ولكن أية ماركسية؟

---

[166] حجار (جورج) سالم) : أدبيات الجبهة الشعبية ... - الثقافة - عدد 9 - مرجع سابق - ص 52.
[167] نفس المرجع .- ص 54.
[168] الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- المجلد الثاني - مصدر سابق - ص 14.
[169] الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 934.
[170] حجار (جورج سالم) : أدبيات الجبهة الشعبية...- مرجع سابق - ص 55.
[171] نص التقرير السياسي الصادر في ختام المؤتمر الأول للجبهة الشعبية موجود بالكامل **لدى**: إسماعيل (طارق) .- اليسار العربي - مرجع سابق - ملحق د / ص 182-215.
[172] الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 943.
* هي الوثيقة الأساسية التي تعبر عن فكر الجبهة الشعبية. وقد صاغها الدكتور جورج حبش بمساعدة غسان كنفاني. وكذلك "**التقرير السياسي**" الذي تنسب صياغته إلى نايف حواتمة. وقد رفضه حبش لدى خروجه من السجن. وبعد الانشقاق ولحاق "الشعبية" بالماركسية وقع تبنيه كأحد الوثائق الأساسية للجبهة الشعبية.

من الأهمية القول، بما لا يدع مجالاً للشك، أن نوع الماركسية التي ستختارها الجبهة الشعبية ستؤدي إلى تميزها عن سائر المنظمات الفلسطينية والأحزاب الشيوعية العربية ذات النهج الماركسي اللينيني، فالجبهة تتوخى الحذر من السقوط في ماركسية مشوهة أو منسوخة فتصبح مثل « **الطفوليين اليساريين**» الذين لم يستوعبوا النظرية فنسخوها. لهذا فقد التقطت « **الاستراتيجية السياسية والتنظيمية**» حقيقة الماركسية اللينينية « **كدليل للعمل وليست عقيدة ثابتة وجامدة**»[173]. وليست هذه الانطلاقة إلا لأن « **استراتيجية وتكتيك وأشكال نضال البروليتاريا الطبقي متنوعة للغاية، فهي تتحدد بالظروف التاريخية العيانية الداخلية والدولية، وبدرجة نضج الطبقة العاملة وحلفائها**» [174]. وبما أن الواقع الفلسطيني يمر بمرحلة تحرر وطني فقد سئلت الجبهة الشعبية عن نوع الماركسية التي تتلاءم مع الواقع، فأجاب جورج حبش: « **إني أفكر في ماركسية الماركسية الآسيوية، ماركسية الأحزاب الصينية والفيتنامية، كما أفكر في ماركسية الحزب الشيوعي الكوبي، حيث الإصرار على أولوية الكفاح المسلح، لأن الجماهير يمكن أن تعبأ فقط حول قضية القتال من أجل التحرير**»[175]. ومن الملاحظ أن الجبهة الشعبية تعتمد على الماركسية- اللينينية في تأطير نشاطها السياسي والعسكري والحزبي، ولكن في ضوء التجارب الثورية الآسيوية واللاتينية وبالذات التجربة الصينية أو الفكر الماوي. فعلى المستوى التنظيمي للجبهة تحتل موضوعتا الكفاح المسلح وبناء الحزب المرتبة الأولى وتدخلان في علاقة جدلية على أساس أن « **كل عضو سياسي في الجبهة مقاتل، وكل مقاتل سياسي**» [176]. أما على المستوى السياسي فالإستراتيجيا تقوم على طرح السؤال الماوي الشهير: « **من هم أصدقاؤنا ؟ ومن هم أعداؤنا؟** ».« **إن شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور، والرؤية الواضحة للعدو، والرؤية الواضحة لقوى الثورة، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد استراتيجية المعركة، وبدونها يكون العمل الوطني عفوياً ومرتجلاً...** » [177].

أما اختيارها لـ «**الماوية**» كنهج عملي فلا يلغي هويتها. وعلى العكس من ذلك فقد حدد المؤتمر الثالث للجبهة الذي عقد في **شهر** آذار/ **مارس سنة 1972** هويتها في النظام الداخلي مشيراً بأنها: « **حزب سياسي مقاتل يلتزم بالماركسية - اللينينية كنهج علمي في رؤية المعركة وقواها المتصارعة وتحديد أسلوب التعبئة والمواجهة. وتمثل طليعة الطبقة العاملة الفلسطينية وحزبها السياسي المقاتل الذي يعبئ هذه الطبقة ويهيئها لتأدية دورها التاريخي في تحرير نفسها وتحرير جماهير الشعب، وتمثل الصيغة التنظيمية لتعبئة العناصر الطليعية من طبقة الفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمثقفين والجنود، وتضم على أساس الاختيار الحر العناصر الأكثر تقدمية وأكثر تصميماً واستعداداً للتضحية**» [178].

ظاهرة الانشقاق في الجبهة الشعبية

في التاسع عشر من شهر آذار/ مارس سنة 1968، بعد أربعة أشهر على تشكيل الجبهة الشعبية، توجه جورج حبش إلى دمشق بناءً على دعوة لإجراء محادثات سياسية تتعلق، على الأرجح، بالتفاوض حول فتح الحدود السورية الشمالية (هضبة الجولان المحتلة) أمام المنظمات الفدائية لشن هجمات حربية على إسرائيل. ولعله (الحكيم) لم يكن يدري أنه استدرج سياسياً إلى كمين أمني أدى إلى احتجازه بأمر من عبد الكريم الجندي رئيس المخابرات السورية الذي أودعه السجن طيلة سبعة أشهر ونصف الشهر، ولم يتمكن من الإفلات إلا يوم 11/14/ 1968 عبر كمين محكم أعده الدكتور وديع حداد أحد مساعديه المخضرمين سياسياً وعسكرياً وزميله في الدراسة. ولا شك أن فشل الوساطات في الإفراج عن الحكيم أدى إلى حسم الموقف داخل الجبهة الشعبية لوضع حد لاحتجازه، ولا شك أن اختيار « **حداد**» أكبر الأعمدة العسكرية الجبارة في الجبهة لتحرير الحكيم لا يمكن أن يفسر إلا في ضوء التطورات التنظيمية والسياسية الخطرة جداً التي مرت بها الجبهة ومنها قضايا الانشقاق. فما الذي ترتب على غيبة الحكيم؟

♦ انفصال جبهة التحرير الفلسطينية. وحسب رواية أحمد جبريل فإن القيادة العامة للجبهة الشعبية اجتمعت وقررت فصل « **شباب الثأر** »* بدعوى العمل الحزبي واستعداء بعض الأنظمة العربية (سوريا). وإذا كانت

---

[173] سلوم (توفيق)، ترجمة .- المعجم الفلسطيني المختصر- دار التقدم - موسكو، الاتحاد السوفياتي - 1986 - ص 420.
[174] نفس المصدر .- ص 422.
[175] حجار (جورج سالم) .- أدبيات الجبهة الشعبية ... - مرجع سابق - ص 84.
[176] الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- المجلد الثاني - مصدر سابق - ص 15.
[177] نفس المصدر .- نفس الصفحة.
[178] حجار (جورج سالم).- أدبيات الجبهة الشعبية ...، القسم الثاني- الثقافة - عدد10 -تشرين أول/اكتوبر1978 -مرجع سابق- ص56.
* صدر بيان بهذا الخصوص في 10 / 10 / 1968 بعنوان: "بيان القيادة القومية للجبهة الشعبية حول إخراج منظمة شباب الثأر من الجبهة ".

الجبهة الشعبية هي التي سعت إلى الوحدة مع المنظمات الفدائية إثر حرب حزيران فإن جبهة التحرير هي التي وجهت الدعوة للقاء المنظمات، لذا ليس غريباً أن تتخذ جماعة أحمد جبريل تسمية لها تظهرها بأنها الأصل وليست منشقة وتحتكر القيادة مستبعدة في ذلك باقي الائتلاف في الجبهة الشعبية. فهي « **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**» وهي « **القيادة العامة**» لها. بيد أن الوقت لم يطل بها حتى استقلت في صيغة تنظيم محدد.

♦ انفصال آخر قامت به جماعة أحمد زعرور الذي شكل، في الأردن، « **منظمة فلسطين العربية**».
ويشار إلى خروج هاتين الجماعتين بضغط مارسه التيار الماركسي- اللينيني في الجبهة (مجموعة نايف حواتمه)، كما تم بتدخلات « **فتحاوية**» (نسبة إلى حركة « **فتح**») وأردنية[179].ومن الواضح، في ظل الانشقاقات وغيبة الحكيم بات مجال التفاعل تحت هيمنة ملحوظة للتيارات الماركسية التي يتصدرها نايف حواتمه.

♦ انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في الفترة ما بين 10- 17 تموز/ يوليو سنة 1968 وتسليم قيادة المنظمة لحركة « **فتح**» بعد استقالة الشقيري.

♦ تملص سوريا من ضغوط الجبهة الشعبية لفتح الحدود أمام العمل الفدائي الذي يشكل أكبر المشكلات آنذاك للمنظمات الفدائية الفلسطينية خاصة إزاء الاندفاع الكبير والقوي الذي تمخض عن ظهور الجبهة الشعبية وقدرتها على توحيد المنظمات الفلسطينية المسلحة في إطار جبهة تتجاوز مؤسسة منظمة التحرير « **صنيعة العرب**».

♦ وقوع معركة الكرامة جنوب الاردن بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش الأردني من جهة والقوات الإسرائيلية من جهة أخرى في **21 آذار/ مارس سنة 1968**. أي بعد يومين من اعتقال جورج حبش، وقد أجبرت إسرائيل على الانسحاب بعد أول هزيمة عسكرية قاسية تلقتها منذ قيامها. ومن المشكوك فيه ألا تكون سوريا على علم بوقوع المعركة قبل يومين لاسيما وأن الأردن علم بها وأبلغ ما لديه من معلومات للفدائيين. وأكثر ما يلفت الانتباه في نتائج معركة الكرامة هو التأييد الشعبي الساحق الذي حظي به الفدائيون والبروز الكاسح للمنظمات.

كل هذه التحولات حدثت في فترة احتجاز الدكتور جورج حبش. ومن المتعذر تبرير احتجازه بـ « **صدفة سيئة**» [180] إلا إذا كان فيصل جلول يعني بها « **خدعة**» قصد منها تحييد الحكيم بكل ما يمثله من تراث نضالي وخبرة في القيادة والعمل السياسي. لإضعاف الجبهة الشعبية المنافس القوي لحركة « **فتح**» التي تحظى بدعم سوري وجزائري. ولتسليم « **فتح**» قيادة المنظمة بوصفها صاحبة « **الرصاصة الأولى**» و« **الشرعية التاريخية**»، وبالتالي فهي الأحق بقيادة المنظمة والكفاح المسلح الفلسطيني. فماذا لو ظل « **الحكيم**» طليقاً ؟ وحافظت الجبهة الشعبية على تماسكها ووحدتها؟ هل كان من الممكن أن تنعقد الدورة الرابعة للمجلس الوطني؟ وهل ستنجح « **فتح**» في تسلم قيادة المنظمة في ظل مشاركة وحضور قوي للجبهة الشعبية؟ أسئلة في ظل التكتم وغياب المعلومات الدقيقة تبقى عرضة للإثارة باستمرار. ومع ذلك يمكن تبرير تسلم « **فتح**» للمنظمة من خلال التمييز الأيديولوجي بين المنظمات وعلاقتها بالأنظمة السياسية العربية، أو من خلال الأيديولوجيا والتركيب الاجتماعي للمنظمة، وسيرد تفصيل ذلك حين البحث في « **حركة فتح**». أما السؤال الذي نطرحه الآن، فهو: ماذا فعل الحكيم بعد خروجه من السجن؟

وقعت الانشقاقات الأولى في الجبهة على خلفية التقرير السياسي الذي صدر عن المؤتمر الأول للجبهة (1968). وفي سعيه إلى إعادة توحيد الجبهة وإزالة أسباب الخلاف رفض جورج حبش التقرير وبادر بالاتصال بالمنشقين، وما كان لهذه المبادرة أن تنجح لاسيما وأن القوى السياسية التي دعمت الانشقاق باتت فاعلاً استراتيجيا في استمراره. ولما ثبت لـ « **الحكيم**» عجزه عن إعادة البناء أدرك أنه بانتظار مواجهة أخرى حاسمة « **لم تطل**» مع التيار الماركسي الذي يتزعمه « **حواتمة** » بمساعدة محسن إبراهيم الشخصية الأقوى في فرع حركة القوميين العرب في لبنان ، فضلاً عن أنه الفرع العربي الأقوى من بين فروع الحركة العربية. وإزاء إصرار التيار الماركسي على خوض الصراع حتى النهاية (**عدم التراجع عن الماركسية- اللينينية**) خشي « **الحكيم**»

[179] جلول (فيصل) .- حركة القوميين العرب ... - مرجع سابق - ص 191.
[180] نفس المرجع .- نفس الصفحة.

على هيبة الجبهة الشعبية فدخل في صراع مسلح قتل فيه أحد المنشقين[181]. وأدى هذا الحادث إلى انفجار الاتهامات التي وجهت إلى الحركة والجبهة والتي وصفتها بـ « **الفاشية**» و « **الإرهابية**». وانتهى الصراع بلا « **طلاق ديمقراطي**»[182]، وأصبحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واقع تنظيمي مستقل ووريثة شرعية لحركة القوميين العرب التي شكل انشقاق « **حواتمة** » عنها ضربة قاسمة لها ، فيما عدا لبنان حيث تقاسمتها الجبهتان في شكل بنى حزبية:

- حزب العمل الاشتراكي العربي الذي انشق عن منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، ومثّل الحزب الماركسي - اللينيني للجبهة الشعبية برئاسة جورج حبش ورعاية الجبهة الشعبية.
- منظمة الاشتراكيين اللبنانيين التي اندرج ما تبقى منها مع تنظيم لبناني ماركسي هو منظمة العمل الشيوعي برئاسة نايف حواتمه ورعاية الجبهة الديمقراطية.

انشقاقات أخرى:

انشقاق الجبهة الثورية لتحرير فلسطين

تعود أصولها إلى مجموعة قيادية في الجبهة الشعبية. وقد ظهرت بهذا الاسم عشية انعقاد المؤتمر الوطني الثالث للجبهة والذي انعقد في الفترة ما بين 6-9 آذار/ مارس سنة 1972. وتبين أنها نتاج لانشقاق قاده أحمد فرحان المكنّى بـ « **أبو شهاب**» وهو عراقي الأصل. ولتبرير الانشقاق استعمل أبو شهاب عبارات « **اليمين واليسار**» إشارة إلى وصف الأغلبية في الجبهة بـ « **اليمين**» فيما اعتبر جماعته « **اليسار**»، والمشكلة الأساسية تتلخص في رؤية المجموعة المنشقة باستحالة « **تحول الجبهة الشعبية من تنظيم برجوازي راديكالي صغير إلى تنظيم يساري ثوري دون الانشقاق للتخلص من اليمين**»، وبخلاف ذلك فإن « **حجم التنازلات التي يطمح اليمين إلى تحقيقها لكي يستمر في التعايش مع اليسار هو أن تكون هناك أوضاع تنظيمية تكرس استمرار هيمنته على أوضاع الجبهة**» [183]. ومن الملفت للانتباه أن هذه المبررات هي ذاتها التي عبرت عنها الجبهة الديمقراطية حين انشقاقها كما جاء في بيان الانشقاق[184]. إلا أن الانشقاق الجديد لم يعمر طويلاً، وانتهت الجبهة الثورية إلى طريق مسدود خلال فترة قصيرة، وتوزع أعضاؤها على منظمات المقاومة فيما عاد قسم منهم إلى الجبهة الأم[185].

وفي ختام المؤتمر الثالث للجبهة علق « **الحكيم**» على ظاهرة الانشقاقات المتكررة داخل الجبهة الشعبية مبدياً « **أسفه وألمه وفهمه لها**» ويبدو أن تفهم « **الحكيم**» نابع من « **الرؤية الواضحة للأمور**»، ليس دفاعاً ولا تبريراً، ولكن إقراراً بواقع معين يفسر فيه الانشقاق بـ « **أن الجبهة الشعبية في هذه المرحلة وكونها تنظيماً يسارياً راديكالياً لم تكتمل عملية تحوله إلى حزب ماركسي لينيني هو عامل ذاتي أول ما يؤدي إلى مثل هذه الظواهر، يضاف إلى ذلك عامل النزق والنفس القصير والمزايدة التي تتحكم عادة بتصرفات البعض تحت ستار اليسار والماركسية – اللينينية، كذلك فإن الأزمة التي تعيشها حركة المقاومة، ومحاولات ضرب منظمات المقاومة من الداخل التي تقوم بها بعض الدول العربية هي عوامل موضوعية أخرى تشابكت مع العوامل الذاتية الداخلية**» [186]. **ومن جهته يشير ناجي علوش إلى انشقاقين آخرين هما:**

الأول: انشقاق مجموعة وليد قدورة سنة 1976، وهذه تمثل، كما تقول الجبهة الشعبية، « **تياراً يسارياً انتهازياً**». إلا أن الجبهة تصدت لهذه المجموعة وفصلتها، وعلى رأسها وليد قدورة الذي مارس « **دوراً تخريبياً داخل**

---

[181] يعلق نايف حواتمه على هذا الصراع في الذكرى السادسة لانطلاقة الجبهة الديمقراطية (1975) مشيرا أنه : " في بداية الطريق كان هناك حملة لتصفية اليسار في المهد ... ولكنها تحطمت وسقط العديد من الشهداء دفاعا عن استقلال اليسار وتعميدا له بالدم الطهور ". **لدى:** حجار (جورج سالم) .- أدبيات الجبهة الديمقراطية : من القومية والأممية إلى القطرية - القومية، القسم الثاني - الثقافة - عدد 8 - آب (أغسطس) 1978 - مرجع سابق - ص 42.

[182] عبارة أطلقها نايف حواتمه لحل الخلاف سلميا بين الجبهة الشعبية والتيار الماركسي فيها . **راجع**: حواتمه (نايف) .- حواتمه يتحدث ...- مرجع سابق - ص 55.

[183] حجار (جورج سالم) .- أدبيات الجبهة الشعبية ... - عدد 9 – مرجع سابق - ص 36. **وكذلك**: الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي): فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 935.

[184] الموسوعة الفلسطينية .- نفس المصدر أعلاه - ص 943.

[185] جلول (فيصل) .- حركة القوميين العرب ... - مرجع سابق - ص 191.

[186] حجار (جورج سالم) .- أدبيات الجبهة الشعبية ... عدد 10 - مرجع سابق - ص 55. **وكذلك**: الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 935.

الجبهة ولفترة طويلة بتوجيه من أجهزة المخابرات، لابسا قناع اليسار الذي استطاع أن يخفي وراءه دوره التخريبي ردحاً طويلاً من الزمن». والثاني: فصل وديع حداد أحد مؤسسي حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية، الذي « **أخذت موضوعاته وقتاً وجهداً كبيرين من هيئات الجبهة المركزية»**، حتى أمكن فصله، بعد أن خيض الصراع « **على أسس مبدئية وموضوعية، والابتعاد عن التشنج، وأخذ الواقع بعين الاعتبار والتعاطي بنفس بروليتاري طويل، مع تمردات الرفيق الشهيد وديع حداد*وعدم انضباطيته وفوضويته»**، وأدى هذا إلى التخلص« **من رجل يميني معرقل لمسيرة التحول»**[187].

وفي سنة 1983 تم فصل بسام أبو شريف عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية والناطق الرسمي باسم اللجنة القيادية المشتركة التي تشكلت من الجبهتين الشعبية والديمقراطية على خلفية الانشقاق في حركة « **فتح**» ومنظمة التحرير الفلسطينية. واتخذ قرار الفصل بسبب تأييده لزيارة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للقاهرة، بعد رحيل حركة « **فتح**» عن لبنان، والتقائه الرئيس المصري محمد حسني مبارك للمرة الأولى بعد توقيع مصر لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل سنة 1979.

2. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

هي أول المنظمات المنشقة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذراع العسكري القوي لحركة القوميين العرب. إذ أن القوى الأخرى التي ائتلفت مع الحركة في الجبهة الشعبية هي في واقع الأمر تنظيمات مستقلة فيما عدا « **شباب الثأر** » و « **أبطال العودة**» و « **التنظيم الفلسطيني**». وقد أعلن عن تأسيسها في 1969/2/22، وظلت تحمل اسم « **الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين**» حتى سنة 1975 حيث أسقطت لفظة « **الشعبية** »، وتزعمها نايف حواتمه الأمين العام لها، والمعروف أن انشقاقها أسفر عن تفكك حركة القوميين العرب. وتعتبر الجبهة الديمقراطية، بلا منازع، أول منظمة فلسطينية تعلن التزامها الصريح بالماركسية -اللينينية وترى أن نشأة اليسار الجديد، الفلسطيني والعربي، يرتبط بنشأتها هي. ولقد سبقت الإشارة إلى أن هذا التيار بدأ يغزو حركة القوميين العرب منذ سنة 1961 متأثراً بالتحولات الطبقية وتطورات المسألة الاجتماعية التي شهدتها مصر والجمهورية العربية المتحدة وما بعد الانفصال. وفي شهر آب/ أغسطس سنة 1968 عقدت الجبهة الشعبية مؤتمراً لها استطاع الماركسيون فيه فرض أطروحاتهم الأيديولوجية، ودعا المؤتمر في التقرير السياسي إلى « **تبني الماركسية كنهج عمل لأن أيديولوجيا البرجوازية الصغيرة أظهرت أنها غير قادرة على حل المعضلات التي يطرحها التحرر الوطني. ولا بد من الانحياز إلى جبهة الكفاح الطويل الأمد الذي يبدأ بالتسلح بسلاح الأفكار الثورية؛ أفكار الطبقات الثورية في أي مجتمع الأكثر ثورية وجذرية، والتي لا مصلحة لها في المهادنة ولا في التراجع. لأنها ستكسب كل شيء: الوطن والأرض والاستقلال السياسي والاقتصادي الحقيقي»** .

وحين انشقاقها اعتبرت أن التقرير السياسي هو « **الأساس الفكري والسياسي الذي بنت عليه الجبهة الديمقراطية .. استقلالها الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي»**[188]. وفي أوائل سنة 1972 حددت الجبهة هويتها ونهجها في النظام الداخلي الصادر عن اجتماع المجلس الوطني العام (الكونفرنس) في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر سنة 1971. وحسب أرقام النظام ورد ما يلي:

«1. الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، هي جبهة يسارية موحدة فلسطينية- أردنية تضم الفصائل المتقدمة من الشعب الكادح... الخ
3. إن النواة القائدة تسترشد بالماركسية كدليل عمل وتعمل لتطبيقها بحيوية على الواقع الأردني- الفلسطيني من أجل بناء حزب ماركسي لينيني يقود الجبهة والتحالف الديمقراطي للثورة.

---

* قيل أنه توفي في جمهورية ألمانيا الشرقية في 1978/3/28 إثر مرض عضال فيما تتحدث روايات أخرى عن اغتياله من قبل الموساد الإسرائيلي بواسطة السم.

[187] الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 935.

[188] نفس المصدر .- ص 941 . **وكذلك** : الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- المجلد الثاني - مصدر سابق - ص 11. و حواتمه (نايف).- حواتمه يتحدث ...- مرجع سابق - ص 314، حيث التأكيد في الحاشية المنجمة على ما ورد في الموسوعة الهجائية أعلاه.

6. إن الجبهة الشعبية الديمقراطية ونواتها القائدة تلتزم على أساس الأممية البروليتارية ... من أجل توثيق التحالف وتعزيزه بين الثورة الفلسطينية وكافة القوى الثورية على نطاق العالم ... كضرورة واقعية وتاريخية ... ولبناء جبهة صدام واسعة ضد الإمبريالية على نطاق العالم» [189].

والآن ما هي أسباب الانشقاق إذا كانت الجبهة الشعبية قد وافقت على (**بيان آب 1968**) بالإجماع كما يشير إلى ذلك ناجي علوش؟ إن بيان الانشقاق ينطلق من أنه: « **لا يمكن تحويل مؤسسة برجوازية يمينية أو برجوازية صغيرة إلى موقع يساري ثوري بكاملها**» . كما يشير البيان إلى مشاكل تنظيمية تمثلت « **بفرض القيادات المهترئة والمتخلفة التي انهارت كلياً عام 1966 (أي في السجون الأردنية) وبذلك كرست الإطارات الفاشلة تاريخياً والمنهارة عام 1966 على رأس تنظيمات الجبهة**». وحاربت « **القيادة اليمينية**»، « **دخول أية رياح ثورية للتغيير الثوري .. وعملت على تدعيم مراكز القوى والإقطاعات الخاصة والشلل وعبادة الفرد .. وفرضت بقوة السلاح قيادة توفيقية .. ولجأت إلى العنف بدلاً من عقد مؤتمر ديمقراطي أو القبول بالطلاق الديمقراطي**»[190]. ولقد قابل الصحافي اللبناني طلال سلمان كلا من « **حواتمة** » و « **حبش** » للتنصت على أسس الخلاف بينهما، ونشر تحقيقاته سنة 1969 في كتاب بعنوان: « **مع فتح والفدائيين**». فجاء تعليق «**حبش**» على أطروحات الماركسية قبل الانشقاق محذراً من: « **إن اللغة التي يستخدمها "الإخوان" جديدة وغريبة على آذان الجميع، إنهم ينسون الواقع تماماً. فيركزون أحاديثهم وعملهم على ضرورة تغيير الصراع الطبقي، بينما نحن نريد أن نجر المزيد من قطاعات الشعب إلى ساحة القتال. ماذا يمكننا أن نقدم للقضية إذا كنا محاصرين؟! إن منطق الإخوان سيعزلنا عن الجميع، حتى عن ذوي المصلحة الحقيقية في الثورة، هل تعتقد أن أبناء المخيمات سيلبون نداء الثورة البروليتارية ؟ أبداً**».

أما نايف حواتمه فلا يرى إلا العكس تماماً: « **.. كنا نريد تفجير ثورة كفيلة بتحرير فلسطين، علينا أن نبني حزبنا الثوري الماركسي اللينيني. ففي غياب مثل هذا الحزب لا يمكن تحويل حركة المقاومة إلى ثورة حقيقية، إن نوعية المقاتل هي التي تحدد قدرته على إحراز النصر، وفي فيتنام ينتصر الثوار لأن نضالهم يرتكز إلى قاعدة فكرية ثورية.. إما أن تكون طليعة ثورية عربية تحريرية شاملة أو لا تكون شيئاً**»[191].

ولعله يقصد ذاته عندما يشير فيصل جلول، لِمَن عرف حركة القوميين العرب في آخر حياتها، أن: « **الذين عاصروا ظروف انشقاق حواتمه يعرفون أن الامكانات التي استند إليها في تأسيس جبهته كانت في حدود الصفر تقريبا**» [192]، وهذا « **الصفر**» يساوي عند « **ممدوح**»، القائد العسكري للجبهة، « **ستة عشر شخصاً في الأيام الأولى**»[193]! وهذا صحيح من حيث الواقع. بيد أن مجموعة حواتمه حظيت بدعم خارجي تمثل في حركة « **فتح**» وفي منظمة الاشتراكيين اللبنانيين التي يتزعمها محسن إبراهيم وبقوى عربية رسمية وحزبية، ولهذا تضخم « **صفر جلول**» إلى الحد الذي جعله يفاخر بلقب « **اليسار الفلسطيني أو العربي الجديد**»، و وأد حركة القوميين العرب.

اندماج منظمات أخرى

على خلفية انشقاق الجبهة الديمقراطية وتبنيها للتقرير السياسي انضمت منظمتين للجبهة في شهر حزيران/ يونيو سنة 1969 هما **عصبة اليسار الثوري الفلسطيني** و**المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين** وأبرز قادتها عبد اللطيف أبو جبارة وحمزة البرقاوي ويسار عسكري والعقيد سمير الخطيب والعقيد عبد العزيز الوجيه رئيس أركان جيش التحرير[194]. وعن «**الأخيرة**» يشار إلى أنها تأسست سراً عشية انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني (أيار/ مايو 1964) واشتملت على ثلاث مجموعات تكونت من أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي الأردني ويساريين فلسطينيين في سورية ووطنيين فلسطينيين في سورية. وقد ظهرت المنظمة إلى العلن في أعقاب المؤتمر الثاني لها (1968) إثر خلافات جذرية محورها الاندماج بالمنظمات اليسارية الفلسطينية أو عدمه. وقد اعتنقت المنظمة الماركسية اللينينية نهج عمل. وهي أقرب إلى الجبهة الشعبية من قربها للجبهة الديمقراطية. ومع

---

[189] حجار (جورج سالم) .- أدبيات الجبهة الديمقراطية ... - عدد 8 - مرجع سابق - ص 38.
[190] الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 943.
[191] جلول (فيصل) .- حركة القوميين العرب ... - مرجع سابق - ص 193.
[192] نفس المرجع .- ص 192.
[193] حجار (جورج سالم) .- أدبيات الجبهة الديمقراطية ... - عدد 8 - مرجع سابق - ص 37 ، استنادا إلى الحاشية رقم 7 في الصفحة رقم 61. ومن جهته يذكر " حواتمه "، خلافا لذلك، أن النواة الأولى كانت تعد بالمئات كما هي انطلاقة الفصائل الأخرى. **هذه الملاحظة وردت في**: حواتمه (نايف) .- نايف حواتمه يتحدث ... - مرجع سابق - ص 57.
[194] حواتمه (نايف) .- نايف حواتمه يتحدث ... - مرجع سابق - ص 57.

ذلك فقد انضم أغلبية أعضائها إلى الأخيرة في 6/5/ 1969 فاضطر بقية الأعضاء إلى إصدار بيان يسقط صفة الأغلبية، إلا أن نشاط المنظمة توقف منذ أواخر العام 1970 [195].

2. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة-

يمكن اعتبارها واحدة من أقدم المنظمات الفلسطينية. وقد تكونت سنة 1959 وضمت نحو ثلاثين تنظيماً حسب رواية الدكتور جورج سالم حجار. وعرفت في حينه باسم « **جبهة التحرير الفلسطينية**». وقبل اتحادها مع الجبهة الشعبية « **طلبت الوحدة مع حركة فتح، وبعد أن تمت رفض السيد أحمد جبريل قرار المرحوم علي بشناق (أن يكون أحمد جبريل عضواً في المجلس العسكري وعلي بشناق عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح) وألغى الوحدة مع فتح**». هكذا يروي خالد الحسن أحد قادة حركة « **فتح** »[196]. وما يلفت الانتباه أن نشأة جبهة التحرير كانت عقدية فيما يتصل بدعوتها إلى «**الكفاح المسلح**»، غير أنها عجزت عن مباشرته إلا في منتصف العام 1966 وإلا لكانت صاحبة « **الرصاصة الأولى**» عوضاً عن حركة « **فتح**». أما سعيها للوحدة مع هذه الأخيرة فتبدو مبررة للغاية، إذ أن « **المبادئ الائتلافية**» الستة التي طرحتها سنة 1959 كبرنامج عمل تكاد تتطابق مع أطروحات حركة « **فتح**» خاصة في « **الأول**» الذي يعتبر أن « **الشعب العربي الفلسطيني هو المسؤول الأول عن قضيته، ومن خلفه الشعوب العربية**» في حين يؤكد « **الثالث**» على « **تحريم التكتل والنشاط الحزبي ضمن صفوف الجبهة**» [197]. وهو المبدأ الذي يزعم أحمد جبريل أنه السبب في انشقاق « **القيادة العامة**» عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فضلاً عن استعداء بعض الأنظمة العربية (سوريا) [198]. وإثر انشقاق « **القيادة العامة**» في **شهر تشرين أول/ أكتوبر سنة 1968** عقد المؤتمر الأول للجبهة في ذات العام وأقرت برنامجاً سياسياً أطلق عليه اسم « **الميثاق**». وعرفت الجبهة نفسها بأنها: « **تنظيم جماهيري مستقل يرتكز (أولاً) على انفتاحه الكامل لكل تلك العناصر الشريفة العربية المناضلة، وليس تنظيماً مغلقاً متقوقعاً على نفسه و(ثانياً) على عدم ارتباطه بأي حزب أو حركة سياسية أخرى، ولا يقبل في عضويته أي عضو أو عنصر ملتزم مع أي حزب أو حركة أو تنظيم آخر، ولكنه يقبل انضمام أي عنصر يلتزم فقط بمبادئ الجبهة**».

ومثل غيرها من المنظمات الفلسطينية كانت الوثائق الأولى لها تعبر عن الحاجة إلى وضوح في المواقف السياسية العاجلة. فكانت تُخَطُّ بـ « **عفوية وارتجال**». وانعقد المؤتمر الرابع (**آب/أغسطس1973**) بينما كانت الجبهة تشعر بفراغ أيديولوجي خانق. فأقرت « **برنامجاً سياسياً متكاملاً** » أكد في أول بنوده على قيمة النهج الفكري والبرنامج السياسي في تاريخ الثورات الوطنية « **فلا ثورة بدون نظرية ثورية**» لأن « **النهج الفكري يسلح الثورة باستراتيجية واضحة**»، ولأن « **ثورة ترتبط بمصلحة الإنسان التي هي كل لا يتجزأ في كل مكان من العالم**» فلا بد من أن تنتهج « **خطاً يسارياً ثورياً يعتمد أيديولوجيا الطبقة العاملة، نظرية الشعوب المقهورة والمستغلّة للتخلص من قهرها القومي وظلمها الاجتماعي**». ومما لا يلفت الانتباه، ربما بسبب العفوية والارتجال، أن الجبهة كانت قد تبنت « **الاشتراكية العلمية**» منذ المؤتمر الثاني[199]. كما أنها انشقت بسبب العمل الحزبي ثم عادت وآمنت « **بقيادة فكر الطبقة العاملة وحزبها الطليعي المتميز تنظيمياً وأيديولوجياً** »!

---

[195] الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- المجلد الرابع - مصدر سابق - ص 327.

[196] أبو بكر (توفيق) .- قادة فلسطينيون ... - مرجع سابق - ص 162.

[197] الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- المجلد الثاني - مصدر سابق - ص 19.

[198] حجار (جورج سالم).- أدبيات الجبهة الشعبية ..- عدد 9 - مرجع سابق - ص 35. وينقل " السامرائي " عن "جورج حبش" حول أسباب الانشقاق بالنسبة لـ "القيادة العامة" أنه "جاء نتيجة خلافات في وجهات النظر حول قضايا سياسية وتنظيمية وعسكرية. وعلى سبيل المثال كنا نرى أن التنظيم العسكري يبنى بطريقة معينة فيرد جبريل بأن الطريقة التي يرتئيها هي الأفضل ..وهكذا ..." أما بالنسبة لجماعة أحمد زعرور (المستقلين) فقد قالوا : "إنهم يخالفوننا الرأي في نظرتنا إلى النظام الأردني الذي نعتبره جزء من المعسكر المعادي، وهكذا .. فالانشقاق حدث لأن كل فريق كان يحاول تسخير الجبهة سياسيا وتنظيميا وعسكريا وفق وجهات نظره وأفكاره من دون مراعاة طبيعة العمل الجبهوي ". **لدى**: السامرائي (عبد الله سلوم).- حركة القوميين العرب .. - مرجع سابق - ص 181. **مقتبس عن**: مطر (فؤاد) .- حكيم الثورة ... - مرجع سابق / ص119-120.

[199] عقدت" القيادة العامة " مؤتمرها الأول في نهاية العام 1968، والثاني في شهر أيلول/ سبتمبر سنة1969، والثالث في شهر نيسان / أفريل1971، والرابع في شهر آب / أغسطس سنة 1973 والخامس في سنة1981 والسادس في شهر أيار/ مايو سنة 1986.

انشقاق « القيادة العامة»:

جبهة التحرير الفلسطينية

انشقت عن الجبهة الشعبية- القيادة العامة سنة 1976 واستعادت الاسم التاريخي للجبهة الأم. ولا يتوفر لدينا معلومات رسمية موثقة عن أسباب الانشقاق غير أن ما يلفت الانتباه أنها تبنت المؤتمرات السابقة لـ « **القيادة العامة**» وعقدت مؤتمراً خامساً في الفترة ما بين 9/30 – 1979/10/3، وغالباً ما تحدثت أوساط في حركة « **فتح**» عن دعم الانشقاق بسبب انحياز « **القيادة العامة**» إلى القومية السياسية ممثلة بليبيا وسوريا، وما يدعم هذه الفرضية أن الجبهة المنشقة دافعت عن القطرية الفلسطينية ورأت أن النضال لتحرير فلسطين لا « **يمت للشوفينية العرقية أو القومية بأية صلة**». كما عبرت عن رغبتها في تشكيل الجبهة الوطنية المتحدة على الصعيد الفلسطيني لأنها « **الشكل الأرقى لوحدة وطنية فلسطينية**» إطارها « **منظمة التحرير الفلسطينية**». وهذه الجبهة « **هي الأداة الوحيدة القادرة على إخراج مجمل المقاومة من خط الاحتواء والوصاية، وهي الأداة الوحيدة التي تحفظ القرار الوطني الفلسطيني فلسطينياً بعيداً عن الهيمنة ومحاولات فرض المواقف التي تتناقض في جوهرها مع خط النضال الذي اختطه شعبنا العربي الفلسطيني لتحرير وطنه..** »[200].

إن هذه المواقف للجبهة المنشقة تعبر، في الواقع، عن فكر حركة « **فتح**»، ولما كان الأمر كذلك، وبخلاف الموقف التنظيمي للجبهة الأم التي باتت تؤمن ببناء الحزب الطليعي، فإن (ج. ت. ف) لا تطرح قضية الحزب. بل تتعامل مع الساحات الفلسطينية والعربية النضالية بمنطق جبهوي يقوم على احتفاظ كل طرف من أطرافها بحقه « **في التنظيم والتعبئة والاعتقاد الأيديولوجي والتعبير**» [201].

وإثر الانشقاق الذي تعرضت له حركة « **فتح**» سنة 1983 ومن خلفها منظمة التحرير الفلسطينية انشقت جبهة التحرير الفلسطينية مع انعقاد الدورة السابعة عشرة سنة 1984 للمجلس الوطني الفلسطيني[202]، وخرج محمد عباس (أبو العباس) على قيادة طلعت يعقوب، واحتفظ كلا القائدين باسم الجبهة نفسه دون تغيير، غير أن قائد الجناح الأول اتخذ من سوريا مقراً له فيما اتخذ (أبو العباس) من تونس مقراً له وعين عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة التي انعقدت في العاصمة الأردنية - عمان سنة 1984.

ثالثا: منظمات يسارية أخرى- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

تأسست الجبهة في **15 تموز/ يوليو سنة 1967**، وهو التاريخ الذي وزع به أول منشور لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة **سنة 1967** وتدعو فيه الجماهير إلى رفض الاحتلال ومقاومته. ولأنها ذات طابع سري فقد اكتفت، في البداية، بالتحريض على النضال السلبي عبر الإضرابات والتظاهر ومقاطعة العدو. إلا أنها نشأت على خلفية الإيمان بجدوى الكفاح المسلح كضرورة لا بد منها لتدمير قوة الخصم وباعتماد حرب الشعب طويلة الأمد. وبعد فترة وجيزة نجحت في تنفيذ أولى عملياتها العسكرية في 1967/12/24 إثر اتصالات سرية ذات طابع تنظيمي وشملت عدداً من مدن الضفة الغربية ونتج عنها تشكيل خلايا مسلحة، ولم تلبث أن وسعت من حضورها التنظيمي والعسكري باتجاه فلسطين المحتلة سنة 1948 ونحو الأردن بداية من سنة 1968. وتعيد المصادر الموسوعية بداية تشكيلها إلى ائتلاف بين عناصر، عرفت النضال سابقاً ضد إسرائيل تعود أصولها الاجتماعية إلى مدن الضفة الغربية لاسيما مدينة القدس. ومن بين هؤلاء المؤسسين يذكر كل من صبحي سعد الدين غوشة وفايز محمود حمدان (الرائد خالد) وخليل سفيان (أبو الحكم)[203]، وظلت بأمانة الدكتور سمير غوشة حتى وفاته.

---

[200] الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة ... - مصدر سابق - ص 962.
[201] نفس المصدر .- نفس الصفحة.
[202] نفس المصدر .- نفس الصفحة.
[203] الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- المجلد الرابع - مصدر سابق - ص 470.

ولمعرفة هوية المؤسسين أكثر يمكن العودة إلى أصولهم الأيديولوجية. فهؤلاء كانوا قد ائتلفوا في حركة القوميين العرب لما أعلن عن تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في1967/12/11، وكان من بين المنظمات المؤتلفة مجموعة « **الضباط الوحدويون الناصريون**». ويبدو أن هذه المجموعة انشقت بعد أيام من ائتلافها لتعلن عن نفسها باسمها الجبهوي الجديد. ولأنها مجموعة « **ناصرية**» أصلاً؛ أي ذات أيديولوجية اشتراكية، فقد دعت حال تأسيسها إلى « **إقامة النظام الاشتراكي العربي الموحد**». و « **منذ وقت مبكر من نشأتها آمنت بفكر الطبقة العاملة وأحزابها ومنظماتها واندرجت في مواقع ومبادئ الأممية البروليتارية من أجل إقامة نظام اشتراكي عالمي ينتفي فيه استغلال الإنسان للإنسان**»[204]. وبسبب انضمامها إلى جبهة القوى الرافضة للتسويات السياسية انقطعت عن العمل، ثم عادت سنة 1979. وفي « **المنطلقات النظرية والسياسية والتنظيمية**» المنبثقة عن مؤتمر الجبهة السادس الذي انعقد في الفترة **ما بين17-23 حزيران/ يونيو** سنة 1979حددت هويتها كمنظمة جبهوية « **تسترشد .. بالفكر الاشتراكي العلمي- فكر الطبقة العاملة "الماركسية- اللينينية "كمنهج ودليل عمل لنشاطها المسلح ونضالها السياسي التحرري ضد أعدائها القوميين والطبقيين**» [205]. وترفض الجبهة التحريفات الداعية إلى « **عزل الصراع الطبقي عن النضال الوطني**» وتؤكد « **أن الثورات المعاصرة التي استلهمت الماركسية - اللينينية كمرشد ومنهج ودليل، لهي من أنجح الثورات ... كالثورة الروسية والصينية والفياتنامية**» [206].

رابعا: المنظمات الفلسطينية البعثية

* **موقف حزب البعث من القضية الفلسطينية**

إن اثنتين من المنظمات الفلسطينية الفدائية يعود تكونهما التاريخي إلى مبادرة أطلقها حزب البعث. وفي حينه استمدت المبادرة شرعيتها من المبادئ الإستراتيجية العامة التي قام عليها الحزب واعتنق بموجبها مبدأ « **وحدة، حرية، اشتراكية**» في ظل الشعار « **أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة**». وفي ظل استراتيجيته هذه طور الحزب مواقفه إزاء القضية الفلسطينية لتمر بمرحلتين **الأولى**: تربط تحرير فلسطين بالثورة الاجتماعية والثورة التحريرية (1948-1958)، إذ « **.. أن مأساة فلسطين على هولها وخطورتها ليست إلا إحدى النتائج الطبيعية لوضع المجتمع العربي القائم على الظلم والجهل والاستعمار والاستعباد، وأن الحل الوحيد لمشاكل العرب .. هو في انطلاق الحركة الشعبية في طريق ثوري تقدمي منظم، يجرف الظلم الداخلي والخارجي في آن واحد..** »[207]. **والثانية**: تربط تحرير فلسطين برفع الوصاية العربية عن الشعب الفلسطيني(1959-1965) ذلك « **إن السبيل السليم لإقامة كيان نضالي لشعب فلسطين هو في إطلاق الحرية لأبناء فلسطين من أجل إقامة جبهة شعبية لتحرير فلسطين.. يسمح لأبناء فلسطين في مختلف الأقطار العربية بتأليفها بحرية. وهذه الجبهة.. وحدها يمكن أن تحقق، بنضالها المستقل، تنظيم كفاح أبناء فلسطين في سبيل العودة..** »[208]. وكان من الطبيعي أن البيانات التي كانت تصدرها « **القيادة القومية**» للحزب سنوياً، وفي المناسبات الوطنية الفلسطينية ألا تتعارض قط مع رؤية الحزب لحل المشكلة الفلسطينية ابتداءً من المرحلة الثانية. وعلى العكس من ذلك فقد مضى الحزب قدماً في تطوير مفهومه لـ « **الكيان الفلسطيني**» الذي كان يجري التحضير، عربياً، لانبعاثه. ولعله الحزب الوحيد الذي تقدم بمشروع سياسي محكم يتعلق بماهية « **الكيان الفلسطيني**» وأهدافه وسبل تشكيله واستمراره عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس. وفي مطلع الوثيقة التي أصدرتها « **القيادة القومية**» لخص الحزب محتويات مشروعه حول « **الكيان الفلسطيني الحقيقي**» ، كما لو أن حركة « **فتح**» هي التي وضعته، على النحو التالي:

- « **يجب أن تتوفر في الكيان الفلسطيني المقومات الأساسية لكل كيان وهي الأرض والشعب والسلطة.**
- **الكيان ليس غاية بذاته وإنما هو وسيلة تقتضيها معركة تحرير الوطن السليب.**
- **جيش فلسطيني مستقل يرتبط بالسلطة العليا للكيان ويخضع لها وله ممثلون في القيادة العربية الموحدة.**
- **هيئات الكيان: مجلس وطني منتخب ولجنة تنفيذية عليا.**

ومن التزامات الدول العربية، ورد ما يلي:

---

[204] نفس المصدر .- ص 471.
[205] الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 960.
[206] نفس المصدر .- نفس الصفحة.
[207] الشعيبي (عيسى) .- الكيانية الفلسطينية ... - مرجع سابق - ص 79 / **نقلا عن**: البعث والقضية الفلسطينية : بيانات ومواقف ، 1945-1965 / المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، لبنان - 1975 / ص 82.
[208] نفس المرجع .- ص 81 / مقتبس عن المصدر ذاته أعلاه/ ص 721، 177 .

- **تلتزم الدول العربية برفع القيود المفروضة على تنقلات الفلسطينيين وتوفر لهم الحرية اللازمة.**
- **كل اعتداء على الكيان الفلسطيني يعتبر اعتداء على الدول العربية مجتمعة ومنفردة.**
- **تلتزم الدول العربية وتتعهد بتجنيب الكيان الفلسطيني أي خلاف قد ينشأ بينها»**[209].

وقبل صدور الوثيقة كان البعثيون يفكرون بإنشاء منظمة فدائية يقودها البعثيون منذ المؤتمر الخامس للحزب (1962). وتأسست طلائعها الأولى بقيادة خالد اليشرطي عضو القيادة القومية، وفشلت المحاولة إثر انقلابين عسكريين، وقعا في الثلث الأول من عام 1963 في كل من سوريا والعراق، قادهما حزب البعث. وبعد ظهور حركة « **فتح**» سنة 1965 عمم الحزب على أفراده الالتحاق[210] بالحركة. وكان أبرزهم جلال كعوش الذي قتل سنة 1966 تحت التعذيب في السجون اللبنانية. وكان موقف « **البعث** » من انطلاق العمل الفدائي (1965) الأشد حماسة من بين مواقف القوى السياسية قاطبة، وقد هاجم « **البعثيون**» حملات الاتهام والتشكيك التي أثيرت حول العمليات الحربية التي نفذتها « **قوات العاصفة**» الجناح العسكري في حركة « **فتح**». وكانت الإذاعة السورية تنشر بلاغات العمليات في ظل تعتيم إعلامي مطبق. وفي حزيران/ يونيو 1965 كتب عبد الوهاب الكيالي مدافعا عن الفدائيين الفلسطينيين، يقول: « **إن طبيعة العمل الذي يقوم به الفدائيون في الأرض المحتلة يجعلهم أصحاب مقدرة خارقة على تحمل جميع ألوان الأذى والتنكيل.. وهم الذين نذروا حياتهم من أجل فلسطين وارتضوا الموت في سبيلها**» على الرغم من أنه: « **لا العاصفة ولا أي مخلص في العرب يدّعي أن العمل الفدائي في نطاقه المحدود يمكن أن يستعيد فلسطين ويعيدها، ولكن حروب التحرير الكبرى في التاريخ لابد لها من بداية وأعمال العاصفة هي البداية الطبيعية والمنطقية لتحرير فلسطين**». وفي تقرير لحزب البعث بعد بضعة شهور على الانطلاقة تبنى الحزب المطالبة بدعم كل عمل كفاحي مسلح تقوم به فئات فلسطينية لا تقوم حولها الشبهات. وفي هذا السياق طالب « **بتشكيل لجنة سرية تبحث حركة تحرير فلسطين « فتح» وموقف الحزب منها**»، وفي نفس الوقت أكد على: « **أن العمل الفدائي الذي أقدمت عليه « العاصفة » عمل جبار كسر الجدار المعنوي الذي كان يحيط بالعمل التحرري داخل الأرض المحتلة رغم ضآلة ما فعلته العاصفة، ورغم ضعف الإمكانيات البشرية والحربية والمادية**» [211].

ولا ريب أن تبني الحزب للعمل الفدائي آنذاك يتصل اتصالاً وثيقاً بسياسة « **البعث** » في سوريا التي كانت تدفع باتجاه توتير الأوضاع مع إسرائيل. وتنادي بمباشرة الصدام معها خلافاً لما يراه عبد الناصر ويحذر منه. أي عدم التوريط. تلك السياسة الشائعة قبل الحرب (1967). أما في العراق حيث نظام الحكم الذي يقوده الرئيس عبد السلام عارف لم يكن مواكبا لانطلاقة العمل الفدائي، وربما بسبب سرية حركة « **فتح**» ، فقد عجز عن تبين هوية العمل الفدائي. إذ يروي خالد الحسن عضو اللجنة المركزية للحركة أن وفدا فلسطينياً زار بغداد واجتمع مع الرئيس العراقي لاطلاعه والقيادة العراقية على مبادئ وأهداف الحركة فعلق الرئيس بتساؤل: « **لماذا لا تتحد فتح مع قوات العاصفة**» [212] **؟**

على كل حال فإن تبني حزب البعث لاستراتيجية الكفاح المسلح لم يكن ناجماً عن توافق أيديولوجي مع فكر المقاومة الفلسطينية، وفيما بدا طرحاً قطرياً فلسطينياً وما قد يتمخض عنه من إساءة للفهم ربما يؤدي إلى تحول القضية الفلسطينية عن مسارها القومي رأى حزب البعث أنه: « **لابد من وجود تنظيم فدائي على الساحة الفلسطينية يترجم المواقف المبدئية للحزب واستراتيجيته تجاه القضية الفلسطينية**»[213]، غير أن وجود منظمتين فدائيتين بعثيتين عكستا الانقسامات المسبقة في حزب البعث. وبالذات بين فرعي الحزب في العراق وسوريا. والمهم في الأمر أن رؤية حزب البعث للمنظمة الفدائية العتيدة قد تجلت في « **نقطة البداية**» بينما كان « **عفلق** » في عزلة اختيارية ويحتفظ بمنصبه بوصفه أميناً عاماً للحزب، وليس مؤيداً لفرع (العراق) ومعارضاً لآخر (سوريا). ويبدو أن: « **عفلق** » لم يكن يرى في منظمة الصاعقة ذات المنشأ البعثي السوري ضالة الحزب المنشودة.

*** المنظمات البعثية الفدائية**

---

[209] نص المشروع (الوثيقة) كاملا لدى ، الشعيبي (عيسى).- نفس المرجع / ملحق رقم 3 / ص 257 - 264.
[210] الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- مصدر سابق - المجلد الأول - ص 515.
[211] أبراش (إبراهيم) .- البعد القومي ... - مرجع سابق / 161 - 162.
[212] أبو بكر (توفيق) .- قادة فلسطينيون ... - مرجع سابق - ص 160.
[213] الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- مصدر سابق - المجلد الأول - ص 515.

1. جبهة التحرير العربية

أوصى المؤتمر التاسع لحزب البعث الذي انعقد في **9 شباط/ فبراير سنة** 1968 بضرورة إنشاء منظمة فدائية باسم « **جبهة التحرير العربية** » [214]. وبعد شهرين (**في ليلة 7 نيسان/ أفريل**) باشرت الجبهة أولى عملياتها العسكرية وجاء الإعلان التأسيسي في **20 كانون أول/ ديسمبر سنة** 1968 ثم البيان السياسي الأول في **31 آب/ أغسطس سنة 1969**[215]. وتولى الدكتور زيد حيدر أمانتها العامة منذ الإعلان عنها. ولا شك أن مبررات النشأة لا تخرج عن إفرازات الهزيمة من جهة وترهل حزب البعث من جهة أخرى، وبالتالي بدت نشأتها غاية حزبية بالدرجة الأولى. وفي هذا السياق تساءل ميشيل عفلق عن غاية الحزب من الكفاح الشعبي المسلح وما إذا كان نقصاً يراد سده أو أنه مجاراة لحركات ومنظمات أخرى؟ ويخلص إلى القول أن: « **الاستنتاج المنطقي هو أن الحزب.. ليس فيه نقص من ناحية معينة هي ناحية الكفاح المسلح، وإنما.. مقصر منذ زمن في كل نواحيه، وهذا ما حجب عنه رؤية الحاجة الأساسية إلى الكفاح المسلح وأهمية معركة فلسطين في الثورة العربية، وانشغل بأمور ثانوية بالنسبة إلى المعركة**»، ويذهب « **عفلق** » إلى أبعد من ذلك في الغاية من تشكيل الجبهة حين يقول: « **فالحزب عندما يبادر إلى تشكيل الجبهة إنما يريد لا سد نقص معين فيه وإنما الشفاء من أمراضه كلها.. يريد أن يولد ولادة جديدة سلمية.. لأن الجبهة ليست جزءً من عمله، ليست الجزء العسكري، ولا .. القتالي، ولا .. الفلسطيني، وإنما هي الحزب بإرادته في الانبعاث .. إرادة التصحيح الشامل والعميق في أوضاعه**» [216].

من الواضح أن رؤية « **عفلق** » تعني شيء واحداً هو نقض تام لوسائل الكفاح غير المسلح الذي عمل به الحزب كغيره من الحركات القومية العربية لأكثر من ربع قرن فـ « **الصيغة التي كان يعمل فيها الحزب في جميع منظماته وفي جميع أقطاره .. فقدت الحياة ولم تعد ناجعة ولا ناجحة** »[217] أما الجبهة « **فهي الحزب حتى يتجدد وإذا تجدد الحزب تجددت الثورة العربية**» [218]. ولكن هذا لا يعني أن تكون أيديولوجيا الجبهة غير أيديولوجيا الحزب حتى لو كانت منظمة فدائية. أي تعتنق الكفاح المسلح كعقيدة عمل، وعلى العكس من ذلك فعلى الصعيد النظري، وليس العملي، « **ليس للجبهة أية أيديولوجيا منفصلة عن أيديولوجيا الحزب، إذ أن فكرها نابع من العقيدة العربية الثورية التي رفع رايتها حزبنا وناضل من أجلها منذ أكثر من ربع قرن. والتراث الفكري الذي تنتجه الجبهة ما هو إلا تفصيل لفكر الحزب بقضية فلسطين**»[219]. إذن، كيف تفاعلت الجبهة مع شعار الحزب « **وحدة، حرية، اشتراكية**»؟

تُعَرّف الجبهة على أنها منظمة فدائية ذات طابع جبهوي وتركيب قومي وفكر ثوري. ولتحديد هويتها الأيديولوجية نكتفي بالانطلاق من العبارة الأخيرة. فماذا يعني أن الجبهة ذات فكر ثوري؟ إذا كانت الجبهة بعثية المنشأ فهي بلا شك ستربط بين شكلين من النضال. الشكل التقليدي الذي يربط بين النضال السياسي والاجتماعي الذي قام عليه الحزب تاريخياً وبين النضال المسلح الذي تبناه بعد الهزيمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن « **الكفاح المسلح** » بات الميكانيزم الذي يتحرك بتأثيره شعار الحزب « **وحدة، حرية، اشتراكية**». فأي معنى اكتسبته المفاهيم الثلاثة؟

أ. قومية الكفاح المسلح

---

[214] الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- مصدر سابق - المجلد الأول - ص 515.

[215] من باب الإشارة يذكر ميشيل عفلق "أن المؤتمر القومي العاشر شهد إرساء حجر الأساس للجبهة..ذراع حزب البعث (العراقي) في فلسطين". **راجع**: عفلق (ميشيل).- نقطة البداية: أحاديث بعد الخامس من حزيران- = = المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت،لبنان- الطبعة الثانية،1971 - ص176 / **نقلا عن** : إسماعيل (طارق).- اليسار العربي -مرجع سابق -ص 3 5.وجدير بالذكر أن المؤتمر العاشر عقد في بغداد في الفترة ما بين 1- 10 آذار /مارس1970، مما يجعل التأريخ لانطلاقة الجبهة ذو صعوبة لاسيما وأن المسألة تتعلق أصلا بالانشقاقات التي ضربت حزب البعث بين فرعيه العراقي والسوري منذ عام 1968 وبروز المشكلات التنظيمية لجهة انعقاد المؤتمرات القومية.

[216] عفلق (ميشيل) .- نقطة البداية ... - مرجع سابق - الطبعة الاولى ، كانون ثاني / يناير 1971 / ص 139 - 140.

[217] نفس المرجع .- ص 142.

[218] نفس المرجع .- ص 144.

[219] نفس المرجع .- الطبعة الثانية – ص 118.

إن صيغة « **جبهة**» في عصر الكفاح المسلح لازمة لأن الأمة في حاجة « **إلى تكتيل صفوفها وتجميع قواها وتحريك طاقاتها**» بعد أن أثبتت الهزيمة أن كل فئة عاجزة « **بمفردها عن القيام بمتطلبات المواجهة الجدية مع العدو**»[220]. لذا فهي جبهة « **عربية**» ليس لأن الفلسطينيين عربا، بل لأن « **تركيباً عربياً قومياً يضمن اشتراك الجماهير العربية في المعركة ويؤكد وحدة النضال العربي على أرض فلسطين، فالمعركة هي معركة قومية ويجب أن تكون أداتها عربية... وتحرير فلسطين يرتبط ارتباطاً دقيقاً بالوحدة العربية**»[221]. وعلى هذا الأساس فإن الكفاح الشعبي المسلح هو أداة قومية من شأنها أن « **تؤمن امتداد الوعي بالخطر الصهيوني والاستعماري... إلى جميع أجزاء هذه الأمة**» [222]. وهذا الوعي القومي يجد أصفى تعبيراته في العلاقة الجدلية ما بين الوحدة والتحرير. وفي هذا الصدد يقرر البيان السياسي للجبهة أن « **توجه العرب نحو فلسطين يصنع الوحدة ويحرر فلسطين، وبقدر ما تعيد الوحدة لفلسطين حريتها، فإن فلسطين تعيد للعرب وحدتهم. إن فلسطين هي طريق الوحدة والوحدة هي طريق فلسطين وكل محاولة للفصل بين الشعارين ووضع الواحد في وجه الآخر هي إضعاف لمعركة التحرير وإساءة إليها مثلما هي إضعاف للوحدة وإساءة إليها**» [223].

ب. حرية الكفاح المسلح

تعتبر جبهة التحرير العربية أن معظم الأشكال التنظيمية لفصائل الثورة الفلسطينية ذات منحى قطري، وأن مهمتها تتمثل في سدّ « **النقص القومي**» في العمل الفدائي الذي كانت تشكو منه جميع فصائل الثورة الفلسطينية سواء كانت يمينية أم يسارية، فلسطينية المنشأ أم قومية. أما التأكيد على الهوية الفلسطينية عند الجبهة فهو موجه بالأساس إلى محاولات إلغاء الوجود القومي للشعب الفلسطيني وليس للنأي بالقضية إلى هوة القطرية. وتعتقد الجبهة أن هذا النقص شكل مدخلاً للقوى المعادية للثورة تسبب بإثارة النعرات القطرية والإقليمية الأمر الذي سعت الجبهة لسده حتى تكون جسراً يربط بين النضال العربي والنضال الفلسطيني ويزيد من تلاحم الثورتين العربية والفلسطينية، ولأن فلسطين ليست مجرد قضية قطر عربي بل هي في طبيعتها وتفاعلاتها قلب القضية العربية. وبكلمات ميشيل عفلق « **قضية فلسطين ليس لها حل خاص، إنها خلاصة القضية العربية في محنته الحاضرة مع الاستعمار والصهيونية والرجعية..** »[224]. لذلك ترفض الجبهة أي فصل بين القضيتين العربية والفلسطينية كما ترفض كل مشاريع التسوية التي تؤدي إلى تثبيت وجود الكيان الصهيوني.

ج. اشتراكية الكفاح المسلح

يتلازم طرح « **الاشتراكية**» مع « **الديمقراطية** » في فكر الجبهة. فبالنسبة للاشتراكية فإنها تطرح في سبيل التعبئة العامة التي توظف « **للاستفادة من جميع طاقات الأمة بإفساح المجال أمام كل مواطن للمشاركة الجدية في الكفاح**». غير أنها ليست معيارية في ظل الكفاح المسلح إذ لا تقوم، كما كانت في الماضي، على مبدأ تكافؤ الفرص. بمعنى أن الخطاب لم يعد موجهاً إلى كل المواطنين بل إلى: « **جماهير الشعب العربي الكادحة لرفع مستوى وعيها وتنظيمها وكفاءاتها.. وعزل جميع الطبقات والمؤسسات والأنظمة المرتبطة تاريخياً بمصالح الاستعمار ووجوده السياسي والاقتصادي والمتضررة من الجو الثوري الذي يولده الكفاح المسلح في فلسطين... فالاشتراكية هي ضمان بقاء القيادة في يد الجماهير صاحبة النفس الأطول والمصلحة الأبقى في إيصال الكفاح إلى مستوى الحرب الشعبية**» [225]. أما ديمقراطية الكفاح المسلح فهي التي ستؤمن تكافؤ الفرص لقوى الثورة وتحكم العلاقة بين القيادة والقاعدة بحيث: « **تخلق لكل فرد مكاناً في المعركة. وتجعل من الكفاح المسلح وثيق الصلة بعقل الشعب وبروحه وتحميه من أمراض الوصاية والتحلل من المبادئ والقيم الثورية وتمده بروح السلامة والصراحة**» [226].

2. طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة)

---

[220] الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 955.
[221] نفس المرجع .- ص 957.
[222] الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- مصدر سابق - المجلد الأول - ص 15 5.
[223] أبراش (إبراهيم) .- البعد القومي ... - مرجع سابق - ص 65 1.
[224] الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- مصدر سابق - المجلد الأول - ص 6 1 5.
[225] نفس المصدر .- ص515 ، 516.
[226] نفس المصدر .- ص 116.

بدئ بتأسيس « **الطلائع**» في النصف الأول من سنة 1967، أي قبل الحرب وليس بعدها، لما كلفت القيادة القومية شعبة فلسطين للحزب في دمشق باختيار عدد من الرفاق الحزبيين والمواطنين الفلسطينيين والعرب لتدريبهم عسكرياً. وكانت الخطوات الأولى في شهر نيسان / أفريل. وفي ليلة الثامن منه نفذت أولى عملياتها في الأرض المحتلة باسم « **طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة)** ». وبناءً على مقررات المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي للحزب الذي انعقد في دمشق في شهر أيلول/ سبتمبر سنة 1967[227] أجرت القيادة القومية للحزب اتصالات مع فروع الحزب في الأردن والضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحتل وشعبة فلسطين في دمشق بهدف تشكيل قيادة فلسطينية لتتولى قيادة العمل السياسي والكفاحي والتنظيمي وتطبق استراتيجية الحزب في المرحلة التي أعقبت الهزيمة. وقد أثمرت الاتصالات عن عقد مؤتمر تحضيري في شهر شباط/ فبراير سنة 1968 أصبح إثره التنظيم الفلسطيني للحزب هو العمود الفقري لمنظمة « **الطلائع**»، وغدا الأمين القطري الفلسطيني هو القائد السياسي والعسكري العام للمنظمة داخل الأرض المحتلة وخارجها. وبعد انعقاد مؤتمر المنظمات الفدائية في القاهرة (1968/8/9) اندمجت في « **الطلائع**» منظمتين فدائيتين في 1968/12/27، وهما: **جبهة التحرير الشعبية وقوات الجليل الشعبية.** والآن ما هي مبررات النشأة ؟

من المؤكد أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين « **جبهة التحرير**» و « **الطلائع**» بما أن كليهما أعلن التزامه بأيديولوجية حزب البعث ومبادئه واستراتيجياته إزاء القضية الفلسطينية. وحين تشكيل الجبهة كانت الغاية حزبية كما عبر عنها ميشيل عفلق، وبررت الجبهة نشأتها بـ « **قومية المعركة**» وسد النقص الأيديولوجي القومي في حركة الثورة الفلسطينية. أما بالنسبة لـ « **الطلائع**» فلا نقع على أي مبرر للنشأة سوى أنها امتداد تام لحزب البعث في سوريا. وفي هذا السياق تعبر «**الجبهة**» و « **الطلائع**» عن موقف « **البعث** » من قضية القطرية: « **فالمطالبة باستقلالية الثورة الفلسطينية، بحجة التمييز بين قضايا التحرر الوطني وقضايا التحرر الاجتماعي والاقتصادي.. إن هذه المطالبة عدا عن كونها عملية فصل تعسفية بين العدو الوطني والعدو الطبقي، فهي فلسفة برجوازية يمينية**»[228].

لذا حاولت « **الطلائع**» أن تعطي لنفسها صفة التنظيم البروليتاري الجماهيري الذي يربط ما بين الثورة الاجتماعية والثورة التحررية، وطالبت بأن تلتزم الثورة الفلسطينية بمصالح الجماهير الكادحة وأهدافها الطبقية انطلاقاً من رؤية شمولية تقرن تحرير الأرض بتحرير الإنسان[229]. وترى « **الطلائع**» أن دور العمل الفدائي: « **في كل الظروف والأحوال يجب أن يكون ملتحماً بالعمليات النظامية للجيوش العربية لبلدان المواجهة لمساندة القوات العربية**». ويرى بلال الحسن أن هذا الموقف من شأنه أن: « **يلغي مفهوم حرب التحرير الشعبية ويحول العمل الفدائي إلى فرق كوماندوز ملحقة بالجيوش العربية من المؤكد أن الفرق المماثلة التي تنشئها الجيوش نفسها أكثر قدرة وخبرة فنية منها** » [230] .

وعن التركيب الاجتماعي لـ « **الطلائع**» لا يرد شيء يذكر مثلما هو الحال عند جبهة التحرير، بيد أن الحضور الاجتماعي العربي في المنظمتين ظاهرة ملموسة. ففي جبهة التحرير العربية يطغى العنصر العراقي والفلسطيني العراقي مثلما يطغى الحضور السوري والفلسطيني السوري في « **الطلائع**». أما العلاقات بين المنظمتين وتجاه المنظمات والأحزاب الأخرى فقد ظلت على الدوام ظلاً للعلاقة السائدة بين جناحي الحزب في سوريا والعراق وعلاقات الحزبين تجاه القوى الأخرى.

---

[227] المؤتمر التاسع العادي انعقد في 1968/2/9.

[228] الحسن (بلال) : الفهم الفلسطيني لهزيمة حزيران - شؤون فلسطينية - منظمة التحرير، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان - عدد 3 – آذار/ مارس 1971 / ص 10-13.

[229] أبراش (إبراهيم) .- البعد القومي ... - مرجع سابق / ص 163- 164.

[230] الحسن (بلال) : الفهم الفلسطيني ... - مرجع سابق - ص 12.

الفصل الثاني

التيار المستقل

(حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»)

لعل أبرز ما ثبت عن حركة « فتح»، في المصادر التاريخية والموسوعية والدراسات وسِيَر بعض المؤسسين، أنها أول حركة فلسطينية خالصة تنشأ بعد النكبة. وليس هذا الثبت من الأهمية إلا بالقدر الذي يجعلها قائدة لكفاح الفلسطينيين منذ ما بعد حرب حزيران سنة1967، ومن حيث أنها تشكل سلسلة خلاصات لحركة ذات نشأة معقدة تنظيمياً وبالغة الجدية في مسار الصراع العربي- الصهيوني، وفي مستوياته الإستراتيجية فلسطينياً وعربياً، خاصة، إقليمياً ودولياً. ففي كل فعل أو نشاط أو موقف بالغ ما بلغت أهميته، كانت « فتح» وظلت متميزة ومثيرة بقدر ما تحدث من تحولات بنيوية عميقة أو انقلابات جذرية سياسية واجتماعية على الصعيد الفلسطيني أولا وعلى الصعيد العربي ثانياً وفي الاتجاهين الشعبي والرسمي ثالثا.

فعندما انطلقت « فتح» سياسياً (أواخر عام57 وأوائل عام1958) **نادت بشعار** « فلسطين أولاً» **أو** « فلسطين طريق الوحدة»**. وكانت القومية العربية كأيديولوجيا في ذروتها، فاعتبرت شوفينيه وعنصرية وإقليمية. وعندما انطلقت عسكرياً** (1965) **رافضة خطة** « الحرب المباغتة» **التي عبر عنها الخطاب السياسي العربي والأيديولوجيات القومية، قيل أنها تسعى لتوريط العرب وأنها تسعى إلى الانفراد بالعمل الفلسطيني.**

وتعاملت معها الدول العربية، فيما عدا الكويت والجزائر، كمجموعة مجهولة (سوريا) **أو بجهل تام** (العراق) **أو كجماعة تنتمي إلى « الإخوان المسلمين»** (مصر). **ووصل الأمر ببعض الصحف اليومية**[231] **في لبنان إلى حد وصفها بالتبعية لوكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) وحلف** « الناتو». **وعلى النقيض من ذلك اتهمت بالناصرية من قبل الساسة اللبنانيين. أما القيادة العربية الموحدة فما أن سمعت بالبلاغ العسكري الأول الصادر عن قوات العاصفة التابعة للحركة بمناسبة بدء العمليات العسكرية في**1965/1/7 **حتى أصدرت قراراً إلى قيادات الجيوش العربية كافة بملاحقة عناصرها والقبض عليهم، وتكرر الإعلان عن القرار رغم أن الحركة خاطبت مؤتمر القمة العربي الثالث بمذكرة سياسية في**1965/9/10 **أشارت فيها**: « أن المنطلق الأساسي لوجود الحركة أصلاً هو الإيمان الجازم الذي لا يقبل الشك ولا التعديل بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير الأرض السليبة وأن الشعب العربي الفلسطيني هو رأس الحربة وطليعة الكفاح ».

وقد استمرت الحملة على حركة « فتح» حتى وقوع الكارثة (1967)، **وكانت السعودية من بين الدول القليلة التي أيدت استئناف الكفاح المسلح بينما برز الرفض أو التردد واضحاً في الموقف الليبي أو العراقي، أما في مصر فاستمر الحذر إلى حين، وبعد معركة الكرامة جنوب الأردن** (آذار/مارس1968) **لم يعد وجود لأي اتهام أو موقف، ولم يعد ممكناً أمام الدول العربية إلا تأييد الكفاح المسلح الفلسطيني. والآن من هي حركة « فتح»، تنظيمياً وسياسياً وأيديولوجياً ؟ هذه هي المحاور التي سنتصدى لها بالبحث طي الصفحات القادمة.**

أولا: الهوية التنظيمية

بداية علينا أن نوضح أن المقصود بالهوية التنظيمية هو تتبع المسار التاريخي لنشأة حركة « **فتح**» وليس ملاحظة البناء الداخلي للحركة كتنظيم سياسي وعسكري. صحيح أنه ثمة تميز ثابت ومستمر لحركة « **فتح**» حتى في مستوى الهيكل التنظيمي مقارنة بالمنظمات الأخرى ولكن ليس هذا هو موضع الاهتمام فالإشكالية التي نطرحها، هنا، تنطلق مما يمكن اعتباره مسلمة قوامها أن حركة « **فتح**» لم تتماثل نشأتها التنظيمية بالنشآت التقليدية التي ترتبط بمجموعة معينة كحركة القوميين العرب أو كتيار أيديولوجي انبثق عن حزب ما أو كنتيجة لجهود فردية تمتعت بشخصية كاريزمية أو سليلة لشرعية سياسية أو دينية أو تراث أيديولوجي أو لأي من الرأسمالات الرمزية أو حتى صنيعة لدولة أو جهاز أمني أو لمؤسسة ما. ليست « **فتح**» في الحقيقة كمن نشأ على خلفية أي من المحتملات السابقة، وليست حتى وليدة ردود فعل إلا في سياق معين لبعض المجموعات المشاركة في التأسيس. إذن كيف نشأت حركة « **فتح**» ؟ ومم تتركب بنيتها الاجتماعية؟ وأين يقع مؤسسوها في النظام الاجتماعي وما هي مبررات النشأة ؟ هذه الأسئلة كلها هي محط الاهتمام بما توفر لنا من معلومات عن الأعضاء المؤسسين.

تشير المعلومات المتداولة حول نشأة حركة « **فتح**» أن المسألة تتمثل بواقع اللجوء الذي نتج عنه شتاتا فلسطينياً في بقاع مختلفة من الأرض. ويذكر خالد الحسن أن الشتات كان يعج بمجموعات فلسطينية مستقلة: « **لقد اكتشفنا أنه، بين 1958 و 1962، كانت هناك حركة فلسطينية حيثما وجد تجمع فلسطيني**» [232] حركة ذات صبغة سرية تتكون من مجموعة أو مجموعتين من الأفراد أو أكثر بقليل. وخضعت التشكيلات الأولى لهذه الجماعات إلى تقارب معين في الأفكار ناجم عن معاناة فردية خاصة أو ظروف عمل مشتركة أدت إلى تبني أفكار معينة أو بفعل ظروف سياسية حتمت البحث عن بديل عند مجموعة من الأفراد. وتميزت هذه التشكيلات، أيضاً، بطابع استقلالي في العمل وبطابع عملي ينزع بصفة تامة إلى الرغبة في الابتعاد عن الفكر النظري والعقدي الذي عبرت عنه الأحزاب. فمن هي هذه المجموعات؟

---

[231] لإلقاء نظرة إجمالية على هذه المواقف **يمكن العودة إلى**: خلف (صلاح).-فلسطيني بلا هوية -مرجع سابق، صفحات101،88،82،79. وأبو بكر (توفيق).– قادة فلسطينيون..- مرجع سابق. والموسوعة الفلسطينية.– علوش (ناجي): فكر حركة المقاومة..-مصدر سابق/ ص 929 ، 932. والخولي (لطفي): حوار: المقاومة... كيف تفكر؟ كيف تعمل؟كيف تواجه الحاضر؟ كيف ترى المستقبل؟حوار بين "فتح"و"الطليعة"- الطليعة- القاهرة، مصر- عدد6 =
= - حزيران، يونيو1969- ص62. ومذكرة حركة "فتح" إلى ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة الثالث بالدار البيضاء، المغرب- أيلول/ سبتمبر 1965. وملحق صحيفة الأنوار اللبنانية التابع، عملياً، لحركة القوميين العرب.

[232] كوبان (هيلينا).- المنظمة تحت المجهر- هاي لايت للنشر - لندن- الطبعة الأولى، 1984- ترجمة وتقديم، سليمان الفرزلي - ص 52.

* **هوية الجماعات المؤسسة**

1. مجموعة طلبة الجامعات المصرية

لا يجادلن أحد في أن رحاب الجامعات المصرية خلفت أثارا أبلغ أهمية مما خلفته الجامعة الأميركية في بيروت أو القاهرة فيما يتعلق بنمو الحركة الوطنية الفلسطينية[233] التي شكلت حركة « **فتح**» نواتها الأولى. فمن الجامعات المصرية تخرجت قيادات الحركة الأكثر فاعلية من المجموعات الأخرى، ومنها أيضاً كانت نقطة الانطلاق في التفكير نحو حركة فلسطينية مستقلة، والمفارقة أن هذه الحركة ولدت كفكرة قطرية من رحم القومية وفي ذروتها بخلاف حركة القوميين العرب التي ولدت قومية من رحم القطرية واقتصرت على مجموعة محددة من الفلسطينيين وانتهت تنظيمات قطرية مستقلة. فمن هم أعضاء النواة الأساسية في طلبة القاهرة؟

دائماً وأبدا ، يشار إلى ياسر عرفات وصلاح خلف وخميس شاهين وزهير العلمي وعبد الفتاح الحمود وسليم الزعنون وكمال عدوان فضلاً عن سابقين مثل فتحي البلعاوي ولاحقين مثل فاروق القدومي. وعلى أية حال فإن **ياسر عرفات** تربع طوال وجوده في القاهرة على رأس هذه المجموعة. ومن اللحظة لا يوجد إجماع حول شخصية « **عرفات** » وحياته كما يلاحظ من الدراسات التي تعج بالروايات المتضاربة. وقد استجمعت باحثة غربية سلسلة من المعلومات، من مصادر عدة، عن شخصية عرفات التي تقول أنه ولد في **شهر كانون أول/ ديسمبر سنة 1929** باسم « **عبد الرحمن عبد الرؤوف عرفات الحسيني**»، ولكن ليس معروفاً على وجه التأكيد إن كان قد ولد في القدس كما يقول، أو في غزة. إلا أنه تتلمذ، وهو ما يزال شاباً يافعاً، على يد الزعيم العسكري الفلسطيني عبد القادر الحسيني. واتخذ له اسماً حركياً (**مستعاراً**) هو « **ياسر**» ثم عرف بـ « **أبو عمار**»* في إطار حركة « **فتح**»[234]. وفيما عدا الاختلاف في الاسم الأول، حين يستبدل بـ« **محمد**» والاسم الأخير حيث «**الحسيني**» ملحقاً بـ « **القدوة**» تضيف مصادر أخرى أن « **عرفات** » ينتسب إلى عائلة «**الحسيني**» من جهة الأم التي تنتسب إلى عائلة « **أبو السعود**» إحدى اعرق العائلات في القدس. وتقوم صلات عائلية بين العائلتين «**الحسيني**» و« **أبو السعود**». أما والده فهو من عائلة « **القدوة**» المتوزعة بين غزة وخانيونس. وفي سنة 1927 انتقلت عائلته إلى القاهرة تأثراً بالضغوطات السياسية والمالية التي فرضها حكم الانتداب. ثم أعيد وأخيه فتحي إلى القدس للعيش في كنف خالهما سليم أبو السعود بعد وفاة والدتهما **سنة 1933**، إلا أنهما عادا إلى القاهرة سريعاً [235]. ومنذ سن العاشرة من عمره اهتم « **عرفات** » بالمظاهر الحربية. فكان يجمع رفاقه ويدربهم على المشي العسكري. وكان ينقطع عن التواصل مع المدرسة، وكثيراً ما يتسلل ويهرب نحو الأماكن التي يرتادها رجال السياسة. وفي **سنة 1946** اشترك في عملية تهريب أسلحة من مصر إلى فلسطين، وبعد مضي سنة أصبح مشترياً للأسلحة. وفي **سنة 1948** اجتمع الطلبة الفلسطينيون في جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً) وكان من بينهم زميله (حامد أبو ستة) وقرروا حرق كتبهم والذهاب إلى فلسطين للالتحاق في صفوف المقاتلين وكان عمره تسعة عشرة عاماً إلا أنه عاد مسلوب الجنسية والهوية ورفض نصيحة بالسفر إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراسته هناك بينما هو في حالة من اليأس. فتابع كفاحه عبر تدريب الطلبة الفلسطينيين والمتطوعين على القتال في حرب الفدائيين ضد الوجود الإنجليزي والفرنسي في قناة السويس، وقاد الحملة الانتخابية في رابطة الطلبة الفلسطينيين محققاً فوزاً ساحقاً ليصبح رئيساً للرابطة. وبعد تخرجه مهندساً عمل في إحدى مؤسسات البناء المصرية الكبرى ثم تخرج برتبة ضابط مهندس من الكلية الحربية المصرية. وتطور نشاطه إلى أن تولى رئاسة رابطة الخريجين الفلسطينيين[236]. ولما التقى عبد الناصر سنة 1953 تعرف على محمد نجيب أول رئيس مصري، بعد ثورة تموز/ يوليو 1952 وقدم له وثيقة

---

[233] باستثناء مجموعة الدكتور جورج حبش ونشاط حركة القوميين العرب.

□ يذكر صلاح خلف في سيرته أنه اتخذ "رؤوف" اسما حركياً له. وأشار آخرون الـ"الباحث" أنه كان ينادى بـ "الدكتور رؤوف".

[234] كوبان هيلينا).- المنظمة تحت المجهر - مرجع سابق - ص 30. و المراجع التي استعملتها الباحثة لتشخيص هوية "عرفات"هي: كيرنان (توماس).- عرفات الرجل و الأسطورة - 1976 - بدون مكان أو دار نشر. والبهبهاني (هاشم).- لامعلومات سوى سنة الصدور،1981. ومصادر في عائلة "عرفات". وهذه أكدت أن العائلة لم تؤسس لنفسها بيتاً في القاهرة قبل العام 1932.

[235] الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسة– مصدر سابق- 1986 - ص381.

[236] نفس المصدر - ص 382.

مكتوبة بالدم تطلب منه ألا ينسوا القضية الفلسطينية، وأن يكون الرئيس الفخري لرابطة الطلبة، وأثناء العدوان الثلاثي على مصر كان « **عرفات** » ضابطاً في الجيش المصري[237]. واشتهر بكونه خبير في المفرقعات ونزع الألغام.

أما الشخصية الثانية الأكثر أهمية في تاريخ حركة « **فتح**» فهي **صلاح خلف** (أبو إياد)[238] الذي يصغر عرفات بأربع سنوات وكان بمثابة الساعد الأيمن له ابتداء من رابطة الطلبة الفلسطينيين. فقد ولد لابن بقال في مدينة يافا **سنة 1933**، ولجأ إلى غزة مع عائلته محملاً بذكريات مريرة في رحلة اللجوء البحرية بين الميناءين، وعمل في مقهى « **الكمال**» الذي يملكه عمه قبل أن يتجه إلى مصر بغية إكمال دراسته الجامعية **سنة 1951**. ولم يكن ليتوجه إلى هناك، في حالة من الفقر، وعلى عكس « **عرفات** »، لو لم يكن له أقارب سيساعدونه في تمويل دراسته. وبعد صعوبات معينة يرويها في سيرته، استطاع « **خلف** » الفوز بمقعد دراسي بدار المعلمين تاركا الدراسة في جامعة الأزهر لشغفه بالأدب حيث درس التربية وعلم النفس مستفيداً من منحة جامعية كانت تقدمها جامعة الدول العربية للطلبة الفلسطينيين المحتاجين[239]. غير أنه، وما أن انتظم في الدراسة، حتى اصطدم في مطلع السنتين الأوليتين مع السلطات المصرية في مناسبتين من خريفي العامين 1951 و 1952 على خلفية إلغاء الجامعة العربية للمنح المالية. ففي المناسبة الأولى اشترك في قيادة مظاهرة طلابية نظمت أمام مقر الجامعة العربية واقتحم مع زملائه مقر أحمد الشقيري الأمين العام المساعد المكلف بالشؤون الفلسطينية وحطموا مكتبه وأتلفوا محتوياته. ونجحوا في إلغاء القرار بيد أنه أودع السجن مع زملائه لمدة 49 يوماً ونجا من إبعاده إلى غزة. وفي المناسبة الثانية كان قد تعرف على ياسر عرفات، وابتدأت الصدامات إثر إضراب للطلاب واقتحام لمقر الجامعة. وبالرغم من إفلاته من يد السلطات المصرية واختبائه في بيت « **عرفات** » بضاحية مصر الجديدة * إلا أن صديقه الجديد أقنعه بتسليم نفسه، فحجزته السلطات المصرية وحاولت إذلاله بوضعه في سجن عابدين بقسم المومسات، وهو المتعاطف مع « **الإخوان المسلمين**» وسليل عائلة متدينة. وبعد 35 يوما أطلق سراحه بوساطة من أحمد الشقيري، ومنذ ذلك الحين بدا معروفاً لأجهزة الأمن المصرية بالشخص الـ « **خطر جداً**»[240].

كانت الحادثة الأولى هي مدخل « **خلف** » إلى العمل السياسي خاصة بعد أن تعرف إثرها على ياسر عرفات الذي كان يومها مسؤولاً عن التدريب العسكري لطلاب الهندسة الراغبين في الاشتراك بالأعمال الفدائية ضد البريطانيين في قناة السويس. كما أن « **عرفات** » و « **خلف** » كانا يناضلان داخل رابطة الطلبة الفلسطينيين التي أسسها الطالب الأزهري فتحي البلعاوي في مصر سنة 1951 وتولى أمانتها العامة، ولشدة تأثيره عليها أسميت فيما بعد بـ « **المدرسة البلعاوية**»[241] وأضحت تضم كافة النزعات السياسية ابتداء من جماعة « **الإخوان المسلمين**» فالشيوعيين مروراً بالبعثيين حتى القوميين العرب. وبالنسبة لـ « **عرفات** » و « **خلف** » كانا يعتقدان في حينه أنه يتوجب الاعتماد على الذات والابتعاد عن الحزبية والسياسة العربية. هذه القناعات مثلت مدخلهما لخوض انتخابات الرابطة في شهر أيلول/سبتمبر سنة 1952. وبالتحلل من أية أيديولوجيا حزبية خلافاً لغالبية التشكيلات الطلابية داخل الرابطة كان ينبغي عليهما تبرير ترشيحهما وتشكيل قائمة معينة. وفعلاً تم تشكيل لائحة من تسعة مرشحين لملء مقاعد اللجنة التنفيذية تكونت من ستة مستقلين وواحد للإخوان المسلمين وواحد للبعثيين وأخير للشيوعيين، وقدمت اللائحة باسم « **مع الاتحاد الطلابي**». ويفسر « **خلف** » نجاح اللائحة بأغلبية ساحقة [242]

---

[237] نفس المصدر.- نفس الصفحة.

[238] حسين (حسن خليل) .- أبو إياد (صلاح خلف) ، صفحات مجهولة من حياته – مطبعة الدستور – عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية – الطبعة الأولى ، 1991.

[239] براند (لوري.أ).- الفلسطينيون في .. - مرجع سابق - الحاشية رقم6 - ص242. وفيها تشير الباحثة أنه في 21 آذار/مارس1949، أمرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،في إطار عدة توصيات تتعلق بالطلبة الفلسطينيين، بصرف مبلغ 2000جنيه مصري (5600 $) للطلبة المحتاجين.وفي 23 أيلول/سبتمبر1952 طالبت الأمانة العامة بمعونات إضافية للطلبة. وفي11 كانون أول/ديسمبر1954، صدر قرار يعترف بهذه المعونات المطلوبة سنة 1952 شريطة أن يبين الطالب حاجته، وشريطة ألا يتلقى معونة من الأنروا.

* هذه الضاحية هي ذاتها "هيليوبولس" حيث يميل الأغنياء في القاهرة إلى السكن فيها عادة أو في ضاحية الدقي.

[240] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق / ص 45 - 49.

[241] أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية ... - مرجع سابق - ص69.

[242] قبل انضمامه إلى الاتحاد الدولي للطلبة كان اتحاد طلبة فلسطين يضم 500 طالب في عضويته. وارتفع العدد سنة 1959 إلى 2000 طالب، وسنة 1969 إلى 6000 طالب في مصر ليسوا جميعاً أعضاء في الاتحاد ولكنهم يشكلون خمس

بأن « **الطلاب يتطلعون قبل كل شيء وبرغم معتقداتهم الأيديولوجية إلى عمل وحدوي، أما نحن فلم نقدم أنفسنا كأخصام للأحزاب بل كأنصار**»، وبعد الفوز تولى ياسر عرفات رئاسة الرابطة حتى تخرجه سنة 1956 ثم أوكلت المهمة إلى صلاح خلف[243]. لا شك أن سيطرة هذه المجموعة على الرابطة، وبأفكارها الجديدة كان له تأثير كبير على تحول مؤسسة نقابية ذات صبغة سياسية إلى مؤسسة سياسية من الدرجة الأولى، وفي وقت مبكر تسعى لتركيز الهوية الفلسطينية والترويج لها بين صفوف الطلبة الفلسطينيين في الجامعات المصرية خاصة جامعة القاهرة، المعقل الأهم، ثم نقل الفكرة إلى الساحات الطلابية الدولية حين ترأس « **عرفات** » و « **خلف** » وفدا طلابيا في **شهر تموز/ يوليو سنة 1954** لحضور تظاهرة طلابية ينظمها الاتحاد الدولي للطلاب في فرصوفيا (**بولندا**)، غير أن الوفد ذهب دون صلاح خلف الذي منع من السفر بحجة أنه شخص خطر جداً [244]. وفي **28 شباط/ فبراير سنة 1955** شنت إسرائيل غارة على قطاع غزة خلفت أكثر من 36 قتيلاً. وكانت الغارة لحظة التحدي المناسبة للسلطات المصرية فنظم اتحاد الطلبة احتجاجات للإضرابات في غزة، وشرع الطلبة في إعلان الإضراب عن الطعام في مقر الاتحاد وتقدموا بمطاليب ثلاثة كـ: « **إلغاء نظام التأشيرة المفروض على الفلسطينيين للدخول إلى غزة والخروج منها وإعادة تشغيل الخط الحديدي الرابط بين القاهرة وغزة** (بعد أن قطع في بداية المظاهرات) **وإقامة تدريب عسكري إجباري للفلسطينيين للدفاع عن أنفسهم ضد الهجمات الإسرائيلية**». وما أضيف كان المطلب الأكثر أهمية، وهو مقابلة الرئيس عبد الناصر لبحث هذه الشكاوى. وفعلاً تم اللقاء بمشاركة مائتي من الطلاب المضربين عن الطعام منذ يومين. ولبى عبد الناصر مطاليب الطلبة، وقبل خروجهم طلب اجتماعاً منفرداً بينه وبين أربعة منهم تبين لصلاح خلف بنتيجته أن: « **عبد الناصر وطني كبير**». وخلال الاجتماع بحضور عدد من كبار المسؤولين المصريين، تركز اهتمام الرئيس المصري على اتحاد الطلبة الفلسطينيين وحول مشاعرهم وتطلعاتهم، وكان سؤاله الأول لهم: «**هل تنتمون إلى أحزاب سياسية؟** ». ويعلق صلاح خلف بأنه كان: « **سؤالا غير حصيفاً وخطراً في بلد فرض الحظر فيه على كافة الأحزاب والتشكيلات واستبدلت بحزب واحد، فكانت الإجابة بلا تردد لسنا سوى طلبة فلسطينيين**» [245].

كان الاجتماع بعبد الناصر ثاني اتصال طلابي بين مؤسسي حركة « **فتح**» وقيادة الضباط الأحرار. ومن غير المستبعد أن يكون لهذا اللقاء تأثير كبير، على إحساس الطلبة بأهميتهم ودورهم المستقبلي. بيد أن رواية صلاح خلف لم تشر من قريب أو من بعيد لاجتماع سري سابق على الغارة الإسرائيلية. ففي خضم شهر شباط/فبراير تمت الدعوة إلى اجتماع سري في القاهرة لمجموعة من طلبة الرابطة ممن عرفوا بانتمائهم لجماعة « **الإخوان المسلمين**». وهؤلاء الأعضاء هم: ياسر عرفات « **رئيس الرابطة**»، عبد الفتاح الحمود « **نائب الرئيس**»، صلاح خلف « **أمين السر وأمين الصندوق**»، كمال عدوان « **عضو**»، خميس شاهين « **عضو**»، وكان الهدف من الاجتماع البحث في تشكيل نواة لتنظيم فلسطيني من نوع جديد. واتفق المجتمعون على تأجيل الإعلان عن تشكيل الإطار الجديد لما بعد تخرج الأعضاء المؤسسين من الجامعة حتى يتسنى لهم الاعتماد على أنفسهم[246]. ولما انفجرت حرب السويس سنة 1956 نجحت رابطة الطلبة في تشكيل كتيبة فدائيين لمساعدة مصر في المجهود الحربي ضد العدوان الثلاثي الذي اجتاحت جيوشه قطاع غزة وسيناء ومنطقة القناة، وظلت هذه الكتيبة تعمل حتى تحقق فشل العدوان وانسحبت القوات الأجنبية.

أما **فاروق القدومي** (أبو اللطف) فلم يظهر إلا عشية النصف الأول من الخمسينات، فقد ولد في قضاء نابلس **سنة 1930** وأتم دراسته الابتدائية والثانوية في يافا. ولعله فشل في الالتحاق بالجامعة مبكراً، بسبب الحاجة المادية، الأمر الذي اضطره إلى التطوع في الجيش الأردني. غير أنه تركه بعد عام واحد من الخدمة للعمل في شركة أرامكو وسكة الحديد في السعودية حتى عام 1954. وإثرها التحق بالجامعة الأميركية في القاهرة وتخرج عام 1958، وكان عضوا في رابطة الطلبة، ثم التحق بعد تخرجه بحزب البعث العربي الاشتراكي. وغداة تخرجه عمل لمدة ستة أشهر في مجلس الإعمار الليبي ثم في وزارة الزيت والمعادن السعودية[247]. ويبدو أنه انطلق من

(20%) إجمالي عدد الطلبة الجامعيين الفلسطينيين في العالم والبالغ نحو30000 طالب. وسنة 1970 كان في مصر 12000 طالب فلسطيني جامعي. **هذه المعلومات مستقاة من مصادر مباشرة حصلت عليها الباحثة**: براند (لوري.أ).- الفلسطينيون في ..- مرجع سابق. حاشية رقم57. ص 244.

[243] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق/ ص 48 - 49.

[244] نفس المرجع.- ص 49.

[245] نفس المرجع .- ص 51.

[246] أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية... مرجع سابق - ص 90. ويذكر الباحث في موضع آخر أن "خلف" كان أمينا للصندوق و "الزعنون" أميناً للسر - ص 71.

[247] الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسية - مصدر سابق - المجلد الرابع/ ص 447 ، 748.

هناك نحو الكويت ليشارك النواة المركزية في تأسيس حركة « **فتح**» (1959)، وليعمل مديراً لإدارة في وزارة الصحة الكويتية حتى عام 1966 قبل أن يتفرغ نهائياً للعمل في الحركة والعودة إلى الأردن.

ولا شك أن لـ **خليل الوزير** « **أبو جهاد**» جهداً خاصاً في تأسيس حركة « **فتح**». فما من مرجع أو مصدر أو رواية إلا وتصر على الدور المميز الذي لعبه « **الوزير** » حتى أن بعضهم ذهب أبعد من ذلك ليشير بأنه « **الرجل الذي بدأ فتح**»[248]. فمن هو « **الوزير** »؟ وما هو الجهد المميز الذي ينسب إليه؟

ولد خليل الوزير **سنة 1935** في مدينة الرملة وأتم دراسته الابتدائية فيها، غير أن دراسته الثانوية كانت في غزة حيث لجأت عائلته[249] إلى هناك وأقامت خارج المخيمات الفلسطينية. فهو ابن بقال فلسطيني. ومثل صلاح خلف، تتشابه أوضاع عائلتيهما الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، إذ هاجرت العائلتان من غزة إلى الرملة ويافا إبان الحرب العالمية الأولى وأقامتا هناك. ولما وقعت النكبة عادتا إلى غزة ولم تقيما في المخيمات[250]. ويختلف « **الوزير** » عن « **خلف** » وعن « **جورج حبش** »؛ إذ كان الأول شاباً متمرداً منذ صغره. وخلافاً، أيضاً، لمؤسسي « **فتح**» اشتهر « **الوزير** » بممارسة العمل العسكري البسيط مع أقرانه بينما كان في السنة الأولى من المرحلة الثانوية (**1953**). ويعيد خالد الحسن أسباب الغارات الإسرائيلية على غزة وعلى الحاميات المصرية فيها إلى الأعمال الفدائية التي كان ينظمها « **الوزير** ». وعلى خلفيتها اعتقلته الإدارة المصرية هو وأقرانه ثم أفرج عنهم لأنهم لم يكونوا قد بلغوا سن الرشد بعد[251]. ولما أنهى دراسته الثانوية سافر « **الوزير** » إلى مصر وهناك التحق بجامعة الإسكندرية إلا أنه لم يتمكن من متابعة دراسته بسبب محاولته مهاجمة أهداف إسرائيلية عبر صحراء سيناء المصرية فوقع في قبضة المخابرات المصرية متلبساً ليفقد مقعده الجامعي في أواسط الخمسينات[252]. ولعله أُبعد، فيما بعد، إلى خارج مصر ليتوجه إلى السعودية **سنة 1957** وليعمل مدرساً هناك ثم انتقل إلى الكويت سنة 1958 ليواصل المهنة وتأسيس حركة « **فتح**». وفي **سنة 1959** أشرف مع ياسر عرفات على إصدار مجلة « **فلسطيننا**» ثم تسلم أول مكتب لحركة « **فتح**» في العالم **سنة 1962** في الجزائر حيث اصطحبه وفد جزائري إلى الصين ليجري تقديمه كثائر فلسطيني، وكان أول اتصال تجريه حركة « **فتح**» مع الثورات العالمية بينما كانت الصين أول دولة تعترف بالمقاومة الفلسطينية وتقدم لها الدعم المادي والمعنوي.

أما **كمال عدوان** فقد ولد في قرية بربرة قضاء غزة سنة 1935. وبعد أن دمرت قريته خلال الحرب (**1948**) عاش في غزة لاجئاً. وارتحل إلى مصر ليتابع دراسته العليا هناك، إلا أنه عاد ليشكل أولى الخلايا لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي لغزة. وقد اعتقلته سلطات الاحتلال وظل كذلك حتى عودة القطاع إلى الإدارة المصرية، فعاد مجدداً إلى مصر ليتابع دراسته الجامعية ويتخرج مهندساً بتروليا[253]. وقد عمل في السعودية مع المهندس عبد الفتاح الحمود، وكان خليل الوزير قد التقى المهندسين ونسق معهما قبل أن ينتقل إلى الكويت وينتقلا إلى قطر للعمل هناك ضمن مجموعة أخرى سيرد الحديث عنها لاحقاً.

وقبل الانتقال إلى مجموعة أخرى يمكن القول انه خلال فترة حرب السويس كان مشروع تكوين حركة فلسطينية ذات مبادئ معينة مجرد أحلام لدى نواة القاهرة، وأفكار غائمة سوف لن تتبلور قبل السنتين القادمتين[254]. وفي هذه الأثناء كان الطلبة يتأهبون للاحتفال بتخرجه لينسلوا خلال الأشهر الأولى من العام 1957 متفرقين إلى دول أخرى تتجمع فيها الجاليات الفلسطينية العاملة والمهاجرة بحثا عن رزقها واستعداداً لمرحلة أخرى، نوعية من العمل، إثر مرحلة طويلة من التعارف واكتشاف الذات والعمل المشترك على قاعدة الهوية الفلسطينية المستقلة.

---

[248] كوبان (هيلينا).- المنظمة تحت المجهر - مرجع سابق - ص 53/ في مقابلة للباحثة مع خالد الحسن في تشرين أول / اكتوبر 1982.

[249] الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسة - مصدر سابق - المجلد الثاني - ص 629.

[250] أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية... - مرجع سابق - ص 94.

[251] الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير... - مصدر سابق - ص 987.

[252] كوبان (هيلينا).- المنظمة تحت المجهر - مرجع سابق - ص 33.

[253] الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسة - مصدر سابق - المجلد 5 - ص 140.

[254] خلف (صلاح)... بلا هوية - مرجع سابق - ص 53.

2. مجموعة قطاع غزة

في مطلع السبعينات علق هاني الحسن أحد قادة حركة « **فتح**»، عضو مجموعة ألمانيا الطلابية التي سيرد الحديث عنها لاحقاً، على حرب السويس واحتلال غزة كعلامة فارقة في لفت انتباه الفلسطينيين إلى ذواتهم خلال فترة الاحتلال وما تمخض عنها من مجازر إسرائيلية ضد السكان في رفح وخانيونس وعمليات القمع والتنكيل الجماعية ضد السكان، فقال: « **إن المؤرخين لن يجدوا مفراً .. من أن يقرروا بأن طريق دايان إلى غزة والقويصمة وسيناء عام 1956 كان طريق عبد الناصر إلى كسر الارتباط التاريخي بالغرب، وطريق الفلسطينيين إلى اكتشاف .. دورهم الخاص أثناء الاحتلال الإسرائيلي الأول لقطاع غزة .. وأنهم يستطيعون أن يقاتلوا حتى في أسوأ ظروف الاحتلال**» [255]. وفي الواقع فإن قطاع غزة شهد تجربتين منظمتين من الحرب. الأولى ضد إسرائيل والثانية ضد القطاع وأدتا إلى تغير حاسم في أنماط التفكير لدى السكان هناك والمجموعات الحزبية. وأن هاتين التجربتين لم تتاحا لبقية التجمعات الفلسطينية الأخرى خاصة في الضفة الغربية أو في سوريا أو في لبنان إلا نسبياً. ففي أعقاب الغارة الإسرائيلية على قطاع غزة في **28 شباط / فبراير سنة 1955** شعرت القيادة المصرية بإحراج شديد في مستوى الرأي العام المصري كون معظم الضحايا من الجنود المصريين الذين كان عبد الناصر قد زارهم وطمأنهم، قبل الغارة، بعدم وجود خطر من وقوع معركة، كما أنها ضعيفة التسليح بسبب الحظر الغربي فضلاً عن انشغالها بالقضايا الداخلية. ولكن بعد الغارة تبنت مصر حربا فدائية تجنباً لوقوع حرب شاملة ليست مصر مستعدة لها ولم تكن تعنيها آنذاك. لذا فان طبيعة الحرب الفدائية التي رغبت في خوضها لم تتجاوز مهمتها تحقيق الردع لإسرائيل بأقل الخسائر. وهذا الأمر ثابت في تصريحات الرئيس المصري عبد الناصر ذاته حينما وصف الحرب بأنها: « .. **الطريقة الوحيدة للرد على اعتداءات بن غوريون [رئيس حكومة إسرائيل آنذاك] علينا؛ فشن غارة قد تقود إلى حرب عامة، ونصب المدافع وإطلاق .. أمر غير فعال .. وأخيراً قررنا أن نقتل شخصاً إسرائيليا واحداً مقابل كل شخص يقتله بن غوريون.. أن حياة العرب ليست في المرتبة الثانية**» [256]. وعليه فقد اختارت مصر لتنظيم الحرب والإعداد لها وقيادتها ضابط المخابرات المقدم **مصطفى حافظ** . فكيف عمل؟ ومن هي العناصر التي استقطبت للتجنيد ؟

دأب الفلسطينيون إثر النكبة وانتصاب خطوط الهدنة على التسلل إلى داخل فلسطين المحتلة لاستعادة بعض ممتلكاتهم أو جني محاصيلهم الزراعية وثمار أشجارهم، وكانت المحاولات الأولى فردية في إطار جماعات صغيرة. وكان جزء منهم يفلت وبعضهم يصطدم بالجنود الإسرائيليين فتقع خسائر من الجانبين، والبعض الآخر يقع بأيدي المخابرات المصرية فيودع السجن. ومن جانبها استغلت مصر هذه الظاهرة وقامت بتجنيد عدد من المواطنين للتسلل إلى الأراضي المحتلة بشكل منظم بهدف جمع المعلومات عن القوات الإسرائيلية والأماكن الإستراتيجية والحساسة. بمعنى أن مهمة المتسللين كانت استطلاعية لا هجومية[257]. ولكن بعد الغارة على غزة أصبح التجنيد علنيا والهدف قتاليا محضا. وأول شيء فعله مصطفى حافظ هو إطلاق سراح المتسللين ودراسة أوضاعهم ومشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية وهيأ لها الحلول، وفرغهم كلياً لمهماتهم الجديدة. ومن جهتها فتحت السلطات المصرية باب التطوع فكانت الأفضلية لمن لهم دراية بالأراضي والمسالك أو خدمة عسكرية سابقة أو من الملمين بالقراءة والكتابة أو بإحدى اللغات وخاصة اللغة العبرية أو بإحدى الصنعات. واستطاع « **حافظ**» تجنيد نحو ألف فدائي أو700 فدائي حسب تقديرات إسرائيلية[258].

وقد شرع هؤلاء باختراق الحدود بدء من **25 آب/ أغسطس**، إلا أن مصادر عدة أشارت أن فعالياتهم وقعت في الفترة ما بين **شهر أيلول/ سبتمبر لسنة 1955** حتى بداية حرب السويس ووقوع غزة تحت الاحتلال حيث توقف نشاطهم وأصيب بشلل تام إثر اغتيال مصطفى حافظ بطرد ملغوم أرسلته إليه إسرائيل في **14 تموز/ يوليو سنة 1956**، ثم اغتيال زميله المقدم صلاح مصطفى الملحق العسكري المصري في عمان في اليوم التالي بطرد مماثل[259]. وكانت إسرائيل قبل ذلك قد وجهت ضربة عسكرية انتقامية لسورية في منطقة طبريا حيث كانت بعض العمليات تنطلق من هناك ومن منطقة وادي عربة جنوب الأردن. المهم في الأمر أن عمليات الفدائيين

---

[255] الحسن (هاني): فتح بين النظرية والتطبيق - شؤون فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان - عدد 7 آذار / مارس 1972 - ص 15.

[256] أبراش (إبراهيم).- البعد القومي... - مرجع سابق - ص 141.

[257] أبو النمل (حسين).- قطاع غزة ... - مرجع سابق / ص 111 - 113.

[258] نفس المرجع.- ص 122.

[259] نفس المرجع.- ص 122.

أحدثت رعباً اجتماعياً في إسرائيل. إذ تركزت في منطقة النقب حتى الشمال وعلى بعد 15 كم من مدينة تل أبيب وعلى مقربة من مستوطنة ريشون ليتسيون المحاذية. وكانت العمليات الفدائية تشن بمعدل عمليتين في اليوم، وقد نفذت ضد المستعمرات والثكنات العسكرية أو المركبات والجنود ومحطات الاتصال الدولية وتدمير الطرق والجسور ومحطات المياه والكهرباء وزرع الألغام، وبلغت من القوة والجرأة والسيطرة أن نجحت مجموعة فدائية مكونة من 300 فدائي في اختراق الأراضي الفلسطينية المحتلة في يوم واحد، وهي واحدة من ثلاث موجات كبرى وقعت الأولى ما بين **29/8-9/5 سنة 1955**، والثانية ما بين **6–4/13 سنة 1956** والثالثة طوال **شهر تشرين الثاني/نوفمبر من نفس السنة**[260]. وكان مجرد ذكر اسم « **فدائي**» بين الإسرائيليين مدعاة لحالة هستيرية[261] لما اتسمت به عمليات الفدائيين من قسوة لاسيما بعد كل اعتداء إسرائيلي على السكان في القطاع. ومع أن العمل الفدائي توقف غداة شرارة حرب السويس إلا أنه: « **أدى إلى إزعاج واضح للأمن الإسرائيلي، وشكل مثالا نضاليا كان قدوة للجيل الصاعد، جيل خليل الوزير وأقرانه**» [262]. والأهم من هذا أنه أدى إلى اكتساب الفلسطينيين خبرة وجرأة في مقاتلة إسرائيل.

المناسبة الثانية تعرض فيها الفلسطينيون لحرب وحشية كانت خلال احتلال إسرائيل لقطاع غزة (1956). فقد تداعت العناصر النشطة والقيادية في الأحزاب المنتشرة في غزة إلى التحالف لشن مقاومة شعبية ضد الاحتلال. فَشُكلت الجبهة الوطنية. إلا أن « **الإخوان المسلمين**» والبعثيين رفضوا الدخول فيها بسبب جملة اقترحها الشيوعيون وتنص على اعتماد الشعب الفلسطيني في كفاحه على مؤازرة « **الشرفاء داخل إسرائيل**»[263]، وبدلا من ذلك تحالفا على إقامة « **جبهة المقاومة الشعبية**»*. وقد اشتركت نواة طلبة مصر في هذه الجبهة عن طريق تنظيم طلائع مهمتها التسلل إلى غزة حاملة معها شحنات من الأسلحة والأموال لدعم الجبهة وحركة المقاومة. إلا أن هذا التحالف لم يدم طويلاً إذ انتهى بتفكيك الجبهة، ولكن ليعاد تركيبها بشكل آخر بعد أن: « **اقتنع قطاع لا بأس به من هؤلاء المقاومين بإمكانية استمرار التعاون والعمل بينهم حتى بعد زوال الاحتلال**» [264].

أما **سليم الزعنون** (أبو الأديب) ، العضو المؤسس، فيذهب إلى القول بأن: « **هذه التجربة القصيرة كانت مسؤولة عن وضع جنين حركة فتح، إذ أن اثني عشر شخصاً من أعضاء "جبهة المقاومة الشعبية اجتمعوا في منزل بحيى الزيتون في مدينة غزة ووضعوا خطة لإقامة تنظيم جبهوي فلسطيني كانت فتح هي صورته النهائية**»[265].
إن الجديد، عما هو مألوف، أن هذا الاجتماع نودي إليه على خلفية « **ترك الحزبية**»[266]وهو سلوك غير معتاد في تراث الثورات العالمية التي تقوم على أساس معتقد ما وليس على رفض المعتقدات. ومن جهته يؤكد صلاح خلف في سيرته على رواية « **الزعنون**» المشيرة إلى أنه: « **في تشرين الثاني (نوفمبر) 1956 وقّع ما بين 10– 12 شخصا من مختلف الأحزاب والمستقلين على وثيقة غزة بعد زوال الاحتلال عن قطاع غزة في مارس (آذار) 1957...** »[267]. ومن المؤكد

---

[260] نفس المرجع.- ص 116.
[261] نفس المرجع .- ص 127.
[262] الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير ... - مصدر سابق - ص 987.
[263] أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية ... - مرجع سابق - ص 24.
* **المقصود كل من**: عوني القيشاوي (موظف حكومي)، سليم الزعنون (موظف حكومي)، معاذ عابد (مدرس بالوكالة)،كمال عدوان (مدرس بالوكالة)،سعيد المزين (مدرس)، خليل الوزير (طالب بمدرسة فلسطين الثانوية)،غالب الوزير،منير عجور،عبد القادر أبو جبارة (طالب)،داوود أبو جبارة (طالب) و محمد حرب عليان (ناظر مدرسة).وهؤلاء الأحد عشر شخصاً مثلوا الإخوان المسلمين. أما وفا الصايغ (مدرس بالوكالة) فقد مثل البعثيين. **أوردهم**: أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية .. - مرجع سابق - ص 77.
[264] الشعبي (عيسى).- الكيانية الفلسطينية.- مرجع سابق - ص 52. **نقلاً عن**: الشرقاوي (فواز حامد).- حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" 1965 0 1971 - جامعة القاهرة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير - 1974 - ص 167.
[265] نفس المرجع.- ص 91.
[266] حجار (جورج سالم).- أدبيات حركة فتح أو الخط القطري .. - الثقافة - عدد1 -كانون ثاني/يناير 1979- مرجع سابق- ص40.
[267] نفس المرجع.- نفس الصفحة. ولكن من الملاحظ أن صلاح خلف يصر على روايته بأن الاجتماع كان يضم مختلف الأحزاب، وهذا الإصرار يتجدد في سيرته في الصفحة رقم 52. وفي الحقيقة لا نعرف بالضبط تاريخ رواية "أبو الأديب" التي ذكرها "حجار". ولكن تأييد "خلف" للرواية يعكس، في الواقع ، المناخ السياسي الفلسطيني الذي نشرت فيه السيرة (ما بعد منتصف الثمانينات) والميال إلى حل سلمي يؤدي بالنهاية إلى التفاوض مع إسرائيل. ومع هذا ليس ثمة ما يبرر

أن نخبة المقاومة حسمت أمرا بالغ الصعوبة، فمن جهة ألهبت حرب الفدائيين التي قادها مصطفى حافظ مشاعر الفلسطينيين ويسرت لهم مخبرا لقدراتهم فأثبتوا كفاءة عالية بهذا الصدد، ولكن وقف الحرب أو توقفها، بيّن أن أي عمل ضد إسرائيل مرتبط بالقرار العربي لا بد وأن ينتهي أو يستمر بذات القرار. وكان قرارا ثقيلا على نخبة المقاومة أن يكون لوقف حرب الفدائيين خلفية سياسية تشكل أحد شروط انسحاب القوات المحتلة عن غزة وسيناء والقناة، وهنا يتجلى السؤال الكبير: ***كيف يمكن أن يترك قطاع غزة تحت الاحتلال دون حماية وتحت رحمة الآلة العسكرية الإسرائيلية؟ وكيف يمكن أن يستمر القتال دون أن يوقفه قرار أو اتفاق خاصة وأن الفلسطينيين أثبتوا جدارة في المعارك قبل الاحتلال، وكانوا آخر المقاومين خلال الهجوم على القطاع وأول المقاومين للعدو خلال الاحتلال بالرغم من المجازر الإسرائيلية الانتقامية ضد السكان والتي ذهب ضحيتها المئآت من المدنيين؟***

لا شك أن العديد من الأسئلة طرحت في « **حي الزيتون**» ولكن طبيعة الدعوة إلى الاجتماع والهدف منه وبالتالي توقيع « **وثيقة غزة** » كانت مدعاة للتنسيق مع مجموعة القاهرة. ويبدو أن أول لقاء حصل بعد « **حي الزيتون**» كان: « **بعدما اضطر بعض أعضاء مجموعة غزة إلى الخروج عن طريق التسلل عبر العريش والقنطرة** » [268]. وكان من ضمن هؤلاء كمال عدوان. وعقد اجتماع في أحد المنازل في حي « **الدقي**» بالقاهرة في **شهر يناير/ كانون الثاني1957**، أي بعد حوالي شهرين من اجتماع غزة وقبل شهرين من انسحاب إسرائيل من القطاع. ولندع كمال عدوان يلخص التجربة ويقيّم آثارها كما وردت في « **الميلاد والمسيرة**»: « **بسقوط قطاع غزة في أيدي الاحتلال في أكتوبر 1956 بدأت مرحلة جديدة وجد شعبنا نفسه فيها وجها لوجه أمام مسؤولياته، وأمام قسوة المواجهة و.. ضغط الرصاص الموجه إلى صدور هذا الشعب .. تبلورت أفكاره واكتمل تصوره لنوع المعركة واحتياجاتها.. وارتفعت شعارات هذه المرحلة تنادي بلقاء فلسطيني عريض.. في وحدة وطنية قوية .. من أجل ثورة مسلحة تحرر الأرض. كانت هذه نقطة البداية .. التي وضعت حدا للبعثرة والتردد، والاسترخاء على محطات انتظار لا قرار لها** » [269].

لاشك أن قرار مجموعة غزة بالتعاون فيما بينها ومع مجموعة القاهرة من أجل إطلاق حركة فلسطينية مسلحة يترجم الشعار التاريخي الذي يتبلور في صيغة « **فلسطين أولا**» ثم « **فلسطين طريق الوحدة**». كان هذا الشعار يعني في ذلك الحين قلب موجة التفكير كما يردد خالد الحسن، ومن سوء حظ مجموعة غزة أن التفكير بهذه الطريقة كان يعاكس تفكير الناس حتى في القطاع، إذ أن فشل العدوان على مصر ونجاح التأميمات وانسحاب القوات الغازية أرسى علاقة ثقة متبادلة بين السكان والإدارة المصرية التي أصبحت رمزاً للناصرية والحرية بعد أن كان ينظر إليها كوصية على الشعب الفلسطيني حين ألحقت مصر قطاع غزة بها، ونصبت فيه حاكما عسكرياً. وهكذا انطلقت المجموعة تواصل عملها سراً. ولكن من هم أعضاء المجموعة؟

تنتسب مجموعة غزة إلى جماعة « **الإخوان المسلمين**». وظلت الجماعة واجهتها العلنية حتى بعد تأسيس الحركة، وظلت أيضاً على علاقة طيبة بها حتى أن بعض أعضائها ظل ينتمي إلى الجماعة بعد تأسيس الحركة.

ومن بين الأعضاء يشار إلى:

- فتحي البلعاوي، من قرية بلعا - طولكرم، التحق بجامعة الأزهر **سنة 1946**، ووقعت النكبة وهو هناك. ويرجع الفضل له في تأسيس رابطة الطلبة الفلسطينيين في مصر **سنة 1951** وتسلم أمانتها العامة. وفيما بعد عرفت الرابطة لفترة قصيرة بـ « **المدرسة البلعاوية**» وهو شيخ المناضلين الفلسطينيين بعد النكبة، ويتمتع بشخصية كاريزمية جلبت له قدرا من الاحترام والتقدير عزّ نظيره.
- أسعد الصفطاوي، لجأت عائلته إلى غزة بعد **العام 1948**. وبقي في جماعة « **الإخوان المسلمين**» حتى بعد تأسيس الحركة، وامتهن التدريس.

طمس وقائع تاريخية مشهودة تؤكد أن مجموعة غزة رفضت الدخول في "الجبهة الوطنية" بسبب موقف الشيوعيين وفضلت إقامة تحالف مع "البعث"، أو بمعنى أدق مع نفسها لاسيما وأن أحد عشر شخصا من بين الاثني عشر شخصاً كانوا، في الواقع، من "الإخوان المسلمون" إلا إذا كانت رواية "أبو الأديب" غير دقيقة أو تخص أشخاصاً آخرين أو أنها تمارس طمساً موازياً.

[268] نفس المرجع.- نفس الصفحة.

[269] عدوان (كمال)، حديث: فتح ، الميلاد والمسيرة - شؤون فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان - عدد 17 - كانون ثاني ، يناير 1973 - ص 47.

- عوني القيشاوي، تاجر في القطاع، تسلم قيادة المجموعة بعد مغادرة صلاح خلف إلى الكويت للتدريس هناك **سنة 1960**.
- سليم الزعنون، موظف.
- ماجد صادق المزيني، موظف.
- محمد حسن الفرنجي، مقاول.
- صلاح خلف، عمل مدرسا حكومياً في مدرسة للبنات في غزة ثم نقل إلى مدرسة يرتادها اللاجئون في وسط الصحراء خارج غزة. وكان قد عاد إلى غزة خلال الأشهر الأولى من **سنة1957**، ويشار إليه بأنه أصبح على رأس مجموعة غزة، وينتمي إلى مجموعة « **الإخوان المسلمين**»[270] بالرغم من نفيه المستمر واقتصار العلاقة على التعاطف.

3. مجموعات ألمانيا وأوروبا

يكشف خالد الحسن أن هذه المجموعات بُدئ باكتشافها في الفترة ما بين **سنتي1958و1962**، ومن بينها مجموعة ألمانيا الغربية التي كان على رأسها شقيقه الأصغر هاني ومجموعة « **حمدان**» في النمسا ومجموعة « **كوكبان**» في إسبانيا، وهذه المجموعات نشأت في أوروبا حيث يكثر عدد الطلاب، وتميزت بالسرية الكاملة هربا من المخابرات العربية الموجودة بينها خوفا مما سيصيب أعضاءها عند عودتهم[271]. ورغم أنها ليست من بين المجموعات المؤسسة تبقى مجموعة ألمانيا صاحبة دور تاريخي، من بين مجموعات أوروبا الأخرى، في تطور « **فتح**». وقد تأسست مجموعة ألمانيا سنة 1963 من طلبة امتطوا فرع الاتحاد في مدينة فرانكفورت غطاء لنشاطاتهم لاسيما أنه، كغيره من الاتحادات، يضم اتجاهات سياسية مختلفة وفضاء للتجمع والانصهار وتنظيم العناصر في وقت كانت حركة القوميين العرب تسيطر على الاتحاد كما هو الحال في أقطار عديدة. وقام الأعضاء المؤسسون للمجموعة بتأسيس تنظيم سري مستقل أسموه « **طريق العودة**». واتسم بنشاطه التعبوي بين الطلبة والجاليات الفلسطينية في أوروبا عبر نشريتين أصدرهما التنظيم هما « **المقاومة**» و « **العمال**» [272]. **وتألفت مجموعة ألمانيا من القيادات الطلابية التالية:**

- هايل عبد الحميد (أبو الهول)، وهو من مدينة صفد شمالي فلسطين، وبعد النكبة أقام في سوريا.
- هاني الحسن، شقيق أصغر لخالد الحسن النجل الأكبر لملاك فلسطيني سليل عائلة ذات ولاية دينية مكنته من إمامة جامع الاستقلال. لذا فقد تمتعت عائلته الحسن بشي من الكفاية الاقتصادية التي مكنته من الذهاب إلى ألمانيا لمتابعة تحصيله العلمي.
- أمين الهندي، من سكان غزة وأصول يافاوية.
- سامي أبو سليم، من سكان غزة وأصول يافاوية.
- عبد الله حسن الفرنجي، من بئر السبع، ثم مقيم في غزة، وهو شقيق محمد حسن الفرنجي من مجموعة غزة.
- نبيل نصار، من رام الله في الضفة الغربية المحتلة [273].

وتكمن أهمية المجموعة في كونها شكلت حلقة وصل بين الفلسطينيين في الدول الأوروبية وبين قيادة تنظيم حركة « **فتح**» في العالم العربي، وقامت بأداء مهمات متعددة أبرزها الدور السياسي والإعلامي والتعبوي بين الفلسطينيين والأوروبيين على حد سواء. والأهم من هذا، في فترة نمو الحركة، قيام المجموعة بجمع الأموال والتبرعات وشراء الأسلحة والمعدات وتزويد الحركة بها. وقد وصلت بعض شحنات الأسلحة إلى غزة عن طريقها، وبعد انكشافها من قبل المخابرات المصرية في أوائل **العام 1965** أدت إلى اعتقال قائد مجموعة غزة عوني القيشاوي وآخرين مما أدى إلى انكشاف تنظيم الحركة في غزة إلا أن تدخلات أحمد الشقيري لدى السلطات المصرية أدت إلى الإفراج عنهم ووضعهم تحت المراقبة حتى حرب **العام 1967**[274]. وعن علاقة مجموعة ألمانيا بحركة « **فتح**» فليس من المستبعد أن يكون خالد الحسن وراء الكشف عن المجموعة بما أن أخيه الأصغر يقف على رأسها فضلاً عن عوامل أخرى ساهمت بذلك أو عن طريق محمد حسن الفرنجي شقيق عبد الله الفرنجي.

---

[270] أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية ... - مرجع سابق - ص 96.
[271] الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير ... مصدر سابق - ص 988.
[272] أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية ... - مرجع سابق / ص 98 - 99.
[273] نفس المرجع .- نفس الصفحات.
[274] نفس المرجع.- ص 105.

وأثمر الكشف عن المجموعة عن أول اتصال بها بدأه خليل الوزير الذي كان مقيماً بالجزائر وقام بزيارة ألمانيا بنفسه والالتقاء بقادتها، ويبدو أن اللقاء نجح في التنسيق بين الحركة وتنظيم المجموعة الذي أعلن انضمامه رسمياً إلى حركة « **فتح**» في **شهر كانون الثاني/ يناير سنة 1965**. وفي هذا السياق لا يمكن اعتبار مجموعة ألمانيا من المجموعات المؤسسة لحركة « **فتح**» لأن الكشف عن المجموعة وقع بعد تأسيس « **فتح**» وفي وقت ربما لم تكن فيه مجموعة ألمانيا قد تأسست بعد.

4. مجموعات السعودية وقطر والكويت

ينتمي أعضاء هذه المجموعات، في معظمهم إلى القطاع المهني المتصل بالتربية والتعليم. وتقاربهم السياسي ناجم إما عن علاقة تنظيمية سابقة تعود في أصولها إلى سنوات الدراسة الجامعية وإما عن علاقة مهنية كشفت عن تقارب سياسي ومن ثم تنظيمي. أو عن نشاط تنظيمي استهدف أشخاصا ذوو ميول حزبية معينة لاسيما في جماعة « **الإخوان المسلمين**» أو عن نشاط ذو طابع سياسي استهدف أفرادا ذوو نفوذ مالي واقتصادي وإداري بغية حشد معونات مالية على شكل هبات وتبرعات. إلا أن هؤلاء اندرجوا كأعضاء مؤسسين لأنهم لم يكتفوا بتقديم الغطاء المالي، بل عبروا عن ذات الأفكار وسعوا لتكوين حركة سياسية مستقلة من الفلسطينيين وللفلسطينيين. **ومن بينهم يشار إلى:**

- علي السيد، لاجئ من قرية قطرة - الرملة. وكان يعمل مدرسا في مدرسة خالد بن الوليد في منطقة المخيمات الوسطى في قطاع غزة. وهو زميل مهني لصلاح خلف، وحصل على عقد عمل شغل بموجبه ممثلاً للسعودية في شركة « **أرامكو**».
- سعيد المزين (أبو هشام)، عمل مدرسا في القطاع الحكومي في غزة. ثم انتقل للتدريس في السعودية، وعين فيما بعد أول مدير لمكتب حركة « **فتح**» هناك، واشتهر بلقب « **فتى الثورة**» وناظم أناشيدها وقصائدها.
- معاذ عابد، عمل مدرساً في مدارس اللاجئين بقطاع غزة، ثم ارتحل للعمل في السعودية فأصبح مديراً لبنك.
- أحمد وافي، درّس في مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، ثم واصل المهنة في السعودية ثم انتقل إلى الجزائر ليتسلم إدارة مكتب « **فتح**»[275].

ولم يكن هؤلاء وحدهم ممن عمل في السعودية. فهناك خليل الوزير الذي طرد من مصر وتوجه إلى السعودية واشتغل لفترة قصيرة في مهنة التدريس. وسبقت الإشارة أنه تعرف على عبد الفتاح الحمود وكمال عدوان. ويقول خالد الحسن أن الثلاثة وحدوا جهودهم غير أنه يشير إلى أن « **الوزير** » غادر السعودية متوجهاً نحو الكويت ليبدأ هناك من الصفر، ربما لأن أحدا من المؤسسين لم يسبقه إلى هناك لاسيما أن خالد الحسن ذاته لم يكن بعد على صلة بالأعضاء المؤسسين. أما « **الحمود**» و « **عدوان**» فقد توجها، فيما بعد، إلى قطر حيث نشط كمال عدوان في تأسيس مجموعة أخرى كانت قائمة بصفة فردية مستقلة وعلى اتصال ببعض المؤسسين مثل صلاح خلف[276].
وضمت المجموعة كل من:

- عبد الفتاح الحمود (أبو صلاح)، أول ضحايا اللجنة المركزية لحركة « **فتح**»، وهو من قرية التينة في منطقة اللد والرملة.
- محمود عباس (أبو مازن)، شغل منصباً هاماً، سكرتير وزير التعليم، وهو لاجئ في غزة، وعائلته تقيم في مصر.
- رفيق شاكر النتشة (أبو شاكر)، إداري في الوزارة، من سكان الخليل.
- أحمد رجب عبد المجيد الأسمر، وقد احتفظ بعلاقة دائمة مع « **الإخوان المسلمين**».
- محمد يوسف النجار (أبو يوسف)، لاجئ في رفح - غزة، ولد في قرية يبنه - الرملة **سنة 1930**. وأنهى المرحلة الثانوية وعمل مدرساً **سنة 1947**. وتطوع في حرب **العام1948** [277]. وفي أعقاب الغارة على غزة اعتقلته الإدارة

---

[275] نفس المرجع.- ص 93 - 94.

[276] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق - ص 58 و 72. **ويمكن المقارنة مع**: أبو عمرو (زياد).-أصول الحركات السياسية ... - مرجع سابق - ص 95. والموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير - مصدر سابق - ص 989.

[277] الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسة - مصدر سابق - المجلد السادس - ص 107.

المصرية. وفي بداية **سنة 1957** حصل على عقد عمل في قطر، وارتحل إلى هناك وعمل إدارياً في وزارة التعليم حيث توطدت علاقته بمحمود عباس[278]. وفيما عدا ياسر عرفات وصلاح خلف وفاروق القدومي وخليل الوزير يمكن إثبات أبرز أعضاء الجالية الفلسطينية من جيل المؤسسين في الكويت، ونخص بالذكر من أشار إليهم صلاح خلف في سيرته وهم:

- هاني القدومي، ويصل مسقط رأسه إلى قرية كفر قدوم – طولكرم، ولكنه كفاروق القدومي أقام في يافا، وهو ثري وممول رئيس لحركة « **فتح**». وقد سعى أمير كويتي لجلبه إلى الكويت لحل مشكلة جوازات السفر لما كانت الإمارة محمية بريطانية. وحضر هاني القدومي إلى الكويت **سنة1951** بناء على رغبة الأمير لتأسيس مكتب الجوازات والإقامة وإدارته[279].
- عبد المحسن القطان، لاجئ من يافا، وقد عمل مفتشا عاما لوزارة الكهرباء الكويتية حتى **سنة1963** ويعتبر من الأثرياء والممولين الكبار ومؤسس في حركة « **فتح**»، وأول رئيس للمجلس الوطني الفلسطيني بعد سيطرة المنظمات الفدائية عليه **سنة1968**. وفي الكويت تحدّر عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذي احتشدوا للعمل في الوزارة من أصول يافاوية حتى أن الوزارة اشتهرت بعهده بـ « **المستعمرة اليافاوية**» [280].
- خالد الحسن (أبو السعيد)، خلافا لما يشاع عن رفاهية عائلة الحسن، فإن الابن الأكبر لملاك فلسطيني من حيفا [281] لم يكن إلا ابن عائلة متوسطة الحال، والده كان من أنصار الشيخ عز الدين القسام، أما هو فقد ولد **سنة 1928** وتلقى دراسته الإعدادية والثانوية بحيفا ثم عمل موظفاً صغيراً في دوائر الانتداب البريطاني (1943–1948). وإثر النكبة نزح إلى مصر واحتجز في معسكر اللاجئين لمدة عام. وفي هذه الأثناء لجأت عائلته إلى صيدا-جنوب لبنان حيث أقامت حتى أوائل **العام1950** لتنتقل بكامل أعضائها إلى دمشق. والتحق الابن الأكبر بعائلته هربا من الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان. وفي دمشق حاول أن ينشئ تنظيما فلسطينياً لم يستمر بسبب القيود المفروضة على ممارسة الفلسطينيين للعمل السياسي وقلة التمويل إلا أنه وبسبب ميوله الإسلامية، شارك في تأسيس حزب التحرير الإسلامي **سنة1952**، وظل فيه حتى **سنة1955**. ولكنه أثناء ذلك، كان قد هاجر إلى الكويت للعمل فبدأ ضاربا على آلة كاتبة في إحدى الدوائر الحكومية ثم عين سكرتيراً في مجلس الإنماء والتعمير وأخيراً سكرتيرا للمجلس البلدي للكويت[282] « **فقضى السنوات السبعة عشرة التالية (1952–1969)، مديراً تنفيذياً في البلدية يعمل على تحويل إدارتها الوليدة إلى إدارة عصرية ناجحة بينما كان يبني تنظيما للفلسطينيين ومؤيديهم في أنحاء الخليج**»[283]. وأثناء وجوده في الكويت تمكن من إكمال دراسته في التجارة والمحاسبة بالمراسلة مع إحدى الجامعات البريطانية [284].
- نمر صالح (أبو صالح)، عامل فني في الكويت، ولأنه نشيط بين العمال فقد حاز على شعبية خاصة بينهم، ولعل هذه الشعبية هي التي قادته إلى تبني قضايا العمال والدفاع عنهم ومن ثم اعتناقه للماركسية حتى أصبح أحد أكبر زعماء التيار الماركسي داخل الحركة في لبنان، كما أنه كان على رأس حركة الانشقاق داخل الحركة **سنة 1983**.

هذه المجموعات التي وقع استعراض بعضها لم تكن الوحيدة التي تركبت منها حركة « **فتح**»، ولم يكن الأعضاء المذكورين هم المؤسسون الوحيدون للحركة [285]. ولكنهم على الأرجح من اشتهر باتخاذ قرار الانطلاقة

---

[278] أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية ... - مرجع سابق/ ص 96 - 97.

[279] براند (لوري.أ).- الفلسطينيون في العالم العربي - مرجع سابق - ص 110. من الملفت للانتباه انه بالرغم من كون "القدومي" مديراً للجوازات إلا انه لم يحصل على وثيقة سفر إلا حين قرر السفر إلى البصرة (العراق) بغية مقابلة الشيخ عبد الله المبارك ليتسلم جواز مرور. ودهش الشيخ لكون "القدومي" لا يحمل وثيقة سفر. وأصدر أمرا بمنحه جواز سفر كويتي. وبعد الاستقلال، منح "القدومي" الجنسية الكويتية لسنواته الطويلة في الخدمة.

[280] نفس المرجع.- ص 111.

[281] كوبان (هيلينا).- المنظمة تحت المجهر - مرجع سابق - ص 33.

[282] الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسة - مصدر سابق - المجلد الثاني - ص 602.

[283] كوبان (هيلينا).- المنظمة تحت المجهر - مرجع سابق - ص 33.

[284] الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسة - مصدر سابق - المجلد الثاني - ص 603.

[285] أورد نجيب الأحمد أسماء أخرى رافقت الرعيل الأول أو كانوا من قدامى المؤسسين. **وبدون تكرار يمكن إضافة كل من**: الدكتور حسام الخطيب ومحمود الخالدي الذي كان يعمل في الجمارك السورية وكلاهما يقيمان في سوريا. ومن الأردن، النقابي محمد ماهر غنيم (أبو ماهر) ورمضان البنا والشيخ أبو سردانة. ومن ليبيا، محمود أبو الفخر وكمال السراج. ومن السعودية محمد خليل وسعيد السحال وسليمان الشرفا. وفي النمسا كان يحي عاشور، وفي الكويت عادل عبد الكريم ويوسف عميرة. كما ورد اسم عبد الله الدنان، ولم يشر "الأحمر" إلى تفاصيل تذكر عن حياة هؤلاء ولا أي خلفية

المسلحة. وتبقى الإشارة إلى مجموعات أخرى في سوريا والعراق والأردن ولبنان . وفي هذا السياق يذكر من بين المؤسسين الأبرز في تاريخ حركة « **فتح**» وليد نمر عقاب (أبو علي إياد) الذي عمل مدرساً في السعودية، وكان أبرز المنظمين العسكريين للانطلاقة المسلحة للحركة في الفاتح من **كانون الثاني / يناير سنة 1965**. **أما الآن فالسؤال هو:** كيف جرى تركيب هذه المجموعات ليعلن عن تأسيس حركة « **فتح**»؟ ومتى كان التأسيس؟ وكيف تطورت الحركة فيما بين التأسيس والانطلاقة المسلحة؟

*** التركيب التنظيمي للمجموعات**

1. التأريخ لنشأة « فتح» بين إشكالية البداية والتأسيس

لا يوجد تاريخ محدد للإعلان التأسيسي عن حركة « **فتح**». هذا ما يتضح على الأقل من محاولات التأريخ الواردة على لسان بعض القادة في الحركة. وتقول باحثة أمريكية أن الاختلاف « **يعزى إلى تفاوت في مفاهيم من جرت مقابلتهم لـ " البداية " أو لـ " تأسيس " الحركة**»[286]. على كل حال لنفحص المسألة.

من الثابت أن اجتماع مجموعة غزة خلال احتلال القطاع، تمخض عن أكثر من فكرة بتشكيل حركة فلسطينية مستقلة. الجديد في الاجتماع يكمن، كما أشير، في نوعية الفكرة التي صدرت عن تحالف جمع في الواقع بين نشطاء حزبيين، وأن اتفاق هؤلاء على مواصلة العمل بعد زوال الاحتلال يعني عدم القناعة بالعمل من خلال الأطر والمؤسسات الحزبية الشائعة، هذا هو الإنجاز الأول. أما الإنجاز الثاني فقد يصل إلى حد القطيعة التنظيمية، على الأقل، مع الأطر الحزبية كهياكل عمل دون أن يعني قطيعة عقائدية بالرغم من أن هذا حصل. والأمر المثير للانتباه هو انتماء غالبية التحالف إلى جماعة « **الإخوان المسلمين**»، وهذا ما سبب انقساما تنظيمياً في الجماعة على خلفية تأسيس حركة فلسطينية مستقلة، والواقع أن الانقسام وقع في وقت حرج كانت تمر به الجماعة إثر صدامات الجماعة الأم في مصر مع السلطة وحملات التنكيل والاعتقال التي تعرض لها أعضاءها وأنصارها فضلاً عن اغتيال مؤسس الجماعة ومرشدها الشيخ حسن البنا. والفقرات التالية تشتمل على أسس الخلاف وحله كما أوردها باحث مختص.

فقد رأت المجموعة « **المنشقة**» عن « **الإخوان**» أن تقوم الحركة الجديدة للشعب الفلسطيني كإطار فيه متسع لكافة الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم العقدية لاسيما وأن الجماعة لم تعد إطاراً قابلاً للعمل في ظل المطاردة المصرية لها في القطاع وما يروج ضدها من اتهامات تصفها بالرجعية والارتباط بجهات أجنبية، وأن مصلحة الشعب الفلسطيني تقضي بإزالة أسباب الصدام مع الأنظمة العربية أو الحزبية وفتح الباب أمام الجميع للمشاركة في العمل من أجل فلسطين ووضع القضية فوق كل الصراعات الأيدولوجية. وهذا يعني ضرورة الابتعاد عن الجماعة كإطار حزبي بل والتحرر من الحزبية والفكر الحزبي برمته. وقد مثلت مجموعة غزة وجهة النظر هذه التي كان يدعمها الأعضاء المؤسسون أينما وُجدوا فضلاً عن الأنصار. أما رأي الجماعة فكان يجمع على أن لا بديل عن الاستمرار في الولاء وتحمل كافة الأعباء والتضحيات المترتبة على ذلك حتى تقوم الجماعة بواجبها نحو تحرير فلسطين ويكتب لها النصر. وهذا يعني استمرار الصدام مع مصر فيما تصبح، تبعا لذلك، القضية الفلسطينية في درجة تالية. وقد أدى هذا الخلاف إلى تدخل الوساطات، من قبل أعضاء في الجماعة يحظون بثقة الطرفين على رأسهما أسعد الصفطاوي، أحد قادة الإخوان وعضو مجموعة غزة. وتم حسم الخلاف مبدئياً بعرضه على أحد كبار رجال الجماعة في مصر ليفتي في المسألة فكان رده أن على الفلسطينيين أن يعملوا أولا لتحرير وطنهم من خلال تمسكهم بعقيدتهم الإسلامية وأنه لا يمكنهم لتحقيق ذلك الانتظار حتى تنتصر الدعوة

من أي مستوى. بيد أن الكثير منهم، وربما جميعهم ما عدا محمد غنيم يعتبر من **"بطاركة فتح"** عشية الانطلاقة .ونخص بالذكر : **الدنان ،عبد الكريم ،عميرة ، أبو سردانة و الشرفا** . **لدى**: الأحمد(نجيب).- فلسطين تأريخا ونضالا- دار الجليل للنشر- عمان، الأردن- الطبعة الأولى،آذار/ مارس 1985.وفي هذا السياق ،أيضا، **يمكن الإفادة من**: حسين (حسن خليل) أبو إياد **...** صفحات مجهولة - مرجع سابق .

[286] براند (لوري.أ).- الفلسطينيون في العالم العربي - مرجع سابق - حاشية رقم 12 - ص 239. ومن الواضح أنها رداً على "هيلينا كوبان" في مؤلفها " تحت المجهر – ص 53 "، لا سيما العبارة المتعلقة بـ"أبو جهاد" واعتباره الرجل الأول الذي بدأ "فتح" وبتصريح صلاح خلف لـ "كوبان" الذي يحدد فيه تأسيس "فتح" في تشرين أول / اكتوبر 1959.

الإسلامية[287]. إلا أن المشاكل ظلت قائمة حتى انطلاقة حركة « **فتح**» سنة 1965 وما بعدها حيث تميزت العلاقة بالعداء والاتهامات المتبادلة باستمرار بالرغم من احتفاظ الكثير من المؤسسين بولائهم للجماعة حتى وقت قريب.

لقد تمتعت مجموعة غزة بالأهمية التاريخية التي تستحقها في تأسيس حركة « **فتح**» لكونها تعيش في مجتمع صغير جداً من حيث المساحة لكنه كثيف السكان وشديد الحيوية في المستوى السياسي والحزبي وعلى تماس مباشر مع فلسطين المحتلة. وقد يكون نشاط المجموعة حاسماً في إطلاق الفكرة وحاسماً في التغلب على الصعوبات الميدانية ولكنه لم يكن النشاط الوحيد في تجسيد الفكرة وتأسيس الحركة. وفي هذا السياق لنتابع روايات أخرى مع التنبه باستمرار لملاحظة « **براند**» السابقة إذ سنلمس أهمية الملاحظة تباعاً، وقد نتمكن من الاقتراب من التاريخ المحدد لنشأة « **فتح**» ووضع حد للتشتت التاريخي.

يذكر عيسى الشعيبي أن دوريات حركة « **فتح**» وأدبياتها المختلفة تؤكد على أن التشكيلات الفعلية للحركة كانت قائمة بالفعل في قطاع غزة بعد حوالي عام من رحيل الاحتلال الإسرائيلي. ومن الواضح أن هذه الأطروحة تحاول تدعيم عدة أطروحات عبر عنها قادة في « **فتح**» مثل سليم الزعنون الذي تحدث عن اجتماع غزة الذي أورده في مؤلفه المؤرخ الفلسطيني عبد القادر ياسين* والباحث فواز حامد الشرقاوي. ويحاول « **الشعيبي**» بذلك التمهيد لتأريخ نهائي في حركة « **فتح**» من خلال مقابلة شخصية أجرتها إحدى نشريات الحركة**مع خليل الوزير، في الذكرى الرابعة عشرة لانطلاقة الحركة، ويؤكد فيها أنه: « **في النصف الأخير من العام1957، كان اللقاء الأول لحركة فتح .. وفي الوقت الذي لم يكن فيه عدد أعضاء المجموعة الأولى (يزيد عن) خمسة مناضلين جاءوا من مناطق فلسطينية مختلفة، ومن مناطق تشرد متعددة، كل يحمل تراث تجربة نضالية في ميدان من الميادين، وكل يحمل معه حلقة وتنظيماً ..** ». كانت الكويت على الخليج العربي هي: « **موقع اللقاء الأول**» وما أن تم عقد هذا: « **اللقاء**» **بعد مرحلة من الحوارات الثنائية أو الثلاثية، حتى تعاهد أولئك المناضلون على أن يعملوا معا، في.. حركة تحرير وطني فلسطيني .. (وهكذا) كانت هذه القاعدة التنظيمية الأولى على ارتباط مع امتدادات تنظيمية في كل من مصر وغزة والأردن وسوريا ولبنان والسعودية وقطر والعراق**»[288].

هذا « **التحديد القاطع**» لميلاد الحركة يتخارج، للوهلة الأولى، بشكل تام مع تحديد آخر قدمه صلاح خلف، بحيث تبدو أية تسويه بين الأطروحتين معدومة لاسيما وأن التعارض يشمل سمة اللقاء (الأول) وتاريخه (**1959**) وعدد المشاركين فيه (**عدد غير محدد في بضعة أشخاص**) ومدته (**تأسيس « فتح**»). فلنستمع بهذا الصدد لما يقوله « **خلف** »:

« **كنا في العاشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1959،بضعة أشخاص مجتمعين في منزل سري في الكويت لإيقاف منظمة فتح على قدميها. وسيتلو اجتماعنا هذا، انعقاد عدد آخر من الاجتماعات في الأيام التالية يحضرها مشاركون آخرون (أقل من عشرين شخصاً بالإجمال) وبسرية كاملة دائماً وأبدا. وعلى هذا فإن ممثلي المجموعات السرية القادمين من مختلف البلدان العربية، أو من أمكنة أخرى، كانوا يتشاورون فيما بينهم للمرة الأولى بهدف مركزة نشاطاتهم ومحورتها. وفي هذا المؤتمر الضيق جرى التأسيس الشكلي لما سيصبح في أقل من عشر سنوات، أقوى منظمة عرفتها فلسطين غير أن مجموع المناضلين الممثلين في هذا المؤتمر لم يكن يبلغ الخمسماية شخص**»[289].

ولكن إذا بقينا في إطار هذه الأطروحة فإن التدقيق في عدد المشاركين (بضعة) ومتابعة أقوال « **خلف** » ستؤدي إلى الاقتراب من أطروحة « **الوزير** ». إذ يتحدث « **خلف** » عن « **البرنامج السياسي، بحصر المعنى .. والذي يحدد أن الخيارات الكبرى للحركة قد وقع إقرارها في مطلع العام1958. وأن هذه الوثيقة تعكس الإجماع الذي كنا قد توصلنا إليه.. خلال سنوات الخمسين في القاهرة وغزة** ». إذ كانت حركة « **فتح**» على ما يبدو، قائمة قبل هذا التاريخ (1959) وأن

---

[287] أبو عمر و (زياد).- أصول الحركات السياسية ... - مرجع سابق / ص 86 - 88.

* المؤلف المقصود هو: ياسين (عبد القادر).- شبهات حول الثورة الفلسطينية - دار الثقافة الجديدة – القاهرة . 1977 - ص 104.

** صوت العاصفة، دائرة التعبئة والتوجيه السياسي لقوات العاصفة -نشرة نصف شهرية - عدد25 -تاريخ الصدور،1979/1/1 - ص 10.

[288] الشعيبي (عيسى).- الكيانية الفلسطينية ... - مرجع سابق - ص 51 ، 52.

[289] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق - ص 61.

اللقاء المعني استهدف « **إيقاف منظمة فتح على قدميها**» وليس تأسيسها، والهدف لم يكن سوى: « **إعداد عدة وثائق جرت الموافقة عليها خلال اجتماعات تشرين الأول هذه وتدور.. حول بنى الحركة ونظامها الداخلي واستراتيجيتها وتكتيكها ووسائل عمل وتمويل الثورة التي سنكون القابلة التي تولدها**»، والمقصود بذلك الانطلاقة المسلحة إذ: « **اتضحت.. الكيفية التي سيجري تجنيد وإعداد الأطر والكوادر على أساسها** »[290].

إلى هنا يبدو أن أن رواية « **الوزير** » صحيحة، ولا يبدو ثمة تعارض مع رواية خالد الحسن التي يقول فيها أن « **خليل الوزير هو الرجل الأول الذي بدأ فتح**». ومن المؤكد أن حديث « **الحسن** » عن «**البداية**» لم يكن ليعن « **التأسيس**». وعلى الأرجح فإن ما قصده هو مباشرة « **الوزير** » لأول جهد سياسي/ إعلامي لحركة « **فتح**» لما غادر الكويت متوجهاً إلى لبنان ليبشر بالحركة الفلسطينية الجديدة من على صفحات مجلة « **فلسطيننا**». وهذا سيؤدي إلى الحسم بأمرين **الأول**: إن التأريخ التأسيسي الذي أورده « **خلف** » كان يتصل بالبداية وليس بالتأسيس، إذ من غير المعقول أن يكون اللقاء التأسيسي في ذات الوقت الذي صدرت فيه مجلة فلسطيننا والتي احتاج صدورها إلى جهود سابقة مضنية و**الثاني**: إن حديث « **الحسن** » عن نشأة « **فتح**» النهائية **سنتي 1962/1963** يتصل لا بالبداية ولا بالتأسيس، إنما بتوسع الحركة تنظيمياً، وهو ما سنعرض له تالياً، خاصة وأن أول مؤتمر عقدته الحركة كان في **شهر كانون الثاني/ يناير سنة1961**.

2. بين النشأة والتوسع: ديناميات التفاعل

لما استقر الرأي خلال احتلال غزة على بعث حركة فلسطينية كان الطلبة في مصر على وشك التخرج، وكان البحث عن عمل مُيسّراً آنذاك للمتعلمين لاسيما وأن طريق الخليج سالكة، ولكن لماذا نلحظ أن معظم المؤسسين استقروا في الخليج؟ يفسر « **خلف** » و « **الحسن** » ذلك بالحاجة إلى التمويل، فقد « **كنا في ذلك الوقت نتضور جوعاً**»[291]. حتى أن ياسر عرفات أوعز لـ « **خلف** » بالبحث له عن وظيفة في إحدى دول الخليج. وهكذا كان، إذ حصل كغيره على عقد عمل في الكويت خلال عام واحد. بينما حصل محمد يوسف النجار على عقد عمل وهو في السجن. كانت حركة التعاقد مع الخبرات الفلسطينية نشطة وأقدمها في الكويت: « **ومنذ الثلاثينات كان شعب الكويت يعيش القضية الفلسطينية وعلى علاقة بالشعب الفلسطيني وقيادته عبر البعثات التعليمية* التي أرسلها الحاج أمين الحسيني إلى الكويت...أما أفراد العائلة الحاكمة، وتجار الكويت .. فقد .. حولوا لجان نصرة الجزائر إلى لجان نصرة فلسطين بمبادرة منهم .. وكان أمراء البلد من أوائل من قدم الدعم المالي لحركة فتح**» [292]. كما أن حرية الحركة والتعبير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية كانت متوفرة في الكويت أكثر من أي بلد آخر، وكذا الأمر في دول الخليج، وإن بدرجة أقل، وأن التوجه إلى دول الخليج مكّن المؤسسين من الاتصال بالأثرياء الفلسطينيين الذين كانوا أعضاء في حركة « **فتح**» (**هاني قدومي وعبد المحسن القطان مثلاً**) أو متعاطفين معها (**حامد أبو ستة*– السعودية**) ، وعلى مدى السنين أصبح جهاز جمع التبرعات يشكل شبكة واسعة من المتبرعين الذين غذوا مختلف الصناديق المالية التي كان أحدها مخصصاً لشراء الأسلحة[294]. كما أن أعضاء الحركة كانوا يخصصون جزء هاما من رواتبهم لصندوق المال يصل إلى الثلث حينا ويزيد عن النصف حينا آخر[295].

---

[290] نفس المرجع.- نفس الصفحة.

[291] كوبان (هيلينا).- المنظمة تحت المجهر - مرجع سابق - ص 52.

* أول بعثة من المعلمين الفلسطينيين إلى الكويت كانت سنة 1936 حسب ما يروي أحمد شهاب الدين أحد أعضائها.

[292] الموسوعة الفلسطينية .- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير ... - مصدر سابق - ص 990.

* أول من غذّى صندوق التبرعات بقيمة 30 ألف دينار (مائة ألف دولار أميركي). ولدى سيطرة المنظمات الفدائية على منظمة التحرير الفلسطينية (1968) أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية لها. ومن جهته يذكر شفيق الحوت أن "أبو ستة " كان من أوائل الفلسطينيين الذين جمعوا ثروة طائلة، وتعود جذوره إلى عرب "الطرابين" في النقب جنوب فلسطين، وكان لأسرته شأن بين البدو، وهو الأوحد الذي تم تعيينه في أول لجنة تنفيذية للمنظمة وبقي في موقعه حتى سنة 1984. **عودة إلى**: الحوت (شفيق).- عشرون عاما .. - مرجع سابق-ص85.

[293] ثمة إشارة لمجموعة ألمانيا التي كانت مكلفة بمهام أخرى غير الإعلام وجمع التبرعات و هي شراء الأسلحة والمعدات وتزويد الحركة بها. **وردت لدى**: أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية ... - مرجع سابق - ص 66.

[294] ثمة إشارة لمجموعة ألمانيا التي كانت مكلفة بمهام أخرى غير الإعلام وجمع التبرعات و هي شراء الأسلحة والمعدات وتزويد الحركة بها. **وردت لدى**: أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية ... - مرجع سابق - ص 66.

[295] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق - ص 71 / **وكذلك**: الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير ... - مصدر سابق - ص 986.

وحتى سنة 1961، وبالتأكيد قبل انفصال دولة الوحدة، كانت المجموعات التي تشكل التركيب التنظيمي للحركة غير منصهرة تماما في الإطار الشكلي الصغير الذي بدأته اللقاءات الأولى ومجلة « **فلسطيننا**». ولم يعرف هذا الإطار انطلاقته الكبرى إلا بعد الانفصال. وقد جرى التوسع في مرحلتين: **الأولى**: تمثل بانضمام معظم الخمسة وثلاثين إلى الأربعين منظمة فلسطينية كانت قد نشأت بصورة عفوية في الكويت وقطر والسعودية، ولم تكن الواحدة منها تضم أكثر من مجموعة أو مجموعتين من الشباب المتحمس في الجاليات الفلسطينية اللاجئة أو المهاجرة، وقد وضع هذا الاندماج حدا للبعثرة وزود الحركة بعناصر ديناميكية وكفؤة. **الثانية**: الاندماج التام الذي حصل بين المجموعات الرئيسية في قطر والسعودية والكويت[296]. وقد لعب المؤسسون دوراً في توحيد المنظمات خاصة أنهم يعملون في أوساط الجاليات الفلسطينية وعلى صلة بنشاطاتهم السياسية، كما أن مجلة « **فلسطيننا**» لعبت هي الأخرى دوراً كبيراً وفعالا في التعريف بالحركة إذ استطاعت أن تصل إلى كافة التجمعات الفلسطينية فضلاً عن تهريبها سراً إلى غزة بالذات. وفي السنوات اللاحقة ستزداد أهميتها، ولكن بعد الاندماج الكبير ستتولى الجاليات الفلسطينية في الخليج المهمة الأكبر في التعريف بالحركة الوليدة. فالعدد الأكبر من الجالية الفلسطينية يوجد في الكويت. وحتى أواسط الستينات كانت نسبة مهمة منهم من المدرسين العاملين في الإمارة وكانوا يعودون إلى مقرات إقامتهم في سوريا والأردن والضفة الغربية ولبنان ومصر وغزة والعراق في حركة موسمية سنوية كلما انتهى العام الدراسي وينقلون معهم أخبار الحركة الفلسطينية الجديدة. ومن يكون منهم عضوا في التنظيم يباشر مهمته في تجنيد الأعضاء وتركيز الخلايا، وحينما يعودون إلى أعمالهم كانوا يصطحبون معهم معلمين جدد بعقود رسمية*. أما بالنسبة للموظفين الآخرين فكانوا يقضون إجازاتهم في أوقات مختلفة من السنة وإن كان فصل الصيف هو المفضل فيها [297].

لا شك أن الكويت مثلت مركز الاتصال الرئيسي لحركة « **فتح**»، ومن خلالها كان يسهل الاتصال بدول الخليج الأخرى وبالدول العربية، وليس غريباً، والحالة هذه أن يكون ثاني مكتب للحركة يفتتح فيها سنة 1963 [298] بعد عام على افتتاحه بالجزائر والتي مثلت مركز الاتصال بالدول الاشتراكية الأوروبية والدول الآسيوية في الشرق الأقصى (**الصين، كوريا، فيتنام**) ومن هناك غربا نحو أمريكا اللاتينية (**كوبا**). وبهذه الآليات استطاعت حركة « **فتح**» أن تؤمن لها امتدادات تنظيمية وإعلامية ونقابية وأن تؤسس لخلاياها وتتعرف على حركات التحرر العالمية وتجاربها.

3. البنية الاجتماعية ومبررات النشأة

لعل الطريقة الأسلم في ضبط البنية الاجتماعية للحركة تكمن في تتبع الصراع الأيديولوجي مع المنظمات الأخرى. فقد وصفت حركة « **فتح**» بأنها تنظيم « **برجوازي**»، وهذا الوصف الذي تطلقه في العادة المنظمات اليسارية يمس قيادة الحركة بالدرجة الأساس ليصل إلى حد الشتيمة لمّا يصر خالد الحسن على أن الوصف كان « **اليمين القذر**» أو « **اليمين العفن**»، إذ أن المنظمات الماركسية «**التقدمية**» كانت ترى، بحكم أيديولوجيتها، أن التشكيل الطبقي البرجوازي منبوذ في العرف الثوري الماركسي. وطغيانه يعني عرقلة تطور الثورة وحرفها عن اتجاهاتها الأساسية وضرب الطبقة العاملة والفلاحية ذواتا المصلحة الحقيقية في الثورة والاستمرار بها، والاثنتان ينبغي تأهيلهما لقيادة الكفاح الوطني. ولأن الطبقات البرجوازية على النقيض من ذلك فقد وصفت بـ « **اليمين**». أما الأوصاف اللاحقة فلكونها – الطبقات البرجوازية- « **رجعية**» في فكرها الثوري عن الفكر الماركسي زيادة على أن « **فتح**» هي تركيب برجوازي يشتمل على كل شرائح البرجوازية، وهذا ما يجعلها « **يمين قذر**» أي شديد الهيمنة والتسلط، بالرغم من أن الوصف يحمل معنى الشتيمة. ولكن هل « **فتح**» تنظيم برجوازي فعلاً؟

---

[296] المرجع والمصدر السابقان- ص71،72 و 988،989 على التوالي.أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية - مرجع سابق-ص97.

* يذكر "أبو عمرو" أن محمود عباس ورفيق النتشة ومحمد يوسف النجار كانوا يحضرون إلى القطاع سنوياً برفقة مصطفى الدباغ أو توفيق ناجي (مصري ومن الإخوان المسلمين) للتعاقد مع مدرسين من القطاع للعمل في قطر، وبحكم معرفته بخلفية المدرسين المتقدمين للتعاقد كان "النجار" ينتقي العناصر ذات الاتجاهات الدينية والوطنية المنسجمة مع فكر الإخوان أو التوجه الجديد الذي كان قد بدأ في التبلور لدى قادة "رابطة الطلبة الفلسطينيين" في مصر.

[297] الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير ... - مصدر سابق - ص 990 .

[298] كان مقر حركة فتح منذ تأسست في الكويت. وظل كذلك إلى سنة 1966 ثم انتقل إلى العاصمة السورية - دمشق.

جدول رقم (13)
قائمة بأبرز مؤسسي حركة « فتح»

الاسم	الوضعية السياسية	مكان الإقامة أو جهة اللجوء	البلدة الأصلية	التحصيل العلمي	المهنة	إقامة العمل
وليد نمر عقاب	غير لاجئ	الأردن- الضفة الغربية	قلقيلية	جامعي	مدرس	السعودية
فاروق القدومي	غير لاجئ	الأردن- الضفة الغربية	نابلس	جامعي	مدير إدارة حكومية	الكويت
نبيل نصار	غير لاجئ	الأردن- الضفة الغربية	رام الله	جامعي	نشيط طلابي	ألمانيا
رفيق شاكر النتشة *	غير لاجئ	الأردن- الضفة الغربية	الخليل	ثانوية عامة	إداري في وزارة	قطر
زهير العلمي	غير لاجئ	الأردن- الضفة الغربية	القدس	جامعي	غ	غ
سليم الزعنون*	غير لاجئ	غزة	غزة	جامعي	موظف، مدرس	غزة، الكويت
عوني القيشاوي *	غير لاجئ	غزة	غزة	غ	تاجر، موظف حكومي	غزة
أحمد وافي	غ	غزة	غ	ثانوية عامة	مدرس	السعودية
ماجد صادق المزيني*	غ	غزة	غ	غ	موظف	غزة
أحمد رجب الأسمر*	غ	غزة	غ	غ	غ	قطر
محمد حسن الفرنجي*	لاجئ	غزة	بئر السبع	غ	مقاول	غزة
سعيد المزين *	لاجئ	غزة	بئر السبع	ثانوية عامة	مدرس	السعودية
عبد الله حسن الفرنجي	لاجئ	غزة	بئر السبع	جامعي	نشيط طلابي	ألمانيا
معاذ عابد *	لاجئ	غزة	قضاء غزة	ثانوية عامة	مدرس، مدير بنك	السعودية
كمال عدوان*	لاجئ	غزة	قضاء غزة	جامعي	مهندس بترولي	قطر
محمد يوسف النجار*	لاجئ	غزة	الرملة	ثانوية عامة	مدرس، كاتب حكومي	قطر
صلاح خلف *	لاجئ	غزة	يافا	دبلوم عالي	مدرس	الكويت
خليل الوزير *	لاجئ	غزة	الرملة	ثانوية عامة	مدرس	الكويت
عبد الفتاح الحمود *	لاجئ	غزة	الرملة	جامعي	مهندس	قطر

ممدوح صيدم	لاجئ	غزة	الرملة	جامعي	غ	غ
علي السيد	لاجئ	غزة	الرملة	ثانوية عامة	مدرس، إداري نافذ	السعودية
أسعد الصفطاوي *	لاجئ	غزة	فلسطين المغتصبة	ثانوية عامة	مدرس	غزة
فتحي البلعاوي *	لاجئ	غزة	طولكرم	جامعي	مدرس في وكالة الغوث	غزة
ياسر عرفات **	لاجئ	غزة	القدس	جامعي	مهندس، مقاول	الكويت
أمين الهندي	لاجئ	غزة	يافا	جامعي	نشيط طلابي	ألمانيا
سامي أبو سليم	لاجئ	غزة	يافا	جامعي	نشيط طلابي	ألمانيا
هاني قدومي	لاجئ	الأردن	يافا	جامعي	مدير مؤسسة نافذة	الكويت
عبد المحسن القطان	لاجئ	الأردن	يافا	جامعي	مفتش عام وزارة	الكويت
خالد الحسن **	لاجئ	سوريا	حيفا	جامعي	مدير بلدي تنفيذي	الكويت
هاني الحسن	لاجئ	سوريا	حيفا	جامعي	نشيط طلابي	ألمانيا
هايل عبد الحميد	لاجئ	سوريا	صفد	جامعي	نشيط طلابي	ألمانيا
محمود عباس *	لاجئ	سوريا	صفد	جامعي	سكرتير وزارة التعليم	قطر
نمر صالح	لاجئ	الكويت	غ	غ	عامل فني	الكويت
خميس شاهين *	لاجئ	غ	غ	جامعي	غ	غ

- حيثما ترد مُنجَّمة واحدة فإنها تشير إلى انتماء العضو إلى جماعة الإخوان المسلمين.
- حيثما ترد مُنجَّمتين فالمعنى أن الانتماء للجماعة غير مؤكد إلا انه يعني تعاطف في أقل تقدير. ففيما يتعلق بياسر عرفات ثمة نفي دائم لانتمائه إلى الجماعة بيد أنه متعاطف. أما محمود عباس فثمة مصدر وحيد يتحدث عن غموض في اتجاهه الأيديولوجي[1]. يبقى خالد الحسن خارج جماعة الإخوان المسلمين، ولكنه في صلب حزب التحرير الإسلامي.

(1) أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية... - مرجع سابق . ص 97 . نقلا عن : أبو نضال (نزيه).- تاريخية الأزمة فى فتح (بدون مكان نشر، 1984- ص 18. وثمة وجود لعشرات الأسماء يوردها: حسين (حسن خليل) .- أبو إياد... صفحات مجهولة... مرجع سابق / ص 58 – 77 .

قبل التعليق على الجدول وتحليله لا بد من إثبات الملاحظات التالية بشأنه:

1. يضم الجدول قائمة لأعضاء مؤسسين في حركة « **فتح**» يفترض أنهم نشطوا خلال الفترة ما بين **سنتي 1951– 1965**. ومن المؤكد أنهم ليسوا الوحيدين. ولكنهم مسئولون مباشرون عن تأسيس حركة « **فتح**» أو مشاركون في قرار الانطلاقة المسلحة.

2. إن القائمة تضم أولئك الذين وردت أسماءهم، ولو مرة واحدة، في الكتب والمراجع والمصادر والسير والموسوعات. ولأن هذه المؤلفات لم تسعفنا في إصدار بطاقة هوية شاملة لكل واحد منهم فقد استعنا بالمقابلات مع القدماء الذين عرفوهم عن كثب إما لاستكمال البيانات عنهم أو للتأكد من المتوفر منها. وكل نقص ناجم عن غياب المعلومات أو الشك بها أثبتنا مقابله الحرف« **غ**» الذي يرمز إلى عبارة « **غير معروف**».

3. إن بعض هؤلاء المؤسسين توفي وفاة طبيعية أو اغتيالا أو ترك نشاطه في « **فتح**» أو أجبر على ذلك إلا أن هذا لا يمنع من اعتباره أحد المؤسسين.

4. إن الغالبية الساحقة منهم لاجئون إثر النكبة. وبعضهم لم يلجأ إلا بعد الكارثة (1967). ولأننا نتحدث عن فترة معينة فقد اعتبرنا اللاجئ هو ذاك الذي نزح عن دياره بعد النكبة. أما بعد الكارثة فمن المرجح أن الغالبية المطلقة منهم أصبحوا لاجئين.

5. بالنسبة لأصول الأعضاء فثمة مشكلة حين التعرض لمن هم أصلا من المناطق المشتركة الحدود خاصة منطقة طولكرم – يافا - نابلس. فبالنسبة لـ « **هاني القدومي**» و « **فاروق القدومي**» كلاهما يفترض أنه من بلدة كفر قدوم في طولكرم بيد أن المصادر تردهما إلى يافا. ولعلنا لا نجد تفسيراً لذلك إلا بعدم اتضاح حدود الأقضية أو على الأرجح لقرب البلدة من نابلس ووقوعها على طريق رئيس باتجاه المدينة. وهذه مسألة هامة لمعرفة ما إذا كان العنصر المعني لاجئاً أم لا بعد النكبة؟

6. ثمة غياب لمستوى التحصيل العلمي خاصة عند « **مجموعة غزة** » (القيشاوي، المزيني والفرنجي)، ومن الصعب التنبؤ بذلك.

7. لم تتوفر معلومات مؤكدة عن بعض المؤسسين فيما يخص مستواهم الثقافي بالرغم من أنهم عملوا في قطاع التدريس، لذا فقد اعتبرناهم حاصلين على الثانوية العامة باعتبارها الحد الأدنى لمزاولة المهنة، وربما كانوا أكثر من ذلك خاصة أن بعضهم عمل بوظائف عليا فيما بعد.

8. سنتعامل مع الجدول باعتباره وحدة بيانات مكتملة لأننا لا نستطيع إسقاط أي من الأسماء بحجة نقص البيانات، وبالتالي فإن النسب المنتظرة ستمثل الحد الأدنى وليس الحد الأقصى. ولأن النقص طفيف فلا نعتقد أنه سيؤثر على النتائج العامة أو يغير من قيمتها العلمية.

9. وأخيراً يمكن اعتبار الجدول نواة قابلة للتنقيح والتطوير كلما توفرت المعلومات، فنحن لا نمتلك مثلاً بيانات حول المهن التي زاولها نشطاء مجموعة ألمانيا، واعتبرناهم من القيادات الطلابية الذين نشطوا بين صفوف الطلبة في أوروبا، وظلوا كذلك حتى مطلع الستينات. ومع أننا لا نشك في انتماء غالبية «**المؤسسين**» إلى « **الإخوان المسلمين**» إلا أننا لا نمتلك أدنى قدر من المعلومات حول دوافع انتمائهم للجماعة. وبشكل عام لم يكن ثمة أحزاب سياسية في القطاع سوى « **الإخوان المسلمين**» و « **الشيوعيين**» حتى سنة 1953 لما تشكلت أولى خلايا حزب البعث ثم حركة القوميين العرب في منتصف الخمسينات.

والآن لنحاول تفكيك الجدول وتحليله. فماذا نجد؟

الوضعية السياسية

♦ يبين الجدول أن « **فتح**» هي حركة لاجئين. إذ يشير إلى وجود 24 عضوا من اللاجئين بنسبة إجمالية تصل إلى 70.6% من مجموع الأعضاء. ومن بينهم 16 عضوا لجئوا إلى غزة قادمين من: قضاء غزة- 2، بئر السبع– 3، الرملة واللد- 5، القدس-1، فلسطين المغتصبة-1، طولكرم–1، يافا- 3، وأربعة آخرين لجئوا إلى سوريا قادمين من: حيفا- 2، صفد- 2، واثنين لجئآ إلى الأردن قادمين من يافا، وواحد لجأ إلى الكويت من منطقة غير معروفة وأخير لا تتوفر لدينا أية معلومات عنه سوى كونه لاجئا درس في مصر وكان عضوا في رابطة الطلبة وأحد الخمسة الذين اجتمعوا سراً في القاهرة سنة 1955، للتداول في بعث حركة فلسطينية مستقلة، ونعني به « **خميس شاهين**» الذي لم يرد عنه أي ذكر في المصادر والمراجع.

♦ أما غير اللاجئين فيشير الجدول إلى سبعة أعضاء منهم بنسبة 20.6%. وبينهم اثنان من سكان غزة فيما توزع الباقون على كل من قلقيلية، نابلس، رام الله ، الخليل والقدس.

♦ وثمة ثلاثة أعضاء آخرين (8.8%) اثنان منهما يقيمان في غزة، وبالرغم من غياب معلومات دقيقة عنهما إلا أننا نرجح كونهما من سكان غزة غير اللاجئين بعكس «**أحمد وافي**» الذي أكد لنا البعض أنه لاجئ، من قرية سلمة قضاء يافا.

وفي المحصلة لدينا 21 عضوا من المؤسسين أقاموا في غزة، وهذا راجع إلى أن 99% من اللاجئين إلى غزة وفدوا من اللواء الجنوبي لفلسطين (**60% من قضاء غزة وبئر السبع و 39% من الرملة واللد ويافا مقابل 1% فقط من الأقضية الأخرى**). ويبقى السؤال هو، لما كانت « **فتح**» هي حركة لاجئين ووليدة ردود الفعل على النكبة أو على الاضطهاد السياسي، فكيف نفسر كون معظم مؤسسيها من سكان غزة أو ممن لجأوا إليها وليس من سكان الضفة الغربية ولاجئيها أو من مناطق أخرى كسوريا أو الأردن أو لبنان؟ ربما يفسر هذا بعدة عوامل نجملها في ثلاثة مع التركيز على الأخير منها، وهي:

• احتفاظ قطاع غزة بهويته الفلسطينية تحت الإدارة المصرية بعكس التجمعات الفلسطينية الأخرى خاصة الضفة الغربية التي ألحقت دستوريا بشرق الأردن. ولقد تولد عن هذا الوضع شعور بالهوية ووعي سياسي مبكر لدى السكان ومتميز لاسيما أنه يتغذى على خلفية ضغوط الحياة المعيشية (**هيمنة كبار الملاك والتجار**) والسياسية (**مقاومة مشاريع التوطين والإدماج والتدويل**) والعسكرية (**حرب الفدائيين وحرب السويس**). وكان لمجموع الضغوط هذه آثار استراتيجية حاسمة خاصة خلال احتلال غزة؛ التجربة التي مست بعمق أنماط التفكير السائدة وبلورتها تدريجياً باتجاه الاعتماد على النفس.

•

• لأن نصف حملة الشهادات الجامعية تخرجوا من الجامعات المصرية فيما توزع الآخرون على جامعات أوروبية (**طلبة ألمانيا**) وخالد الحسن (**بريطانيا**) وفاروق القدومي (**الجامعة الأميركية في القاهرة**). وهذا راجع لكون معظم الطلبة الفلسطينيين في الجامعات المصرية قدموا من غزة بعد أن فتحت أبوابها لهم في أعقاب الغارة وتقديم جامعة الدول العربية لمعونات مالية للطلبة المحتاجين منهم. ولم يكن هذا الامتياز متاحا لأشقائهم في الأردن حيث لم توجد جامعات ولا في سوريا ولبنان حيث كلفة التعليم عالية.

• تفكك جماعة « **الإخوان المسلمين**» التنظيم الحزبي الأوسع جماهيرياً وصاحب الإرث الطويل في فلسطين، في حين حافظت الجماعة على تماسكها في الضفة الغربية بل وتلقت دعما من السلطة الأردنية التي لم تشكل نقيضا لها كما حصل للجماعة في غزة. فبعد ثورة الضباط الأحرار (**تموز/ يوليو 1952**) تمتعت الجماعة الأم بعلاقة ممتازة وضعتها في مكانة « **حزب السلطة**»، وانعكست هذه الوضعية على فرع الجماعة في غزة والتي عملت بحرية تامة في القطاع. ولم يطل الوقت حتى اصطدمت الجماعة الأم بالسلطة **سنة 1954** على خلفية معارضة الجماعة لاتفاقية الجلاء عن القناة مع بريطانيا أو لاتهامها بتنظيم محاولة لاغتيال عبد الناصر. وكانت هذه المناسبة شرارة عداء مزمنة بين الجماعة الأم والسلطة ألقت بآثارها على الجماعة في غزة وأجبرت قياداتها، تحت ضغط الإدارة المصرية، على الهجرة أو البحث عن بدائل تجنباً للملاحقة أو السجن أو المراقبة أو المضايقة. ومع نهاية الخمسينات (**1959**) كانت « **الجماعة قد تفككت تنظيميا وضعفت إلا من الولاء الفكري**» [299]. وإذا دققنا في هذا التاريخ سنجد أنه يوازي نشأة حركة فتح. وما يؤثر على هذا الترابط وجود 15 عضوا مؤسسا، على الأقل، من بين « **الإخوان المسلمين**» حتى أن بعضهم احتفظ بعلاقة تنظيمية ثابتة مع الجماعة والبعض الآخر ظل وفيا لأفكارها وقسم أخير بقي متعاطفا معها إلى حين. ومن الواضح أن حركة « **فتح**» قامت على أنقاض الجماعة لاسيما وأن النواة المركزية كانت في عضويتها، ونجحت في الهيمنة على قيادة الحركة على الدوام. ولم يحد من نفوذها إلا تغلغل رموز التيارات الأيديولوجية ووصولهم إلى القيادة المركزية ليس لكون الكثير منهم من بين المؤسسين فحسب بل لملء الفراغ الناجم عن مقتل عدد كبير من المؤسسين مثل محمد يوسف النجار، كمال عدوان، عبد الفتاح الحمود وصولاً إلى خليل الوزير وصلاح خلف.

الوضعية الاجتماعية

يبين الجدول أن 85.2% من مؤسسي « **فتح**» تلقوا تحصيلاً علميا تراوح بين الشهادة الجامعية (**20عضواً**) والشهادة الثانوية العامة كحد أدنى (**8 أعضاء**)، فيما حصل واحد منهم على دبلوم عالي وخمسة آخرين من المستبعد أن تقل ثقافتهم عن شهادة الثانوية العامة. أما من حيث المهنة فمن الصعب تصنيفهم بما أن معظمهم زاول أكثر من مهنة. وعلى العموم فقد تنقلوا بين التدريس والوظيفة الإدارية الدنيا والعليا والأعمال الخاصة. وفيما كان واحداً منهم عاملاً فنياً ثمة أربعة أعضاء غير معروفة مهنهم بالرغم من كون ثلاثة منهم جامعيين، وستة آخرين كانوا حتى **سنتي 63/1962** من التيارات الطلابية في ألمانيا وهم الذين جرى تصنيفهم ،« **نشطاء طلابيين**». ولدينا في الجدول عشرين عضوا ارتحلوا إلى دول الخليج للعمل هناك وثلثهم، تقريباً، احتل مناصب إدارية رفيعة. وفي هذا الصدد يذكر صلاح خلف أنه وزملاءه في الكويت كانوا: « **بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يعيشون في بلدان عربية أخرى بمثابة أصحاب امتيازات**» [300]. وهكذا من الممكن إثبات بعض الملاحظات على الهوية الاجتماعية للحركة:

• إن « **فتح**» هي حركة انبثقت من شريحة المثقفين، وبالتحديد من الطلبة الجامعيين أكثر من غيرهم وبدرجة ثانية من خريجي الثانوية العامة الذين امتهنوا التدريس. وقد انعكست هذه التركيبة الثقافية على تكوين الخلايا وجذب الأعضاء الذين كانوا في الغالب من طلبة المدارس والجامعات. وظلت هذه السمات غالبة على البناء التنظيمي لحركة « **فتح**» حتى اندلاع معركة الكرامة **سنة 1968** والتي أدخلت معها حشود العمال والفلاحين[301] من سكان المخيمات. ومع ذلك ظلت الشرائح المتعلمة والمثقفة حاضرة بصفة ملحوظة وفاعلة جداً وإحدى السمات العامة للتركيب الاجتماعي لحركة « **فتح**». ويعود هذا إلى فعالية الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي هيمنت على قيادته حركة « **فتح**» وظل يشكل رافداً لها من مخزونه السنوي المتجدد من الطلبة الفلسطينيين في كافة أنحاء العالم.

---

[299] أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية ... - مرجع سابق - ص 79.

[300] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق - ص 74.

[301] الخولي (لطفي)، حوار: المقاومة ... كيف تفكر؟ ... - مرجع سابق – ص70. وفي سياق رده على سؤال يتعلق بطغيان الجانب العسكري على فعاليات "فتح" قال صلاح خلف: " لا يوجد في فتح عسكري محترف أو قائد عسكري . لا يوجد مقاتل في فتح في أي مستوى إلا وكان أصله جامعي أو مهندس أو مثقف وطني أو عامل ". نفس المرجع .- ص67.

وما هو جدير بالذكر أنه مع نهاية النصف الأول من السبعينات تَشَكَّل في حركة « **فتح**» وفي الثورة الفلسطينية عموما أول سرية عسكرية قوامها من الطلبة بقيادة سعد جرادات، وبعد مقتله تحولت السرية إلى « **كتيبة الجرمق**»، وظلت الأشد تنظيماً وفاعلية طوال عقد كامل، فترة الحياة التي عاشتها، ونجحت خلالها في تأطير عشرات القادة العسكريين والسياسيين والتنظيميين حتى غدت أمثولة الثورة ورأس حربة أينما حلت.

• في الإطار الاجتماعي العام ينتمي المؤسسون إلى الشريحة التي أخذت تتكون منذ مطلع الأربعينات (1942) لما أصبح التعليم يشكل الدينامية الاجتماعية الثانية بعد « **الملكية**» وتوجه الشرائح الميسورة نسبياً نحو الاستثمار فيه، وليصبح الرأسمال الوحيد، غداة النكبة، لتحسين الأوضاع المعيشية، وكما فعلت من قبل، حافظت العائلات الراغبة في تعليم أبنائها على الإقامة في المدن أو بجوارها ونادراً ما سكنت المخيمات. ولما كان التعليم الفلسطيني ذو سمات طبقية ومدينية فمن غير المستبعد ألا ينتج حركة ثورية بذات السمات. أي حركة حضرية وطبقية. وهكذا يصبح مفهوماً لماذا لم تتخذ « **فتح**» من الريف أو من المخيمات مقرا لها مثلما لم يتخذ أي من مؤسسيها واللاحقين عليهم من القرى والمخيمات مقراً له. وهذه الملاحظة تنطبق على كافة فصائل المقاومة الفلسطينية وليس على « **فتح**» وحدها [302].

• إذا استثنينا عبد المحسن القطان وهاني القدومي بوصفهما من الشرائح المتنفذة فإن باقي الأعضاء هم من وصفوا بالانتماء إلى البرجوازية المتوسطة أو الصغيرة منها، وهاتان الطبقتان وغيرهما هما جوهر البحث في المسألة الثالثة (**مجتمع الثورة**).

ثانيا: الهوية السياسية

كانت الحروب، فيما مضى، وحين التقاء الخصوم، تتسم بالإبادة. فالنصر لا يتوقف عند استسلام أحد الخصوم ولا بإخضاعه إلى شروط المنتصر فحسب، بل قتل أكبر عدد ممكن من الطرف المهزوم وممارسة شتى أشكال الإبادة الجماعية من أسر وتعذيب وعبودية وقهر وإرهاب ومصادرة للممتلكات العامة والخاصة ونفي وتشريد وتجويع وملاحقة ومحاولة إخراج الخصم حتى من الوجود الإنساني. وفي ستة أشهر ونصف، ما بين صدور قرار التقسيم (**29 نوفمبر 1947**) عن الأمم المتحدة وانسحاب القوات البريطانية المنتدبة على فلسطين (**14 مايو 1984**) كانت أشكال الإبادة هذه قد مرت على الفلسطينيين وأودت بهم في شتى بقاع الأرض. وفي هذا الزمن القياسي فقد الفلسطينيون وطنا ومجتمعاً وأمة. ومع ذلك كان على الفلسطينيين أن يتحملوا إفرازات حركة استعمارية عالمية بالغة القسوة والعنف، إفرازات أشد إيلاما على النفس من الانتكاب في الوطن. كان عليهم أن يواجهوا دولا ومجتمعات عربية مجزأة لا وطناً أو مجتمعاً عربياً موحداً في إطارٍ ما أو مألوفاً. فالإرث الذي خلفته الحركة الاستعمارية كان قد دفع بالظاهرة الاستقلالية إلى آخر مدياتها بما أن الدولة اليهودية ستكون في النهاية أحد تجلياتها بحيث لا تبدو غريبة حين قيامها بل واحدة من بين دول عربية مستقلة مثيلة. أما وضع الفلسطينيين فهو الذي سيبدو غريبا وثقيلاً على دول الاستقلال. وهنا تكمن فكرة تكوين حركة فلسطينية مستقلة (**1955**) وتبلورها (**1959**) ثم اندفاعها باتجاه المطالبة بالهوية المستقلة. وكانت الفكرة إحدى نتائج الاضطهاد السياسي أكثر مما هي نتيجة لاضطهاد طبقي[303]. لذلك يبقى مثيراً للانتباه، أن تسبق دولة التجزئة في استقلالها، ظهور الدولة اليهودية كدولة مستقلة في حين تطوى القضية الفلسطينية سياسياً وقانونياً، عربياً ودولياً، حتى بزوغ العقد السابع. فلماذا؟ وكيف استعاد الفلسطينيون هويتهم وبأية وسائل؟

*** الاضطهاد: أي محتوى؟ وأي مبرر؟**

تميزت وضعية الفلسطينيين غداة النكبة بحالة عامة من « **انعدام الوزن**» بعد أن انتهى بهم الأمر شعباً « **تائهاً يعاني الضياع في معسكرات التجميع... فاقدا لوعيه وفكره، يعيش في ذهول بسبب الحركة السريعة التي تطورت بها الأحداث من حواليه.. وزاد في تعقيد " الحالة " سنوات الجوع الثلاث .. بحيث لم يعد قادرا على التفكير المنظم المسؤول، وبقي يتابع**

[302] صايغ (روز ماري).- الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة - مؤسسة الابحاث العربية - بيروت، لبنان - ترجمة، خالد عايد - الطبعة العربية الاولى، 1980- ص 217.
[303] نفس المرجع.- ص 189.

الأخبار والأحداث التي يصنعها له غيره»[304]. وفيما بين **سنتي 1953– حزيران/ يونيو 1964** لم يتبق من الهوية الفلسطينية شيء يذكر. وتسبب اختفاء الهوية فضلاً عن سنوات الجوع وفقدان المنزلة في إصابة اللاجئين بذعر سياسي واجتماعي، بل باضطهاد شامل. ففي مستويات مختلفة شنت أجهزة السلطة الأمنية حملات منظمة من الاضطهاد لم تفلت منها: « **حتى كلمة " فلسطيني" (التي) حرّمتها بعض الأنظمة العربية، واعتبر ترددها، ولو من قبيل التعريف عن الهوية استفزازاً للنظام يستحق العقوبة و " التأديب " .. ومنذ ذلك الحين أصبحت كلمة « لاجئ » أبغض كلمة في قاموس اللغة العربية على قلب الإنسان الفلسطيني لما أضحت توحي به من معاني القهر والسحق والإذلال»** [305]. وإلى جانب الأجهزة الأمنية جرى تحشيد فئات اجتماعية متمايزة، بوعي أو بدون وعي، لشن حملات تحقيرية ضد الفلسطينيين الذين كيلت لهم اتهامات ببيع أراضيهم أو الفرار منها، وإصابتهم « **بالعجز والاتكالية وانحراف معايير السلوك»** وإخضاعهم لحصار شمل المأكل والملبس والعمل والزواج والتنقل والسفر ودفن موتاهم عدا حظر النشاط السياسي والثقافي والاقتصادي والتجسس عليهم ومراقبتهم وملاحقتهم وحظر استعمال وسائل الإعلام على اختلافها ... الخ ولم يعاملوا حتى كبروليتارية رثّة. إنها، في الواقع، وصاية أمنية لا إنسانية ولا أخلاقية أدخلت الإنسان الفلسطيني في «**التيه**» وحولته من « **بشر**» إلى « **جسد**». وقد خلقت هذه السياسة العربية « **المضيفة**» للاجئين (**حسب تعبير جامعة الدول العربية**) عموماً وفي لبنان خصوصاً « **مشاعر مريرة في نفس الفلسطيني التائه، من بعض جوانبها عقدة الإحساس بالاضطهاد»**[306]والتي ما زالت تلازمه حتى الآن، برغم عشرات الآلاف من الضحايا، وكأن الفلسطينيين أناس « **موبوؤون بالطاعون»** [307].

ولكن لماذا تُجْمِع دول الاستقلال على اضطهاد حاد لأناس هم في أمس الحاجة للمساعدة، ولم يكونوا مسؤولين عن النكبة خلافاً لما رُوّج ضدهم؟ فالعرب باعوا أكثر من نصف الأراضي التي امتلكها اليهود قبل قرار التقسيم، والفلاحون الفلسطينيون الذين يشكلون غالبية سكان المخيمات والشتات لم يبيعوا أزيد من 10% تحت تأثير شتى أساليب الضغوط والخداع التي مورست ضدهم. أما حجم الأراضي المباعة كلها فبالكاد تصل إلى6%من مساحة فلسطين أو أكثر بقليل. ثم أليس العرب الرسميون هم الذين طلبوا من الفلاحين والعمال أن يخلدوا « **إلى السكينة والهدوء اعتمادا على ثقة الصديقة بريطانيا التي وعدت بتحقيق العدل»**؟ إبان ثورة **العام1936** التي عرفت بثورة الفلاحين واجتاحت فلسطين بكاملها وشكلت أكبر خطر حاق بالمشروع البريطاني- الصهيوني؟ لماذا يُحمّل شعب نفَّذ أطول إضراب احتجاجي طوال ستة أشهر شُلَّت فيه كافة مناحي الحياة، مسؤولية النكبة؟ أو يلقى عليه القسط الأكبر من المسؤولية؟

في حقيقة الأمر فان التقصير العربي إزاء الفلسطينيين لا يحتاج إلى إيضاح. ونحسب أن التملص الرسمي من المسؤولية عن النكبة هو سلوك جماعي عنيف ومفجع استهدف إخفاء الحقيقة أولاً ليصار إلى تحويرها ثانيا. ولكن من هو المخاطب في هذا السلوك؟ هل هم اللاجئون الذين يدركون تفاصيل الكارثة؟ أم أشقاءهم، ومن نفس الشرائح الاجتماعية، الذين تفاجئوا بحشود اللاجئين بين ظهرانيهم وانتظروا من زعامات الاستقلال (**الشرائح المتنفذة**) أن تقدم لهم إجابات ومبررات؟ بالفعل ألقي اللوم على اللاجئين، وحُصرت أسباب النكبة بهم وقُلبت الحقائق واستُعملت مفاهيم وقيم المجتمع الفلاحي تجاه الأرض لحفز الشرائح المختلفة في الريف على معاداة اللاجئ الذي باع أرضه وبالتالي عرضه لتُضرب كرامة اللاجئ في الصميم في ذات اللحظة التي كان يعاني منها من انعدام الوزن. هذه المكانة الرهيبة التي حظي بها اللاجئون كانت كفيلة بدفعهم نحو الانزواء في تجمعاتهم ومخيماتهم الموحشة بعد أن تبين لهم أن الشتات لم يجردهم من ممتلكاتهم ووطنهم ولا من « **كل القيم السياسية والاجتماعية والأخلاقية التي نشئوا عليها (أو تمزيق) العلاقات والوحدات الاجتماعية التي تربوا عليها. بل... أخرجهم من المجتمع العربي ككل** » [308]. وكانت العزلة المدخل إلى الوصاية السياسية العربية، وفي هذا السياق فإن وصم الفلسطينيين بأنهم « **كتلة مصابة بالعجز والاتكالية** » ينسحب على النشاط السياسي لهم بدرجة تفوق كثيراً جداً النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي لهم. فالإلحاق السياسي للضفة الغربية (**الأردن**) وغزة (مصر) والحمّة (**سوريا**) لجم أية تطلعات

---

[304] عدوان (كمال)، حديث: فتح ، الميلاد والمسيرة – شؤون فلسطينية – بيروت، لبنان – عدد 17 – كانون الثاني/ يناير1973- ص46.

[305] الحوت (شفيق).- بين التيه والدولة - مرجع سابق - ص 29.

[306] نفس المرجع .- ص 30.

[307] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق - ص 75.

[308] البيطار (نديم) : التسوية السياسية والنهوض العربي - شؤون فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان - عدد 3 - آذار / مارس 1971 - ص 59.

سياسية مستقلة للفلسطينيين وفرض عليهم حصاراً سياسياً حرم الفئآت المسيسة منهم أو الواعية من المجاهرة في التعبير عن آرائهم أو بناء أية مؤسسة سياسية. ولم يكن الاندماج في الأحزاب السياسية العربية أو المؤسسات الرسمية إلا لكونها القناة الوحيدة المتاحة أمامهم. وحتى هذه الأحزاب المعارضة أساساً لم تنتعش إلا في أجواء عدم الاستقرار الذي خلفته النكبة بدعوى من الأنظمة السياسية الفاسدة. فانخرط الفلسطينيون في سوريا بجماعة « **الإخوان المسلمين**» التي ساهمت، مع متطوعين من الجماعة الأم في مصر، في الدفاع عن القدس الشرقية خلال حرب **العام1948**، وفي لبنان اندرجوا في الحزب القومي السوري الاجتماعي المنادي بوحدة سوريا الكبرى والذي جعل القضية الفلسطينية في صلب اهتماماته وعلى رأس أولوياته. أما في الأردن فكان الاتجاه نحو حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب. وتوزعوا في غزة على كل الأحزاب القومية والدينية والأممية. وفي كل مكان تواجد فيه الفلسطينيون ثمة حضور حزبي لهم مؤسَّس على قضية الاندماج في الأحزاب الأقرب إلى القضية الفلسطينية طالما ظل العمل السياسي العلني والمستقل محظوراً عليهم. وبطبيعة الحال لم يفلت من هذه الفرضية إلا أشكال العمل السري أو الطلابي داخل حرم الجامعات أو الاحتجاجات الشعبية العامة، التي كانت تغذيها تطورات الأحداث، والتي كانت تواجَه، في العادة بقمع وملاحقة بالرغم من طابعها الظرفي.

ولقد استمر « **انعدام الوزن**» حتى سنة 1956 حيث ستتغير الحالة نسبياً وباضطراد كلما تفتحت مصر على انتمائها العربي وهويتها الدستورية إلى أن تصل إلى القمة بإعلان دولة الوحدة مع سوريا **سنة 1958**. فبعد حرب السويس (**1956**) تحولت الجماهير العربية، ومنها الفلسطينية على الخصوص، نحو مصر، ونحو الرئيس عبد الناصر. ولم يكن آنذاك أي فكر قومي لمصر. أما عبد الناصر فكان صانع أحداث قومية وليس مفكراً قومياً. وعلى هذا الأساس تعلقت الجماهير المسحوقة، أكثر من غيرها من الفئات الاجتماعية، بشخصية عبد الناصر السياسي الذي سيحرر فلسطين ويطرد الاستعمار كما طرده من السويس وسيناء وغزة. ولم يكن تنصيبه زعيماً عربياً على أساس الفكرة القومية التي لم تكن واضحة حتى في عقول الحزبين إنما على خلفية الحرب العدوانية التي شنت بسبب تأميم قناة السويس وعلى خلفية تمصير الاقتصاد، وهاتان لا يمكن اعتبارهما، في حينه، عملا قومياً عربياً، إنما سياسة مصرية داخلية اكتسبت طابعاً قومياً لفت انتباه مصر التي أدركت حجمها العربي وأهمية انتمائها إلى العروبة، وعلى ضوء ذلك ظهرت الناصرية تياراً قومياً كاسحاً. أما التأييد الشعبي الفلسطيني الجارف لمصر فلا يمكن تفسيره إلا بكونه مثَّل « **لحظة وزن**»، لحظة انعتاق من الحصار السياسي المفروض عليه. فكانت محاولة قاطعة من الفلسطينيين للاحتماء بعبد الناصر جدار القوة، الذي فجرت إنجازاته القطرية الأولى منظومة العلاقات الدولية وقلبتها رأسا على عقب. وفي هذه « **اللحظات**» تنفس الفلسطينيون الصعداء وبدأت مرحلة الشعور بالذات والتعبير عن كينونتها دون وجل.

1. الهوية بين عشق القومية وضرورة القطرية

ولكن كيف جرى التعبير عن هوية فلسطينية مستقلة يؤرَّخ لها من عند **العام 1959** حيث « **رعب**» القومية الناصرية؟ لعل حركة « **فتح**» مقدمة على خوض مجازفة لا تحمد عقباها بالنظر إلى وصم دعوتها بالقطرية الإقليمية، الشوفينية، وفوق كل هذا دعوة « **توريطية**» بما أنها تبشر بالكفاح المسلح. والسؤال هو: هل ثمة ما يبرر الطرح القطري ولمَّا يكن هناك بعد من يتبناه أو يدافع عنه؟

لقد عبر الفلسطينيون، بقطع النظر عن الاضطهاد الذي مورس ضدهم، عن هوية قومية لا عن هوية مستقلة. وجاء التعبير عن هذه الهوية في صيغة: « **" عربي- فلسطيني"، وهي صيغة لها جذورها التاريخية منذ أن "كانت" العروبة " في فلسطين هي وحدها الراية وهي وحدها الهوية ... فالفلسطينيون – سياسياً – هم وحدويون منذ البدء، لا عقد ولا رواسب موروثة، ولا مصالح ولا امتيازات مكتسبة، تجعلهم يكونون غير ذلك**»[309]. لذا فقد اندرج الفلسطينيون في الأحزاب العربية التي تمخضت عقائدها عن إشكالية الفصل أو الدمج بين ثنائية الوحدة والتحرر. فثمة من يدعو إلى تحقيق الوحدة (**الثورة السياسية**) من أجل التحرير وليس التحرر. وثمة من يزاوج بين الوحدة والتحرر (الثورة الاجتماعية) من أجل التحرير. هذا يعني أن الهوية القومية، في مرحلة معينة، لم تستطع التوفيق بين الأطروحتين القوميتين من أجل الوصول إلى هدف محدد هو « **التحرير**» ، فكان العداء الحزبي والصراع العقائدي المدخل لتكريس الانقسام الاجتماعي والسياسي بين الفلسطينيين سواء وعوا ذلك أم لم يعوه. وإذا أردنا أن نكشف من

[309] الحوت (شفيق) .-... بين التيه والدولة - مرجع سابق - ص 40.

المسألة سنقول مثلما قال صاحب « **التيه**»: « **لم تكن المشكلة في خطأ الراية بل في خطيئة من حملوها**» [310]. ولكن ماذا ينفع هذا القول، في حينه، بينما التيه والانقسامات ...الخ هي تعبيرات الخطيئة؟ إذن ما هو السبيل للخروج من التيه؟ هنا اقترحت حركة « **فتح**» تصوراً جديداً للهوية يقلب المعادلة فيحولها إلى صيغة « **فلسطيني-عربي**». ومن الواضح أن هذه المعادلة تقدم الهوية الفلسطينية على الهوية العربية، وهي فعلاً معادلة تتماثل مع واقع التجزئة التي تشكل الدولة القطرية حجر الأساس فيه، ولكن بما أن الهويات القطرية القائمة لم تُخرج أصحابها من عروبتهم فكيف لها أن تُخرج الفلسطينيين من عروبتهم وهم في أمس الحاجة إليها؟ كما أن الهوية الفلسطينية، سياسياً وقانونياً، دعوة تتماثل مع معايير النظام الدولي وأنماط العلاقات السائدة فيه، والقائمة على الاعتراف بالقطريات لا الدول فقط بل وقوميات مستقلة. إذن أين تكمن المشكلة ؟

في المستوى العربي فإن الدعوة إلى هوية فلسطينية ومستقلة وُجِّهت نحو الوصاية العربية التي احتوتها سياسيا وقانونياً. وأن أية دعوة من هذا القبيل ستؤدي إلى إثارة المشاكل مع الدول العربية سواء تلك التي تمارس وصاية على الأرض والشعب أو تلك التي تمارس الوصاية على الشعب، وكلاهما يرفض أي تعبير أو نشاط سياسي مستقل للفلسطينيين، ومن جهة أخرى فإن تمرير الدعوة إلى الهوية المستقلة قد لا يقوى على تحمله الفلسطينيون فيؤدي إلى دخولهم في مساومات سياسية وفتح الباب أمام الدول العربية لتتحلل من مسؤولياتها، بيد أن حركة « **فتح**» كانت تفكر بطريقة مغايرة، فإذا ما جرى ترقية الكفاح المسلح، وهو هدفها، ووضعه في إطار الحتمية التاريخية فإن الشرط الأهم والحاسم لتشريعه أن يكون له هوية وطنية وأهداف سياسية ورافد بشري. لذا كان لزاماً على « **فتح**»، كيما تشرع في هدم الأبنية الأيديولوجية القائمة، أن تتوجه إلى حشود الشتات للفت انتباههم إلى فاعليتهم وقدراتهم وحفزهم على ضرورة الشعور والتفكير جدياً بأهمية الحاجة إلى هوية مستقلة إذا كان لهم أن يكونوا أسياد قضيتهم. وعللت « **فتح**» الدعوة بـ:

- المسؤولية السياسية العربية التاريخية عن وقوع النكبة وتكريس آثارها عبر استمرار استبعاد الفلسطينيين من التقرير في شؤونهم وفرض وصاية شاملة عليهم أينما كانوا، وتجريدهم من الهوية السياسية حتى في مواجهة الأعداء، وإخضاعهم لاضطهاد شامل وإلقاء المسؤولية عليهم.
- تأجيل الدور الفلسطيني أو إبقائه في إطار الإستراتيجيات العربية الرسمية والحزبية بانتظار تحقيق الوحدة العربية التي ضُربت في الانفصال.
- غياب أية مخططات عربية لحسم الصراع مع إسرائيل. وتأكيد هذا من خلال تصريحات الرئيس المصري أمام أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بغزة **سنة 1962** حين قال: « **إن الذي يقول أنه وضع خططاً لحل قضية " فلسطين " إنما يخدعكم ، فأمامنا قضية معقدة ويجب أن نستعد لها بكل القوى المعنوية والمادية** » [311].
- فشل كافة الأحزاب العربية أياً كانت عقائدها وأيديولوجياتها، بإحداث أثر جماهيري في أوساط الشعب الفلسطيني أو « **بأن تتحول إلى أحزاب جماهيرية في بلدانها** »[312].

ولأن الأحزاب العربية، كما الدول العربية، وضعت القضية الفلسطينية في مرتبة ثانوية وقسمت الفلسطينيين وأججت العداء بينهم عبر جماعات أيديولوجية وتنظيمية وعقائدية خلقت بينهم جزرا حزبية معزولة تتصارع على قضايا لا تعنيها، ويائسة من المماحكات العقيمة[313].

2. مجلة « فلسطيننا – نداء الحياة »: القناة الفاعلة

كانت هذه المجلة هي المنبر الإعلامي لحركة « **فتح**» والتي نَفَذت بواسطتها إلى شتى التجمعات الفلسطينية. وتكمن قيمة الآراء والمقالات الواردة فيها لا في كونها تعكس الأطروحات السياسية والأيديولوجية التي قامت عليها حركة « **فتح**» فحسب بل في أن الفعاليات السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية التي تتربع « **فتح**» على قيادتها منذ نشأتها المعاصرة ما زالت تُبرَّر في إطارها، ولا أدل على هذا من تطابق الأفكار الواردة فيها حول الهوية المستقلة والحزبية والوصاية العربية مع كتابات المؤسسين في فترات زمنية تغطي عقودا لاحقة مثل مقالة

---

[310] نفس المرجع .– نفس الصفحة.

[311] أبو النمل (حسين).- قطاع غزة ... - مرجع سابق - ص 201.

[312] الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير ... - مصدر سابق، ص 983 - 984.

[313] نفس المصدر.- ص 988 . **وللمقارنة من المحبذ العودة إلى:** عدوان (كمال).- الميلاد والمسيرة - مرجع سابق - ص 49.

كمال عدوان « **فتح: الميلاد المسيرة، 1973**» وسيرة صلاح خلف « **فلسطيني بلا هوية، 1979**» وخالد الحسن « **فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) سنة 1987**». ولكن كيف استطاعت « **فتح**» إصدار مجلة فلسطينية في أجواء الحظر السياسي؟

يشير خالد الحسن أن « **فلسطيننا**» كانت في الأصل مجلة « **لبنانية**» يملكها توفيق حوري من طرابلس- شمالي لبنان. وكانت مرخصة وتحظى بصندوق بريد وعنوان علني بحيث يسهل توزيعها بالبريد بشكل رسمي. وقد تفاوضت الحركة مع صاحبها وحصلت منه على امتياز بإصدارها باسم « **فلسطيننا**». ومع بداية ظهور الصفة السياسية الفلسطينية للصحيفة أخذت السلطة اللبنانية تلاحق المطبعة لمنع طباعتها، غير أن قادة الحركة تغلبوا على هذه العقبة بتجزئة المجلة وتوزيع طباعتها على أكثر من مطبعة ثم إعادة تجميعها في مكان منفصل عن كل من ساهم في الطباعة[314]. وقد صدرت أولى أعدادها في **شهر تشرين أول/ أكتوبر سنة1959**. وتواصل صدورها على امتداد أربعين عدداً كان آخرها في **1964/11/1** حيث توقفت عشية انطلاق أولى العمليات العسكرية لحركة « **فتح**». وتقول مصادر أخرى أن المجلة صدرت بعنوان « **فلسطيننا ـ نداء الحياة**» لأن قيادة « **فتح**» ترجحت بين اسمين لها، الأول هو « **نداء الحياة**» والثاني هو « **فلسطيننا**» فصدرت تحمل الاسمين معا وتجانبا. بيد أن هذه المصادر تخالف ما أورده الحسن حين أشار إلى صدور المجلة علناً بالرغم من افتقارها لترخيص حكومي، وعلى الأرجح فإن الرواية الأولى أصح من الثانية. أما عن حجم المجلة فقد احتوت على اثنتين وثلاثين صفحة من القطع الكبير (20 سم×30 سم). واشتملت على سلسلة من المقالات التاريخية حول فلسطين وهويتها والقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني. وفي كلمة التحرير المنشورة من **العدد الأول** قالت المجلة أنها: « **.. عصارة مجهودات ضخمة ظللنا نجاهد كثيرا .. جداً حتى استطعنا أن نعدها لتكون منبرا لشعبنا الشريد، و .. صوتا داوياً لقضيتنا .. وكبرهان قوي ساطع على أن شعب فلسطين لن يستسلم ولن يخضع بل.. يجاهد .. لاستعادة الوطن السليب ومحي العار الذي لصق بنا، والثأر لإخواننا الذين سقطوا فوق ثرى ترابنا ..** ». ومنذ **العدد الثالث** حددت المجلة هويتها، فهي: « **لا تخدم حزباً ولا فئة .. ولا زعيماً، بل .. فقط، صوت شعب فلسطين.. وإن رسالتها هي أن تبلور آلام اللاجئين وآمالهم، وأن تقطع الطريق على الذين يريدون تجميد القضية الفلسطينية بأشباه الحلول وأنصافها**» [315]. ولكن فضلاً عن خالد الحسن وناجي علوش وحتى المصادر ذاتها[316]، يؤكد صلاح خلف أن المجلة تابعة لحركة « **فتح**» وأن المقالات التي كانت تنشرها كانت توقع بأسماء مستعارة[317]. ويضيف عيسى الشعيبي أن افتتاحيات المجلة، التي كانت تعنون بـ « **رأينا**»، كانت توقع دوماً باسم حركة (**ف- ت- ح**) أو « **فتح**». واتضح أن ياسر عرفات وخليل الوزير كانا المشرفين المباشرين عليها[318].

3. دعوى « فتح»

منذ انطلاقتها، دافعت « **الحركة**» عن مهمتين استراتيجيتين استهدفت الأولى فك الارتباط ما بين الفلسطينيين والأحزاب العربية لتحريرهم من الالتزامات الحزبية والعمل الحزبي. وكانت « **فتح**»، في واقع الأمر، تخطط لجذب هؤلاء والاستفادة من خبراتهم وتوجيهها نحو شعار « **فلسطين أولاً**» حتى لو احتفظوا بعقائدهم الحزبية. وفي المهمة الثانية سعت « **فتح**» إلى ممارسة الضغوط على الدول العربية لرفع الوصاية عن القضية الفلسطينية وإطلاق حرية الشعب الفلسطيني واحترام رغبته في تمكينه من إقامة كيان ثوري على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية غير المحتلة وحكم وطني تكون عليه سلطة فلسطينية ويتمتع بحماية عربية ودعم ليشكل مدخلاً حقيقياً نحو تحرير فلسطين. وسيلاحظ من استعراض هاتين المهمتين كما عبرت عنهما « **فلسطيننا**» ...أنهما شكلتا، في الواقع، الأعمدة الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية التي قامت عليها « **فتح**» والأسس الأولى التي أفرزت وثيقة « **الميثاق**» مجال العرض القادم.

المهمة الأولى: محاربة الحزبية

[314] الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير ... - المصدر أعلاه / ص 990 – 991.
[315] الموسوعة الفلسطينية (هجائية).- مصدر سابق - المجلد الثالث/ ص 475 - 476.
[316] نفس المصدر.- المجلد الثاني - ص 205.
[317] خلف (صلاح).- بلا هوية ... - مرجع سابق – ص 69.
[318] الشعيبي (عيسى).- الكيانية الفلسطينية ... - مرجع سابق / ص 53 ، 54.

وجهت « **فتح**» خطابها إلى « **أبناء النكبة، .. أو شباب فلسطين" ودعتهم إلى " قيادة شعبنا " »**، ذلك أن النكبة وقعت واستمرت « **لانا لم نكن عنصرا أساسياً في قيادة المعركة** » و.. ستبقى « **ما دمتم يا شباب فلسطين بمنأى عن قضية فلسطين**»[319]. ومع أن هذه الدعوة التي وجهتها الحركة قاربت على العام إلا أنه: « **عيل صبرنا.. فلا صوت لنا يسمع ولا كيان. وقد آن لصوتكم .. أن يرتفع، وأن يكون لكم ممثل فلسطيني يحمل آراؤكم .. فنحن الذين انتزع كياننا .. »**[320]. كانت المشكلة التي تواجهها « **فتح**» تتصل بـ «**عقلية الفلسطينيين**» وتوزعهم على مختلف الأحزاب السياسية العربية التي كانت بالنسبة للحركة تشكيلات سلبية بمقدار ما تطرح تحرير فلسطين وتجعله في المستوى الثاني، ولأنها تقسم الفلسطينيين، ورغم أن الحركة لم تكن تستطيع منافستها على الصعيد الأيديولوجي[321]، إلا أن ذلك لم يمنع « **فلسطيننا**» من شن حملة نقد مركزة استهدفت الأحزاب العربية والفلسطينيين المندرجين فيها لأنهم: « **حملوا مختلف الشعارات الصالح منها والطالح .. و.. تفتت جهود أبناء النكبة وتوزع عزمهم بل واصطدموا معا وفقا لطبيعة تلك الشعارات المختلفة**». وبعد ثلاثة عشر عاما على النكبة وجهت خطابها إلى جميع الفلسطينيين متسائلة: « **أين نحن يا أبناء فلسطين؟ هل لنا كيان أو كرامة؟ وهل أفادنا تكتل من التكتلات السابقة؟ لقد جربتم .. وخضتم شتى أنواع المعارك فحصدتم نكبة يزداد امتدادها .. وفقدتم كيانكم وأذل شعبكم في الخيام والمعسكرات .. كلكم بائس مشرد مهدور الكرامة والكيان .. »**[322]. كان الاعتقاد السائد بين مؤسسي الحركة أن المزاوجة بين نقد الحزبية والدعوة إلى « **الكفاح المسلح** » قد تؤدي إلى فك الارتباط مع الحزبية وتقديم الأخير بديلاً لها، ذلك أن « **الكفاح المسلح** » هو: « **وحده القادر على التسامي على التباينات الأيديولوجية**» فضلاً عن كونه « **حافزاً أو وسيطاً للوحدة** »[323]. غير أن المزاوجة ما كان لها أن تنجح لولا أن وضعت « **فلسطيننا**» في اعتبارها العقلية المنكوبة للفلسطينيين. ومنذ العدد الأول كان الخطاب الموجه إلى « **شباب النكبة**» يدعوهم كي « **يكونوا طليعة الشعب العربي في الكفاح .. من أجل استرداد أرضنا**». ويعلق أحد مؤسسي « **فتح**» على فعالية المزاوجة، بهذه الصيغة ليؤكد أنه: « **بالفعل .. بدأنا نلاحظ أن أبناء وطننا ممن أوسعتهم الأحزاب ورجال السياسة العرب خطابات وأشبعتهم وعودا، بدؤوا يصابون بالإعياء من هذه المماحكة العقيمة ويتساءلون عما إذا لم تكن الدعوة الإسلامية والعروبية والشيوعية تشكل تحولات منفرة، أو ما هو أسوأ من ذلك .. »** [324].

المهمة الثانية: محاربة الوصاية العربية

تمثلت، إلى جانب إشكالية الحزبية، برفع الوصاية عن الشعب الفلسطيني وبيان الآثار السلبية التي أدت إليها سياسة « **تقييد حرية الشعب الفلسطيني**». وقد استعملت « **فلسطيننا**» في الأعداد الأولى لفظة «**الكيان**» و« **الكيان المندثر**» للمرة الأولى في الخطاب السياسي الفلسطيني ومن ثم العربي. وتميز استعمال هذه اللفظة الغريبة والمنبتة الجذور سياسياً بكثير من عدم الوضوح في بادئ الأمر إلا أنها أخذت تكتسب محتويات سياسية وقانونية تباعا في الأعداد اللاحقة خاصة مع صدور العدد التاسع، وفي خضم الدعوة إلى إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وعشية انتصار الثورة الجزائرية؛ وقبل أن تشرع المجلة في تشخيص ماهية الكيان ومحتواه وأهدافه فقد وضعت أسساً لخطاب سياسي فلسطيني جديد وطريف في زمن توسيع مجال الوحدة العربية فقالت: « **.. إن شعب فلسطين، هو الممثل الرئيس للقضية الفلسطينية، لأنه وحده.. الذي يمثل المأساة ويواجهها ..** ». وشددت بشكل قاطع على حق الشعب الفلسطيني بتمثيل نفسه فقالت: « .. **انه لا يحق لأية دولة عربية بأن تقول بأنها تمثل عرب فلسطين، فعرب فلسطين، لا يمثلهم إلا أبناء فلسطين**» وأكدت: « **أن شعب فلسطين .. أصدق من يعمل لقضية فلسطين**»، ورأت المجلة أن الشعب الفلسطيني مؤهل للاضطلاع بمسؤولياته « **فلا الوطنية تنقصنا ولا الثقافة والاختصاصات بعيدة عنا..** »[325]وانطلاقاً من هذه الأسس التي حددت فيها مكانة الشعب الفلسطيني وقدراته وجهت أنظارها نحو الأرض الفلسطينية وبينت أهدافها فقالت: « **نحن لا نقبل غير حرية وطننا .. من اليهود الغاصبين وإقامة حكم وطني فيها**». ويبدو أن هذه العبارة شكلت مدخلاً لعبارة أكثر صراحة ووضوحاً. إذ للمرة الأولى تقع الإشارة إلى الأراضي غير المحتلة، وتربط بينها وبين الثورة كمدخل للتحرير. وفي هذا الصدد تابعت تقول: « **.. نحن .. لا نزال نملك جزء من وطننا المغتصب..صالح كقاعدة انطلاق.. لتحرير**

---

[319] فلسطيننا.- عدد1-كانون أول/ اكتوبر 1959. يشار أن كل الاقتباسات من "فلسطيننا" مأخوذة من المرجع أعلاه ما لم يرد غير ذلك.

[320] نفس المصدر.- عدد 4 - كانون أول / ديسمبر 1960.

[321] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق - ص 69.

[322] فلسطيننا.- مصدر سابق - عدد 5 – شباط / فبراير 1960.

[323] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق - 69.

[324] نفس المرجع.- نفس الصفحة.

[325] فلسطيننا.- مصدر سابق - عدد 6 - آذار/ مارس 1960 - ص 11. **نقلاً عن** الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية.- مصدر سابق - 915.

أرضنا.. »[326]. وقد توقفت المجلة للرد على اتهامات بالإقليمية (القطرية) فقالت: « **إننا لسنا إقليميين .. بل الإقليميين هم أولئك الذين فرضوا أنفسهم، ممثلين لنا .. يريدون تقرير مصيرنا بكبتنا بالحديد والنار .. إنه لم يبق شيء لنا لنتهم بالإقليمية نتيجة التمسك به .. فالكيان الذي نطالب به ليس أكثر من وسيلة لـ .. تحرير فلسطين**» [327]. وفي أواخر سنة 1960 كانت افتتاحية المجلة على موعد صريح مع موضوعة « **الكيان الفلسطيني**» قبل أن تهاجم الوصاية العربية بكل عنف. فأصرت أن: « **الكيان مطلب أساسي.. وشرعي.. فكافة شعوب الأرض تسعى للحرية.. ولم نعد نستطيع الانتظار طويلاً.. فالحرية.. تؤخذ ببذل المهج والدماء.. وكل ما يحتاجه العرب لتحرير فلسطين هو جرأة تتيح للكيان الفلسطيني الظهور على أن يكون.. ممثلاً لإرادة شعب فلسطين..** »[328].

والآن، بعد أن حددت حركة « **فتح**» موقفها من عناصر الهوية الفلسطينية « **الشعب**» و «**الأرض**» بات الطريق سالكا أمامها لفتح ملف الوصاية العربية، ولم يطل الوقت حتى أعلنت باسم عرب أننا « **لم نعط الوصاية لأحد علينا ولا نريد أن يفرض أحد ما وصايته علينا**» و« **نعلن أننا لا نقبل عن الكيان بديلاً .. من أجل العودة إلى فلسطين .. وأننا نرفض الوصاية، فنحن أحق الناس بحكم أنفسنا**». وخاطبت « **فلسطينيين**» الفلسطينيين بدعوتهم إلى الانتظام « **صفاً واحداً وطالبوا بالكيان النابع من ضمائركم .. غير الخاضع ولا التابع .. الكيان الحر .. الكيان اللامنفعل بل الفاعل .. فاستعدوا للثورة .. »**[329]، وحذر مؤسسو « **فتح**» مستعينين بأجيالهم من الفئات العمرية الجديدة بالقول: « **لقد شب القاصرون، وهذا ما يجب أن يفهمه المتحكمون**» وأنه « **لن يطول موعد انطلاقة رصاصة الحرية والتحرير والعودة** ». وعلى الجانب الفلسطيني حذرت المجلة أولئك الفلسطينيين الذين قد ينجرون لـ « **مسايرة الفئات الحاكمة**» وتوعدتهم بـ « **حسابا عسيراً**» لذا « **فتكتلوا ولنا معكم قريباً لقاء وأي لقاء!!** »[330].

4. الشخصية المستقلة والفدائي البطل

وفي خاتمة هاتين المهمتين، هل يمكن القول أن الهوية الفلسطينية نضجت على خلفية أطروحات حركة « **فتح**»؟ إن شيئاً من هذا القبيل لا بد وأن يحدث، وثمة حدثين ساهما بفعالية في تعزيز نمو الهوية الفلسطينية والانكفاء نحوها أولهما انفصال الجمهورية العربية المتحدة في **28 أيلول/ سبتمبر سنة 1961** وثانيهما انتصار الثورة الجزائرية في الخامس من **شهر تموز/ يوليو سنة 1962**.

ففي الحدث الأول انهارت الوحدة وثبت أن في المجتمع العربي قوى اجتماعية طبقية وسياسية لديها من الامتيازات والمصالح المرتبطة بمصالح الرأسمالية الغربية ما هو جدير بالدفاع عنها مهما كانت النتائج. وأن الفئات المهيمنة تمثل اختراقاً قوياً يهدد أية توجهات وحدوية أو مخططات تنموية أو سياسات وطنية وإقليمية ودولية تتعارض (**مع**) أو تحد (**من**) طموحاتها ومكاسبها. ومن جهة أخرى فإن سلطة الدولة ذاتها باتت معنية بالتمايز الطبقي والسياسي بما أن الشرائح المتنفذة (**الممسكة بالسلطة**) خلقت من ذاتها ولذاتها طبقية جعلتها في موقع الامتياز. وعوضاً عن أن تدافع هذه الطبقية عن التحولات التي أحدثتها شرعت على العكس من ذلك إلى الفصل والنأي بمصالحها حتى أضحت على رأس القوى المهيمنة وليس جزء منها فقط. وهكذا ابتعدت عن أجواء التوتر السياسي والصدام مفضلة المهادنة حفاظاً على مكتسباتها فضلاً عن تنميتها وتعزيزها[331]. أما الحدث الثاني فقد مثل أهزوجة الفلسطينيين الذين طرحوا السؤال الحاسم: لماذا لا يعتمد الفلسطينيون على أنفسهم وقد أثبتت الثورة الجزائرية هذه الفرضية[332]؟ وفي واقع الأمر طُرح هذا السؤال لما كان الطلبة في مصر يتابعون انطلاقة الثورة الجزائرية ملاحظين الفرق الهائل بين جيش جبهة التحرير الوطني والجيش الفرنسي وقد أبهرتهم انتصارات الثورة، وكذا الأمر فيما يتعلق بانتصارات الثورات العالمية في الصين وكوبا وفيتنام[333] وقد أثبتت هذه الثورات

---

[326] نفس المصدر.- عدد 9 - تموز / يوليو 1960.
[327] نفس المصدر.- نفس العدد. **نقلاً عن**: أبراش (إبراهيم) .- البعد القومي**...** - مرجع سابق – ص 191 .
[328] فلسطيننا.- مصدر سابق - عدد 1 - تشرين ثاني/ نوفمبر 1960.
[329] نفس المصدر.- عدد 13 - كانون ثاني/ يناير 1961.
[330] نفس المصدر.- عدد 18 - تموز / يوليو 1961.
[331] إن تحليلاً مهما وحديثًا لهذه الشرائح يلاحظ **لدى**: الأيوبي (نزيه نصيف) و النقيب (خلدون حسن).- مرجعان سابقان.
[332] الحوت (شفيق).- بين التيه والدولة - مرجع سابق - ص 49.
[333] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق / 67 -68.

المحلية أن بمقدور شعوب ضعيفة جداً أن تنتصر إذ ما توحدت وامتلكت الإرادة على أقوى الجيوش العالمية وأعتى الحركات الاستعمارية.

هذان الحدثان تركا آثارا بالغة على الهوية الفلسطينية تجلت في الانسحاب التدريجي من الحزبية والانكفاء نحو الهوية الفلسطينية عبر نشوء عشرات المنظمات الفلسطينية السرية ما بين (**1961–1964**)[334]. ومنذ الانفصال بدأت حركة « **فتح**» تميل نحو التحول إلى حركة جماهيرية[335]. وانتعشت المناقشات حول فعالية الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة وطنية للتخلص من الاستعمار مسترشدة بتجارب سابقة. وتاريخيا فإن المناقشات التي أعقبت الحدثين الكبيرين لم تشفع لحركة « **فتح**» التي ظلت حبيسة إطارها الضيق كحركة سرية فشلت في الحد من هيمنة الفكر القومي الحزبي والرسمي والذي استطاع أن يوْجِد كيانا فلسطينيا « **منظمة التحرير الفلسطينية**» سنة 1965 بالصيغة التي يرتضيها وبطريقة توليفية وملفقة تعكس قبول جميع الأطراف به بكل تناقضاتهم. وفقط لما هبط « **الكفاح المسلح** » إلى واقع ميداني في **الفاتح من شهر كانون الثاني/ يناير سنة 1965** بدأت التحولات الفعلية الكبرى نحو هوية فلسطينية مقاتلة حرة من أي قيد في قراراتها واستراتيجياتها وفعالياتها. هذا الحدث هو الذي أبهر الجماهير[336] المتعطشة بمختلف فئاتها للتغيير لمّا شكل مصداقية لحركة بشرت به طويلاً، وتحدياً عملياً للنزعات الفكرية والنظرية. ومع الوقت أخذت الحزبية تتقهقر لصالح الكفاح المسلح.

وثمة حدثين آخرين أوقعا القوى كافة بإحراج شديد هما حرب العام 1967 ومعركة الكرامة جنوب الأردن في **21آذار/ مارس سنة 1968**. فبقدر ما ذهل الفلسطينيون أمام ضعف الجبهات العربية الثلاثة (**مصر، سوريا والأردن**) وسرعة انهيارها[337] كذلك الأمر إزاء التحدي الحاسم لإسرائيل من قبل الفدائيين الذين صمموا على مواجهة الاجتياح العسكري للقوات الإسرائيلية مهما كانت النتائج[338]. وأدى انتصار الفدائيين والجيش الأردني على القوات الغازية وإجبارها على الانسحاب، بخسائر كبيرة، إلى انهيار للأيديولوجيات والبنى التنظيمية للأحزاب القائمة. فقد هجر الأعضاء، جماعياً، أحزابهم نحو المنظمات الفلسطينية الفدائية خاصة نحو حركة « **فتح**» التي، بسبب عدم تبنيها لأية عقيدة أو أيديولوجيا نظرية، وفرت « **للمهاجرين الجدد**» ملاذا يمَكِّنهم من الاحتفاظ بأفكارهم ومعتقداتهم[339] إن شاءوا بشرط أن يلتزموا الخط السياسي والتنظيمي للحركة سواء كانوا فلسطينيين أم عربا. ولا شك أن هذه الهجرات التي أعقبت الحدثين أدت إلى نتائج حاسمة على الفكر السياسي والأيديولوجي للأحزاب القومية، فقد تحولت حركة القوميين العرب إلى تنظيم فدائي ثم إلى تنظيمات فدائية لها أحزاب سياسية، كما نزع حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والعراق إلى تشكيل منظمات فدائية مسلحة للخروج من المأزق الذي أوقعته فيه الكارثة. وبدأت الشخصية الوطنية الفلسطينية يعبَّر عنها بالشخصية المناضلة التي فرضت نفسها في صورة « **الفدائي البطل**». وبدلا من شخصية اللاجئ، فاقد الهوية، بدأ العالم يتعرف على الفلسطيني من خلال انتظامه بثورة مسلحة تقاتل من أجل أهداف سياسية واضحة[340]. وتعززت هذه الشخصية بتسلم المنظمات الفدائية القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الإطار المؤسسي الذي يمثل الشعب الفلسطيني والذي يحظى باعتراف عربي. يبقى الجانب الأهم في « **الشخصية الفلسطينية المناضلة**» في كونها تعبير عن هوية اجتماعية لا سياسية فحسب. فالاندثار قضى على الوحدة الجغرافية والديمغرافية للمجتمع الفلسطيني، وفكك مجمل العلاقات الاجتماعية أيا كان مستواها ابتداء من الأسرة وانتهاء بالمؤسسة السياسية. وتحت وقع الاضطهاد اليومي كانت الشرائح الاجتماعية في الشتات تستجدي التغيير الذي يعيدها إلى «**جنانها**» مهما كان

---

[334] الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد): فكر حركة التحرير - مصدر سابق - ص 988. ويلاحظ " الحسن " أن أسماء التنظيمات الفلسطينية المنشأة تكاد تكون في معظمها متشابهة. إلا أن الطريف أن أحداً منها لم يستعمل كلمة حزب، وبدلاً من ذلك اتخذت اسم "حركة " أو "جبهة " أو "منظمة ". وكلها كانت تنتهي بكلمة (عودة) أو بـ (تحرير فلسطين).

[335] خلف (صلاح).- ... بلا هوية – مرجع سابق - ص 72.

[336] الموسوعة الفلسطينية.- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... مصدر سابق - ص 933.

[337] نفس المصدر.- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير ... / ص 986 – 989.

[338] يعلق "جيرار شاليان " على نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967 بالقول: " إن المنتصرين في حرب حزيران / يونيو هما إسرائيل وحركة المقاومة الفلسطينية ". **راجع**: أبراش (إبراهيم).- البعد القومي ... - مرجع سابق - ص 214. **نقلاً عن**: شاليان (جيرار).- المقاومة الفلسطينية - دار الطليعة - بيروت ، لبنان - 1970 - ترجمة ، صباح كنعان - ص5.

[339] الموسوعة الفلسطينية.- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 933.

[340] عدوان (كمال).- الميلاد والمسيرة - مرجع سابق / ص 48 - 49.

مصدره تماماً مثل حركة القوميين العرب، كنموذج، توسل، على الدوام، الثأر بالوحدة العربية. ولكن كيف يمكن تحقيق ترابط اجتماعي بين الفلسطينيين بينما هم في وضعية الاندثار؟

لا ريب أن إطلاق الثورة المسلحة كان حدثاً هائلاً في حينه خاصة أن المناخ السياسي العربي متسم بالجمود والهوية السياسية الفلسطينية، كرمز للوجود الاجتماعي المستقل، كانت في طريقها إلى التلاشي، أو على الأقل التحكم في حجمها عربيا ودولياً، وتبعاً لذلك تحمُّل الفلسطينيين لمزيد من الاضطهاد إلى أجل غير محدود. لهذا جاء الكفاح المسلح « **ضرورة قصوى**» لأنه « **لم تكن لدينا وسيلة أخرى لفرض القضية الفلسطينية على انتباه الرأي العام العالمي، ثم وبخاصة، لتجميع جماهير شعبنا داخل الحركة الشعبية التي سنسعى لإنشائها**»[341]. وإذا كان الكفاح المسلح الوسيلة الوحيدة للتحرير فانه ما من وسيلة أخرى لإعادة تركيب المجتمع الفلسطيني، نفسياً، في وحدة اجتماعية غير تقليدية (**طارئة**). إنها « **وحدة الرصاص**» على حد تعبير كمال عدوان، وحدة نضالية تبلور شخصية مناضلة. وبدون أدنى شك فقد مثل « **الفدائي**» الذي ظهر في المخيمات والتجمعات الفلسطينية الرمز الأسطورة الذي ما أن يُسمَع بوجوده في المخيم، في بداية الانطلاقة، حتى لا يبقى ساكن، في بيته، طفلا كان أو شيخا، إلا ويخرج لملاقاته[342]. وهذا اعتراف لا مثيل له، لدى الفلسطينيين، بالشخصية الجديدة أو « **البطل**» الذي تعرَّف فيه المجتمع الفلسطيني على ذاته وعرَّف الآخرين به عبر « **الشخصية المناضلة**».

ثالثا: « فتح» والأيديولوجيا

إن « **حتوف**» هو الاختصار الأول لـ « **حركة التحرير الوطني الفلسطيني**». وبحذف حرف « **الواو**» أصبحت الكلمة « **حتف**» وكلاهما تعني « **الموت**». ثم قُلِبَت لتصبح « **فتح**» تَيَمُّنا وليكون للاسم معنى. أي ربط الحركة بالتعبير التاريخي لـ« **فتح**» [343] الإسلامي الذي ابتدأه الخلفاء بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. أما كمال عدوان فقد حدد معاني الكلمات على النحو الآتي:

- **حركة**: العمل المستمر البعيد عن التنظيم الجامد، فهي حركة شعب وليست حركة تنظيم.
- **التحرير**: تحرير الأرض الفلسطينية من الوجود الصهيوني وإعادة فلسطين إلى عروبتها.
- **وطني**: مرتبطة بتحرير الأرض.
- **فلسطين**: مرتبطة بالأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني.
- أما « **العاصفة**» فهي الكلمة التي وُقِّع بها البيان العسكري الأول الذي صدر في 1965/1/1 ليعلن بدء الكفاح المسلح. واستعملت لتدل على اسم القوات العسكرية في حركة « **فتح**» وهي جزء منها وليست تنظيما منفصلاً. واختيرت الكلمة لطبيعة الأعمال التي تقوم بها والتي تتميز بسرعة الضرب والاختفاء[344]. وفي الواقع تخفي الكلمة أكثر من ذلك. إذ استُعملت خشية الفشل، على خلفية الانقسام بين قادة الحركة إزاء توقيت الانطلاقة. فإذا ما فشلت

---

[341] خلف (صلاح).- بلا هوية - مرجع سابق / ص 68 - 69.

[342] من الغريب أن نفس الموقف ظهر لدى الجمهور العربي بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان إثر الحصار الإسرائيلي للعاصمة بيروت صيف العام 1982. وبدا "الفدائي" لدى اليمني أو السوداني أو الجزائري أو التونسي كما لو أنه إنسان "مقدس"، "نقي"، "طاهر"، "مبارك"، والظفر بلمسة يد منه أو كتف كان يعني" التبرُّك "به. وفي الحقيقة كانت صدمة لدى الجمهور العربي بعد أن اكتشف مع الزمن أن"الفدائي" أو "الفلسطيني" هو الإنسان ذاته الذي يعيش في تونس أو الجزائر أو ... الخ وليس مبعوثا إلهيا ولا صحابيا ليظل "مقدسا". والحقيقة أن المواقف الشعبية انقلبت رأسا على عقب، في كثير من الأحايين، لما تراءى لها صور الفساد والترف والمجون فضلا عن السلوكيات المنبوذة شرعا وهي تكتسح مختلف المراتب التنظيمية والسياسية في الجسم الفلسطيني غير عابئة بأية ضوابط.

[343] يرفض "حجار" إصباغ أية صلة تاريخية لجهة اسم الحركة "فتح". **راجع**: حجار جورج سالم): أدبيات حركة فتح ..- مرجع سابق- عدد1- ص42. ولعل هذا الرفض له ما يبرره نسبيا. إذ يشير "الحسن" إلى ما نعتقد أنه الأقرب إلى الحقيقة، فقد اعتمد "فتح" اسما لأن الطبيعة الديمغرافية لاحتلال فلسطين سنة 1948 جعلت الأكثرية الساحقة من السكان لليهود، وعليه فإن طبيعة المعركة هي أقرب إلى كلمة الفتح بالمعنى العربي التاريخي للمفتوحات الإسلامية. **يمكن مراجعة**: الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد): فكر حركة التحرير ... - مصدر سابق - ص 1002.

[344] عدوان (كمال) : الميلاد والمسيرة - مرجع سابق - ص 226.

فإن « **فتح**» لا تتحمل المسؤولية وتظل بمنأى عن آثار الفشل. وإذا ما نجحت تكون « **العاصفة**» القوات (الجناح) العسكرية لها[345].

لعل مثل هذا التوصيف كفيل بتجريد حركة « **فتح**» من أية عقيدة كانت. فلا هي ماركسية ولا رأسمالية ولا يمينية ولا ناصرية ولا إسلامية. ورفضت على الدوام، الانحياز لأية عقيدة أو أيديولوجيا. وإذا حاولنا توليد أي شكل أيديولوجي لها فسنصطدم بالفقر الصارخ لوثائقها المحدودة جداً على المستوى السياسي وحتى على المستوى العسكري[346] الذي وُظِّفت له معظم الشعارات والقليل جداً من الكتابات والمنشورات. كما أن أية محاولة من هذا القبيل لن تلق النجاح ما لم تقع في سياق التكون التاريخي للحركة، خاصة ما يتعلق في الفعاليات السياسية والإعلامية التنظيمية التي رافقت ولادة الحركة من جانب وعلاقاتها مع القوى الفلسطينية المعبَّر عنها بمنظمات العمل الفدائي من جانب آخر. وانطلاقاً من هذه المقاربة، فقط، يمكن تحديد ليس أيديولوجية « **فتح**» وسياستها ومكانتها بين المنظمات بوصفها التنظيم المهيمن والقائد بل ودورها كإطار يتسع أيديولوجيا،لا للشعب الفلسطيني فحسب وإنما، للمنظمات الفدائية ذاتها. هذه الوضعية تأكدت في الميثاق الذي صدر في أعقاب انعقاد مؤتمر المنظمات الثورية في القاهرة في الفترة ما بين **17–1968/1/20** بدعوة من « **فتح**» واستهدف « **ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية ودعم الكفاح المسلح وتصعيد وشمول الثورة وضمان استمرارها ولتحقيق تلاحم قوى الثورة والابتعاد عن مخاطر التفرقة وتشعب الولاء**»[347]. وقد جسد الميثاق رؤية « **فتح**» للوحدة الوطنية واستراتيجيتها الفلسطينية والعربية والدولية[348]. وحين المقارنة ما بين منطلقات الحركة وشعاراتها تَبيَّن أن « **الميثاق**» يحتويها بالكامل.

ولا ريب البتة أن صاغة الوثيقة اجتهدوا فيها لتشكل خلاصة ذاتية لاتجاهات المؤسسين وفعالياتهم ابتداء من الخمسينات حتى أواخر الستينات. ولكن قبل الخروج من الأردن، وبعده، صدرت عدة نشريات أو كراسات أو مقالات أو آراء لتفسير الوثيقة أو لتعميق محتوياتها. وهي محاولة دفاعية للرد على الهجمات الأيديولوجية القوية التي تعرضت لها الحركة بسبب « **تجاهلها لكل الصراع الدائر حول الأيديولوجيا والبرامج السياسية والاجتماعية**»[349] و« **عجز- فتح- عن مجاراة المنظمات الفدائية الأخرى**» التي تبنت نظريات أيديولوجية مغايرة. ومع هذه التحولات الأيديولوجية الجذرية باتت الوثيقة بالميزان بعد أن ظهرت قوى فلسطينية تعارض المنطلقات الأولى وتدعو إلى التخلي عنها. أي عن الكفاح المسلح وتحرير فلسطين إما بهدف شن النضال الطبقي المحلي القطري بهدف ضرب القوى الداخلية المعادية ليصبح بالإمكان الانتقال إلى الكفاح ضد العدو الصهيوني وإما بالعودة إلى المنطلقات الاستراتيجية القديمة التي سادت الوطن العربي، مصر والمشرق العربي خاصة، فأصبح الحديث عن النضال السياسي والجبهات المعادية للإمبريالية والعدو الصهيوني وعن ضرورة العمل على الأرض العربية قبل العمل ... على الأرض الفلسطينية[350]. لهذا تمسكت « **فتح**» بالوثيقة ودافعت عنها على الدوام.

ومن جهتها تشير مصادر موسوعية أن وثيقة « **الميثاق**» صيغت في المؤتمر الثاني للحركة سنة 1968 وأُقرت في المؤتمر الثالث **سنة 1971** وأعيد التأكيد عليها في المؤتمر الرابع **سنة 1980** الذي أكد أن « **البرامج السياسية التي قررتها المجالس الوطنية الفلسطينية هي – بالإضافة إلى البرنامج السياسي لفتح – ملزمة للحركة لأنها مبنية على أساس هذا البرنامج**»[351]. ومنذ ذلك الحين أصبحت حركة « **فتح**» ومنظمة التحرير الفلسطينية بناء سياسيا وأيديولوجيا واحداً. ومن هنا تأتي الأهمية التاريخية والعلمية لـ« **الميثاق**» حتى أن خالد الحسن اعتمدها في

---

[345] الخولي (لطفي): المقاومة ... كيف تفكر ؟...- مرجع سابق – ص 67. ويشار إلى أن "العاصفة" اختيرت من بين عدة أسماء أخرى مثل: الصاعقة ، الفدائيون، القساميون، **...** الخ **راجع**: حسين(حسن).- أبو إياد **...** صفحات مجهولة **...**- مرجع سابق - ص64.

[346] الموسوعة الفلسطينية.- علوش (ناجي): فكر حركة المقاومة الفلسطيني ... - مصدر سابق - ص 933.

[347] يذكر أن دعوة فتح وجهت إلى اثني عشر تنظيما. بيد أن منظمة التحرير والجبهة الشعبية لم تلبيا الدعوة. وغابتا عن المؤتمر الذي انعقد قبل سيطرة المنظمات الفدائية على المنظمة.

[348] حجار (جورج سالم): أدبيات حركة فتح - مرجع سابق - عدد 3 - ص 58.

[349] الموسوعة الفلسطينية.- علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 933.

[350] شفيق (منير): منطلقات أساسية لاستراتيجية الثورة الفلسطينية - شؤون فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان - عدد 17 - كانون ثاني/ يناير 1973 - ص 6.

[351] الموسوعة الفلسطينية (هجائية).- مصدر سابق - المجلد الثاني/ ص 205 - 206. **وكذلك**: الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد): فكر حركة التحرير ... - مصدر سابق - ص 1003.

التعريف بفكر حركة « **فتح**» وألحقها به، وقد صيغت الوثيقة في 27 مادة، لتعبر، رسميا، لا عن هويتها الأيديولوجية والسياسية فحسب، بل وعن تحديد لمكانة الشعب الفلسطيني في الوطن العربي والأمة العربية والعالم. وهذا ما ثبت في المواد الستة الأولى من بين أحد عشر مادة أسميت بـ« **المبادئ الأساسية**» وهي:

- **مادة 1**: فلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها.
- **مادة 2**: الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة وصاحب الحق في تقرير مصيره وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه.
- **مادة 3**: الثورة الفلسطينية طليعة الأمة العربية في معركة التحرير المصيرية.
- **مادة 4** : نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار والإمبريالية العالمية.
- **مادة 5**: معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بكافة إمكانياتها وطاقاتها المادية والمعنوية.
- **مادة 6**: المشاريع والاتفاقات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو مجموعة من الدول أو أية دولة منفردة بشأن قضية فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة.

في المقابل تعرضت المادتين السابعة والثامنة للتعريف بالصهيونية وتحديد موقف من إسرائيل، فجاء فيها :

- **مادة 7**: الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب.
- **مادة 8**: الوجود الإسرائيلي في فلسطين هو غزو صهيوني عدواني وقاعدته استعمارية توسعية وحليف طبيعي للاستعمار والإمبريالية العالمية.

لذا، فإن:

- **مادة 9**: تحرير فلسطين والدفاع عن مقدساتها واجب عربي وديني وإنساني.

وبناء على المواد السالفة الذكر تأتي « فتح» لتعرف عن نفسها:

- **مادة 10**: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) حركة وطنية ثورية مستقلة وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.

ولتحديد موقف الحركة من الجماهير العربية جاء في:

- **مادة 11**: الجماهير التي تخوض الثورة وتقوم بالتحرير هي صاحبة الأرض ومالكة فلسطين.

وأكدت الحركة على هذا المبدأ أن رفعت شعاراً يقول: « **الأرض للسواعد التي تحررها ..** ». أما بالنسبة لأهداف الحركة فهي لا تختلف عن أهداف المنظمات الأخرى إلا أنها تخضع للأولوية، وهذا ما يجعل الحركة نقيضاً أيديولوجيا للمنظمات الأخرى. فقد احتوت الوثيقة على خمسة أهداف متتالية (تحرير فلسطين، إقامة دولة ديمقراطية، بناء مجتمع تقدمي، مشاركة الأمة العربية في تحقيق أهدافها وتحريرها، مساندة الشعوب المضطهدة)، ووقعت تحت بند « **الأهداف**» وهي:

- **مادة 12**: تحرير فلسطين تحريرا كاملاً وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني اقتصاديا وسياسياً وعسكرياً.
- **مادة 13**: إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني تحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها.
- **مادة 14**: بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين.

ويلاحظ أن هوية المواطنين في المادتين**13** و**14** غير محددة**.** ولعل السبب في ذلك يكمن في التمهيد لمشروع الدولة الديمقراطية العلمانية التي من المفترض ألاّ تفاضل بين مواطن وآخر لأي سبب كان.

- **مادة 15**: المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية في تحرير أقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد.
- **مادة 16**: مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء صرح السلام العالمي على أسس عادلة.

وفي أحد عشر مادة حددت حركة « **فتح**» أسلوب العمل لتحقيق الأهداف المرسومة. وهو الكفاح المسلح الذي يركز على الوحدة الوطنية والشخصية المناضلة والوسيلة الحتمية الوحيدة للتحرير، كما حددت علاقتها بالدول العربية. وتعرف جميعها بـ« **الأسلوب**»:

- **مادة 17**: الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين.
- **مادة 18**: الاعتماد على الشعب العربي الفلسطيني كطليعة وأساس وعلى الأمة العربية كشريك في المعركة والمصير.
- **مادة 19**: الكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكاً، والثورة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني عامل حاسم في معركة التحرير وتصفية الوجود الصهيوني ولن يتوقف هذا الكفاح إلا بالقضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين.

- **مادة 20**: السعي للقاء كل القوى الوطنية والتقدمية على أرض المعركة من خلال العمل المسلح لتحقيق الوحدة الوطنية.
- **مادة 21**: العمل على إبراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي وهذا لا يتناقض مع الارتباط المصيري بين الأمة العربية والشعب العربي الفلسطيني.
- **مادة 22**: مقاومة كل الحلول السياسية المطروحة كبديل عن قضية الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين وكل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو الوصاية على شعبها من أية جهة.
- **مادة 23**: إقامة علاقات مع الدول العربية تهدف إلى تطوير الجوانب الإيجابية من مواقف هذه الدول بشرط ألا يتأثر بذلك أمن الكفاح المسلح واستمراره وتصاعده.
- **مادة 24**: تحقيق التلاحم الفعلي بين الأمة العربية والشعب العربي الفلسطيني بإشراك الجماهير العربية في المعركة من خلال الجبهة العربية الموحدة.
- **مادة 25**: إقامة أوثق الصلات مع القوى التحررية في العالم لمناهضة الصهيونية والإمبريالية ودعم كفاحنا المسلح العادل.
- **مادة 26**: العمل على إقناع الدول المعنية في العالم بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين كإسهام منها في حل المشكلة.
- **مادة 27**: حركة « **فتح**» لا تتدخل في الشؤون المحلية للدول العربية ولا تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها أو بعرقلة كفاح الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه.

تحليل الوثيقة

في تحليل جزئي للمضمون يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

أولاً: استعملت حركة « **فتح**»، في الوثيقة، مقولة « **الشعب الفلسطيني**» ست مرات (خمس مرات في المبادئ الأساسية وواحدة في الأسلوب) لتؤكد على الشخصية المستقلة والحقوق السياسية لمواجهة القوى العربية التي تمارس الوصاية أو التي شرّعت « **الوجود الإسرائيلي**» في فلسطين، غير أن المادة **27** أثارت جدلاً حاداً، سياسياً وأيديولوجياً، بين « **فتح**» والمنظمات الفدائية. ففي حين رأت «**الأولى**» أن تبتعد بالقضية الفلسطينية عن الخلافات العربية سياسية كانت أو حزبية وعدم الدخول في أي خلاف عربي والابتعاد عن سياسة المحاور بما يحقق للقضية الفلسطينية كسب مختلف القوى[352] تخوفت « **الثانية**» من السلوك القطري لـ« **فتح**» وفسرت « **عدم التدخل**» بالتزام من جانب واحد لا يؤدي، بالضرورة إلى التزام من الجانب العربي. كما أنه حجة ضد الثورة تستعملها الدول العربية متى شاءت وكيفما شاءت لتقيد بها النضال الفلسطيني، وبالتالي تمكين الدول العربية من التحلل التدريجي من القضية الفلسطينية وصولا حتى التخلي عن مسؤولياتها بتعميم مقولة « **القبول بما يقبل به الفلسطينيون**»، وهي دعوة تهبط بالقضية إلى حضيض القطرية وتنزع عنها قوميتها. وفي المقابل استعملت الوثيقة مقولة « **الشعب العربي الفلسطيني**» أربع مرات في « **الأسلوب**» لتعبر عن المصير المشترك بينه وبين الأمة العربية. وفي هذا السياق تكرر استعمال كلمة « **معركة**» ست مرات (**اثنتين في المبادئ وأربعة في الأسلوب**)، وحين الحديث عن دور الجماهير العربية في المعركة (مادة 24) ارتبط ذلك بـ« **الجبهة العربية الموحدة**»، وهي صيغة تطورت على خلفية دعوة « **فتح**» إلى قيام « **الجبهة العربية المساندة كضرورة نضالية للثورة الفلسطينية، أو لاستمرارها الإنتصاري**». والثورة الفلسطينية ترفع هذا الشعار بسبب الاقتناع بوحدة المصير العربي التي تلزم « **الأمة العربية بحماية الثورة الفلسطينية التي هي جزء من النضال القومي في سبيل الوحدة والحرية**». ويبدأ تحقيق هذا الشعار« **عندما تبادر الجماهير العربية إلى إنشاء لجان المناصرة والمساندة والقيام بالنشاطات المؤيدة للعمل المسلح**»[353].

ثانيا: إن تجاهل الوثيقة لأي من العقائد الأيديولوجية، وإغفالها، مثلما أغفلت منظمة التحرير الفلسطينية، أي ذكر للإسلام يرقى بها إلى مستوى العلمانية، وهي عملياً كذلك بالرغم من أنها لم تعرف نفسها على هذا النحو قط. وعلى العكس فقد دافع قادتها عن العادات والتقاليد العربية للشعب الفلسطيني وعن تراثه الإسلامي[354]، فضلاً عن أن المؤسسين هم أصلا من جماعة « **الإخوان المسلمين**»، والكثير منهم ظل ملتزماً بفكر الجماعة حتى بعد تأسيس الحركة. ولكن عدم اعترافها بالعقائد سببه « **رفضها المستمر الاعتراف بتلازم النضال السياسي والنضال الاجتماعي بوصفها حركة وطنية ثورية أي تجمعا وطنياً لهدف محدد هو تحرير فلسطين واستعادة هويتها العربية وليست حزبا ذو تكتل حول فلسفة كلية عن الكون والإنسان والحياة تنبثق عنها عقيدة مجتمعية تمتلك أنظمة لكل شؤون الحياة – الفرد والمجتمع**

---

[352] الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد): فكر حركة التحرير ... - مصدر سابق/ ص 992 - 923.

[353] نفس المصدر.- علوش (ناجي): فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 932.

[354] الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد): فكر حركة التحرير.- مصدر سابق - ص 999. **وكذلك**: مقابلة مع خالد الحسن نشرتها صحيفة المدينة المنورة (السعودية) بتاريخ 1971/11/26.

والدولة»[355]. هذه المواقف نجد تفسيرها في سياق تاريخية تكون « **فتح**» وتسميتها بـ «**حركة**» بدلاً من « **الحزب أو الجبهة**» لأن « **فتح**» ترفض الفصل بين التنظيم (**التوعية السياسية للجماهير**) والعنف الثوري (**ممارسة الكفاح المسلح**). أي رفض الفكر الإصلاحي الذي تنادي به الأحزاب[356]، ولأن « **فتح**» حركة، فهي تتسامح لا فقط مع مجموع النسيج الاجتماعي الفلسطيني في بنياته الاجتماعية والمذهبية والثقافية وصولاً إلى الحضارية بل ومع المجتمع العربي. لأن الحركة « **تؤمن أن مادة الكفاح المسلح هي الشعب العربي بأسره**»[357]. ومع ذلك فإن إحدى سماتها الرئيسية تتمثل، فيما يبدو تناقضا عجيباً، بقبولها عضوية العقائديين بشرط أن يلتزموا بمنطلقات الحركة ويتخلوا عن العمل الحزبي والالتزام به[358]. وهذا أثبت فعالية العمل داخل الحركة، وتعايشاً بين العقائد عزّ نظيره في المنظمات الفدائية الأخرى تجلى بظهور تيارات عقائدية مختلفة ومتناقضة كالتيار الشيوعي بمختلف انتماءاته اليمينية والماوية والستالينية .. الخ والتيار المستقل الذي لا يحمل أية عقيدة والتيار ذو التوجه الإسلامي الذي لعب الدور الحاسم مؤخرا في إطلاق الحركة الإسلامية المقاتلة ممثلة بـ « **سرايا الجهاد الإسلامي**» والتيار القومي. كل هذه التيارات جاء أصحابها إلى « **فتح**» وبعضها نما وترعرع فيها مفضلين الاعتقاد بحرية داخل « **فتح**» على الاعتقاد بقيود العمل الحزبي، وهذا الفضاء الحر الذي وفرته الحركة لمختلف العقائد مثّل سرّ قوتها ومنعتَها وجماهيريتها مقارنة بالمنظمات الأخرى[359].

ثالثاً: إن ابتعاد « **فتح**» عن الأيديولوجيات أدى إلى تركيزها على العنف المسلح حتى مطالع السبعينات وابتعادها عن العمل السياسي. وقد وظفت لهذه الستراتيجية شعارات عدة أهمها: « **السياسة تنبع من فوهة البندقية، الشخصية الفلسطينية المقاتلة، الأرض للسواعد التي تحررها** ». وهذا الشعار تؤكده المادة11 من الوثيقة إن لم تكن هي نفسها شعار أكثر، مما هي مبدأ « **اللقاء على أرض المعركة، البنادق ... كل البنادق باتجاه العدو الصهيوني** »، ولكن، ما الغاية من تركيز حركة « **فتح**» على « **التحرير**» و « **الكفاح المسلح** » و« **الثورة** »؟

إن تركيز الحركة على قضية التحرير واستعمال « **العنف الثوري**» لإنجاز الهدف استهدفت القضاء المادي على المجتمع الصهيوني من جهة واستعادة الكرامة الوطنية للشعب الفلسطيني وللشعب العربي من جهة ثانية:

في **السياق الأول** تذكر وثائق الحركة: « **إن عملية التحرير ليست إزالة قاعدة استعمارية فقط، بل الأهم من ذلك انقراض مجتمع، ولا بد للعنف المسلح أن يتخذ أشكالا عديدة بالإضافة إلى القضاء على القوى العسكرية لدولة الاحتلال الصهيوني، أي.. تدمير المقومات المعيشية للمجتمع الصهيوني بكل صورها الصناعية والزراعية والمالية. لا بد أن يهدف العنف المسلح أيضاً إلى تدمير مختلف المؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والفكرية لدولة الاحتلال الصهيوني حتى تزول كل إمكانية لبروز مجتمع صهيوني جديد ..، و.. القضاء على صبغة الصهيونية للأرض المحتلة بشرية كانت أم اجتماعية**»[360].

وفي **السياق الثاني**، استعادة الكرامة، عمَّق كاتب قومي مفهوم العنف الثوري وحدد الغاية منه بما لا يتنافى البتة مع أطروحات « **فتح**» أو حتى مع أطروحات المنظمات الأخرى، فقال: « **القضية ليست فقط استرداد أرض مهما عزت علينا الأرض، بل هي أولا وبالدرجة الأولى استرداد الأرض بالطريقة التي خسرنا فيها الأرض. هنا طريقة الاسترداد قد تكون أهم من الاسترداد، وأداة التحرير قد تكون أهم من التحرير. احتلال فلسطين جرد العربي من الكرامة والإنسانية، والعنف الثوري الذي يحرر الأرض فقط يُمكّن العربي أن يسترجع ما خسره من كرامة وإنسانية**». ويتابع في فقرة ختامية: « **هذا العنف الثوري ليس فقط في سبيل تحرير فلسطين، ليس فقط في سبيل تحرير العربي بل هو في سبيل تحرير الإنسان ذاته، فالرصاص الذي نسدده إلى القتلة والسفاكين العنصريين من الصهيونيين ،وإلى عملائهم وكل من يتواطأ معهم مباشرة وغير مباشرة،هو رصاص نسدده**

---

[355] الموسوعة الفلسطينية.- المصدر أعلاه/ ص 1001 - 1002.

[356] المقارنة هنا مع: شفيق (منير): منطلقات أساسية ..- مرجع سابق - ص6. ويلاحظ أن "الحركة" استعملت في الوثيقة تعابير "حربية" 33 مرة موزعة على: الكفاح المسلح- 8 مرات، تحرير- 9 مرات، ثورة -7 مرات، معركة - 6 مرات ونضال- 3 مرات. في حين استعملت كلمة "فلسطين" بمختلف الصيغ اللغوية (فلسطين، فلسطيني، فلسطينية) حوالي 25 مرة مقابل 15 مرة لكلمة عربي.

[357] مذكرة حركة "فتح" إلى ملوك ورؤساء الدول العربية ... مصدر سابق.

[358] الخولي (لطفي) : المقاومة ... كيف تفكر ؟... - مرجع سابق – ص 69.

[359] الموسوعة الفلسطينية.- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير ... - مصدر سابق - ص 1002.

[360] شفيق (منير): منطلقات أساسية لاستراتيجية الثورة الفلسطينية– **شؤون فلسطينية** – بيروت، لبنان– عدد17 –كانون الثاني/ يناير 1973- ص8. **نقلا عن**: فتح: دراسات وتجارب ثورية / 8 : " تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر"- ص/20 -21.

رمزيا ضد جميع أشكال التعصب. والحقد، والاستغلال، والاستعلاء العنصري والقومي التي تفرق بين الشعوب. هو رصاص ضد كل من يزرع البغضاء والتفرقة... هو انتقام لكل إنسان أهين ويهان، لكل شعب ذل ويذل. فإلى جميع أشكال الاغتصاب الإنساني، إلى جميع أنواع الإذلال والعنف التي واجهت الإنسان ولا تزال تواجهه على هذه الأرض التعيسة، يجب أن نقول: أننا لا نستطيع أن نصل إليك في كل مكان، بل نستطيع أن نطال رمزاً لك في فلسطين وفي قتالنا ضد هذا الرمز لك، نقاتلك جمعاء، في القتل الذي نمارسه ضد هذا الرمز نريد قتلك أنت، وفي إصلاء هذا الرمز نار عنفنا الثوري، نريد الإيحاء لجميع مظلومي الأرض، ضرورة إصلائك نفس النار، في كل مكان، في كل شبر من هذه الأرض، لأننا نؤمن أن كل إهانة تلحق بأي إنسان في أية بقعة من بقاع هذه الأرض هي إهانة لنا، هي إهانة للإنسان كإنسان ... »[361].

المسألة الثالثة:

مجتمــع الثــورة

[361] البيطار (نديم) : التسوية ... والنهوض ... - مرجع سابق - ص64.

إن مجتمع الثورة هو تعبير اصطلاحي يشكل جزء من المجتمع الكلي، ولكنه مجتمع محدث يستعمل ليدل على تركيب اجتماعي مؤسس على وجود تفاضل طبقي لا يتواجد إلا في إطار نظري قابل للتطبيق في زمن الثورة. وسواء كانت الثورة طبقية أو قومية فإن مجتمع الثورة هو الأداة التي تمارس بها الثورة فعالياتها السياسية والحربية في نطاق الإستراتيجية النضالية القائمة على حرب الشعب طويلة الأمد باعتبارها وسيلة تمكن شعباً مقهوراً من مواجهة الاستغلال الطبقي المهيمن أو الغزو الاستعماري المتطور تكنولوجياً. و فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني نجد أن كل المنظمات الفدائية دعت إلى خوض حرب شعبية طويلة الأمد، ابتدأت بحرب العصابات المرحلة الأولى منها، باستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني. وفي هذه المسألة المطروحة للبحث فإن السؤال هو: هل ظهر مجتمع الثورة؟ أم ظل غائباً عنها ؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية تستهدف التثبت من مسألتين :

الأولى، تتعلق، في سياق المسألة المطروحة، فيما إذا كانت الثورة الفلسطينية قد خططت فعلا لخوض حرب شعبية أم لا ؟

الثانية، تتعلق في السياق العام للأطروحة. أي البحث عن مقاربة بين مجتمع الثورة وحقيقة التركيب الاجتماعي طبقاً للمجتمع المفترض، وما هي حقيقة مجتمع الثورة المنشود؟

الفصل الأول

البحث عن مجتمع الثورة (المجتمع المنشود)

أولا: حرب الشعب من « كلاوزفيتز» إلى « لينين»

لم تكن حرب الشعب مفهوماً فلسفياً بقدر ما كانت نتاجاً لوقائع حربية تاريخية تجلت بشائرها الأولى مع الثورة الأمريكية ثم اتضحت بشكل خاص مع الثورة الفرنسية وبالذات خلال الحروب النابوليونية في أوروبا. ومنذ هذه الأخيرة أصبح ثمة فكر عسكري نوعي غير مألوف ارتبط على وجه التحديد باكتشافات الجنرال البروسي والمنظر العسكري « **كارل فون كلاوزفيتز**» (1780-1831) والتي ظهرت في مؤلفه الرئيس بعد وفاته بعنوان « **فن الحرب**»، وفيه لم يلاحظ على حرب الشعب اشتمالها على أية تحليلات طبقية لجهة اشتراك الشعب في الحروب. ولكن كيف اكتشف « **كلاوزفيتز**» الحرب الشعبية؟

قبل الغزو النابوليوني لأوروبا كانت الحروب تجري، في العادة، وتحسم بين الجيوش المتقاتلة بعيداً عن السكان المدنيين. وخلال الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية شهد الفكر العسكري انعطافة حادة عبرت عنها أطروحات « **كلاوزفيتز**» الذي اكتشف في سلسلة من الوقائع الحربية ثلاثة أشكال من الحروب متميزة عن بعضها و متطورة في سياقها التاريخي.

الأولى، كانت « **الحرب الثورية**» ممثلة بالثورة الفرنسية. فاعتماداً على تجربته الشخصية مع جنودها وفي حملة عام 1793 لاحظ أن الحرب الثورية تشكل« **قوة لم تخطر على بال أحد**». وأدرك « **أن الحرب قابلة لأن تكون شيئاً مختلفاً عن تلك الرقصة المأتمية التي يؤديها جنود ممتهنون. فالحرب الثورية تخضع لدوافع وتسعى وراء أهداف قمينة بتغيير معطيات المسألة**».

الثانية، كانت « **الحرب المطلقة**» التي لا تستهدف تحقيق انتصار على الخصم بل تدميره والقضاء عليه. أي حرمانه من القدرة على إعادة تجميع قواته. وفي هذا السياق لاحظ « **كلاوزفيتز**» أن « **نابوليون**» كان يخوض حروبه بأسلوب مختلف: « **يعتمد على التجنيد العام و الإعداد للحرب والتخطيط لها وتحويل الوضع المدني إلى عسكري. أي الاهتمام بكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والديمغرافية فضلاً عن العسكرية**»*. وأدت هذه الملاحظة إلى اكتشافه «**للجبهة الداخلية**» إضافة إلى « **الجبهة الخارجية التقليدية**». إذ أن « **اتساع أهداف الحروب النابوليونية وتنامي عدد المشاركين فيها واضطرارهم إلى تأمين تموينهم من منتوجات خصومهم أدى إلى خلق الجبهة الداخلية، وأصبح على الغزاة إخضاع الجبهتين معاً** ».

الثالثة، كانت « **الحرب الدفاعية**». فلم تكن « **الثانية**» مقدمة لاكتشاف « **الثالثة**» لأن « **كلاوزفيتز**» اعتقد لفترة أنه « **ما من قوة قادرة على التصدي للحرب المطلقة**» إلا أن هزيمة « **نابوليون**» في إسبانيا وروسيا كانت من صنع المقاومة الشعبية، لذا أعتبرها « **أقوى أشكال الحرب**». ورأى « **أنه على الرغم من أن أثر فرد واحد من السكان شبه معدوم، فإن التأثير الإجمالي لسكان البلاد لا يمكن أن يكون معدوماً. واعتبر أن المقاومة التي أبداها الإسبان في مواجهة القوات**

---

* **للمقارنة مع**: شفيق (منير) .- علم الحرب - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ، لبنان - الطبعة الثانية ، تشرين أول (أكتوبر) 1975 / الطبعة الثالثة ، شباط (فبراير) 1980 - ص 33،34.

الفرنسية هي أساساً حرب يشنها شعب. وأن ما ظهر هو قوة جديدة و ليس مجرد دلائل على تعاون متزايد من قبل السكان مع القوات النظامية المكلفة تقليدياً بخوض الحروب»[362].

مع ظهور الفكر الماركسي عبْر « **كارل ماركس**» (**1818-1883**) أخذت حرب الشعب تكتسي محتوى طبقياً. فإذا ما تجاوزنا التناقضات الواضحة أو التعارض في الأطروحات الماركسية تجاه المسألة الطبقية فإن الصراع الاجتماعي عند « **ماركس**» ابتدأ التعبير عنه كصراع على الموارد بين طبقتي المستِغلين و المستَغلين. ولكن كلما غاص « **ماركس**» في دراساته الاقتصادية و الاجتماعية كلما تبين له أن التقسيمات الطبقية تتعقد وتتشعب باضطراد إلى أن بلغت ثماني طبقات في المجتمع الألماني[363]. وفي كل مجتمع خضع للدراسة عمد « **ماركس**» إلى تحليله بدقة آخذاً في الاعتبار تعقيداته و تطوره الاجتماعي والتاريخي. وهذا يعني أن التكون الطبقي مسألة ديناميكية تحددها تطورات وسائل الإنتاج حتى وإنْ كان التصنيف الطبقي عند « **ماركس**» يخضع بالمحصلة لمبدأ ثنائية الصراع بين الطبقات المالكة (**المستغِلة**) والطبقات البروليتارية (**المستغَلة**). ومع ذلك فإن الطبقة الاجتماعية لا تتحدد فقط بوحدة الوضع الاجتماعي والمهني بل أيضاً بمدى انخراطها في الصراع الطبقي. ومن هنا تبرز أهمية الوعي، إذ يميل « **ماركس**» إلى التمييز بين نوعيين من الوعي الطبقي:

- وعي طبقي أيديولوجي يرتبط ارتباطاً وثيقاً في مصالح الطبقة المعنية، وهو وعي بسيط لا يتعدى حدود الطبقة بالمعنى الضيق للكلمة.
- وعي طبقي آخر وهو وعي البروليتاريا لذاتها كطبقة. وهو وعي «**علمي**» و « **موضوعي**» يشمل الوضع الاجتماعي بكليته. وعلى هذا الأساس فهو «**وعي ثوري**»[364].

ولكن خلافاً لتنبؤاته فإن أول ثورة اشتراكية في العالم وقعت في روسيا وليس في بريطانيا. وهناك ميز « **لينين**» قائد الثورة بين ما لا يقل عن ثماني طبقات كانت تشكل النسيج الاجتماعي الروسي عشية الثورة وإبانها. وأهمية التمييز تتحدد بالنظر إلى مواقفها إزاء الثورة ومن ثم الاستيلاء على السلطة. ففي المدن حدد « **لينين** » أربع طبقات هي: البرجوازية، التكنوبيروقراطية (**الموظفين الفنيين**)، البرجوازية الصغيرة و أخيراً البروليتاريا*. أما في الريف فقد خص بالذكر كل من: ملاك الأراضي، الكولاك (**الفلاحون المستقلون الأثرياء**)، السيريدنياك (**الفلاحون المتوسطون**) وأخيراً فقراء الفلاحين[365]. فمن هي طبقات الثورة؟ أو من هي الطبقات الحليفة؟ ومن هي الطبقات المعادية؟ في ضوء هذه الأسئلة الثلاثة ينبغي أن يتحدد مجتمع الثورة الطبقي. وقد اعتبر « **لينين** » أنه « **ظفرت بالسلطة جميع الطبقات التي استغلتها البرجوازية، وهي البروليتاريا وعدة أقسام من طبقة الفلاحين**». وفي كتابه « **الثورة البروليتارية وكاوتسكي المرتد–1918**» أكد أن البروليتاريا وجميع طبقة الفلاحين الفقراء قد تكتلت ضد البرجوازية والملاك العقاريين وأغنياء الفلاحين. وكما هو واضح، وحسبما يلاحظ « **غوروفيتش**»، فإن اثنتين من الطبقات

---

[362] الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسة - مصدر سابق - المجلد الثاني ص 194-195/ المجلد الخامس، ص 129-131.

[363] في البيان الشيوعي (1848) أشار كارل ماركس و فريدريك انجلز إلى أربع طبقات ميزها الماركسي البلجيكي أُفر برغ "over berg" في كتابه "الطبقات الاجتماعية – 1905"،وهي: البرجوازية الرأسمالية، البروليتاريا، الملاك العقاريين والبرجوازية الصغيرة. وفي كتابه عن "الصراع الطبقي في فرنسا، 1848-1850" أضاف"ماركس " ثلاث طبقات أخرى إلى الأربعة السابقة، وهي: أصحاب البنوك، البروليتاريا الرَّثة و صغار التجار. وبالاشتراك مع "انجلز" أضاف طبقة ثامنة في كتابه عن "الثورة والثورة المضادة في ألمانيا–1849" وهي: النبلاء العقاريين. **يمكن مراجعة كل من**: الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسة - مصدر سابق - المجلد الثالث/ ص766-767. وغوروفيتش (جورج).- دراسات في الطبقات الاجتماعية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، 1972-ترجمة أحمد رضا محمد رضا / مراجعة عز الدين فوده - ص 42،26 -44.

[364]الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسة - مرجع سابق - المجلد الثالث - ص 767 / **وكذلك**: غوروفيتش (جورج).- الأطر الاجتماعية للمعرفة - المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ، 1981 - ترجمة، خليل أحمد خليل.

* البروليتاريا " Proletariat" كما يعرفها "عز الدين فوده": كلمة إغريقية قديمة شاع استخدامها كاصطلاح يعبر عن الطبقة غريزة النسل، تلك التي أصبحت في المفهوم الاشتراكي الحديث- ولاسيما عند الماركسيين- تعني الطبقة العاملة في الصناعة التي تتمتع بعنصر الثبات الوحدة الطبقية في تكوينها والقوة الثورية في نضالها، وفهم رسالتها التاريخية في الصراع ضد مستغليها نتيجة استشراء النفوذ الرأسمالي الاحتكاري وقسوته عليها في الصناعة الكبيرة. **وردت لدى المترجم في**: غوروفيتش (جورج).- دراسات في الطبقات.. - مرجع سابق- حاشية رقم 2 ، ص 23.

[365] نفس المرجع أعلاه .- ص 82.

نجحتا، بمساندة الطبقات المتوسطة، في قهر الطبقات الأربع الأخرى وهي: « **البرجوازية وملاك الأراضي والكولاك والبيروقراطيون**» وهكذا تحدد مجتمع الثورة . فالبروليتاريا وفقراء الفلاحين هي الطبقات « **المكبلة بالسلاسل**» و التي « **ليس لديها ما تخسره سوى قيودها** » حسب ما يرد في « **البيان الشيوعي**». لذا فلهما الحق في قيادة الثورة وإقامة دكتاتورية البروليتاريا، سلطة الشعب، باعتبار أنهما، أيضاً، الأكثر عدداً في المجتمع. وما ينطبق على المجتمع (**الشعب**) ينطبق بالضرورة عليهما[366]. أما الطبقات المتوسطة فتتكون من طبقة الفلاحين متوسطي الثروة ومن صغار التجار، أصحاب الحرف، الذين يشكلون طبقة البرجوازية الصغيرة حسب « **لينين** ». وأن هاتين الطبقتين يمكن أن تشكلا حليفا لقضية البروليتاريا وفقراء الفلاحين بما أنهما لا تخسران شيئاً في تغيير النظام. وفي المقابل تأكد أن الطبقات الأربع المقهورة هي طبقات عدوة لديكتاتورية البروليتاريا وفقراء الفلاحين. وكانت « **الكولاك**» الألد عداء من بينها [367].

إذن حرب الشعب، طبقاً للماركسية-اللينينية صاحبة الثورة الاشتراكية، من حيث التركيب الاجتماعي لها ليست من اختصاص، ولا من حق، جميع الطبقات المستوطنة في المجتمع إنما من حق طبقات معينة لها في الواقع مصالح جذرية في تغيير النظام الاجتماعي والسياسي القائمين. وعلى المستوى القانوني وكذلك الإنساني فالماركسية- اللينينية تميز بين الحروب العادلة التي تخاض في سبيل التحرر من الاضطهاد القومي أو الطبقي وبين الحروب غير العادلة التي تهدف إلى الاستيلاء على أراضي الغير واسترقاق الشعوب وإعادة تقاسم العالم[368]. لذا شرَّعت الماركسية **الثورة** التي تنمو على أرضية **حركة التحرر الوطني** وتهدف إلى تصفية السيطرة الأجنبية السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، ولاسيما الاستعباد القومي، وتسعى لإقامة دولة مستقلة[369]. وعلى هذا الأساس أعلن الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ورحيل جوزيف ستالين عن الحكم تبنيه لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وباتت النظرية الماركسية- اللينينية مصدر إلهام في نضال الشعوب المقهورة، قومياً وطبقياً، ضد الاستعمار الأجنبي والاستغلال الطبقي*.

1. الثورة الصينية (1911– 1949)

كانت الثور الصينية والفيتنامية والجزائرية والكوبية النماذج التي تَمثَّل الفلسطينيون بإنجازاتها قبل أن تنطلق الثورة. الثورات الثلاثة الأولى كانت قومية في كفاحها ضد الاستعمار الأجنبي المباشر أما الثورة الكوبية فكانت طبقية وضد التبعية للولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن اعتبار الثورة الصينية الأكثر جاذبية وأهمية بالنسبة للفلسطينيين فضلاً عن الثورة الفيتنامية إلى حد كبير. و سنتخذ من الثورة الصينية نموذجاً لمعاينة مشكلتي مجتمع الثورة والتوقيت.

تبنى « **ماوتسي تونغ**» الماركسية سنة 1920 وانخرط في الحزب الشيوعي الصيني. ومنذ هذا التاريخ اقترن اسمه بالحركة الثورية الصينية في كفاحها الطبقي والقومي. وتمثل أفكاره، فيما يتعلق بالثورة المناهضة للاستعمار، تياراً ثالثا خرج عن إطار تياري الأممية الثالثة التي انقسمت في العشرينات بين اتجاهين هما :

---

366 الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسة - مصدر سابق - مجلد الثالث - ص 775.

367 غوروفيتش (جورج).- دراسات في الطبقات... - مرجع سابق - ص 81.

368 توفيق (سلوم) ، ترجمة .- المعجم الفلسفي المختصر - مصدر سابق - ص 184.

369 نفس المصدر.- ص 166.

* في واقع الأمر فإن أكثر الأدبيات التي كتبت في العالم الثالث في الستينات والسبعينات من القرن العشرين وتناولت مسائل اجتماعية كالتغير والتنمية والظاهرة الاستعمارية كان مصدرها الماركسية والفكر اليساري عموما مما ساهم فعليا في ولادة علم الإجتماع خاصة في دولة عريقة مثل المملكة المغربية التي كانت شعبة علم الاجتماع فيها مهدا للفكر الماركسي بمختلف مشاربه قبل وأكثر من شعبة علم التاريخ. ولم يكن علم الاجتماع الماركسي ليتطور لولا عالم الاجتماع الفرنسي جورج غوروفيتش '' George Gorwetche '' الذي قدم أول قراءة متكاملة في النصوص الأصلية للماركسية (كتابات ماركس وانجلز ونصوص المراسلات لبناء معالم علم الاجتماع الماركسي.وقد كان ذلك في محاضرات ألقاها "غوروفيتش" في جامعة السوربون-باريس.وصدرت في كتاب بعنوان: " **La Sociologie De K . Marx** " .

الاتجاه الأول بزعامة ستالين والذي يرى أن الثورة، بحكم أنها مناهضة للإقطاع على الصعيد الداخلي، وللإمبريالية على الصعيد الخارجي، لا بد وأن تقودها « **البرجوازية الوطنية**»*.

الاتجاه الثاني بزعامة تروتسكي والذي يعتقد باستحالة الثورة البرجوازية في زمن تحالفت فيه مصالح الطبقات السائدة قاطبة (بما فيها الطبقات الواقعة تحت السيطرة نسبياً) مع الرأسمال العالمي ضد البروليتاريا العالمية. وبالنظر إلى ضعف البروليتاريا فلا بد من التريث والانتظار ريثما يفرز تطور قوى الإنتاج القوة القادرة على تحقيق الثورة.

وقد مثل موقف « **ماو**» المضاد للأطروحتين أحد أهم خصائص الثورة الصينية على الإطلاق. ففي أعقاب انعقاد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الصيني تقرر الاتحاد مع حزب الشعب الوطني (**الكومنتانغ**) الذي يتزعمه « **صن يات – صن**». ولما توفي الأخير **سنة 1925** انقسم الحزب إلى جناحين تزعم « **تشيانغ كاي- شك**» فيه الجناح المعتدل الذي يمثل « **البرجوازية الوطنية**». ولأن هذه الطبقة تظل ذات طابع متقلب وعاجز عن قيادة الثورة فقد رفض « **ماو**» أطروحة ستالين الداعية أصلاً إلى وضع الشعب الصيني تحت قيادة الكومنتانغ بزعامة **تشيانغ كاي- شك**. ولكن لماذا لم يبادر بإطلاق شرارة الثورة على قوات الكومنتانغ لاسيما وأنه رفض الأطروحة الثانية التي تدعو إلى الانتظار؟

لعل الزعيم الصيني « **كلاوزفيتزي**» في الصميم. فقد أدرك هذا الأخير كنه الحرب و اختط منهجاً للتعامل معها: « **يجب أن نتعقل الحرب، أن نحللها في جوهرها وماهيتها، أن نفهم أغراضها على تنوعها، لا أن ننظر إليها على أنها فوضى، عنف خالص يفجر الوضع القانوني ويحدث انقطاعاً في التاريخ السياسي**». لذا عرفها بأنها « **استمرار للسياسة بوسائل أخرى**»[370]. ومن الثابت تاريخياً، أن « **ماو**» وجد في المجتمع الصيني ما لم يجده « **ماركس**» في المجتمعات الأوروبية أو « **لينين**» في المجتمع الروسي. وهنا يكمن سرّ الخروج على الماركسية التقليدية، وفي نفس الوقت إثرائها وتجديدها. فقبل أن يطلق شرارة الثورة، وفي خضم الحرب الأهلية في الصين (**1925-1927**) لجأ إلى دراسة المجتمع الصيني فوضع كتابه الشهير « **تحليل طبقات المجتمع الصيني -1926**» والذي بيّن فيه أن مجتمع الثورة يكمن في طبقة الفلاحين التي تعد 500 مليون نسمة وليس في طبقة العمال (**البروليتاريا**) التي تعد 2 - 3 مليون يعيشون في عدد محدود من المدن الكبرى. وإضافة إلى « **تقرير حول الحركة الفلاحية في هونان -1927**» توصل « **ماو**» إلى التأكيد على الطاقات الثورية للطبقة الفلاحية والدور العظيم الذي تستطيع الجماهير الفلاحية المنتشرة على مساحات واسعة أن تضطلع به. فالمسألة هنا تتعلق بقدرة الحزب على إعداد الفلاحين و تثقيفهم وبالتالي إضفاء طابع الاستمرارية على ثوراتهم وعلى تحويلهم إلى قوة جبارة ومنظمة. وبالرغم من أن أطروحاته واجهت الرفض من قبل الحزب الشيوعي الصيني إلا أنه مرر أطروحته بدء من **عام 1927** حيث بادر إلى تشكيل أول فرقه من الجيش الفلاحي والعمالي الأول. إلا أنه لاقى هزيمة نكراء على يد قوات الكومنتانغ فأُقصي عن الحزب الشيوعي. ولكن بعد عام واحد وافق الحزب على نظريته واشتهرت أطروحته بـ « **حصار الأرياف**» للمدن. أي أن الثورة في الصين ينبغي أن تنطلق من الريف لا من المدينة[371]. وإلى حين اكتشاف « **ماو**» لطبقة الفلاحين كانت الماركسية- اللينينية لا تفكر إلا بطبقة العمال كمادة أولى للثورة تليها طبقة فقراء الفلاحين.

وبطبيعة الحال نشأت الماركسية على إحداث تفاضل بين العمال والفلاحين لجهة الأولى باعتبارها الطبقة النقيضة للبرجوازية. ولأنها منبتة الجذور من طبقات عدة فهي بالضرورة ساخطة وعدوها الأول والأبدي هي البرجوازية المالكة التي تستغلها على الدوام. ولأنها ليس لديها إلا قوة عملها لتعيش منه فهي لا تملك ما تخسره إلا

---

* " البرجوازية الوطنية " هي الشريحة الوسطى من الطبقة البرجوازية، و التي تلعب دورا تقدمياً في العالم الثالث حيث الدول حديثة الاستقلال. فهي تتحالف مع الطبقة العاملة و تقف وراء سياسة الاستقلال الاقتصادي و رفض التبعية الأجنبية. و عادة ما تقبل أشكال السياسة الاشتراكية بقدر يحفظ لها حدا أدنى من الملكية دون إلغاء الملكية تماماً. لذا فهي تخوض معارك ضد الاستعمار و السيطرة السياسية و الاقتصادية ، بيد أنه لا بد من التمييز بين " يمينها " المرتبط بالرأسمالية العالمية و " يسارها " المشترك في ركب الحركة الوطنية. **عودة إلى** الكيالي (عبد الوهاب).- موسوعة السياسة - مصدر سابق - المجلد الأول - ص595.

[370] نفس المصدر.- المجلد الثالث - ص 130. لمزيد من الاطلاع على فكر "كلاوزفيتز" ينصح بالعودة إلى قراءة المفكر المغربي عبد الله العروي له وتعليقه على عالم الاجتماع الفرنسي "ريمون بودون" الذي يصفه بـ "شارح كلاوزفيتز". العروي (عبد الله).- ثقافتنا في ضوء التاريخ - المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء ، المغرب - الطبعة الأولى ، 1983 / ص 81 - 111 .

[371] نفس المصدر.- المجلد الخامس/ ص 700 - 704 .

قيودها، وبالتالي فهي أكثر التزاماً وجذرية بالثورة من فقراء الفلاحين. ولكن ماذا يفعل « ماو»؟ هل يقبل بالفهم الارثوذكسي للماركسية اللينينية، وهي ذاتها « **دليل للعمل وليس عقيدة جامدة** »، كما يصفها واضعوها، ويتجاهل 500 مليون فلاح وألفي سنة من النضالات الفلاحية؟ أم يظل متحمساً وفياً للحركة الفلاحية ولأسباب الفعالية الثورية؟ كان الرد سريعاً وبلا تردد: « **سيحطمون كل السلاسل و يسيرون على طريق تحررهم ... يجب أن نكون على رأس الفلاحين و أن نقودهم .. »**[372].

لا شك أن «**هوشي منه**» زعيم الثورة الفيتنامية و« ماو» تعلما من **كلاوزفيتز** «**التعقل**» و« **أثبتا أن أقوى الجيوش وأفضلها تدريباً وعتاداً تعجز عن قهر شعب يحارب فوق أراضيه**»[373]. ولكن بشرط « ماوي»، « **لا يصح (فيه) نقل أو تطبيق قوانين الحرب الخاصة بهذا البلد أو هذه الأمة على بلد آخر أو أمة أخرى بصورة حرفية وآلية ... فإذا نقلناها وطبقناها كما هي دون أن ندخل أدنى تغيير على شكلها ومحتواها، فسوف نكون أشبه بمن يبري قدميه لتلائما الحذاء ولا بد أن تنتهي إلى الهزيمة**»[374].

هكذا فالتعقل الـ « **كلاوزفيتزي**» اكتشف القوة الثالثة أما الماركسي فقد حدد فعالياتها (**طبقات الثورة**) . إلا أن « **الماوية**» فاجأت التحديد العام بالخصوصية المحلية (**الفلاحين وليس العمال**). ولم يثبت للآن أن المفاجأة الصينية حالة شاذة بالرغم من ضمور حركات التحرر في العالم والتوسع المديني.

2. الثورة الفلسطينية (1965 -آذار/مارس1968)

هل تنبهت الثورة الفلسطينية لولادة نظرية « حرب الشعب» والتطورات التي جدَّت عليها؟

في سنة1964 زار وفد فلسطيني من حركة « **فتح**» الصين لاستشارة « **ماو**» في مسألة تفجير الثورة الفلسطينية فقال: « **يا رفاق لقد تبادلنا الحديث بحرارة ولكنني أريد أن أقول، لقد درست قضيتكم والظروف المحيطة بها بدقة، إنها قضية صعبة تتداخل فيها المشاكل تداخل أسنان القرش. إذا تمكنتم من تفجير ثورة والاستمرار بها فإني سأكون سعيداً لدراسة قوانين جديدة لحرب الشعب في ظروف لا تنطبق عليها حرب الشعب**»[375]. **فإلى أي مدى يبدو التحذير الصيني هذا صحيحاً؟**

الملاحظ أن الانطلاقة المسلحة على أرض فلسطين كانت تفتقد إلى جوهر حرب الشعب حيث الديمغرافيا الفلسطينية تتوزع على الشتات والجغرافيا ضيقة جداً. ففي فلسطين يشكل اليهود 65% من السكان ينتشرون على مساحة تزيد عن ثلاثة أرباع مساحة فلسطين الانتدابية بينما ينحشر الفلسطينيون في مساحات ضيقة في الضفة الغربية ويتكدسون في غزة. وفي إطار فلسطين المغتصبة (1948) يتمتع اليهود بتفوق سكاني ساحق على العرب بنسبة 88% إلى 12% على التوالي فضلاً عن أن نصف الفلسطينيين يعيشون في الشتات[376]. وهذا يعني أن الثورة ستولد في بحر معاد من السكان وأقلية وطنية صغيرة ومبعثرة وخاضعة إلى إرهاب منظم بمقتضى أحكام الطوارئ. كما أن على الثورة العتيدة أن تستعد لمواجهة قوة عالمية غازية مسلحة بكيان استيطاني بشري كثيف،

---

[372] دوهامل (أوليفير).- تاريخ الأفكار السياسية - سلسلة الدراسات التاريخية و الأيديولوجية ، كتاب الفكر العربي/ 8 - معهد الإنماء العربي - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، 1948 - ترجمة، خليل أحمد خليل - ص 364. ومن باب التنويه ، ثمة تحليلات موجزة في الكتاب لأيديولوجية الثورة في الوطن العربي من بينها الثورة الجزائرية =
= والفلسطينية، و في " العالم الثالث " للثورة الصينية و الكوبية و الفيتنامية إضافة إلى الثورة الروسية مقابل الفكر الاستعماري عموماً أكان قومياً أو طبقياً أو عرقياً / ص 454 -500.

[373] الكيالي (عبد الوهاب) .- موسوعة السياسة - مصدر سابق - المجلد الخامس - ص130 .

[374] أبراش (إبراهيم).- البعد القومي... - مرجع سابق - ص 229.

[375] الحسن (هاني): وقفة عند الذكرى الخامسة عشر لانطلاقة الثورة الفلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت، لبنان - عدد 89 - كانون ثاني/ يناير 1980 - ص 22.

[376] شفيق (منير).- مناقشة أراء حول القضية الفلسطينية - دار 6 تشرين - بيروت ، لبنان - ص 60. و**المعلومات المقتبسة** كانت موضع نقد من قبل الكاتب، و**تعود أصلاً إلى**: مرقص (إلياس).- المقاومة الفلسطينية والموقف =
= الراهن- دار الحقيقة - بيروت، لبنان- الطبعة الأولى، نيسان/ أفريل 1971 - ص 22،23 . مع العلم أن النقد لم يتناول المعلومات بحد ذاتها إنما السياق المنهجي والأيديولوجي الذي وضعت فيه بهدف نقض مفهوم "الثورة" وسلخه عن الهوية الفلسطينية والاستعاضة عنه بكلمة "مقاومة".

معبأ ومأدلج ومؤسس على نظرية « **مجتمع الحرب**»، زيادة على تمتع هذه القوة بالشرعية القانونية الدولية والحماية الاستعمارية العالمية.

والملاحظة الثانية أنه لما كانت المساحة غير الخاضعة للاحتلال صغيرة جداً فمن المستحيل أن تقوم حرب عصابات كخطوة أولى على طريق الحرب الشعبية إلا إذا كانت القاعدة الآمنة لهذه الحرب تعني خضوع الدول العربية المجاورة لشروطها وتبعاتها. وفعلاً اعتبرت الثورة الفلسطينية الأرض العربية المحيطة بإسرائيل « **ميداناً مشروعاً للنضال الفلسطيني**»[377]. غير أن الأنظمة السياسية العربية المعنية قاومت هذا المسعى. ففرضت سوريا ومصر حظراً على النشاط العسكري الفلسطيني عبر هضبة الجولان وصحراء سيناء، واضطرت الثورة أن تنحشر في جنوب لبنان بعد أن خسرت قاعدتها الآمنة في الأردن. لعل هذه الظروف والتحذيرات الصينية ما كانت لتمر دون اختبار أكثر من مرة وبشكل مبكر ضُحى الانطلاقة المسلحة أو غداة حرب الكرامة (**21 آذار/ مارس 1968**). فهل ثبتت صحتها؟ وهل كان ثمة وقت يتيح التفكير؟ أم أن الثورة الفلسطينية وقعت ضحية تسارع الأحداث؟ والأهم من كل ذلك: لماذا تجاوزت « **فتح**» التحذير الصيني؟

وجدت الظروف والتحذيرات أول اختبار لها لما بدأ العد العكسي لقرار الانطلاقة حيث برزت الشقاقات الحادة في **شهر تشرين ثاني/ نوفمبر سنة 1964** خلال اجتماعين عقدهما قادة « **فتح**» لمناقشة ما إذا كان الوقت ملائماً لشن عمليات عسكرية أم لا؟ ففي الاجتماع الأول الذي انعقد في منطقة الصليبخات، إحدى الضواحي السكنية الشعبية في إمارة الكويت، انقسم المجتمعون إلى فريقين متساويين ولمّا يقع التوصل لأي اتفاق. وفي وقت لاحق تمت الدعوة لاجتماع آخر موسع عقد في دمشق وشارك فيه ما بين 40-50* عضواً من إطارات « **فتح**» القيادية في البلدان المحاذية وخاصة أطر الضفة الغربية وقطاع غزة، أي تحديداً تلك المناطق التي ستنطلق منها أولى غارات الفدائيين، فانقسم المجتمعون ثانية. وبعد نقاشات طويلة تم التوصل إلى موقف إجماعي. غير أن مصادر تؤكد أن قرار الانطلاقة اتخذ حقيقة بأغلبية صوت واحد فقط[378]، الأمر الذي يكشف عمق الخلافات وخطورتها. وكان جوهر الانقسامات يتمحور فيما اعتبره المعارضون محاولة سابقة لأوانها بصورة خطيرة من حيث العدد والتجهيز. كما أنه لا بد من انتظار الوقت الذي تصبح فيه « **فتح**» حركة جماهيرية. وعلى النقيض تماما كانت رؤية المؤيدين أن الوقت ناضج لممارسة الكفاح المسلح وهو (الوقت) كفيل بأن تتحول « **فتح**» إلى حركة جماهيرية[379] فكانت الانطلاقة صبيحة اليوم الأول من سنة 1965.

وغداة وقوع الكارثة (**حرب 1967**) بأيام عادت المشكلة إياها للظهور. ففي **الثاني عشر من حزيران/ يونيو 1967** انعقد مؤتمر في دمشق بعيد سحب الرئيس جمال عبد الناصر لاستقالته. وبنفس الحدة التي ميزت اجتماعات **خريف العام 1964** انعقد المؤتمر في جو محموم، ولكن ليس لتقدير إمكانات الحركة ماديا وجماهيريا بل من أجل الإجابة على أسئلة ملحة تتصل أساسا فيما إذا كان على الثورة أن تلتزم بقرار وقف إطلاق النار رقم «**242**» الصادر عن مجلس الأمن الدولي أم لا؟ وهل يعنيها القرار؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فهل بمقدور الحركة أن تباشر الكفاح المسلح على الفور؟ ثم هل تأمن الحركة من إثارة انتقامات رهيبة توقع على السكان في الضفة

---

[377] هذا الموقف جاء إثر مناقشات طويلة جرت بين أحد عشرة منظمة فدائية في أعقاب خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن، و اعتبرت المقررات الصادرة في 6 أيار/ مايو 1970 إضافة إلى الميثاق الفلسطيني و مقررات المجالس الوطنية بمثابة الخطوط العريضة للعمل السياسي والعسكري المشترك. **وللاطلاع على نص المقررات يمكن مراجعة** : حجار (جورج سالم): أدبيات الجبهة الشعبية ..- مرجع سابق - الثقافة -عدد10/ص76،66. والهدف، مجلة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - عدد41 - 9 /5 / 1970 -ص3.

* حجار (جورج سالم) : أدبيات حركة فتح ... - مرجع سابق - عدد 1 - ص 41.

[378] كوبان (هيلينا) .- المنظمة تحت المجهر - مرجع سابق - ص 64 . **نقلاً عن**: الوثائق العربية الفلسطينية - 1965 - ص1 .

[379] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق -ص80 -81. **وفي الصفحتين**: **المؤيدون هم** : ياسر عرفات، صلاح خلف، خليل الوزير، محمد يوسف النجار، محمود عباس، فاروق القدومي ، خالد الحسن، سليم الزعنون، محمد غنيم وسواهم. **والمعارضون**: حسب"خلف" اثنين هما يوسف العرابي ومحمد حشمت. ويقول أنهما موالیان لسوريا وذوا نزعة بعثية وإعداد عسكري،وقد قتلا في نهاية شهر شباط / فبراير 1966 ولم يتضح حتى الآن كيف قتلا، غير أن السلطات السورية شنت حملة اعتقالات ضد قادة في "فتح" جُرّموا بالاغتيال وهم: ياسر عرفات، خليل الوزير، وليد نمر عقاب وممدوح صيدم إضافة إلى سبعة آخرين أقل شأنا.

الغربية المحتلة؟ باختصار كان الغرض من المؤتمر «**مناقشة جدوى وملاءمة استئناف الكفاح المسلح**». وفي أعقابه تبين أن كل الاشكالات استُبعدت وجرى التعويض عنها باتخاذ المؤتمر لعدة إجراءات تنفذ على امتداد شهرين أهمها جمع الأسلحة التي خلفتها الجيوش العربية في ساحات المعركة أو في مخازن السلاح والمباشرة في شراء الأسلحة والاتصال بالأثرياء الفلسطينيين لجمع التبرعات وتوفير المال اللازم حتى من الدول العربية فضلا عن إبلاغها أو استشارتها حول نوايا الحركة باستئناف الكفاح المسلح. وفعليا، ما أن حل **31 آب / أغسطس** حتى انطلقت الغارات الأولى ضد القوات الإسرائيلية[380].

أما الاختيار الحاسم لصحة الانطلاقة من حيث التوقيت فقد جاءت مناسبة إثر معركة الكرامة (1968) التي أسفرت عن هزيمة إسرائيلية عسكرية محدودة ولكنها شديدة الإيلام بسبب الصمود القوي للثورة الفلسطينية والجيش الأردني. وبينت المعركة مدى صلابة الثورة عسكريا وتصميما على مقاتلة إسرائيل غريمة العرب أجمعين وليس الشعب الفلسطيني فحسب لاسيما في حالة حرب محدودة . غير أن لـ « **الكرامة**» جانب آخر وضع « **فتح**» والثورة الفلسطينية عامة في امتحان مصيري. فقد مثلت المعركة لحظة حاسمة لانفجار ثوري شعبي عربي طالما حلمت به « **فتح**» التي جهدت لأن تتحول إلى حركة الجماهير المناضلة. وخلافا للتمنيات أثبت الواقع أن لا « **فتح**» ولا غيرها من التنظيمات كانت مهيأة تنظيميا لخوض حرب تحرير شعبية. وأن عدم القدرة على استيعاب الدفق الجماهيري الناجم عن الشعور بالثقة أدى إلى إغراق الثورة في بحر من الجماهير في وقت غير ملائم بالنظر إلى قدراتها التنظيمية المحدودة والتي لم يسبق لها أن اختبرت في هذا المجال. ويبدو أن خيال القيادة الفلسطينية آنذاك لم يكن ليتسع لحركة جماهيرية بمثل ما خلفته معركة الكرامة خاصة وأن أحدا من قادة « **فتح**» بالذات لم يعد ينكر عجز الحركة عن استيعاب التدفق الجماهيري الفلسطيني والعربي الذي اندفع بعشرات الآلاف سعيا للانضمام إلى الثورة. وأن التعامل مع الجماهير أفرادا وجماعات بات صعبا للغاية وغير مجد. ومثلما يرى خالد الحسن، فقبل المعركة كان إعداد العضو، في إطار تشكيل الخلية، يستغرق سنة من الوقت. وبعدها أصبح تثقيف سكان المخيمات الفلسطينية يتم عبر المحاضرات والندوات ووسائل الاتصال الجماهيري المباشر. وما بين الخلية والجماعة ثمة فرق كبير في نوعية المادة التثقيفية والوقت المتاح لها[381]. ولعله خطأ استراتيجيا ارتكبته الثورة لما قبلت التحدي العسكري الإسرائيلي علما وأن المسؤولين الأردنيين نصحوا قادة « **فتح**» بالانسحاب إلى داخل الأراضي الأردنية لتجنب المواجهة المباشرة ولكي تأتي الضربة الإسرائيلية في الفراغ. ويؤكد صلاح خلف على صحة التحذيرات الأردنية بـ « **المطلق**» طبقا لقوانين حرب العصابات، إلا أن الفدائيين غلّبوا الرغبة في استعادة الثقة بالنفس على غيرها من المحاذير[382]. ومن الواضح أن لا هذا الطرف ولا ذاك اهتم بوجهة نظر الآخر، ولا أخضع أي منهما حساباته لرؤية استراتيجية أو اتخذ مواقف حاسمة أبعد من التفكير في لحظة المواجهة المنتظرة.

ثانيا: مجتمع الثورة عند التيار اليساري

من المعلوم أن الجبهة الديمقراطية سجلت في انشقاقها عن ائتلاف الجبهة الشعبية، بعد عام بالضبط على وقوع معركة الكرامة، انطلاقة اليسار الفلسطيني الجديد. ثم تبعتها الجبهة الشعبية باعتناق الأيدولوجية الماركسية - اللينينية فضلا عن منظمات أخرى أعلنت استرشادها بها. وانطلاقا من المقولة الشهيرة « **لا ثورة بدون نظرية ثورية**» فمن الطبيعي ألا يكون لمجتمع الثورة أي وجود نظري أو عملي قبل سنة 1969. لذا سنعتمد على أطروحات الجبهتين الشعبية والديمقراطية في هذا المجال. وقبل البدء علينا أن نُذكِّر ونُوضِّح بأن مجتمع الثورة عند اليسار الماركسي تقتصر مهمته على إنجاز التحرير الوطني. ولأنه ثمة من بين الماركسيين الثوريين من

---

[380] نفس المرجع .- ص 95 - 100

[381] كوبان (هيلينا) .- ... المنظمة تحت المجهر - مرجع سابق - ص 89.**وكذلك** ص106

[382] خلف (صلاح).- ... بلا هوية - مرجع سابق/ص 102 - 103. ويقول "خلف" أن "فتح" تلقت رسالة من "غازي عربيات"، مسؤول في المخابرات الأردنية، الذي أطلعهم ، في اللقاء الذي وقع في أحد منازل "الكرامة" في 10 آذار/مارس بعد إلحاح منه، على معلومات مصدرها وكالة المخابرات المركزية الأميركية (C. I . A) تفيد بأن إسرائيل سوف تشن هجوما واسع النطاق على قواعد المقاومة. ونصحهم بالتروي والذهاب إلى عمان "لمقابلة" اللواء عامر خماش قائد الأركان العامة للجيش الأردني. وحصل اللقاء في 18 آذار / مارس، قبل ثلاثة أيام من بدء الهجوم. وأخبرهم "خماش" أن الهجوم سيكون في الأيام الثلاثة المقبلة، و ألحّ بأن قيادة "فتح" ترتكب خطأ جسيما إذا ما عرضت نفسها لضربات العدو، لذا ينبغي التصرف بسرعة و اتقاء ذلك بأسرع ما يمكن .

يدمج « **التحرير الوطني**» بـ « **التحرر الاجتماعي**» فقد أكدت الجبهتان أن مرحلة الكفاح الفلسطيني هي مرحلة « **تحرير وطني**» وليست « **تحرر اجتماعي**» و فسر نايف حواتمه هذا الموقف بأن: « **المسألة المطروحة في مرحلة التحرر الوطني ليست مسألة البرنامج الاجتماعي الطبقي. بل إلحاق الهزيمة بالعدو القومي والقوى المحلية المرتبطة به أو المتعايشة معه بحكم مصالحها الأنانية التي تضعها فوق المصلحة الوطنية وليس (كما يقال دائما) أن هناك من يريد ثورات اجتماعية في مرحلة التحرر الوطني وهناك من لا يريد لأن طرحا كهذا إما طرح غبي يتعامى عن جميع وقائع التاريخ أو طرح متغاب عن سبق إصرار .. لذا فإن المسألة الأولى المطروحة على جدول أعمال حركة التحرر الوطني: من هي الطبقات التي تقف فعلا مع عملية التحرر الوطني وإنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، ومن هي الطبقات المحلية التي تقف ضد حركة التحرر الوطني ومع أعداء الثورة الوطنية بحكم مصالحها الطبقية؟**»[383]. وإذا كان الهدف هو حل معضلات الثورة وتحريرها من الضغوط والمساومات وضمان استمرارها وانتصارها فلا بد من نظرية ثورية تستعمل دليلا للعمل وتمكن من خوض حرب تحرير شعبية تقتضي بالضرورة تَبيُّن مادة الثورة أولا وحلفائها ثانيا وأعدائها أخيرا. هذا ما سعى إليه اليسار الماركسي الجديد. لذا فإن مجتمع الثورة عنده يتشكل من العمال والفلاحين وأقسام من البرجوازية الصغيرة وبعض فئات الطبقة المتوسطة إضافة إلى المثقفين الثوريين. وهذا التركيب الاجتماعي يفاضل بين العمال والفلاحين باعتبارهم الطبقة القائدة في العرف الثوري الماركسي.

1. الطبقة العاملة

تتكون هذه الطبقة من العمال والفلاحين، وتعتبر مادة الثورة الأولى. فهي الأكثر حرصا على إنجاز مهمات التحرير. والطبقة الوحيدة التي تستطيع أن تقود الثورة لأنها: « **تعاني أشد ما يكون من طغمة الاستغلال. فهي لا تملك شيئا، لا تملك أية وسيلة من وسائل الإنتاج، لا تملك رأس المال، لا تملك الأرض، لا تملك الآلة ولا تملك أي شيء على الإطلاق. والشيء الوحيد الذي تملكه هو سواعدها، عرقها، وجودها فقط وطريقتها في الحياة في ظل أوضاع استعمارية مستغلة غير إنسانية، إذ تبيع قوة عملها هذه بأبخس الأثمان. هذه الطبقة التي تعيش يوميا تحت وطأة الاستغلال هي مادة الثورة، هي نار الثورة، هي الطبقة الوحيدة التي تستطيع أن تقود الثورة** » [384]. أما عن مكانها ففي المخيمات حيث: « **إن العمال والفلاحين هم الذين يملؤون اليوم مخيمات الشقاء، التي تعيش فيها الغالبية من أبناء فلسطين.. وعندما نتحدث عن المخيمات فإننا نتحدث في حقيقة الأمر عن واقع طبقي يمثل العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة المعدمة من الشعب الفلسطيني**»[385].

إن أيديولوجية الطبقة العاملة ومصالحها تؤهلها لقيادة الثورة. بيد أن العملية ليست آلية بما أنها حاليا تقع في أدنى السلم الاجتماعي، لذا ينبغي تأهيلها من خلال تنظيم حزبي طليعي يصل بها إلى مرتبة القيادة [386]حتى لو كانت قليلة العدد لأنها طبقة ثائرة بشرط أن تعي دورها التاريخي وأن تعوِض ذلك النقص بالوعي والتنظيم والقتال الحقيقي حتى تشق طريقها إلى القيادة شقا بالدماء والتضحية[387].

2. المثقفون الثوريون

بما أن تأهيل الطبقة العاملة لقيادة الثورة يرتبط ببناء حزب طليعي فإن: « **المثقفين الثوريين مادة أساسية وضرورية لبناء الحزب والثورة. فالمثقفون هم الذين يوفرون للثورة الرؤية الواضحة، وهم بطبيعة الحال المادة التي من خلالها ينتقل الوعي السياسي للطبقات الكادحة وكذلك (يتمتعون بـ) القدرة على الإدارة وتنظيم الأمور والتخطيط لمختلف جوانب العمل (بشرط) التحامهم الحقيقي مع الجماهير والمقاتلين في العمل الثوري (وإلا) عرَّضوا الحزب لظاهرة الثرثرة المتناقضة مع قضايا العمل الحقيقية** » [388].

---

[383] أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني : الحلقة الثانية ، (1) أبو إياد (2) نايف حواتمه - شؤون فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث - بيروت ، لبنان - عدد5 - تشرين ثاني / نوفمبر 1971 - ص 59 .

[384] حجار (جورج سالم): أدبيات الجبهة الشعبية ..- مرجع سابق - عدد 10 - ص 31 . **نقلا عن**: جورج حبش بمناسبة عيد العمال في 1970/5/1.

[385] نفس المرجع: عدد9- ص58.**نقلا عن**: "الاستراتيجية التنظيمية والسياسية" التي كتبها جورج حبش في مؤتمر شباط/فبراير1969-ص20.

[386] نفس المرجع: عدد 9 - ص 42 .

[387] نفس المرجع: عدد 10 - ص 48 .

[388] نفس المرجع: ... - عدد10- ص 49 .ليس معروفا على وجه التحديد إن كانت هذه الشريحة تشكل طبقة في عرف "اليسار" وما إذا كانت محددة المعالم أو أنها تنتمي إلى طبقات عدة و ليس إلى طبقة بعينها. وفي هذا السياق ينقل

3. البرجوازية الكبيرة

يجمع « **اليسار**» على نبذ هذه الطبقة. ويعتبر أن تاريخ فلسطين الحديث يثبت بـ « **المطلق**» أن هزيمة 48 جاءت: «**على يد القيادات الإقطاعية الدينية (الحاج أمين الحسيني) والقيادات البرجوازية الكبيرة (أحزاب البرجوازية كحزب الاستقلال وحزب الدفاع ...الخ) وعديد الأنظمة الإقطاعية العربية متمثلة بالملوك والرؤساء العرب لتعطي المثل الملموس على العلاقة الجدلية القائمة بين الوضع الفلسطيني والعربي والدولي**»[389]. وتصنف « **الاستراتيجية السياسية والتنظيمية**» البرجوازية الكبيرة إلى صنفين، تقليدية وحديثة. أما الأولى: « **فهي في الأساس برجوازية تجارية ومصرفية متشابكة مصالحها ومترابطة مع مصالح الإمبريالية التجارية ومصالحها المصرفية. وثروة هذه الطبقة وغناها أساسه سمسرتها للبضائع الأجنبية ووكالات التأمين الأجنبية والمصارف الأجنبية. وبالتالي في المدى الاستراتيجي ضد الثورة التي تريد القضاء على الإمبريالية ووجودها ومصالحها في وطننا**» [390]. وعن « **الحديثة**» فقد « **نمت وترعرعت في المنفى، وتسلقت مع أو على البرجوازيات العربية، وتقاسمت معها المصالح والأرباح الإضافية. ولو لم يكن الأمر كذلك لما ظهرت الظواهر البيدسية والجعبرية والحسينية والكنعانية والبوتاجية ... الخ مما لم يعد يحصرها العد لمَا أدت مصالح كبار التجار وأصحاب الشركات في القدس مثلا إلى منع الجماهير من شن العصيان المدني على الأقل حين ارتُكبت في حق مدينة مثل القدس جريمة الضم إلى إسرائيل. ولا شك أن جهد طبقة المتمولين والمستغلين في الحيلولة دون أية ردة فعل على جريمة الضم هو جريمة موازية. وعلى الأقل يجب أن تكون قد أعطت تأكيد للكثيرين على آفات المعركة وعلى عدمها**»[391].

إن هذا الموقف إزاء البرجوازية الكبيرة مصدره، علاوة على مسؤولياتها التاريخية عن ضياع فلسطين، يعود إلى فشل محاولات الوحدة الوطنية بين المنظمات الفلسطينية ولو في إطار «**جبهوي**» على المستويين السياسي و (أو) العسكري. و يشير التقرير السياسي (**آب 1968**) أنه: « **خلال الخمسة عشر شهراً اللاحقة على حرب حزيران جاءت قيادات حركة المقاومة لتكرس على رأس القيادة السياسية لها إطارات إقطاعية ورأسمالية مترفة لا علاقة لها بالكفاح المسلح على امتداد تاريخ فلسطين الحديث. وهي ذات القيادات التي قادت حركة التحرير الوطني الفلسطينية والثورة الوطنية إلى الفشل تاريخيا** ». ولا شك أن المقصود بذلك التركيبة الاجتماعية للمجلس الوطني الفلسطيني الذي: « **جمع كل ممثلي الرجعية الفلسطينية، وعلى رأسها شلة المليونيرية من أصحاب البنوك وكبار المقاولين التي اشترطت أن تكون على رأس المجلس الوطني بينما شكلت حركة المقاومة الفلسطينية ذراعها الأيمن والأيسر (فتح والجبهة الشعبية)** »[392]. وحقيقة ضم المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (**أيار/ مايو 1964**): « **أغلبية ساحقة من ممثلي الفئات العليا من الرأسمالية الفلسطينية والمسماة بالفلسطينية ممن يديرون أعمالهم في البلدان العربية، ومن ممثلي الفئات الوسطى، ولينضم إلى جانبهم أعدادا ضئيلة من ممثلي المنظمات الفلسطينية الجديدة ..** »[393]. وقد وصف الكراس الصادر عن المنظمة أعضاء المؤتمر بأنهم أولئك: « **... الأعيان والنواب والوزراء والنواب والأعيان السابقون، ورؤساء البلديات والمجالس القروية في المملكة الأردنية الهاشمية* ، ورجال الدين والمحامون والأطباء والصيادلة والمهندسون وأساتذة الجامعات، وأعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة ورؤساء الغرف التجارية والتجار والمغتربون وممثلو الهيئات النسائية والعائدون المقيمون في المخيمات وشيوخ عرب بئر السبع والنقباء**

"غوروفيتش" ملحوظة عن "ماركس" يصفها بالمثيرة للدهشة حين **يقول**: " وكما انضم فيما مضى قسم من النبلاء إلى صفوف البرجوازية، فإن قسما من البرجوازية يشكل في وقتنا الحاضر مصالح مشتركة مع البروليتاريا، وعلى الأخص ذلك القسم من أرباب الفكر البرجوازيين الذين ألموا بالمعارف النظرية للحركة التاريخية في مجموعها ". **ويعلق** "بسؤال يثور في صدد رجال الفكر": "هل يشكل هؤلاء جماعة خاصة خارج نطاق الصراع الطبقي؟". **وردت في**: غوروفيتش (جورج) . - دراسات في الطبقات الاجتماعية - مرجع سابق - ص 25 .

[389] التقرير السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين و للجبهة الديمقراطية . و قد سبقت الإشارة إلى أن **النص الكامل للتقرير موجود لدى**: إسماعيل (طارق) - اليسار العربي - مرجع سابق - الملحق د / ص 182- 215 .

[390] حجار (جورج سالم): أدبيات الجبهة الشعبية ... مرجع سابق - عدد 9 - ص 59 .

[391] نفس المرجع : عدد 9 - ص 44 .

[392] التقرير السياسي . - مصدر سابق .

[393] حوراني (فيصل) .- ... الفكر السياسي الفلسطيني (1964 - 1974) - منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث - بيروت ، لبنان - 1980 - ص28.

* بناء على طلب الأردن، ضم أحمد الشقيري، رئيس المؤتمر التأسيسي لـ "منظمة التحرير"، إلى المؤتمر جميع الأعضاء الفلسطينيين في مجلس النواب والأعيان والوزارات الأردنية السابقين والعاملين. وعين بالمؤتمر 212 مندوبا من المملكة الأردنية الهاشمية وحدها من اصل 350 مندوباً (وفي روايات أخرى 388 أو 389) شاركوا في =

= أعمال المؤتمر . **راجع**: عبد الرحمن (أسعد).- منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها - منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث - بيروت ، لبنان - 1975 - ص 75 .

وممثلو اتحادات ونقابات العمال والمزارعين ورؤساء مجالس الشركات وموظفو المصارف وخلافهم ... »، أما وفد فلسطينيي لبنان فـ « **لم يضم ولو واحداً من سكان المخيمات**» [394] .

كما أن الموقف العدائي تجاه البرجوازية الكبيرة نابع من التزام المنظمات اليسارية بالفكر الماركسي اللينيني الذي يرفض مشاركة هذه الطبقة في القيادة نظراً: « **لميلها نحو الفاشية ولطبيعتها الاستغلالية وتقديم مصالحها على المصلحة الوطنية**» . أي قبولها بالمهادنة والمساومة حفاظاً على امتيازاتها ونفوذها.

4. البرجوازية الصغيرة

أثارت هذه الطبقة من الجدل ما لم تثره أية طبقة أخرى حتى الطبقة العاملة التي اختُلف على وجودها أصلاً. ولعل في التحليل الذي قدمه هشام شرابي في وقت مبكر عن هذه الطبقة المتوسطة، التي يقول أنها أسميت هكذا «**البرجوازية الصغيرة**» بالرطانة السياسية العربية، ما يساعد على فهمها ومتابعة تحليلها في مواضيع لاحقة. فلأن الرأسمالية الوطنية لم تتطور بعد إلى نظام تتشكل فيه الطبقات الاجتماعية بصورة دقيقة فقد لعبت هذه الطبقة دوراً سياسياً كبيراً. إذ تشكلت من المحامين والمدرسين وموظفي الدولة والطلاب. وهم العناصر البشرية التي انبثقت عنها الأفكار السياسية والأيديولوجية. وقد تميزت، في الوطن العربي كما في المجتمعات النامية، بشعورها القومي القوي وبعدم ثقتها بالقطاع الرأسمالي النامي في المجتمع. وفوق ذلك بعدائها لأيديولوجية الطبقة العاملة والشيوعية بصورة عامة. ويعزى عدم ثقتها بـ « **الرأسمالية الوطنية**» إلى ربط الاقتصاد الوطني بالاحتكارات الرأسمالية في الدول المتقدمة [395]. كما أنها لا تشعر بالارتياح إزاء الأفكار الاشتراكية والشيوعية المتطرفة لأنها تبدو غريبة عنها ولأنها تميل نحو قطع علاقاتها بتاريخ الشعب وتقاليده[396].

وعلى الصعيد الفلسطيني يرتبط الموقف من هذه الطبقة بعدم قدرتها على لعب دور قيادي على رأس حركة المقاومة. وقد بدأ النقد يطاولها إثر هزيمة العرب في حرب **العام 1967**. إذ يشير التقرير السياسي للجبهة الشعبية ومن ثم للجبهة الديمقراطية أن الهزيمة لم تكن هزيمة عسكرية « **بل كانت هزيمة لمجموع التكوين الطبقي والاقتصادي والعسكري لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية (الرسمية والشعبية)** ». كما « **أن الأنظمة الرجعية لم تكن هي المخاطبة بالهزيمة بل الأنظمة البرجوازية الصغيرة لأن الذي هزم هو هذا الأفق الأيديولوجي وبرنامج عمله الطبقي والاقتصادي والسياسي والعسكري**»، وأن: « **الطريق البرجوازي الصغير لا يقود إلى الانتصار، بل الطريق الفيتنامي، ورفضه يعني اختيار طريق التراجع**»[397]. وفي ضوء السؤال « **الماوي**» الشهير: من هم أصدقاؤنا ؟ ومن هم أعداؤنا ؟ تعتبر الجبهة الشعبية أن البرجوازية الصغيرة ليست مادة الثورة وليست ضمن معسكر الأعداء. ولكنها تتميز عن مثيلاتها في المجتمعات العربية بخاصيتين:

« الأولى **تتمثل في خضوع حركة المقاومة الفلسطينية لقيادة البرجوازية الصغيرة. ولكن هذه القيادة لا تتمتع بحرية الحركة فيما يتعلق بالقضايا الكبيرة التي تقرر مصير الشعب الفلسطيني بسبب وجود قيادة أخرى تتمثل في المنظمات اليسارية الأخرى التي تلتزم بقيادة وأيديولوجيا الطبقة العاملة. أما النزاع بين هذين النمطين من القيادة والأيديولوجية فسيحسم لصالح الطبقة العاملة لأن المستقبل وحركة التاريخ معها.**

والثانية **تتصل في أن البرجوازية الصغيرة.. تبقى في هذه المرحلة متميزة بعدة مميزات أهمها أنها متحررة من أعباء السلطة.. وتناضل في سبيل إزالة آثار العدوان عن أراضيها.. وهذا يجعلها مؤهلة لأداء المهمة المنوطة بها[398]خلافاً لمثيلاتها في المجتمعات العربية التي تريد المحافظة على مصالحها وبقائها في السلطة**»[399].

---

[394] حميد (راشد) ، إعداد . - مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (1964 – 1974) - منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث - بيروت ، لبنان - 1975 - ص8 .

[395] الكبيسي (باسل) .- حركة القوميين العرب - مرجع سابق - ص 68 / **نقلاً عن** :

" The National Chatter of the United Arab Republic ". In Hisham Sharabi, Nationalism and Revolution in the Arab Word (Princeton: Van Nostrand, 1966), P.130.

[396] نفس المرجع .- ص68. وبالإجمال يعبر خالد الحسن عن نفس الفكرة إزاء العلاقة بين الفكر الشيوعي وتخارجه مع الثقافة العربية لاسيما في إطارها التاريخي الإسلامي. **في** الموسوعة الفلسطينية . - الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير ... - مرجع سابق ص 999.

[397] التقرير السياسي. - مصدر سابق .

[398] حجار (جورج سالم) : أدبيات الجبهة الشعبية ... - عدد 9 - مرجع سابق / ص 48 - 49

[399] نفس المرجع : نفس الصفحة .

ولكن كيف وصلت البرجوازية الصغيرة إلى تولي قيادة الثورة؟ تجيب «**الاستراتيجية**» على السؤال فتقول: « **إن وجودها ... سببه أن هذه الطبقة في مراحل التحرر الوطني هي من طبقات الثورة. هذا أولاً. وهي ضخمة العدد نسبياً، ثانياً. وهي تتمتع بحكم أوضاعها الطبقية بالعلم والمقدرة، ثالثاً. وبالتالي ففي ظل عدم تبلور أوضاع الطبقة العاملة وعيا وتنظيما فإنه من الطبيعي أن تكون البرجوازية الصغيرة على رأس تحالف الطبقات المعادية لإسرائيل والإمبريالية والرجعية العربية**»[400]. **وفي البلدان النامية فإن:** « **البرجوازية الصغيرة ما زالت مثقلة بكل بقايا الماضي من المجتمع الإقطاعي والسيطرة الاستعمارية، إنها برجوازية صغيرة أوقف نموها الطبيعي أو على الأصح جرى تشويهها، فهي تتشكل من فئات عديدة غير متجانسة إلى أبعد حد، لا يحركها السعي وراء الربح بقدر ما تدفعها اعتبارات سابقة على الرأسمالية. وفي مقدمتها ضمان العيش**»[401].

هكذا فإن مجتمع الثورة عند التيار اليساري يتكون من الطبقة العاملة التي تشتمل على العمال وفقراء الفلاحين وهؤلاء يطلق عليهم في بعض الأحايين اسم « **الكادحين**» أو « **المعدمين**» أو « **سائر الفقراء**» أو « **البروليتاريا العمالية والفلاحية**» يضاف إليهم الجنود واللاجئون المعدمون حتى لو كانوا من البرجوازية الصغيرة المعدمة والتي تقيم في المخيمات خلافاً للبقية التي لم تتخذ من المخيمات مقراً لإقامتها، ويستثنى من الطبقة العاملة متوسطي الفلاحين أو العمال الذين ينظر إليهم كـ « **برجوازية صغيرة**» ينبغي مراقبتها بشدة. كما أن مجتمع الثورة يشتمل على شريحة طبقية هي المثقفين الثوريين التي يظل معيار « **الثورة** » الملاصق لها خاضعا لاعتبارات ذاتية بما أنها تتوزع على مجمل التشكيل الطبقي.

إلى هنا علينا أن نتساءل إذا كانت الغالبية الساحقة من قيادات المنظمات الفلسطينية تنتمي إلى الطبقات البرجوازية الصغيرة فهل يمكن أن تنجح في تأهيل الطبقة العاملة؟ ربما يكون الجواب بالإيجاب إذا ما تبنت البرجوازية الصغيرة أيديولوجياً الطبقة العاملة. ولكن هل يمكن أن تخلع البرجوازية الصغيرة جلدها؟ وتتنازل عن امتيازاتها كطبقة قائدة؟[402] وعلى أية أسس جرى توصيف بعض شرائح البرجوازية الصغيرة بـ « **المعدمة**»؟ وإذا كانت برجوازية؛ فكيف يمكن أن تكون معدمة!؟

ثالثا: مجتمع الثورة عند التيار المستقل وإشكالية التحرر الاجتماعي

كان على حركة « **فتح**» بوصفها التنظيم القائد لحركة المقاومة الفلسطينية والمتربعة على رأس التيار المستقل أن تجيب على التحدي الأيديولوجي الذي يطرحه التياران اليساريان الماركسي – اللينيني والقومي- البعثي. ولأن « **فتح**» لا تحتكم في فعالياتها السياسية والتنظيمية إلى أيديولوجيا معينة فقد جاءت ردودها على الأطروحات الأيديولوجية الأخرى في صيغة تصريحات عبّر عنها قادة في الحركة أو إصدارات لمثقفين تولوا مهمة الدفاع عنها سياسياً وأيديولوجياً، ونخص بالذكر من هؤلاء صلاح خلف، خالد الحسن، كمال عدوان، ناجي علوش ومنير شفيق وغيرهم. وكان عليهم أن يجيبوا على إشكاليتين أساسيتين، **الأولى** تتصل بالتصنيف الطبقي المعياري الذي عبر عنه اليسار الماركسي اللينيني. ومن الواضح أن « **فتح**» تتفق والجبهتين « **الشعبية** » و« **الديمقراطية** » بأن المرحلة هي مرحلة تحرير وطني تلتزم بإقصاء الثورة الاجتماعية عن فعالياتها. ولكن هل تقبل منهج الفرز الطبقي طبقاً للإطار النظري الذي احتواه؟ **والثانية** تتصل، علاوة على الفرز الطبقي ذي المحتوى الماركسي، بإشكالية تلازم مرحلتي التحرير الوطني والتحرر الاجتماعي التي عبرت عنها منظمتي التيار القومي – البعثي خاصة جبهة التحرير العربية.

1. المقاربة الأولى: الفرز الطبقي

إذا كان ترك الحزبية أحد أسباب نشأة « **فتح**» فمن الطبيعي أن تتجاهل الحركة كل أيديولوجيا أيا كان مصدرها لاسيما الأيديولوجيا الماركسية اللينينية كونها تؤدي إلى تقسيم الفلسطينيين وتشتيت جهودهم في وقت تدعو فيه إلى توحيد الشعب الفلسطيني وتوظيف طاقاته من أجل إنجاز مهمة التحرير الوطني. كما أنه من الصعب على حركة وطنية ولدت من رحم جماعة « **الإخوان المسلمين**» ولا زال الكثير من قادتها على علاقة بالجماعة أن تتبنى أيديولوجية تدير ظهرها للدين والعادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة، هذا من حيث المبدأ والواقع بشكل

---

[400] نفس المرجع : نفس الصفحة .

[401] نفس المرجع : ص 43 .

[402] حبذا لو كانت المقارنة مع واحد من أفضل الكتب النقدية التي صدرت مؤخراً حول المسار العام للحركة الوطنية الفلسطينية: جابر (عدنان).- الثوب والعنب (في سوسيولوجيا الثورة الفلسطينية) - مطبعة نضر - دمشق ، سوريا - الطبعة الأولى ، نيسان / أفريل 1994 .

عام. وبالرغم من عدم توفر أية أطروحة أيديولوجية عن مجتمع الثورة عند حركة « **فتح**» إلا أنه ليس من الصعوبة تحديده في ضوء التكون التاريخي السياسي والأيديولوجي حيث لم يثبت ممارسة الحركة لأي جهد عملي ينطوي، ضمنا، على تحقيق تمايز طبقي أو يؤدي إليه. وحتى لو كانت التركيبة الاجتماعية للحركة ذات طابع طبقي في مستوى الأعضاء يستجيب للماركسية اللينينية فإن هذا لن يكون مدخلاً لتبنيها. فقد تأسست « **فتح**» لتكون « **إطارا فيه متسع لكل الفلسطينيين**». وظلت كذلك حتى أن التركيب الاجتماعي للمؤسسين كان يتشكل غالباً من البرجوازية الصغيرة التقليدية والناشئة وحتى من البرجوازية الكبيرة. أما الأعضاء فقد غلب عليهم طابع المثقفين من الطلبة الجامعيين وطلبة المدارس الثانوية. وتبرر « **فتح**» هذا الواقع الذي ساد قبل حربي العامين 1967 و 1968 بشعار « **التحرير الوطني**» بوصفه « **شعار عريض يقبل تحت لوائه كل القوى والفئات والطبقات الوطنية المؤمنة بالتحرير الوطني**». و « **بعد ذلك لا يستطيع المرء واقعياً أن ينكر حقيقة واضحة وهي أن الطبقات والفئات الغالبة في الكفاح المسلح اليوم هي الطبقة العاملة والفلاحون والمثقفون الثوريون دونما تمييز**»[403]. إن عبارة « **دونما تمييز**» تقطع باليقين كل شك. إذ لا تمييز بين طبقة وأخرى ولا تفاضل بين الطبقات لجهة اعتبار هذه الطبقة تشكل مادة الثورة وتلك حليفتها وأخرى معادية لها. كما أنه لا وجود لحظر من أي نوع كان. وكان لهذه المواقف أثرها على بنية التنظيم الوطنية والقومية لما فتحت « **فتح**» أبواب العضوية فيها على مصاريعها أمام الفلسطيني والعربي بغض النظر عن المكانة الاجتماعية أو الديانة أو الطائفة أو العقيدة السياسية[404]. وفقط اعتبرت: « **الإيمان بالتحرير الوطني والكفاح المسلح وعدم الالتزام بالحزبية**» هو معيار الثورية وليس الانتماء الطبقي أو الأيديولوجي. وعلى هذه الأسس من المواقف والمعايير كان لـ « **فتح**» عبر قادتها وكتابها انتقادات قوية للأطروحات الماركسية إزاء مسألة الفرز الطبقي وإسقاط الأحكام النظرية المسبقة على التشكيلات الاجتماعية والطبقية التقليدية منها والحديثة. ولعل فاروق القدومي كان أول من بادر بالتصدي لأطروحة طبقية الثورة. ففي ندوة جماهيرية انعقدت بتاريخ **1969/7/12** لخص « **القدومي**» رؤية « **فتح**» مشيراً إلى أن: « **.. من يقول ويدعي أن طبقة الفلاحين والعمال هما الطبقات التي تعتمد عليهما الثورة الفلسطينية، وهذا في الحقيقة ينافي الواقع لأن الطبقة الجديدة التي لم يفطن لها كثير من المفكرين هي طبقة النازحين،...التي تعتمد عليها الثورة ...، فالجميع قد خرج من بيئته، ومعنى ذلك أن هناك طبقة من النازحين وليس من العمال ومن الفلاحين. فإذا قيل إن الثورة ... التي تمثلها « فتح» برجوازية فلا بد، مقابل لها، أن توجد طبقة رؤوس أموال وعمال... فلا يجوز أن نقول مثلاً أن هناك برجوازية دون أن يكون هناك عمال، فأين هي هذه الطبقة؟ لأن الجميع قد خرج وأصبح نازحاً ففتح تمثل فئات النازحين**» [405]. وبعد فترة وجيزة حاول صلاح خلف أن يدعم هذا الموقف فأشار إلى وجود: « **طبقات الآن أو فئات من الطبقات لم تكن معروفة أيام كارل ماركس. هل بحث ماركس طبقة اسمها طبقة النازحين التي ظهرت في الشعب الفلسطيني. النازح كان عامل يشتغل في وطنه لكنه لا يشتغل عاملاً. فيه نازح فلاح الآن لا يعمل بالفلاحة. كيف نقيّم هذا أو ذاك.. في الواقع طبقة النازحين تفرض نفسها علينا ولا ينفع في تحديدها القواعد التقليدية حتى ولو كانت ثورية في ظروفها ومنبتها. وهذا هو ما نتصدى له دون عقد أو خشية**»[406]. وتولى منير شفيق، من بعد ذلك، نقد الأطروحات الماركسية حول البرجوازية الصغيرة وعقليتها وقيادتها*مشيراً أنه: « **لا يصح أن يستند الحديث عنها، فقط، إلى مقولات ماركس ولينين و ماو تسي تونغ لأنها وصلت إلى الحكم في بعض البلدان العربية ولم توجد في ظروف وجود طبقة بروليتارية صناعية كما حدث في**

---

[403] الخولي (لطفي) : المقاومة ... كيف تفكر ؟ ... - مرجع سابق – ص 70 .

[404] الموسوعة الفلسطينية .- الحسن (خالد) : فكر حركة التحرير ... - مصدر سابق - ص 999.

[405] حجار (جورج سالم) : أدبيات حركة فتح... - مرجع سابق – عد 2 / ص 31-32.

[406] الخولي (لطفي) : المقاومة ... كيف تفكر ؟... - مرجع سابق – ص 69. بالرغم من أن محتوى مقالته غير محايد تجاه الموقف من حركة فتح إلا أن سمير فرنجية، الماركسي اللبناني، يتقرب كثيراً جداً من أطروحات "فتح" إن لم يتطابق معها حول ماهية البروليتاريا الفلسطينية. إذ يعتبر " أن المفكرين الفلسطينيين المتطرفين شبهوا اللاجئين خطأ، بالبروليتاريا، ودفعوهم إلى صف الطبقة النضالية في حين أن هؤلاء كانوا عاجزين عن تحمل مثل هذه المسؤوليات – صحيفة النهار اللبنانية اليومية – 1971/10/26 – و المقالة بعنوان: "المقاومة الفلسطينية فشلت في تثوير المخيمات وفي استقطاب الجماهير العربية معها ضد الأنظمة ". وفي مقالة أخرى لـ "فرنجية" نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية بعنوان "ما مدى ثورية المقاومة الفلسطينية ؟ " اقتبست "صايغ" منها هذه العبارة الدقيقة: " إن اللاجئين، الذين طردوا سنة 1948 من الأراضي التي كانوا يفلحونها، لم يندمجوا منذ ذلك الحين في أية عملية إنتاجية اقتصادية،وبالتالي فإنهم لا يعرفون شيئاً عن الاستغلال الاقتصادي الذي يتعرض له البروليتاري العادي و الذي يثور ضده في النهاية بهدف إقامة نظام جديد للعلاقات الاجتماعية ".صايغ (روز ماري)._ الفلاحون الفلسطينيون... - مرجع سابق- حاشية رقم 21 ، ص173 .

* يمكن الإطلاع على أطروحات الجبهتين "الشعبية" و "الديمقراطية" بلسان الأمينين العامين لهما الدكتور جورج حبش" و "نايف حواتمه" **في**: أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي: (1) خالد الحسن (2) جورج حبش - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - عدد 4 - أيلول / سبتمبر 1971. ونفس المرجع: ... (1) أبو إياد (2) نايف حواتمه - عدد 5 - مرجع سابق .

أوروبا أو في وجود ثورة بقيادة حزب بروليتاري كما في الصين وفيتنام فضلاً عن أنها وجدت في بلادنا ضمن ظروف التجزئة ووجود الكيان الصهيوني والاستعمار الجديد وهذا يقتضي ضرورة دراسة سمات خاصة لها»[407]. وعلى هذا الأساس يرفض « **شفيق**» المنهج الذي شاع بعد حرب 1967 والذي يفسر كل الظواهر بإرجاعها إلى البرجوازية الصغيرة بدء من ثورة الضباط الأحرار في مصر (1952) وحتى خروج المقاومة من الساحة الأردنية متهماً إياه بتعطيل المنهج العلمي في تحليل الظواهر التي تمر بها الثورة الفلسطينية ومؤكداً أن النهج الشائع يمكن أن ينسب لأي شيء إلا الماركسية اللينينية [408].

وفي مؤلفه الذي خصصه للرد على أطروحات صادق العظم التي اعتبرها نموذجاً للهجمة اليسارية على البرجوازية الصغيرة دون التمييز بين شرائحها عرض منير شفيق سلسة من الأفكار حول هذه الطبقة ملاحظاً أنها:

« **ليست طبقة متجانسة ذات علاقة واحدة بأدوات الإنتاج. وإنما هي مؤلفة من فئات عديدة مختلفة في مواقعها الإنتاجية والاجتماعية والسياسية. وهي ليست واحدة في كل الظروف والأوضاع. ولهذا فإن ما تفرزه .. من قيادات وأحزاب وأفكار وسياسات وممارسات ليست شيئا من نمط واحد، بل إن كثيرا ما تكون ... شديدة التنوع والتمايز إلى حد المفارقات العجيبة والتناقضات الحادة. فثمة ممثلون سياسيون للبرجوازية الصغيرة شكلوا أحزاباً دينية، وآخرون أحزابا قومية وغيرهم أحزاباً إقليمية وسواهم " حركات ماركسية " وسار بعضهم على طريق مهادنة الأوضاع القائمة وتجنب الصدام بها، في حين سار آخرون على طريق الإرهاب، وغيرهم على طريق الإصلاحية الاقتصادية، والبعض الآخر سار على طر يق الكفاح الوطني المسلح الخ الخ فهل نضع كل هذه في سلة واحدة ما دامت برجوازية صغيرة** »[409] أو لأن أفرادها من "**طينة**» تنسب إلى البرجوازية الصغيرة .

أما بالنسبة لقادة الحركة الوطنية إبان الانتداب البريطاني والتي تشكلت من عائلات متنافسة على رأسها الحسينيين والنشاشيبيين فإن صلاح خلف يتحدث عن أخطاء ارتكبت في النضال ضد الاستعمار البريطاني والصهيونية وليس عن تجربة أو تخوين كما يتحدث « **اليسار**»*. ويرى أنه: « **ليس من العدل إصدار حكم إجمالي سلبي على عمل من سبقونا، فهم أولا لم يكونوا يشكلون كتلة متراصة. كان بينهم أناس متحدرون من أوساط شعبية** وكان بينهم الوطنيون كما كان بينهم الخونة، وكان بينهم صائبو النظر... ومن يخطئون أحيانا، وكيف يمكن ألا يؤخذ بعين الاعتبار سياق حقبتهم والذهنية السائدة فيها والصعوبات الموضوعية الحاسمة أحيانا دونما تجربة ضرورية يمتلكونها .. ثم أن كثيرا منهم ارتضوا القيام بتضحيات باهظة، دافعين في كثير من الأحيان حياتهم ثمنا لفشلهم... فكان كشف الأخطاء وتحليلها تلافيا لارتكابها مجددا هو إحدى المهمات التي اضطلعنا بها»**[410].

ومنذ أن بادرت « **فتح**» بإطلاق الكفاح المسلح وهي تتعرض لاتهامات شتى ابتدأت بالتوريط والإقليمية. وبعد حرب العام 1967 ثم انفجار التيارات الماركسية تغيرت لغة الاتهام إلى « **اليمينية والرجعية واللاتقدمية**». واتجهت المنظمات اليسارية ومنظريها، في سعي حثيث، لجر « **فتح**» نحو الماركسية - اللينينية بيد أنها فشلت في مسعاها، ربما، بسبب تسلح الحركة بتاريخها السياسي وتكوينها الاجتماعي والأيديولوجي المتلائم إلى حد ما مع الواقع

---

[407] شفيق (منير). - الثورة الفلسطينية بين النقد و التحطيم - دار الطليعة - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى، تموز/ يوليو 1973، الطبعة الثانية ، كانون ثاني / يناير 1978 - ص 61.

[408] نفس المرجع.- ص / 167 - 168

[409] نفس المرجع.- ص 26-27. **ويمكن الافادة ايضاً من**: جلال (محمد كشك) .- الثورة الفلسطينية - مطابع معتوق إخوان - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى ، 1970 .

* إن أفضل تعبير عن مواقف اليسار إزاء "البرجوازية الكبيرة" قبل النكبة و بعدها ورد في التقرير السياسي (آب 1968) لائتلاف الجبهة الشعبية قبل تفككها. ولم تنغير هذه المواقف لاحقا. و **يمكن المقارنة، مثلا مع**: كنفاني (غسان): ثورة 36 - 1939. في فلسطين:خلفيات وتفاصيل وتحليل- شؤون فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت،لبنان- عدد6 -كانون ثاني/يناير 1972/ وردت مواقف في معظم الصفحات و خاصة ص 62 -63 .أحاديث مع قادة المقاومة: (2) موقف نايف حواتمه-شئون فلسطينية - عدد5-مرجع سابق/ص57 -58.

** في الواقع لم يكن من بين100 عضو قيادي في الحركة الوطنية الفلسطينية من ينتمي إلى الأوساط الشعبية إلا عضوا واحدا هو "سامي طه" رئيس جمعية العمال العربية في فلسطين إبان حكم الانتداب، الزعيم العمالي الأول بلا منازع. وربما يكون الوحيد فيما خلا استشهاد الشيخ عز الدين القسام ،الذي خلف اغتياله في 11 أيلول / سبتمبر 1947 موجة عارمة من السخط شملت كل أنحاء فلسطين / **قارن**: الحوت (بيان نويهض) .- القيادات و المؤسسات السياسية في فلسطين (1917 - 1948) - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ، لبنان - الطبعة الثالثة 1986 / ص 521 - 528. إضافة إلى التحليل الميداني للقيادات .

[410] خلف (صلاح) ... بلا هوية - مرجع سابق - ص 62 .

الاجتماعي ذاته أو مع المناخ السياسي الشعبي. لهذا صعّدت التيارات اليسارية حملاتها المكثفة ضد البرجوازية الصغيرة التي تتمتع بقيادة « **فتح**» وحركة المقاومة متهمة إياها بأنها سقطت ولا يحق لها أن تكافح. ولما لم تعد « **فتح**» تحتمل هذه الأطروحات فقد جاء الرد الأول على قضية التصنيفات الطبقية والأيديولوجية منسوبا لخالد الحسن الذي لم يتوانى عن القول: « **... إننا نعلنها بصراحة أن تفرقة الشعب ومحاولة إظهار أن هذه الفئة يسارية و.. هذه .. يمينية وهذه .. ضالة وتلك .. كافرة وأخرى .. مؤمنة .. إننا نعلن أن هذه التقسيمات مرفوضةً أساساً**»[411]. بيد أن الرفض لم يعد يكفي ولا بد من وضع الأمور في نصابها. وفي هذا السياق كان رد آخر من « **فتح**» على لسان صلاح خلف يتأهب لحسم الموقف إزاء المسألة الطبقية عموماً والقيادة خصوصاً فقال: « **من حق كل فلسطيني أن يساهم أياً كان وضعه في المعركة. لكن قيادة العمل الفلسطيني يجب أن تكون في أيدي وطنية نظيفة، لا يمكن أن تبيع أو تساوم أو تحول هذا العمل لمصلحة أي قوى رجعية ... أما أن تقصر العمل على طبقة معينة فهذا ليس من حق أحد فضلاً عن أنه يضعف حركة التحرير ...** »[412].

2. المقاربة الثانية: التحرر الاجتماعي

على الجانب الآخر من هذا الصراع المحتدم بين « **فتح**» والمنظمات اليسارية كانت الأولى تخوض صراعاً موازيا مع المنظمات القومية - البعثية لا يقل ضراوةً وخطورةً عن الصراع الأول لاسيما أن « **فتح**» كانت مطالبة بخوض الصراع لا مع جبهة التحرير العربية ومنظمة الصاعقة بل مع أيديولوجية حزب البعث بفرعيه المتصارعين في العراق وسوريا فضلاً عن بعض الأجنحة اليسارية المستقلة أو المندمجة في المنظمات الماركسية .

بدايةً لا بد من الإشارة إلى أن صراع « **فتح**» مع المنظمات القومية هو صراع مع حزب البعث بوصفها أجنحةً مسلحةً له لا تعتنق أية أيديولوجية مستقلة عنه. كما أنه لا بد من التنويه أن المشكلة تشتمل على قضيتي التحرير الوطني والتحرر الاجتماعي لأن المنظمات البعثية تبنت المفاهيم اليسارية وشاركت اليسار الماركسي في الهجمة على أطروحات التيار المستقل فيما يتصل بـ « **طبقية الثورة**» انطلاقاً، لا من التحالف الآني الذي قد تفرضه بعض الظروف السياسية أو المصالح، بل من تحولات جذرية طرأت على أيديولوجية « **البعث** » منذ انعقاد المؤتمر القومي السادس سنة 1963 وأظهر الحزب في خضمه تخليه عن عدائه التقليدي للشيوعية المحلية وميله نحو الإقرار بفائدة التراث الثقافي العالمي للفكر الاشتراكي مما اضطره إلى إعادة النظر في مفاهيمه المركزية خاصة ما يتصل بشعاره الشهير « **الاشتراكية العربية**»[413]. بطبيعة الحال لن نكرر مواقف اليسار القومي تجاه المسألة الطبقية التي جرى بحثها آنفاً، وسنهتم بمسألة التحرر الاجتماعي، القضية التي تقع في صميم النشأة التاريخية لحزب البعث، والتي تذكّر إثارتها الآن، بالصراع العدائي التاريخي الذي استحكم طويلاً بين الحزب وحركة القوميين العرب والذي انتقل الآن إلى صراع مع « **فتح**». وقبل أن نعرض لوجهة نظر الطرفين علينا أن نثبت بإيجاز شديد، أهداف الصيغة الجديدة لـ « **الاشتراكية**».

« **تهدف الاشتراكية، في صيغتها الجديدة، إلى إقامة نظام اجتماعي جديد تتحقق فيه الشروط الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتي تحرر الفرد من كافة أشكال الاستغلال والقهر والجمود وتتيح له أن يصبح إنساناً كامل الحرية.. ويستأصل الاستغلال المادي ويعمق المحتوى الديمقراطي للاشتراكية ويمنح المواطنين تعليماً علمياً واشتراكيا يحرره من نير التقاليد والعادات الاجتماعية...الموروثة**».

لكن كيف يمكن خلق الإنسان/الفرد الجديد الحر من كل القيود المادية والثقافية القديمة؟ من الواضح أن الجواب يكمن في الآلية الاقتصادية حيث تتطلب عملية التحويل الاشتراكية: « **إقامة الملكية العامة لوسائل الإنتاج وإلغاء الحاجة، إلغاءً تاماً، إلى الوسيط الرأسمالي وجعل دخل الفرد معتمداً على عمله وقدراته وصهر شتى الطبقات الاجتماعية في طبقة واحدة وأخيراً إلغاء الاقتصاد القائم على الربح وأن يستبدل به الاقتصاد القائم على الحاجة**»[414]. **فهل تطابقت أطروحات جبهة التحرير العربية مع أهداف حزب البعث؟ وما هي قيمة المطابقة؟**

---

411 أبراش (إبراهيم) .- البعد القومي ... - مرجع سابق - ص 185 .
412 الخولي (لطفي) : المقاومة ... كيف تفكر ؟ ... - مرجع سابق – ص 60 .
413 إسماعيل (طارق) .- اليسار العربي - مرجع سابق - ص 60 .
414 نفس المرجع .- ص 61.

بعد خروج المقاومة الفلسطينية من الساحة الأردنية ودخولها في أزمة عامة لجأت جبهة التحرير العربية كغيرها من المنظمات الفلسطينية إلى إعادة تقييم لتجربة المقاومة وتشخيص لأزماتها تمهيداً لتقديم الحلول فتوصلت إلى الكشف عن أزمتين إحداهما موضوعية تتعلق في استراتيجيات عمل المقاومة والأخرى ذاتية تتصل بالمؤسسة القيادية. والسؤال الآن ليس في محتوى التشخيص بل فيما يتمخض عنه من مس في منطلقات الثورة. ولنبدأ في عرض وجهة نظر الجبهة.

الأزمة الموضوعية

تفسر الجبهة انطلاقة الكفاح المسلح (**1965**) بأنها حركة تحرر ورد فعل صحيحين ينمان عن إدراك نواة المقاومة لأزمة حركة التحرر العربية برمزيها عبد الناصر وحزب البعث اللذين لم يدركا أهمية النضال اليومي المسلح ضد إسرائيل ودوره في تحقيق أهدافه الشاملة. لذا فإن الجبهة تبدو وكأنها لا تدعو إلى تبني أي من الأطروحات القومية السابقة بل حث نواة المقاومة على عدم التنكر لإيجابيات حركة التحرر العربية في ربع القرن الأخير التي « **فقدت الكثير من إمكانياتها في تطوير الحركة إلى ثورة شاملة قادرة على فهم استراتيجية التحرير وتعبئة القوى الكفيلة بإنجاز مهام التحرير**». ولكن الجبهة لم تخف الترويج لأطروحات حزب البعث حول مجتمع الثورة الطبقي و (أو) النضال الاجتماعي بوضعهما في إطار « **العامل الموضوعي الأساس**»، بل تفسير التنكر لهذا « **العامل**» بـ « **البنى التكوينية وببعض الأشخاص وببعض الخلفيات بحيث أن هذه الشرارة (نواة المقاومة) إنما أغفلت ضرورة استيعاب تكامل وتفاعل الصراع القومي مع الصراع الاجتماعي من أجل تحرير الإنسان الذي سيتولى مهمة تحرير الأرض**»[415]. وهنا المدخل إلى الأزمة الثانية.

الأزمة الذاتية

هذه الأزمة تتصل اتصالاً مباشراً بطبيعة القيادة. طبيعة تجاربها الشخصية، طبيعة خلفيتها العقدية والطبقية. ودون التقليل من تاريخية نضالاتها، فقد أثبت الواقع أنها لا تستطيع أن تقود المعركة انطلاقاً من الخطأ الأساسي المتمثل في فهمها لطبيعة الصراع ومعادلة التحرير، و انطلاقاً من أن تجاربها الشخصية ولّدت لديها « **حوَلاً** » هاما بحيث لم تستطع أن تستوعب معنى النضال الجماهيري العربي ضد الأوضاع الفاسدة القائمة في الوطن العربي والترابط المكين بين هذا النضال ومهمة تحرير فلسطين. باختصار، لأن قيادة معركة تحرير فلسطين ليست بالأمر اليسير ولا من طبيعة البشر العاديين بل هي مهمة تليق بالقيادات التاريخية للشعوب، فإن هذه القيادة ليست تاريخية[416].

إن أهمية هذه الأطروحات ليست في مطابقتها، فقط، لفكر « **البعث** » إنما في كون جبهة التحرير العربية، ومن خلال الدكتور عبد الوهاب الكيالي، كانت في مقدمة المطالبين بـ « **مراجعة شاملة وجذرية لا للأخطاء الثانوية ولا للممارسة العابرة بل لطبيعة منطلقات هذه المقاومة وفهمها لقواها وعمقها ومداها**». وفي هذا السياق فقط يمكن فهم « **" الأسئلة الأساسية" التي طرحتها الجبهة: "كيف يكون التحرير؟ بواسطة من يكون التحرير؟ ومتى يكون التحرير؟**»[417]. فأين تقف « **فتح**» من هذه الدعوات « **الخطيرة**» التي « **أخذت تعم ساحات النضال الفلسطيني في ظل الظروف الصعبة .. التي تحيط بالثورة الفلسطينية والثورة العربية وتنطوي على الهروب من مواجهة صعوبات الكفاح المسلح تحت شعارات تتراوح بين التخلي عن طريق الثورة لصالح النضال السياسي أو مراعاة الوضع الدولي والإقليمي أو نحو التوجه إلى خوض الصراعات الطبقية الإقليمية؟**»[418] .

كان على حركة « **فتح**» أن تسارع إلى حسم المسألة الاجتماعية التي بدت أشد خطورة من المسألة الطبقية لاسيما وأن « **فتح**» أطلقت شرارة الكفاح المسلح رداً على عجز حركة التحرر العربية التي ركزت فعالياتها طوال

---

[415] أحاديث مع قادة ...: (1) سامي عطاري (2) الدكتور عبد الوهاب الكيالي- مرجع سابق-عدد7-آذار/ مارس ص197-194.

[416] نفس المرجع: نفس الصفحة.

[417] نفس المرجع: ص 195.

[418] شفيق (منير): منطلقات أساسية ... - مرجع سابق - ص 13.

عقدين على النضال السياسي التقليدي والنضال الاجتماعي – الإصلاحي. من هنا يستدعي منير شفيق ،على عجل، « **المنطلقات الاستراتيجية**» للحركة للتأكيد مجدداً على « **جوهر صحتها**» من حيث أنها تشدد على أن:

1. « **الوجود الصهيوني سبب كل مشاكلنا في المنطقة العربية وتحطيم كل تطلعاتنا.. وهو جذر أمراضنا وليس نتاجاً من نتائجها، لذا فإن إشعال المعركة(الكفاح المسلح) ميزان لا يخطئ أبداً في التمييز بين الخائن العميل من الوطني المخلص. وعلى القوى الثورية العربية "أن تدرك بوضوح أن نقطة الاحتكاك مع الاستعمار والعملاء والصهيونية في الأرض المحتلة ... ولا بد أن تقتنع بهذه النظرية**».

2. **الوجود الصهيوني يشكل خطراً سرطانياً في جسم الأمة العربية.. وأن مرور الزمن دون فتح المعركة المباشرة ضده هو في مصلحته لجهة محو القضية الفلسطينية وتحويلها إلى مشكلة لاجئين وتركيز للقوى البشرية عبر الهجرات الجماعية الغربية الزاحفة من وراء البحار أو التفوق العسكري القادر على نقل المعركة إلى الأرض العربية خارج حدود الأرض المحتلة أو السباق المجنون من التسلح (بما فيه سعي إسرائيل لامتلاك الأسلحة الذرية) الذي يُفرض على المنطقة**» [419] .

على قاعدة « **المنطلقات الاستراتيجية**» إذن و خشية المساس بها و« **حرف**» الثورة عن مسارها استنفر حشد من قادة « **فتح**» للرد على المسألة الاجتماعية وتوضيح موقف الحركة منها و كيفية التعامل معها، فجاء في وثائق الحركة: « **إن صراعنا الدامي مع الاحتلال الصهيوني في الواقع صراع وجود لا صراع على مبدأ اجتماعي معين، هو صراع بقاء أو فناء، هو صراع أن نكون أو لا نكون، وفي مثل هذا الصراع تختفي المعارك الاجتماعية ويلتحم الشعب كله في جبهة ثورية عريضة لاجتثاث كل الوجود الصهيوني عن ترابنا الطاهر "لهذا" فإن مشكلتنا الأساسية هي مشكلة تحرير أرضنا وليست تحرير الإنسان، لأن التحرير الحقيقي لهذا الإنسان الفلسطيني هو تحريره من مذلة التشرد والضياع .. وبذلك يصبح الشعار الاجتماعي بالنسبة لنا، في هذه المرحلة، شعارا وهميا لا يلهب الجماهير ولا يحركها للعمل الثوري المسلح**». وإن هذا الفهم لدى « **فتح**» يجعل من « **الوعي الثوري**» هو « **المضمون الاجتماعي الوحيد**» على الصعيدين الفلسطيني والعربي[420].

ومن المؤكد أن هذا التفسير الذي يستبعد أية إشارة للمسألة الاجتماعية، ولا يتسامح بتاتاً معها أدى إلى تصاعد المشكلة لا حلها. وفي هذا السياق اضطرت « **فتح**» أن تكشف المزيد عن رؤاها، فانتفض خالد الحسن، من وضعية الشتات والتفكك الاجتماعي الفلسطيني ليؤكد: « **... نحن نمر في مرحلة تحرر وطني دون أن يكون لنا مجتمع، فنحن نعيش في الوطن العربي... إن شعبا بهذا الوضع ليس له قضايا اجتماعية خاصة به (قضاياه الاجتماعية مندمجة مع قضايا الواقع العربي)، لايومية ولا مرحلية، قضاياه الاجتماعية تبدأ عندما يصبح احتمال النصر على الأبواب.. ولأن المجتمع الفلسطيني غير قائم فإن شعار المرحلة الحاضرة يجعل من الطبيعي أن تجمد التنظيمات الفلسطينية نشاطها المجتمعي، ولما كانت هذه التنظيمات(جبهات التحرير العربية والصاعقة والجبهة الشعبية) تمثل، على التوالي، أجنحة لحزب البعث في العراق وسوريا ولحركة القوميين العرب أصلاً فإن الخطأ الذي وقع هو عدم وضع حد بين النشاط العربي لهذه الأحزاب وبين مقتضيات النضال الفلسطيني في مرحلة التحرير الوطني**»[421]. فماذا تقترح « **فتح**» لتجاوز هذا الخطأ ؟

من الملاحظ أن « **فتح**» أخذت تدرك خطورة تصعيد المسألة مع هذه التنظيمات إذا ما دخلت في صراع مكشوف معها لاسيما أنها تمثل الأجنحة العسكرية الضاربة لحزب البعث الحاكم فضلاً عن أن سوريا تشكل « **رئة**» استراتيجية للثورة بحكم موقعها كإحدى دول الطوق القوية. وهذه المرة على صلاح خلف « **رجل المهمات الصعبة**» أن « **يُطيِّب الخواطر**» ويخفف من حالة العداء. وعلى هذا الأساس استهل حديثه بالتذكير بأحد نصوص البرامج السياسية لحركة « **فتح**» الذي يقول: « **أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح» هي جزء من حركة التحرر الوطني وجزء من حركة التحرر في العالم". وهذا النص يكفي لتوضيح العلاقة. فإذا كان لحركة التحرر العربية أهدافا وطنية" فأهدافها الاجتماعية بارزة بوضوح، ولا أرى وجود أي تناقض .. هناك تعارضا شكلياً** » يعتبره « **خلف** » بأنه « **تخصص يفيد المرحلة الحالية**»[422]. فما

---

[419] نفس المرجع: ص7/ **ويمكن الاستفادة من**: الموسوعة.- الحسن (خالد): فكر حركة التحرير .. - مصدر سابق- ص 1002. إذ يقول: "إن طبيعة الصراع و طبيعة التناقض ونتائجه السلبية على الأمة العربية وعلى قضية فلسطين هو الذي جعل (فتح) تركز في أدبياتها بأن تحرير فلسطين هو أقل المشاريع القومية كلفة وأكثرها جدوى إنتاجية في مجال الحركة والتقدم المجتمعي كافة " بيد أن الحسن فاته (أو أنه تغاضى عن الإدراك) أن الثورة لا تمثل المجال الاجتماعي للأطروحة القومية العربية الرسمية والتي تنبني على أسس قطرية تتجه نحو التجذر بحيث تصبح الأطروحة القومية بحد ذاتها تعبيرا عن مصالح الدولة القطرية وليست هدفا لها ، وهذا سيؤدي إلى اعتبار الثورة المشروع الأكثر تكلفة لأنه ما من دولة تدَّعي القومية ستكون قادرة على تبنيه بمفردها.

[420] حجار (جورج سالم) : أدبيات حركة فتح ...- مرجع سابق - عدد 2 / ص 32 - 33.

[421] أحاديث مع قادة المقاومة ... : (1) خالد الحسن (2) جورج حبش - مرجع سابق - عدد 4 - ص 282.

[422] أحاديث مع قادة المقاومة ...- مرجع سابق - عدد 5 - ص 32.

هـي حـدود « **التخصـص**»؟ يجيـب ثانيـة: « **لا أعتقـد أن فـتح تعـارض أن يكـون الصـراع داخـل المنطقـة العربيـة ومـن خـلال حركـات التحـرر العربـي صـراعاً طبقيـاً، أو صـراعاً مـن أجـل حـل المشـاكل الاجتماعيـة اليوميـة التـي يواجههـا. إنمـا كانـت فـتح تـرى أنهـا مسـؤولة مسـؤولية تامـة عـن بلـورة مرحلـة التحـرر الـوطني فـي نفسـية المـواطن العربـي ...**». باختصـار؛ ولحـل هـذه القضـية: « **يمكـن الأخـذ بنظـريتين: النضـال العربـي يأخـذ الأشـكال التـي يريـدها طبقيـاً أو النضـال مـن أجـل حـل المشـاكل الاجتماعيـة اليوميـة، وفـي نفـس الوقـت يخـدم هـذا النضـال فـي محصـلته النضـال الفلسـطيني الـذي يجب أن يستمر في رفع شعار مرحلة التحرر الوطني ولا يتخلى عنها ...** »[423].

الفصل الثاني

نقد المجتمع المنشود

لا شك أن « **حرب الشعب**» كما تبوح بها الماركسية - اللينينية- الماوية، نظرية صحيحة نسبيا وبشروط، إذا ما تواجد الشعب فوق أرضه. وقد أثبتت فعاليتها على امتداد قارات العالم في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأميركا اللاتينية. ومبدئياً لم تكن شروط حرب الشعب متوفرة في حالة كفاح الشعب الفلسطيني المشرد كيما تسترشد منظماته بالماركسية ونظرياتها الثورية. فَلِمَ وقع الاقتداء بها إذن؟ هل هو توغل الفكر الماركسي في العالم الثالث والمشرق العربي والانبهار به على خلفية انتصار حركات التحرر العالمية والحرب الباردة بين القطبين (**أميركا والاتحاد السوفيتي**) والتي تمخض عنها تبني الثاني لنضال الشعوب المستعمَرة و المستعبَدة؟ أم هو العلم بالماركسية والحاجة إليها لاسيما أن بعض المنظمات الفدائية كالجبهة الشعبية تزعم أن التحول نحو الماركسية ابتدأ قبل عام1967 ببعض « **المطالعات في الماركسية لدى بعض قياديي وكوادر الحركة**»؟[424] مهما كانت الأسباب فالتحول نحو الماركسية كان دراماتيكيا ولم يكن مقنعاً أبدا في مبرراته، ولم تكن ثمة حاجة إليه من الأصل. والملفت للانتباه أن «**إشهار الالتزام بالماركسية**» لا يبدو استرشادا بها كـ « **دليل للعمل**» بقدر ما هو إسقاط تعسفي لها على شتات المجتمع الفلسطيني المندثر والمهدد بالفناء التام فضلا عن أنها تقع خارج التاريخ والحضارة والعقيدة. أمِن اليسير مقاربة « **مجتمع الثورة** » بـ « **المجتمع المفقود** »؟

بالتأكيد ليست المقاربة سهلة لأنها ستكون مواجهة مع الماركسية ذاتها وليس مع اليسار فقط بما أن مجتمع الثورة المُصاغ يطابق ما ورد في الماركسية – اللينينية. والإشكالية هنا تتعلق في ضرورة ملاءمة مجتمع الثورة

---

[423] نفس المرجع.- ص / 31 - 32.

[424] الموسوعة الفلسطينية . - علوش (ناجي) : فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص 934 - **نقلا عن** التقرير التنظيمي العسكري - المالي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع (نيسان / أفريل 1981) للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - ص 11 .

للواقع الفلسطيني لا للنظرية. أي البحث عن مادة الثورة في صلب المجتمع كما فعل « **ماوتسي تونغ**» وليس في النظرية كما فعل اليسار كي لا تكون النظرية في منأى عن التطبيق. فالصراع الطبقي، وإن كان محكوماً بالثنائية التقليدية بين المستغِلين والمستغَلين إلا أن الطبقية كانت تتسع وتتشعب باستمرار كلما تطورت وسائل الإنتاج. وهذه عملية تاريخية عابرة للزمان والمكان على حد سواء. فما أكتشفه « **ماركس**» من طبقات في المجتمع الفرنسي، مثلاً، كان مغايراً لما اكتشفه من طبقات في مناسبات سابقة أو لاحقة. وفي كل الحالات التي درسها وغيره من الماركسيين لم يبحث « **ماركس**» أو يتحدث عن طبقة تقع خارج مجتمعها أو بعيداً عن أنماط الإنتاج السائدة فيه. ومع ذلك فقد استعمل اليسار « **الطبيقية** » و « **المجتمع الفلسطيني** » كما لو أنهما واقع عياني لا جدال فيه، وكما لو أن شيء لم يحدث. فإذا كانت الطبقية هي وليدة مجتمع أولا، ونمط إنتاج ثانياً، فكيف يمكن تصور وجودها ومحاكمتها بلا وجود لهذا أو ذاك؟ زيادة على أن ما تبقى من جماعات اللاجئين في الشتات مهدد برمته بالزوال حاضراً ومستقبلاً؟ وكيف يُفسَّر اقتداء اليسار بالماركسية الآسيوية (**الصين وفيتنام**) ويقدّم مجتمع الثورة التفاضلي طبقاً للنموذج الروسي وليس الآسيوي مثلا؟

يلاحظ أن اليسار لم يبحث عن خصوصية المجتمع الفلسطيني لأن تركيزه كان منصباً على « **الكفاح المسلح** ». لذا فهو استرشد بالماركسية اللينينية لتحديد مادة الثورة وبناء الحزب الثوري القائد دونما اهتمام بسمات الواقع الفلسطيني «**الطبقي**» إلا بما تحدده النظرية، في حين استرشد بالنموذج الآسيوي الذي يُعبأ فيه الفرد على « **القتال**». وعلى هذا الأساس صنف اليسار المجتمع الفلسطيني طبقياً مستعيناً بالأيديولوجية الماركسية ذاتها وليس بأي من المعايير العلمية كالدخل أو المهنة أو الثقافة أو المكانة الاجتماعية أو منظومة قيمية أو أية ظروف وأوضاع كائنة. لماذا فعل ذلك؟ لأنه لم يقدم أصلاً أية دراسة اجتماعية واحدة عن مجتمعه لا قبل النكبة ولا بعدها تشفع لتحليلاته. وثمة من يذهب أبعد من ذلك حين يشير أن «**اليسار**»: « **لا يملك كتاباً واحداً عن تاريخ أمته وليس باستطاعته أن يقدم للمواطن العربي جذوره التاريخية ويوضح كيف ولماذا نشأ هذا اليسار وكيف سينمو..** »[425]. إزاء هذه اللوحة الإجمالية لليسار هل ثمة فرصة محتملة لأية مقاربة بين مجتمع الثورة المزعوم والمجتمع المفقود؟ لنحاول.

بالنسبة للشرائح الميسورة والمتنفذة فقد اعتبرها اليسار البرجوازية الكبيرة بما أنها تشتمل على الإقطاعيين والرأسماليين والتجار والصيارفة والمتمولين ... الخ وهي طبقة معادية للثورة أو مهيأة لذلك كونها تابعة ومصالحها مرتبطة بمصالح الرأسمال الأجنبي، لذا لا يمكن الوثوق بها ولا يحق لها تبوؤ مناصب قيادية خشية انحراف الثورة عن مسارها وتعريض مصالح الشعب للمساومات وربما للضياع. ولكن قيام إسرائيل قضى على طموحات هذه الشرائح وسبب لها خسارات فادحة وأدخلها في هوية اللجوء بعكس مثيلاتها في الدول العربية حيث جرى دعمها من قبل الاستعمار لضمان تبعية بلدها على الدوام للدولة المستعمرة بعد الاستقلال[426]. وعُداة النكبة توسعت هذه الشرائح ونمت مجدداً ليس على خلفية نفوذها العائلي أو الديني فحسب بل أن بعضها أفرزته مخلفات النكبة وحتى ما بعد الكارثة وبالتالي فهي لا تتمتع بتجانس تاريخي ولا تعيش نمطاً إنتاجياً معيناً فضلاً عن أن قسماً منها امتاز بالجشع السياسي والاقتصادي وقسماً آخر وقع ضحية الاستغلال السياسي والضغط الاقتصادي وقسم أخير كانت نشأته عصامية* فكيف يمكن اتخاذ موقف موحد منها؟ ومع ذلك فقد وقعت عليها مسؤولية كبرى بفضل أدائها السياسي والاقتصادي قبل النكبة وبعدها وأعطت للماركسية الحق التاريخي في انتقادها وتوجيه اللوم إليها. فماذا عن « **البروليتاريا** » و « **البرجوازية الصغيرة**»؟ وأية علاقة تربط بينهما؟

إذا استعملنا أدوات التحليل الماركسي فمن الصعب توقع وجود بروليتاريا ملحوظة في المجتمع الفلسطيني، بالمواصفات الماركسية، لا قبل النكبة ولا بعدها إلا انطلاقاً من **عام1967** فصاعداً، لعدة أسباب وبشروط معينة:

---

[425] حجار (جورج سالم): أدبيات الجبهة الشعبية - مرجع سابق - عدد 9 - ص 56 . وكذلك الملاحظات القيمة حول الثقافة الفلسطينية والتجربة المعاصرة للحركة الوطنية ومحاذير التعرض لها بالدراسة ودور القيادات الفلسطينية في ذلك / **راجع**: الموسوعة الفلسطينية .- علوش (ناجي): فكر حركة المقاومة الفلسطينية ... - مصدر سابق / ص 963 - 965 .

[426] **لمقارنة إجمالية يمكن الإحالة إلى** :ضاهر (مسعود) . - المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة - معهد الإنماء العربي - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ، 1986 .

* إذا انطلقنا من معيار الدخل فبعض الفلسطينيين جمعوا، بجهودهم الحثيثة، ثروات طائلة ولم يكونوا أكثر من لاجئين مسحوقين فهل هذا يؤهلهم للانتماء الى الطبقة البرجوازية ؟ ثم من هي البرجوازية التي وقع استهدافها ؟وعلى أية أُسس ؟

1. لأن « **البروليتاريا** » المقصودة لم تتشكل بفضل الانتقال من نمط إنتاجي زراعي إلى نمط إنتاجي صناعي بل بسبب فقدانها لملكيتها الزراعية زمن الانتداب البريطاني. ولما كان القليل منها قد عمل بين فترة وأخرى في المصانع اليهودية جراء « **عبرنة**» العمل اليهودي الذي يحظر تشغيل غير اليهودي فقد ظلت جهود هذه الطبقة مبعثرة على العمل الزراعي المأجور أو الموسمي أو في قطاع الخدمات البائس وبعض الورش الصناعية العربية (**المانيفاكتورة**). وبالتالي فلم يكن لهذه الطبقة من مقابل. وهذا الأمر ظل قائماً حتى غداة النكبة وفي خضمها.

2. إن هذه « **البروليتاريا** » اشتهرت تاريخياً باسم « **المعدمين – Landless**» وهم الفلاحون الذين خسروا ملكياتهم من الأراضي الزراعية وأصبحوا بلا أرض يقتاتون منها بعد أن انتقلت ملكيتها لليهود إبان الانتداب البريطاني، وشكلوا ما يزيد على ثلث الفلاحين وليس 29.4 % فقط كما أشيع. وهذا أحد الفوارق الحاسمة بينها وبين البروليتاريا الماركسية المحتوى. فهي ذات أصول فلاحية عريقة وليست منبتة الجذور من شرائح أو طبقات متعددة نجمت عن تطور وسائل الإنتاج[427].

3. إن شرائح المجتمع الريفي كافة بالإضافة إلى الشرائح الفقيرة في المدن وشريحة المعدمين أُلقي بها إبان النكبة خارج مجتمعها وليس خارج نمط إنتاج تقليدي وداخل المجتمع. وعليه فقد تساوت جميع تشكيلات المجتمع الفلسطيني في التراتبية الاقتصادية بخسارتها ممتلكاتها والتراتبية الاجتماعية بخسارتها مكانتها الاجتماعية. واكتسبت هي وغيرها هوية اللجوء الذي أصبح يعني وجو سوسيولوجيا جديدة وبسيكولوجيا جديدة لهؤلاء الناس المستلبون مادياً ونفسياً وأخلاقياً وإنسانياً ... الخ وإلا من يستطيع أن يصنف المخيم كفضاء مديني أو ريفي أو غير ذلك؟ ومن يستطيع تحرير الفلسطيني المشرد من صفة « **اللاجئ** » الإنسان الدوني سياسياً واجتماعياً؟ هل هي مكانته الاقتصادية؟

4. لقد اختزل اليسار هؤلاء جميعاً باسم البروليتاريا وفقراء الفلاحين والبرجوازية الصغيرة المعدمة من اللاجئين الذين « **يملؤون اليوم المخيمات**». وفي الواقع فإن سكان المخيمات لا يشكلون سوى ثلث اللاجئين. أما حشود الفقراء والتائهين وسكان الكهوف والخرائب وأولئك الذين لم يجدوا لهم مأوى حتى في المخيمات التي كانت أفضل من غيرها في بعض الأحايين فلم يأت أي ذكر عليهم. فمن هي البروليتاريا (الطبقة العاملة) التي بحث عنها اليسار؟ هل هي التي تحولت إلى البرجوازية الصغيرة؟

رغم الاندثار فإن المجتمع الفلسطيني المسحوق بلاجئيه ومواطنيه كان بحاجة ماسة للحراك الاجتماعي والاقتصادي. وكانت معجزة بحق أن تباشر العائلات الفلسطينية هذا الحراك بصبر عميق تمسكاً بالحياة وحق البقاء، وهو سلوك تمارسه كل الكائنات الحية في أحلك الظروف. وكنا قد تحدثنا عن تحول « **التعليم**» إلى الدينامية الاجتماعية الأساسية بعد النكبة وكيف لجأت العائلات التي فقدت كل شيء إلا رأسمالها الرمزي في التوجه نحو الاستثمار فيه. وهذا التوجه لا يقتصر فقط على العائلات الفلاحية المتوسطة المسماة برجوازية صغيرة بل يشمل كل العائلات الفقيرة التي احتفظت ببعض المدخرات ونجحت باستغلالها وليس إنفاقها كما اضطر الكثير أن يفعل، وكذلك المعدمون ممن تمتعوا بنضج ثقافي أو اجتماعي في التغلب على مصاعب الحياة وأولئك الذين استفادوا من تعويضات الخدمة في الإدارة البريطانية أو حصلوا على منح دراسية واقتصادية من « **الأنروا**» وكذلك الذين غامروا في الصحاري مشياً على الأقدام ليهلك منهم من يهلك ويفلح من يفلح أملا في الفوز بفرصة عمل في دول الخليج العربي ومن ثم تأمين فرص عمل لأقاربهم وذويهم.

كل هؤلاء عانوا شظف العيش ولم يكونوا مسؤولين عن أوضاعهم الشخصية بل عن عائلات وأسر بكاملها وهم بروليتاريا مكافحة سواء كانوا طلبة أو موظفين أو عمال مهاجرين. وقد تحملوا العبء الأكبر في الحفاظ على تماسك العائلة والجماعة اللاجئة. ولما يبتدئ مجتمع اللاجئين مثل هذا الحراك غداة النكبة فالمرجح أن طبقة ما أو طبقات عدة مرشحة للظهور. ونستطيع القول أن البرجوازية الصغيرة إن كانت قد ظهرت ابتداء من الأربعينات فقد عادت وانطفأت إبان النكبة ثم نمت وتوسعت في رحمها وفي ظروف تختلف جذرياً عن المحتوى الماركسي.

---

[427] يعيد "غوروفيتش " تكوُن "البروليتاريا" إلى الشرائح التقليدية التاريخية الثلاثة: 1. سكان المدن الأكثر فقراً .2. شريحة الحرفيين اليدويين الذين زالت حرفتهم مع التطور الصناعي الرأسمالي ولم تعد لديهم حرفة للعيش.3. الفئات الدنيا والمخلّعة الجذور القادمة من طبقة الفلاحين العريقة . **راجع**: غوروفيتش (جورج).– الأطر الاجتماعية للمعرفة - مرجع سابق - ص 138 .

فهي لم تنم على وقع تنمية رأسمالها بل على وقع الحاجة إلى البقاء. فهل هي ذات الطبقة (البرجوازية الصغيرة) التي طالب اليسار بإسقاطها؟ وكرس جهده للنضال ضد قيادتها؟

إنه لمن الطرائف العجيبة أن تبرر الجبهة الشعبية هيمنة البرجوازية الصغيرة هذه على قيادة الثورة في كونها « **ذات تاريخ نضالي عريق**» والأهم من ذلك أنها « **ضخمة العدد نسبياً**». أما كيف اكتسبت هذا التوصيف فلا الجبهة ولا اليسار قدم تفسيراً واحداً. وبدلاً من النظر إليها، بسماتها التاريخية التي أوجدتها وجعلتها من وصمة البرجوازية الصغيرة، على أنها بروليتاريا ازدهرت بفضل كفاحها وقوة إرادتها وتصميمها على الخروج من المعاناة والاضطهاد السياسي القومي، لاسيما وأن القسم الأعظم منها خرج من أعماق اللجوء، راح اليسار بعين ماركسيته يوجه لها الإدانة ويكرس جهده لإخراجها من قيادة الثورة بينما هي المادة الأولى في الثورة والعمود الفقري لمجتمعها. وبنفس الوقت اعتبر اليسار الطبقة العاملة قليلة العدد، ربما لأن البرجوازية ضخمة نسبياً! وفوق ذلك فهي عاجزة، غير مؤهلة، ومع ذلك تبقى القيادة من حقها. أما قلة العدد فيمكن تعويضه « **بالوعي والتنظيم والقتال الحقيقي حتى تشق طريقها إلى القيادة شقاً بالدماء والتضحية**». ولعله لم يتبق أمام اليسار إلا تطويع المسألة الطبقية للأيديولوجيا الماركسية. وإذا لم يجد الطبقات التي تكوّن مادة الثورة أو لم ينجح في توليدها فما عليه إلا الانتظار كما انتظر من قبله « **تروتسكي**»*.لا شك أن هشاشة الطرح لدى اليسار الماركسي أدخلته في أزمة بنيوية مستعصية مكنت حركة « **فتح**» من ضرب حصار خانق عليه لاسيما وأن الفرصة لم تتح، فعلا، لا لـ « **ماركس**» ولا لغيره من الباحثين أياً كانت أيديولوجياتهم لاكتشاف طبقات فريدة في أوضاع فريدة لم يسبق أن حدثت تاريخياً في حينه كظروف مجتمع اقتلع سكانه وشُردوا وفُككت كل روابط وجوده إلى حد الجرأة على إنكاره وملاحقته من قوى سياسية واجتماعية كما لو أنه شيء خارجا عن الطبيعة الاجتماعية والإنسانية أو، كما قال أحدهم « **خارج الزمن**». وبعكس اليسار القومي ذو التاريخ السياسي والأيديولوجي المتصل كانت المسألة الاجتماعية أخطر القضايا التي كانت أساليب العنف أحد منتجاتها في أكثر من مناسبة. ومهما يكن الأمر، لماذا رفضت « **فتح**» كل الأيديولوجيات ودافعت بشراسة عن « **الكفاح المسلح** » وحق « **الجميع**» في النضال ابتداء من البروليتاريا وانتهاء بالبرجوازية الكبرى؟

إن ظهور « **فتح**» على أنقاض جماعة « **الإخوان المسلمين**» لم يكن يعن البتة خروجا على الإسلام عقيدة أو أيديويوجيا إنما اختلافا على منهج الصراع ضد إسرائيل بين أجنحة تفضل انتظار الوقت الملائم وأخرى متعجلة لبدء القتال. لذا ركزت « **فتح**» على « **الكفاح المسلح** » باعتباره « **الوسيلة الحتمية الوحيدة لتحرير فلسطين**». فهل نجحت الحركة؟ أم أخفقت؟ وبم نفسر عداءها للأيديولوجيات؟ لنبق بعيدا عن الأحكام، وبإيجاز، ولندع خالد حسن، في مقابلة معه **سنة 1982** بعد ثمانية عشر عاما على الانطلاقة « **يعترف**» أنه: « **بين بداية « الكفاح المسلح » وحرب 1967 كانت فتح تأمل في تحقيق هدفها بتحرير فلسطين**». أما كيف؟ فـ « **من خلال الفعل ورد الفعل. نحن نقوم بالفعل ويقوم الإسرائيليون برد الفعل، والحكومات العربية، إما أن تؤيدنا ضد الإسرائيليين أو تقاتلنا. فإذا ما قاتلونا، تؤيدنا شعوبهم. وعندما تؤيدنا الشعوب، فالحكومات تكون مضطرة إما إلى تأييدنا أو إلى مواجهتنا بشعوبهم ... لقد أردنا أن نخلق مناخا تسود فيه روح النضال في الأمة العربية بحيث تكون لديهم إرادة القتال، ويؤسفني أن أقول أننا فشلنا**»[428].

لا شك أنه «**اعتراف**» مذهل. وعلى رأي المثل العربي الشهير « **راحت السكرة وجاءت الفكرة**». هذا على الأقل رأي جورج حجار الذي يعتقد أن الفعل عند العرب يسبق، في العادة، التفكير. فما الذي يمكن استنتاجه من هذا الاعتراف؟

1. مبدئيا، فإن الانقسامات التي ميزت خريف الانطلاقة (1964) يبدو أنه كان لها مبرراتها التاريخية. ومهما كانت حقيقة المعارضين ومدى إخلاصهم أو صدقهم أو التزامهم فقد وقع استبعادهم بصوت واحد، في حين أن قرارا بحجم الانطلاقة، حدث، يستوجب إجماعا بلا أدنى تحفظ طالما أن « **فتح**» حريصة على تماسكها وتتباهى

* كان "ليون تروتسكي" أكثر المرشحين لخلافة "فلاد يمير إيليتش لينين" عند وفاة هذا الأخير، ولكنه لم يستجب مفضلا التروي ريثما تتضح مواقف القيادة السوفياتية تجاهه. في الأثناء نجح "جوزيف ستالين" في السيطرة على مقاليد الحكم وسط معارضة قوية من"تروتسكي" الذي اختار المكسيك مقرا لمنفاه الإختياري، إلا أن رجال "ستالين" لاحقوه إلى هناك حيث اغتيل .

[428] كوبان (هيلينا) .- ... المنظمة تحت المجهر - مرجع سابق - ص 65 .

بقوة تنظيمها وانسجام قيادتها، فالمسألة تتعلق بمصير أمة لا بمصير شعب أو جماعة معينة و لا بجهد منفرد. وسواء صحت هذه الواقعة (**أغلبية الصوت الواحد**) أم لا فما فاه به « **الحسن** » حول المدة الزمنية التي أمِلت فيها « **فتح**» بتحرير فلسطين لَيؤكد وجاهة ردود الفعل العاصفة التي ثارت ضدها بقطع النظر عن مصدرها أو نواياها وبقطع النظر حتى عن علمها بالمدة الزمنية أو عدمه.

2. لما كان من المستحيل السعي نحو خوض حرب شعبية طويلة الأمد في ظروف لا تنطبق عليها أصلا حرب الشعب، فلماذا تجاوزت « **فتح**» التحذيرات الصينية؟ أو ليس تحديد الزمن مناقضا للقوانين العامة والخاصة لحرب الشعب؟ في **سنة 1969** أجرى الصحفي والكاتب المصري لطفي الخولي حوارا واسعا مع صلاح خلف حول حركة « **فتح**». وتحدث فيه عن ملابسات الانطلاقة وانتصار وجهة النظر المؤيدة لها، ثم تابع حديثه عن الهجوم الشديد الذي تعرضت له « **فتح**» في كل بلد بصورة اتهام يلصق بها طبقا لظروف هذا البلد أو ذاك. وطبعا كانت الأوساط التقدمية في كل بلد تعتبر « **فتح**» رجعية ...الخ في حين كان اتهام الأوساط الرجعية لها أنها شيوعية وماركسية .. الخ وقبل أن يكمل قاطعه لطفي الخولي بالقول: « **وكانت .. في حقيقتها...؟** » فأجاب أبو إياد (صلاح خلف) دون تردد وبعفوية: « **هذا سر لا يعلمه إلا الله**»[429]. ثم استأنف حديثه. السؤال هو: ما الذي خبأته « **فتح**» لتعجل في الانطلاقة؟

باختصار هو « **التوريط**» و« **الاعتراف**» يؤكد ذلك. ولا شك أن الاتهامات التي وُجهت لـ « **فتح**» بهذا الخصوص لم تكن جزافا، فقد كان السعي نحو التوريط بأي ثمن معلوم أو مجهول مثلما سعت حركة القوميين العرب قبلها إلى « **الوحدة**» بذات الثمن، ولم تسع لخوض حرب شعبية وهي على علم باستحالتها. ربما لهذا السبب أو لغيره وصف المعارضون للانطلاقة المؤيدين لها بـ « **المغامرين**» [430]. ولما تأكد الفشل بعدم القدرة على التحرير قبل العام **1967** أو استغلال فرصة « **الكرامة**» التاريخية (**1968**) وبات من المستحيل العودة إلى الوراء كان لا بد من رفع شعار « **حرب الشعب طويلة الأمد**» لاسيما بعد الصعود الحاد لليسار لا للتخطيط لخوضها، بل للتمويه على اليسار وغيره ولتحقيق غرضين: **الأول** ضمان استمرار الثورة. وقد تحقق هذا الهدف بقرار استئناف الكفاح المسلح غداة حرب العام **1967 والثاني**، بما أن الفلسطينيين وحدهم عاجزون عن إنجاز مهمة التحرير، وبما أن الدول العربية انكشف سترها لما لم تفلح حتى في الحفاظ على سلامة أراضيها من التوسع الإسرائيلي فإن الاستمرار في سياسة التوريط ظلت مجدية، بل إستراتيجية في حد ذاتها.

3. هذه الإستراتيجية الجديدة تعني ترقب المعركة المصيرية دون أي تحديد زمني والسعي في الترويج لها أو افتعالها أو الوقوف خلف أية فرصة تسمح باندلاعها. والمهم أن حرب الشعب ضمن هذه السياسة باتت تعني التحريض على معركة منتظرة لا حربا شعبية جارية بشرط الحفاظ على استمرار الثورة أو منظمة التحرير فيما بعد كعامل محرض بل مفجِّر. فما الفرق بين أمسيات القوميين العرب أو صباحيات الفدائيين إذا كانت النتيجة واحدة: الحرب النظامية العربية المنتظرة؟

4. من الطبيعي أن تؤدي نوايا « **فتح**» الخبيئة إلى الابتعاد عن الأيديولوجيات، بل ومحاربتها لأن المهم عندها هو تصعيد الكفاح المسلح إلى أقصى مدى ممكن كيما يؤدي إما إلى: « **خلق مناخ تسود فيه روح النضال في الأمة العربية ..** » وبالتالي يمكن التفكير بخوض الحرب الشعبية العربية وليس الفلسطينية، وإما إلى « **التوريط**». فما نفع الأيديولوجيا إذا كانت الإستراتيجية حاضرة بلا حاجة إلى نظرية ثورية؟ ثم أليست هذه الخبايا هي لب أيديولوجيا « **فتح**» ؟ **والآن، لنكشف خلاصة هذه التحليلات بالملاحظات التالية:**

أولا: الفراغ الأيديولوجي

من الواضح أن أزمة اليسار وخبايا « **فتح**» تمخضت عن غياب للأيديولوجيا وبالتالي غياب للنموذج الثقافي الاجتماعي السياسي الذي من المفترض أن يشكل مرجعية للمنظمات الفدائية ومن ورائها للفلسطينيين. ويمكن معاينة آثار الفراغ الأيديولوجي في تشتت الجهد وتكريس تقاسم الشعب والتنافس والعصبية التنظيمية وغياب العمل المؤسسي الذي يقابله دمج ثابت للقضية بالقيادة الراهنة. ومن جهتها يبدو أن كل المنظمات اليسارية،

---

[429] الخولي (لطفي) : المقاومة ... كيف تفكر ؟ ... - مرجع سابق / ص 62 -63 .
[430] خلف (صلاح) .- ... بلا هوية – مرجع سابق - ص 80 .

الماركسية أو القومية، تقاسمت فعلياً ما زعمت أنه طبقة عاملة واعتقَد كل منها أنه ساع في تمثيلها لأنه الأقدر على تأهيلها لقيادة الثورة. ولما لم ينجح أي منها في بناء الحزب البروليتاري المكلف بهذه المهمة فإن هذه الطبقة إما أنها غير موجودة في الواقع بالمواصفات الماركسية أو أنه وقع اقتسامها على أقل تقدير[431].

ثانياً: مدينية القيادة وريفية الثورة

إن القادة المؤسسون للمنظمات الفدائية هم لاجئون في الغالب وطلبة جامعيون أو خريجو الثانوية العامة أو ضباط أو حزبيون أو أثرياء متنفذون. وجميعهم في الغالب إما أنهم سليلو عائلات عريقة أو ناهضة أو معروفة أو ممن جاورت المدن، منذ الأربعينيات وبعد النكبة، وابتعدت عن المخيمات والقرى لحرصهم على متابعة الاستثمار في التعليم. أي أنهم حضريون أصلاً أو متحضرون، في حين أن الأغلبية الساحقة من اللاجئين هم من الفلاحين بمن فيهم شريحة **ألـ** « **Landless** ». هكذا تتجلى الملاحظة الثانية: فالقيادة المؤسسة وصاحبة القرار السياسي، فيما بعد، هي في غالبيتها مدنية (تاريخياً) أو مدنية (**نشأة**)، وما دونها ينتمي إلى الريف. وهذا يؤشر من جانب على استمرار الهيمنة التاريخية للمدينة على الريف في المجتمع الفلسطيني. ومن جانب آخر على أن الصراع بين المنظمات على القيادة هو صراع مديني – مديني لم يكن للريف فيه دور ملموس. وفي المحصلة هو صراع بيني يتطلع إلى السلطة والنفوذ من خلال الثورة بوصفها مجال الصراع. ولكن إلى متى يستمر هذا الصراع؟ وإلى متى يستمر استبعاد الريف والحط من شأنه؟

ثالثاً: ثقافة الكسب والتبرير

إن صراعاً مدينياً من هذا النوع تطور مع الزمن ليثبت ثقافة « **الكسب**» أو « **الغنيمة**» أو « **الامتياز**»، وهي ثقافة عربية سائدة منذ زمن قديم. وفي الثورة الفلسطينية اتسمت بمحتوى سياسي يقوم على:

- « **تعجل جني الثمار**»[432]، بحيث أن أي جهد سياسي أو أيدولوجي أو حربي ... الخ لم يكن يتح له الوقت ليؤتي ثماره المأمولة. إذ سريعاً ما تستغل النتائج كما لو أنها غنيمة. وهذا يؤكد غياب الاعتقاد بالحرب الشعبية طويلة الأمد.

- حق الاستئثار بالقيادة. فحتى آخر القرن العشرين لم تتبدل القيادات الفلسطينية بالرغم من مرور نحو نصف قرن على بعضها، وهذا ينطبق بالدرجة الأساس على قادة المنظمات[433]ومساعديهم إلا في حالات الوفاة أو الاستشهاد. وبطريقة غير مباشرة يدافع أحد القادة الفلسطينين عن هذه الحقيقة فيجزم أنه: « **لا يمكن تصور دولة ذات سيادة حقيقية إلا إذا أسسها وحكمها أولئك الذين قادوا حركة التحرير الوطني ...** » [434]. وقد شملت هذه الثقافة، كل المنظمات والمؤسسات وعلى كل المستويات وفي مختلف الظروف والأوقات. وأفرزت ظواهر عدة وخطيرة كالتكلس البيروقراطي وحلول الفرد محل الجماعة وانتشار النزعات المِنْطقية التي فصلت بين الثورة والشعب

---

[431] في مقالة مبكرة لـ "برهان غليون" يستعرض فيها مواقف الطبقات من الثورة ويحللها، يتوصل إلى نتيجة يرى فيها أن"أزمة الثورة هي أزمة اليسار العربي بشكل عام "وهو موقف سجله قبل ولادة اليسار الفلسطيني. وعن " البرجوازية الصغيرة" وتسلمها القيادة يقول: "إن الثورة إذن لا تقودها إلا الطبقة الأكثر فعالية في مرحلة معينة من تطور المجتمع المادي..وفي الدول العربية لا يرجع تبوؤها لمراكز عديدة في الثورة إلى إمكانية تشكلها كطبقة وإنما إلى ظروف تاريخية واستثنائية مرت بها بعض الأقطار".أما عن "البرولتياريا، فإن قيادتها للثورة ليست مرتبطة بحزب معين لأنها كطبقة يمكن أن تكون موالية لأكثر من حزب ثوري".هذا "الكلام" قيل قبل أن تعتقد الجبهة الشعبية أو الجبهة الديمقراطية أن كلاً منهما أقدر على بناء حزب البروليتاريا من أي تنظيم يساري آخر. **راجع**: غليون (برهان): المسائل الراهنة للثورة العربية – دراسات عربية – بيروت،لبنان- عدد2 – كانون أول/ديسمبر1966/ص10-14.**وللمقارنة حول معتقدات "الشعبية"، مثلاً،مع**: حجار (جورج سالم): أدبيات الجبهة الشعبية..- مرجع سابق– عدد 10 – ص47. إذ ينقل الباحث عن"حبش" قوله أن: "الحزب الماركسي اللينيني الفلسطيني الذي سيقود الطبقة العاملة الفلسطينية والجماهير الفلسطينية يتشكل في تصورنا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقط ".

[432] أبراش (إبراهيم) .- البعد القومي ... - مرجع سابق - ص 242 .

[433] حول تجديد القيادات الفلسطينية والفرص الضائعة لياسر عرفات وجورج حبش ، **راجع**: جابر (عدنان).- الثوب والعنب - مرجع سابق / ص 71 - 109 .

[434] خلف (صلاح) . - ... بلا هوية - مرجع سابق - ص 333 .

وفككت وحدته وضربت ستارا من الجهل بالقضية والثورة وعززت الانقسام من نحو:(**غزة، الضفة الغربية**) والمدنية (**خليلي، نابلسي، غزاوي، مقدسي ...**) والإقليمية والجهوية (**فلسطينيو الداخل وفلسطينيو الخارج أو فلسطينيو1948 وفلسطينيو1967 أو هذا فلسطيني أردني وذاك سوري وآخر لبناني ...**) والتنظيمية (**فتحاوي، شعبية، ديمقراطية..**) وداخل التنظيم الواحد (**عسكري، تنظيمي، مدني سياسي ...**). ومن الملفت للانتباه أن ثقافة الكسب تلازمت مع النزوع إلى تبرير كل سلوك أو ظاهرة في مناخ من اللامبالاة والاستهتار والحط من شأن النقد والرقابة والمحاسبة أياً كان مصدرها من أضعف مرتبة تنظيمية إلى أعلاها. وبعد خروج الثورة الفلسطينية من لبنان تجذرت هذه الثقافة إلى الحد الذي خرجت فيه عن إطارها الداخلي لتصيب نضالات الشعوب الصديقة بالسخرية والدونية والتشكيك بقدراتها ومصداقيتها. أما حركات المقاومة الأخرى أكانت علمانية أم إسلامية فقد أصيبت بالتطرف من هذا وعدم الواقعية من ذاك.

أما الفلسطينيون، لاسيما في الأراضي المحتلة، فلم يتبق لهم غير الوعي الجمعي المستمد من كونهم أمة منكوبة ومضطهدة. فهم على الصعيد العربي الرسمي مشكلة سياسية وأمنية، وعلى الصعيد الشعبي لاجئين. واللاجئ، اجتماعياً، شخصية دونية، وفي بعض الأحايين منبوذة. هكذا تشكلت شخصية الفلسطيني اللاجئ ولما تزل بعد على هذه الصورة.

الجزء الثاني:

تاريخية الظاهرة الجهادية في فلسطين

المسألة الأولى:

التأصيل للفكر الجهادي، من أين البداية؟

* **المدخل إلى نشأة الظاهرة الجهادية في فلسطين**

إن معاينة المقالة الأيديولوجية والسياسية لتنظيمات الظاهرة الجهادية في فلسطين، حاليا، أسهل من المعاينة التاريخية لها، حيث يشكل التصدي لها بالبحث مغامرة ربما تؤدي إلى ورطة لما تكتنفه من غموض ظل يتراكم عبر سنوات طويلة. فالجماعات الإسلامية بالرغم من وحدة التصور والاعتقاد لم تستند إلى نظرية عمل مركزية كما فعلت المنظمات الفدائية باعتمادها مبدأ الكفاح المسلح مصدرا للشرعية في حينه ولمَّا يزل صالحا بعد. أين المشكلة إذن؟ هل هو قصور في العقيدة التي أنجبت أمة إسلامية ذات بأس وسلطان؟ أم في الظروف التاريخية والسياسية التي أملت تأويلات معينة فككت وحدة العمل وقدمت مقالات نظرية متنوعة باعدت فيها ما بين الفاعلين الإستراتيجيين في الحقل الإسلامي أفرادا وجماعات؟

الجهاد والمسؤولية التاريخية

من النادر جدا ملاحظة جماعات إسلامية متعددة وذات قضايا خلافية مركزية قبل العام 1954. غير أن الدارس للحركة الإسلامية في المشرق العربي يلاحظ أن الغالبية الساحقة من التيارات الجهادية وغير الجهادية، بما فيها ذات النزعات الانقلابية أو الداعية إلى تأجيل الجهاد أو التي تحللت من مسؤوليته، قد مثلت، بشكل أو بأخر، خروجا على جماعة « **الإخوان المسلمين**». ولأن الجماعة تتباهى في كونها « **الشجرة الباسقة**»، والتي تحملت، تاريخيا، عبء الأمة الإسلامية والنهوض بها مجددا لذا فهي تتحمل، نظريا، الجانب الأكبر من المسؤولية تجاه تفكك الحركة الإسلامية وتباعد أهدافها وتباين مدارسها وأطروحاتها، ذلك أن القضية الخلافية المركزية تتمحور حول مسألة الجهاد ومفهوم « **الإخوان المسلمين**» له والذي أدى إلى انفلات عدة تيارات من عقالها بعد الاصطدام بالسلطة المصرية (**1954/10/26**) الأمر الذي أدى إلى انكفائها والسماح ببروز تيارات إسلامية جديدة لم تكن لتصبح ذات شأن لولا هذا الانكفاء. ففي ذلك التاريخ اتُّهمت الجماعة بتدبير اغتيال جمال عبد الناصر رئيس الوزراء في حكومة محمد نجيب. ولم يمض وقت قصير حتى امتلأت السجون بآلاف الأعضاء والأنصار. وتَقرَّر حل الجماعة؛ فشرَّعت المحاكم أبوابها لتصدر قرارات بإعدام سبعة من القيادات نُفذت في ستة منها (**1954/12/7**) ونجا منها المرشد العام حسن الهضيبي بسبب كبر سنه (63 عاما). وبدأت المعاناة في السجون على يد الشرطة المصرية الشهيرة بممارسة التعذيب الجسدي والنفسي بغض النظر عن الحكومة القائمة [435]. وبلغ الكره والتحريض ضد « **الإخوان** » حدا دفع السجانين لارتكاب عدة مذابح كان أشهرها مذبحة سجن « **ليمان– طُرّة**» حيث أُطلقت النيران على سجناء الجماعة وهم في الزنازين فقُتل العشرات منهم وأصيب المئآت بجراح. وبدا واضحا لـ « **الإخوان** » أن الحكومة – القضاء – الشرطة عازمون على تصفيتهم جسديا حتى لو كانوا داخل السجون وليس خارجها فحسب. وحتى الآن لم تقدم الدولة مبررا لحملتها تلك سوى تهمة « **التآمر على الدولة والاغتيال ومحاولة قلب نظام الحكم**» وهي تهم أثير حولها جدل كبير كونها فضفاضة تتسع لكل زمان ولكل صنوف التعذيب والقتل. وعلى أساسها ولأسباب أخرى استأنفت الحكومة حملتها الثانية **سنة 1965** حتى إذا ما امتلأت السجون مجددا بعشرات الآلاف (**أكثر من 30 ألف معتقل**) كانت أحكام الإعدام بانتظار المئات لتتوج بعد مضي عام على الحملة بإعدام سيد قطب ولكن هذه المرة بالرغم من كبر سنه. وفي الحملتين لاقى « **الإخوان** » من التعذيب والتنكيل ظلما دفعهم إلى التساؤل: عما إذا كان الحاكم مسلما؟ أم كافرا؟ والمقصود بذلك جمال عبد الناصر. وفي مرحلة تالية، عما إذا كان السجانون كذلك، ممن يشار إليهم بالمسلمين؟ وأخيرا شاع التساؤل، عما إذا كان المجتمع الذي يعيشون فيه مجتمعا إسلاميا؟ وكانت النتيجة أن خُلع على المجتمع صفة «**الجاهلية**» التي أصَّل لها سيد قطب قبل إعدامه حيث يُنظر إلى كتابه « **معالم في الطريق**» العلامة الفارقة في فكر التكفير والتجهيل[436].

---

[435] ميتشل (ريتشارد .ب).- الإخوان المسلمون - ترجمة: محمود أبو السعود / تعليق: صالح أبو رقيق - الطبعة الأولى، 1979 - الحاشية 101 / ص 162. ولأن مكان النشر غير ظاهر على الطبعة نشير إلى أن النسخة حصلنا عليها من مكتبة جامعة اليرموك الأردنية وتقع تحت التصنيف: JQ 3898.M 87,M 5712 .

[436] في الواقع فإن جذور التكفير لدى الجماعة انطلقت مقدماتها الأولى من السجون المصرية في أواخر أيام حسن البنا مؤسس الجماعة. فقد تمخض عن مشاركة الجماعة في الجهاد في فلسطين توجه غربي للانتقام منها الأمر الذي صعَّد الخلاف مع الدولة إلى نقطة اللاعودة لينتهي في العام 1948 بحلها واعتقال قادتها وأفرادها ومصادرة ممتلكاتها. أما حسن البنا فقد أُبقي خارج السجن. وألمح في حينه إلى أن الدولة قررت اغتياله بهذا التدبير. وفعلا اغتيل "البنا" بعد أقل من شهرين على حل الجماعة. ونجم عن هذه الأحداث ضغوطاً شديدة مورست ضد سجناء الجماعة. ويشير أبرز مؤرخي الجماعة أن "الإخوان" امتهنوا بما أصابهم في السجون وبما لحق بأهليهم وشرفهم بقدر ما امتهنوا بأمر صدر بتعليق الآية

وهكذا تسببت الأحداث والضربات المتلاحقة بظهور تصورات أيديولوجية في عمق الدين فككت الجماعة إلى أربعة تيارات إسلامية تجتمع حول العقيدة لا عليها وتفترق في تحديد الوسيلة لإقامة الدولة الإسلامية. وفي هذا السياق يشار إلى الجماعات التالية:

- **السلفيون**. ويعتقدون أن السبيل إلى إقامة الدولة الإسلامية وبناء المجتمع الإسلامي هو التربية الدينية؛ تربية الراغبين من الأفراد وتربية الأبناء ليصبحوا أهلا لتمثيل النسق الإسلامي في الإنسان المسلم.
- « **الإخوان المسلمون**». وهم الجماعة المركزية الذين لا يزالون يحملون اسم الجماعة الأم.
- **جماعة المسلمين**. وهي التي اشتهرت باسم « **التكفير والهجرة**».
- **جماعة الجهاد**.

هذه التشكيلات الأربعة تمخضت عن حوارين داخل الجماعة قام الأول بعد العام 1954 وأسفر عن ولادة التوجه التربوي والإصلاحي (**السلفيون والإخوان وجماعة المسلمين**). وقام الثاني على خلفية كتاب « **معالم في الطريق**»[437] وأسفر عن ولادة التيار الجهادي (جماعة الجهاد)[438]. والواقع أن هذا التفكك الذي يصح على جماعة « **الإخوان المسلمين**» لا يفي بالغرض إذا تعلق الأمر بالحركة الإسلامية العالمية التي مثلت مصر، قبل ظهور المدرسة السلفية الجهادية، مركز الثقل لها. فحتى أواخر القرن العشرين ظلت نظرية العمل الإسلامي تتنازعها ثلاثة مدارس لكل منها أسلوبها في إحداث التغيير الإسلامي الإستراتيجي الهادف لإقامة الدولة الإسلامية وانطلاقا منها استئناف الحياة الاجتماعية الإسلامية، وكذا الإسلام لرسالته الحضارية إلى الناس كافة. لذا فهي ذات هدف واحد وإن اختلفت في الوسائل. وهذه المدارس هي:

مدرسة الدعوة

تشتمل على إجمالي التيارات الدَّعَوية والتربوية والتعبُّدية كجماعات « **التبليغ والدعوة**» و « **جماعة المسلمين**» و « **السلفيين**» ومثلهم. وهذه الجماعات لا تتدخل في القضايا السياسية أو الجهاد بل تترك الأمر للزمن وتحصر اهتمامها المباشر بالتربية والهداية ونشر الدعوة. غير أنها تختلف في أساليب التنظيم ووسائل العمل كما تتباين مواقفها إزاء مصادر التشريع. إذ أن بعضها لا يأخذ بغير الكتاب والسنة وإن كانت جميعها تنطلق منهما.

مدرسة الإصلاح

تمثلها جماعة « **الإخوان المسلمين**» التي تبتعد عن قضايا الجهاد ومقاومة السلطة والتكفير والتجهيل وهي بذلك مثل رواد المدرسة الدعَوية إلا أنها تختلف عنها وعن مدرسة الجهاد في كونها تنشط في القضايا السياسية والاجتماعية محاولة الوصول إلى الحكم بطرق سلمية وقانونية عبر الانتخابات البرلمانية، وعبر تربية الفرد وإيجاد المجتمع المسلم والدولة الإسلامية كي يتهيأ لها « **الحكم بما أنزل الله**». ومع ذلك فإن هذا النهج يختلف من مكان لآخر كلما غيرت جماعات « **الإخوان المسلمين**» من توجهاتها الإصلاحية نحو العمل المسلح كجماعتي الإخوان في سوريا وفلسطين وربما في مناطق أخرى.

مدرسة الجهاد

القرآنية على جدران السجون: " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فسادا أن يُقتّلوا أو يُصلَّبوا أو تُقطّع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنْفَوا من الأرض، أولئك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم" **(سورة المائدة، الآية 33)**. **قارن مع**: ميتشل (ريتشارد). - الإخوان المسلمون - مرجع سابق - ص164،162.

[437] خلف الله (محمد أحمد) .- الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ندوة – مقالة : الصحوة الإسلامية في مصر – مركز دراسات الوحدة العربية ، جامعة الأمم المتحدة – بيروت ، لبنان – الطبعة الأولى، 1987 / ص 64 – 67.

[438] أول تنظيمات الجهاد في مصر ظهرت سنة 1958 بقيادة الشاب نبيل برعي الذي خرج من جماعة الإخوان المسلمين وطالب بالعنف المسلح متخذا من أفكار العلامة **ابن تيمية** منهاجا للحركة. ثم انشق عنه علوي مصطفى سنة 1973 مع بعض أعضاء التنظيم وأقام تنظيما جديدا سمي بتنظيم الجهاد. وقرر الدخول في حرب مع اليهود على حدود قناة السويس. **راجع**: أحمد (رفعت سيد). – النبي المسلح، جزآن: الرافضون (1) والثائرون (2) - دار رياض الريس للنشر والكتب - لندن، المملكة المتحدة - كانون الثاني/ يناير 1991 – الجزء الثاني، ص 80. ومن الآن فصاعدا سيتم العودة إلى المرجع دون ذكر اسم المؤلف.

وقد عبرت عنها جماعات « **الجهاد الإسلامي**» في مصر أول ما ظهرت. وأفكارها « **توجب خلع الحاكم الكافر وإقامة حكم الله في الأرض**» بالقوة كواجب ديني لا مفر منه. وتستلهم دعواها في الجهاد من أطروحات شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية. وتدعم توجهاتها الجهادية بعدد من الدراسات الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي تعالج المجتمعات الإسلامية وخاصة المجتمع المصري. وهذا ما يميز أطروحتها عن المدارس الأخرى. لذا فهي توجه انتقادات عنيفة ضد مدرستي الدعوة والإصلاح.

الدور الفلسطيني: مبادرة عامة

رافق نشأة الحركات الإسلامية الجهادية في فلسطين خطاب أيديولوجي يقوم على اعتبار فلسطين قضية مركزية لكل الحركات الفاعلة في حقول العمل الإسلامي على مستوى الأمة الإسلامية وفي إطار مشروع إسلامي نهضوي يستهدف مواجهة المشروع الاستعماري الرأسمالي الغربي البروتستانتي المتحالف، منذ قرون، مع اليهودية ثم مع الصهيونية وإسرائيل. والمتتبع لنصوص الحركات الجهادية ومنشورات مفكريها سيلاحظ نقدا مزدوجا ومريرا للمنظومات الأيديولوجية التي استعملتها القوى الوطنية العلمانية والإسلامية على السواء. وفي المحصلة نتحصل على خطاب أيديولوجي متعدد المستويات والمحتويات يتطلع إلى حشود المسلمين في العالم الإسلامي ليطل عليهم عبر منظومة ثقافية إيمانية – حضارية – تاريخية محورها الجهاد الذي يُقدَّم على أنه الوسيلة الأمثل في احتواء التفكك وفي التغيير الإستراتيجي في أنماط الحياة الاجتماعية والسياسية.

فالخطاب الأيديولوجي الرسمي والثوري استعمل أطروحات وافدة كالماركسية والاشتراكية أو محلية مصطنعة كالقومية والقطرية عكست في واقع الأمر حالة التجزئة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية، رمز « **الخلافة**» الأخير للأمة الإسلامية وقلبها الأمة العربية. وتبعا لذلك راجت ثقافة مشوهة دخيلة أساسها « **التغريب**». أما الإسلام الذي لم يكن للأمة العربية قبله وجود عبر قرون طويلة فهو إما مغيب تماما أو أنه محارَب بشراسة. وهذا أمر طبيعي بما أن المشروع الغربي الرأسمالي ما كان له أن يسود لولا إقصاء الإسلام والقضاء على مؤسساته وبناه الاجتماعية والسياسية والقيمية وحتى الإنسانية. وانطلاقا من نمط الدولة الوطنية تكرست سلطة الغرب عبر القوى المهيمنة والنخب الحاكمة[439] التي تدافع عن امتيازات وليس عن ثقافات أو مشاريع تستهدفها بالذات. وتمخض عن تفكك الحركة الإسلامية أطروحات متباينة بعضها نادى بالإسلام باعتباره « **دعوة**» والبعض الآخر اعتبره « **غزوة** ».

ومن أجل محاصرة هذا التفكك الشامل سعى الخطاب الجهادي الفلسطيني إلى خلق ثقافة جهادية[440] عابرة للقطرية أو القومية أو الشعوبية، ثقافة لا تنظيمية، بهدف إحداث تلاقح إسلامي، حركي وشعبي، على أرضية القضية الفلسطينية باعتبارها محور المشروع الإسلامي وأساس انطلاقته. لذا فقد وجد هذا الخطاب نفسه معنيا باستباحة فضاءات الحركات الإسلامية كافة منطلقا من تصوراته للخروج من الأزمة ومن واقع الحركة الإسلامية في فلسطين والتي هي حقيقة « **صورة عن مثيلتها في الخارج .. وأن الأفكار والاتجاهات والمدارس والرموز الإسلامية في المنطقتين العربية والإسلامية موجودة بكاملها في فلسطين ... ابتداء من « الإخوان المسلمين» وانتهاء بحركة الجهاد الإسلامي.. ومن أبي الأعلى المودودي (الباكستان) حتى مالك بن بني (الجزائر) .. وبالتالي فإن الحركة الإسلامية خارج فلسطين والجماهير المسلمة هي رصيد للحركة الإسلامية والجماهير المسلمة داخلها وقوة ودعم ومساندة حقيقية على كافة المستويات ...** »[441]. ولا شك أن هذا التوصيف لم يُرْجَ منه استدعاء الجماعات الإسلامية الفلسطينية وحدها ولا الرد فقط على الجماعات السياسية العلمانية بقدر ما حاول مناظرة الموجودات الأيديولوجية لتنظيمات الحركة الإسلامية في مصر حيث الثقل المركزي للحركة الإسلامية العالمية وحيث تنظيمات « **الجهاد الإسلامي**» فيها بهدف توحيد الجهود وإرسائها على أسس ومرتكزات الخطاب الأيديولوجي لتيارات « **الجهاد الإسلامي**» في فلسطين والتي تتأسس

---

[439] الإسلام وفلسطين – نصف شهرية - نشرة غير دورية تهتم بشؤون الإسلام والقضية الفلسطينية - نيقوسيا، قبرص - دار الجذور للطباعة والنشر - العدد 4 - أيار / مايو 1988 ، ص 2 - 4 .

[440] يسميها الشيخ عبد العزيز عودة أحد مؤسسي حركة الجهاد الإسلامي بـ "الروح الإيمانية". **راجع في ذلك**: مقابلة أجرتها معه صحيفة الخليج الإماراتية في 2 نيسان (أفريل) 1989.

[441] الإسلام وفلسطين .- مصدر سابق - العدد 15 - حزيران / يونيو 1989 - ص 5 .

على اعتبار أن (**أولا**) القضية الفلسطينية قضية إسلامية و (**ثانيا**) الجهاد قضية مركزية و (**ثالثا**) القضية الفلسطينية قضية مركزية.

فـ « **الجهاد الإسلامي**» في فلسطين يرى أن من مسؤولية القوى الإسلامية الرد على القوى العلمانية التي خلت أطروحاتها من البعد الديني في الصراع مع إسرائيل. فالمشكلة الفلسطينية ليست مشكلة وطنية ولا قومية ولا طبقية إنما قضية دين وعبادة، وهو ما لم تأخذ به القوى العلمانية قط. وحتى الميثاق الوطني الفلسطيني لم ترد فيه لفظة الإسلام ولا بأية صيغة لغوية وكأن فلسطين قطعة أرض تقع خارج الزمان والمكان والعقيدة وليس سكانها بمسلمين أو بمؤمنين. أما المركزية الفلسطينية ومؤسساتها فلم تقع من جهتها أية محاولة لتدارك الخلل. وهذا عائد لسببين على الأقل:

- إن منظمة التحرير الفلسطينية نشأت من رحم السياسة المصرية المعادية لجماعات « **الإخوان المسلمين**» آنذاك وفي خضم شيوع الثقافة التغريبية والإلحادية في المجتمع المصري فضلا عن التحلل القيمي والأخلاقي.
- غلبة اليسار الماركسي على البنية الاجتماعية التنظيمية والأيديولوجية لفصائل المقاومة الفلسطينية، ومن ثم جنوح القيادة الفلسطينية بشكل مبكر جدا للتصالح مع إسرائيل فضلا عن إصرار بعض الشخصيات الوطنية الفلسطينية* على تعمد إقصاء حتى لفظة الإسلام من الميثاق الوطني الفلسطيني، مما يجعل توظيف الدين في الصراع معها ضربا من المستحيل.

هذان السببان أخرجا الدين من كونه عمقا تاريخيا للأمة وحضاريا تتواصل معه ومن خلاله الأجيال لأنه مَعِين لا ينضب من الطاقة بخلاف الأيديولوجيات الوضعية والمصطنعة التي يتجاوزها الزمن ولم يكن أيا منها على صلة بالتاريخ العربي أو نتاجا له. والأشد خطورة أنها لا تحفظ حقوقا. وهنا تتجلى قيمة الإسلام الذي لا يتحلل بفعل عامل الزمن ولا يتأثر بهذا الجيل أو ذاك ولا يمكن تجاوز أحكامه أو تعديلها أو المساومة عليها. لهذا جهدت الحركات الجهادية الفلسطينية في التدليل على صحة أطروحتها بـ « **إسلامية القضية الفلسطينية**» انطلاقا من القرآن والأحاديث النبوية والتاريخ الإسلامي والإيماني. وبذل رموزها إلى جانب العلماء والمفكرين الإسلاميين جهودا معتبرة بتفسير السور والآيات القرآنية المتعلقة باليهود وبيان نهاية دولتهم في فلسطين[442]. ودعمت تفسيراتها بالأحاديث الإخبارية النبوية والتي تتنبأ بفتح « **رومِيَّة**» بعد أن فتحت « **القسطنطينية**» وبعودة الخلافة الإسلامية بالإضافة إلى دراسات علمية فريدة نشطت في هذا الاتجاه. أما القوى العلمانية فلم يؤد تجاهلها للمخزون الهائل في الدين إلا إلى الجهل في التراث الديني ومكانة فلسطين في الإسلام الأمر الذي أفقر القضية وشوه الهوية بل فجرها إلى ولاءات وانتماءات متعددة هي أقرب إلى الثقافة الغربية وأنماط حياة مجتمعاتها من قربها إلى ثقافتها ومجتمعاتها التي وُلدت ونشأت فيها. فكانت النتيجة انفصال الثورة عن الجماهير وتحييد قطاعات واسعة من الجماهير العربية والإسلامية التي عزفت طواعية عن المشاركة في نضال ليست له راية محددة ولا مكونات حضارية أو نفسية تستجيب لمكونات الشخصية العربية الإسلامية.

وبما أن الخطاب الأيديولوجي الإسلامي لا يمايز بطبيعته بين فئة وأخرى فقد توجهت تيارات « **الجهاد الإسلامي**» في فلسطين إلى كافة الحركات الإسلامية لدفعها نحو الأخذ بدعوى « **إسلامية القضية**» وتبيُّن مكانة فلسطين في العقيدة واعتبارها القضية المركزية في المشروع الإسلامي بما يوازي مكانتها الدينية. فالقوى

---

* في هذا السياق يرد اسم شفيق الحوت باعتباره الشخصية التي أصرت أكثر من أية شخصية فلسطينية أو جهة على استبعاد الإسلام عقيدة وهوية من الميثاق الوطني.

[442] من الأمثلة على ذلك: العلي (إبراهيم).- الأرض المقدسة بين الماضي والحاضر والمستقبل / 12 - منشورات "فلسطين المسلمة" – لندن. المملكة المتحدة - الطبعة الأولى، 1996. وعمرو (يوسف محمد).- بنو إسرائيل في القرآن الكريم - طبعة تطلب من المؤلف - عمان، الأردن - الطبعة الأولى ،1995. وجرار (بسام): زوال "إسرائيل" في القرآن الكريم: نبوءة .. أم صدف رقمية ؟!...**راجع**: مجلة "إلى الأمام" – العدد 2189 –21-27 / 5/ 1993. وهي المجلة التابعة للجبهة الشعبية – القيادة العامة. وتعتبر الدراسة من أطرف ما كتب حتى الآن عن الإسلام واليهود. وفي العاصمة الأردنية – عمان صدرت في كُتيِّب صغير وعلى شريط تسجيلي ومصور سنة 1996. والآن هي شلئعة على أقراص الكومبيوتر. وثمة دراسات أخرى في نشرية الإسلام وفلسطين وأخرى للدكتور صلاح الدين الخالدي في جريدة السبيل الأردنية وكذا للشيخ عبد المنعم أبو زنط في ذات الجريدة التي ابتدأ صدورها منذ العام 1994 أسبوعيا.

الإسلامية أنَّى كانت ينبغي أن تتوقف عن الجدل والمماحكة وتتفهم هذه الحقيقة وضرورة أن يتوحد العمل الإسلامي باتجاه ثابت يقضي باستمرار المواجهة والمشاغلة ضد رأس المشروع الاستعماري في فلسطين حتى لو كانت فعاليات الحركات الإسلامية محكومة بخصوصيات المكان. وإذا ما اتفق على هذه الأطروحات فلا شك أن آليات العمل ستغدو سهلة المنال، ولن تُخلِّف الجهود المبذولة في هذا السياق سوى آثار إيجابية. أما إذا وقع التمسك بالأولويات المرفوعة حاليا فلا يستبعد فشلها بحيث تكون النتيجة خسارة مزدوجة، فلا هي وظفت جزء من جهودها وإمكانياتها لصالح القضية الفلسطينية مباشرة ولا هي حققت شيء من طموحاتها[443]. ولا يخفى أن هذه الدعوة وُجهت أصلا إلى تنظيمات « **الجهاد الإسلامي**» في مصر قبل غيرها.

وفيما يتعلق باعتبار الجهاد قضية مركزية فهي أطروحة استهدفت جماعات الدعوة والإصلاح، وإجمالا كل الجماعات التي تعزف عن ممارسة الجهاد المسلح أو التي تضع القضية الفلسطينية في مراتب تالية من اهتماماتها. ويعتبر الجهاد في الشريعة الإسلامية الركن السادس الذي لم يقع التنصيص عليه من بين أركان الإسلام الخمسة. ولهذا أُسمي بـ « **الفريضة الغائبة**». ويعود الفضل في إحياء هذه الفريضة إلى الدكتور صالح سِرِّيَّة الفلسطيني الأصل، وبالذات **سنة 1973** عبر كتيب صغير بعنوان « **رسالة الإيمان**». وانطلاقا منه يمكن التأريخ لبروز جماعات الجهاد في مصر وفلسطين وغيرها من الدول العربية والإسلامية بعد ضرْب جماعة « **الإخوان المسلمين**» في مصر وتفككها الأيديولوجي والتنظيمي آنذاك. ولا يعرف قبل ذلك عن أية جماعة أو شخصية إسلامية أثارت مسألة الجهاد وتطبيقها قبل، ومثلما فعل، الدكتور سرية. لذا فإن التأصيل للفكر الجهادي الفلسطيني، في حينه، لم يبتعد كثيرا عن مضامين « **رسالة الإيمان**» ولا عن مضامين كتيب بعنوان: « **الفريضة الغائبة**» الذي وضعه المهندس محمد عبد السلام فرج مؤسس أحد تنظيمات الجهاد في مصر.

والسؤال هو: لماذا توجه جماعات الجهاد في فلسطين مقالتها الأيديولوجية نحو جماعات الجهاد في مصر؟ وهل يبرر ذلك كون الدكتور صالح سرية فلسطينيا؟ وهل يكفي الزعم بأن الانفتاح على مصر ناجم عن الثقل التاريخي والحضاري للأمتين العربية والإسلامية وكونها أحد المواطن التقليدية للحركة الإسلامية العالمية؟

لا شك في كل ذلك. غير أن وجود مجالات للاتفاق والاختلاف لا بد وأن تكشف عن علاقة ما ربطت بين الجانبين بعضها دفع الجهاديين الفلسطينيين إلى التفاعل مع أقرانهم المصريين. والملاحظ أن تأثيرا متبادلا بين الجانبين وقع على المستوى التنظيمي والأيديولوجي يمكن معاينته من خلال نموذج حركة « **الجهاد الإسلامي**» الفلسطينية والتي: « **ارتبطت قيادات وكوادر منها بالحركة التي حملت نفس الاسم في مصر أثناء دراسة المؤسسين هناك في السبعينات**». فالجماعتان تبادلتا التأثير بأطروحات « **رسالة الإيمان**» والدكتور فتحي الشقاقي وردوده على تعطيل الجماعات الإسلامية اللاجهادية لركن الجهاد بصورة أدق، وإن لم تكن أشمل، مما عرَضته وثيقة الفريضة الغائبة. وشكلت الجماعتان بديلا عن المأزق التاريخي للحركة الإسلامية العالمية باعتمادهما مبدأ الجهاد في التغيير حيث وضعتا حدودا فاصلة بين مدرسة الجهاد والمدارس الأخرى وبات ممكنا التمييز بسهولة بينهما في مستوى العمل والخطاب الأيديولوجي الذي يعج بمفاهيم « **الجهاد، الإيمان، الردة الجماعية، تكفير الأنظمة وقتالها ...** » إلا أنهما لم تشكلا حلا لأزمات الحركة الإسلامية العالمية ومدارسها المختلفة. وها هي نقاط الاختلاف تتجلى بأسلوب العمل والمقالة الأيديولوجية التي تميز بين الجماعتين. إذ أن مؤسسي الجماعة الفلسطينية في مصر وغيرها نشطوا في إطار العمل الإسلامي الجهادي على مستوى الأمة وليس على مستوى قطري محدود، متخذين من القضية الفلسطينية القضية المركزية. ولهذا فهم يبتعدون عن تكفير الأنظمة أو تجهيل المجتمعات لأنهم لا يقاتلون نظام حكم ولا يحاربون مجتمعا جاهليا ولا مجال للتمسك بتطبيق الشريعة الإسلامية في هذه المرحلة [444] حيث الهدف ينصب على رأس المشروع الاستعماري الغربي – الصهيوني الذي يتحصن في قلب العروبة والإسلام ويضرب كل نهوض محتمل. كما أن الجهاديين الفلسطينيين ليسوا بديلا عن أي من الحركات الإسلامية ولا يناصبونها العداء. والمشكلة المريرة التي حطمت طموحاتهم هي إصرار بعض جماعات الجهاد في مصر على التمسك بأطروحة « **مصر أولا**» مستدلين بذلك على مكانة مصر العربية والدولية وحجمها وتأثيرها في المحيطين العربي والدولي، وبأن الدكتور صالح سرية ذاته توجه إلى مصر لأنه أدرك هذه الحقيقة. وهذه الجماعات لا تنفي كون فلسطين أو أفغانستان أو إيران ... الخ قضية مركزية بيد أنها تختلف على إمكانية

---

[443] الإسلام وفلسطين.- مصدر سابق - العدد 6 - 1 آب / أغسطس 1988 - ص 2.

[444] مصطفى (هالة) : الجهاد الإسلامي في الأرض المحتلة - قضايا فكرية - دار الثقافة الجديدة - القاهرة، جمهورية مصر العربية - الكتاب السادس، نيسان/ أفريل 1988 - ص 178 .

اعتبارها قاعدة انطلاق خاصة فيما يتعلق بفلسطين، كما تختلف على آلية العمل. أما تركيزها على مصر فلأن بوسعها استعمال نفس أدوات النظام العلمانية ونفس إمكانياته وهو ما لا يتوفر في أي مكان آخر[445]. إلا أن انقساما حدث وأدى إلى تشتت الجهود وإلى الانكفاء الإقليمي لكل جماعة. ومن خلال معاينتنا للخطابين يمكن رد الانقسام إلى غلبة المحتوى السياسي على الخطاب الأيديولوجي لتيارات « **الجهاد الإسلامي**» في فلسطين. وفي المقابل يلاحظ من وثائق جماعات الجهاد في مصر غلبة المحتوى الديني على خطابها الأيديولوجي. وهكذا كان على الجهاديين الفلسطينيين أن يتوجهوا إلى المجتمع الفلسطيني حيث تمخض الجهد المبذول هناك عن بروز الظاهرة الجهادية والشروع بمقاومة عنيفة ضد إسرائيل فاجأت كل الجماعات السياسية، المحلية والإقليمية والدولية، دون أن تتخلى عن مقالتها الأيديولوجية بل لتعمل بكل قوتها على احتدام الإشكالية التاريخية بين مدرسة الجهاد ومدرسة الإصلاح ومن ثم تفجيرها بالكامل على الساحة الفلسطينية. ولكن كيف؟ **والسؤال الآن هو:** أية تاريخية هيأت لظهور مدرسة الجهاد لاسيما وأنها تشكلت من جماعات متفرقة لكل منها تاريخيتها الخاصة؟ بمعنى آخر كيف ائتلفت عدة جماعات مختلفة في إطار ما عرف بـ « **سرايا الجهاد الإسلامي**»؟ وأية تاريخية أيضا هيأت لمدرسة الإصلاح أن تستأنف العمل بالفريضة الغائبة بعد عزوف امتد لعقود ثلاثة؟ أو كيف يمكن تفسير العمل بالفلسفة الإصلاحية لدى جماعة « **الإخوان المسلمين**» في فلسطين ثم ممارسة الجهاد فيما بعد؟ وأية فائدة سنجنيها من تنزيل الظاهرة في إطار المجتمع الفلسطيني من حيث هوية الشرائح الاجتماعية وانتماءاتها؟ وأين تتواجد في إطار التنظيم الاجتماعي ولماذا؟ وأية أهمية في ذلك؟ وهل نتوقع الإجابة، في الفصول القادمة، على أكثر من هذه التساؤلات؟

بداية، وبالنظر إلى الترابط التاريخي الوثيق بين الجماعات الإسلامية في فلسطين ومصر، على اختلاف أطروحاتها، سنعمد إلى تقديم عرض موجز لنشأة الجماعات في مصر مركزين على المقالة الأيديولوجية التي كان للفلسطينيين دور في صياغة البعض منها والرد على أطروحات البعض الآخر، فضلا عن العلاقات الأيديولوجية واللاتنظيمية التي قامت بين مؤسسي الجماعتين قبل نشأتهما بقليل وخلال ذلك. أما الجماعات التي سنعرض لها تالياً فهي:

1. جماعة المسلمين « **التكفير والهجرة**».
2. جماعة « **الكلية الفنية العسكرية**».
3. جماعة الجهاد.
4. الجماعة الإسلامية.

[445] ورد هذا الموقف في وثيقة "فلسفة المواجهة" وهو على النقيض مما ورد في وثيقة "الإحياء الاسلامي". **قارن بين الوثيقتين في** النبي المسلح.- الثائرون (2) - مرجع سابق - الصفحات على التوالي 236 ، 300-301.

الفصل الأول

« تنظيمات الغضب الإسلامي في مصر السبعينات »*

أولا: جماعة المسلمين « التكفير والهجرة »

نشأة الجماعة ومكانتها

تعود أصول نشأة هذه الجماعة إلى بذور « **التكفير**» و« **التجهيل**» التي أطلقها بعض دعاة « **الإخوان المسلمين**» في سجون الستينات وفي مقدمتهم الشيخ علي إسماعيل[446]. ولا شك أن الدعوة راجت في غياب بديل أيديولوجي أو سياسي يخفف من ضربات السلطة أو يواسي عذابات السجناء. وقد اكتشفت المخابرات المصرية أمر هذه الجماعة **سنة 1969** حين التحقيق مع الجماعات الإسلامية، إذ تَقدَّم شاب يدعى شكري أحمد مصطفى[447] من مدير المخابرات رفقة ثلاثة عشر فردا مخاطبا إياه: « **أرفض الحوار معك لأنك كافر وحكومتك كافرة** »[448]. ومع مجيء الرئيس أنور السادات إلى الحكم (**1970**) أفرج عن « **مصطفى**» وبقية أعضاء الجماعات الإسلامية. وعاد إلى موطنه الأصلي في محافظة أسيوط بصعيد مصر حيث انطلق من هناك في بناء الجماعة ولم يلبث أن اتسع التنظيم خلال خمس سنوات ليصل عدد أعضاءه إلى خمسة آلاف عضو تتراوح أعمارهم ما بين 14 سنة – 70 سنة ذكورا وإناثا من بينهم أسر كاملة وحتى عائلات ممتدة وعدد كبير من الطلبة والموظفين وصغار التجار وعاطلين عن العمل. وحتى ذلك الحين كانت هذه الجماعة هي الوحيدة التي تضم نساءً وفتيات. وسيطرت الجماعة على الجمعيات الدينية في كليات تجارة القاهرة، وهندسة عين شمس، وطب الإسكندرية، وعلوم وهندسة وزراعة المنصورة وبعض كليات جامعة أسيوط. كما أن تنظيماتها معروفة علنا في الكثير من المدن والقرى المصرية خاصة في محافظات المنيا وأسيوط والجيزة[449].

---

* وردت التسمية عنوانا لـ: أحمد (رفعت سيد).- تنظيمات الغضب الإسلامي في السبعينات – مكتبة مدبولي – القاهرة ، جمهورية مصر العربي – الطبعة الأولى،1989. وعلى الرغم من أن المؤلِّف يعبر عما ورد في هذا الفصل إلا أننا سنعتمد على مؤلف "النبي المسلح" بجزأيه نظرا لاتساعه واحتوائه على الوثائق الأصلية للجماعات الإسلامية في مصر .ولأن المؤلِّف ثمرة جهد كبير امتد لسنوات.

[446] هو شقيق عبد الفتاح إسماعيل الذي أعدم مع سيد قطب بتاريخ 1966/8/29. وقد تراجع علي إسماعيل عن أفكاره فيما بعد.

[447] هو نزيل سجن (ليمان – طره) الذي حدثت فيه المجزرة ضد الإخوان المسلمين. وقد أطلق على نفسه لقب "أمير آخر الزمان طه المصطفى شكري" وكان قد قضى في السجن نحو ست سنوات في الفترة ما بين 1965-1971 ثم أفرج عنه بعد تولي "السادات" الحكم إلى أن أعدم في أواخر سنة 1977. وقد وردت بعض أفكار الجماعة لدى: السعيد (رفعت): الإسلام السياسي من التطرف إلى مزيد من التطرف - قضايا فكرية - دار الثقافة الجديدة - القاهرة، جمهورية مصر العربية - الكتاب الثامن، تشرين أول/ اكتوبر 1989/ص237-238.

[448] النبي المسلح.- الجزء الثاني (الثائرون) - مرجع سابق - ص77.

[449] أبو عامود (محمد سعيد) : البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي (مصر كحالة للدراسة) - الوحدة - المجلس القومي للثقافة العربية - الرباط، المملكة المغربية - عدد 83 ، 82 - تموز/ يوليو، أب/ أغسطس 1991 - ص 37.

ويمكن القول أن الجماعة مثلث أخطر انشقاق واجهته جماعة « **الإخوان المسلمين**» التي رفضت أفكارها لِمَا خلفته من بلبلة داخل صفوف الجماعة في السجون كلما تم ترحيل شكري مصطفى « **المشاغب**» إلى أحد السجون، ولأن الجماعة لعبت دورا هاما في إبراز حركة الإحياء الإسلامي على ساحة العمل السياسي المصري حين قدمت نفسها كطرح جذري لكافة أشكال العمل الإسلامي التي كانت سائدة تحت مظلة « **الإخوان المسلمين**»[450]. وميزة الجماعة تتمثل في الطرح العقائدي الفريد الذي بلغ حدا كفَّرت فيه كل من لا ينتمي إليها ونفضت يدها من كل التراث الإسلامي الفقهي وتحصنت في القرآن والسنة واعتبرت كل ما عداهما تقليد. والتقليد كفر ما لم يثبت بالدليل القطعي المتصل بالله. وللتعرف على فكرة الجماعة والأطروحات الأساسية لأفكارها فلا يحتاج الأمر إلى جهد كبير للربط بينها وبين سيد قطب ربطا مباشرا من خلال كتاب « **معالم في الطريق**» حيث يرى « **قطب**» أنه لا مجال للتصالح مع مجتمع جاهلي وأنه لا بد من عملية بعث إسلامي عبر صفوة تبني مجتمعا إسلاميا يكون نواة حركية تمضي وهي تزاول نوعا من العزلة من جانب، ونوعا من الاتصال من الجانب الآخر بالجاهلية المحيطة مستندة في ذلك إلى المنهج القرآني في التلقي والتنفيذ، تماما كما كانت الجماعة المسلمة الأولى خلال العهد المكي[451]. ولكن هذا الطرح كما تفهمه الجماعة ليس بالضرورة هو الذي قصده سيد قطب. كما أن أفكار الجماعة ليست هي أفكار « **قطب**».

على كل حال، تقدم أقوال واعترافات مؤسس الجماعة أمام محكمة أمن الدولة العسكرية العليا في مطلع العام 1977 إثر إلقاء القبض عليه وعلى بعض أفراد جماعته منظومة فكرية متكاملة حول الدين والمجتمع والدولة. وهي حسب شكري مصطفى لا تعدو أن تكون جزء من تراث فكري ضخم وضعه في أكثر من أربعة آلاف صفحة عدا كتابات أخرى وضعها مفكرون غيره في الجماعة وصادرتها كلها أجهزة أمن الدولة والنيابة العسكرية[452]، كما أن موقف الجماعة حول اعتزال المجتمع لم يقع عرضه على المحكمة وهو ما أشار إليه شكري مصطفى [453].

دعوى الجماعة ومسألة قتال اليهود

ويلاحظ من وثيقتي « **الاعتراف**» و « **الخلافة**»[454] أن دعوى الجماعة المؤسسة على « **تبني الدعوة إلى الله وإقامة الدولة الإسلامية**» يمكن ملاحظتها في الموقف الذي تتبناه من الدولة والمجتمع القائمين ومدى تطابقهما مع المجتمع المكي إبان انطلاقة الدعوة المحمدية في الجزيرة العربية. ومبدئيا تفترض الجماعة كفر المجتمع والدولة بكل محتوياتهما المؤسسية والقيمية والفكرية والعلائقية بحيث لا يتبقى فيه شيء صالحا إلا للهدم وإعادة البناء من جديد. غير أن الكفر الشائع لا يستوجب إقامة الحدود في الوقت الحاضر لأن « **الجماعة المسلمة**» مستضعفة وعاجزة ولا بد من تحقيق الشروط الموصلة إلى « **التمكين**» وهو ما لا يتأتى قبل أن تمر الجماعة « **بحالة الاستضعاف وكف اليد والصفح والعفو والدفاع والقتال على الجزية والمعاهدات، ثم قتال على الإسلام لذات الإسلام**». وعليه فلا بد من الهجرة والانعزال عن المجتمع بهدف بناء الجماعة التي ستمر بمرحلتين « **الأولى يكون مقرها الكهوف والجبال والصحراء .. والثانية هي بناء يثرب المعاصرة**» أي مجتمع المدينة الذي أتاح للمسلمين فتح مكة[455]. وما يعنينا في فكر هذه الجماعة أكثر من غيره موقفها من قتال اليهود. فالمرحلة الأولى تحول دون القيام بأية مواجهة لأية قوة حتى لو كان المقصود بذلك اليهود. وقد وجهت المحكمة لأمير الجماعة سلسلة من الأسئلة تتصل بقتال اليهود واحتلال فلسطين والتجنيد العسكري في الجيش المصري أو غزو مصر. ويمكن تلخيص الإجابات على النحو التالي:

---

[450] النبي المسلح.- الثائرون (2) - مرجع سابق - ص 77.

[451] قطب (سيد) .- معالم في الطريق - دار الشروق - بيروت، لبنان/ القاهرة ، جمهورية مصر العربية - الطبعة الشرعية التاسعة، 1982 / من ص 10 - 20 من حيث المبدأ، ويمكن أن يمتد التشخيص حتى ص 50.

[452] ثمة مؤلف صدر سنة 1980 من قبل أحد قادة الجماعة بعد إعدام شكري مصطفى، وهو: أبو الخير (عبد الرحمن).- ذكرياتي مع جماعة المسلمين (التكفير والهجرة).- دار البحوث العلمية - الكويت - 1980.

[453] النبي المسلح.- الرافضون (1) - الوثيقة الثانية: النص الكامل لأقوال واعترافات شكري أحمد مصطفى " أمير جماعة المسلمين "(التكفير والهجرة) أمام محكمة أمن الدولة العسكرية العليا (1977). و**سنتعامل** مع النص باسم **"وثيقة الاعتراف"** كمصدر مباشر وليس مع المرجع. **وكذا سنفعل مع الوثائق الأخرى** ودون ترقيم فيما يخصها.

[454] النبي المسلح .- الثائرون (2) - وثيقة الخلافة.

[455] نفس المرجع .- ص 77.

« **بما أن أرض الإسلام هي الأرض جميعا، كل الأرض، فإن الأرض التي احتلها اليهود ليست إلا جزءً من أرض الإسلام التي يحتلها سائر الكافرين قبل احتلال اليهود... والخطة الإسلامية لإعادتها تحت السلطان المباشر للجماعة الإسلامية ليست بالضرورة أن تبدأ بقتال اليهود... فالرسول أمر بقتال غيرهم قبلهم ... وقتال العرب الآن لليهود لا يمكن بحال أن يسمى قتالا إسلاميا ... وافتراضيا سأقاوم دخول اليهود بيتي. أما عمليا فلن يكون سلوكي بالضرورة هو تقديم شباب الجماعة للموت في هذه المعارك. إنما... ترك مصر وينتهي الأمر... فالأصل أن الحركة الإسلامية تبنى في أول أمرها على قضية الفرار... الفرار من العدو الوافد تماما كالفرار من العدو المحلي وليس مواجهته ...** » لذا فإن الجماعة ترحب بتباشير السلام مع اليهود لـ « **تأثيره الحسن على الحركة الإسلامية في مصر وغيرها" أما شرعيا فقتال اليهود فرض على الجماعة... وهو ما سنفعله إن شاء الله حين التمكين**». ولكن متى يحين قتال اليهود؟ أو متى تنتهي مرحلة التمكين؟

أفردت وثيقة الخلافة صفحات طويلة اشتملت على مسألة الجهاد وأطروحات أخرى معمقة وردت غالبيتها في وثيقة الاعتراف. ومن خلالهما يلاحظ أن الجماعة تشخص الواقع الذي تعيشه بالاستناد إلى فرضيتين:

- **فرضية المكان**

فالدولة والمجتمع، حيث تتواجد الجماعة المسلمة، - مصر - كافران. وبما أنها الجماعة الوحيدة على منهج القرآن والسنة في هذا العالم فإن القوى المعادية تشمل، إلى جانب الكفار، المنافقون والدول والأمم كافة وفي مقدمتهم اليهود الذين وصفهم القرآن بالـ ﴿ **أشد عداوة للذين آمنوا**﴾[456] أي الأشد كرها وبغضا، والروم الذين قال عنهم الرسول « **أشد الناس على أمتي**» أي الأشد قسوة وبطشا. فاليهود منطلقون في علوهم (**سواء الأول أو الأخير**) إلى غايتهم الهادفة إلى قهر العالم والسيادة عليه. ووسيلتهم في ذلك أن يجعلوا أعداءهم يدمر بعضهم بعضا. وفي إطار هذه الفرضية تماثل الجماعة بين وضعيتها الحالية ووضعية المسلمين الأُوَل فتقرر أنها تعيش في العهد المكي لـ « **أن الحركة الإسلامية حين تنشأ تكون قطرة - ليس إلا - في بحر الكفر العالمي قوة وخطة**». وهي بالتالي غير معنية بقتال أحد حتى تحين ساعة التمكين والتي لم تكن، بأي حال، في مكة إنما في المدينة المنورة - يثرب - ولذا لا بد من الهجرة سعيا إلى التمكين.

- **فرضية الزمان**

تجتهد الجماعة في تقصي المدة الزمنية التي تبشر بقرب أوان الهجرة. ولكنها لا تحدد مكانا لها. وتعتقد أن المدة الزمنية تمثل فترة انتقالية بين أواخر العهد المكي وبداية العهد المدني. وهذه الفترة تقع في « **بضع سنين**» تتراوح بين 3 - 9 سنوات. فمن أين جاء هذا التحديد الزمني؟ بطبيعة الحال من القرآن والسنة النبوية باعتبارهما الحُجَّة الوحيدة للجماعة. ففي وثيقة الخلافة ثمة أهمية خاصة توليها الجماعة لسورة الروم لاسيما فاتحة آياتها: ﴿ **غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون، في بضع سنين، لله الأمر من قبل ومن بعد ...** (**الآية 2-4**) ﴾. فقد بشر القرآن بهزيمة الإمبراطورية الفارسية في بضع سنين من هزيمتها النكراء للإمبراطورية الرومانية. لذا راهن الصحابي الجليل أبو بكر الصديق على الحاجة إلى سبع سنين كيما تتمكن « **الروم**» من إعادة الكرّة وإلحاق الهزيمة بغريمتها « **فارس**» غير أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يمدد الرهان إلى تسع سنين. وفعلا تحققت النبوءة القرآنية وهُزمت « **فارس**» على يد « **الروم**». والسبب الثاني في التركيز على سورة الروم أنها نزلت في أواخر العهد المكي ولم يكن بينها وبين السور المدنية سوى سورتي « **العنكبوت**» و« **المطففين**». وما تلاحظه الوثيقة، أيضا، أن هزيمة الروم لفارس أضعفت الإمبراطوريتين وقوَّت شوكة الجماعة الإسلامية التي شرعت في قتال المشركين في المدينة وتُوِّجت في الانتصار على « **الأحزاب**» في معركة الخندق الشهيرة. وبعد هذه المعركة، وقبل أن يلقي المسلمون سلاحهم يضرب الرسول حصارا على اليهود في المدينة ويخرجهم منها.

هكذا يقرر شكري مصطفى أن كل هذه الأحداث ينبغي أن تمر بها الجماعة الإسلامية قبل أن يأذن لها الله في القتال. أما عن وضعية الروم والفرس فهي تماثل اليوم وضعية أميركا وروسيا من حيث أثرهما على الصعيد الدولي. وبعد أن تفتعل إسرائيل حروبا بين القوى الكبرى تنتهي بتدميرهما يكون العلو اليهودي في الأرض قد بلغ مداه وتكون الجماعة الإسلامية مؤهلة لمواجهته مثلما تخبر عن ذلك سورة الإسراء. لذا يضع « **مصطفى**» النقاط على الحروف التالية ليحسم مستقبل الجماعة وخطتها:

---

[456] القرآن الكريم - سورة المائدة ، آية 82.

« أريد أن أقول أن الحركة الإسلامية يمكن أن تعمل في مصر– حسب ظننا وحساباتنا – عملا صالحا ملائما لبضع سنين من الآن ... إن العدو الآن – وكما تدل الحسابات القاطعة عندنا – على وشك سيادته على العالم وتربعه على عرشه بصفته سيد الآدميين جميعا وحاكمهم ووالي أمرهم. وفي نظرنا أنه لن ينقضي هذا القرن الذي يسمونه بالقرن العشرين حتى يكون الأمر قد تم ...».

ولكن لماذا تنتهي الحسابات عند نهاية القرن وليس في سنة 1990 مثلا؟ إننا نفترض، من جهتنا، سببين يفسران ذلك **الأول** يفترض أن الجماعة انطلقت في دعوتها سنه1971 فمن المفترض أن ينتهي العهد المكي سنة 1984 حيث يكون قد انقضى ثلاثة عشرة سنة. ثم تقع الهجرة إلى العهد المدني الذي يستمر عشر سنوات وبهذا تتهيأ الجماعة للفتح بعد أن يكون قد انقضى من عمرها 23 سنة متواصلة هي أصلا مدة الدعوة النبوية. وبالتالي فإن السنة الموافقة هي 1994 وليس 1990. وهو ما يتوافق مع دعوى الجماعة بتحقق غايتها قبل العام 2000. **والثاني** لأن شكري مصطفى قطبي التفكير. فقد وقع بأيدينا ما يدعم اعتقاده حول المدة الزمنية المقترحة. ويبدو أن هذه المدة تقع في حدود 25 سنة. وهي المدة التي حددها أصلا سيد قطب ونقلها عنه في إحدى محاضراته(1951) الشيخ أبو الحسن الندوي حيث وردت في كتابه « **مذكرات سائح في الشرق العربي– ص188**»، وفيه يقول:

« وتحدث الأستاذ سيد قطب في تفصيل ووضوح، ويتلخص رأيه في أن المرحلة الأولى تربية الإنسان نفسه وإعدادها للدعوة الإسلامية وتحقيق مطالبها، ثم دعوته لغيره وتربيته له حتى تتكون الجماعة الإسلامية الصحيحة، ورأيه أن الجماعة لا بد أن تتكون من أفراد صالحين كما كان في العصر الأول وأن يبتدئ من أفراد، وهؤلاء الأفراد يتكتلون وتقديره أن هذه العملية قد تأخذ خمسا وعشرين سنة. وقال: أن الناس يستبطئون هذه المدة وأنا أستعجلها ... »[457].

تُرى، لو كان شكري مصطفى حيا فهل كان عليه إلا التراجع عن أفكاره ومعتقداته وحل الجماعة أو اعتناق أفكار جديدة ربما يكون للجهاد وقتال اليهود فيها حيزا؟

إن أخطر ما خلفته الجماعة يتجلى في مقولتي العهد المكي والعهد المدني[458] اللتان تركتا آثارا بالغة على بعض الجماعات الإسلامية وحتى التوجهات الفكرية لشرائح من الإسلاميين الذين باتوا يبررون العزوف عن الجهاد أو يعتقدون فعلا بدعوى « **العهد المكي**» أو« **التمكين**». ولم تخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من حضور الجماعة حتى بأسماء أخرى. ففي قطاع غزة اكتشفت سنة 1983 حين انتهز أحد أعضائها فرصة سجنه ووضع كتابا تناول فيه هذه الحركة. كما ورد لها ذكر آخر حين أصدرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية في مدينة رام الله بالضفة الغربية حكما بالسجن بتاريخ 1984/9/10 ضد شابين اتهما بعضوية « **التكفير والهجرة**»[459]. ومع مطلع التسعينات ظهرت الجماعة باسم « **حزب الله**» في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة. وتبين أن المؤسس هو الشيخ محمود عبد العزيز جودة (32 عاما) وهو خريج جامعة أم القرى في مدينة مكة وقد منع من التدريس في الجامعة الإسلامية بغزة حتى لا يتسبب في صدام عقدي كبير داخل حرم الجامعة الذي يضم قرابة الخمسة آلاف طالب لاسيما وأنه يخالف في عقيدته جميع المجموعات الإسلامية. ويقول « **جودة** » أن حزبه لا يشبه حزب الله في لبنان إلا من حيث الاسم، وعلى العكس من ذلك يطلق على الحزب اسم « **جماعة المسلمين**»[460]. أما عن الموقف من الجهاد وقتال الكفار فليس ثمة ما يدل على تحول في هذا السياق. إلا أننا في نفس الوقت نلحظ بروز جماعة جديدة تشتهر باسم « **أهل السنة والجماعة**» وتحاكي في بعض أفكارها جماعة المسلمين على الرغم من رفضها القاطع الاعتراف بأية صيغة حزبية أو تنظيمية (حركية). أما جوهر أطروحاتها فيغلب عليها الطابع الديني الصرف الذي تجري

---

[457] العبيدي (عوني جدوع).- حزب التحرير الإسلامي - دار اللواء للصحافة والنشر - عمان، الأردن - 1993 - ص 105.

[458] يلاحظ ثمة تقارب أيديولوجي مبدئي بين "جماعة المسلمين" و "حزب التحرير" فيما يخص اعتناق فكرة العهد المكي والعهد المدني.بيد أن الاختلاف بينهما يقع في أسلوب العمل. حيث ترفض " الجماعة" ممارسة أي عنف خلال "العهد المكي" بانتظار الهجرة وبناء المجتمع المسلم فيما يحرص حزب التحرير على إنجاز انقلاب سريع يطيح بحكومة عربية وإقامة الدولة الإسلامية فيها.وهذا بالنسبة إليه ليس جهادا بل حاجة ماسة للشروع في الجهاد انطلاقا من قاعدة متينة.وثمة إمكانية للمقارنة في هذا الصدد حول مواقف الحزب وتحولات العهد المكي والعهد المدني،**لدى**: البرغوثي (إياد): الإسلام بين السلطة والمعارضة في الأردن-قضايا فكرية -الكتاب الثامن-مرجع سابق-ص 240.

[459] المدهون (ربعي): الحركة الإسلامية في فلسطين (1928-1987) - شؤون فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، مركز الأبحاث - نيقوسيا، قبرص - العدد 187 - تشرين أول/ اكتوبر 1988 - ص 34.

[460] مجلة الشراع اللبنانية - 1991/7/1.

ترجمته في الواقع عبر أسلوب العمل الدعَوي والتثقيفي القائم على الأخذ بالقرآن الكريم والسنة النبوية وسيرة السلف الصالح وهذا ما يجعلها، من حيث الاعتقاد، أبعد ما تكون عن جماعة « **التكفير والهجرة**».

ثانيا: جماعة « الكلية الفنية العسكرية»

تأسست هذه الجماعة بمبادرة من الدكتور صالح عبد الله سِرِّيَّة سنة 1973 وضمت طلبة من جامعات القاهرة والإسكندرية والأزهر والكلية الفنية العسكرية جُندوا جميعا على انفراد وشكلوا تنظيما سريا محكما. وقد ظلوا يعيشون حياة اجتماعية سلمية بعيدة عن التجمع والشبهات ولكنها مؤمنة بالجهاد باعتباره الطريق الوحيد لإقامة الدولة الإسلامية. واشتُهر التنظيم بهذا الاسم ابتداء من شهر شباط/فبراير سنة 1974 لأنه انطلق في خطته لقلب نظام الحكم من الكلية الفنية العسكرية حيث يوافق يوم الهجوم تواجد الرئيس المصري وأركان حكمه على مقربة من مبانيها (1500م). ونفذت عملية الهجوم على مرحلتين. حيث اندفع قرابة مائة عضو في التنظيم نحو مبنى الكلية بمساعدة مجموعة من طلبتها يقودهم كارم الأناضولي بهدف الاستيلاء على الأسلحة والتوجه من هناك إلى المباني المركزية أين يلقي الرئيس خطابه لاغتياله وجميع أعضاء القيادة والوزراء المرافقين له[461]، إلا أن العملية فشلت واعتقل جميع المشاركين فيها. وحين الفصل في القضية تمت تبرئة ستين عضوا مشاركا بينما أدين واحد وثلاثون آخرين من بينهم الدكتور سرية الذي حكم عليه بالإعدام سنة (1975). وكانت المفاجأة في محاولة ثانية فاشلة قادها يحيى هاشم سنة 1975 لتحرير « **سرّية**» من السجن المحتجز به. وتبين أن أغلب المشاركين في العملية جاءوا ممن تمت تبرئتهم في المحاولة السابقة[462].

مبدئيا، يلاحظ أن الهجوم على الكلية الفنية العسكرية نُفذ بوحي من العقيدة الانقلابية التي نادى بها حزب التحرير الإسلامي منذ تأسيسه سنة1962 في مدينة القدس على يد الشيخ محمد تقي الدين النبهاني سليل عائلة متدينة من مدينة حيفا الفلسطينية. ويُنظر إلى الدكتور صالح سرّية، مع تحفظنا على ذلك، كأحد الأعضاء في الحزب منذ شبابه. وقد فرَّ من العراق إلى مصر سنة1971 هربا من حكم غيابي بالإعدام صدر ضده على خلفية اتهامه بتكوين خلية للحزب ومناهَضَة النظام الحاكم. وفي مصر ساعده أصدقاء قدامى على إيجاد وظيفة له في مقر جامعة الدول العربية. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في التربية من جامعة عين شمس[463]. وتتلخص أفكار حزب التحرير بالإيمان بالعقيدة الانقلابية باعتبارها الوسيلة الأسرع للحد من إطالة عمر الدول الكافرة ولإقامة الدولة الإسلامية في أي بلد عربي وإعلان الخلافة الإسلامية فيها ومن ثم استئناف العمل بالحياة الإسلامية والدعوة ومباشرة الجهاد لتحرير البلاد العربية والإسلامية[464].

أما عن فلسطين فهي مسألة غير واردة حاليا حيث يعتبر الحزب سكانها أسرى والجهاد مرفوع عنهم، وهو موقف ينطبق على الأردن. وفي الحقيقة فإن الجهاد كله مرفوع عن الأمة الإسلامية طالما ظل الخليفة غائبا[465]. لهذا فإن العقيدة الانقلابية تقوم أساسا على الإطاحة بأية حكومة عربية بهدف تهيئة دولة إسلامية كقاعدة تمكِّن من تنصيب الخليفة الذي يعلن الجهاد. لهذا امتنع الحزب منذ تأسيسه عن ممارسة المقاومة أو الكفاح المسلح حيث لا تجدي مثل هذه المقاومة[466]. أما متى تقوم الدولة الإسلامية فهي مسألة تتفق على ما يبدو مع أطروحات العهد

---

[461] النبي المسلح .– الثائرون (2) - مرجع سابق - ص 81.

[462] نفس المرجع .- ص 82

[463] نفس المرجع .- ص81. وقد نشرت أطروحته في مركز الأبحاث الفلسطيني سنة 1973، وتتعلق في مسألة التعليم الفلسطيني في فلسطين المغتصبة.

[464] على خلفية هذه المعتقدات حاول الحزب القيام بعدة محاولات انقلابية ضد بعض الأنظمة السياسية العربية في الأردن (محاولتان في أواخر الستينات) والعراق وسوريا ومصر وتونس. مصطفى (هالة): قضايا فكرية - الكتاب السادس - مرجع سابق - ص 181. وتقول الباحثة أن هذه المعتقدات تفسر لجوء الحزب إلى الاعتماد على التغلغل في الجيوش العربية لتصبح هي ركيزته الأساسية في نشر أفكاره وتحقيق أهدافه فضلا عن أنه أخفق في أن يكون حركة جماهيرية. نفس المرجع: ص 181.

[465] البرغوثي (إياد): قضايا فكرية - الكتاب الثامن - مرجع سابق - ص 240. **وكذلك**: المدهون (ربعي): شؤون فلسطينية - العدد 187 - مرجع سابق - ص 30.

[466] يشير باحث إسرائيلي أن قيادة الحزب في الخارج أرسلت تعليمات واضحة إلى مؤيديها حظرت بموجبها اشتراكهم بصورة منظمة في الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في الأراضي الفلسطينية المحتلة أواخر العام 1987. **يراجع في ذلك**:

المكي والعهد المدني. كما أنها تكشف عن علاقة تاريخية بين الحزب وسيد قطب[467] صاحب أول تحديد للمدة الزمنية. وترصد أحد المراجع هذا التحديد مشيرة أنها تتراوح ما بين 13 سنة (بما يتوافق مع العهد المكي) و15 سنة أو 25 سنة. وهذه الأخيرة مدة تتفق وإجمالي عمر الدعوة المحمدية في العهدين المكي والمدني.

وقد أثبت الشيخ النبهاني الذي « **كان يأمل أن يرى الدولة الإسلامية تقوم قبل أن يموت**»[468]مدة زمنية محددة لإقامة الدولة الإسلامية لا تزيد عن ثلاثة عقود: « **والفكرة العملية يمكن أن تعطى للأمة وتعلق بها في جيل واحد، مهما وجدت من مقاومة، على شرط جدية التفكير وجدية العمل. ولذلك لا تحتاج الأمة إلى أجيال، ولا إلى مئات السنين، بل تحتاج كل فكرة وكل عمل لأنْ يثمر في الأمة إلى ما لا يقل عن عقد، فإن في العقد الواحد يجري تحويل الأمة، وإذا كانت خاضعة لعدوها فإنها تحتاج لأكثر من ثلاثة عقود مع المقاومة**»[469].

والسؤال هو: هل كان صالح سرية « تحريريا » لما نفذ الهجوم على الكلية العسكرية؟

إن غالبية الأبحاث التي صدرت في مصر عن الهجوم وعالجت موضوع جماعات الجهاد تؤكد ذلك. ولعل في نسبة « **سرية**» إلى حزب التحرير بعض المنطق، فهو نفذ الهجوم بصيغة انقلابية تتفق مع عقيدة الحزب في الوصول إلى الدولة الإسلامية. كما أنه توجه إلى مصر ولم يتوجه للقتال في فلسطين وهو الذي عاصر أحداث أيلول في الأردن وعاش زمن الثورة الفلسطينية ولكنه لم يشترك بها. وهذا يعني أنه ربما يكون مؤمنا حقا برفع الجهاد عن الفلسطينيين وعن الأمة الإسلامية أو لأن الراية الفلسطينية لم تكن راية إسلامية. ولكن ما ورد في « **رسالة الإيمان**» وموقفه من الجهاد بالتحديد يؤكد أنه لم يكن « **تحريريا**» قط حين نفذ هجومه على الكلية العسكرية وإن كان انتماءه لحزب التحرير مألوفا لدى الباحثين فهو عند الإسلاميين غير مألوف. فهو باختصار ربما كان في حزب التحرير أو قريبا منه ومن مؤسسه لكنه لم يعد كذلك، والعارفون به، وهو اللاجئ من مدينة حيفا، يدركون أنه شخصية صارمة وذات ثقافة واسعة وعلى معرفة واضحة بالدين، وله خبرة سياسية وتنظيمية وعلاقات متشعبة ومتينة مع الجماعات الإسلامية ورموزها في مصر ابتداء من حسن الهضيبي وزينب الغزالي وصافيناز كاظم وغيرهم. وكان ذو نشاط دؤوب لم يتوقف إلا بإعدامه. ويصفه بعض الإسلاميين بأنه كان رجل عصره. وشخصية كهذه من المستبعد أن يتسع لها تنظيم أو جماعة ومن المستبعد، أيضا، أن تنحصر طموحاتها في حزب وإلا لما كانت هناك حاجة للانفتاح على جميع القوى الإسلامية. ولكن بخلاف التراث المعرفي الضخم الذي خلفته جماعة « **التكفير والهجرة**» فلم يترك « **سرية**» شهودا على أطروحاته وخبراته سوى وثيقة واحدة بعنوان « **رسالة الإيمان**» كتبها سنة 1973[470] بينما كان يؤسس تنظيمه ويضع له الخطط. وتعد الرسالة الأساس الأيديولوجي لكل الحركات الجهادية لاسيما أن تنظيم الكلية الفنية العسكرية هو الأول الذي ينادي بالجهاد كوسيلة لإقامة الدولة الإسلامية[471]والأول الذي يترجم أطروحاته عمليا. فما هي جواهر الأسس النظرية لرسالة الإيمان؟

تشخص « **الرسالة**» إشكاليتين إحداهما قديمة والأخرى معاصرة تركتا آثارا بالغة على فعالية الأمة الإسلامية منذ بداية الدعوة المحمدية وحتى الآن. ففي المجتمع الإسلامي الأول كانت الأمة تنقسم إلى شريحتين في العهد المكي هما المسلمون بلا أية شوائب دينية تعكر صفو الإيمان الفردي أو الجماعي، والكافرون بما يشتملونه من مشركين أو أهل كتاب ووثنيين وملحدين. ولقلة هؤلاء الأخيرين فلم يعرهم الإسلام اهتماما. وفي العهد المدني انضمت إلى الشريحتين أعلاه شريحة المنافقين الذين تظاهروا في الإسلام وأبطنوا الكفر. وحتى هذه الشريحة جرى التعرف إليها من خلال الوحي. لذا فلم يعانِ المجتمع الإسلامي من مشكلة إلا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه

شيف (زئيف) و يعاري (إهود) .- انتفاضة - دار شوكن للنشر - القدس وتل أبيب - ترجمه من العبرية إلى العربية، سجيف (دافيد) / 1990 - ص 265.

[467] العبيدي (عوني جدوع).- حزب التحرير الإسلامي - مرجع سابق / ص 102 - 104.

[468] نفس المرجع .- ص 120. وقد توفي "النبهاني" سنة 1976 أو 1977. ويبدو أن الباحث لم يستطع تحديد تاريخ الوفاة بسبب مقاطعة جميع الدول العربية لخبر وفاته في جميع وسائل الإعلام.وقد أورد الباحث وفاته في 1977/6/20 بينما ذكرت صحيفة الدستور الأردنية أنه توفي في 1977/12/29، ونعاه الحزب من جهته في1977/12/11. نفس المرجع .- ص 130.

[469] نفس المرجع.- ص 119.

[470] النبي المسلح .- الرافضون (1) - الوثيقة الأولى: رسالة الإيمان (1973) - مرجع سابق.

[471] الكيلاني (موسى زيد) .- الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين - مؤسسة الرسالة ، دار البشير - عمان، الأردن - الطبعة الثانية، 1995 - ص 212.

وسلم وظهور طلائع الفرق الإسلامية كالخوارج الذين خرجوا على قبول الإمام علي بن أبي طالب للتحكيم وشرعوا في تكفير الصحابة بالجملة وخاضوا نقاشات في مسائل العقيدة ولم يسلموا ببساطة بأقوال الصحابة، وكالشيعة وعقائدهم وما تحمله من انحياز سافر للإمام علي على حساب الخلفاء الراشدين ومن ثم على حساب الدين ذاته. ومع دخول الملل والنحل في الإسلام بفعل الفتوحات الإسلامية وازدهار الحضارة الإسلامية وتبلور مخرجاتها العقدية في العصر العباسي بدأ التعمق في مسائل العقيدة انطلاقا من ثلاثة عوامل تحددها « **الرسالة**» وهي:

1. « **الترف العقلي: الذي بدأ يتوسع ويتعمق في فهم الكتاب والسنة مستفيدا من اتساع حركة الترجمة ودخول الفلسفات المختلفة من يونانية وهندية وفارسية إلى اللغة العربية والتوسع في دراسة الأديان المقارنة مما فتح كثيرا من القضايا التي كان يمر عليها الصحابة مرور الإيمان والتسليم دون تعمق ولا تقطع.**
2. **دخول الزنادقة في المعركة كالمجوس وغيرهم ممن أظهروا الإسلام لعجزهم عن محاربته فدخلوه لهدمه من الداخل عن طريق تشكيك المسلمين بالدين وإثارة الشبهات حول العقيدة الإسلامية.**
3. **تبلور المذاهب السياسية التي نشأت في نهاية الخلافة الراشدة ونمت زمن الدولة الأموية وهي (السنة - الشيعة - الخوارج) بحيث تميزت وأصبح لكل منها قواعده الخاصة ورجاله وطرق نقله** »[472].

ولقد أدى تضخم المجتمع الإسلامي والتعمق في مسائل العقيدة إلى افتراق القول عن العمل والدين عن الدنيا والمجتمع عن الدولة. وقلّت أهمية العمل وارتفعت قيمة القول حتى وصل الأمر أن العلم الذي وضعه العلماء للعقيدة سمي (**علم الكلام**). ومع ذلك فإن هذه الإشكالية وما أثارته، في حينه، من قضايا لم يعد لها وجود اليوم ولا تشكل خطرا كبيرا على المسلمين. فالخطر ينبع مما تسميه « **الرسالة**» بـ « **الردة الجماعية**». وحسب واضع الرسالة فهي « **أول رسالة من نوعها في تشخيص الكفر الذي وقع فيه المسلمون عن علم أو عن جهل بسبب الظروف الجديدة التي وقعوا فيها. ودراستها ... أهم ألف مرة من دراسة قضايا العقيدة التي كتبت في الماضي**».

وقبل أن تعاين الرسالة الكفر وتبين قواعده في المجتمعات العربية والإسلامية في ضوء المشكلة المعاصرة « **الردة الجماعية**» يحدد « **سرية**» في وثيقته الأساس المنهجي الذي تقوم عليه المعاينة برمتها والذي يسمح بتكفير الدولة وتجهيل المجتمع باعتبارهما كينونتان عامتان. وهذا يعني أن التكفير ينسحب على الجماعة وليس على الفرد، كما أنه ينسحب على الفرد بشروط معينة تخل صراحة أو ضمنا بالأساس المنهجي طبقا لما يسمى بالعلوم الشرعية بنواقض الإيمان. **فمن أين البداية؟**

تبدأ المسألة من هوية الوثيقة باعتبارها رسالة « **إيمان**». والتسمية ذات مغزى فريد تؤسَّس فيه تشخيصات « **الكفر**» في المجتمعات العربية والإسلامية وبيان قواعده وأحكامه بناء على المعنى الذي يبوح فيه كل من مفهومي « **العقيدة**» و « **الإيمان**». وعليه فإن المؤلف يميل إلى المفاضلة بين المفهومين، ويلجأ إلى استعمال مفهوم الإيمان الذي خلّفته الدعوة النبوية ونادت بالإسلام قولا وعملا. أما مفهوم العقيدة فهو مستحدث، واستعمالاته آلت إلى مساوئ أكثر من منافع. فالعقيدة هي التصديق، وهذا المعنى لا يكفي لاعتبار الفرد مسلما لأن هرقل عظيم الروم – مثلا – صدق نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ولم يعمل بها. وعبر قرون طويلة استقرت العقيدة على إقرار القول، وتبعا لذلك فقد استُعيض عن العمل بـ « **التقديس**»[473] الذي مورس فرديا وجماعيا في صور شتى، ابتدأت بتقديس الزوايا والأضرحة وبناء المساجد على القبور والْتماس البركات مرورا بالطرب عند سماع القرآن أو قراءته وانتهاء بتعظيم الحاكم وخلع العصمة عليه، وتأثرا بنتائج المشكلة الأولى انصب الفكر العربي المعاصر كله على القول حتى أن الإسلام لم يعد له أي محتوى سوى التعبير عن هوية فرد أو جماعة أو مؤسسة.

وفي الحقيقة فإن الدكتور سرية الذي لا يميل إلى استخدام مفهوم العقيدة يسجل في الواقع قطيعة مطلقة معه وانحيازا بالقدر ذاته إلى مفهوم الإيمان حيث يفرد صفحات طويلة من رسالته لإيجاد الرابط الفعلي لكل ركن من أركان الإسلام القائمة على الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره. ويقرر أنه لا إيمان إذا لم يقترن القول بالعمل. وعليه فإن حصر الدين في العبادة على النمط الكنيسي وفصله عن التشريع والمعاملات، وفي أحسن الأحوال اعتباره شريكا مع المصادر الأوروبية الغربية (الرأسمالية) والشرقية(الاشتراكية)

---

[472] في هذا السياق يمكن الاستفادة بشكل كبير من ثلاثية " العقل العربي" لـ : الجابري (محمد عابد). – تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي) / 1 – المركز الثقافي العربي - بيروت، لبنان - الطبعة الرابعة ، أيلول/ سبتمبر 1991.

[473] ميتشل (ريتشارد).- الإخوان المسلمون - مرجع سابق - ص391.

والعربية المصطنعة (القومية والوطنية)؛ وكل الفلسفات والمناهج والعقائد وما يتمخض عنها من أحزاب ونواد ومظاهر تغريبية مادية وثقافية تعد كفرا وردة جماعية. وتأسيسا على ذلك فالحكم القائم في جميع بلاد الإسلام هو حكم كافر والمجتمعات فيها كلها مجتمعات جاهلية. ولكن من حيث الخصوصيات فالتكفير في الدولة ينسحب على كل القوانين المخالفة للإسلام، وكل الممارسات والسلوكيات الخارجة عن الإسلام. وعليه فإن التشريع جائز في القضايا المستجدة قاطبة إذا لم تتخارج مع الإيمان. أما على مستوى الأفراد فليس بكافر إلا من يوالي أنظمة الحكم ويعتبرها إسلامية ويؤيد إجراءاتها وسياساتها الباطلة أو الموجهة ضد الجماعات الإسلامية أو أولئك الأفراد الذين يجاهرون باعتبار الإسلام باطلا أو رجعيا أو يحرّفون الإسلام. وتجيز « **الرسالة**» للمسلم العمل في مؤسسات الدولة ابتداءً من أصغر وظيفة حتى رئاسة الدولة بشرط أن يكرس الفرد نفسه من أجل التغيير ومساعدة إخوانه على إقامة الدولة الإسلامية.أي إخلاص النية بحيث يكون الولاء والبراء لله وحده.

ما هو الموقف من الجهاد؟

لا شك أن « **رسالة الإيمان**» وُضعت لحسم اللامبالاة والتردد والخوف لدى الفرد والجماعة المسلمة تجاه مسألة العمل. لذلك يمكن فهم الجهاد عند « **سرية**» في ضوء تشخيصه لركن « **القضاء والقدر**» باعتباره الركن الاختياري الذي يمكِّن من تشخيص الكفر لدى الفرد العادي وبدرجة أولى لدى المتدين لاختبار جدية الإيمان لديه. ولعل ما تقرره « **الرسالة**» بهذا الخصوص ما يشير إلى رد لا لبس فيه تجاه الجماعات الإسلامية والمتدينين ممن يوصفون، في العادة، بالجماعات التقليدية التي تتجنب ممارسة فريضة الجهاد أو الحث عليها متخذة من دعاواها الأيديولوجية مبررا للتأجيل فتقتصر المسلكية الإيمانية لدى هؤلاء على « **الاعتقاد**» بالجهاد كحديث النفس إلى ذاتها حتى لا تموت ميتة جاهلية. وعند التفتيش عن الممارسة الجهادية، طبقا لهذا المعنى، يلاحظ أن الجهاد ظل معلقا أو مجمدا أو حتى معطلا في المحصلة، وهذه النتيجة ناجمة إما عن الخوف من الموت وإما خشية التعرض للضغوط والمضايقات من قبل الدولة وهو ما يناقض الإيمان بالقضاء والقدر الأمر الذي يؤدي إلى اعتبار معظم المتدينين اليوم كافرون عمليا به. « **إذ لو كانوا يؤمنون به حقا لشمروا عن ساعد الجد لتغيير المنكر غير مبالين بالسجن وقطع الأرزاق لأنه لا أحد يستطيع أن يضرهم بما لم يكتب عليهم بل ولم يبالوا بالإعدام لأنه ﴿ لن تموت نفس إلا بإذن الله كتابا مؤجلا ﴾**[474]. والذي يتردد في ذلك كافر بالقدر مهما فلسف القضية وحاول بالحجج المنطقية الفارغة « **وإلا بماذا يفسرون قوله تعالى: ﴿ قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ﴾** »[475] أو إيمان الصدر الأول من المسلمين الذين كانوا يعتقدون « **أن الأمة لو اجتمعت على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، وإن اجتمعت على أن ينفعوك بشئ لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك**»[476].

من الواضح أن « **الرسالة**» تحاول خلق وازع لدى الفرد كي تضع حدا للتردد والتناقض بين القول والعمل والانصراف إلى الجهاد لتغيير هذه الحكومات وإقامة الدولة الإسلامية باعتبار الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة لأنه (**الجهاد**) ماض إلى يوم القيامة. وإذا كان واجبا لتغيير الباطل حتى لو لم يكن كافرا فهو أفرض الفرائض وذروة سنام الإسلام. وعليه فإن « **الرسالة**» تقرر ما يلي:

- « **من ماتوا دفاعا عن حكومات الكفر ضد من قاموا لإقامة الدولة الإسلامية فهم كفار إلا إذا كانوا مكرهين فإنهم يبعثون على نياتهم.**
- **إن كفر الدولة قضية واضحة وضوح الشمس وهذه قضية خطيرة أغفلها المسلمون اليوم، وكثيراً ما تتلكأ الحركات الإسلامية عن القيام ضد هذه الدولة خوفا من إراقة الدماء لأن هذه القضية لم تتضح لها بعد**».

ومن الواضح، أيضا، أن الدكتور صالح سرية كان يعد العدة للهجوم على الكلية الفنية العسكرية بينما أفكاره تنساب على صفحات « **الرسالة**» بسرعة فائقة نحو الانسجام المطلق بين القول والعمل محاولا تحقيق أمرين: (**الأول**) دعوة المتدينين والأفراد إلى تصحيح اعتقادهم وإرساء منظومة دينية تقوم على الإيمان قبل إطلاق الأحكام والتقرير بالحاضر ومستجداته، و(**الثاني**) اعتبار العمل مجال الاختبار الفعلي لصحة الإيمان. وبهذا يحظى موضوع الجهاد بالأولوية بالنظر إلى الظروف المعاصرة للمجتمعات الإسلامية.

---

[474] قرآن كريم .- سورة آل عمران ، آية 45.
[475] نفس المصدر .- سورة التوبة، آية 51.
[476] حديث نبوي شريف.

إن ما قمنا به هو عرض محدد وموجز للوثيقة. ولكن مقارنة محتوياتها بوثائق جماعات الجهاد في مصر تؤكد بالقطع أن الدكتور صالح سرية وضع الأسس المركزية لانطلاقة الإسلام الجهادي وخطابه الديني والأيديولوجي. وقد لوحظ أن « **رسالة الإيمان**» طُبعت بعد إعدام « **سرية**» من قبل اتحاد طلبة كلية العلوم بجامعة القاهرة سنة 77/1976 واحتوت على مقدمة عنيفة بقلم رئيس الاتحاد إبراهيم السكري تدعو للحكم بالكفر على كل من لم يحكم بما أنزل الله. ولم تقع الإشارة في الطبعة إلى اسم الدكتور سرية، وقام الاتجاه الإسلامي بنشر الوثيقة « **الكتيب**» التي تقع في61 صفحة. ويدلل هذا على خطورة الأفكار الواردة فيها ومدى انتشارها داخل أحرام الجامعات[477]. ولم تمض بضعة سنوات حتى ظهرت جماعة الجهاد 1979 ونفذت اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في تشرين أول/ أكتوبر سنة 1981 أثناء الاحتفال السنوي بذكرى ثورة 23 يوليو/ تموز سنة 1952.

ثالثا: جماعة الجهاد « الفريضة الغائبة»

يمثل محمد عبد السلام فرج[478] كاتب « **الفريضة الغائبة**»[479] قائدا لواحدة من ثلاث حلقات متباعدة التكوين اعتنقت ذات الأفكار التي عبرت عنها الوثيقة. وقد أمكن التقاء هذه الحلقات في الفترة ما بين **1979- 1980** في مناسبات معروفة آلت إلى إرساء هيكل قيادي لتنظيم الجهاد. والحلقتان الأخريان إحداهما قادها زهدي كرم أمير الجماعة الإسلامية بمحافظة « **المنيا**» والطالب بنهائي المعهد التعاوني العالي بمحافظة أسيوط والأخيرة قادها سالم الرحال الأردني الجنسية (فلسطيني الأصل) والطالب بجامعة الأزهر الذي أُبعد إلى الأردن ليتولى القيادة خلفا له كمال السعيد حبيب خريج كلية الاقتصاد. وميزة تنظيم الجهاد أن غالبية أعضائه انتموا، في البداية، إلى شرائح الطلبة في التخصصات المختلفة، إلا أن بعض قياداته من المؤسسين انتموا إلى شرائح اجتماعية معينة مثل المقدم عبود الزمر الذي عمل في دائرة المخابرات المصرية العامة وتولى قيادة الجناح العسكري للتنظيم[480]بعد إعدام « **فرج**»، ونبيل نعيم عبد الفتاح التاجر في منطقة « **بولاق**»[481]، وهذا يعني تنوع مصادر العضوية، نسبيا، خاصة باتجاه اختراق أشد مؤسسات الدولة حساسية وتأثيرا. وفي مستوى أيديولوجي تعتبر « **الفريضة الغائبة**» الركيزة الأساسية لتنظيم الجهاد في مصر، والمرجع الأساسي لكل تنظيمات الجهاد التي ظهرت في أعقاب اغتيال الرئيس المصري سنة 1981[482] لاسيما « **الجماعة الإسلامية**» التي تمثل امتدادا لتنظيم الجهاد والتي كان الشيخ عمر عبد الرحمن أحد قادتها. وهي بلا شك غير تلك « **الجماعة الإسلامية**» التي تتبناها جماعة « **الإخوان المسلمين**» [483]. وتستمد الوثيقة قوتها في كونها المحاولة الأولى والأهم في نقض الاجتهادات الفقهية والسياسية التي قالت بها بعض الجماعات الإسلامية وتسببت في تغييب فريضة الجهاد وإخراجها من فعالياتها الإستراتيجية إلى مدى غير محدد، وهو الأمر الذي أدى إلى تعطيل الفريضة عمليا بحجة « **التمكين**» تارة أو « **الوعظ والإرشاد**» تارة ثانية أو « **انتظار الخليفة**» تارة ثالثة أو « **تأهيل الفرد والمجتمع**» وإلى غير ذلك من المبررات على الرغم أن غالبية الجماعات الإسلامية على اختلاف مواقفها من مسألة الجهاد تجتمع على هدف محدد هو إقامة الدولة الإسلامية تأسيسا على أن الدولة الحالية لا تمت إلى الإسلام بصلة. وتحاول الوثيقة البرهنة الشرعية على مسألتين[484]:

- كفر الدولة الحالية، في أي مكان من الدول العربية والإسلامية مستندة إلى طبيعة الحكم القائم وإلى « **الردة الجماعية**» وهما الموضوعان اللذان تحدث عنهما الدكتور صالح سرية في وثيقته « **رسالة الإيمان**».
- وجوب القتال باستحضار ركن « **الجهاد**» باعتباره الوسيلة الشرعية الوحيدة القادرة على إحداث التغيير.

---

[477] النبي المسلح .- الثائرون (2) - مرجع سابق - حاشية 24 ، ص 94.
[478] أعدم بتاريخ 1982/3/6 مع خالد الإسلامبولي بتهمة إعطاء أوامر لـ" الإسلامبولي" لإغتيال الرئيس المصري أنور السادات.
[479] النبي المسلح .- الرافضون (1) - الوثيقة الرابعة: الفريضة الغائبة - مرجع سابق.
[480] نفس المرجع .- الثائرون (2) - حاشية 28 ، ص 95.
[481] نفس المرجع .- ص 84.
[482] نفس المرجع.- حاشية 27 ،ص 94. ويقول الباحث أنه حصل من أعضاء الجهاد على نسخة من "الفريضة الغائبة" من أصل عشرة نسخ نجت من الإتلاف بعد أن أُحرقت 500 نسخة مطبوعة إثر اغتيال السادات.
[483] النبي المسلح .- الرافضون (1) - مرجع سابق - حاشية 1 ، ص 164.
[484] تستند البرهنة على مؤلفات : ابن كثير (البداية والنهاية) وابن تيمية (الفتاوى) وتلميذه ابن القيم الجوزية.

المسألة الأولى: كفر الدولة

تقرر الوثيقة كفر الدولة اعتماداً على بينة واضحة لا شبهة فيها وهي « **التشريع**» الذي تحكم به نخبة علمانية تصر عبر الدساتير الوافدة على اعتبار الشعب هو مصدر السيادة ومنح المجالس النيابية صفة المشرع الوحيد. وهكذا فليست الشريعة الإسلامية إلا جزء من مصادر التشريع المتنوعة ذات الجذور الرأسمالية أو الاشتراكية أو الوطنية أو القومية. وعليه فإن التشريعات الصادرة عن المجالس النيابية هي تشريعات باطلة حتى لو داخلتها بعض التلاوين الإسلامية لأن الأساس الذي صدرت منه باطل فضلا عن أن الغالبية منها تخالف الشريعة الإسلامية صراحة وجراءة. أما الدولة نفسها فترفض رفضا باتا تطبيق أحكام الشريعة وهذا ما يجعل منها دولة كافرة عملا بالنص القرآني: ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون**﴾، ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون**﴾، ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون**﴾ **(سورة المائدة، الآيات: 47,45,44 على التوالي)**. ويذكر صالح سرية في رسالته أن الكلمات (**الكافرون، الظالمون، الفاسقون**) وردت في معنى واحد يلازم الخارج عن شريعة الله وبالتالي فلا يوصف المؤمن بأي منها كما يفعل بعض العلماء أو فقهاء السلف. وزيادة على تكفير الدولة بمؤسساتها السياسية فإن المنظومات الأخلاقية والقيمية السائدة والناجمة عن أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية الهجينة ليست سوى مبررات للتكفير بما في ذلك بعض الشرائح الاجتماعية والثقافية وفي مقدمتها العلماء المسلمين الذين أوجدتهم الدولة لتشريع سياستها وإجراءاتها وقوانينها الهادفة إلى المحافظة على الوضع القائم. لذا فإن الوثيقة تصر على مماثلة حالة المسلمين اليوم والدولة التي يعيشون بين ظهرانيها بسابقتين في التاريخ الإسلامي:

1. حالة المسلمين زمن حكم التتار الذين غزوا البلاد الإسلامية، ولما دخلوا الإسلام حكموا أهله بمقتضى شريعة « **الياسق**»، وهو كتاب وضعه « **جنكيز خان**» في القرن السابع الهجري وحكم به المسلمين، وبعد وفاته تولى أبناءه الحكم به. واشتمل على أحكام « **اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها. وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه فصارت في بنيه شرعا متبعا يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله. فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير**»[485]. وهذه السابقة تعد أول محاولة في تاريخ الدولة الإسلامية كله التي يتم فيها فصل الدين عن الحياة[486].

2. حالة المسلمين في بلدة « **ماردين**». فقد أفتى شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الفتاوى (**الجزء الرابع – كتاب الجهاد**) عن الحكم الشرعي في سكان البلدة التي كانت تحكم بحكم الإسلام ثم تولى أمرها أناس أقاموا فيها حكم الكفر، هل هي دار حرب أو سلم؟ فأجاب أنها « **دار مركبة**» فيها المعنيان فهي ليست بمنزلة دار السلم التي عليها أحكام الإسلام ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحق ويعامل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه.

أما فيما يتعلق بحكام التتار فقد ركزت الوثيقة على توصيف ابن تيمية لهم وتكفيره لهم ومن والاهم حتى قال: « **من دخل في طاعتهم الجاهلية وسنتهم الكفرية كان صديقهم ومن يخالفهم كان عدوهم ولو كان من أنبياء الله ورسله وأولياءه**».

وإذا كانت هذه النماذج تعكس حالة المسلمين اليوم فإن إقامة الدولة الإسلامية تصبح فرضا على المسلمين كافة كي يتحقق حكم الله في الأرض. أما شكل الحكم فهو الخلافة على منهج النبوة. وفي هذا السياق تحمل الوثيقة بُشريات الدولة الإسلامية التي تكون نواة دولة الخلافة اعتمادا على النص القرآني: ﴿ **إني جاعل في الأرض خليفة**﴾ **(سورة الحجر، الآية9)**، كما ﴿ **وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض ... وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا... والله لا يخلف الميعاد**﴾ **(سورة الحشر، الآية7)**. وفي السنة النبوية ثمة أكثر من حديث يبشر بالخلافة كما توردها الوثيقة، أولها « **أحاديث الفتح**» وآخرها « **حديث الخلافة**»:

---

[485] للمقارنة يمكن العودة إلى: النبي المسلح .- الثائرون (2) - وثيقة الإحياء الإسلامي - حاشية 50 ، ص 240. إذ ثمة فتاوى إسلامية لابن كثير وابن تيمية وابن القيم الجوزية فيما يتعلق بالخروج على "حاكمية الله".

[486] نفس المرجع .- نفس الوثيقة.

- **« إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشرقها ومغربها وأن أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها»[487].**
- **« ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله هذا الدين بعز عزيز أو بذل ذليل، عزا يعز به الله الإسلام وذلا يذل به الكفر»[488] .**
- **سئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن أي المدينتين تفتح أولا يعني القسطنطينية أو روميَّة ؟ فقال: « مدينة هرقل تفتح أولا» [489] أي القسطنطينية، وهي مدينة استانبول في تركيا. أما روميَّة فهي مدينة روما عاصمة إيطاليا حاليا وقد تم فتح الأولى بعد ثمانمائة سنة من إخبار الرسول صلى الله عليه وسلم على يد محمد الفاتح سنة 1453م. أما روما فلم تفتح بعد.**
- **« تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون ملكا عارضا فيكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون ملكا جبريا فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة تعمل في الناس بسنة النبي ويلقي الإسلام جِرانه في الأرض يرضى عنها ساكن السماء وساكن الأرض لا تدع السماء من مطر إلا صبته مدرارا، ولا تدع الأرض من نباتها ولا بركانها شيئا إلا أخرجته» [490].**

المسألة الثانية: مشروعية الجهاد

---

[487] ورد في صحيح مسلم مرقوما بـ (5082 ، 5083 و 5084) وسنن الترمذي (2102) وأبي داوود (3710) والبخاري (4472) و أحمد ابن حنبل في عدة مساند.

[488] ورد لدى أحمد في مسند الشاميين (16344) ولدى الطبراني.

[489] ورد لدى أحمد في مسند المكثرين (6358) ولدى الدارمي في المقدمة (486). وبالنسبة لجميع الأحاديث، **يراجع في ذلك**: الموسوعة الإلكترونية على قرص ليزر (CD-ROM)- موسوعة الحديث الشريف ، الرواة التسعة : أحمد ابن حنبل، البخاري، مسلم، النسائي، الدارمي، أبو داوود، الترمذي، ابن ماجة ومالك -إصدار1995 أو الإصدارات اللاحقة.

[490] " ذكره حذيفة مرفوعا ورواه الحافظ العراقي من طريق أحمد وقال هذا حسن صحيح ". هذا ما تقول به الوثيقة.

إن أركان الإسلام خمسة، وهي الشهادتان، إقامة الصلاة، إيتاء الزكاة، الصوم وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا. وبهذا التحديد لا يبدو الجهاد واحدا منها، وتبعا لذلك فقد أثيرت من حوله الشبهات قديما وحديثا حتى باتت الفرق والجماعات الإسلامية تكيف محتواه طبقا لفهمها له وخدمة لاستراتيجياتها السياسية. لذا اضطلعت « **الفريضة الغائبة**» بمهمة تفعيل الفريضة وإحيائها من خلال بيان أحكامها في القرآن والسنة من جهة والرد على الدعاوى المخالفة أو المثيرة للشبهات من جهة أخرى. لذا فإن ما يصبح ميدانا مشروعا للرد هو كل الأطروحات التي تتجنب الجهاد وتفسر آيات القتال والتحريض عليه في القرآن بحصرها زمنيا بفئة معينة في حين أن الإسلام يوجه خطابه إلى المؤمنين بجعل القتال (بمعنى الجهاد) فريضة ﴿ **كتب عليكم القتال**﴾ **(سورة البقرة، الآية216)** مثل فريضة الصوم ﴿ **كتب عليكم الصيام**﴾ **(سورة البقرة، الآية183)**. بيد أن البعض استعمل بعض الآيات المنسوخة حجة على المؤمنين لمسالمة الكفار والعفو عنهم أو الإعراض والصبر على أذاهم في حين لم يقل بذلك إلا « **السيوطي**» في كتاب « **الاتفاق**» لما اعتبر الآية ﴿ **فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره** ﴾ **(سورة البقرة – الآية109)** ورأى فيها حكما منسوخا لأنه مؤجل بأجل[491]. وهذا يعني تعطيل فريضة الجهاد، عمليا، إلى أجل غير محدد. وهنا تستحضر الوثيقة الرد انطلاقا من سورة التوبة. فقد افتُتحت السورة بلا بسملة وبآية براءة: « **براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين**»، ثم يقول العوفي ابن عباس في هذه الآية أنه منذ نزولها « **لم يعد لأحد من المشركين عهد ولا ذمة** ». وبعيد « **براءة**» بقليل جاءت أشهر آية في القتال والتي أجمع أغلب المفسرين على تسميتها بـ « **آية السيف**» لتنسخ 114 آية سابقة في 54 سورة، وفي موضع آخر في 48 سورة، فيما يتعلق بالإعراض عن قتال المشركين. بل أن الحسين بن فضل يقول فيها أنها نسخت كل آية في القرآن فيها ذكر الإعراض والصبر على أذى المشركين. إذ تقرر الآية الخامسة من سورة التوبة أنه « **إذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد**». وتتساءل الوثيقة كيف يمكن الاستدلال بالآيات المنسوخة على ترك الجهاد؟ وأكثر من ذلك فحتى آية السيف نُسخت بآية أشد منها على المشركين ﴿ **فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منّا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها**﴾ **(سورة محمد، الآية4)**. وفي موضعين آخرين خاطب النص القرآني المؤمنين إما بالإعداد للقتال ﴿ **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم**﴾ **(سورة الأنفال، الآية60)**، أو في التحذير من تركه ﴿ **إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضروه شيئا** ﴾ **(سورة التوبة، الآية39)**. والآن علينا أن نتساءل، هل فُرض الجهاد على المسلمين دون غيرهم من الأمم السابقة؟

يتبين من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أن الجهاد عبادة كسائر العبادات لا تتوقف حتى لو بلغت الدولة الإسلامية أوجها. وعلى المستوى الفردي، فهو « **ماض إلى يوم القيامة**»، و« **من لم يغز أو لم تحدثه نفسه بالغزو مات ميتة جاهلية**». أما على المستوى الجماعي فـ « **إذا ضنَّ الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة وتركوا الجهاد في سبيل الله وأخذوا أذناب البقر أنزل الله عليهم من السماء بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم**». وسواء كان فرض عين أو فرض كفاية يظل الجهاد « **ذروة سنام الإسلام**» وهنا جوهر مسألة الجهاد في الإسلام. كيف؟ ربما يصعب الحسم فيما إذا كان الجهاد قد فُرض على الأقوام السابقة. فالصيام مثلا فُرض سابقا بيد أن الجهاد لم يُفرض بذات الصيغة. فالنص القرآني يقول: ﴿ **كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم** ﴾ **(سورة البقرة، الآية183)**. وعن الجهاد قال: ﴿ **كتب عليكم القتال وهو كره لكم** ﴾ **(سورة البقرة، الآية 216)**. ففي نفس السورة استعملت نفس الصيغة في الفرض ولكن في آية الصيام ظهرت المساواة التامة مع الأقوام السابقة أما في الآية الثانية فقد تلا صيغة الفرض « **الكره**»، وقد يعني هذا أمرين: إما أن أمة المسلمين اختصها الله دون غيرها بالقتال أو أن الأمم السابقة أُمرت بالقتال ولكن دون المسلمين. أي في بعض الوقائع والأحداث.

هكذا تقرر « **الفريضة الغائبة**» أن أمة الإسلام تختلف عن الأمم الأخرى في أمر القتال. ففي الأمم السابقة كان العقاب الرباني، فالله « **ينزل عذابه على الكفار وأعداء دينه بالسنن الكونية كالخسف والغرق والصيحة والريح... وهذا الوضع يختلف قليلا مع أمة محمد صلى الله عليه وسلم**». أما وجه الاختلاف فيقع في إسناد قتال المشركين إلى المسلمين أولا، ومن ثم يأتي التدخل الإلهي بقدر الطاعة لأوامره واجتناب نواهيه ﴿ **قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين**﴾ **(سورة التوبة، الآية14)**. فقتال المشركين هو عذاب لهم وخزي. أما إذا قاتل المؤمنون المشركين وواجهوا صعوبة في الانتصار عليهم فالتدخل الإلهي محتوم ﴿ **ولينصرن الله من ينصره**﴾ **(سورة الحج،**

[491] ثمة رد على "الفريضة الغائبة" من قبل مفتي مصر الراحل جاد الحق علي جاد الحق. وفيه يتمسك بتفسير السيوطي. **راجع وثيقة الرد في**: أحمد (رفعت سيد). - تنظيمات الغضب الإسلامي ... - مرجع سابق / ص 170 -171.

الآية40) وكذلك ﴿ **إن تنصروا الله ينصركم**﴾ **(سورة محمد، الآية7)**. وقد ثبت هذا في غزوة الأحزاب لما بعث الله العاصفة على المشركين. لهذا جُعِل أجر المجاهد في الإسلام عظيما. وقد روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: « **للشهيد عند الله ست خصال، يُغفر له من أول دفقة دم، ويُرى مقعده من الجنة ويُجار من عذاب القبر ويأمن الفزع الأكبر ويُحلّى حِلية الإيمان ويزوج من الحور العين ويشفع في سبعين من أقاربه**».

هكذا فإن الجهاد عبادة وفريضة كفاية في مقاتلة المشركين بشرط تبليغ الدعوة أولا وفريضة عين إذا احتلت أجزاء من دار الإسلام صغُرت أم كبُرت بحيث « **يخرج الولد دون إذن أبيه والمرأة دون إذن زوجها والمرء دون إذن وليه**». أما إذا كان الحكم في دار الإسلام بغير ما أنزل الله فقد وجب القتال. ذلك أن الدين هو الطاعة، وكما يقول ابن تيمية: « **فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله**» عملا بالأمر الإلهي ﴿ **قاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله**﴾ **(سورة الأنفال،الآية29)**، وهذا الحكم لم يخالفه فيه أحد، ويقول ابن تيمية بهذا الصدد: « **أجمع علماء الأمة على أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله. فأيما طائفة امتنعت عن بعض الصلوات المفروضة أو الصيام أو الحج أو عن التزام تحريم الدماء والأموال والخمر والزنا والميسر أو نكاح ذوات المحارم أو عن التزام جهاد الكفار أو ضرب الجزية على أهل الكتاب وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته التي لا عذر لأحد في جحودها وتركها والتي يكفر الجاحد لوجوبها فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقرة بها وهذا مما لا أعلم فيه خلافا بين العلماء**».

ردّ « الفريضة الغائبة» على الأطروحات المغايرة

ردت الوثيقة باعتبارها الأولى من نوعها على كل الدعاوى التي تسببت في تعطيل الجهاد. وابتدأت بالجماعات المنادية بالدعوة من خلال الجمعيات الخيرية أو إقامة حزب إسلامي معتبرة أن هذا التوجه معناه بناء دولة الكفر والاشتراك في عضوية المجالس التشريعية التي تشرع من دون الله. أما الاجتهاد من أجل الحصول على المناصب فليس فيه أي دليل شرعي فضلا عن استحالة إيصال أي شخصية إسلامية إلى منصب وزاري إلا إذا كان مواليا للنظام موالاة كاملة. ومن اقتصر عمله من الجماعات الإسلامية على الدعوة فقط لإقامة قاعدة عريضة « **فلسنا ضد الدعوة**» وليعلم هؤلاء أن الإسلام لم ينتصر بالكثرة، ثم لا يجوز القول بوجوب أن يكون الناس مسلمين حتى يطبق عليهم الإسلام لأن هذا معناه أن الإسلام عاجز أو ناقص في مراحل ما، بينما هو صالح للتطبيق في كل مكان وزمان. كما أن الإسلام كل لا يتجزأ. وهذا رد على من جعل من إيجاد القاعدة العريضة أساس تراجعه عن الجهاد. وعن دعاة الهجرة إلى بلد آخر لإقامة الدولة الإسلامية هناك ثم العودة مرة أخرى فاتحين، فالأوْلى بهؤلاء أن يقيموا دولة الإسلام بينهم ويخرجوا منها فاتحين. وقد تعددت الشطحات في مسألة الهجرة حتى خرج من يقول أنه سوف يهاجر إلى الجبل ثم يعود فيلتقي بفرعون كما فعل موسى وبعد ذلك يخسف الله بفرعون وجنوده الأرض.

وتسفه الوثيقة من يقول: « **بأن الطريق الآن هو الانشغال بطلب العلم وكيف نجاهد ولسنا على علم؟ وطلب العلم فريضة**». ذلك أن أحدا لم يبح ترك أمر شرعي أو فرض بحجة العلم خاصة إذا كان الفرض هو الجهاد، فكيف نترك فرض عين من أجل فرض كفاية؟ ومن يقول أن العلم جهاد عليه أن يعلم أن الفرض هو القتال. كما أن العلم متاح للجميع. أما تأخير الجهاد بحجة طلب العلم فتلك حجة من لا حجة له، وكم من مجاهد استشهد وتحقق النصر على أيديهم في التاريخ الإسلامي ولم يكونوا على علم؟ وهو ما لم يقم به علماء الأزهر يوم أن دخل نابليون وجنوده الأزهر بالخيل والنعال، ماذا فعلوا بعلمهم أمام تلك المهزلة؟ وليعلم هؤلاء أن حدود العلم من علم فريضة الصلاة فعليه أن يصلي ومن علم فريضة الصيام عليه أن يصوم وكذلك من علم فريضة الجهاد عليه أن يجاهد، ونحن لا نحقر قدر العلم والعلماء، بل ننادي به ولكن لا نحتج به في التخلي عن فرائض شرعها الله .

أما عن جماعة « **التكفير والهجرة**» فعليهم أن يعلموا أن الجهاد في الإسلام هو للدفاع والهجوم وليس للدفاع فقط. فـ « **من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله . فالقتال في الإسلام هو لرفع كلمة الله في الأرض سواء هجوما أو دفاعا، والإسلام انتشر بالسيف ولكن في وجوه أئمة الكفر الذين حجبوه عن البشر. وبعد ذلك لا يكره أحد على دينه**»، وتلك كانت مضامين رسائل الرسول إلى هرقل عظيم الروم وكسرى عظيم فارس وغيرهم. وعليهم أن يعلموا أيضا « **أننا لسنا في المجتمع المكي لكي نترك فريضة الجهاد. ومن يضع نفسه كذلك فعليه أن يترك الصوم والصلاة ويأكل الربا الذي لم يحرَّم**

إلا في المدينة، كما أننا لسنا في المجتمع المدني»[492]. نحن في مجتمع يماثل مجتمع بلدة ماردين أو زمن حكم التتار. وأخيرا فمن يعتد بتقسيم الإمام ابن القيم للجهاد (**جهاد النفس، جهاد الشيطان، جهاد الكفار والمنافقين**) نقول أن هذه التقسيمات ليست مراحل إنما مراتب متوازية وإلا فعلينا أن نتوقف عن مجاهدة الشيطان حتى ننتهي من جهاد النفس. وذكر ابن القيم أن الحديث القائل: « **رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر... قيل ما الجهاد الأكبر يا رسول الله ؟ قال جهاد النفس**» هو « **حديث موضوع**» (**المنار المنيف**). وما قصد منه إلا التقليل من شأن القتال بالسيف لشغل المسلمين عن قتال الكفار والمنافقين.

وفيما بدا أنه رد على الأطروحات التي تحتج على قتال المسلمين عرضت الوثيقة لمسألة « **التترُّس**». وهي مسألة خلافية كبيرة بين الجماعات الإسلامية لأن مواجهة عدو محلي أو خارجي يعيش بين ظهرانيه مسلمون قد يؤدي إلى هلاك مسلمين. فكيف يمكن تجنب هذه المشكلة؟

تجيب الوثيقة بجواز القتال حتى في حالة « **التترس**». أي تحصن العدو بالمسلمين وتعريضهم للخطر أو للانتقام منهم. فمن مات من هؤلاء إنما يبعث على نيته، لأن مصلحة الدين والجماعة مقدمة على مصلحة الفرد. وقد رد ابن تيمية على من يشك في قتال التتار بدعوى أن فيهم من يخرج مكرها فقال: « **من شك في قتالهم فهو أجهل الناس بدين الإسلام وحيث وجب قتالهم قوتلوا وإن كان فيهم المكره باتفاق المسلمين**». وعن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال لأحد الصحابة يوم أسر يوم بدر، وكان قد خرج مكرها: « **أما ظاهرك فكان علينا وأما سريرتك فإلى الله** ». وفي حديث آخر قال: « **يغزو جيش من الناس فبينما هم ببيداء من الأرض إذ خُسف بهم فقيل يا رسول الله وفيهم المكره فقال يبعثون على نياتهم**». وخلاصة القول: « **أن جيش الكفار إذا تترسوا أي احتموا بمن عندهم من أسرى المسلمين ... فإنهم يقاتلون حتى وإن أفضى ذلك إلى قتل هؤلاء المسلمين الذين تترسوا بهم**».

بقي أن نشير إلى أن الوثيقة تقر بأن تحرير الأراضي المقدسة هو أمر شرعي واجب على كل مسلم بيد أنها ليست نقطة الانطلاق، إذ أن أساس وجود الاستعمار في بلاد الإسلام هم الحكام. فالبدء بالقضاء على الاستعمار عمل غير مجد وغير مفيد وما هو إلا مضيعة للوقت. لذا ينبغي التركيز على: « **قضيتنا الإسلامية وهي إقامة شرع الله أولا في بلدنا وجعل كلمة الله هي العليا، فلا شك أن ميدان الجهاد الأول هو اقتلاع تلك القيادات الكافرة واستبدالها بالنظام الإسلامي الكامل ومن هنا تكون الانطلاقة**».

رابعا: الجماعات الإسلامية

تشكلت الجماعات الإسلامية من عدة تنظيمات ظهرت في الجامعات المصرية مع بداية السبعينات. وترتبط نشأتها برغبة النظام السياسي الجديد الهادف إلى محاصرة الناصرية وجماعات اليسار. إذ كان من الطبيعي أن يلجأ الرئيس المصري أنور السادات إلى إفساح المجال للقوى الإسلامية، الخصوم التقليديون لقوى اليسار والذين عانوا مرارة الحكم الناصري. ويبدو أنه لا الجماعات الإسلامية ولا الدولة أخذت بنظر الاعتبار إمكانية تطورها إلى حد العداء السافر للدولة. وأغلب الظن أن الدولة رأت فيها تنظيمات وظيفية تستهدف تقليص فعالية المعارضة لنظام سياسي مقْدِم على الانقلاب على تراث الناصرية بالذات وإن أمكن تصفيته بأسرع وقت وبأقل التكاليف. ولعل في هذه الفرضية ما يبرر رفع الدولة الرقابة المفروضة على الاتحادات الطلابية من خلال تخفيف اللوائح التي نظمت في الماضي أعمالها فضلا عن إلغاء الترتيبات الإشرافية من جانب المدرسين على الاتحادات الطلابية[493]. وعكست النشاطات التي مارستها الجماعات الإسلامية في الفترة ما بين (1972-1980)[494] المرور

---

[492] قارن بتوسع في أهم ما كتب الدكتور فتحي إبراهيم الشقاقي حيث مجمل أفكاره في: إبراهيم (فتحي).- مقدمة حول مركزية فلسطين المشروع الإسلامي، المنهج - دار الفكر الإسلامي - بيروت، لبنان - حزيران /يونيو 1989 / ص77-82. وكما يشير المؤلف فالكتيب وضع سنتي 1981/1980 لما كان "الشقاقي" في السجن. وقد فقده بفعل تدخلات سلطات السجون.ويقول أنه استعاد القدرة على كتابته في السجن ثانية سنة 1986 . وهو واحد من ثلاثة أجزاء الأول منها هو موضع اهتمامنا (المنهج)، أما الثاني فهو بعنوان (التاريخ) والثالث (التاريخ المضاد). بيد أن "الشقاقي" أُبعد في 1988/8/1 من سجنه إلى خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالتالي من الصعوبة بمكان توقع صدور الجزأين الآخرين. وليس ثمة ما يشير إلى ذلك حتى الآن.

[493] النبي المسلح .- الثائرون (2) - مرجع سابق - ص 87.

[494] نفس المرجع .- ص 87 -88.

بمرحلتين هما مرحلة البناء ومرحلة الرفض والعداء للنظام. وقد تخلل هاتين المرحلتين مرحلة وسيطة مثلت جسرا للتحول والانقسام التنظيمي والأيديولوجي.

- **مرحلة البناء**

توصف الفعاليات التي غطت الفترة ما بين (1972-1975) بالمرحلة السلفية التقليدية التي اتسمت بإحداث تغيرات شبه جذرية في مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية داخل الفضاءات الجامعية المصرية. فقد نجحت الجماعات في إدخال رموز الحياة الإسلامية إلى الأحرام الجامعية كالحجاب والفصل بين الجنسين في المدرجات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتمحورت الأنشطة على إقامة المخيمات الصيفية وتنظيم رحلات الحج والعمرة للطلبة ووقف المحاضرات وكافة الأنشطة في أوقات الصلاة وإدخال تغييرات على البرامج الدراسية ودعوة الطلبة للاشتراك في الأنشطة الدينية كدروس القرآن والحديث ومنع إقامة الحفلات الموسيقية والأمسيات الراقصة وصور اللهو. ومن جهة أخرى وظفت الجماعات مواردها المالية لاستمالة الطلبة بتقديم الخدمات ولوازم الدراسة بأسعار رخيصة وأحيانا بالمجان. فقامت بتوزيع الكتب الدراسية والمساعدة في الإسكان وتقديم العلاج الطبي الأساسي بواسطة طلبة كليات الطب الأعضاء في الجماعات، وفي المواصلات وفي توزيع الملابس الرخيصة جدا والمجانية في بعض الأحايين، وحتى تقديم معونات مالية مباشرة.

- **مرحلة الرفض**

تشمل هذه المرحلة الفترة الممتدة ما بين (1976- 1980). واتسمت بديناميكية سياسية متسارعة. إذ بدأت الجماعات بتنسيق نشاطاتها على المستوى العام وأقامت اتحادا أعلى أطلقت عليه اسم « **الجماعة الإسلامية**». وخلال الفترة ما بين 1978- 1979 سيطرت الجماعات الإسلامية على اتحادات الطلبة في معظم الجامعات على الرغم من محاولات السلطة منع ذلك بوسائل تقليدية أو غيرها. ويبدو أن السلطة بدأت تستشعر خطر هذه الجماعات إزاء التوجه السياسي نحو مصالحة إسرائيل واتسام الحركة الطلابية، بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، باللامبالاة السياسية وميل الكثير من الطلبة إلى دعم مرشحي الجماعات الإسلامية في الانتخابات الطلابية. غير أن المخاوف تأخرت عن أوانها. إذ أصبحت الجماعات الإسلامية القوة السياسية السائدة في الجامعات وأداة التعبير الرئيسة عن احتجاج الشباب المثقف على النظام الحاكم. وشرعت بمهاجمة النظام سنة 1978 من خلال مؤتمرات موسعة ونشرات وزعتها واتهمته في التباطؤ بتطبيق الشريعة الإسلامية في مصر معبرة في ذات الوقت عن تأييدها للثورة الإيرانية ورفضها لسياسته السلمية إزاء إسرائيل.

وينقل رفعت سيد أحمد مؤلف كتاب « **النبي المسلح**» عما يعتبره البعض مرحلة ثانية مرت بها الجماعات في أعقاب المرحلة الوسيطة حيث سيطر « **الإخوان المسلمون**» عليها لفترة. وبسبب وجود اتجاهات ثورية فيها كـ « **القطبيين**» (**أتباع سيد قطب**) وجماعة « **التكفير والهجرة**» أُفلتت القيادة من يد « **الإخوان** » وباتت الجماعات الإسلامية عبارة عن تيارات غير متجانسة كما كانت في مرحلة التكوين بأيدي السلفيين. لهذا السبب لجأنا إلى تسمية هذه المرحلة بالمرحلة الوسيطة كونها تنطوي على تغير باتجاه الرفض الذي وإن ظهرت تجلياته في سنة 1978 إلا أنه شرع في الحضور منذ المرحلة الأولى التي شهدت استقطابا طلابيا أغرى الاتجاهات الإسلامية كافة في اقتحام ساحاتها ومحاولة تعزيز نفوذها في إطار الحركة الطلابية أو السيطرة على الجماعات الإسلامية. وعلى الرغم من الفوائد الكبرى التي جنتها الجماعات الإسلامية من هذا التدخل ماليا وتنظيميا إلا أن الاتجاهات الإسلامية فيها ساهمت بتفكيكها من خلال التمسك بأطروحات مستقلة ومتميزة. إذ لم يتحقق انصهار أيديولوجي بينها، وعلى العكس من ذلك فإن بعضها اتجه أيديولوجيا نحو تنظيم الجهاد كالجماعات الإسلامية بمحافظات الوجه القبلي.

وعموما فقد ظهرت ثلاثة تشكيلات باسم الجماعة الإسلامية خلال الثمانينات **الأول** يسيطر عليه « **الإخوان المسلمون**» **والثاني** يسيطر عليه تنظيم الجهاد فرع الوجه القبلي[495] **والثالث** يميل في توجهاته إلى عبود الزمر والجيل القديم من تنظيم الجهاد الذي تركز في القاهرة ومحافظات الدلتا سنة 1979. ولدى محاولتنا التعرف على أفكار هذه التشكيلات فلم نجد، حين المقارنة، أية اختلافات فكرية أو تنظيمية بينها فيما عدا الجماعة الإسلامية التابعة لـ « **الإخوان المسلمين**». فالموقف من الدولة القائمة والسعي لإقامة الدولة الإسلامية وخلع الحاكم هي القضايا المركزية التي تحظى بالأولوية تمهيدا لاستعادة الخلافة الضائعة. وفي كل حدث مستجد تتكرر هذه القضايا والموقف منها في وثائق تنظيمات الجهاد حتى لو اختلف الموضوع المعالج. وفيما يلي نثبت ملخصات موجزة جدا لما توفر من وثائق لمختلف الجماعات الإسلامية لم نضطر لتحليلها كلها وإن وقعت الاستفادة منها بلا شك. ومن المفيد التعرف إليها.

خامسا: ملخصات لوثائق جماعات الجهاد

♦ **وثيقة إلـه مع الله**: « **إعلان الحرب على مجلس الشعب**»، صادرة عن الجماعة الإسلامية - فرع الوجه القبلي لجماعة الجهاد الإسلامي، 1987. وتهتم هذه الوثيقة بمحتويات الدستور المصري وبيان مخالفته للشريعة الإسلامية في ضوء هوية النظام السياسي ومصادره الأيديولوجية وشكل الحكم القائم على أساس الديمقراطية والاشتراكية، وعدم مشروعية مؤسسات الدولة وسلطاتها السياسية وأصول أحزابها وتكونها وأيديولوجياتها الهجينة التي تجتمع في بعض الأحايين في حزب واحد، والتوجهات السياسية والاقتصادية والأمنية للدولة والتي تعلن ارتباطها بالغرب وتهادن إسرائيل.

♦ **وثيقة إله مع الله**: « **حتمية المواجهة**»، نفس المصدر والتاريخ السابقين. وتمثل هذه الوثيقة برنامج عمل تُوجِّه في مقدمته الخطاب إلى المسلم الملتزم أيا كان انتماءه وتلفت انتباهه إلى « **الواقع الأليم**» وغربة الإسلام والمسلمين فيه، كما تهاجم في المقدمة جماعة « **التكفير والهجرة**» وتصفها بخوارج العصر وتنتقد كل الجماعات الأخرى بما فيها « **علماء السلطة والفتنة**». وبعد ذلك تنقسم الوثيقة إلى قسمين:

القسم الأول (أ) تبين فيه حكم البلاد بالقوانين الوضعية بدلا من شرعة الإسلام وتدلل على ذلك بتبديل أحكام الحدود كالزنا والقذف وشرب الخمر والمتاجرة به أو تعديلها كحدَّي السرقة والحرابة أو تعطيلها كإباحة الربا والتعامل به مما يوجب تكفير الحاكم ووجوب قتاله وخلعه.

القسم الثاني (ب) تبين فيه أربع حتميات شرعية للمواجهة أولاها تكفير الحاكم ووجوب قتاله وخلعه والثانية قتال الطائفة الممتنعة عن إحدى شرائع الإسلام وإن أقرت بالشهادتين والثالثة إقامة الخلافة الإسلامية والرابعة تحرير بلاد المسلمين ووجوب استنقاذ أسرى المسلمين من أيدي الأعداء ووجوب الجهاد لنشر الدين ونصرة المسلمين في شتى بقاع الأرض.

♦ **وثيقة الإحياء الإسلامي**، المؤلف: كمال السعيد حبيب أمير تنظيم الجهاد الذي خلف الأردني سالم الرحال بعد إبعاده إلى الأردن. وقد صدرت الوثيقة من السجن سنة 1986. ويمكن اعتبارها الوثيقة الأهم والأوسع والأشمل من بين الوثائق كافة التي وضعتها جماعات الجهاد في الثمانينات بهدف تشخيص حركة الإحياء الإسلامي اجتماعيا وسياسيا وعقديا منذ الدعوة المحمدية وحتى الآن انطلاقا من العلاقة الجدلية بين المنهج والمجتمع. كما تشتمل الوثيقة - الدراسة – على استعراض واسع لمجمل الأطروحات الغربية والعربية في تفسير ظاهرة الإحياء الإسلامي إضافة إلى تفسير الكاتب للظاهرة بوصفه ابنها الشرعي والأدرى بحقيقتها كما يقول. وفي ضوء خطة الدراسة يمكن ملاحظة أهميتها:

---

[495] بعد أحداث جامعات القاهرة، عين شمس، أسيوط احتجاجا على اتفاقيات الصلح مع إسرائيل المعروفة بـ " كامب ديفيد" سنة 1979 وما تلا ذلك على امتداد الثمانينات أصدرت الجماعة بيانا (1988) توعدت فيه النظام المصري صراحة وقالت أنها لا تقبل أي حوار مع السلطة إلا إذا جرى مع من أسمتهم "قيادات الجماعة ومنظريها الذين يدين لهم أفراد الجماعة بالسمع والطاعة وهم: د. عمر عبد الرحمن، الشيخ كرم زهدي ، الشيخ ناجي إبراهيم ، الشيخ أسامة حافظ ، الشيخ عبد الآخر حماد ". **يراجع في ذلك**: السعيد (رفعت).- قضايا فكرية - الكتاب الثامن - مرجع سابق - ص 31.

1. علاقة العالم الغربي (النصراني) بالعالم الإسلامي من خلال(أ) مراحل هذه العلاقة، (ب) أسباب الاهتمام من جانب العالم الغربي (النصراني) بالعالم الإسلامي – لماذا هذا الاهتمام؟ و(ج) تفسير الظاهرة الإسلامية من منطلق هذا الاهتمام.
2. التفسير الصحيح للظاهرة الإسلامية من وجهة نظر الكاتب من خلال: (أ) علاقة المجتمع الإسلامي بالمنهج القرآني و(ب) أسباب الصحوة الإسلامية من منظور الإسلام.
3. ماذا تعني عملية الإحياء (التجديد) بالنسبة لنا – كحركة جهادية؟
4. خاتمة واستشراف لمستقبل حركة الإحياء الإسلامي التي تعيشها المجتمعات المسلمة اليوم.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فتكاد تكون الوثيقة الوحيدة التي تعترف بمركزية القضية وترى في فلسطين أداة الحشد الإسلامي العالمي والتغيير.

♦ **وثيقة محاكمة النظام السياسي المصري.** وقد نشرت **سنة 1986** في مجلة « **كلمة الحق**» التابعة للجماعة الإسلامية – أحد فروع الجهاد الإسلامي. وكلاهما، المجلة والوثيقة، من النشرات السرية للجماعة. وجاءت ردا قاسيا على الجماعات الإسلامية التي شاركت في الانتخابات ودخول المجلس التشريعي مبينة أن هذه الجماعات لن تستطيع التغيير، كما تدعي، من داخل الحكم. كما أنها لن تحصل على الأغلبية بأي شكل كان. ولو حصل مثل هذا الأمر جدلا فلا يصح أن تُعرض أحكام الشريعة على المجلس لكي يوافق على تطبيقها أو يرفضها لأن الحكم بما أنزل الله هو فرض وليس اختيار ولا يخضع لأغلبية أو أقلية.

♦ **وثيقة حول الناصرية والإسلام،** المؤلف: أسامة حميد، أحد القادة المفكرين بجماعة الجهاد الإسلامي في مصر (1987). هذه الوثيقة الوحيدة التي، حسب إطلاعنا على الوثائق الأخرى، لم يطابق عنوانها محتواها. على كل حال فإن جوهر الوثيقة يحاول الإثبات أن « **الناصرية**» ليست حركة إسلامية كما يشاع. ولكنه يحلل العلاقة بين الإسلام والوطنية وكيفية التقائهما ومن ثم انفصالهما. كما يتعرض لتحول الحركة الإسلامية مشيرا إلى أنها ظلت تعبر عن اتجاه رسالي طوال 1200عام هجري. وقبل مائتي عام فقط غلب عليها الاتجاه المقاوم للتغريب. وهو الاتجاه المسؤول عن تضخمها عدديا. وعن « **القومية**» يقول بأنها ابتدأت منذ الحكم الأموي الذي أدخل إلى الإسلام ظاهرة الحركات الشعوبية، حيث تم الرد على الحركة العربية بحركة شعوبية فارسية. ويشكو الكاتب من السيولة الشديدة للتنظيمات وتعدد الاتجاهات داخل التنظيم الواحد بما يجعل كل تنظيم وكأنه (جبهة).

♦ **وثيقة منهج جماعة الجهاد الإسلامي،** مخطوط غير منشور كتبه عبود الزمر أمير جماعة الجهاد وصدر في السجن سنة 1986. وتمثل هذه الوثيقة دستورا لجماعة الجهاد الإسلامي في مصر، إذ تحدد فيه الجماعة مصادر أفكارها ووسائل عملها وأهدافها وهويتها. كما تقدم رؤيتها لواقع العالم وواقع الأمة الإسلامية. وتطرح وحدة جميع تنظيمات الجهاد الإسلامي تحت قيادة واحدة ليس بالضرورة أن تكون قيادة جماعة الجهاد، أو على الأقل اجتماع قادة العمل الإسلامي في مصر للتفاهم حول هذا الاقتراح.

♦ **وثيقة فلسفة المواجهة،** المؤلف: أبو الفداء – 1987. وتركز هذه الوثيقة على أربعة محاور تتجاوز أية إمكانية للإصلاح أو الحوار مع السلطة:

♦ المواجهة تعني المفاصلة والصدام بالحجة واللسان أو بالسيف والسنان لإقصاء كل القيادات الجاهلية عن قيادة البشرية وإعلان الحرب على الفساد المستشري في المجتمعات لحساب الجاهلية.

♦ شرعية المواجهة المستمدة من وجوب مقاتلة الحاكم الكافر وخلعه ووجوب تنصيب خليفة مسلم لأن خلع هذه الأنظمة وهؤلاء الحكام لا يتم إلا بالقتال.

♦ جغرافية المواجهة. ينبغي أن يبدأ التغيير انطلاقا من مصر لأسباب عديدة ووجيهة تتعلق بتاريخ الحركة الإسلامية فيها وشعبيتها الهائلة وعجز النظام عن الإطاحة بها فضلا عن أنها كانت ولا تزال رائدة الحركات الإسلامية في العالم، ولا أدل على ذلك من أن الثورة الإيرانية استمدت جذورها من رائدي التحول الإسلامي حسن البنا وسيد قطب. وهذا رد على الدعوات الإسلامية التي رأت في فلسطين قضية إسلامية مركزية أو في أفغانستان أو إيران أو أي مكان آخر. ومن بين الدلائل التي يسوقها أن الشيخ صالح سرية الفلسطيني الأصل أدرك أهمية مصر ودورها فحضر إليها أملا في إحداث التغيير انطلاقا من مصر.

♦ ضرورة المواجهة. وهذا البند قصد فيه استمرار الهجوم على النظام لإنهاكه بصرف النظر عن النتائج. أما ميدان المواجهة فهي كل أجهزة الدولة. وحتى السجناء لم يتوقفوا عن إنهاك المحققين الذين فشلوا في سياسية غسيل الأدمغة.

كما تتضمن الوثيقة نقداً للتفسيرات العلمانية والشيوعية للظاهرة الإسلامية ومحاولات تشويهها خاصة المتعلقة بربطها بالفرضية الاقتصادية التي ساهمت بتشكيل سياسة النظام في تعامله مع الحركة الإسلامية فضلا عن رفع حكام المنطقة لشعار التنمية في هذه المرحلة ليحل محل « **التقدم**» أو « **التحديث**» ويصبح « **طاغوت اليوم**».

المسألة الثانية:

سرايا الجهاد الإسلامي « السَّرايـــــا»

إذا حاولنا العثور على تاريخ معين لظهور « السرايا » **فالمسألة سهلة ولا تحتاج إلى كبير عناء خاصة إذا انطلقنا من أول بيان عسكري لها. ولكن هذا التاريخ 1986/10/15 ليس سوى إعلان لا تاريخية. لذا فالمشكلة تظل قائمة بما أن « السرايا » ليست في الحقيقة تنظيما بقدر ما هي سلسلة من التيارات الجهادية، أفرادا وجماعات، أخذت تنمو طوال السبعينات دون أن يكون بينها روابط معينة حتى أن بعضها كان مجهولا للآخر وبعضها كان على النقيض من الإسلام. إذن، من هي** « السرايا »**؟ ومن هم الأفراد والجماعات المقصودة؟ وكيف وقع التفاعل بينهم؟ ومتى؟ ولأية أهداف؟ وأية علاقة لها بتفجير الظاهرة الجهادية في فلسطين؟ أسئلة كثيرة ومحيرة والإجابة عليها صعبة ومعقدة. فالأجوبة ليست متاحة لكل سؤال وتَسَقُّطها منهك لأن الكتابات التي رافقت ظهور** « السرايا » **نادرة جدا ومشوشة وغامضة. كما أنها جُيِّرت في الغالب لـ** « حركة الجهاد الإسلامي»**. وفي كل الأحوال لم تشر إلى هوية محددة أو تاريخية لأي من مجموعاتها**[496]**. وهذا الغموض يلاحظ في المنشورات غير المنتظمة للسرايا كما في كتابات الإسرائيليين والعرب والفلسطينيين. ووحده منير شفيق وضع نقاطا على بعض الحروف الكبيرة في** « السرايا » **خاصة فيما يتعلق بـ** « لجنة التنظيم77 »**، ربما لأنه عايش التجربة وكان أحد المشاركين في بنائها الفكري، كما يقول، أو لأنه من المفكرين الذين انتقلوا من المسيحية إلى الماركسية ليستقر في رحاب الإسلام ولتنصب أفكاره مجدداً على التأصيل لمفهوم الجهاد ودور الإسلام في التصدي للهجمة الغربية الرأسمالية والصهيونية على فلسطين والوطن العربي. أما أنه أحد قادة «** السرايا **» فهو خبر عثرنا عليه، بالصدفة، في إحدى المجلات العربية الصادرة في أوروبا**[497]**، ولم نعثر عليه في غيرها.**

هكذا، وفي ضوء ما توفر لنا من معلومات واضحة أو ما وقعنا عليه منها في المصادر والمراجع سنعالج ثلاث مجموعات، سبقت الإشارة إليها، من المفترض أنها ساهمت في تشكيل « السرايا » أو أنها جزء منها وهي:

3. **مجموعة لجنة التنظيم الطلابية. و سنعتمد في ذلك على مؤلف منير شفيق الذي يؤرخ لهذه المجموعة – التيار- التي أسماها بـ** « العامل المساعد » **أو** « المحرِّض» [498] **على استمرار الثورة واستمرار القتال.**
4. **مجموعة السجون الإسرائيلية، باعتبارها أقدم جماعة إسلامية جهادية في فلسطين.**

5. **مجموعة طلبة الجامعات المصرية (حركة الجهاد الإسلامي) التي لعبت دورا فعالا في نشأة جماعات الجهاد في مصر.**

---

[496] وكان هذا الغموض أحد الأسباب الذي دفعنا للتنقيب عن روابط أو صلات مع جماعات الجهاد في مصر في محاولة للإمساك بطرف خيط يقودنا إلى تاريخية السرايا.

[497] نجيب (محمد) : فصيل " الأمير" وفصيل " الزعيم " - سوراقيا - شركة سوراقيا المحدودة - لندن، المملكة المتحدة - العدد 453 - 1992/4/20 - ص 14.

[498] شفيق (منير) .- شهداء ومسيرة " أبو حسن وحمدي وإخوانهما " - مؤسسة الوفاء - بدون مكان للنشر - الطبعة الأولى، 1994 - عدد الصفحات 183 - ص 112. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الكتاب يشتمل على:

1. رسالة وجهها محمد بحيص (أبو حسن) ومحمد التميمي (حمدي) إلى السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.وقد صدرت الرسالة في سنة 1990 في كتيب يحتوي على 55 صفحة بدون أي مصدر أو مكان للنشر أو حتى تاريخ للنشر، وهي النسخة المتوفرة لدينا. ثم صدر عن دار الغرب الإسلامي (بيروت) سنة 1993. **2.** ملخص لأهم محتويات كتاب نادر بعنوان "أفكار ثورية في ممارسة = = القتال". صدر قبل العام 1978 باسم سعد جرادات أول قائد للسرية الطلابية وأحد ضباطها جورج شفيق عسل وهو شقيق منير شفيق. ويعتبر هذا الكتيب أفضل ما كتب عن ممارسة التيار ومعتقداته، بل إنه يحدد ومنذ وقت مبكر جدا مسلكية التيار قيادة وأفراداً. وللأسف فلم نستطع الحصول على نسخة للكتيب. لذا، وفيما يتعلق بلجنة التنظيم سنعتمد على " شهداء ومسيرة " دون أن نشير إلى الصفحات إلا حين يلزم الأمر. كما سنستعين ببعض المقابلات والاستفسارات علما أننا وجدنا تطابقا بين الأجوبة وما احتواه " شهداء ومسيرة " حتى فيما يتعلق بعرض المعلومات ومدى أهميتها. ونرى أنه من العبث تجاوز المؤلف في غياب تام للكتابات عن التيار وفي ضوء استشهاد الغالبية الساحقة من مؤسسيه.

ولا بد من الإشارة قبل البدء في ذلك إلى أن « السرايا » هي في الواقع ثمرة حراك لا تنظيمي لعدة مجموعات وقوى إسلامية وأفراد مستقلين لا رابط بينهم سوى الفكر الجهادي بحيث تسمح هذه الوضعية لأي كان بالانتساب إليها. وهذا ما سنلاحظه حين تركيب المجموعات الثلاثة واستراتيجيات العمل لديها.

الفصل الأول

الجماعـات المكونــة

أولا: جماعة لجنة التنظيم الطلابية

هذه المجموعة هي عمود « **السرايا** » الإستراتيجي. والحديث عنها قد يطول ولكنه يبقى ضرورة ملحة للإحاطة بالموضوع خاصة وأنها لعبت دوراً من طراز رفيع عجزت أن تلعبه أية مجموعة داخل حركة « **فتح**» والثورة الفلسطينية منذ عام 1973 وحتى اغتيال أبرز قادتها مطلع العام 1988. فمن هي هذه اللجنة؟

« **لجنة التنظيم الطلابي**»، هكذا عرفت منذ تأسيسها، هي المؤسسة التابعة لحركة « **فتح**» والمكلفة بالإشراف على تنظيم الطلبة الفلسطينيين في كافة أنحاء العالم بغية تعبئتهم ونشر الوعي الثوري بينهم وتسهيل التحاقهم بالثورة وتدريبهم وتوزيعهم على القوات العسكرية في حالة التطوع أو تعرُّض الثورة لمخاطر هجمات معادية من إسرائيل أو القوى المحلية والإقليمية والدولية. وكان محمد محمد بحيص (**أبو حسن**) الشخص المكلف بإدارة اللجنة والإشراف على عملها ورسم خططها واستراتيجياتها التنظيمية والعسكرية. وفيما بعد انضمت الشخصية المركزية الثانية للجنة وهي محمد باسم سلطان التميمي (**حمدي أبو جواد**). ولد محمد بحيص الشهير بـ « **أبو حسن قاسم**» **سنة 1944** لعائلة فلسطينية ريفية معروفة تعيش في قرية يَطّا قضاء مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلة. وبعد أن أنهى دراسته الثانوية في المدينة أرسلته عائلته لمتابعة الدراسة في مصر فتخرج من جامعة الإسكندرية حاملا درجة البكالوريوس في التجارة والأعمال. وبعد عودته شرع في البحث عن عمل فحطت به الرحال في مدينة العقبة جنوب الأردن **سنة 1967** حيث حاول العمل في مينائها التجاري. وهناك كانت الانعطافة في حياته حيث التحق بحركة « **فتح**». وبعد رحيل الثورة الفلسطينية عن الأردن ووقوع الأزمة توجه إلى بغداد

وليس إلى بيروت. وكانت بغداد في مطلع السبعينات تعيش حياة سياسية وفكرية نشطة في باحات الجامعات ومكاتب المنظمات الفدائية. ثم توجه إلى بيروت **سنة 1973** حيث تولى مسؤولية لجنة التنظيم الطلابية. أما زميله محمد التميمي الشهير بـ « **حمدي**» فيصغره بحوالي ثماني سنوات. إذ ولد في مدينة الخليل **في1951/12/14**. وهو سليل عائلة عريقة. وبالكاد أنهى الثانوية العامة في السجن ليلتحق بعدها بحركة « **فتح**» **سنة 1967**.

ولِمَن قُدِّر له التعرف على شخصية هذين الرجلين سيكتشف أنه أمام شخصية واحدة انشطرت إلى نصفين، فمنذ تعرفا وعملا معا لم يفترقا ولم يختلفا، وبلغ الاندماج بينهما حد التماثل وحد الموت. وفي الثورة خاضا المعارك كلها معا. وكان ظهور أحدهما في أحد المواقع أثناء المعارك يكفي « لرفع معنويات جيش بكامله حسبما يصرح به **أصدقاءهما**». وبسبب عملهما في « **القطاع الغربي**»، المؤسسة التي تضم لجانا عدة مهمتها العمل في الأرض المحتلة، أجادا التنظيم والقدرة البارعة على التخفي وطوَّرا وسائل الاتصال ومارسا العمل الميداني بالتناوب دون انقطاع. وعلى المستوى الفردي لا يندهش المرء للهدوء والقناعة التي تميزهما بل للابتسامة والدفء الذي لا يفارقهما وللود تجاه الآخرين حتى لو كانوا خصوما، وللأخلاق السامية التي لم تنحدر يوما لتمس من إخلاصهما وصدقهما وللعمل بلا كلل أو ملل تحت كل الظروف، بل وأصعبها. ومع كل ذلك يبقى ثمة فارق أساسي بينهما هو تميز محمد بحيص بالقيادة الصارمة والمراقبة الدقيقة والمستمرة ومتابعة أدق التفاصيل عن فعاليات العمل. وهذا ما كان يقرّ به كل « **التيار**» الذي أسسه أبو حسن قبل غيره. وبعد اغتيالهما تبينت جسامة الخسارة التي تعرضت لها « **السرايا** » بالنظر إلى الخبرة الهائلة لكليهما والتي ما كانت متوفرة للآخرين لا في « **التيار**» ولا في « **السرايا** ». لهذا فالمعالجة لهذه المجموعة ستطول لاسيما وأنها انطلقت من الأيديولوجية الماركسية إلى الإسلام الجهادي في ظروف صعبة ومعقدة تغطي جانبا خفيا من تاريخ حركة « **فتح**» والثورة الفلسطينية بعد الخروج من الأردن.

* **البنى التحتية الستراتيجية**

ترتبط نشأة هذه المجموعة، التي ستتحول إلى تيار واعد، بأزمة حركة « **فتح**» والمقاومة الفلسطينية بعد الخروج من الأردن (1970) وخسارة أطول وأهم ساحة مواجهة مع إسرائيل. وهذا يعني فشل لنظرية « **التوريط**» التي عبرت عنها « **فتح**» لدى انطلاقتها والتي كانت تستدعي في إحدى مضامينها تهيئة الظروف المناسبة لجر إسرائيل والدول العربية، المحيطة بفلسطين، إلى حرب شعبية مجالها الجغرافي والديمغرافي الأردن بالدرجة الأساس، ثم لبنان وسوريا ومصر. غير أن هذا المخطط قُضِي عليه بهزيمة المقاومة الفلسطينية وإخراجها من الساحة الأردنية بحيث مثلت الخسارة هذه حلما تحطم في المهد ووضع المقاومة أمام المأزق التاريخي. البديل؟ فتجلت الأزمة بنوع من اليأس والقنوط وتراجع في فعاليات العمل الفدائي وازدياد الهجمات الإعلامية والسياسية والأيديولوجية [499] لحمل الثورة على التخلي عن مسار انطلاقتها بتحرير كامل فلسطين والقبول سريعا بمبدأ التسوية السياسية للصراع. وفي هذا الإطار انفجرت حرب سجالية من الحوارات السياسية والأيديولوجية بين المنظمات الفلسطينية كان كبار القادة ومفكري الثورة في طليعتها. ولم تنج الفصائل ذاتها على المستوى الداخلي من هذه الحرب التي استعرت حدتها. ومن الطبيعي أن تكون أكثر حدة داخل « **فتح**» كبرى المنظمات وصاحبة القيادة حيث نشطت الحوارات على مستوى القيادات الوسطى وبعض القيادات العليا لتسفر عن تبلور تيار معارض للخط الأيديولوجي والسياسي للحركة والقيادة العليا على السواء ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى الانقلاب على القيادة التاريخية أو الانشقاق عنها إلا في مراحل لاحقه*. في الأثناء كان محمد بحيص في بغداد حيث مكث عامين هناك بعد الخروج من الأردن، وعاد إلى بيروت ليتولى مسؤولية لجنة التنظيم الطلابي الإطار التنظيمي التابع لحركة « **فتح**» والمنفصل عن الاتحاد العام لطلبة فلسطين. وكانت الحركة الطلابية في الجامعات اللبنانية في وضعية من الغليان السياسي والأيديولوجي إزاء الأزمة تفوق وضعية أي من المنظمات المسلحة. وفي كل

---

[499] كشك (محمد جلال) .- الثورة الفلسطينية - مرجع سابق/ ص 11-28

* تعرضت حركة "فتح" لانشقاقات عدة خلال السبعينات أبرزها انشقاق صبري البنا "أبو نضال ".ولكن الانشقاق الأخطر كان في ربيع العام 1983 الذي قاده عدد من كبار الضباط مثل أبو موسى وأبو خالد العملة وعضو اللجنة المركزية للحركة قدري (سميح أبو كويك). وامتد ليشمل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها وانتهى في أواخر العام بمعارك دامية في منطقتي البقاع اللبناني شرقا وطرابلس شمالا خرجت بموجبه حركة "فتح" من لبنان سياسيا وعسكريا. وحدث الانشقاق على خلفية السياسة السلمية للقيادة المركزية في المنظمة والتي تهيمن عليها حركة " فتح ". ولا شك أن أطرافا عربية ألقت بثقلها خلف المنشقين خاصة سوريا.

جامعة كان ثمة تنظيم طلابي متوهج غير أن نشاطه لم يتجاوز حرم الجامعة. وظلت هذه الوضعية سائدة حتى الشهور الأولى من عام 1973، السنة التي شهدت أحداثا جساما تمثل الأول في اغتيال ثلاثة من القيادات الفلسطينية[500] واندلاع أحداث الثاني من شهر أيار/مايو بين الثورة الفلسطينية والجيش اللبناني بهدف السيطرة على المخيمات الفلسطينية وضرب الثورة. وحدث آخر، وهو الأهم، تمثل بتبني قيادة « **فتح**» لبرنامج النقاط العشر (البرنامج المرحلي) كأحد إفرازات حرب تشرين أول/ أكتوبر ثم انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر في القاهرة سنة 1974 وتبنيه البرنامج. وفي البداية كان محمد بحيص أول من تصدى لهجوم الجيش اللبناني. وكانت « **أحداث أيار**» الشرارة الأولى في إخراج الجسم الطلابي من أحرامه الجامعية وإشراكه في مهمة الدفاع عن الثورة. وتبعا لذلك تقرر تشكيل مجموعات عسكرية من التنظيم الطلابي استهدفت بالدرجة الأساس حراسة مَعْبَر جسر الكولا – الجامعة العربية على الساحل الغربي لمدينة بيروت والمدخل الرئيس نحو المخيمات ومقرات المنظمات الفلسطينية ومؤسساتها القيادية والإعلامية والمالية.

لا شك أن إقرار البرنامج المرحلي الذي صاغته، أصلا، الجبهة الديمقراطية عَقّد الأزمة وأدخل كافة القوى في عملية فرز سياسي لجهة تأييد البرنامج أو معارضته. وكانت النقطة الثانية المتعلقة بـ « **إقامة السلطة الوطنية المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها**» هي الأكثر إثارة ومجلبة للقلق لدى « **التيار العام المعارض**» داخل « **فتح**» والذي خشي أن تكون « **النقطة**» والبرنامج المرحلي، إجمالا، بداية التراجع عن الميثاق الوطني الفلسطيني أو برنامج « **فتح**» الداعيان إلى تحرير فلسطين من النهر إلى البحر والدخول في مساومات تنتهي بالتنازل عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. وقد عبر عن هذه المخاوف العديد من رموز المعارضة أمثال ناجي علوش، منير شفيق، سميح أبو كويك، محمد داوود، محمد بحيص، سعد جرادات وآخرون.

1. السرية الطلابية[501]

استمرت المجموعات العسكرية الطلابية بأداء مهامها حتى وقوع حادثة « **عين الرمانة**» **في13 نيسان/ أفريل 1975** وهو الحدث الذي يؤرَّخ فيه لاندلاع الحرب الأهلية في لبنان[502]. وعلى الفور تسببت الحادثة باستدعاء ممثلي التيار المعارض لتقييم الموقف في أجواء بالغة الحدة من الاضطراب السياسي والاجتماعي. وخلص المجتمعون إلى معارضة الدخول في مواجهة مع القوى اللبنانية المعادية وفي مقدمتها حزب الكتائب لتجنيب الثورة خطر الانجرار إلى معارك داخلية وخشية تفكك التيار المعارض لـ « **السلطة الوطنية**» أو تصفية التنظيم الطلابي الرديف القوي للتيار. بيد أن سعد جرادات ممثل لجنة التنظيم والحركة الطلابية شذ عن الإجماع ودعا إلى ضرورة الدخول في مواجهة محدودة عسكريا وذات أهداف سياسية واضحة تتمثل في الدفاع عن الثورة وحقها في التواجد على الأراضي اللبنانية بمقتضى اتفاقية القاهرة **سنة 1969** وحماية الشعب الفلسطيني والقوى اللبنانية المساندة وردعا للقوى المعادية حتى لا تتكرر حوادث أخرى مشابهة بشرط عدم الانزلاق إلى مخاطر الحرب المدمرة. وطالب « **جرادات**» أن يتناسى المعارضون خلافاتهم والتماسك لإنجاح هذه المهمة. وفي المقابل كان توجه القيادة الفلسطينية وداخل حركة « **فتح**» بالتحالف مع القوى اللبنانية المساندة يسير بسرعة فائقة نحو تصفية القوى المعادية. وهذه هي نقطة الخلاف الرئيسة بين لجنة التنظيم وقيادة « **فتح**» والمنظمات الأخرى بما فيها التيار المعارض الذي انحاز بأغلبية رموزه إلى جانب القيادة. وفي خضم الخلاف بدأت لجنة التنظيم تشكل تيارا مساندا لأطروحاتها مستقلا عن التيار العام المعارض، وبرز السؤال المركزي أمام اللجنة: كيف يمكن الدخول في مواجهة بينما أحدا من قادة التيار الجديد إما أنه لم يمارس العمل العسكري سابقا (أي ليس محترفا) وإما انه ليس قائدا لقوات عسكرية يمكن استخدامها في إسناد الأطروحات الجديدة لا أطروحات القيادة[503]؟

---

[500] هم كمال عدوان ومحمد يوسف النجار عضوا مركزية "فتح" وكمال ناصر مفوض الإعلام في المنظمة وعضو لجنتها التنفيذية، وذلك في عملية مغاوير نفذها جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد) في العاصمة اللبنانية - بيروت بتاريخ 1973/4/10 فيما عرف بعملية "فردان" إحدى ضواحي العاصمة.

[501] ثمة فقرة صغيرة جداً عن السرية الطلابية في: الموسوعة الفلسطينية (هجائية): الاتحاد العام لطلبة فلسطين - القسم العام، المجلد الأول (أ - ث) - مصدر سابق - ص 65.

[502] هي الحادثة التي نفذتها ميليشيات حزب الكتائب اللبناني في المنطقة الشرقية من العاصمة بيروت، لما أوقفت حافلة كانت تقل فلسطينيين؛ فقتلت 14 من ركابها وجرحت الباقين دون أن يكون للحادثة ما يبررها.

[503] مقابلة مع مصادر مختلفة - حزيران/ يونيو1998.

إن الإجابة على السؤال وجهت الأنظار نحو الحركة الطلابية حيث المجموعات العسكرية الأولى مثلت المدخل إلى تشكيل « **السرية الطلابية**» بقيادة سعد جرادات ولحظة التفاعل التاريخي والإستراتيجي بين لجنة التنظيم والشُعَب التنظيمية الطلابية في الجامعات اللبنانية والنواة العسكرية الأولى للطلبة الفلسطينيين في كافة أنحاء العالم. وضمت التشكيلات الأولى نحو 80 طالبا وطالبة فلسطينيين ولبنانيين ساعد في تدريبهم وتسليحهم وتموينهم، سرا في البداية، عسكريون من « **فتح**» بينهم جواد أبو الشعر المسؤول عن قوات الميليشيا في الحركة على الساحة اللبنانية و « **نعيم**» قائد أحد الكتائب العسكرية ومحمد علي أحد ضباطه و« **بلال**» قائد كتيبة القطاع الأوسط. وبهذا التشكل للسرية أرست لجنة التنظيم الأساس لتيار سياسي وعسكري متميز داخل « **فتح**» وعلى مستوى الثورة الفلسطينية. ونجحت في تجاوز مهمات المراقبة الثابتة والتمتع بديناميكية مستمرة لتدخل الحرب الأهلية على الأسس التالية:

- التعاون مع اللجان الوطنية العاملة في « **فتح**» ومع المستقلين من مشارب شتى.
- التعاون مع الاتجاهات السياسية والاجتماعية والدينية المحلية من القوى اللبنانية ونسج علاقات متينة ومتشعبة معها تتجاوز رغبات القيادة في حركة « **فتح**» أو القيادة الفلسطينية عموما بهدف ترتيب وتنظيم صمود الشعبين اللبناني والفلسطيني وحمايتهما بما في ذلك القوى اللبنانية والفلسطينية وعدم استبعاد أية جماعة محلية صديقة.
- الانتشار عسكريا في المواقع الخطرة عملا بشعار « **نذهب حيث المهمات الأصعب**». وفعليا تواجدت « **السرية**» في مناطق البرجاوي، الخندق الغميق، الدامور، صنين، التلة الفرنسية، بحمدون، الجبل...الخ
- اعتبار المواجهة القادمة مع القوى المحلية المعادية مؤقتة تستهدف تصحيح الموقف إن أمكن ودون الانجرار إلى معارك مصيرية ينبغي أن تكون ضد إسرائيل لا مع غيرها. أي عدم السماح بالاستنزاف المادي والمعنوي للثورة، والالتزام بمعايير أخلاقية للحرب حتى لو لم يلتزم بها أحد من القوى المتخاصمة.

وبعد انتهاء الحرب الأهلية (1977) كانت السرية الطلابية في منطقة « **بحمدون**»، وقررت على الفور، وفي غضون اثني عشر ساعة من توقف القتال، الانسحاب والتوجه إلى جنوب لبنان الذي كان يشهد استنزافا في القوات وتوسعا في الجيب الحدودي الذي تسيطر عليه القوات اللبنانية المتحالفة مع إسرائيل بقيادة الرائد العسكري سعد حداد الضابط في الجيش اللبناني. واتخذت « **السرية**» من محور « **بنت جبيل – رشاف**» مقرا لقواتها. وبفضل المعارك الناجحة التي خاضتها « **السرية**» فقد اعترفت بها قيادة حركة « **فتح**» وتحولت إلى كتيبة حملت اسم « **الجرمق**» وأصبحت إحدى أهم التشكيلات العسكرية الرئيسة والفعالة لقوات القسطل المرابطة في جنوب لبنان، ومع هذا الاعتراف تحول كادرها الطلابي الذي تمرس في الحرب الأهلية إلى ضباط محترفين[504]. وظلت كتيبة الجرمق تمارس نشاطها كأفضل قوات عسكرية في الثورة الفلسطينية وتتمتع قيادة وأفراداً بتماسك منقطع النظير ونشاط شمل معظم الأراضي اللبنانية حتى نهاية العام 1983 حيث قررت لجنة التنظيم وقادة الكتيبة حلها وعدم إعادة تشكيلها بعد أن أيقنوا أن الثورة الفلسطينية في صيغتها قبل غزو بيروت (1982) أو انشقاق « **فتح**» قد ولت إلى غير رجعة، وأن مرحلة جديدة قادمة لها خصائص مختلفة وأدوات مختلفة توشك أن تبدأ.

2. مهمات الأراضي المحتلة

بعد انتهاء الحرب الأهلية وتأمين قوة ضاربة في جنوب لبنان توجهت الأنظار نحو الأراضي المحتلة لاستئناف النشاط الفدائي هناك حيث إسرائيل الدولة الغاصبة والمحتلة هي الهدف النهائي للثورة الفلسطينية. وفي هذا السياق يذكر منير شفيق، صاحب المحاولة التأريخية الأولى للتيار، أن التركيز على الأرض المحتلة كان، أصلا، مبعث تكونه وتميزه عن التيارات الأخرى داخل حركة « **فتح**» خاصة بعد خروج الثورة من الأردن وشيوع الاعتقادات التي روج لها البعض بأن الثورة انتهت، وأن العمل الفدائي ضد إسرائيل انحسر وشُلت فاعلية التأثير السياسي الفلسطيني مقابل صعود التأثير السياسي العربي والإسرائيلي الهادف إلى تمرير تسوية سياسية تنهي الصراع العربي– لإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية. وفعليا، بدا الأمر مواتيا. إذ روجت سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي عزمها على إجراء انتخابات بلدية في الأراضي المحتلة (الداخل). وعلى الفور خيم على قيادة « **فتح**» والثورة « **شبح القيادة البديلة**». في الأثناء كان كمال عدوان، عضو مركزية « **فتح**»، يشغل

[504] **مقابلة** مع مصدر قيادي في الكتيبة - عمان، الأردن - 26 آب/ أغسطس1998.

مهمة العمل الفدائي في الداخل ضمن مسئوليته عن جهاز « **القطاع الغربي**». ورأى « **لإثبات قوة** » « **فتح**» و« **الثورة** » إرسال مجموعات مقاتلة إلى الداخل انطلاقا من جنوب لبنان لتوجيه إنذار غير مباشر لكل من ينقاد إلى ما اعتبر في حينه « **مؤامرة القيادة البديلة**»، والمقصود بذلك بعض النخب الاجتماعية التي انضوت تحت اسم « **الشخصيات الوطنية**» خاصة تلك الناشئ نفوذها عن ارتباط مصالحها الاقتصادية في الأردن من جهة وبتسهيلات إسرائيلية إزاء نشاطاتها السياسية وطموحاتها الاقتصادية من جهة أخرى[505].

بطبيعة الحال توجه كمال عدوان إلى الجنوب اللبناني متجولا بين قواعد المقاتلين لاختيار المتطوعين. وكانت صدمة له لما فوجئ بقلة العدد، وعدم الاستعداد، وهبوط المعنويات. والأسوأ من ذلك تضاؤل الخبراء في مناطق الحدود والجليل الفلسطيني المحتل. كانت خيبة الأمل كبيرة، والجولة التي شاع خبرها سلبا جاءت لتدلل عند بعض التيارات على فشل القيادة دون أن تقدم بديلا ملموسا. هذه الحادثة التقطها محمد بحيص الذي رأى في نتائج الجولة « **ثغرة**»* ينبغي التقدم لسدها بدلا من الحوارات العقيمة والطويلة التي تخاض بين جدران المكاتب. وحتى لا تعيق الحرب الأهلية هذا الاختيار فقد تناوب محمد بحيص ومحمد التميمي على متابعة العمل طوال الفترة ما بين سنتي 1975-1980[506]. على كل حال فالنشاط الفدائي في الداخل شهد ركودا في أعقاب الخروج من الأردن واغتيال كمال عدوان. وما أن اندلعت الحرب الأهلية حتى أصيب بالشلل، إما بسبب المشاركة الكبيرة لإطارات القطاع الغربي في الحرب الأهلية أو من جراء منح الأولوية لحماية الوجود الفلسطيني في لبنان أو الاهتمام بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري في ضوء البرنامج المرحلي. لذا فالتوجه الجديد، بعد انتهاء الحرب الأهلية، نحو الأرض المحتلة على الرغم من كونه ليس الوحيد إلا أنه يظل يعني تميزا ملحوظا في إطار جهود أخرى كانت تبذل لتفعيل المقاومة في الداخل. وعمليا نجحت جهود لجنة التنظيم بتأهيل مجموعتي مغاوير متمرسة والدفع بهما نحو الأراضي المحتلة [507] ليس بهدف اجتياز الحدود والاشتباك مع العدو في مكان ما ثم الانسحاب إن أمكن، وكما كان معتادا في مثل هذه العمليات، بل في اجتياز الحدود والتمركز في الجبال وقيادة العمل الفدائي من هناك تحت الاحتلال وليس من الخارج. هذه هي العلامة الفارقة في مخططات لجنة التنظيم. الانتقال إلى مواقع متقدمة في محاربة إسرائيل، اقتحام عقر دار الاحتلال والتربص به وخلق حالة جماهيرية وتنظيمية ضده والتخلي عن أسلوب الاشتباك والاصطدام مع الاحتلال في عمليات منعزلة ومتباعدة لا تمس الجماهير الفلسطينية والعربية التي ينبغي أن تشعر كأنها شريكة في المقاومة لا رقيبة أو متلقية لضربات الاحتلال الانتقامية والتي تطال الجماعات وليس الأفراد فقط.

---

[505] نجمت المشكلة على خلفية مشروع المملكة المتحدة الذي أعلنه العاهل الأردني الملك حسين لحل الصراع مع إسرائيل. وهو المشروع الذي تنسحب بموجبه إسرائيل من الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة وتندمج مع المملكة الأردنية الهاشمية تحت اسم جديد هو المملكة المتحدة. وغداة ذلك بقليل أعلنت إسرائيل عن نيتها إجراء انتخابات بلدية سنة 1972 بهدف إيجاد قيادة محلية يمكن التفاوض معها على تسوية سياسية. ولمزيد من الاطلاع على إشكالية القيادة المحلية والقضايا المرافقة. **يراجع في ذلك**: ماعوز (موشيه).- القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية (أسرار، تحركات ومواقف) - فلسطين المحتلة - مترجم عن اللغة العبرية إلى اللغة العربية بدون ذكر لاسم المترجم. والكتاب نسخة ضوئية موجودة في مكتبة مركز التخطيط الفلسطيني (م.ت.ف)، والتاريخ التقريبي لصدور الكتاب سنة 1985 / ص 1-8 .

* يستعمل منير شفيق في مؤلفه تعبير "ثغرة" ليشير بذلك إلى تأثر التيار منذ بداياته بالنظرية الأولى التي كانت وراء تجربة حركة المرابطين في المغرب. أي فكرة سد الثغور. فأينما وجد ثغر معرض للهجوم أو السقوط من جانب العدو،وكان بحاجة لمن يذهب إليه لحمايته أو لتدعيم حاميته ، يجب أن يُصار إلى التوجه هناك .وللعلم فإن هذا المحتوى جرى التعبير عنه في حينه بشعار ورد في كتاب " أفكار ثورية في ممارسة القتال " بصيغة " نذهب حيث المهمات الأصعب ".شفيق (منير). - شهداء ومسيرة ... - مصدر سابق - ص 101،106.

[506] نفس المصدر .- ص 121.

[507] **الأولى** كانت بقيادة عدنان جابر وياسر صبح من الخارج وتيسير أبو سنينة ومجاهد الشوبكي من الداخل. وتمترس (جابر وصبح) في أحد كهوف جبال الخليل لأكثر من عام قبل أن يهاجما معبد الدّبّويا في أحد المستوطنات الإسرائيلية قريبا من مدينة الخليل حيث قتل ستة مستوطنين وجرح آخرين في العام 1980، ولما اعتقل المنفذون وقدموا للمحاكمة دخلوا المحكمة العسكرية الإسرائيلية رافعين نسخاً من القرآن الكريم. أما **الثانية** فقد توجهت بقيادة خالد صابر الديك (أبو خلدون) بعد بضعة أشهر من دخول الأولى. ونجحت في اجتياز خطوط كشف الأثر إلى منطقة رام الله – نابلس وتموضعت هناك قرابة الستة أشهر، واستشهد قائدها بعد معركة دامت عدة ساعات مع القوات الإسرائيلية.

هكذا تكاملت مهمة التيار وأهدافه الإستراتيجية. ذراعان عسكريتان ضاربتان ومتميزتان، واحدة في جنوب لبنان وأخرى في الداخل. ولقد خلفت هذه المسيرة العشرات من الشهداء وفي مقدمتهم غالبية المؤسيين بمن فيهم سعد جرادات ومحمد بحيص ومحمد باسم التميمي ومروان الكيالي وعلي أبو طوق [508]. وتمكن هذا الأداء المتميز للتيار من فرض احترامه على مجمل التيارات داخل « **فتح**» وعلى القيادات الفلسطينية، ولكنه ظل منبوذا على المستوى السياسي. وغالبا ما تعرض للمضايقات والاتهامات والاضطهاد والحرمان حتى أن أحد قادة المنظمات الماركسية الفلسطينية اعتبره الأخطر على الثورة[509] ربما لأنه كان يشكل خطرا على البرنامج المرحلي والتوجهات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (المنظمة).

*** تاريخية المجتمع السياسي والروافد التنظيمية للتيار**

لم تؤد الخلافات المضطردة مع قيادة « **فتح**» والثورة الفلسطينية إلى احتواء التيار أو عزله أو تقليص فعالياته السياسية والعسكرية والتنظيمية على الساحتين السياسية والاجتماعية خاصة في لبنان. وفي الهامش الذي أتيح للتيار العمل في نطاقه يمكن ملاحظة قيامه بشكل مبكر بتركيز بنية تحتية تنظيمية وسياسية قوية كان لها شأن عظيم في حماية التيار ذاته، وفي مواجهة الغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982 حين خاض التيار حرب استنزاف ناجحة ضد قوات الغزو لم يحدّ من كثافتها وتأثيرها إلا الانشقاق الذي تعرضت له « **فتح**» والمنظمة صيف العام **1983**[510]. أما في الداخل فإن جانبا كبيرا من العمليات العسكرية ضد سلطات الاحتلال خططت لها ونفذتها لجنة التنظيم التي أصبحت جزء من القطاع الغربي واشتهرت بـ « **لجنة77** ». ولم يكن غريبا، إزاء هذه الوضعية، أن تبرز فكرة « **السرايا** » من رحم لجنة التنظيم وعلى الساحة اللبنانية بالذات.

1. الجماعات الطلابية والتلمذية

في بداية إرهاصات تشكُّل التيار ركزت لجنة التنظيم على طلبة الجامعات اللبنانية فأقامت شُعَباً طلابية في مختلف الجامعات منها الجامعة الأميركية والجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية وابتعدت اللجنة في نشاطها التنظيمي عن أية صبغة قومية أو عقدية. فلم يقتصر نشاطها على الطلبة الفلسطينيين أو المسلمين دون المسيحيين بل امتد ليشمل الطلبة اللبنانيين والعرب بغض النظر عن دياناتهم. ولم يلاحظ قط استعمال اللجنة لأي معيار اجتماعي أو سياسي يميز أو يفاضل بين الطلبة ولا حتى معايير أيديولوجية البتة. فالهدف الثابت هو تنظيم الجماعات الطلابية وتأهيلها لغرض محدد هو التوعية وإدراك قيمة الثورة وقدسية القضية والدفاع عنهما، والتحلي بنكران كبير للذات، وبناء الشخصية الجديرة بمواجهة خصم فريد بعناده وشدته وصلابته، ومدعوم من أعتى القوى الاستعمارية في العالم. بهذه المنهجية التنظيمية وفرت اللجنة حشدا طلابيا تمثل بمراكز قوى في الجامعات وقيادات طلابية فذة كان مروان الكيالي واحدا من أعظم أركانها وأكثرهم شعبية. وكان التركيز على الجامعات اللبنانية كونها على تماس مباشر بالثورة. ولأن أزمة هذه الأخيرة انعكست على الحركة الطلابية الأكثر حساسية للأحداث من غيرها. وغدا طلبة الجامعات اللبنانية ذوو وعي حاد بمجريات الأحداث التي كانت تناقش وسط فضاءات فكرية مفتوحة وأشد سخونة من الفضاءات الجامعية الأخرى للطلبة الفلسطينيين والعرب في العالم.

---

[508] ومن بين الشهداء القادة يذكر منير شفيق كل من: محمد شبارو ، طوني النمس ، أحمد وجمال القرى ، حماد حيدر ، أيمن أبو عبد الله، حسنين ، حرب جمجوم ، نسيم أبو سعيد ، شوقي الظنط ، عبد الوهاب الحسن (أبو طارق) ، وجدي العنداري (أبو وجيه) ، فؤاد تلمسان ، مجاهد الضامن (وهو أول من درب حركة أمل على السلاح سرا) ، إسماعيل خضر ، نذير الأبري ، عصمت مراد (حركة لبنان العربي) ، مصطفى كردية ، سمير الشيخ. ويمكن إضافة يعقوب سمور قائد قلعة الشقيف أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982. وقد أصيب بلغم أرضي ورفض الانسحاب طالبا من مجموعته تركه في أرض المعركة مبتور القدم.

[509] **مقابلة** مع مصادر مختلفة - حزيران/ يونيو1998.

[510] ثمة تأريخ لأكثر من 38 عملية عسكرية نفذتها كتيبة الجرمق ضد القوات الإسرائيلية في لبنان خلال عام واحد من احتلالها في الفترة بين صيفي العامين 1982-1983. ولم تتوقف العمليات إلا بسبب انشقاق حركة "فتح". أما إرسال الأسلحة إلى جنوب لبنان فقد تكفل بها الشهيد علي أبو طوق.

ورغم هيمنة اللجنة على الشُّعَب التنظيمية الطلابية إلا أن اهتمامها وتوسيع روافدها لم يقتصر على طلبة الجامعات. إذ نشطت بين تلاميذ المدارس الثانوية وأحدثت في صلبها شعبة « **الروابط الثانوية**» والتي من خلالها سيبلغ الامتداد التنظيمي للجنة ذروته عبر عمود لا يلين ولا يعرف المستحيل هو **علي أبو طوق** الذي يستحق بجدارة فائقة لقب « **دينامو الثورة**»*. فقد كان « **أبو طوق**» مسؤولا عن النشاطات النقابية في المدارس الثانوية خاصة ما يتعلق بتنظيم الانتخابات التلمذية والإشراف على سيرها. وفي خضم مهمته هذه نشط في تركيز بنية تنظيمية رديفة بين تلاميذ المدارس وتوسيع نشاطاتها بحيث مكن اللجنة من الحضور في كل المدن اللبنانية والمناطق الجهوية وعشرات القرى. ومع نهاية الحرب الأهلية في لبنان صارت اللجنة والسرية الطلابية تشكلان « **حالة ثورية مساندة**» في كامل أنحاء لبنان [511]. أما في الخارج فقد امتدت الشبكة التنظيمية نحو الجامعات العربية والأجنبية خاصة في الدول التي تشهد تواجدا طلابيا فلسطينيا كثيفا كالعراق وسوريا ومصر والباكستان وألمانيا والاتحاد السوفياتي ومنظمة الدول الاشتراكية أو تلك الدول التي تشهد حضورا ديمغرافيا كبيرا للفلسطينيين فيها خاصة دول الخليج العربي، فضلا عن التعاطف الواسع الذي حظي به التيار من قبل المتطوعين العرب* وحتى من بعض الأوروبيين.

2. الجماعات المقصاة في المجتمع اللبناني

إن كسب الجمهور والجماعات السياسية والاجتماعية بمختلف تشكيلاتها هو غاية كل ثورة في أي مجتمع. بيد أن حادثة « **عين الرمانة**» وما تلاها كانت لحظات فصم في العلاقة بين الثورة والجماهير في لبنان. فالحادثة تسببت في تصعيد التوتر وقلبت كل المعايير وأسس العلاقات ما بين الثورة الفلسطينية والتركيبات السياسية والاجتماعية والطائفية القائمة في المجتمع اللبناني. كما غيرت الموازين التي جلبت الأزمات والكوارث على حاضر الثورة ومستقبلها. وفي السياق ليس واردا الحكم على التعامل مع الحادثة ومخلفاتها بالخطأ أو بالصواب بل الكشف عن الفرص المتاحة أمام التيار في توسيع قاعدته السياسية والتنظيمية والجماهيرية المساندة لأطروحاته وتوجهاته.

وفي البداية لنشخص الحالة الاجتماعية في لبنان باستعمال التحليل السياسي لمكونات الدولة للتعرف على ماهية الحكم فيها ومضمونه الاجتماعي؟ ولا شك أنه شاع وجهتي نظر بهذا الخصوص ابتداءً من السبعينات وكلاهما تطابق في مستوى النتائج. الأولى ترى أن النظام السياسي القائم يبدو تلقائيا نظاما تسوده الطائفية الدينية بحيث تتوزع مراكز القوى السياسية فيه على الطوائف الدينية. فالمسيحيون، لاسيما المارونيون، يحظون بأهم الامتيازات والمراكز كرئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية وقيادة الجيش والمخابرات العامة والبنك المركزي فضلا عن غالبية المراكز الاقتصادية والسياسية الحساسة في الدولة. أما السنة فلهم، على الأخص، رئاسة مجلس الوزراء، والشيعة رئاسة مجلس النواب، ولم يتبق للطائفة الدرزية سوى التنقل بين الوزارات خاصة وزارتي الداخلية أو السياحة. وهذه التركيبة السياسية للطائفتين لا زالت حقيقة ساطعة طالما ظل الدستور اللبناني بصيغته الحالية قائما كأحد مخلفات الاستعمار الفرنسي. أما وجهة النظر الثانية فقد تجلت مع ظهور الأحزاب الشيوعية

---

* هكذا يسميه كل من تعامل معه وعرفه في حركة "فتح".

[511] **مقابلة** مع مصادر مختلفة - حزيران/ يونيو 1998.

* أشهرهم الشيخ فهد الأحمد أحد أبرز أمراء العائلة الحاكمة في الكويت،وهو الذي قتل أثناء احتلال العراق للكويت في أب/ أغسطس 1990. وكان رجلا محبوبا لدى الفلسطينيين وشخصية شعبية ودولية، وحين مقتله كان نائبا لرئيس اللجنة الأولمبية الدولية.

[512] شفيق (منير) .- شهداء ومسيرة - مصدر سابق - ص 77. ويمكن الاطلاع على المزيد من الدراسات حول المسألة الطائفية والاقتصادية في لبنان **لدى**: كلوفيس (مقصود) : لبنان - السيادة - لبنان - النظام / شؤون فلسطينية - مرجع سابق - عدد مزدوج ، 50،51 – تشرين الأول/ اكتوبر، تشرين الثاني/ نوفمبر 1975. **ويحتوي العدد على سلسلة من المقالات لكل من**: فرنجية (سمير): الأزمة... والبديل، ديب (جورج): الميثاق الوطني اللبناني، =

= جابر (خالد): السلطة و التوازن في لبنان، أبو النمل (حسين): الطائفية السياسية، والحقائق الاقتصادية في لبنان، سخنيني (عصام): المقاومة الفلسطينية - شؤون فلسطينية - العدد 52 - كانون أول/ ديسمبر 1975، طه (ناشي): =

= استنزاف الأيديولوجية الوطنية التي أدخلتها المقاومة ... إلى لبنان - نفس العدد أعلاه ومفلح (أحمد): العلاقة بين الثورة الفلسطينية والدولة اللبنانية (1965-1975) - نفس المرجع - عدد 154 - كانون أول/ ديسمبر 1991.

اللبنانية حيث نشطت التحليلات الطبقية للمجتمع اللبناني. وقدم الحزب الشيوعي اللبناني خلاصة مؤداها أن لبنان هو « **دولة ألـ 4%** »[513] وأن هذه النخبة من السكان تسيطر على ما تبقى من المجتمع اللبناني، حيث يلاحظ الفقر والحرمان في جهاته الأربع، وبالتالي فالهيمنة ليست طائفية سياسية فحسب بل اقتصادية. وأن النخب المتنفذة سياسيا هي ذاتها المتنفذة اقتصاديا. وبالرغم من أن كلا التحليلين صحيح إلا أن التوازن السياسي في لبنان قلما اهتز، منذ الاستقلال، بفعل التوزيع المجحف للثروة. وبالكاد يشكل عاملا مساعدا بعد وقوع الأزمة وليس قبلها مقارنة بما تحدثه الطائفية السياسية ربما كون جزء من ألـ « **4%**» ينتمون إلى معظم الطوائف الدينية المتنفذة.

إذن، في فضاء هذه التركيبة السياسية وقعت حادثة « **عين الرمانة**» وأدت إلى قطيعة ما بين الأطراف. وتغيرت معايير التحالفات حيث بدأ الفرز أولا على قاعدة « **وطني– عميل**» ثم انتقل إلى داخل التحالف الثوري ليصار إلى « **رجعي– تقدمي**». أما في الجانب المعادي فقد اتخذ الفرز صيغة عنصرية قومية « **فلسطيني– لبناني**» ثم تصاعدت حدته إلى طائفية دينية « **مسلم – مسيحي**» ليصل ذروته إلى إنكار انتماء لبنان إلى محيطه العربي « **الغرباء – اللبنانيين**». وكانت بداية الفرز حين وافق كمال جنبلاط رئيس الحركة الوطنية اللبنانية على قرار يقضي بـ « **عزل**» حزب الكتائب. أي إقصائه عن الساحة السياسية الرسمية والشعبية وتصفيته باعتباره حزبا عنصريا وعدوانيا. ولم يكن ياسر عرفات في لبنان حين اتخذ قرار العزل. ولما عاد قال له كمال جنبلاط: « **أنا وافقت بناء على طلب قيادة « فتح» في اللجنة القيادية المشتركة اللبنانية– الفلسطينية وعليك أن توافق الآن**»[514]. وفي المحصلة فإن قرار العزل كان يعني الدخول في مواجهة بين القوى الثورية المشتركة من جهة والقوى المسيحية المارونية وفي مقدمتها حزب الكتائب من الجهة المقابلة، حتى حدثت القطيعة قبل أن تبدأ الحرب. لهذا السبب عارض التيار القرار في وقت كانت فيه المعارضة « **ضربا من الجنون**»، وفي ساحة وطنية اندفعت قواها المسلحة وغير المسلحة نحو التسلح وتكوين الميليشيات، فيما اندفعت القوى المعادية وذات المصلحة في اندلاع الحرب إلى الميدان لإذكاء التوتر، فكانت حربا لا أخلاقية دفع ثمنها الأبرياء من الجانبين مثلما دفعت الثورة ثمنها الباهظ والمصيري فيما بعد . **السؤال هو لماذا عارض التيار قرار العزل؟ وكيف استفاد منه؟**

خشي التيار أن يشكل قرار العزل سابقة في صياغة العلاقات بين القوى الثورية المتحالفة ونهج عمل مرشح للتعميم كلما نشأ خلاف بين القوى. وفعليا لم يطل الوقت حتى فرضت تيارات اليسار الفلسطيني واللبناني المتنفذة على الساحة السياسية معايير أيديولوجية على القوى الحزبية والجماعات المحلية سواء كانت إسلامية أو مسيحية أو مستقلة أو اجتماعية تقليدية غير منتمية. وأصاب هذا النهج المجتمع اللبناني بأخطر انقسام في وقت ينبغي الحفاظ على تماسكه لضمان قدرته على دعم الثورة ومساندتها وليس إخضاعه لفرز أيديولوجي على قاعدة « **تقدمي– رجعي**» أو « **يساري– يميني**». هو الانقسام. لأنه عنى استبعاد وتهميش القوى الإسلامية أو المعارضة لأسلوب العزل أو اللامنتميه[515]. فكيف يمكن، مثلا، تهميش « **الشيعة**» بينما هم الغالبية السكانية لجنوب لبنان والضاحية الجنوبية لمدينة بيروت؟ وكيف يمكن إقامة علاقات مع القيادات الإسلامية السنية والشيعية في ظل سياسة الفرز الأيديولوجي؟ وما هي معايير التعامل مع الجماعات الاجتماعية المحلية اللامنتمية حزبيا أو اللامعبأة سياسيا؟ بل كيف يمكن القبول بتجاهل مجتمع أو السماح بتجزئته؟ لا ريب أن العديد من الأسئلة يمكن طرحها في

---

[513] شفيق (منير) .- شهداء ومسيرة - مصدر سابق - ص 77. ويمكن الاطلاع على المزيد من الدراسات حول المسألة الطائفية والاقتصادية في لبنان **لدى**: كلوفيس (مقصود) : لبنان - السيادة - لبنان - النظام / شؤون فلسطينية - مرجع سابق - عدد مزدوج ، 50،51 – تشرين الأول/ اكتوبر، تشرين الثاني/ نوفمبر 1975. **ويحتوي العدد على سلسلة من المقالات لكل من**: فرنجية (سمير): الأزمة... والبديل، ديب (جورج): الميثاق الوطني اللبناني، جابر (خالد): السلطة و التوازن في لبنان، أبو النمل (حسين): الطائفية السياسية، والحقائق الاقتصادية في لبنان، سخنيني (عصام): المقاومة الفلسطينية - شؤون فلسطينية - العدد 52 - كانون أول/ ديسمبر 1975، طه (ناشي): استنزاف الأيديولوجية الوطنية التي أدخلتها المقاومة ... إلى لبنان - نفس العدد أعلاه ومفلح (أحمد): العلاقة بين الثورة الفلسطينية والدولة اللبنانية (1965-1975) - نفس المرجع - عدد 154 - كانون أول/ ديسمبر 1991.

[514] نفس المصدر .- الحاشية (1) ، ص 77.

[515] المدهون (ربعي): الحركة الإسلامية في فلسطين..- مرجع سابق - ص28. إذ ينقل الباحث عن كاتب فرنسي القول: "أن القطيعة بين القوى الإسلامية و"فتح" التي تمت في الفترة ما بين 1973-1975، وهي الفترة =

= التي عرفت"بصعود نجم اليسار"جاءت نتيجة للتحالف مع اليسار اللبناني،بالإضافة إلى تدفق الماركسيين الفلسطينيين صوب"فتح"و"انضمامهم إليها". **وردت لدى**: لوغران (جان فرا نسوا): الإسلاميون والنضال في الأراضي المحتلة. **نقلا عن** "رفيو دي سيانس بوليتيك"- المجلد 36 -العدد2 - نيسان/ أفريل 1986 - مترجم لدى (م.ت.ف)، مركز التخطيط.

السياق ولكن النتيجة واحدة: قرار العزل وتطبيقاته المحلية أدى إلى فك ارتباط بين الثورة والجماهير خلافا لمقررات الخطاب الأيديولوجي الثوري.

ومثل هذه الأسئلة، وأمام هذه النتيجة التي كادت تسلب عقول قادة التيار؛ ومع ذلك فمن الواضح أن الساحة للعمل غدت مريحة وشبه خالية. الأمر الذي مكن التيار من الاندفاع باتجاهها مستفيداً من الفراغ الهائل الذي أحدثه الفرز الأيديولوجي. ومن غير المتوقع ألا يجد التيار ترحيبا واسعا من مجمل القوى المهمشة، ودعما كبيرا له تنظيميا وعسكريا وسياسيا وسط قلق وسخط عارمين لدى بعض القيادات الفلسطينية كلما تكشفت علاقة التيار بالقوى المقصاة. ولا شك أن هذا الموقف وجد ترجمته في الحضور اللبناني الكثيف في كتيبة الجرمق حتى أنه تفوق عدديا وقياديا على الحضور الفلسطيني في كثير من الأحايين.

3. السجون الإسرائيلية والأراضي المحتلة

يكاد يستحيل على الباحث التعرف على الامتدادات والروافد التنظيمية لأية جماعة سياسية تمارس العمل العسكري تحت الاحتلال الأجنبي لأن سرّية العمل لا تضاهيها أية سرّية في أي مكان آخر. ولكن في السجون أو في الأراضي المحتلة يمكن الاستدلال بوجود تنظيمي للتيار ولغيره مع العلم أن علامات الاستدلال عامة ونظرية ومجردة ومن الصعب أن ترقى إلى مستوى الواقعية إلا في بعض الأحايين، من ذلك، مثلا،:

- كتابات منير شفيق التي انتشرت بين السجناء والطلبة وحتى في المجتمع وتبنيها ومناصرتها[516].
- الرسائل المتبادلة بين قادة لجنة التنظيم وبعض السجناء حول قضايا أثارت نقاشات عاصفة بين الجدران على خلفية الانتقال من الماركسية إلى الإسلام[517].
- انتقادات محمد بحيص للصيغة التنظيمية الحادة داخل السجون فيما يتعلق بإعدام من يوصفوا بالعملاء. وذلك خشية انتزاع اعترافات وهمية تحت التعذيب حين التحقيق مع سجناء يشتبه في تعاملهم مع المخابرات الإسرائيلية وسلطات السجون.
- عديد العمليات التي تَبين أن منفذيها تلقوا التدريب والتعليمات من لجنة التنظيم وأبرزهم منفذي عملية « **الدّبويا**» في الخليل سنة 1980 [518].

* القيادة وديناميات التفاعل

يفترض في ثبات التيار وديمومته واتساعه وسهولة ديناميكيته الاعتماد أساسا على الأدوار التي تلعبها قيادته والمواقف التي تتخذها تجاه الجماعات الفاعلة ونسيج العلاقات القائمة معها، وهي حركة « **فتح**»، والثورة والبنية السياسية والاجتماعية فيهما والأطر القيادية المختلفة من جهة والجماهير الشعبية والجماعات الاجتماعية المتنفذة فيها أو بنية التنظيم الاجتماعي في المجتمع اللبناني ومجتمع اللاجئين من جهة ثانية بالإضافة إلى البنية الاجتماعية للتيار أو العلاقة بين القمة والقاعدة من جهة ثالثة.

1. على مستوى حركة « فتح» والثورة

المعروف أن مؤسسي التيار تأثروا بمنطلقات « **فتح**» ومبادئها وأهدافها أشد التأثير حتى أنهم فهموها على أنها « **تشكل بنية أيديولوجية متماسكة ومقدمة صحيحة لمشروع الوحدة العربية، ولمشروع نهضة الأمة العربية والإسلامية**». هذا الفهم ظل قائما منذ إرهاصات **العام 1973** ولمَّا يتنازل عنه التيار[519]. غير أن هذه « **البنية المتماسكة**» داخل حركة

---

[516] من بينها على الخصوص: "الإسلام في معركة الحضارة" و "الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر".

[517] وردت في كتاب " شهداء ومسيرة "، **وكذلك**: بحيص (محمد محمد) وسلطان (محمد باسم) .- أسئلة حول الإسلام والماركسية من وراء القضبان - دون تاريخ - دون مكان للنشر. هذا فيما يتعلق بالنسخة المتوفرة لدينا وهي أول إصدار للرسائل من المرجح أنه كان في سنة 1990.

[518] درويش (ناصر)، المحامي .- أبطال عملية الدبويا - دار الجليل للنشر - عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية - الطبعة الأولى، 1986 .

[519] شفيق (منير).- شهداء ومسيرة ...- مصدر سابق - ص 30 . علما أن هذا الموقف تجاه منطلقات " فتح" أكده " شفيق " للباحث في أحد اللقاءات سنة 1996.

« **فتح**» أخذت في التفكك على قاعدة البرنامج المرحلي والتسوية السياسية بضغط من التيار المعارض الذي مثل آنذاك أكبر مركز قوى داخل « **فتح**» متميزا في الوقت نفسه بطغيان بعض العقليات الانقلابية والانشقاقية حتى تنوعت الأطروحات الهادفة إلى وضع حد للأزمة والخروج منها، ومن بينها:

- تشكيل تكتل تقدمي يتجه نحو التحالف مع الاتحاد السوفياتي والجبهة التقدمية العربية. وكانت خشية التيار (موضع البحث) أن يؤدي هذا التحالف إلى ضرب « **الميثاق الوطني**» و« **المنطلقات**» بما أنه سوف يضطر إلى التعايش مع التحالف تحت سقف العلاقات الدولية والعربية التي تتعامل مع إسرائيل باعتبارها واقعا قائما لا يتبقى سوى الاعتراف به.

- تشكيل تنظيم « **فتحاوي**» حديدي يرسي دعائم نظام داخلي صارم لمواجهة ما يسمى بالعقلية الفردية والعشائرية. وكانت هذه الأطروحة تصطدم بدعاتها الذين يرون في القيادة المتنفذة عقبة أمام طموحاتهم.
- تشكيل تنظيم ماركسي – لينيني على نمط المنظمات اليسارية وكأن هذه المنظمات بريئة من الأزمة حتى تشكل نموذجا يحتذى.

ولما لم يكن وارداً في ذهن قادة التيار التحول إلى تنظيم مستقل حاضرا أو مستقبلا فقد عارضوا كل الأطروحات وراهنوا على لعب دور « **العامل المساعد**» الذي يرفض نزعة التشكي والتذمر أو اللامبالاة والتسيب وعدم الواقعية ويصر على أن « **فتح**» تتقدم، ببنيتها الأيديولوجية المتماسكة وإنجازاتها التاريخية على المنظمات الأخرى « **بقانون المحصلة**»، الذي يميل إلى ترجيح الإيجابيات، والدفع باتجاهها والتقليل من السلبيات وقضاء الوقت في المناقشات العقيمة بين جدران المكاتب. ولأن « **فتح**» ما زالت تمثل حالة ثورية عبر الكفاح المسلح لمدة تتراوح بين 5 - 15 سنة، ومن أجل الثورة والشعب، ومن أجل فلسطين ينبغي العمل على أساس الإسهام في محصلة الكفاح المسلح ضد العدو أولا ريثما ينضج المناخ الثوري العام على المستوى الدولي والعربي والإقليمي بحيث يكون دور « **العامل المساعد**» مقصورا على إنضاجه خلال الفترة المقترحة. وطالما أن « **العامل المساعد**» لا يرى أية إمكانية لإصلاح « **فتح**» من الداخل بتركيبتها القائمة ومواقفها السياسية الحالية، وليس ثمة مخططات لبناء تنظيم مستقل فلا بد من المساهمة في وقف التدهور أو العمل على إبطائه قدر الإمكان وإنقاذ الإطارات التنظيمية والسياسية والعسكرية، الممكن إنقاذها، من اليأس أو التخلي عن القيم الثورية والأخلاق الحميدة ووقف الاستنزاف البشري الذي تتعرض له قوات الثورة.

لا ريب أن هذه الأطروحات التي عبر عنها « **العامل المساعد**» طمأنت القيادة العليا في « **فتح**» المسكونة تاريخيا بشبح القيادة البديلة أو التيارات المتشددة ذات النزعات الانشقاقية والانقلابية أو التكتلات المعارضة. ومن الواضح أننا أمام « **خطة عمل**» داخلية كانت تطبيقاتها تصب في مصلحة « **العامل المساعد**» ونموه، وفي نفس الوقت ترضي القيادة طبقا لظروف السبعينات وطبيعة « **فتح**» التي كانت لما تسمح بعد للمبادرات الذاتية أن تشق طريقها نحو الظهور. غير أن الرضا تحول في كثير من الأحايين إلى عداء وبغض صريحين للعامل المساعد. فالتعبير الجريء والصارم عن المواقف السياسية والتنظيمية والعسكرية ظل يؤرق القيادة السياسية للحركة لأنه غالبا ما شكل خروجا عن المسار السياسي العام الذي رسمته. ولقد واجهت « **فتح**» مشكلتين في حال تَقرّر المس بالتيار، **الأولى**: أنه مثَّل ملاذا نفسيا أو أخلاقيا وعزاء للإطارات المحبطة والساخطة والتائهة داخل الحركة، حتى أن مسلكياته إزاء الكثير من المواقف مثلت بلسان صلاح خلف « **ضمير فتح**»[520]. أما **الثانية:** فهي أن فصل التيار من « **فتح**» قد يخلق متاعب لدى الحركة التي تمسك بزمام القرار السياسي وتتقدم على كل المنظمات الفلسطينية. وإخراج التيار قد يدفعه للإعلان عن نفسه تنظيما مستقلا. وهو احتمال يظل قائما بالرغم من كونه مستبعدا عمليا لدى التيار الذي يبغض الحزبية وتعدد التنظيمات زيادة عما هو قائم. لذا وقعت القيادة في حيرة إزاء التعامل مع التيار. وفي هذا السياق ينقل منير شفيق عن محمد بحيص ردا دقيقا حول رؤية التيار لمكانته في « **فتح**» ومصيره فيقول: « **نحن نعلن ما نراه صحيحا في السياسة والمواقف ونمارس ما نراه صحيحا ولا نبالي أَوَجَدَ ذلك قبولا من القيادة أو لم يجد، ولنترك لهم أن يقرروا بقاءنا في فتح وتحمل هذا الخط المتميز أو عدم بقاءنا. وإذا كنا راغبين في البقاء ونراه الخيار الأفضل فإننا لا نخشى من إلقائنا خارجا**»[521].

---

[520] نفس المصدر .- ص 114.
[521] نفس المصدر .- ص 51.

لا شك أن كلام « **بحيص**» ينطوي على بدائل ليس الانسحاب من ساحة الكفاح الوطني واردة فيها باعتبار أن التنظيم السياسي ليس شرطا للعمل أو لمتابعته. أما المراهنة، في ظروف السبعينات، فكانت على أهلية التيار عبر امتداداته التنظيمية وعلاقاته الواسعة التي يمكن أن تشكل غطاء لفعالياته السياسية والعسكرية بحيث يمكن الاستغناء عن التمويل الذي تقدمه حركة « **فتح**»، وبالتالي عدم اعتباره عقبة أو وسيلة ضغط لتقليص فعالياته أو ثنيه عن توجهاته. والثابت أن مثل هذه الفرضية وقع اختبارها في الفترة ما بين تشكيل السرية الطلابية حتى تحولها إلى كتيبة عسكرية رسميا، وكذلك ابتداء من عام **1984** دون أن تحقق أدنى نجاح مقابل تطوع الأفراد والجماعات المناصرة في تقديم العون والتمويل اللازمين لسد الحاجة عند الضرورة.

في الواقع ثمة أسباب كثيرة، بعضها جدير بالذكر، وفرت للعامل المساعد فرصة البقاء في « **فتح**» أبرزها البيئة الأيديولوجية التي نشأ فيها والحركة الطلابية في لبنان. فقد شكل « **العامل المساعد**» جزء من « **التيار العام المعارض**» في بداية الأزمة التي أعقبت الخروج من الأردن. وكان قادته ماركسيين قوميين مثل بقية الرموز الذين اعتنقوا الماركسية. ولم يكن « **العامل المساعد**» متغيرا مستقلاً إلا مع انطلاقة الحرب الأهلية في لبنان، وبالذات من عند صدور قرار العزل ومعارضته إياه. من هنا، فقط، بدأ « **العامل المساعد**» ينسلخ بأطروحاته عن التيار العام المعارض الذي أخذ يتفكك وتندمج، من جديد، معظم رموزه في « **فتح**». ولأن نوعية الماركسية التي يعتنقها « **العامل المساعد**» مختلفة عن الماركسيات الأخرى فقد ووجه بعداء شديد ممن كان جزء منهم لاسيما بعد تشكيل السرية الطلابية واستقلاله وتميز أطروحاته. أما السبب الآخر الوجيه فيبدأ من العبارات الأخيرة أعلاه. فـ « **العامل المساعد**» بات يتحصن بقاعدة تنظيمية عريضة واسعة الثقافة وتتمتع بنضج ثوري بالغ. والمقصود بذلك الحركة الطلابية في الجامعات اللبنانية، والتي يصعب المساس بها في المناخات الثورية لأنها تتمتع بالقدرة على التأثير في الجماهير والمبادرة والاحتجاج ودقة التنظيم، وفضلا عن ذلك فهي محصنة بتاريخية القيادة في « **فتح**» و« **الثورة** » اللتين جاءت الغالبية الساحقة من قياداتهما من بين الحركة الطلابية في الجامعات. لذا فإن أي مساس بالحركة الطلابية كان يعني مساسا بتاريخية القيادة العليا ذاتها. وتبقى إشارة إلى أن الحركة الطلابية، في إطار لجنة التنظيم، باتت تمثل ثقلا عسكريا، وحالة ثورية تلبي تطلعات قطاعات واسعة داخل « **فتح**» فضلا عن تمتعها بدعم القوى السياسية والاجتماعية والدينية على الساحة اللبنانية وفي العميق من المجتمع اللبناني.

2. الجماهير الشعبية والجماعات الاجتماعية

تتصل هذه المسألة في حسن العلاقة مع الجماهير اللبنانية خاصة لضمان كسبها وتأييدها إلى جانب الثورة. وأشد ما يلاحظ على التيار انحيازه إلى التعامل مع الواقع الاجتماعي كما هو بتركيبته الاجتماعية والسياسية وعلاقاته ورموزه وتصوراته حتى لا يتناقض الفعل مع المنظومات السائدة. وطبقا لخطة العمل الموضوعة افترضت القيادة أن بقاء الخط السياسي للتيار وحمايته يستوجب إخضاع كل الظواهر والأحداث والنشاطات للمعاينة والمتابعة واستخلاص العبر بعد معالجتها. وإذا ما انطلقنا من السرية الطلابية أو كتيبة الجرمق باعتبارها مجتمعا مكشوفا بعكس لجنة التنظيم ذات المجتمع السري سنلاحظ بعض النماذج التي وقعت معالجتها وعكست انحياز التيار إلى الجماهير ومعتقداتها، وأدت إلى ترحيب شعبي لبناني بالسرية–الكتيبة حيثما حلت، وجعلتها، على الدوام، موضع تقدير واحترام من السكان بمقادير تفوق ما حظيت به أية قوة عسكرية أخرى ليس في « **فتح**» فقط بل وعلى مستوى الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

♦ ظاهرة الاختلاط الجنسي

غداة تشكيل السرية الطلابية من حوالي «**80**» طالبا وطالبة تقرر العمل في منطقة « **الشّياح**» في مدينة بيروت. ولم يطل الوقت حتى انتقلت السرية إلى منطقة « **رأس النبع**» حيث اتخذت من مدرسة عزيزة طيارة مقرا قياديا ومنطقة دعم ومساندة لوجستية. أما الانتشار العسكري فكان في منطقة متقدمة هي « **البرجاوي**» وسط مدينة بيروت وعلى أطراف المنطقة الشرقية منها حيث المواجهة مع القوات الكتائبية. وكانت هذه القوات تمارس أعمال القنص ضد السكان والاعتداء على ممتلكاتهم وتعريضهم لمخاطر أمنية واعتداءات جسدية وأخلاقية بين الفينة والأخرى حتى وصل الأمر إلى تهجير البعض منهم. وكانت المفاجأة أن « **السرية**» وقيادتها وأفرادها شعروا بالعزلة ورفض السكان للتعامل معهم بالرغم من أنهم– السرية – قدموا الحماية لهم. وكانت العزلة شاملة بما يشبه

المقاطعة، ولا شك أن القيادة ذهلت لهذا الموقف فسارعت إلى الاستنجاد ببعض السكان المتعاطفين واللبنانيين المشاركين في « **السرية**» لمعرفة الأسباب. وتبين أن السكان غاضبون من رؤية الاختلاط الجنسي في العمل بحيث تصوروا أن المسألة الأخلاقية منفلشة بين هذه القوات في حين أن الأعراف الاجتماعية السائدة تأبى أي اختلاط جنسي، زيادة على خشيتهم الذاتية من أن تكون نساءهم ضحايا محتملات. وعلى الفور اتخذت القيادة تدابير تقضي بفصل الإناث عن الذكور وتغيير الأدوار والمهمات في إطار إعادة تقسيم للعمل. فالرجال كُلفوا بمهام القتال والتحرك بين السكان منعزلين عن النساء. أما النساء فقد تم عزلهن وتأسيس لجان إغاثة منهن وافتتاح مستوصف طبي للعناية بالجرحى والمرضى من السكان والمقاتلين على السواء، كما تأسست لجان اجتماعية مهمتها الاتصال بالسكان والتعرف على اقتراحاتهم وآرائهم حتى لا تحدث احتكاكات أو تتكرر مثل هذه الظواهر[522].

- **القرى الحدودية السبعة**

الثابت أن فاعلية الموقف السياسي والعسكري في المناطق المحتلة أو المضطربة تتحدد في ظل أنماط العلاقات السائدة بين السكان من جهة وأنماط العلاقات المزمع بناؤها من قبل قوى الاستقطاب من جهة أخرى. وخشية البطش بهم أو بممتلكاتهم يميل السكان عادة إلى التزام الهدوء بحثا عن السلامة والأمان قبل أن يحددوا مواقفهم. فالمسألة الوطنية تحتم على السكان التعاون وعلى القوى المنبثقة منها نسج أفضل العلاقات معها وطمأنتها بهدف كسبها باعتبارها الرصيد الإستراتيجي أو « **القوة الثالثة**» في مقاومة الأعداء حسب تعبير « **كلاوزفيتز**». وهذا الوضع ينطبق على سكان الجنوب اللبناني.

صبيحة انتهاء الحرب الأهلية كان الوضع العسكري في الجنوب مفككا. والعلاقة مع السكان متدهورة. وفضلا عن ذلك، تقوم القوات الكتائبية المتحالفة مع إسرائيل بالمساعدة على إقامة منطقة عازلة، « **حزاما أمنيا**»، داخل لبنان وعلى امتداد الحدود مع إسرائيل. وكانت السرية الطلابية أول القوات التي غادرت مواقعها بعد توقف الحرب وتوجهت إلى الجنوب بهدف المساهمة في وقف توسع الحزام الأمني، وتموضعت قواتها في منطقة « **بنت جبيل**» الإستراتيجية. وهناك خاضت معركة حاسمة مع القوات الكتائبية في موقعة « **تلة شلعبون**». ونجحت « **السرية**» بشطر الحزام الأمني إلى شطرين. أما على جانبي خط المواجهة فقد نشأ ما عرف بـ « **الأرض الحرام**» وهي منطقة تتكون من سبع قرى من بينهما « **ميس الجبل وحولا وعيترون ومارون الراس**». وأضحت هذه القرى موضع صراع وتجاذب بين القوى المتحاربة. غير أن حسم مثل هذه الوضعية الحساسة تسبب في إشكالية، خاصة، أن موقف السكان يرفض التعامل مع القوات الكتائبية وفي نفس الوقت يرفض دخول القوات المشتركة اللبنانية–الفلسطينية إلى القرى لتجنيبها خطر الاحتلال وإلحاق الأذى بهم.

توجست القوات المشتركة خيفة من إقدام إسرائيل والقوات الكتائبية على غزو القرى واحتلالها. لذا شرعت بإرسال دوريات عسكرية إليها ليلا لاستطلاع الموقف ومراقبة تحركات القوات المعادية، متجاهلة بذلك مطالب السكان والقوى الاجتماعية المتنفذة، مما أثار حفيظة السكان وخلق استفزازات ألحقت أضرارا بالعلاقات المنشودة معهم. وفي المقابل افترضت « **السرية الطلابية**» أن القوى المعادية تتعامل مع القرى السبعة بوصفها « **أرض محرمة**» وبالتالي لا داعي لأية إجراءات تعكر صفو العلاقات مع السكان. وبما أن التهديد باحتلالها يظل قائما فمن الأولى خلق حالة جماهيرية وبناء رصيد استراتيجي من المقاومة يمكن على المدى القريب أو البعيد توظيفه في مواجهة القوى المعادية. وهذا الرصيد يستدعي الاتصال بالوجهاء والأعيان وكل المتنفذين والشباب المسيس وطنيا داخل القرى لوضع خطط التنسيق مع القوات المشتركة بدلا من التسلل إلى القرى ليلا. وكان اقتراح « **السرية**» هذا موضع ترحيب من السكان الذين تيقنوا من صدق النوايا. إذ حدث أن احتلت القوى المعادية صباحا إحدى هذه القرى « **تلة مارون الراس**» واستعادتها « **السرية**» بالتعاون مع القوات المشتركة ظهر اليوم ذاته (2 آذار/مارس 1978). وكانت المفاجأة لدى القوات المعادية حين اكتشفت بعد هزيمتها وانسحابها من القرية أن « **السرية**» هي الأخرى انسحبت على الفور. وكانت أهمية هذه المعركة أنها أفشلت خطة القوى المعادية في تحريض السكان على الثورة وأحرجت موقف القوات المشتركة[523].

---

[522] **مقابلة** مع مصادر مختلفة - حزيران/ يونيو1998.

[523] شفيق (منير).- شهداء ومسيرة... - مصدر سابق / ص 117 – 118.

♦ **السيطرة على الجنوب عنوة**

لم يمض أسبوعين على معركة « **مارون الراس**» حتى غزت إسرائيل جنوب لبنان ووقعت القرى السبعة تحت الاحتلال ليكتمل بناء « **الحزام الأمني**» أو الشريط الحدودي المحتل[524]. وفيما خلا بعض القرى المسيحية فالغالبية السكانية في جنوب لبنان هم من المسلمين الشيعة الذين يناصرون « **حركة المحرومين**» بزعامة الإمام موسى الصدر. وسميت الحركة بـ « **المحرومين**» كناية عن الفقر المدقع الذي يعيشه السكان في الجنوب وتجاهل الدولة لهم. غير أن الاسم تغير فيما بعد، ليصبح ذو دلالة، إلى حركة « **أمل**» (**أفواج المقاومة اللبنانية**) بزعامة المحامي نبيه بري. وأصبحت الحركة قوة تمثل الغالبية الساحقة من الشيعة، وتتواجد في مدن الجنوب ومعظم قراه إن لم يكن كلها. ولما كان الأمر كذلك فإن حشد الجماهير وتأمين مساندتها لانتشار القوات المشتركة من غير المنطقي أن يتحقق دون الانحياز إلى الجماهير وكسب حركة « **أمل**» لما تمثله من مكانة سياسية واجتماعية واعتبارية للسكان. وبغير ذلك سيبدو حضور الثورة مفروضا في واقع الأمر وليس مرغوبا. بطبيعة الحال كان الجنوب مُقصى بكل قواه انعكاسا لأيديولوجيا الفرز والتهميش التي اتُّبعت إبان الحرب الأهلية. وفي المقابل كانت السرية الطلابية (الكتيبة) محصنة بنسيج العلاقات الواسع مع القوى الدينية والوطنية والاجتماعية. وحين انتشرت قواتها في الجنوب لاقت ترحيبا متوقعا من لدن السكان. بيد أن هذا الرصيد ينبغي اختباره مجددا في ضوء العلاقة المباشرة مع السكان. وكانت بعض الأحداث المؤلمة مناسبة لترجمة « **الرصيد**» والتعبير عن الخط السياسي إزاء السكان. ومن هذه الأحداث معارضة الكتيبة بكل جرأة وصلابة محاولات بعض القوات المشتركة السيطرة على الجنوب بكل الوسائل بما فيها استعمال القوة مثلما حدث في بلدتي « دير قانون- النهر « **في مدينة صور**» و« **زفتا – شمال مدينة النبطية**» لما صُوِّبت الأسلحة نحو القريتين بشكل أثار فزع السكان وسخط حركة أمل. كما تدخلت معظم قوات الجرمق لفض الاشتباكات التي وقعت في بلدة « **أنصار– غرب مدينة النبطية**» بين القوى المتحاربة بما فيها حركة أمل. وظلت تراقب الموقف حتى الغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982.

♦ **التزام الأخلاق العامة ومطاردة المجرمين**

التزم قادة الجرمق جانب العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والمعتقدات السائدة بين السكان حتى لو كانت تخالف قناعاتهم. ويبدو الأمر ظريفا أن يكون العديد من القادة ماركسيين وفي الوقت ذاته يشاركون في الاحتفالات الدينية والمناسبات الخاصة لدى المسلمين الشيعة فضلا عن الالتزام بالصلاة والصيام في شهر رمضان فعليا حتى أنهم لُقِّبوا عند « **الشيعة**» بـ « **الحسينيين**» وهي تسمية ليس من السهل الفوز بها عند المسلمين الشيعة لما تشتمل عليه من معاني الإيمان والصدق والتضحية والوفاء. وفي عام 1980 إثر إنزال عسكري واسع النطاق قامت به القوات الإسرائيلية على المواقع الأمامية في مدينة النبطية حضرت قوات الجرمق صباح اليوم ذاته للتموضع في المنطقة. وبعد استكمال توضيع القوات فوجئ سكان المدينة بشروع القيادة بتجنيد حملة من ضباطها وعناصرها مهمتها مطاردة المجرمين واللصوص والقباضايات في المدينة وإيداعهم السجون. وأثار هذا السلوك دهشة السكان الذين لم يعهدوا مثله من قبل. كما حظرت القيادة على عناصرها التجول في المدينة أو دخول المتاجر بأسلحتهم أو التحدث إلى الناس دون أسباب موجبة أو المساس بالأخلاق العامة وكل مسلك من شأنه التسبب باستفزاز السكان.

وفعليا، فقد حقق التيار اندماجا مع الجمهور، عبر منظومته القيمية والأخلاقية التي انحازت إلى السكان. وحيثما حلت كتيبة الجرمق في أحد مناطق الجنوب كانت تطبق نظرياتها. وكانت أمنية السكان ألا تغادر « **الكتيبة**» مواقعها. هكذا كانت محط إعجاب ومثالا يحتذى لدى الكثير من الإطارات والقوى السياسية والعسكرية وإلا ما كانت لتحظى بلقب « **ضمير فتح**». وكان من الممكن أن تعمم هذه التجربة لولا أن الخط السياسي العام للثورة سار في اتجاه آخر وتحول « **الضمير**» إلى عبء وقلق لدى القيادة العليا.

---

[524] كان أول اجتياح عسكري إسرائيلي على امتداد الحدود اللبنانية إثر عملية الشهيد كمال عدوان التي نفذها أحد عشر مقاتلا فلسطينيا بقيادة فتاة فدائية هي دلال المغربي في 1978/3/11 ،حيث نزلت المجموعة على الساحل الفلسطيني لمدينة حيفا . وقد استشهد أفراد المجموعة وأسر واحد منهم فيما قتل وجرح عشرات الإسرائيليين أثناء تفجير حافلة ركاب سيطر عليها الفدائيون. وأطلق المراقبون على فعاليات العملية اسم أول جمهورية فلسطينية تقام في فلسطين بقوة سلاح الفدائيين وجرأتهم .

3. العلاقة بين القمة والقاعدة

اتسم قادة التيار، إجمالا، بالشجاعة والمبادرة ونكران عالي للذات ودماثة الأخلاق والبشاشة والحرص على سلامة الأفراد وإحاطتهم بحنان أبوي. وقد مكنت مثل هذه المزايا من نسج علاقات حميمية بين القادة وضباط وأفراد مختلف الوحدات العسكرية العاملة في كتيبة الجرمق، وبين هؤلاء وقادة لجنة التنظيم. وعوضت هذه العلاقات عن الإرهاق والتعب والعمل المضني على مدار الساعة. وفيما يلي بعض النماذج الدالة على طبيعة العلاقات السائدة بين القمة والقاعدة وعلى المعايير المنظِّمة للعلاقة.

- **المسألة الأخلاقية والقيمية**

من المسلكيات التي حظيت بعناية فائقة التركيز على المسألة الأخلاقية باعتبارها الشرط الحاسم لأية ممارسة ثورية والحِصْن الذي يقي الفرد من الانحراف والسقوط. واستدعت هذه المسألة جهدا مكثفا لمحاربة الاتجاهات التي تحتقر الأخلاق وتعتبرها قيما رجعية. لذا وُجِّه الموقف إلى الفئات التي تفصل بين الأخلاق والثورة، وإلى الفئآت الجديدة الملتحقة بالثورة والمحملة بأخلاق وعادات وقيم متباينة، وتلك الفئآت المحملة بتصورات تتناقض مع قيم الثورة واحتياجات المجتمع. فارتكاب الزنا والفواحش ومعاقرة الخمرة والاختلاط الجنسي ظواهر حوربت بشدة كونها تنطوي على مساس بالأخلاق العامة في مجتمعات ذات طابع محافظ. كما أنها تمس من صدقية « **الثائر**» الذي يُنظَر إليه كالمُنَزَّه عن ارتكاب الرذائل باعتباره طليعة تطوعت بنفسها للدفاع عن الوطن أو تحريره أو حمايته. ومن يكرس نفسه لأهداف جماعية يصير ملكا للثورة والمجتمع وليس ملكا لذاته ونزواته. ومن جهة أخرى فإن المسألة الأخلاقية إذا ما خدشت فقد تشكل مدخلا للمساس بالأمن الفردي والجماعي، وبالتالي فلسنا أمام حرية شخصية ولا قيما رجعية بل ضرورة ثورية لا تخضع للانتقائية ولا للمساومة ولا للتنشئة الاجتماعية ولا للثقافات المكتسبة من هنا وهناك. أما الكذب والرياء والمراوغة فهي صفات تتناقض مع الموضوعية وتعيق الوصول إلى الحقيقة إزاء التهويل أو التقليل من المعلومات المجتمعة. وقد يؤدي الغموض إلى اتخاذ قرارات خاطئة تجر إلى عواقب وخيمة. وثمة إشارة إلى أن الانفلات والاستخفاف بالنظام والانضباط والعصبية والمزاجية ونزعة التعالي على الآخرين تظل صفات لا تنسجم البتة مع الروح الجماعية في العمل زيادة على ضربها للمعايير والتراتيب المعمول بها[525].

- **الإعانات الاجتماعية**

من الأمثلة الملفتة للانتباه موضوع المساعدات المالية للمعوزة عائلاتهم من المقاتلين. فقد تبين من التجارب أن بعض المقاتلين التحقوا بالثورة ومن ثم وقع فرزهم للخدمة في السرية الطلابية أو كتيبة الجرمق، وبينهم متزوجون يعيلون عائلات يزيد عدد أفرادها عن الستة أفراد أو أكثر. وصنف آخر التحق بالثورة وكان المعيل الوحيد أو الأساسي لأسرته. وقد نجم عن هذه الحالات الاجتماعية تضرر دخل الأسرة إما بسبب قلة المرتبات التي لا تكفي لسد احتياجات أسرهم أو بسبب التزامهم وعدم القدرة على ممارسة أعمال أخرى ترفع من دخل الأسرة. وحتى لا يؤدي هبوط الدخل الأسري إلى ضغوط نفسية على العضو قد تدفعه إلى الانسحاب من الثورة وبالتالي تفاقم مشكلة الاستنزاف البشري؛ وليطمئن المتطوع على حاضر أسرته ومستقبل معاشها، تقرر مخالفة المألوف وتأسيس « **صندوق دعم المقاتل**» في إطار « **الكتيبة**»، وهو أول مؤسسة من نوعها تنشأ داخل القوات العسكرية المكلفة، أصلا، بمهام القتال وليس بمهام اجتماعية أو اقتصادية لاسيما أن للمقاتل ضمانا اجتماعيا وصحيا كان يُحسم من راتبه الشهري في الإدارة المالية المركزية.

وتبعا لذلك فقد كُلف قادة الوحدات في « **الكتيبة**» بتحري الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي للعناصر وللضباط على السواء وإبلاغ القيادة التي قررت حل كل المشاكل داخليا، بما فيها المشاكل ذات الطابع الشخصي*، بهدف تجنيب المقاتل مهانة الروتين الإداري ومعوقاته المؤذية لنفسية « **الفدائي**» المتعالية على

---

[525] شفيق (منير).- شهداء ومسيرة - مصدر سابق - ص 103. من ملخصات كتاب " أفكار ثورية في ممارسة القتال ".

* إ أبرز مثال على ذلك هو علي أبو طوق (الأعزب) وضابط يدعى أبو ضرغام (متزوج وله ثمانية أبناء) الذي كان يتلقى من الأول مبلغ مائة ليرة لبنانية فوق مرتبه دون أن يعلم أحد في الكتيبة ودون أن يعلم " أبو ضرغام " ذاته. وبات الاثنان في ذمة الله وهما على هذه الصورة التي ما زالت مجهولة للكثير من أفراد الكتيبة وضباطها .

طلب المساعدة أو المتحرجة من البوح بها**. ولأن غالبية المشاكل وقع حلها داخليا عن طريق « **الصندوق**» أو « **المندوب المالي**» الخبير بالشؤون الإدارية مع المركز والمعتاد عليها، فقد تعرض الأفراد لصدمة كبيرة حينما اضطروا إلى التعامل المباشر مع المركز. ولَكَم كانت دهشتهم مؤلمة لما بدا لهم أن « **فتح**» التي يعيشونها في « **الكتيبة**» هي غير « **فتح**» التي اضطروا للتعامل مع إداراتها. فلم يكن يدر أحد من العناصر المقاتلة أنهم ربما يكونون منبوذين مثل قادتهم لا لشيء إلا لكونهم من مقاتلي كتيبة الجرمق.

♦ الجرحى

اتبعت الثورة تقليدا مميزا إزاء المقاتلين الذين يصابوا بجروح تسبب لهم إعاقات جسدية بأن يُفرَزوا إلى المؤسسات ذات الطابع المدني كالأجهزة الإعلامية ومعامل أبناء الشهداء « **مؤسسة صامد**» أو العمل في المكاتب الإدارية. وفي خضم الحرب الأهلية فقدت السرية الطلابية نحوا من 40 مقاتلا في مقدمتهم قائد السرية سعد جرادات. كما أصيب الكثيرون بجراح من بينهم مروان الكيالي ومحمد التميمي وعلي أبو طوق. وأثناء تلقيهم العلاج في المستشفيات اتُّبعت معايير تقضي بفرض حظر تام على حركة الجريح لمنعه من المشاركة بأي نشاط ريثما يتجاوز مرحلة العلاج سواء داخل المستشفى أو خارجه. وكان يُفرز له، أثناء إصابته وعلاجه، من يساعده على قضاء شئونه وحاجاته إذا كان عاجزا حتى يتماثل للشفاء. ويُنظر إليه على أنه أدى واجبه بالكامل، وان إصابته وسام شرف له حتى لا يشعر أنه بات عالة على غيره أو أنه طريح الفراش فيما يتعرض زملاءه للمخاطر والمشاق. بمعنى آخر إبقاء معنوياته عالية وفي نفس الوقت نزع الشعور بتأنيب الضمير لديه والمحافظة على سلامته وحياته. أما القادة فكانوا يعودون الجرحى باستمرار ويحثونهم على الالتزام بالتعليمات وقضاء مرحلة العلاج اللازمة فيما هم يخرقون ما يحثون على الالتزام به كما فعل علي أبو طوق غير مرة ومحمد التميمي اللذان غادرا المستشفى قبل شفائهما. وظلا يعانيان من هذه النزعة في الاستهتار بفترة العلاج حتى اغتيلا [526] علما أن « **أبو طوق**» أصيب عديد المرات.

* بين الماركسية والإسلام

إن ماركسية التيار هي انعكاس لتلك الأيديولوجيا التي راجت في المشرق العربي خلال الستينات وبلغت ذروتها غداة حرب العام 1967. إذ نجحت في استيطان الخطابات الأيديولوجية كافة ابتداء من حركة القوميين العرب التي دُكّت تحت مطرقة الماركسية ومرورا بحزب البعث الذي أثخنه المنجل جراحا، وانتهاء بالمنظمات الفلسطينية المقاتلة التي مثلت الماركسية القوابل القانونية لبعض كبرياتها والمرشد للبعض الآخر. أما حركة « **فتح**» التي عبرت عن سعة وطنية تشمل جميع الأيديولوجيات والعقائد لتشكل ائتلافا فريدا يقبل بالخطاب العام للحركة، فقد أخذت تئن تحت وطأة الجموع الزاحفة من الحركة الطلابية موطن انتعاش الماركسية، والعناصر الحزبية المهاجرة باتجاهها، مفسحة المجال لتكتل ماركسي تَشكل منه التيار العام المعارض الذي نجح في فرض أطروحاته على الحركة مطلع السبعينات لما أدخل إلى المؤتمر العام الثالث للحركة (1971) مفهومي « **القيادة الجماعية**» و« **المركزية الديمقراطية**». وفي هذا السياق كان « **العامل المساعد**» أحد الأجنحة الماركسية. ولكن أزمة المقاومة وصراع التيارات داخل « **فتح**» نبهته إلى خطورة المس بـ « **المنطلقات**». فارجع الماركسية – اللينينية إلى الوراء لتستعمل من قِبَلِه مرشدا في تطبيق « **المنطلقات**». وطبقا لما تشير به النظرية، وبعبارة حاسمة بأنها « **دليل للعمل وليس عقيدة جامدة**». هذا التوظيف والاستعمال للماركسية يعني:

♦ الحسم باتجاه « **المنطلقات**» والاسترشاد بالماركسية طالما أن « **فتح**» لا تمتلك أيديولوجيا. وتقتضي الضرورة الإفادة من أفضل رصيد فكري ثوري موجود. وعلى هذا الأساس يتميز التيار بماركسيته القومية العملية عن الماركسيات الفلسطينية التقليدية التي استعملت كما لو أنها عقائد.

** لم يكن الفلسطيني الذي يلتحق لأول مرة في الثورة يتوقع أنه ثمة مخصصات مالية في آخر الشهر خاصة من الفلسطينيين المقيمين في الأردن ومناطق الشتات.

[526] شفيق (منير).- شهداء ومسيرة - ص 105.

♦ إخضاع الموضوعات الماركسية النظرية، على الدوام، إلى التمحيص والعمل على ملاءمتها إلى خصوصيات الواقع الاجتماعي والسياسي والتاريخي للبلاد ونقضها إذا لزم الأمر. ومن جهة أخرى نقد تطبيقاتها العملية.

♦ الحاجة إلى حماية التركيبة الاجتماعية للتيار التي وإن كانت تقع في نطاق الماركسية-اللينينية إلا أنها، أيضا، مثل « **فتح**» تتشرب من كافة التجارب الثورية العالمية وحتى الإنسانية والتاريخية. والإمساك بالماركسية–اللينينية قد يؤدي إلى ولوج الصراعات الأيديولوجية إلى التيار وضرب قناعاته.

♦

كانت موضوعة الجماهير هي الأطروحة الوحيدة للتيار. وهذه لا تبرر اعتناق أيديولوجيا ولا الحاجة إلى تنظيم طالما أن « **فتح**» هي اختيار يفي بالغرض. وهذه الأطروحة، أيضا، عجّلت في الإطاحة بالماركسية اللينينية بنموذجها السوفياتي الستاليني الدموي الذي بات يتفاعل مع حركات التحرر في العالم الثالث بإيعاز من مصالحه كدولة قطبية عظمى وليس تعاطفا معها أو مع الشعوب المضطهدة، فضلا عن موقفه البغيض تجاه تقسيم فلسطين أو انطلاقة الثورة الفلسطينية. لذا فهو كما ترى الصين ليس سوى إمبريالية عالمية توظف الأيديولوجيا في خدمة مصالحها. أما الصين حيث الفكر الماوي وقضايا الجماهير فهي تبدي، بحق، تعاطفا مع حركات التحرر. وعلى هذا الأساس لازمت الصفة « **الماوية**» فكر التيار الذي وُجِّهت له اتهامات صريحة بذلك من دعاة التحالف مع الاتحاد السوفياتي. ولكن حتى « **الماوية**» وُضعت في قفص الاتهام حتى كانت القطيعة مع كل الماركسيات ابتداءً من أواخر العام **1976**. فلماذا؟

لاحظ التيار أن الماركسية والأيديولوجيا الماركسية تعاني من قصور في ذاتها منذ عصر كارل ماركس وإنجلز، وأن تطبيقاتها لم تفرز سوى تسلط الدولة والحزب على المجتمع. فالجماهير التي كافحت في ظل الماركسية للتخلص من الاستعمار أو لتنال العدالة الاجتماعية أصبحت معزولة عن دولة « **أهم تطور فيها يكمن في الجيش وأجهزة القمع والأسلحة والحزب**». وكل ما في الأمر« **أن الدولة الجديدة نقلت الملكية الفردية الرأسمالية الطاغية إلى ملكية الدولة البيروقراطية. أو نقلت الطغيان السياسي للسياسيين الفاسدين الرأسماليين إلى طغيان قلة في قيادة الحزب الذين لا يسمحون بنقد أو مناقشة ...** »[527]. وفي ردهما على أسئلة السجناء في الأراضي المحتلة إزاء القطع مع الماركسية يقول « **بحيص**» و « **التميمي**»: « **إن موضوع الماركسية أخذ منا معاناة كبيرة جدا وتعقيدات كثيرة وحوارات طويلة حين توصلنا إلى قناعات بالتخلي عن أرضها ومنهجها ... من مناقشة نظرتها الفلسفية المادية إلى منهاجها (المادية الديالكتيكية) إلى فهمها للتاريخ (المادية التاريخية) وأخيرا إلى موضوعاتها الاقتصادية المتعلقة بالاشتراكية العملية، ناهيك عن خيبة الأمل المتكررة التي منينا بها ونحن ندقق في نتائج تطبيقاتها على الشعوب المختلفة خصوصا تجربة الاتحاد السوفياتي، وأوروبا الشرقية، ثم الدول الأفريقية، ثم فيتنام وكوبا وأخيرا الصين، الأمر الذي أدى بنا إلى إجراء نقد جوهري إلى أساسات المنظومة الماركسية** »[528].

يوضح منير شفيق أن القطيعة مع الصين تبدأ من عند الثورة الثقافية فيها التي تَبيَّن للتيار أنها « **ذات روح تغريبية عالية بالرغم من شعبويتها ونفسها الجماهيري ومعارضتها للبيروقراطية وتسلط الحزب والدولة على الشعب**». أما الموضوعة الأهم فهي تلك الواردة في البيان الشيوعي والتي تبنتها الثورة الثقافية والداعية إلى « **ضرورة القطع التام مع الماضي بكل أوجهه وليس فقط مع البرجوازية**»[529]. ولعل السؤال الذي طُرح على التيار في حينه تمثل بماهية سمات الثورة في بلد ما إذا ما أُخرج المجتمع من سياقه الحضاري. تُرى كيف تعبر أمة عن وجودها بلا انتماء أو هوية أو تاريخية ما أو عقيدة دينية؟ ماذا ينبغي لـ« **محمد بحيص**» أن يفعل وهو الذي تعلم ألا يدَع فرض صلاة يفوته وهو ماركسي- قومي؟ أو « **محمد التميمي**» الذي ينتمي إلى عائلة عريقة في لب مدينة الخليل، وتكثر فيها المشايخ وتتحصن بتدين تقليدي فطري؟ ماذا تبقى لهما ولرفاقهما لو قبلوا بأطروحات الثورة الثقافية؟

لا شك أن الكثير من التساؤلات كانت موضع جدل ونقاش كبيرين داخل التيار ومع بعض التيارات الأخرى. وإذا كان الاسترشاد بالماركسية- اللينينية– الماوية ساهم في تقديم خدمات جليلة لـ« **خطة**

[527] بحيص (محمد) وسلطان (محمد) .- أسئلة حول الإسلام والماركسية ... - مصدر سابق - ص 20.
[528] نفس المصدر .- ص 19.
[529] شفيق (منير) .- شهداء ومسيرة - مصدر سابق - ص 34.

العمل» فإن تطبيقاتها والحالة التي أفرزتها لا يصح نسبتها، فقط، إلى الماركسية. فالمواقف والسلوكيات التي مارسها التيار تجاه ذاته وتجاه المجتمع تبدو أقرب إلى الإسلام وفطرة المجتمع، بدليل التحالفات التي نسجها مع القوى الاجتماعية المختلفة وتفاعله مع التصورات والرموز والمعتقدات السائدة وانحيازه لها لا محاربتها. في الأثناء حدث ما لم يكن في الحسبان، وهو انتصار الثورة الشعبية في إيران محدثة هزة في أركان العالم. دولة تقوم وتُعلن عن نفسها بعنوان « **الجمهورية الإسلامية** » في إيران*. وكعادته، فلم يتأثر أحد من الشعوب العربية والإسلامية بما حدث في إيران مثلما تأثر الشعب الفلسطيني الذي يتطلع دوما نحو مصادر القوة لنيل تعاطفها ودعمها لكفاحه**. وابتداء من هذه اللحظة يعلق محمد بحيص على الحدث بدءً من المظاهرات الشعبية الواسعة التي اندلعت في إيران محملة بالشعارات الإسلامية ثم انتصارها على واحد من أعتى النظم القومية في العالم الثالث فيقول:

« **منذ سنوات ونحن نبحث عن خط الجماهير وهو أمام أعيننا ولكن ما كنا نراه. انظروا أليس الإسلام هو خط الجماهير في بلادنا؟ فبأي منطق نبحث عن سمات الثورة بالقول أنها وطنية ديمقراطية (بمعنى أنها برجوازية من النمط الغربي المعدل ماويا) أو أنها اشتراكية بينما هي هنا إسلامية. أردنا أو لم نرد؛ فإن هذه الأحشاء هي التي ستلد الثورة في بلادنا. أي هذه المجتمعات، هي مجتمعات إسلامية تحمل المخزون التاريخي الإسلامي، وتحمل الأماني والتطلعات ذات الطبيعة الإسلامية. وسواء أعجبنا ذلك أم لم يعجبنا يجب أن نقر بهذه الحقيقة إذا ما كنا نريد أن نمسك بخط الجماهير، أو نكشف سمة الثورة في بلادنا**»[530].

لقد أذِن انتصار الثورة في إيران بمرحلة جديدة بدأت داخل التيار بمراجعة جذرية شاملة للتراث العربي الإسلامي وتقييم التجربة الإسلامية في ضوء سلسلة من الدراسات والنقاشات المفتوحة بين مجمل التيارات داخل « **فتح**» وخارجها. وليست كتابات منير شفيق التي ظهرت في أعقاب النقاشات سوى انعطافة، بارزة للتيار نحو تبني الإسلام كعقيدة ومنهج عمل. إذ أعيدت أسباب النكبة (1948) إلى انهيار الخلافة وغزو الوطن العربي وتجزئة الأمة الواحدة ديمغرافيا وجغرافيا ومحاربة الإسلام بالتغريب الثقافي. وهكذا انتقل التيار نظريا من منظومة أخلاقية – قيمية استندت مبرراتها، فيما مضى، إلى الدفاع عن مصلحة الثورة والشعب إلى منظومة نقيضه تستند إلى العقيدة والتاريخ. بيد أن التيار واجه مشكلتين قبل انطلاقة مشروعه الجهادي الإسلامي الذي بدأ التخطيط له أواخر السبعينات ووضعه قيد التنفيذ ابتداء من أوائل العام 1983. **وهاتين المشكلتين هما:**

♦ أن التيار لم يستطع ترجمة قناعاته عمليا منذ بداية التحول على أرض الإسلام. وظلت نشاطاته قائمة في إطار حركة « **فتح**». وكانت المحاولة الأولى له عبر المزج بين الوطنية والإسلام لما حاول محمد بحيص ومحمد التميمي إعطاء اسم إسلامي لعملية « **الدبويا**» العسكرية التي نفذت في مدينة الخليل (**1980**) كرمز لوحدة العمل الإسلامي والوطني الفلسطيني بهدف إحداث انعطافة في سياسات الثورة الفلسطينية من خلال العودة إلى « **المنطلقات**» والتحالف والصحوة الإسلامية والاستناد إلى المرجعية الإسلامية[531].

♦ مواجهة التيار عوائق تتصل بتنوع بنيته الأيديولوجية. فالماركسيون رأوا أنفسهم محرجين إزاء التحول من النقيض إلى النقيض مثلما عبر عن ذلك، على الأقل، السجناء في رسائلهم إلى قادة لجنة التنظيم. وفضلا عن الماركسيين ثمة مثقفين داخل التيار نهلوا من ثقافة الغرب وتجارب عدة أوصلت بعضهم إلى درجة الإلحادية. كما اشتمل التيار على شريحة اجتماعية مسيحية. وكل هؤلاء شكلوا عقبات كبرى حالت دون الانتقال السريع إلى الإسلام[532]. وكان من المدهش حقا أن يتوجه المحمدين بحيص والتميمي نحو الإسلام بإصرار عجيب في مرحلة زمنية معادية للدين ووسط بيئة شبه ملحدة.

---

* تغير الاسم فيما بعد إلى " جمهورية إيران الإسلامية " بعد أن تراجعت إيران عن مبدأ تصدير الثورة.

** كان ياسر عرفات أول زعيم عربي يتم استقباله في إيران من قبل الإمام آية الله الخميني. وخصص له حفل استقبال ضخم على الصعيد الرسمي وحفل شعبي شارك فيه نحو مليون شخص وهو ما لم يتح لأي زعيم عربي حتى ذلك الحين بما في ذلك الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

[530] شفيق (منير) .- شهداء ومسيرة - المصدر السابق - ص 136.

[531] نفس المصدر .- ص 32.

[532] نفس المصدر .- ص 138.

وبما أن التيار لم يكن تنظيما ولم يُخضِع عمله أو فكره لأي شكل تنظيمي فقد كان من الطبيعي أن تشهد عملية التحول حوارات مستفيضة يقول منير شفيق أنها ساهمت « **في إخصاب الفكر وتحقيق القناعة الذاتية الحرة وفي المقابل تحمل أعباء هذه القناعة، وهذه المنهجية التي رافقت التيار منذ إرهاصاته الأولى**»[533].

ثانيا: « الجماعة الإسلامية» في السجون الإسرائيلية*

1. البنية التنظيمية الداخلية

لم يكن متوقعا من إسرائيل، بالنظر إلى طبيعة الصراع الحضاري على فلسطين، أن تبدي أي تعاطف تجاه الشعب الفلسطيني أو تفاهم مع قواه السياسية وحركاته الثورية. فكل دعوى وطنيه أو نشاط سياسي فلسطيني كان مدخلا لابتكار المزيد من أنماط القهر والاضطهاد والمزيد من الوسائل دون أية مراعاة لعدالة أو حقوق إنسانية أو حتى مشاعر آدمية. ومن الطبيعي، إزاء اللاتسامح المطلق، أن تمتلئ السجون الإسرائيلية** فيمن تعتبرهم سلطات الحكم العسكري خطرا على الدولة اليهودية أو خطرا على أمنها. وأسفرت حملات الاعتقال المنظمة عن إلقاء القبض على المئآت من أفراد المنظمات وغيرهم من العناصر التي نشطت في مقاومة الاحتلال أثناء الكارثة وغداتها. وكان من بين أولى العناصر التي أُوقفت بقايا « **قوات التحرير الشعبية**» في جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير. وتدريجيا توسعت حملات الاعتقال والمطاردة بغية ردع السكان وبناء جدران من الخوف تحصر اهتمام العائلة الفلسطينية في سلامة أفرادها والحفاظ عليهم من القتل أو الاعتقال وليس حثهم على التخلص من الاحتلال. فما أن تعتقل إسرائيل فردا حتى تهرع العائلات المجاورة إلى منزل أسرته تقدم المواساة والتضامن لأن سلطات السجون تمارس بطشا وتعذيبا لا يطاق ضد السجين، فضلا عن مصادرة حقوقه وإهانته وتحطيم كبريائه ومعنوياته حتى تصبح المحافظة على الذات والجسد سليمين من الأذى أقصى الأماني ريثما تنقضي فترة المحكومية غير القابلة لعفو أو تخفيف أو أي شرط إنساني بما في ذلك الوفاة. وكان على السجناء ذوو الأحكام الطويلة والذين يدركون محدودية فرصتهم في التحرر أن يبادروا إلى تزعم سلسلة طويلة من النضالات الهادفة إلى رفع الروح المعنوية لدى زملائهم وتحصيل أقصى ما يمكن من الحقوق المصادرة كالدواء والغذاء والملبس وسعة المكان... ولئلا تذهب نضالاتهم سدى لم يكن ثمة بديل عن تنظيم أنفسهم وبلوغ حد من الانضباط والصرامة والطاعة في علاقاتهم البينية ومع سلطات السجون بما يفوق حال منظماتهم في الخارج أو حتى حال سجانيهم. ولقد ذهل السجانون من النجاح الباهر الذي حققه السجناء في إرساء هياكل تنظيمية وقيادية وإدارية تشتمل على لجان قضائية، صحية، غذائية، سياسية، اجتماعية، علمية وثقافية...الخ تقودها هيئة منبثقة تدعى اللجنة المركزية التي تمثل عموم الحركة الأسيرة في علاقتها مع سلطات الاحتلال عامة وليس فقط مع سلطات السجون. فاللجنة القضائية كُلفت في الفصل بين النزاعات وإصدار الأحكام. ولها من الصلاحيات ما يخولها توجيه الاتهام فيمن يشتبه في تعاونهم مع سلطات السجون أو الأجهزة الأمنية ومن ثم القيام بالتحقيقات اللازمة والحق في إصدار عقوبات قاسيه تصل حد الحكم بالإعدام على العملاء. أما اللجان العلمية والثقافية فقد نجحت في تحويل السجن إلى مدرسة (جامعة بتعبير السجون) أتاحت لغالبية السجناء الذين لم تتح لهم فرصة التعليم الثانوي الفوز بشهادة الثانوية العامة أكثر من مرة داخل السجن. ويمكن القول أن أعرافا وتقاليد مضبوطة باتت تميز الحياة الاجتماعية داخل السجون هي فعلا من صنع الحركة الأسيرة. ومن بين الأعراف الشهيرة والثابتة أن يختار السجين الجديد، بعد صدور الحكم عليه، الالتحاق بتجمع منظمته داخل السجن. وإذا لم يكن منتميا لأي تنظيم فعليه الاختيار بين أحد التجمعات المعترف بها مثل « **فتح**»، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية أو القيادة العامة...الخ

---

[533] نفس المصدر . – ص 36.

* مصدر المعلومات الرئيس هنا هو المقابلات الشخصية مع السجناء الفلسطينيين المفرج عنهم ممن قضوا فترات طويلة داخل السجون الإسرائيلية لا تقل عن عشر سنوات. وتتعلق بأولئك الذين أفرج عنهم في صفقة تبادل الأسرى الثالثة سنة 1985 أو قبل ذلك . أما المقابلات فقد أُجريت في العاصمة الأردنية - عمان في الفترة ما بين تشرين تموز/ يوليو 1998 - آذار/ مارس1999 .

** يوجد في إسرائيل على الأقل ثمانية سجون كبرى هي: سجن الرملة، سجن عسقلان، سجن بئر السبع، سجن نفحة الصحراوي، سجن تل موند، سجن كفاريونا، سجن عتليت، سجن الصرفند وكذلك سجني الجلمة والمسكوبية المخصصين للتوقيف والتحقيق.

مع نهاية الستينات وإطلالة السبعينات أخذت ملامح تنظيم السجون على النحو السالف تستقر تدريجيا. ومثلت على المستويات السياسية والأيديولوجية صورة منسوخة وأشد تنظيما لحالة المنظمات الفدائية في الخارج والتي تدور في فلك الأيديولوجيات العلمانية بما في ذلك حركة « **فتح**» التي غزتها التيارات اليسارية. لذا « **لم يكن في السجون ثمة تيار إسلامي ولا توجه من هذا القبيل ولم تكن الفكرة الإسلامية الجهادية لتطرق بال السجناء**»[534]. ولكن بدء من التاريخ إياه أخذت تتبلور أنوية تنظيم إسلامي عبّر تدريجيا عن نفسه بأسماء مختلفة ما لبث أن تمخض عن فكر جهادي كُشف النقاب عنه ابتداء من النصف الثاني من السبعينات، ونشطت عناصر قيادية فيه في الكتابة والنشر عبر مجلتي « **الطليعة**» و « **المختار**» اللتان صدرتا عن مجموعات الطلبة في مصر ابتداءً من سنة 1979. وقد أطلق تعبير « **المنفلشين**»، فيما بعد، على هذه الأنوية كناية عما يصفه أسرى المنظمات الفدائية بالخروج عن الإطار الوطني أو منظمة التحرير الفلسطينية. أما هم فقد أسموا أنفسهم بـ « **الجماعة الإسلامية**». فكيف ظهرت هذه الجماعة؟ ولماذا حظيت بأهمية كبرى بين آلاف السجناء بينما هي تؤلف بضعة عشرات فحسب؟ وكيف خرجت أعداد كبيرة منها من السجون؟

2. تاريخية الجماعة الإسلامية

منذ أواخر **سنة 1968** وحتى مطلع **سنة 1969** لم يكن في السجون الإسرائيلية سوى 3 -4 مجموعات إسلامية تنتشر على مساحة السجون الإسرائيلية « **دون أن يكون لها اهتمام إلا من ممارسة الشعائر الدينية المتاحة خاصة أداء فروض الصلاة**». أما كيف انتشرت هذه المجموعات المتناثرة وأضحت تعبّر عن تيار إسلامي جهادي فيمكن الإشارة إلى ثلاثة أسباب مركزية:

- الإسلام باعتباره خاتم الأديان ودين الواقع والفطرة.
- الأيديولوجيات الإلحادية كالماركسية والفوضوية.
- تدخل إسرائيل في ممارسة أركان العقيدة.

فمن تقاليد الجيش الإسرائيلي إزاء الأسرى المسلمين منعهم من أداء الصلاة والصوم أو المناداة إلى الصلاة (الأذان). وإذا تعذر ذلك فيقع إجبارهم على أداء الصلاة فرديا وطبقا للوقت الذي تحدده إدارة السجن. وبعد صدور الأمر بالصلاة بخمس دقائق يمنع أي فرد أو جماعة من الاستمرار في الصلاة تحت طائلة العقوبة. ويعلق حشد من السجناء على هذه الوضعية بالقول: « **إن التاريخ اليهودي هو تاريخ مؤامرات. فعندما تسمع بـ« اليهودي» يخيل إليك بأن مؤامرة ما تحاك أو أنها حيكت بالفعل. إذا حدثت كارثة أو فتنة فيقال لك، حسب المثل الفرنسي، فتش عن المرأة. ونحن نقول فتش عن اليهودي. فقد كانوا عبر التاريخ ضعاف ويكرهون الآخرين فامتهنوا التآمر ضد غيرهم. ولهذا أخرجهم الرسول من المدينة. وفي هذه الأيام يكفي أن تسمع بيهودي من حولك حتى تصاب باستفزاز في مشاعرك. فكيف يمكن أن تقبل منهم أن يحددوا لك موعد الصلاة أو يمنعوك عن عبادة ربك؟ أو يتدخلوا في دينك كيف ومتى يشاؤون!؟** ».

وقد صادف أن رافقت هذه الوضعية بروز التيار الفوضوي اللامنتمي والذي بلغ عدد معتنقيه أكثر من مائة سجين في كل السجون خاصة في سجني عسقلان وبئر السبع. واشتهر هؤلاء بـ« **التيار الديمقراطي**» الذي تزعَّم الدعوة إلى الحرية الشخصية بعيدا عن التقيد بالأطر التنظيمية. وكانوا يجدون طراوة من بعض دعاة الماركسية، نظرا لاقتراب الفكر الماركسي في مراحله الأخيرة (**الشيوعية**) من الفكر الفوضوي. وقد خرج الكثير من العناصر الأولى لهذا التيار من شريحة العملاء التي أهلتها إسرائيل لتنشط في تحويل السجون إلى ما يشبه الحيين العالميين في باريس، الحي اللاتيني وحي سهويتو. أو بمعنى آخر؛ لإيصال السجناء إلى حالة اللا إنتماء. وفعلا قامت بإدخال العديد من الروايات الأدبية مثل « **سن الرشد**» لـ، كولن ولسون و « **الجراد**» لـ، جان بول سارتر. أما من الكتاب العرب فقد أدخلت ثلاثية نجيب محفوظ الشهيرة « **بين القصرين**» و « **القاهرة في الليل**» التي تصور المسلم لا مبالي بأي شيء. كما أدخلت بعض الروايات الأدبية للمؤرخ جورجي زيدان[535] .

[534] **مقابلات** مع يوسف عمرو، وهو سجين سابق - 1998/7/13 ، 1998/8/17 و 1999/2/15.
[535] **مقابلة** مع سجين سابق رفض ذكر اسمه - 1999/2/10.

في الأثناء كان ثمة مجموعة إسلامية صغيرة في سجن الرملة لا يزيد عدد أفرادها عن عشرة أشخاص أبرزهم حافظ الدلقموني[536] الضابط في الجبهة الشعبية – القيادة العامة - ، المنظمة التي يتزعمها أحمد جبريل. وفي **شهر كانون ثاني/ يناير سنة 1969** أضرب نزلاء السجن عن الطعام احتجاجا على ضرب السجانين لأحد زملائهم. ولفك الإضراب، لجأت سلطات السجن إلى توزيعهم على السجون. وفيما عدا السجناء المَقْدسيين (**نسبة إلى مدينة القدس**)، الذين يحظر نقلهم إلى خارج سجن الرملة، تم توزيع السجناء المضربين خلال شهرين على مختلف السجون الأخرى. وتم نقل حافظ الدلقموني إلى سجن عسقلان حيث صادف وجود عدد من القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية في مقدمتهم جبر عمار، الضابط في قوات التحرير الشعبية، وخالد ساق الله وغانم مهدي قحطان (**سعودي الأصل**). ومن « **عسقلان**» كانت أول الخطوات إلى الجماعة الإسلامية عبر كتاب « **الفاروق**» للكاتب محمد حسنين هيكل حيث مثل الكتاب المدخل للمقارنة بين الفكر الإسلامي والعدل الذي جسده الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب والأفكار الأخرى وممارساتها[537].

II. الصراع والمخاض

ابتدأ الظهور الفعلي للجماعة الإسلامية، حسب روايات بعض الأسرى، على خلفية الصراع مع التيار الشيوعي داخل السجون والذي ينتمي أفراده إلى المنظمات الفدائية الماركسية منذ أواخر الستينات. وهذه المنظمات لم تكن قبل ذلك تقدم المحتوى الإلحادي المنكر لوجود الله والدين إلا على مستوى ضيق من القياديين أو المثقفين أو الأفراد حتى لا تثير مثل هذه الأطروحات ردود فعل اجتماعية في مجتمع تقليدي لا يعرف عبر تاريخه الطويل غير الإسلام دينا بالفطرة[538]. فالمسألة هي قبل كل شيء ثورة لا أيديولوجيا بالنسبة للناس. وفي هذا السياق ثمة تعليق بليغ متأخر جدا عن تلك الفترة صدر من أحد قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي لحقت بالأيديولوجيا الماركسية بعد انشقاق الجبهة الديمقراطية عنها بشهور معدودة. ويقول التعليق: « **... إن الناس عموم الناس، والملتحقين بالثورة، وخاصة بعد معركة الكرامة، آذار 1968، لم يكن شاغلهم في ذلك الوقت الأيديولوجيا والمناكفات والنزعات الذاتية بل كان شاغلهم تحرير الوطن والقتال من أجله، وهذه حقيقة ذاك الزمان وكل زمان ما دام الوطن محتلا**»[539]. أما وقد لحقت « **الجبهة**» بالماركسية وسادت منظمات اليسار على الساحة السياسية فقد انتابها طموح بالسعي لاستيعاب مادة الثورة في إطار الأيديولوجيا الماركسية حتى إذا ما تكشفت المحتويات الإلحادية كانت أحد أهم « **أسباب نفور الشارع الشعبي البسيط المتدين ... الذي وجد نفسه مستفزا في مشاعره الدينية ومغتربا عاطفيا وثقافيا عن الطرح الماركسي**»[540]. وفي « **الداخل**» بعد أن استقرت الأوضاع داخل السجون فقد بادر عناصر المنظمات الماركسية، خاصة ذوو الأحكام الطويلة ممن لم يعد يعنيهم انكشاف أمرهم أمام السلطات الإسرائيلية ولم يعد لديهم ما يخسرونه، بادروا في الكشف عن « **الأطروحات المخبأة**» عبر محاضرات منظمة تُقدَّم على أنها حلقات دراسية تثقيفية الهدف منها إعداد الأنصار وتأهيلهم لاستئناف نشاطهم بعد الإفراج عنهم لتوسيع الخلايا التنظيمية في الخارج. وقد دأب كل تنظيم يثقف أنصاره طبقا لأيديولوجيته وهو الأمر الذي تتيحه المعايير السائدة بين السجناء. وكانت ردة الفعل القوية من عناصر قوات التحرير الشعبية على ما اعتبر هجمة إلحادية على الدين من العناصر اللامنتمية تنظيميا ومن بعض عناصر حركة « **فتح**» وتلك القريبة إليها. إذ رأى هؤلاء أنه باسم الأيديولوجيا يجري تخييرهم باتخاذ موقف محدد إما « **الإيمان**» والدفاع عن « **الفطرة**»، أو « **الإلحاد**» والدخول في كفر بواح. ولا شك أنها مسألة مثيرة للمشاعر وشديدة الوقع كونها تنطوي على مساس حاد بالعقيدة والفطرة، بل أنها صدمة حضارية غير مسبوقة أو منتظرة. لذا شرعت مجموعة من السجناء بالالتفاف على بعضها وتشكيل ما يشبه « **تجمع إسلامي**»، وهو التسمية الأولى التي ظهرت **سنة 1970**. وكانت الغاية منه تقتصر على إلقاء دروس دينية محدودة هدفها الإحاطة بالإسلام وتعلم الفروض والواجبات الدينية ولم تكن تُعبِّر عن تحول أيديولوجي[541]. وقبل

---

[536] ومنهم أحمد رشيد، ، محمد لطفي، أبو بكر حجازي وأحمد أبو سرور. - نفس المصدر والتاريخ.

[537] مصادر متعددة.

[538] **مقابلة** مع يوسف عمرو.

[539] صحيفة "العرب اليوم" الأردنية - دفاعا عن الحقيقة - الحلقة الرابعة ، بقلم أبو علي مصطفى الأمين العام المساعد في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - مرجع سابق - 1998/7/4.

[540] صلاح الدين (خالد) .- الحلقة المفقودة بين الثورة الفلسطينية والاتجاه الإسلامي: نحو استراتيجية إسلامية ثورية - دون مكان للنشر. ويرجح أنه لبنان - 1982، علما أن الكتاب صدر للمرة الأولى سنة 1972.

[541] **مقابلة** مع يوسف عمرو / وعبد الحليم شهاب - 1999/2/18.

أن تسمح إسرائيل بإدخال « **القرآن**» والكتب الإسلامية كـ « **فقه السنة**» لسيد سابق أو « **جدد حياتك**» و« **في موكب الدعوة**» لمحمد الغزالي تلقى السجناء من ذويهم وزوارهم كتبا إسلامية منسوخة باليد.

وفي مقابل الـ « **تجمع**» شعر الماركسيون بالاستفزاز فقاموا بحركة مضادة عبر حلقات دراسية موسعة جاهروا فيها بأطروحاتهم مركزين على وجوب الاختيار بين « **الإيمان والإلحاد**» أو بين « **التقدمية والرجعية**» وما شابه ذلك من مفردات الصراع. وتبع الحملة انضمام كل التنظيمات إليها بما فيها حركة « **فتح**». وتقرر فرض مقاطعة تامة على ما بات يطلق عليهم لقب « **المنفلشين**»* في وقت متأخر. وترتب على ذلك عدم مجالستهم أو محاورتهم أو الحديث إليهم أو قبول اقتراحاتهم أو تناول الطعام معهم أو الخروج معهم في فترة « **الفَوْرَة** »** أو الاشتراك معهم بأي نشاط أو حتى إلقاء التحية عليهم. فكانت المقاطعة مؤلمة لم تترك لهم أي اختيار إلا التماسك لحماية أنفسهم. غير أنهم نجحوا في فك العزلة عبر المتعاطفين معهم من بين التنظيمات. واستطاعوا تجنيد عدد من أفراد المنظمات المتعاطفين معهم لتزويدهم بالأخبار والقرارات وكذلك تجنيد المناصرين وعدم الإفصاح عنهم ليكونوا على اطلاع بما يجري داخل الحركة الأسيرة مما ساعدهم على الصمود[542]. أما سلطات السجون فسرّها الموقف. وفي هذا السياق أدخلت احتياجات الفريقين والأطراف كافة من الكتب والنشريات خاصة الماركسية والفوضوية بهدف التحريض وتشجيع الشقاق. وبدأت عملية استقطاب أيديولوجي وديني متصاعدة. فماذا كانت النتيجة؟

استطاع « **التجمع الإسلامي**» أن يجند نحو80 سجينا في سجن عسقلان جنوبي فلسطين حيث بدأت المشكلة أصلا. لذا فهو مركز الثقل الأساس لكونه مخصص للسجناء ذوي المحكوميات الطويلة. وكانت القضايا السياسية والتنظيمية والأيديولوجية تناقش فيه بلا وجل أو خشية من عواقب. وزاد حجم « **التجمع**» على النصف أحيانا. غير أن حملات الاستقطاب تذبذبت على الدوام بين مناصري هذا التيار أو ذاك واضعة إياه حينا في المرتبة الثانية بعد « **فتح**» وفي المرتبة الثالثة حينا آخر. أما في باقي السجون فقد انتشرت أفكار « **التجمع**» الذي أخذ يتجلى في صيغة « **الجماعة الإسلامية**»[543] ابتداء من سنة 1973 لمَّا بات يشكل حالة مشهودة. وأصبح للجماعة اتصالات خارج السجون في فلسطين المحتلة سنة 1948 حيث تعرفوا داخل السجن على أعضاء « **أسرة الجهاد الإسلامي**» التي أسسها وقادها الشيخ عبد الله نمر درويش وفريد أبو مخ. وامتدت علاقات الجماعة إلى مدن القدس وغزة وطولكرم ونابلس وجنين.

وتأريخيا، يمكن النظر إلى الجماعة الإسلامية على أنها أول جماعة إسلامية غير حركية (أي لا تنظيمية) تتواجد على الساحة الفلسطينية بعد العام1967. وهذا يعني أنها تشتمل على تيارات متعددة « **إخوانية**» وأخرى « **جهادية**» وحتى من جماعة « **التكفير والهجرة**». وممن تعاقب على قيادتها يشار إلى حافظ الدلقموني وجبر عمار وصبحي الوحوش ومحمد أبو طير. وقد نشطت الجماعة الإسلامية داخل السجون حتى وصل عدد أفرادها مع منتصف الثمانينات إلى نحو180 فردا[544]. وقد يبدو الرقم صغيرا جدا بالقياس إلى عدة آلاف من السجناء الذين تحتفظ إسرائيل بهم بمتوسط إجمالي يتراوح ما بين 4000-6000 سجين[545]. فمن أين لهذا العدد الضئيل أن يكتسي الأهمية التي حظي بها.

---

* أُطلق اللقب على الجماعة سنة 1980 من قبل أبو علي شاهين مفوض السجون في الداخل وقبل أن يفرج عنه بقليل. - **مصادر متعددة** .

** هي الساعة المخصصة للسجناء في الصباح للخروج إلى الساحة العامة حيث الشمس والهواء النقي.

[542] استطاعوا عبر هذه الآلية إقناع السجناء بتنظيم أول إضراب عن الطعام في سجن عسقلان.

[543] ومن بين أعضائها يشار إلى: خالد ساق الله، غانم مهدي قحطان، جبر علي عمار، عيسى شاهين، يوسف جاد الله، حمزة كنفوش، إبراهيم النجار، عبد الله الزق، أحمد مهنا، سعيد خالد قاسم، محمود شتات، يوسف عجوري، طالب عصافرة، خليل أحمد أبو علي، يوسف خليفة، اسماعيل التافه، أحمد أبو سمرة، عبد الله حلس، عماد أبو حية، أحمد جرادات، صابر جرادات، عبد الناصر بدوي، صبحي الوحوش، محمد أبو طير، محمد أبو عيادة، وصفي المشهراوي وإبراهيم مطر. وجميع هؤلاء كانوا في سجن عسقلان، وتحصلوا على الأقل على شهادة الثانوية العامة داخل السجن ممن لم ينلها قبل ذلك. كما أنهم تمتعوا بالحرية في صفقة تبادل الأسرى سنة 1985.

[544] **مقابلتان** مع عبد الحليم شهاب و يوسف عمرو.

[545] قالت وكالة "قدس برس" الفلسطينية في تقرير أعدته من القدس المحتلة أن عدد السجناء الفلسطينيين في 26 سجن ومركز توقيف في الأراضي المحتلة داخل الخط الأخضر حتى نهاية العام 1994 بلغ نحو 6075 سجينا، من بينهم 1500

العقيدة والحصانة

مثلت العقيدة الإسلامية وقوة الالتزام بها السياج الآمن الذي تَحصّن به أعضاء الجماعة في السجون الإسرائيلية واستعصى على الاختراق. ولكن في أية ظروف اختبرت هذه الحصانة؟ وأية أهمية اكتسبتها في خضم العدد المحدود للأعضاء؟ لا شك أن أثمن ما يمكن للإنسان أن يقدمه في سبيل قضية قومية إما حياته أو حريته. ولهذا احتل السجناء المكانة الأرفع في المجتمع بحيث انتزعوا احترام وتقدير مختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية، حتى أنهم صُنّفوا أبطالا قوميين لِمَا أحدثوه من أثر في النفوس لم تحدثه قوافل الشهداء والمضطهدين. فالشهيد مثلا يعاني مرة واحدة فقط بينما السجين وأهله يعانون يوميا وفي كل لحظة لِمَا يبذلونه من الكفاح والنضال المستمر والصبر على شتى صنوف العذاب والمشاق والقمع والتنكيل ومصادرة الحريات، ولسنوات طويلة حتى تنقضي فترة محكوميته أو تتاح للسجين فرصة ما في استعادة حريته عبر عمليات نادرة لتبادل الأسرى قد لا تشمله.

وعلى صعيد آخر فقد خَبِرَ السجناء خصومهم اليهود عن قرب وتمرسوا في التعامل معهم بين جدران السجون حتى تكونت لديهم خبرة أمنية وصلابة غير عادية مقارنة بغيرهم من المناضلين، فطوروا أساليب مبتكرة من الاتصالات السرية داخل مجتمع السجن ومع الخارج. ونجحوا في تحويل السجون إلى فضاءات علمية وثقافية تدرس التاريخ والدين والأيديولوجيا والفكر السياسي والعلاقات والممارسات السياسية والديبلوماسية، وكرسوا الوقت لاكتساب الخبرات والمهارات وسط تنظيم صارم [546] بخلاف الانفلاش الذي غزا المؤسسات القيادية وشرائح واسعة من أعضاء المنظمات في الخارج. واستفاد من رصيد الحركة الأسيرة عشرات الآلاف من الفلسطينيين في الداخل ممن مروا بتجربة الاعتقال والسجن لفترة قَلّت أو كثُرَت. إلا أن هذا الرصيد الضخم والنوعي وقع التدخل فيه ليصار إلى تفكيكه:

بطريقة غير مباشرة:

- تلبية للتحولات السياسية والأيديولوجية التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية ومست كل المنظمات المنضوية في إطارها. وفي نفس الوقت تلبية لذات التحولات لدى الغالبية الساحقة من التشكيلات السياسية والاجتماعية الدائرة في فلكها.

وبطريقة مباشرة:

- تبعا لسياسة التحاور مع السجناء والتي أتبعتها إسرائيل بهدف « **تخريب العقول**» أو لثني الحركة الأسيرة عن مواقفها وتفكيك الخطاب الحضاري والأيديولوجي والمعتقدات والطموحات التي ناضلت من أجلها ودخلت في ظلمات السجون والبؤس طمعا في تحقيقها. ونتج عن هذه السياسة ما يسميه البعض بـ « **عقلية السجين**»[547].

هذان النمطان من التدخل خاصة النمط الثاني أديا إلى انقسام الحركة الأسيرة بين معارض ومؤيد ولا مبالي لفرضية إسرائيلية تقوم على الترويج لمبدأ « **التعايش السلمي**» مع الوجود اليهودي في فلسطين[548]. ولا أدل على تجليات الانقسام من أن العديد من المبادرات السياسية السلمية قد أُفرج عنها من بين جدران السجون. فقد وطّأت إسرائيل لخطة « **تخريب العقول**» بتجنيد العملاء ودسهم في السجون للتجسس على السجناء ومعرفة توجهاتهم وأفكارهم وطموحاتهم ولمراقبة اتصالاتهم أو للكشف عن معلومات أو نوايا خفية تساعد في ضرب الكفاح المسلح الفلسطيني وشلّ فاعليته. وفي المرحلة التالية شرعت بتنظيم مقابلات مكثفة مع السجناء برعاية محاضرين

سجين يشكلون 24% من عدد السجناء. وقد أفرغتهم إسرائيل من سجونها في قطاع غزة بعد تسليم القطاع للسلطة الفلسطينية ونقلتهم إلى سجن أنصار 3 (النقب – جنوب فلسطين). ويتوزع السجناء على المنظمات الفلسطينية التالية: حركة المقاومة الإسلامية "حماس" 2748 سجينا وحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" 1935 سجينا وحركة الجهاد الإسلامي 388 سجينا والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 425 سجينا ومنظمات أخرى 579 سجينا. **راجع**: مجلة "فلسطين المسلمة" - مرجع سابق - شباط / فبراير 1995 – ص4 .

[546] شيف (زئيف) و يعاري (إهود) .- انتفاضة - مرجع سابق - ص 228.

[547] محمد (خلدون) : " الخط الثالث " في فتح ... من هو وهل يصنع مستقبل الحركة ؟ - مجلة فلسطين المسلمة - لندن، المملكة المتحدة - آذار/ مارس 1994 - ص 26.

[548] والواقع أن نفس الفرضية طبقت بأشكال أخرى على الفعاليات السياسية والمؤسسات الوطنية والمدنية خارج السجون، **راجع أيضا**: نفس المرجع السابق.

ومحققين متمرسين وعلماء نفس واجتماع ومؤرخين بهدف حملهم على تغيير مواقفهم إزاء اليهود ووجود الدولة اليهودية. وحرص هؤلاء على استعمال المرونة ولغة حوار تركز على تهييج المسألة العاطفية لدى الخصم وإيهامه بأنه خصم عنيد لليهود لا مثيل له حتى بين أقرانه العرب والمسلمين. أو بمعنى آخر تضخيم الشخصية الفلسطينية وترقيتها بحيث تبدو لذاتها الشخصية الوحيدة المؤهلة لمواجهة الشخصية اليهودية. لذا وإزاء محدودية الشخصيات الأخرى العربية والإسلامية فإن معاناة طرفي الصراع الكبيرين (الفلسطيني واليهودي) تحتم عليهما تكثيف الحوار واستمراره من أجل غاية إنسانية مشتركة تحقن الدماء وتؤدي إلى إشاعة السلام والتفاهم والعدل بدلا من الحروب والظلم الذي يدفع الطرفان ثمنه.

وفي الواقع ثمة صعوبة في تفسير التحول في المواقف لدى المئآت من السجناء خارج هذا السياق حتى أن بعضهم انتمى إلى حركات إسلامية جهادية. وخطورة هذا « **التخريب للعقول**» أنه انساب ببطء وفاعلية بين السجناء ومن خلالهم، عبر امتداداتهم التنظيمية والحراك الاجتماعي للسجناء الجدد أو المفرج عنهم عبر المجتمع. ونجم عن التراكم الكمي لعقلية السجين الجديدة تحييد شرائح من مجتمع السجون وتعطيل جانبا من الخبرات التي اكتسبتها على مر السنين. وبدلا من تفعيلها وتوظيفها في الكفاح الوطني أُخرجت من أية دوافع انتقامية محتملة وأُحل محلها دوافع أخرى كالحوار السياسي بدلا من المواجهة. وسادت السجون حالات متنوعة من الانقسامات واختلاف الرؤى وغدت الحركة الأسيرة مفككة ومنقادة دون أن تجني حتى ثمار تحولها. فالسجين ظل سجينا، ولم يسعفه موقفه الجديد في استعادة حريته. ومن هنا، بالضبط، يغدو العدد المحدود والمتصاعد لـ « **الجماعة الإسلامية**» داخل السجون ذو أهمية بالغة بالنظر إلى محدودية تأثير « **الحوار السياسي**» على الغالبية الساحقة واحتفاظ أعضاء الجماعة بالرصيد المكتسب بما يشتمل عليه من مخزون عقدي جهادي لا يقبل المساومة ولا يتسامح مع اليهودي الغاصب والمضطّهِد باعتباره الغريم الأول للمسلم والـ ﴿ **أشد عداوة للذين آمنوا**﴾. هكذا فإن المتغير الكمي لم يعد يشكل معيارا صحيحا للتقييم في بعض الحالات مثلما تشكله فاعلية الأعضاء ومدى حصانتهم العقدية وقدرتهم على التأثير في مجريات الصراع والكفاح الفلسطيني.

3. قوة « الجماعة» في الخارج

نشطت الجماعة الإسلامية في التواصل مع الخارج فكريا عبر الكتابة. فقد ألف أحمد مهنا كتابا من 350 صفحة بعنوان: « **الجهاد فريضة شرعية وضرورة حركية**»، طُبع ونُشر في الضفة الغربية **سنة 1986** بعد الإفراج عنه. ومنذ صدرت مجلتا « **الطليعة**» و« **المختار الإسلامي**» التابعتين لـ« **الجهاد الإسلامي**» ظهرت مقالات على صفحاتها لعدد من السجناء مثل عبد الله الزق، أحمد مهنا، مصباح الصوري، إبراهيم النجار. وعلى صعيد العلاقات مع الفعاليات الإسلامية الجهادية في فلسطين المحتلة سنة 1948 تعرف أعضاء الجماعة على أعضاء تنظيم « **أسرة الجهاد الإسلامي**» ومؤسسها الشيخ عبد الله نمر درويش والشيخ فريد أبو مخ اللذان اكتُشف أمرهم وأدخلوا إلى السجون **سنتي 1980/1981**[549].

غير أن العلاقة الحاسمة التي سيكون لها الأثر العظيم في تاريخ الشعب الفلسطيني ستكون مع اثنين من مؤسسي الجماعة هما حافظ الدلقموني ويوسف عجوري وهما العضويين القياديين في الجبهة الشعبية– القيادة العامة. إذ أصبحت قوة الجماعة الإسلامية في السجون بيد هذين الرجلين ورهن نشاطاتهما. ففي أول عملية تبادل للأسرى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل سنة 1979 أفرج عن « **الدلقموني**» و« **عجوري**» والتحقا مجددا في صفوف منظمتهما. ولعلهما المسؤولان عن إحداث التحول الأيديولوجي داخل « **الجبهة**» من الماركسية إلى الإسلام. ويمكن ملاحظة مظاهر التحول في مستوى الخطاب الإعلامي والسياسي للجبهة، والذي تبثه إذاعة القدس التابعة لها، ومن خلال المطبوعات الصادرة عنها، وحتى في مستوى تطور العلاقات مع إيران والحركات الإسلامية الجهادية. وبهذا التحول تكون هذه المنظمة الأولى في التاريخ السياسي الراهن للحركة الوطنية الفلسطينية التي تنتقل من الماركسية إلى الإسلام أو على الأقل تتخلى عنها.

وفي أواخر سنة 1983 أفرجت إسرائيل عن نحو 5700 أسير فلسطيني وعربي من معتقل « **أنصار**» الذي أقامته في لبنان إبان غزوها له سنة 1982 مقابل ستة جنود إسرائيليين من أصل ثمانية أسرتهم مجموعة من

[549] **مقابلة** مع سجين رفض ذكر اسمه - مصدر سابق.

حركة « **فتح**» ينتمي بعض أفرادها إلى كتيبة الجرمق « **السرية الطلابية**». بيد أن إسرائيل لم تفرج إلا عن 63 سجينا من سجون الداخل من أصل مائة سجين، حسب الاتفاق، ودون أن تسمح لأي منهم في البقاء بين ذويه. وكان من بين المفرج عنهم اثنان من أقدم قيادات الجماعة وهما جبر عمار وعبد الله حلّس. أما الجنديين الإسرائيليين الباقيين فقد وقعا تحت سيطرة « **القيادة العامة**» خطأ. وكانا سببا في أنجح عملية تبادل للأسرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن حظ الجماعة الإسلامية بالذات. إذ قاد المفاوضات مع إسرائيل من الخارج حافظ الدلقموني ويوسف عجوري ومن الجماعة في الداخل جرى تشكيل لجنة من 7- 8 أفراد لتحديد أسماء المرشحين للإفراج عنهم. وكان من بين اللجنة أربعة أعضاء في الجماعة برئاسة سعيد خالد قاسم الذي تلقى كافة المراسلات وعضوية يوسف جاد الله ، محمد أبو طير وصبحي الوحوش[550]. وفي خاتمة التفاوض تم الاتفاق على مبادلة الجنديين الأسيرين بـ1200 سجين فلسطيني. واشترطت « **القيادة العامة**» على إسرائيل أن يتاح للسجناء حرية الاختيار في البقاء بين ذويهم في الداخل أو المغادرة خارج الأراضي المحتلة. ولما حانت ساعة التنفيذ أوعزت الحكومة الإسرائيلية إلى مصلحة السجون بتهيئة العدد المتفق عليه طبقا للقوائم التي تسلمتها من « **القيادة العامة**»، إلا أن الأجهزة الأمنية المختصة عارضت الصفقة وحذرت من عواقبها[551]. ومع ذلك فقد تجاهلت الحكومة التحذيرات ونفذت التزاماتها. وكان من بين المفرج عنهم نحو155 سجينا من الجماعة الإسلامية. وسمح لـ 606 سجناء بالعودة إلى منازلهم بينهم 100 سجين إسلامي. أما بقية السجناء فقد غادروا إلى ليبيا حيث كان « **الدلقموني**» و« **عجوري**» في انتظارهم. والطريف في الصفقة أن نسبة الأعضاء من « **القيادة العامة**» لم تتجاوز 10% من إجمالي المفرج عنهم[552].

ومن بين الكثير من الرموز الإسلامية التي أفرج عنها يشار إلى أحمد مهنا والشيخ أحمد ياسين وأحمد أبو سرور ومحمد أبو طير. أما أشهر الرموز التي لم يفرج عنها فكان الشاب مصباح الصوري(32عاما)، وهو من حفظة القرآن. وقد قاد عملية الهروب الناجحة من سجن غزة المركزي رفقة خمسة من أعضاء « **الجهاد الإسلامي**» في **1987/5/18**. ونفذ سلسلة جريئة من العمليات العسكرية ضد القوات الإسرائيلية في وضح النهار وفي وسط الازدحام السكاني. وميزة « **الصوري**» أنه مثَّل تحديا فريدا من نوعه لإسرائيل وحتى للجماعة الإسلامية داخل السجون ممن اعتقدوا بأطروحة العهد المكي بهدف الإعداد للجهاد وليس تأجيله. وغداة اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى استعاد أحد الخبراء الإسرائيليين « **كارثة التبادل**» مشيرا أنها « **كادت تخلي السجون من السجناء الأمنيين حيث أُرسل من جديد مئات الناشطين المدربين من ذوي الوعي السياسي إلى المناطق، ولم يعد هناك شك في أنهم ... لعبوا دورا فعالا في الانتفاضة.. وأن أكثر من ثلثهم استأنف نشاطه السري خلال سنة واحدة من الإفراج عنه. أما الباقون فلم يترددوا في استئناف نشاطهم منذ بداية الموجه الأولى لأعمال الشغب.. وبعد مضي وقت ما تبجح جبريل، وبحق أن هذه الصفقة هي التي بذرت بذرة الانتفاضة. وبالفعل فإن جمهور السجناء المفرج عنهم ومن حواليهم الطلبة شكلوا منذ البداية العمود الفقري للانتفاضة في نطاق اللجان الشعبية**»[553].

ثالثا: طلبة الجامعات المصرية (حركة الجهاد الإسلامي)

مِثل الجماعات الإسلامية الأخرى كـ « **العامل المساعد**» أو « **الجماعة الإسلامية**» فإن المجموعة، قيد البحث، تشتمل على تاريخية معينة يستند تكونها إلى شخصيات كاريزمية متمردة، مؤسِّسة، حولت هذه المجموعة فيما بعد إلى تنظيم مستقل يحمل اسم « **حركة الجهاد الإسلامي**» ويستحوذ على رصيد « **السرايا** » في فلسطين برمته. ومن أبرز الشخصيات المركزية لهذه المجموعة الدكتور فتحي إبراهيم الشقاقي والشيخ عبد العزيز علي عودة.

تنحدر الأصول القومية للدكتور « **الشقاقي** » إلى عائلة عربية في ليبيا عاشت بعض فروعها في فلسطين منذ مطلع القرن العشرين. أما الجذور الاجتماعية فتتصل بعائلة فقيرة يشتغل الأب فيها عاملا فقيرا. وتعيش الأسرة في قرية « **زرنوقة**» الواقعة قرب مدينة الرملة القريبة من الساحل الأوسط لفلسطين. ولما وقعت النكبة **سنة 1948** حزمت العائلة ما لديها من متاع ولجأت إلى مدينة رفح جنوب قطاع غزة لتستقر في مخيم اللاجئين القريب حيث

---

[550] **مقابلة** عبد الحليم شهاب.

[551] شيف (زئيف) ويعاري (إهود) .- انتفاضه - مرجع سابق - ص 229.

[552] ساتلوف (روبرت): الاتجاه الإسلامي في الانتفاضة الفلسطينية -الفكر الديمقراطي - نيقوسيا، قبرص- العدد9 - 1989/10 -ترجمة عبد المنعم العالم-ص245. **عن**: نشرة "Policy Focus " الصادرة عن معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى-العدد السابع - تشرين أول/ اكتوبر 1988.

[553] شيف (زئيف) و يعاري (إهود) .- انتفاضة - مرجع سابق - ص 229.

ولد الدكتور هناك **سنة 1950** وارتوى من « **حليب النكبة**». وبعد خمسة عشر سنة رحلت والدته إلى مثواها الأخير تاركة له طفلا رضيعا لتبدأ حياته الشاقة والحزينة على فراق والدته التي طالما حثته على اقتناء الكتب وزرعت فيه حب المطالعة كما تروي عنه زوجته[554]. لذا ثابر « **الشقاقي** » على الدراسة حتى أنهى دراسته الثانوية بنجاح سنة 1967 في خضم الحرب التي وحَّدت ما سلخته النكبة من أجزاء الوطن الواحد. وفتحت له نافذة لمتابعة دراسته الجامعية تَوجه منها إلى الضفة الغربية ليقيم في القدس وليلتحق من هناك بكلية بيرزيت الجامعية ولينال بعد سنتي الدراسة درجة الدبلوم في مادة الرياضيات. وبعد تخرجه اشتغل بالتدريس. وفي نفس الوقت عمل صحافيا في الطبعة الدولية لصحيفة الفجر المقدسية التي كانت تصدر أسبوعيا في لندن باللغة العربية.

ومن المرجح أن دراسته الجامعية واشتغاله بالصحافة والعمل السياسي بلورا لديه وعيا أدى به إلى قطيعة مع القومية العربية في محتواها الناصري واللحاق بجماعة « **الإخوان المسلمين**». ولكن شغفه بالدراسة وحب المطالعة دفعاه إلى خوض تجربة الثانوية العامة من جديد للحصول على شهادة أرفع من سابقتها تمكنه من الالتحاق بالجامعات المصرية وبالذات في جامعة الزقازيق قلعة الإسلاميين وفضاء الصراع النشط بين تيارات الفكر الإسلامي الحركي. ومع ذلك فقد درس الطب بدلا من العلوم الشرعية أو الإنسانية أو الاجتماعية. وحين عودته سنة 1979 عمل طبيبا في مستشفى المطلع التابع لوكالة الغوث قبل أن ينتقل ليمارس المهنة في غزة.

وهناك « **في مصر**» التقى « **الشقاقي** » بالشيخ « **عودة**» اللاجئ مثله والمنحدرة عائلته من منطقة وادي الحسا في بئر السبع جنوبي فلسطين. وقد هاجرت عائلة « **عودة**» حين الحرب إلى قطاع غزة لتقيم في شماله بمخيم جباليا الموضع الذي اندلعت منه الشرارة الأولى للانتفاضة. ومن هناك غادر « **عودة**» إلى مصر حيث التحق بدار العلوم واجتاز درجة البكالوريوس في العلوم العربية والإسلامية ثم درجة الدبلوم في الشريعة الإسلامية. ولما عاد إلى غزة سنة 1981 عمل محاضرا في الفقه الإسلامي في الجامعة الإسلامية.

وقد تقاسمت شخصيتا « **الشقاقي** » و« **عودة**» الرزانة ودماثة الخلق والشجاعة وصلابة الإرادة . وفيما عُرف عن الأخير الفهم العميق للدين والبلاغة الخطابية الفائقة اشتهر « **الشقاقي** » بعلاقاته الأبوية الدافئة وهدوء الطباع وسعة الثقافة وحسن الاقتباس من « **بروتوكولات حكماء صهيون**»*وتوظيفها في دعم آرائه[555]. والاهم من كل ذلك تميزه بقدرة عجيبة على الحوار والإقناع. أما عن شخصيته الكاريزمية فلا يبدو أنه تنبه لها أو أن أحدا من مريديه لفت انتباهه إليها. ولعل هذا هو السبب الذي مكنه من استقطاب أيديولوجي واسع في أحرام الجامعات المصرية. وبالتأكيد فإن شخصية الشيخ « **عودة**» التي تسلب لُبّ محاوريها لِمَا تتمتع به من سعة في الثقافة والدين لم تكن بعيدة عن كاريزمية « **الشقاقي** »، بل إنه الأب الروحي لِمَا سيُعرف، بعد حين، بـ « **حركة الجهاد الإسلامي**» في فلسطين.

1. الأنوية الأولى وتفاعلات النشأة

أحدث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية في مصر هزة عنيفة مزقت النسق الأيديولوجي للتيارات الإسلامية السلفية والذي شهد تصدعات سابقة بفعل أفكار الداعية سيد قطب*وهجمات السلطة المتتالية على جماعة « **الإخوان المسلمين**». وليس أدل على آثار هذه الهزة من الانتشار الواسع لأفكار الدكتور صالح سرية بين جماعات الطلبة المصريين والعرب. ولا شك أن « **الشقاق**» كان واحدا ممن اهتز لا للحادثة فقط بل لصدق ما ورد في « **رسالة الإيمان**»، وفرادة الأطروحات التي احتوتها، بحيث عبرت عن ظهور أول تيار يضع « **الجهاد** » موضع التطبيق الفعلي. الأمر الذي يعني بداية التمييز بين الجماعات الإسلامية الجهادية والجماعات الإسلامية

---

[554] مقابلة أجرتها " فلسطين المسلمة " مع زوجة " الشقاقي" - مرجع سابق - كانون أول / ديسمبر 1995 - ص 8 .

* **المؤلَّف هو**: نويهض (عجاج) .- بروتوكولات حكماء صهيون: نصوصها، رموزها، أصولها التلمودية - دار الاستقلال للدراسات والنشر - بيروت، لبنان - مجموعة الأجزاء الأربعة - الطبعة الثالثة 1990.

[555] صحيفة " السبيل" الأردنية - العدد 103 - 1995/10/31.

* من خلال كتاب " معالم في الطريق ".

غير الجهادية والتي ظلت تواجه اختبار « **الإيمان**»**. وكان على « **الشقاقي** » المتلهف لقتال إسرائيل وكذا جماعات الشباب الإسلامي، وفي مقدمتهم الفئآت المثقفة، أن يتهيأوا لخوض مرحلة جديدة من العمل الإسلامي تلائم توجهاتهم الثورية بوصفهم أبناء قضية؛ ولكن ليس قبل الحسم في المواقف إزاء الإشكالية الحاضرة على الدوام أمام العاملين في الحقل الإسلامي. فاللوحة الأيديولوجية الفلسطينية منقسمة تاريخيا حول سبل التخلص من الاستعمار الصهيوني لفلسطين على النحو الآتي:

- « التيار الوطني الذي يتكلم أو يعمل لأجل تحرير فلسطين ولكنه يستثني الإسلام وربما يخاصمه في بعض الأحايين أو يعتبره كدين مفتِّت للجبهة المعادية للاستعمار.
- التيار الإسلامي الذي يلتزم بالإسلام دون أن يستشعر خصوصية ومركزية القضية الفلسطينية التي اعتبرها مؤجلة إلى حين الظروف الملائمة للجهاد والتحرير.

وقد برزت هذه الإشكالية في منتصف السبعينات في الوقت الذي « كنا نكتشف فيه الأبعاد القرآنية والتاريخية والواقعية للمسألة الفلسطينية»[556].ومن الواضح أن كلا التيارين باتا خارج أطر التفكير والعمل لدى طلبة القاهرة. وأنه لا بد من الانحياز إلى الإسلام الجهادي أو ما يسميه خالد صلاح الدين بـ « **الحلقة المفقودة بين الثورة الفلسطينية والاتجاه الإسلامي**»[557]. ومن المنتظر أن يتمخض ولوج « **الحلقة المفقودة**» ورفع شعارات الجهاد عن نتيجتين تاريخيتين كان لهما الأثر الكبير على الحركة الإسلامية الجهادية في فلسطين، **الأولى** القطيعة التامة مع الجماعات السلفية وأولها « **الإخوان المسلمين**»، و**الثانية** الانفتاح الواسع على التيارات الجهادية في مصر.

وهكذا اتضحت الخيارات الإستراتيجية. وبدأت خبرات « **الشقاقي** » ومجموعات الطلبة تتضخم تنظيميا وأيديولوجيا لتعبر عن مشروع إسلامي جهادي يضع كل الأمة الإسلامية وقواها الفاعلة هدفا ومجالا للتغيير وليس فلسطين فقط. وتجلى الجهد في إصدار مطبوعتين تعبران عن أفكار الجماعة هما « **الطليعة الإسلامية**» و« **المختار**» اللتان وجدتا رواجا كبيرا لدى الإسلاميين عربا وفلسطينيين ومسلمين وخاصة في الساحة الفلسطينية بعد رحيل الثورة الفلسطينية عن لبنان سنة 1982. وكانت طموحات « **الشقاقي** » من وراء هاتين المطبوعتين المساهمة في إيجاد حالة إسلامية جهادية عامة يصعب ملاحقتها أو ضربها من أية جهة، بحيث تعبر عن تيار وليس عن تنظيم محدد المعالم. وقد وفر انتصار الثورة الإسلامية في إيران جهدا كبيرا وحاسما في هذا الصدد بالنظر إلى الترحيب الشعبي التلقائي الذي وجدته الثورة على مستوى الشعوب العربية والإسلامية وإمكانية تحقيق الحلم. وعلى الفور سارع « **الشقاقي** » إلى عرض أطروحاته في كتيب صغير بعنوان « **الخميني: الحل الإسلامي والبديل**» لتتلقفه أوساط الطلبة والشباب الملتزم إسلاميا في الأراضي المحتلة ويسري في المجتمع كـ « **سرعة البرق**» على حد تعبير أحد الخبراء الإسرائيليين[558].

وفي مصر، فقد غادرها « **الشقاقي** » بمرارة ولكنه ترك بصمات واضحة على التيارات الجهادية فيها في مستوى الفكر الجهادي. إذ كان محمد عبد السلام فرج مؤلف الكتيب الشهير « **الفريضة الغائبة**» يعتبر نفسه تلميذا

** في هذا السياق يمكن ملاحظة مصطلحات "الإيمان" و "الجهاد" و "مركزية فلسطين" في نشريات الجماعات الإسلامية كمصطلحات معيارية للتعرف على هوية الجماعة إن كانت "جهادية" أم "إصلاحية" أم "دعوية" فيما يتعلق بفلسطين. أما في مصر فيغلب استعمال مصطلحات "التكفي " و "الرّدّة"و"قتال الحاكم" و "الإنطلاق من مصر " **...** الخ

[556] صحيفة "اللواء" الأردنيه - مقابلة مع فتحي الشقاقي في 1990/10/3. **وفي مقابلة سابقة له قال فيها**: "إن القوى الوطنية الفلسطينية انقسمت إلى قسمين بالنسبة للظاهرة الإسلامية طيلة الخمسينات والستينات: **القسم الأول**- رأى أن الدين مسألة شخصية وأن كل إنسان حر في أن يقيم شعائره الدينية أو لا يقيمها.وليس لذلك علاقة بمسألة النضال. أي التعامل مع الدين كشعائر فقط وكعلاقة بين الإنسان وربه. **القسم الثاني**– أنكر الدين وحاربه من منطلق أن =
= الدين يفتت الجبهة الوطنية ضد الاستعمار وبالتالي يجب إلغاء دوره نهائيا". **يراجع في ذلك**: صحيفة الخليج الإماراتية - 1989/8/27.

[557] صلاح الدين (خالد).- الحلقة المفقودة بين الثورة الفلسطينية والاتجاه الإسلامي - مرجع سابق.

[558] شيف (زئيف) و يعاري (إهود) .- انتفاضة - مرجع سابق - ص 56. وكان"الشقاقي" قد فرغ من إعداده في كانون الثاني/ يناير 1979 قبيل نجاح الثورة التي كان يتابعها باهتمام.ونشره غداة انتصار الثورة بأيام قبل أن يلتقي أي مسئول إيراني. وقد اعتقل ليلة صدور الكتاب لمدة أربعة أيام. **هكذا يشير**: صالح (محسن محمد).- الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين - منشورات " فلسطين المسلمة " /10 - لندن، المملكة المتحدة - الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، 1998 - ص 169.

له. وفي هذا السياق علينا أن نرى في هذا الكتيب ومحتوياته جزء من أفكار « **الشقاقي** » وطموحاته[559] فضلا عن أنه ربط علاقات تنظيمية بين مجموعات طلبته وتنظيمات الجهاد في مصر لكسب الخبرات التنظيمية وتوسيع إطار العلاقات والنشاطات. بيد أن طموحاته تكسرت على عتبة بعض التنظيمات الجهادية المصرية التي أصرت على اعتبار مصر هي المنطلق لأي تغيير إسلامي منشود ووجهت كل فعالياتها الأيديولوجية والتنظيمية والإستراتيجية نحو إقامة الدولة الإسلامية في مصر نواة دولة الخلافة التي ستنطلق نحو تحرير الأراضي الإسلامية ونصرة المسلمين أينما كانوا. وهذا الطرح يخالف ما يخطط له « **الشقاقي** » وزملاؤه من تحويل فلسطين إلى قضية مركزية وبؤرة تستقطب اهتمام كافة الحركات الإسلامية في العالم. وتستحوذ على جهودها الضائعة وفعالياتها. أو كما يرد في « **المنهج**» جعل فلسطين « **هماً إسلاميا**» [560] لا فلسطينيا فحسب.

2. المأسسة التنظيمية

لا شك أن « **الشقاقي** » أصيب بخيبة أمل بسبب العناد الذي أبدته جماعات الجهاد المصرية إزاء اعتبار فلسطين منطلق المشروع الإسلامي الجهادي؛ فقفل عائدا إلى القدس سنة 1979 فور انتهاء دراسته ليمارس مهنة الطب. وليس معلوما على وجه التحديد لماذا ترك وظيفته الثمينة كطبيب في وكالة الغوث الدولية والانتقال إلى غزة ليمارس المهنة في عيادة خاصة به وبالمجان في بعض الأحايين. ولكن في الفترة ما بين 1979- 1980 ينبغي أن نتربص بعودة أفواج الطلبة، الذين بدؤوا يعودون إلى الأراضي المحتلة بعد تخرجهم، وبالذات إلى غزة حيث ينشط « **الشقاقي** » في الأثناء ببث الأفكار الجهادية لاسيما بين طلبة الجامعات أين شرع بعض الخريجين الجدد ينشطون أيضا. وكان عليه وزملائه أن يوظفوا ما تجمع لديهم من خبرات تنظيمية في مصر. وأن يركزوا على خلق حالة جماهيرية فلسطينية واسعة تعوض ما خسروه وتستعصي على القمع والاضطهاد أو التصفية السريعة.

باختصار كان عليهم أن يهتموا بترويج ثقافة جهادية شعبية لا تنظيمية تجنبا لنهاية مفجعة كما حصل لتنظيم الكلية الفنية العسكرية في مصر. فالتجربة كانت حاضرة في ذهن « **الشقاقي** » وزملائه. إذ أن الخبرة والثقافة الواسعة والعقلانية التي تمتع بها الدكتور صالح سرية لم تشفع له لسببين: السرية التنظيمية اللاجماهيرية وإصرار الأعضاء على بدء العمل ومعاجلة النظام[561]. فكان الفشل الحتمي بالانتظار.

وقبل أن تستقبل غزة والضفة الغربية بقية الطلبة الخريجين كانت المجموعات السابقة قد عبّرت عن تميز تنظيمي داخل الأراضي المحتلة عرف باسم « **الاتجاه الإسلامي الثوري**». وفي سنة 1984 أعلن عن « **الجماعة الإسلامية**» بوصفها إطارا تنظيميا نقابيا لـ « **الاتجاه**» في الجامعات والمعاهد الفلسطينية في الأراضي المحتلة. ومما يثير الانتباه أن هذه الأطر التنظيمية عبّرت عن تيار جهادي آخذ في الصعود لكنه يفتقد لأية بنية تحتية اجتماعية تغطي نشاطاته. كما أنه لازم الابتعاد عن اختبار القوى أو المؤسسات الاجتماعية والنقابية وحتى السياسية إلا في وقت متأخر، مكتفيا بترجمة أفكاره « **بواسطة أعمال**»[562] بما يوفر له شرعية سياسية وشرعية اجتماعية ليست متوفرة للقوى الإسلامية التقليدية كـ« **الإخوان المسلمين**» مثلا. والثابت أن هذا الاختيار جعل مجمل التفكير والجهد منصبا بطريقة لاشعورية على محاربة اليهود أو الاستعداد النفسي والبدني لذلك[563]. وكانت هذه الآلية في العمل إحدى نقاط الضعف الكبرى التي ستعجل في الانطلاقة العسكرية بشكل مبكر جدا وغير منتظر. ومن المفارقات أن يأتي الضغط من الجماعة الإسلامية في السجون الإسرائيلية وليس من القيادات الموجودة خارجها. كيف؟ وأية علاقة؟

---

[559] **العودة بالدرجة الأساس إلى**: إبراهيم (فتحي).- مقدمة حول مركزية فلسطين ... المنهج - مصدر سابق.

[560] وقد ظل موقف تنظيمات الجهاد في مصر ثابتا حتى بعد انطلاقة الظاهرة الجهادية في فلسطين. ويمكن مقارنة ذلك في ملخصات الوثائق السابقة وتاريخ صدورها لاسيما الوثيقة السابعة.

[561] النبي المسلح .- الثائرون (2) - مرجع سابق - ص 81.

[562] شيف (زئيف) ويعاري (إهود) .- انتفاضة - مرجع سابق - ص 53.

[563] نفس المرجع .- ص 54. إذ يقول المؤلفان أن عناصر حركة الجهاد التي قدرت عشية الانتفاضة ب 300 فرد امتنعوا بحرص وصرامة عن كشف أنفسهم جهارا. وأمروا بعدم إطلاق لحاهم أو ارتداء الجلابية، كما حاذروا من اعتمار العمامة ذات الشرابة (الشاشية) التي راجت كثيرا في قضاء خانيونس بغزة.

مبدئيا، سنلاحظ أن الاتجاه الإسلامي الثوري وخاصة قياداته المؤسِّسة وقعت ضحية ضغوط مماثلة لتلك التي تعرض لها الدكتور صالح سرية بسبب الاندفاع الكبير لمجموعة السجون التي فَرضت على الشقاقي وزملاءه بدء المنازلة مع إسرائيل. والمسألة تبدأ من مصر ثانية. فبعد اغتيال الرئيس المصري (أكتوبر1981) اعتقلت السلطات المصرية عددا من الطلبة الفلسطينيين في مصر تبين أنهم على علاقة تنظيمية بجماعات الجهاد المصرية. وتم احتجازهم نحو عام دون محاكمة قبل أن يقع ترحيلهم. ومن بين هؤلاء سالم الرحال الذي أُبعد إلى الأردن، وكل من نافذ عزام*ونافذ الأعرج إلى الأراضي المحتلة. وهناك اعتقلتهم سلطات الاحتلال مع نشطاء آخرين بينهم الدكتور فتحي الشقاقي وأودعتهم السجون بأحكام تتراوح بين ستة أشهر وعام ونصف العام بتهمة التحريض. والتقى هؤلاء بجماعة « **المنفلشين**» الذين تعرفوا عليهم على الفور واعتبروا أنفسهم جزء من ذات التيار الجهادي[564]. بيد أن الأفكار وحدها لم تكفهم ولم تقنعهم بجدوى الانتظار. وكان من الصعب على « **الشقاقي** » وزملاءه في السجن الحد من اندفاع الأطر القيادية للجماعة الإسلامية في السجون وخاصة شخصية عنيدة مثل الضابط أحمد مهنا الذي أصرّ على التعجيل في العمل العسكري.

وبعد انتهاء فترة المحكومية ترك « **الشقاقي** » وزملاؤه السجن على حاله. وعاد ليمارس نشاطه السياسي كالمعتاد. وعلى ما يبدو أن العقلية اللاتنظيمية لمجموعات الاتجاه الإسلامي الثوري لم ترغب في قطع العلاقة أو تحديدها مع الجماعة الإسلامية في السجون. فالمنطق يقضي بتشجيع العناصر الإسلامية الجهادية وتنشيط فعالياتها لا ترويضها. غير أن المخاطر من اندفاعها تظل قائمة .وهنا تكمن المشكلة التي دفع ثمنها « **الشقاقي** » حين اعتقلته السلطات الإسرائيلية سنة1986ووضعته في زنزانة منفردة كي لا يؤثر على السجناء الآخرين، ومن ثم قامت بإبعاده إلى خارج الأراضي المحتلة. كما أبعدت الشيخ عبد العزيز عودة بُعيد اندلاع الانتفاضة مع مجموعة أخرى قيادية مما أصبح يعرف في حينه بـ « **حركة الجهاد الإسلامي**». ومع أنه لا يمكن نسبة هذه النهاية إلى مجموعة السجون، إلا أن نشاطات أحمد مهنا كانت سببا حاسماً من بين نشاطات أخرى كشفت التنظيم وخيوطه أمام المخابرات الإسرائيلية. فعندما تمت صفقة تبادل الأسرى سنة 1985 كان أحمد مهنا واحدا من مئآت السجناء على لوائح الإفراج ممن اختاروا البقاء في الأراضي المحتلة. وكان قد مضى على اعتقاله نحو15 سنة. وما بين شهر أيار/مايو1985 - شهر كانون ثاني/يناير1986 نفذ مع مجموعته من مقاتلي الجهاد ثمانية عشرة عملية عسكرية، بالغة الجرأة، ضد قوات الاحتلال. وفي أعقاب هذه العمليات قامت سلطات الاحتلال بحملات اعتقال في صفوف « **حركة الجهاد الإسلامي**» أدت إلى شلل في العمل العسكري سيستمر حتى الثلث الأخير من عام 1986.

---

* يقيم في غزة و يشغل منصب الناطق الرسمي لحركة الجهاد الإسلامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أحيانا.

[564] هنا حصل الاقتران المباشر **حسب**: نفس المرجع السابق ص 59. بيد أن الاقتران ربما يكون حصل عبر مشاركة أعضاء الجماعة في الكتابة في مجلة الطليعة الإسلامية ومنشورات مجموعة الطلبة في القاهرة.

الفصل الثاني

تركيب المجموعات الثلاثة

1. تأسيس « *السرايا* »

بدأت التحضيرات لمرحلة الجهاد و « **السرايا** » في أعقاب رحيل الثورة الفلسطينية عن بيروت إثر الغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982؛ وبالتحديد منذ أوائل العام 1983 عشية التحضيرات التي كان يعد لها التيار العام المعارض داخل حركة « **فتح**» للانشقاق عنها. ولما نتحدث عن مشروع « **السرايا** » فالمقصود المجموعات الثلاثة التي وقع استعراضها إضافة إلى مجموعات أخرى وقوى إسلامية فردية وجماعية تمتد على مساحة بلاد الشام. وإذا انطلقنا من لجنة التنظيم نلاحظ أن منير شفيق يشير إلى تجربة الجناح اللبناني في « **العامل المساعد**» مبينا أن أغلب اللبنانيين توزعوا على مواقع جديدة من خلال اجتهاد فردي مستقل. وأن بعضهم أصبح له خطوطاً مختلفة. وفي هذا السياق ترد شخصية الدكتور عصمت مراد الذي تحالف مع الشيخ سعيد شعبان في مدينة طرابلس شَمالي لبنان وأسسا حركة التوحيد الإسلامي[565].أما مصطفى كردية فقد التحق بالجماعة الإسلامية[566]. وقد شذ عن القاعدة سمير الشيخ وآخرون أصروا على استمرار الانخراط في المشروع الفلسطيني الجهادي ضمن حالته الجديدة. وكان « **الشيخ**» يستعد لمغادرة لبنان والتفرغ لمشروع « **السرايا** » إلا أنه قتل مع عائلته[567]. هذه التحولات في « **العامل المساعد**» تجيء بعد التيقن أن وجود « **فتح**» في لبنان قد انتهى على صورته السابقة. لذا تقرر العمل طبقا لأسس ومعايير جديدة على جبهتين:

الأولى: التركيز على الأراضي المحتلة وتحويل كافة الطاقات إليها في إطار مشروع « **السرايا** ».

الثانية: العودة إلى لبنان لمحاربة إسرائيل بالاستعانة بالعلاقات القوية التي نسجها « **العامل المساعد**» سابقا مع القوى اللبنانية* على أسس وأهداف أخرى غير أهداف وغايات حركة « **فتح**». وعلى هذا الأساس رفض « **العامل المساعد**» إعادة تشكيل كتيبة الجرمق. غير أن إغراق لبنان ثانية بالمقاتلين والسلاح عبر المخيمات شكل سياسة استفزازية مهدت لاندلاع حرب المخيمات[568] .

أما طلبة الجامعات المصرية فقد شرعوا منذ عودتهم بحملات إعلامية وسياسية مكثفة. ولما تراءى لهم أن « **روحا إيمانية سرت وسط الناس**»[569] بادروا إلى الانتقال للمرحلة الثانية قبل عام واحد من تواجدهم السياسي والإعلامي وشرعوا في « **إعداد وتكوين الخلايا العسكرية. ولم يأت العام 1984 إلا وكانت الخلايا قد بدأت جهادها المسلح ضد العدو لتفتح بذلك مرحلة جديدة من مراحل الجهاد الإسلامي**»[570]. وفي هذه الأثناء كانت مجموعة السجون قد اندمجت بالعمل الجهادي ولكنها لن تباشره قبل حلول الاتفاق على تبادل الأسرى بين إسرائيل ومنظمة « **القيادة العامة**».

---

[565] عن الأجنحة التي تشكلت منها " حركة التوحيد الإسلامي **" يمكن الاطلاع بالتفصيل لدى**: صبرا (حسن) : عن الصحوة الإسلامية في لبنان .- الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، ندوة - مركز دراسات الوحدة العربية ، جامعة الأمم المتحدة - بيروت، لبنان - الطبعة الثانية 1987 / ص 180 -181.

[566] نفس المرجع. ص179-180. إذ رابطت الجماعة في صيدا أثناء الاحتلال الإسرائيلي وقامت بعمليات فدائية ضده حتى انسحابه ثم توقفت عن العمل العسكري. وكذا الأمر بالنسبة لفرعها في طرابلس الذي لم يمارس العمل العسكري.إذ للجماعة موقف من الجهاد المسلح داخل الدولة.وتعتبر القتال خارج الدعوة الشرعية المسموح بها للقتال - القتال لإقامة الحكم الإسلامي (الخلافة) - ليس ذا جدوى.

[567] شفيق (منير) .- شهداء ومسيرة - مصدر سابق - الحاشيتان 1 و 2 / ص 89.

* تمكنت القوات الوطنية اللبنانية من طرد القوات الكتائبية من بيروت في الفاتح من كانون الثاني/يناير 1984. وطالبت حركة "أمل" إثر ذلك أن يكون للثورة الفلسطينية ممثل بشرط أن يكون **مروان الكيالي**. وفعلا أعادت الثورة الفلسطينية بناء قواتها في لبنان ثانية. بجهود "العامل المساعد" أولا قبل أن تبدأ سياسة الإغراق وتنذر باندلاع حرب المخيمات وتصفية الوجود الفلسطيني السياسي والعسكري.

[568] شفيق (منير) .- نفس المصدر / ص93 - 94 .

[569] مقابلة مع عبد العزيز عودة - صحيفة الخليج الاماراتية - مرجع سابق - 1989/4/2 .

[570] مقابلة مع فتحي الشقاقي - نفس الصحيفة - 1989/8/27.

وهكذا نتحصل على ثلاثة مجموعات تنسق أفكارها ونشاطاتها ابتداءً من العام 1983. وبما أن « **السرايا** » مشروع إسلامي جهادي فمن الطبيعي أن نتوقع اتصالا ما أو تنسيقا طال أطرافا أخرى فعالة وتؤمن بالجهاد ضد إسرائيل لاسيما شخصيات تاريخية معروفة ومركزية مثل الشيخ أسعد بيوض التميمي ويعقوب قِرّش أو شخصيات « **إخوانية**» ذات توجهات جهادية قبل أن تظهر حركة « **حماس**». وأخرى من داخل منظمة التحرير وحركة « **فتح**» تؤيد الجهاد مثل العقيد أبو طعان مفوض جهاز الكفاح المسلح في المنظمة وصبحي أبو كرش (أبو المنذر) عضو اللجنة المركزية لـ « **فتح**» [571]. ومنهجيا لا نستطيع إلا أن نبقي الباب مفتوحا إزاء صلة التيارات الجهادية بمشروع « **السرايا** » باعتباره أول مشروع جهادي في فلسطين، على الأقل، بعد تجربة « **معسكرات الشيوخ**» التي أقامها « **الإخوان** » في الأردن في الفترة ما بين سنتي 1968-1970 . فكيف يمكن تجميع هذه القوى من المجموعات والشخصيات الإسلامية وحملها على إطلاق مشروع جهادي في حين أنها إما غير قادرة على إيجاد إطار مشترك يجمعها أو بحاجة إلى الوقت الكافي لامتلاك الخبرة والإمكانات؟[572]

يبدو أن لجنة التنظيم التي لعبت دور « **العامل المساعد**» داخل « **فتح**» والثورة الفلسطينية كانت ملزمة باستدعاء قياداتها خاصة محمد بحيص ومحمد باسم التميمي من جديد لحل هذه المعضلة. فهاتان الشخصيتان تمتلكان من الخبرة والإمكانات ما يفوق أية مجموعة أو شخصية إسلامية وحتى غير إسلامية على صعيد العمل التنظيمي والأيديولوجي والعسكري، وهو ما كانت تتلهف عليه المجموعات الأخرى. وكان تجميع هذه الإمكانات يعني تجميعا للخبرة والتسليح والعدد البشري اللازم للانطلاقة والمتابعة والتأطير التنظيمي المرن الذي لا يفاضل بين مجموعة وأخرى أو جهد وآخر بل يؤدي إلى تكامل في الجهود والعمل بمقتضى عقيدة « **الولاء والبراء**». وبعد اجتماعات مستفيضة اتفقت الأطراف في أواخر العام1984[573]على إطار عمل أُطلق عليه اسم « **سرايا الجهاد الإسلامي**»، باعتباره إطارا مشتركا أو تنسيقيا أو جبهويا تطلَق تحت مظلته العمليات الجهادية التي تنسب له بغض النظر عن الجهة المعنية التي تقوم بالعملية الجهادية[574]. لماذا؟

- لتجنب التسابق على إدعاء العمليات العسكرية فيما بين الجماعات الإسلامية الجهادية[575]. إذ يمكن لأي فرد أو جماعة القيام بعمل جهادي ونسبته إلى « **السرايا** » باعتبارها « **ليست تنظيما بعينه بل اسم تم الاتفاق عليه.. ليكون عنوانا لعملنا العسكري في محاولة لاستيعاب أكبر عدد من المجاهدين. لذا كان ضمن الاتفاق ألا يتم الحديث عن « سرايا الجهاد الإسلامي» كتنظيم محدد بعينه، كما لا يجوز أن يصدر بهذا الاسم أي بيان سياسي ولا يتم جمع تبرعات باسمها**»[576]. وحقيقة لم يعلن عن « **السرايا** » سياسيا بل عسكريا.

- تجنب استخدام الجهاد لأغراض الترويج الفئوي.
- ضرورة تجنب استعداء جماعة « **الإخوان المسلمين**» أو إحداث شرخ في الساحة الإسلامية[577].

وفي الاجتماعات التأسيسية وقع الاتفاق على تكليف قادة لجنة التنظيم بالقيادة العسكرية التي لم يكن باستطاعة أي جهة تولي مسؤوليتها بذات الفعالية التي يمتلكها محمد بحيص ومحمد التميمي. أما القضايا السياسية فقد اتفق على التداول فيها. وباتت « **السرايا** » تتحرك تحت مظلة « **الإسلام، فلسطين والجهاد**». وصدرت نشرية « **الإسلام وفلسطين**» لتغطي الفعاليات السياسية والعسكرية والفكرية لـ « **السرايا** ». ثم تبعتها نشرية أخرى بعنوان « **السبيل**». وبعد عملية تبادل الأسرى **سنة 1985** انخرطت مجموعة كبيرة من السجناء، ممن كانوا أعضاء في « **الجماعة الإسلامية**»، في إطار « **السرايا** ». وقدَّموا جهودا جبارة في التنظيم والإعداد ومهاجمة قوات الاحتلال.

---

[571] هاتان الشخصيتان عملتا تاريخيا في إطار " الحركة الإسلامية المجاهدة " التي يمتد نشاطها انطلاقا من لبنان والأردن حتى دول الخليج العربية وتركيا. لذا يشير كاتب إسلامي إلى هذه " الحركة " كأحد أسماء السرايا. **راجع**: فهمي الهويدي: هؤلاء الأصوليون في الأرض المحتلة - صحيفة الأهرام القاهرية - 1987/12/8.

[572] شفيق (منير) .- شهداء ومسيرة - مصدر سابق - ص 31.

[573] من الملفت للانتباه أن هذا التاريخ سبقه تساؤل عما إذا حان الوقت لأن يبدأ الإسلاميون الفلسطينيون طريق الجنة ؟ **راجع**: مجلة "الطليعة الإسلامية" – العدد 16 - حزيران/ يونيو 1984.

[574] شفيق (منير) .- شهداء ومسيرة - مصدر سابق - ص 31.

[575] نفس المصدر .- نفس الصفحة.

[576] صحيفة اللواء الأردنيه - مرجع سابق - 1990/10/3.

[577] شفيق (منير) .- شهداء ومسيرة - مصدر سابق - ص 31.

وتلقت المجموعات العسكرية منهم بقيادة أحمد مهنّا دعما من القيادة العسكرية للسرايا تمثل بتزويدهم بالأسلحة وتفويضهم حرية التخطيط والقرار. وظل نشاطهم ساريا بفعالية حتى اعتقال « **مهنّا** ». وبعدها عادت القيادة العسكرية المطلقة للمركز، أي إلى « **بحيص**» و« **التميمي**». وعلى صعيد الفعاليات العسكرية فقد تتبع أحد الكتاب الإسلاميين المصريين نشاطات « **السرايا** » من خلال البيانات والممارسات الصادرة عنها، فلاحظ علامات مميزة بدا فيها حرص التيار الجديد على:

- **« حصر أنشطته داخل الأراضي المحتلة فقط .. مما يعني ضمنا استبعاد أي مواجهة خارج حدود فلسطين واستبعاد أي عملية لا تصيب الأهداف الإسرائيلية المباشرة.**
- **إثبات انقطاع صلته بأية جماعة، أو جبهه مشابهة خارج فلسطين المحتلة. وبالتالي انقطاع صلته وانعدام مسئوليته عن أي عمل يوجه ضد أي نظام عربي. إذ اختار قادته ورموزه أن يحصروا جهودهم العسكرية والإعلامية والسياسية– إن وجدت – داخل الحدود الفلسطينية لا يتجاوزونها.**
- **رفض التيار الجديد الاشتباك مع أية قوة فلسطينية أخرى على الساحة، إسلامية كانت أم علمانية. واعتبار الجبهة تتسع للجميع.. والنضال ليس حكرا على أحد... وقد جنبه هذا الموقف، بكفاءة ووعي، فخا وقع فيه آخرون من الإسلاميين ضد بعض الفصائل العلمانية»** [578].

2. مصباح الصوري وبداية الأسطورة

نفذت « **السرايا** » ضربتها الأولى في منتصف **شهر تشرين أول/ أكتوبر سنة 1986** ضد عشرات الجنود المستجدين من لواء « **جبعاتي**» في الجيش الإسرائيلي حيث كانوا يستعدون لأداء القسم أمام حائط البراق في المسجد الأقصى قريبا من باب المغاربة، وبحضور عائلاتهم وذويهم. إذ ألقى ثلاثة شبان ثلاث قنابل يدوية على التجمع العسكري من على بعد 20-30 مترا [579]. وأسفر الهجوم عن مقتل والد أحد الجنود وإصابة 69 آخرين بجراح وقد أحدثت العملية هزة أمنية ومعنوية كبرى إزاء العدد الكبير جدا من الجرحى. وقد جاءت العملية محصلة للتعاون فيما بين عدد من التيارات الجهادية الإسلامية « **البعض يقول أنها ثلاثة أطراف والبعض يقول أن عدد الأطراف المشاركة أكثر من ذلك**»[580]. والمهم في العملية أنها خُططت بدقة ونُفذت كذلك، وفي القدس، وضد هدف عسكري في قلب المسجد الأقصى المحتل. ويلاحظ أن العملية تستحوذ على رموز القضية الفلسطينية برمتها. وكان ذلك مدعاة لاهتمام وسائل الإعلام العالمية بها خاصة وأنها جاءت في ظروف السكون والتراجع السياسي الكبير لمنظمة التحرير على المستويات كافة عربيا ودوليا وحتى فلسطينيا لجهة انحسار فعالياتها العسكرية ضد إسرائيل إن لم يكن انعدامها والانشقاقات الداخلية التي تعاني منها. وكانت المفاجأة، في اليوم التالي للعملية، من قبل منظمة التحرير الفلسطينية التي أصدرت بيانا موحدا في تونس والقاهرة، في وقت واحد، تعلن فيه تبني حركة « **فتح**» لها. ثم تبعتها بيانات أخرى تتبنى العملية من الجبهتين الشعبية والديمقراطية. وفي مساء اليوم ذاته أصدرت « **السرايا** » بيانا موحدا في القدس وعمان تلقت نسخا منه وكالتا « **فرانس برس**» الفرنسية و « **رويتر**» البريطانية وإذاعة « **مونتي كارلو**». وأعلنت فيه « **السرايا** » مسؤولياتها عن تنفيذ العملية التي اعتبرتها فاتحة العمل الجهادي المسلح ضد إسرائيل. فبدا البيان وكأنه تكذيبا للبيانات السابقة وتأكيدا لاستقلالية « **السرايا** » عن منظمة التحرير الفلسطينية العلمانية.

ومنذ عملية « **البراق**» كثفت « **السرايا** » من هجماتها على أهداف عسكرية إسرائيلية بجرأة غير معهودة مخلفة وراءها روحا جهادية شحنت المناخ الشعبي أفرادا وجماعات استعدادا لأي تحرك ضد قوات الاحتلال كما لو أن ساعة الانتقام قد أزفت. وأخذ التوتر الشعبي يتفاقم حتى انفجر في انتفاضة شاملة في أوائل شهر كانون ثاني/ ديسمبر سنة 1987. وكانت الأسطورة قد ابتدأت على النحو الآتي:

18 أيار/ مايو 1987

---

[578] صحيفة الأهرام القاهرية - مرجع سابق - 1987/12/8.**ويمكن المقارنة مع**: صحيفة الخليج - مرجع سابق - 1989/4/2.

[579] من بينهم الأخوان طارق وناصر حلّس.

[580] السبيل .- نشرة إسلامية غير دورية تصدر كل أسبوعين عن دار الإسراء للطباعة والنشر - أوسلو، النرويج - العدد10 - 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 - ص 9.

نفذ ستة أعضاء من الجهاد الإسلامي هروبا ناجحا من سجن غزة المركزي في عملية وصفتها الصحف الإسرائيلية بأنها الأكبر منذ ثماني سنوات. وقاد العملية الشاب مصباح الصوري (32عاما) بمعية محمد الجمل وسامي الشيخ خليل وعماد الصفطاوي. وقد اعتقل أحدهم بعد أيام قليلة من الهروب إلا أن سلطات الاحتلال فشلت في انتزاع معلومات منه حول وجهة زملائه. وساد اعتقاد لدى السلطات وفي مقدمتها وزير الدفاع اسحق رابين أن يلجأ الهاربون إلى الاختفاء أو الهرب إلى الخارج. ولم يتوقعوا استمرارهم بالعمل لإحداث سلسلة انفجارات خلال نصف عام ستؤدي إلى الانفجار الهائل (الانتفاضة). وحسب المصادر الإسرائيلية فإن « **عملية الهروب كانت نقطة البداية لأسطورة البطولة التي حيكت حول التنظيم الصغير للجهاد الإسلامي لاسيما أن أعمار المنفذين تقل عن 23عاما. وفي أول تجربة اعتقال لهم لم تكسر مقاومتهم أثناء التحقيق على الرغم من افتقارهم لخبرة عسكرية وأمنية**» [581]. ويفيد أحد السجناء الذين عرفوا « **الصوري**» أن هذا الأخير كان يخطط للهرب من السجن منذ دخوله إليه. وهو من حفظة القرآن. وكان قد أقسم داخل السجن أنه « **سيعيد الذين خرجوا من المعركة إليها**».

2 أب/ أغسطس 1987

نفذ مصباح الصوري، ثانية، ما يمكن اعتباره أجرأ عملية عسكرية ضد قوات الاحتلال. ففي أكثر شوارع غزة ازدحاما بالمارة والسيارات وفي وضح النهار ووجها لوجه اقترب من قائد الشرطة العسكرية الإسرائيلية في غزة النقيب « **رون تال**» وأطلق النار من مسدسه على رأسه فأرداه قتيلا على الفور وأحدثت العملية هزة نفسية عميقة وشعور بالمهانة لدى الإسرائيليين. أما إسحق رابين فقد أقسم علنا على الانتقام ونبش قطاع غزة حجرا حجر. وفي الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) طالب العديد من الأعضاء بالانسحاب من غزة فرد « **رابين**» بالقول: « **لو أن المسافة بين إسرائيل وبين الضفة الغربية وغزة هي عشر المسافة بين فرنسا والجزائر لانسحبنا منذ زمن طويل**».

25 أب/ أغسطس 1987

أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن اكتشاف مجموعة فدائية بقيادة المهندس سليمان الزهيري كانت تخطط لنسف مكاتب الحكومة الإسرائيلية في عملية انتحارية بواسطة سيارة ملغومة تقودها الفتاة عطاف عليان. وقد اكتُشفت العملية قبل يوم أو يومين من تنفيذها. ومع ذلك فقد حققت أهدافها على المستوى الجماهيري. وكانت أول مبادرة للانتقال إلى العمليات الاستشهادية.أما الحكومة الإسرائيلية فقد أصيبت بهوس مما تخطط له « **السرايا** » ومن حجم الأهداف المنتخبة لاسيما بعد معرفة كمية المتفجرات المخبأة في السيارة. ومنذ ذلك اليوم اتخذ إسحق شامير رئيس الحكومة قرارا شخصيا باغتيال القيادة العسكرية للسرايا محمد بحيص ومحمد التميمي المخطط المباشر للعملية[582].

1 تشرين أول/اكتوبر1987

أطلقت دورية عسكرية النار على سيارة مدنية على مدخل مخيم البريج في قطاع غزة لأن السيارة رفضت التوقف مما أدى إلى مقتل ثلاثة داخل السيارة كانوا في طريقهم إلى تنفيذ مهام عسكرية. واتضح فيما بعد أنهم أعضاء في « **السرايا** » وأن أحدهم هو مصباح الصوري الذي تبين أنه لم يقتل إلا بعد اعتقاله لاعتقاد سلطات الاحتلال أنه منفذ عملية اغتيال قائد الشرطة العسكرية.

6 تشرين أول / اكتوبر 1987

اصطدمت مجموعة أخرى من « **السرايا** » بدورية عسكرية وهي في طريقها لتنفيذ إحدى العمليات في حي الشجاعية بمدينة غزة حيث تواصل الاشتباك قرابة الساعة. وصباح اليوم التالي تبين أن أربعة من أفراد المجموعة استشهدوا، اثنان منهم هما محمد الجمل وسامي الشيخ خليل ممن فروا من السجن. والآخران هما أحمد

---

[581] شيف (زئيف) ويعاري (إهود) .- انتفاضة - مرجع سابق / ص 51 - 52.

[582] يقول منير شفيق أن فشل العملية هذه أغضب " التميمي " بشكل غير مسبوق وكاد أن يتسبب باعتزاله العمل السياسي والعسكري لولا مساعدة " بحيص " له على تجاوز الأزمة والشعور بالذنب والمسؤولية.

علي وفايز قريقع من أعضاء « **السرايا** » في منطقة الشجاعية إحدى قلاع الإسلاميين. أما سلطات الاحتلال فاعترفت بمقتل « **فيكتور راجوان**» ضابط المخابرات الإسرائيلية العامة الشهيرة بـ « **الشين – بيت**».

ليلة 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987

نفذت « **السرايا** » عملية « **شهداء الشجاعية**» ضد تجمع لقوات الاحتلال شمال مدينة تل أبيب في فلسطين المغتصبة (**1948**). واعترفت إسرائيل بإصابة عدد من الجنود بجراح.

25 تشرين الثاني / نوفمبر 1987

نفذت الجبهة الشعبية – القيادة العامة عملية الطائرة الشراعية التي قادها أحد الفدائيين الفلسطينيين ضد معسكر للجيش الإسرائيلي شمالي فلسطين المحتلة على الحدود مع لبنان. وشارك في العملية فدائيون من سوريا وتونس. وأسفرت عن مقتل ستة جنود واستشهاد المنفذ الذي عثر في جيبه على نسخة من القرآن.

6 كانون أول/ ديسمبر 1987

قتلت « **السرايا** »، ظهرا أحد المستوطنين اليهود في الميدان الرئيسي– ميدان فلسطين – بمدينة غزة في عملية مشابهة لاغتيال قائد الشرطة العسكرية من قبل مصباح الصوري. وعلى الفور اعتقلت إسرائيل نحو 500 شخص لاستجوابهم وفرضت حظر التجول حتى مساء اليوم الثامن. وبعيد رفع الحظر بقليل داهمت شاحنة إسرائيلية، قيل أن سائقها ابن عم المستوطن القتيل، سيارتين تقلان عمالا فلسطينيين وهم في طريق عودتهم من أماكن عملهم في إسرائيل إلى غزة مما أدى إلى مقتل أربعة منهم وإصابة تسعة آخرين بجراح. وكانت الحادثة الشرارة التي فجرت غضب المنكوبين في ديارهم والمعانون من احتلال منذ عشرين عاما في انتفاضة شعبية جعلت من بنى المجتمع الفلسطيني وقضيته مجالا واسعا للتغيير لم تشهده من قبل [583]. **والسؤال: هل هذا ما سعت إليه « السرايا »؟**

تقرر مصادر إسرائيلية أنه « **يمكن بحكمة الأثر الرجعي التقرير أن الانتفاضة قد بدأت بالفعل قبل سنة أو أكثر من موعد الإعلان عن ميلادها**»[584] أما حسب الموعد الرسمي (1987/12/9) فقد اندلعت عقب يوم الحادثة وأثناء تشييع جنازة القتلى الأربعة انطلقت الانتفاضة من مخيم جباليا في غزة وكانت صيحات الجمهور تردد « **جهاد، جهاد**»[585]. ولم تلبث أن انتقلت إلى الضفة الغربية بعد أيام ابتداء من مخيم بلاطة القريب من مدينة نابلس.

3. « السرايا »: تفكك؟ أم نهاية دور؟

خاضت « **السرايا** » حربا مسلحة ضروس ضد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بعد هجوم القدس امتدت نحو نصف عام انتهت بتفجير الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة. وهو ما لم يكن متوقعا في ظل حالة الشلل التي ميزت فعاليات منظمة التحرير الفلسطينية وازدياد الضغوط السياسية والعسكرية والمالية عليها من القوى السياسية العربية والدولية على السواء خلال الفترة ما بين منتصف العام **1982** حتى أواخر العام **1987**. ولكن في حين أنعشت الانتفاضة الحياة في المنظمة انوضعت « **السرايا** » أمام المتغيرات التالية:

---

[583] سجل العمليات **وارد في**: شيف (زئيف) و يعاري (إهود) .- انتفاضة - مرجع سابق / ص 80،76،59و81. والإسلام وفلسطين .- العدد الثالث - 1 نيسان / أفريل 1988 - ص9. والسبيل .- مصدر سابق - العدد 10 - ص 65.

[584] شيف (زئيف) ويعاري (إهود) .- انتفاضه - مرجع سابق / ص 60.

[585] نفس المرجع .- ص 13. " كما اختفت الأعلام الفلسطينية وظهرت الأعلام الخضراء - لون الإسلام، ولم ترفع صور عرفات في الشوارع وأن الجماهير لم تهتف بشعارات منظمة التحرير الفلسطينية (ص25) ".

♦ انحياز الجماعات الإسلامية إلى فعاليات الانتفاضة خاصة جماعة « **الإخوان المسلمين**» التي قررت المشاركة وتصدر قيادة المظاهرات الكبرى وتوجيه سيرها وإعطائها الزخم اللازم للاستمرار إلى جانب أعضاء وقيادات الجهاد الإسلامي[586].

♦ كسر جدران الخوف لدى الفلسطينيين وتعزيز ثقتهم بأنفسهم في الصراع مع إسرائيل واعتزازهم بالذات المكتشفة كخصم قادر (على) وجدير (بـ) مواجهة أعتى نمط استعماري في التاريخ الإنساني.

♦ سقوط مفاهيم « **الداخل**» و « **الخارج**» أو « **الأقلية العربية في فلسطين**» أو « **الأراضي المحتلة سنة 1967**» أو « **الشتات**» والتحام الهوية الفلسطينية المعبر عنها بـ « **الشعب الفلسطيني**» فعليا [587].

♦ اشتراك كافة الشرائح الاجتماعية في المقاومة الجماهيرية لاسيما أولئك الذين لم يسبق لهم أن خاضوا مواجهات أو اعتقلوا أو سجنوا أو أبدو اهتماما سياسيا. وفي المقابل تردد الشرائح المتنفذة والتي تتمتع باستقرار اقتصادي واجتماعي، بل تراجع القيادات التقليدية مما عرف تاريخيا بالشخصيات الوطنية[588].

♦ انتقال النضال الوطني من صيغة البيروقراطية[589]- التنظيمية، بفضل تدخل الجماعات الإسلامية، إلى صيغة شعبية – عفوية تأكدت من خلال مشاركة التقسيمات الاجتماعية العمرية والجنسية مما يعني تأهل المجتمع الفلسطيني في الداخل لشن حرب تحرير شعبية ضد إسرائيل، لأول مرة لو توفرت له إمكانات مادية وقيادة قابلة لانتهاز الفرصة لذلك، وليس قيادة توظف الحالة القائمة لأغراض التسوية السياسية وبالتالي وضع الانتفاضة في ميزان التسوية بدلا من ميزان حرب التحرير الشعبية.

السؤال: إلامَ اتجهت نية مجموعات « **السرايا** » إزاء هذه المتغيرات الكبرى والتاريخية؟ هل إلى تطوير « **السرايا** » في مؤسسة تنظيمية محددة ومنضبطة ماليا وسياسيا وعسكريا ومتمتعة باستقلالية تامة عن أي من الجماعات السياسية الفلسطينية الوطنية العلمانية والإسلامية؟ بمعنى آخر: هل انصهرت مجموعات « **السرايا** » في تنظيم موحد له قيادة سياسية وعسكرية واحدة وناطق رسمي معين؟

من المحتمل أن توجها من هذا القبيل قُطع فيه شوط كبير في ضوء بروز بعض القضايا الخلافية التي تؤكد السعي نحو المأسسة التنظيمية. ولعل إسرائيل شعرت بذلك أو أنها ساهمت في إجهاضه بالصدفة لما اغتالت أجهزة مخابراتها (**الموساد**) في **1988/2/14** في مدينة ليماسول القبرصية ثلاثة من القادة العسكريين بينهم القيادة العسكرية للسرايا محمد بحيص ومحمد التميمي؛ أما الثالث فهو مروان الكيالي المكلف بمتابعة الوضع السياسي والعسكري في لبنان. وفي هذا السياق يشير الدكتور فتحي الشقاقي أنه بعد عملية الاغتيال « حدث بعض الاضطراب

---

[586] الغبرا (شفيق): الانتفاضة الفلسطينية/أسبابها،آلية استمرارها،أهدافها - المستقبل العربي - مرجع سابق- عدد 13 - تموز/ يوليو1988 .

[587] **قارن مع**: عبد الرحمن (أسعد) .- الانتفاضة الفلسطينية : الأسباب، المسار، النتائج، الآفاق - قضايا فكرية - الكتاب السابع - تشرين أول/ اكتوبر1988 - مرجع سابق - ص 177.

[588] يمكن الإطلاع على نتائج سلسلة من الدراسات الاجتماعية أجراها المحققون الإسرائيليون مع أفواج المعتقلين الفلسطينيين من مختلف الشرائح المهنية حول أسباب ودوافع اشتراكهم بالاحتجاجات الشعبية ، وكذا رصد موقف الشخصيات الوطنية المحلية ومحاولاتها استئناف دورها التقليدي بعد أن أزاحتها أحداث الانتفاضة عن الواجهات السياسية والاجتماعية: شيف (زئيف) ويعاري (إهود) .- انتفاضة - مرجع سابق / ص 82 -107.

[589] لاحظ تعليق وكالة الصحافة الفرنسية عشية الانتفاضة حول دور سرايا الجهاد الإسلامي في تحطيم الصيغ التقليدية في الكفاح الوطني: ففي تقرير بثته في 1987/10/29جاء فيه: "إن هذا الاتجاه يعطي أبعادا جديدة للمقاومة في إسرائيل، فهياكله لم تعد تلك المتوارثة من أيام حروب التحرير في الخمسينات والستينات، وإنما تضرب جذورها في عمق الضمير الإسلامي.ثم إن الأصولية الإسلامية حلت محل البيروقراطية بفضل ضرب المثل الشخصي والتضحية بالذات فضلا عن حرص الأصوليين على النضال وسط الأهالي والموت إلى جوارهم ، مما يميزهم عن غيرهم ممن يقاتلون في الخارج بعيدا عن المسرح الحقيقي للنضال ". ومن جهته يفسر "زئيف شيف" اندلاع الانتفاضة بردها إلى أحد جوانب " البيروقراطية المدنية الإسرائيلية " التي سحقت المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ذلك أن 400 موظف يشكلون الجهاز الإداري في الإدارة المدنية الإسرائيلية وجهوا آلاف الموظفين العرب العاملين لديهم. وهؤلاء هم الذين تعاملوا مع مجتمعهم بقسوة الحكم العسكري وقوانينه . **راجع**: المرجع السابق .- ص97 -99.

والارتباك وربما التراجع في مشروع « **سرايا الجهاد الإسلامي**» [590]. وهذا يعني أن « **بحيص**» و « **التميمي**» شكلا صمام أمان لتماسك « **السرايا** » بدليل أن محتوى الاضطراب والارتباك الذي تحدث عنه « **الشقاقي** » ليس سوى قضايا خلافية ناشئة بعد الاغتيال لا قبله. وإذا ما كانت قائمة قبلاً فمن المؤكد أنها لم تكن بذات الحدة بحيث تؤدي إلى التراجع بالنظر إلى الخبرة القيادية الكبيرة التي تمتع بها قادة لجنة التنظيم في إدارة « **العامل المساعد**» وسط مجتمع معقد وفضاءات سياسية نشطة جدا طرفاها الرئيسيين منظمة التحرير الفلسطينية ومنظماتها وتياراتها والحركة الوطنية اللبنانية الخالية من القوى الإسلامية المحلية.

المسائل الخلافية الكبرى

- **العلاقة مع إيران**

رغم أن التيارات الإسلامية والجهادية والقوى الشعبية وعموم القاعدة الجماهيرية تفاعلت مع إيران بشدة، بما في ذلك التيارات العلمانية، غداة انتصار الثورة فيها إلا أن « **الجمهورية الإسلامية في إيران**» كما جرى تسمية الدولة في بداية الثورة تراجعت إلى « **جمهورية إيران الإسلامية**». وهذا هو مبعث الخلاف. إذ أن الموقف تجاه إيران ينبغي ألا يبتعد عن حقيقة الخلاف العقدي التاريخي بين « **السنة**» و « **الشيعة**». فالثورة في إيران انحازت إلى التشَيُّع ولم تعد تمثل عموم المسلمين. والسؤال هو كيف يمكن المواءمة بين هذه الثغرة وما توفره العلاقة مع إيران من دعم سياسي ومادي دون التضحية بمشاعر الجماهير في منطقة ينتمي غالبية المسلمين فيها إلى الطائفة السنية ومعبأة في مواقف مضادة تجاه الطائفة الشيعية مثلما هو موقف هذه الأخيرة تجاه السنة؟

هذه الإشكالية ظهرت في ذات الوقت الذي اتسم بتقلص الدعم الشعبي العربي والإسلامي لإيران مما يعني السير في الاتجاه المعاكس وتفكيك وحدة الموقف الجماهيري إزاء التيار الجهادي خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأدت إلى الاعتقاد بأن « **حركة الجهاد الإسلامي**» لتحرير فلسطين جناح فلسطيني لحزب الله الشيعي في لبنان مستدلة بذلك على نجاحه بمد نشاطه إلى الداخل الفلسطيني[591]. والواقع أن « **حركة الجهاد الإسلامي**» ربما تكون اقتربت من إيران أكثر من أية جماعة أخرى في « **السرايا** » كون إيران قدمت نموذجا للإسلام الثوري والمقاوم لم تقدمه أية دولة عربية أو إسلامية أخرى وطمعا فيما تقدمه من دعم مادي مقابل حصار عربي ودولي. كما أثبتت هوية الثورة في إيران قدرة الإسلام السياسي في التأثير وقيادة الجماهير. غير أن اتهام الحركة بـ « **التشيّع**» كان حسب فتحي الشقاقي « **ضجة ومحاولة مؤسفة لصرف الشعب عن جهادنا وأفكارنا ... ومؤامرة، فموقفنا من التشيع لم يتجاوز موقف ورأي أئمة وعلماء وقادة المسلمين من أهل السنة قيد أنملة**»[592]. والثابت أن المشكلة لم تكن في حقيقة المواقف والالتزام بها. بل في فهم الجمهور وتفسيره لأية علاقة مع إيران مهما كانت درجتها. فالمواقف المبدئية لا يصلح في استيعابها إحالتها إلى معيار الوقت الكفيل بإثبات صحتها لاسيما وأن الحاجة ملحة لتثوير الشعب وإشاعة مناخ الجهاد فيه، وإزاء تباين مستويات الوعي. لذا فالتمسك بمثل المواقف المبدئية هذه لا شك أنها ستؤول بأصحابها إلى التقوقع داخل التنظيم بكل ما يحمله ذلك من تبعات كبرى واحتمالات التفكك والانشقاق وبروز الخلافات وفقدان القاعدة الجماهيرية وإلحاق الضرر بالمنجزات. والأخطر من ذلك الوقوع في النسق المغلق حيث توضع القضية برمتها في إطار التنظيم، وهي المصيدة التاريخية التي وقعت فيها الحركات السياسية والاجتماعية الفلسطينية.

- **المواقف التاريخية من « الإخوان المسلمين»**

إن طرفي المشكلة هنا مع بعض جماعات « **السرايا** » وقادتها، وبالذات مع « **حركة الجهاد الإسلامي**». فـ« **الإخوان المسلمون**» الفلسطينيون لا يعتقدون بوجود أية قضية خلافية أيديولوجية مع حركة الجهاد الإسلامي التي خرجت من جماعة الإخوان على خلفية الموقف من الجهاد. وقد انتهت هذه الإشكالية بعد انخراط الجماعة في المواجهة مع إسرائيل وتشكيل حركة « **حماس**»[593]. وبالمثل فإن حركة الجهاد تقول إنها « **ليست بديلا عن أي تيار**

---

[590] صحيفة اللواء الأردنية - 1990/10/3 - مرجع سابق.
[591] العلوي (هادي) : القوى الدينية وقضية فلسطين - قضايا فكرية - الكتاب السادس - مرجع سابق - ص 176.
[592] صحيفة اللواء الأردنيه - 1990/10/3 - مرجع سابق.
[593] **مقابلة مع إبراهيم غوشة** ، الناطق الرسمي باسم حركة المقاومة الإسلامية " حماس " - 1998/7/22.

إسلامي آخر... (كما) وأنها لا تمثل كل قوى الاتجاه الإسلامي في فلسطين... (كما) وأن مشاركتها في الانتفاضة تجاور مشاركة « الإخوان المسلمين» ومجموعات تحريرية وسلفية. هذا هو الموقف العام تجاه الإخوان المسلمين»[594]. إذن أين المشكلة؟

تتلخص المسألة في أزمة ثقة تاريخية تجاه « **الإخوان** » عبرت عنها بعض مجموعات « **السرايا** » التي رغبت في إحداث قطيعة معهم على خلفية الموقف من الجهاد والعلاقات الأليفة مع الأنظمة السياسية العربية. فالإخوان تتملكهم نزعة الأصل وما عداهم هو الفرع[595]. ولما لم يعد ثمة خلافات أو مبررات مع حركة الجهاد فليس ثمة ما يضيرها إذا ما عادت إلى الأصل. ولعل في هذا الموقف ما يثير غضاضة لدى الحركة. ولشدة الأزمة بينه وبين « **الإخوان** » فقد لازمه حتى اغتياله. إذ يشعر الدكتور فتحي الشقاقي أنه: « **ليس لدى الإخوان منهج وأن هناك فوضى في المفاهيم في إطار الحركة**»[596]. هذا الموقف سبق وأن أرجعه « **الشقاقي** » إلى « **سكونية مناهج التكوين لدى حركة الإخوان المسلمين والتخبط في طرائق العمل وإهمال جانب التخطيط (ولعل ما هو أمرّ من ذلك)* طغيان مبدأ السلامة والمبالغة فيها**»[597].

- **العلاقة مع حركة « فتح» والمنظمة**

إن موضع الخلاف هنا يتعلق بإحداث قطيعة مماثلة مع المنظمات العلمانية ومع حركة « **فتح**». أما طرفا الخلاف فهما لجنة التنظيم من جهة وحركة الجهاد وبعض السجناء السابقين من الجماعة الإسلامية وشخصيات أخرى. وكانت هذه الخلافية واحدة من القضايا الأربع التي رؤي أنها تمثل عقبة إزاء وحدة مجموعات « **السرايا** » والقوى العاملة معها خاصة بعد اغتيال « **بحيص**» و « **التميمي**». الأمر الذي حال دون البت فيها وحسمها. إذ من المرجح أن هذه الخلافية ما كانت لتتفاقم وتصل إلى مستوى الانشقاق لو كان الاثنان على قيد الحياة. وهكذا اعتقدت القوى الأخرى أن حسم المشكلة بات ضروريا إذا كان المقصود عمل إسلامي نقي، متميز وله سماته ومنطلقاته ومبادئه الخاصة به ولا يتأثر أو ينسب أو يقع استغلاله من قبل أية جماعة علمانية. لماذا؟ لأنه من الصعب إقناع الجماهير أن « **السرايا** » هي تيار جهادي مركب ومستقل استقلالا تاما بينما في الواقع ثمة علاقة لبعض مجموعاتها بحركة « **فتح**» وهو الأمر الذي أدى إلى الخلط بين « **فتح**» و « **الجهاد الإسلامي**» وبالتالي الاستحواذ على جهود الإسلاميين*. لهذا السبب مثلا انفصلت مجموعة « **السرايا** » من السجناء السابقين انفصالا تاما عن « **فتح**» داخل الأرض المحتلة وقطعت أية روابط مع منظمة التحرير الفلسطينية.

- **الموقف من المحاور العربية**

ثانيةً، المشكلة بين لجنة التنظيم وبعض المجموعات الأخرى. فقد رفضت اللجنة منذ الإرهاصات الأولى لتشكُّل « **العامل المساعد**» استعداء الأنظمة العربية أو الدخول معها في سياسة التحالفات المحورية والتعيش على تناقضات المواقف السياسية. لذا كان « **العامل المساعد**» على الدوام مع سياسات الوفاق والتضامن العربي ولو في حدها الأدنى، وضرورة دعم هذه الوضعية، لأن وجود التضامن في أي مستوى أفضل من محاربته في أي مستوى وبالتالي أفضل من عدمه[598]. أما العلاقة مع إيران فتعني بشكل مباشر أو غير مباشر تجلي محورين متناقضين يقف كل منهما في الحاضر أو في المدى القريب نقيضا للآخر. وهذان المحوران يتجسدان في طهران – دمشق –

---

[594] الإسلام وفلسطين : ليس هكذا يكون الحوار بين القوى الإسلامية، ملاحظات حول مقابلة مجلة المجتمع الكويتية (عدد 877 -1988/8/9) مع السيد خليل قوقا أحد قادة حركة حماس المبعدين- وهو رد من "حركة الجهاد الإسلامي"- 25 تشرين أول/ أكتوبر 1988.

[595] **قارن مع**: العبيدي (عوني جدوع).-حزب التحرير ..- مرجع سابق- ص81.حيث يصف"الإخوان" أنفسهم بـ"الشجرة الباسقة".

[596] مقابلة مع الدكتور فتحي الشقاقي: مجلة الوسط - أسبوعية - لندن، المملكة المتحدة - 6 تشرين الثاني / نوفمبر 1995.

* التشديد من عند الباحث .

[597] صحيفة الحياة - لندن، المملكة المتحدة - 27 كانون الثاني/ يناير 1995 - مقالة لـ: حمد سعيد الموعد بعنوان: "المصادر الفكرية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين".

* الغالبية الساحقة من الكتابات التي رافقت ظهور السرايا وقعت في فخ الخلط بين " فتح " و " الجهاد الإسلامي " وحتى "حزب الله " في لبنان. وهذا مبرَّر بالنظر إلى الغموض الشديد والمفاجأة التي أحدثتها الظاهرة الجهادية

[598] شفيق (منير) .- شهداء ومسيرة - مصدر سابق - ص 72.

طرابلس. مقابل بغداد – القاهرة – عمان ومنظمة التحرير[599]. ولا شك أن الانحياز لأحدهما أو محاباته على حساب هذا أو ذاك يعني بالمحصلة فقدان الاستقلالية وفتح المجال للتدخل.

- **تجليات الخلافات**

هذه هي القضايا الخلافية الأربعة التي مثلت الأساس الموضوعي في التفكك الجزئي في بنية « **السرايا** » الجماعية. فقد انسحب الأفراد والمجموعات منها تباعا مثل مجموعة الدكتور فتحي الشقاقي التي استقلت استقلالا تاما تنظيميا وسياسيا وعسكريا وماليا في إطار حركة الجهاد الإسلامي. واتخذت من سوريا مقرا لقيادتها السياسية. أما الشيخ أسعد بيوض التميمي فقد تبين انسحابه خلال انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1988. إذ جرى خلال الدورة توزيع وثيقة (كتيب) تضمنت الفكر والأهداف والتأسيس لما عرف في حينه بـ « **حركة الجهاد الإسلامي– بيت المقدس**»[600]. وفي الوثيقة طالب الشيخ التميمي بـ « **البيعة**» باعتباره المؤسس الأول والحقيقي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وليس الدكتور فتحي الشقاقي. ويَستدل على ذلك برسالة بعث بها « **الشقاقي** » إليه يبايعه فيها على « **الإمارة**» لمَّا كان في السجن. واشتملت الوثيقة على نص الرسالة المخطوطة بيد « **الشقاقي** ». وخلال تتبعنا للمتغيرات داخل « **السرايا** » لم نعثر على ما يدل على انسحابات أخرى ولكن دون أن نستبعد ذلك. ومع ذلك فالراجح أن الانسحابات المذكورة لم تؤد إلى المس المباشر في البنية المركزية للسرايا. إذ واصلت نشرية « **الإسلام وفلسطين**» الناطقة باسم « **السرايا** » الصدور كالمعتاد. بل أن نشرية أخرى صدرت باسم « **السبيل**»*. وعلى الرغم أننا لا نلحظ فوارق كبرى في محتوى النشريتين إلا أن « **السبيل**» بدت وكأنها تعبر عن منحنى التحولات داخل « **السرايا** ». ويمكن معاينة التحول في مستويين:

الأول: دعوة النشريتان، خاصة السبيل، إلى تجاوز كل القضايا الخلافية عبر تشكيل جبهة متحدة بين تيارات الجهاد الإسلامي بدلا من الصيغ التنظيمية وهو الأمر الذي يسمح باحتفاظ كل طرف بآرائه ولا يعطل العمل الموحد تأسِّيا بالمقولة الشهيرة للشيخ حسن البنا « **لنتفق على ما يجمعنا وليعذر بعضنا بعضا فيما نختلف عليه**».

الثاني: ظهور اسم جديد للسرايا بعنوان: « **الاتجاه الإسلامي المجاهد – سرايا الجهاد الإسلامي**». وهو ما يعني أن الانسحابات لم تُحدِث قطيعة تامة مع حركة الجهاد الإسلامي أو أي تيار جهادي وإبقاء المجال مفتوحا لمعالجة المشاكل.

هذان التحولان وردا في بيان صدر عن « **الاتجاه– السرايا**» في 1990/11/30 يؤكد تفكك « **السرايا** » تنظيميا. وفيما يلي نثبت معظم محتويات البيان لأهميته البالغة:

« **لوحظ في الآونة الأخيرة أن ثمة من يخلط – بقصد أو بغير قصد– بين « سرايا الجهاد الإسلامي» من جهة وبين قوى إسلامية ووطنية أخرى، لاسيما حركة الجهاد الإسلامي وحركة التحرير الوطني الفلسطيني– فتح. ودفعاً لأي التباس نؤكد هنا أن « سرايا الجهاد الإسلامي» هي الإطار العسكري العريض الذي ينفذ الاتجاه الإسلامي عملياته العسكرية من خلاله. والاتجاه و« السرايا » يمثلان إطارا إسلاميا مستقلا تمام الاستقلال عن أي من الحركات العاملة الأخرى الإسلامية منها أو الوطنية. وإننا إذ نوضح ذلك بشكل قاطع لا لبس فيه، لنؤكد في الوقت نفسه احترامنا وتقديرنا لأي حركة أو قوة إسلامية جهادية أخرى مثل حركة حماس أو حركة الجهاد.. ويؤكد الاتجاه أن موقفه الثابت هو تلافي تحويل الاختلافات في الأفكار والمواقف إلى صراعات لا يستفيد منها إلا العدو.. وما زلنا منذ وقت ندعو ونعمل في اتجاه تشكيل جبهة إسلامية وطنية عريضة ترتكز على قاعدة الانتماء إلى الأمة وتراثها ومضمونها العقدي وهويتها الحضارية فضلا عن وقوفها على أرضية المواجهة ضد العدو الواحد المشترك ... »**[601].

---

[599] **قارن مع**: عبد الرحمن (خير الدين) : الحركات الإسلامية في فلسطين - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - ص 21.

[600] نجيب (محمد): فصيل " الأمير " وفصيل " الزعيم " - سوراقيا - مرجع سابق - ص 14.

* العدد "صفر" صدر في 1989/12/27 عن دار الإسراء للطباعة والنشر (أوسلو ، النرويج). بينما صدر العدد الأول من " الإسلام وفلسطين " في 1988/2/15 عن دار الجذور (ليماسول ، قبرص).

[601] السبيل .- العدد 20 - كانون الثاني / يناير 1991 - مصدر سابق - ص 11.

ولعلنا لا ندري ما هي الغاية من هذا البيان إذا كانت « **السرايا** » قد توقفت عن العمل بعد حرب الخليج الثانية ضد العراق* مثلما توقفت نشرياتها عن الصدور. ولكن في **سنة 1992** صدر مؤلَّف جديد لـ « **منير شفيق**»[602] رأى فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو فرض أمرين لإخضاع البلاد العربية والإسلامية طبقا لشروطها وشروط إسرائيل والكتلة الأوروبية الغربية من خلال « **تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية وتحطيم الدولة العربية الحالية بتجزئتها إلى دويلات أخرى** ». لذا، وهو الذي حارب صيغ التجزئة التي أفرزت الدولة العربية القطرية المستقلة منذ اتفاقيات « **سايكس – بيكو**» الشهيرة بين فرنسا وبريطانيا (**1916**) يرى أن المطلوب الآن هو الدفاع عن الثوابت وفي مقدمتها الحق بفلسطين كاملة وضرورة حماية دولة التجزئة من تفتت جديد (**سايكس – بيكو 2**)، وأن قدرا من الحريات العامة لا بد وأن يسود[603] لتحقيق هذين الهدفين. أما عن الموقف من « **السرايا** » فبالرغم من استمرارها بالعمل حتى حرب الخليج إلا أنها أدت مهمتها منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في فلسطين. ولم يعد لها مبرر منذ انفجار الظاهرة الجهادية[604] ولحاق « **الإخوان المسلمين**» فيها عشية اليوم الأول لاندلاع الانتفاضة. وبهذه النهاية علينا أن نتوقع احتمالين تجاه البنية التنظيمية للسرايا:

1. إما أن يكون جزء منهم (**عسكريين، سياسيين، مفكرين، مقاتلين ... الخ**) قد التحق بحركة الجهاد الإسلامي خاصة مجموعات الداخل أو اندمجوا في الحياة الاجتماعية مجددا أو التحقوا بحركة « **فتح**» ممن لم يغادروها أصلا خاصة فيما يتعلق بمجموعات الخارج.

2. وإما أن يكون هناك جزء انكفأ وانسحب من الحياة التنظيمية والسياسية واستأنف حياته الاجتماعية الاعتيادية بصورة كلية. وثمة احتمال آخر غير مستبعد خاصة فيما يتعلق بمجموعات الداخل وهو أن يكون بعضهم قد التحق بـ « **كتائب عز الدين القسام** » التابعة لحركة « **حماس**» أو بجماعة « **الإخوان المسلمين**».

---

* ابتدأت الحرب بعد انتهاء الإنذار الدولي للعراق بوجوب الانسحاب من الكويت حتى ليلة 1991/1/16 وانتهت في 1991/2/27 بقرار أمريكي بوقف العمليات العسكرية ثم في 1991/3/2 بقرار رسمي من مجلس الأمن الدولي الذي حدد شروط وقف إطلاق النار في القرار رقم 686.

[602] شفيق (منير).- النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة - الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان-عمان، الأردن- الطبعة الأولى 1992.

[603] قبل ذلك دعت نقابة المحامين السودانيين والهيئة السودانية لحقوق الإنسان إلى مؤتمر عالمي حول "حقوق الإنسان في الإسلام"وانعقد المؤتمر في العاصمة الخرطوم بتاريخ 11- 1992/1/4 وانتخب منير شفيق رئيسا للمنظمة الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان التي أعلن عن تأسيسها من قبل المؤتمرين. **خبر ورد في**: مجلة فلسطين المسلمة - شباط / فبراير 1993 - مرجع سابق - ص 6.

[604] هذا الموقف أكده منير شفيق للباحث بعد حرب الخليج الثانية.

المسألة الثالثة:

جماعة « الإخوان المسلمين»
وحركة المقاومة الإسلامية « حماس»

ما من شك أن نشأة « حماس» **كحركة إسلامية سياسية علنية ارتبطت** « تاريخيا» **باندلاع الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة سنة 1987. وإذا كانت مجموعات** « السرايا » **قبلها وعبر فعالياتها الحاسمة قد فاجأت في سرعة انتشارها، كافة القوى المعنية بالصراع في منطقة** « الشرق الأوسط» **بحيث تباينت ردود الفعل على نحو بَيّن من الترحيب إلى الحذر واللامبالاة وحتى الرفض والاستنكار، فإن ظهور « حماس» لا يقل هو الآخر عن ذلك. بل أنه أربك القوى الوطنية العلمانية أيما إرباك لاسيما القيادة المركزية المتنفذة في منظمة التحرير التي يسيطر عليها تاريخيا شبح** « القيادة البديلة» **بما يعنيه هذا الظهور من تعطيل للسياسات والإستراتيجيات المتبعة وربما الإقصاء التام. لذا تربصت القيادة المركزية للمنظمة في مشروعية الحركة الجديدة عبر التحصُّن في الشرعية التاريخية وتضخيمها لتستغرق بذلك القضية الفلسطينية برمتها، ولتحتكر حق التصرف فيها، مستفيدة من الغياب التاريخي للقوى الإسلامية عن مجالات الكفاح الوطني خاصة جماعة** « الإخوان المسلمين». **وهو ذات الغياب الذي ضُربت به** « حماس» **على أساس أن المركزية الفلسطينية كانت تتحمل** « وحد (نا) ها عبء الكفاح الفلسطيني»[605].

باختصار، أين كانوا؟

هذا هو « التساؤل المرّ» **الذي ينطوي على اتهام تاريخي للإخوان المسلمين. هو** « مُرّ» **لأنه صدر عن القوى العلمانية، خاصة حركة** « فتح»، **التي تعرف أنها ما خرجت إلا من رحم الشجرة الباسقة. ويزداد مرارة لأنه صدر عن القوى الإسلامية التي سبق وأن غادرت الجماعة لخوض الجهاد وخرجت عن البيعة ... وكل هؤلاء يتساءلون الآن: أين كانوا؟**

ونحن نتساءل أيضا: أبسبب هذه التساؤلات لا يتذوق الإخوان المسلمون الفلسطينيون منها سوى طعم المرارة؟

مبدئيا، فإننا نقرر أن « الجهاد» **هو مصطلح يعني في سياق البحث استخدام القوة المسلحة ضد العدو. وبالتالي فهو يوازي مصطلح** « الكفاح المسلح » **أو** « المنازلة» **في المقالة الإسلامية الجدلية. أما الإعداد لممارسة الجهاد أو الكفاح المسلح فلا يدخل في إطار الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة. كما نثبت بأن المشاركة في المقاومة الجماهيرية أو المدنية أو السلبية تؤدي إلى معنى واحد يقع خارج استخدام السلاح الناري. وفي ضوء هذه المحددات يلاحظ وجود ارتباك في أطروحات** « الإخوان المسلمين» **لما يُسألوا عن موقفهم من مسألة الجهاد منذ ضَرْب الجماعة الأم في مصر(1954)، وحتى ما بعد تأسيس حركة** « حماس».**أما وجه الارتباك فيتجلى في تبني الأطروحات التالية:**

الأطروحة الأولى: الفاعلية الدائمة

تزعم أن الجماعة لم تغب عن الجهاد. وهذا الزعم يجد مبرراته في كون الجماعة هي الشجرة الباسقة التي خرجت منها كل الفروع. وبالتالي فالجماعة تتبنى كل الفعاليات الجهادية التي مارسها أفراد أو جماعات سواء كانوا أعضاء في الجماعة أو خارجها حين وقوعها. لذا فالجماعة هي التي أنجبت حركة « فتح» **ومعسكرات الشيوخ (1968) في الأردن وأسرة الجهاد في فلسطين المحتلة (1948) التي اكتشفت سنة 1979 وحركة الجهاد الإسلامي والمجاهدون الفلسطينيون وأخيرا** « كتائب عز الدين القسام ». **وهكذا فإن الجماعة حاضرة عبر هذه المنظمات الإسلامية المسلحة سواء نشأت بمبادرة منها أو بمبادرة من مؤسسيها بقطع النظر عن مشاركتها أو عدمها أو حتى قرار النشأة وأسباب الخروج من الجماعة فيما يتصل ببعضها.**

---

[605] أعنف رد على حركة "حماس " **ورد في**: " فلسطين الثورة - "المجلة المركزية لـ م.ت.ف بعنوان " لكي لا تضيع الحقيقة: "ردنا على الحماسيين" – العدد 804 – 8 تموز/ يوليو 1990 . وجاء في الرد: " م.ت.ف هي الدولة وليست حزبا في الدولة ... أي افتعال لخصام مع المنظمة افتعال لخصام مع الوطن...المنظمة هي الوطن، تمنح الفلسطيني أينما كان حق الانتماء وحق الهوية الوطنية ".

الأطروحة الثانية: المحنة التاريخية

وتقع على النقيض من الأطروحة الأولى. فالجماعة تعرضت لضربات متلاحقة من السلطة المصرية ابتداءً من العام 1954 واعتقل أعضاؤها وقادتها وشُرِّد الكثير منهم وطوردوا في كل الدول العربية حتى أنهم اضطروا في مرحلة من المراحل إلى الحفاظ على الذات. ثم ظهرت حركة « فتح» **لتستحوذ على إطاراتهم لتكون الصدمة الثانية لهم. وقبل أن يلتقطوا أنفاسهم شاع الفكر الماركسي ومنظماته وتحولت** « فتح» **إلى حركة علمانية. فلم يعد لهم متسع للجهاد في بيئة أيديولوجية معادية. فكيف يمكن لجماعة لم تعد موجودة أصلا أن يُطلب منها ممارسة الجهاد أو تُسأل أين كنتم؟**

الأطروحة الثالثة: التمكين قبل التحرير

تمثل حلا وسطا بين الأولى والثانية. فحتى اندلاع الانتفاضة تبرر الجماعة غيابها عن ممارسة الجهاد بالانكفاء نحو الإصلاح أو البناء والتكوين والإعداد على أسس سليمة ومتينة لخلق الجيل القادر على التحرير. لأن العمل بأساليب المنظمات العلمانية وأيديولوجياتها واستعمال نفس مواد الثورة القائمة على أساس الوطنية والمفاهيم العلمانية سيؤدي إلى نفس النتيجة التي وصلت إليها هذه المنظمات. إذن لا بد من « بعث حضاري شامل للأمة» **أو** « تغيير اجتماعي يسبق التغيير السياسي»**.**

لأننا نبحث في تاريخية الظاهرة الجهادية في فلسطين والتعرف على جماعاتها فإننا نتساءل إنْ كانت هذه الأطروحات تعبر عن حقائق موضوعية؟ أم أنها مبررات مفتعلة استُعملت للتملص من المسؤولية التاريخية وللرد على الجماعات الوطنية العلمانية والإسلامية على السواء؟ أو السؤال بصيغة أخرى: إلى أي حد تبدو فيه هذه الأطروحات ملائمة إذا ما اختُبرت في سياق محنة الجماعة وتاريخية الجهاد لديها أو في سياق مدخلات الفلسفة الإصلاحية ومخرجاتها؟ وإذا كانت حركة « حماس» تُعرِّف نفسها كـ « جناح من أجنحة « الإخوان المسلمين» الفلسطينيين»**. فمن هي الأجنحة المقصودة؟ وأي جناح منهم تكون** « حماس» **؟ وما هي علاقتها بالأجنحة الأخرى وبالجماعة الأم في الأردن أو في مصر؟**

الفصل الأول

تاريخية الجهاد لدى « الإخوان المسلمين» الفلسطينيين

أولا: المِحَن والبديل

لا يملك أحد من القوى السياسية العربية أن ينازع الجماعة فيما تراه تاريخا مجيدا لها أثناء حرب فلسطين سنة 1948[606]. إذ شارك « **الإخوان** » في عمل اللجان القومية التي أعيد بعثها، بعد أحد عشر عاما من الغياب، وفور إعلان قرار التقسيم. وكانت مدينة يافا أهم المواقع التي ساهموا فيها في القتال حيث كانت لهم وحدات عسكرية مستقلة شاركت في الدفاع عن مناطق مجاورة للمدينة فضلا عن حفظ الأمن داخلها. كما كونوا قوات مستقلة في قرية سلواد – رام الله واشتركوا في معركة القسطل التي قادها عبد القادر الحسيني قائد قوات « **الجهاد المقدس**» إضافة إلى مشاركتهم في القتال ضمن مجموعات المتطوعين من « **الإخوان المسلمين**» المصريين والسوريين والأردنيين[607] ومساهمتهم في تشكيل لجان الدفاع عن القرى. وبعد نهاية الحرب ونجاح ثورة تموز/ يوليو 1952 في مصر نجحوا في أن يشكلوا الظاهرة السياسية الأولى في قطاع غزة. وفيها أشرفوا على توزيع المعونات الغذائية التي كانت ترسلها السلطات المصرية إلى القطاع لمواجهة حالة الجوع والبؤس، والتي عرفت بـ « **قطارات الرحمة**»، كما اشتركوا في العمليات الفدائية التي نظمها الضباط المصريين ضد إسرائيل ومنشآتها. وكانت مشاركتهم إلى جانب الشيوعيين في إفشال مشروع سيناء لتوطين اللاجئين سنة 1955 من أهم الإنجازات الوطنية والسياسية للجماعة في القطاع[608]. وإضافة لذلك فقد تحالفوا مع البعثيين في إطار جبهة المقاومة الشعبية التي استهدفت الإعداد المسلح لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي لغزة خلال الشهور الأربعة الفارقة بين سنتي1956/1957[609] والتي شكلت فيما بعد النواة المبكرة الأولى في ظهور حركة « **فتح**». ولم تبدأ الجماعة في غزة بالتراجع والانكفاء إلا بعد ضرب الجماعة الأم في مصر وحلها والزج بعشرات الآلاف من قياداتها وأعضائها في السجون في أعقاب حادثة « **المنشية**»* في **شهر تشرين أول/ أكتوبر سنة 1954**. ولأن قطاع غزة يخضع للحكم المصري فقد طوردت الجماعة هناك وباتت حركة سرية. كما طوردت في البلدان العربية المجاورة وشُوِّهت سمعتها إلا في الأردن والسعودية. والمهم في هذه الحملة التي استمرت حتى سنة1967 أنها خلفت وراءها آثارا نفسية لمَّا تندمل بعد؛ لأن الجماعة شعرت أنها تعرضت للغدر من قبل رجال الثورة الذين حصلوا على الدعم الكامل والحماية منها قبل الثورة وأثناءها. إذ أن حادثة « **المنشية**» لا تبرر قط تصفية الجماعة وملاحقتها على الدوام؛ ولأن الجماعة تعرضت لعقوبات جماعية لا فردية فحسب شملت القيادات والأفراد

---

[606] عوض (خليل): جذور الإسلام السياسي في فلسطين - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - عدد مزدوج 227 - 228 شباط، فبراير/ آذار، مارس 1992 - ص/ 10 -11.

[607] راجع أشهر تأريخ لتجربة الجماعة في فلسطين **لدى**: الشريف (كامل) .- الإخوان المسلمون في حرب فلسطين - الزهراء للإعلام العربي - القاهرة، جمهورية مصر العربية - طبعة 1987.

[608] أبو عمرو (زياد) .- أصول الحركات السياسية في قطاع غزة - مرجع سابق - ص 74.

[609] نفس المرجع .- ص 78. وقد شكل "الإخوان" مجموعتين سريتين الأولى كانت مجموعة "شباب الثأر" وكان من أعضائها كل من صلاح خلف، أسعد الصفطاوي، سعيد المزين، عمر أبو الخير، إسماعيل سويرجو ومحمد إسماعيل النونو. أما الثانية فهي "كتيبة الحق" وضمت كل من خليل الوزير، حسن عبد المجيد، عبد أبو مراحيل وحمد العايدي.

* هي الحادثة التي وقعت في ضاحية المنشية بمدينة الإسكندرية في 1954/10/26 . وأُطلق فيها على رئيس الوزراء جمال عبد الناصر ثماني طلقات نارية أمام حشود من الجماهير المستمعة لخطاب كان يلقيه بمناسبة التوقيع على اتفاقية الجلاء عن القناة. وينفي الإخوان المسلمون أية علاقة لهم بالحادثة. بل ويعتبرونها من تدبير عبد الناصر ذاته. **راجع**: ميتشل (ريتشارد) .- الإخوان المسلمون - مرجع سابق - التعليق الثالث لصالح أبو رقيق/ ص 280.

والمؤسسات والممتلكات في وقت واحد؛ ولأن الجماعة تعرضت لأقسى صنوف التعذيب والاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتهميش.

وقد عكست هذه الإجراءات مسلكية الجماعة إلى حد التمسك الواعي أو اللاواعي بالنهج الإصلاحي السلمي فيما بعد وإيثار « **مبدأ السلامة**» الذي سبقت الإشارة إليه في معرض انتقاد الدكتور فتحي الشقاقي للجماعة. وبنفس الوقت أثمرت هذه الإجراءات رؤى جديدة في صلب الجماعة تتعلق بالموقف من طبيعة الحكم القائم الذي ينسب نفسه إلى الإسلام (حاكمية الله أم حاكمية البشر؟) والمجتمع المعاصر (المجتمع الإسلامي أم المجتمع الجاهلي؟). ومثّل كتاب « **معالم في الطريق**» لسيد قطب وكتاباته اللاحقة الأطروحات المركزية لأجنحة جديدة داخل « **الإخوان** » ما لبثت أن شكلت المدخل إلى ولادة الفكر الجهادي وتنظيمات الجهاد الإسلامي في مصر. وأخذ الحشد النظري للفكر الجهادي ينهل من أفكار حسن البنا وأبي الأعلى المودودي وأبي الحسن الندوي.

بطبيعة الحال انسحبت الإجراءات المتخذة ضد الجماعة في مصر على الجماعة في قطاع غزة حيث الحكم الإداري المصري فاضطر الكثير من قياداتها إلى الهجرة إلى دول الخليج فرارا من الاضطهاد وبحثا عن الرزق. وظهرت حركة « **فتح**» على أنقاض الجماعة في أواخر الخمسينات للخروج من الأزمة. ويذكر أحد قادة « **الإخوان** » في ذلك الحين وهو عبد الله أبو عزة أن خليل الوزير (أبو جهاد) رفع مذكرة إلى قيادة الجماعة يحثها فيها على استئناف العمل تحت اسم جديد إذا ما أرادت الإفلات من الملاحقة والمطاردة المصرية لها داخل غزة وخارجها قبل فوات الأوان. واقترحت المذكرة المرفوعة **في شهر تموز/يوليو سنة1957**: « **أن يتبنى الإخوان الفلسطينيون إقامة تنظيم خاص بجانب تنظيمهم، بحيث لا يحمل لونا إسلاميا في مظهره وشعاراته، وإنما يحمل شعار تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح. وأن يتولى التنظيم الجديد الإعداد لهذا الكفاح وأن يبدأ بممارسته متى توفرت له العدة** »[610]. **غير أن الجماعة أهملت المذكرة. وكان موقفها إزاء المشروع مزيجا من اللامبالاة وعدم الجدية**[611].

والثابت تاريخيا أن الانطلاقة الفعلية لحركة « **فتح**» كانت في **آذار/ مارس1968** إثر معركة الكرامة. وما بين الانطلاقة الإعلامية والسياسية (**أواخر الخمسينات**) والانطلاقة العسكرية (**1965**) لم يؤد الإهمال واللامبالاة إلى قطيعة بين حركة « **فتح**» وجماعة « **الإخوان** » بل إلى اتصالات كثيفة. إذ كان من الصعب على « **فتح**» الانبتات من حاضرها المكون في غالبيته الساحقة والمركزية من « **الإخوان المسلمين**» ، والمتخم بالفكر الإسلامي تنظيميا*وعقديا، مثلما كان من الصعب على الجماعة ألا تبالي في كون « **فتح**» هي الابنة الشرعية العاقة التي خرجت عن طوعها واستحوذت على قياداتها. لذا فقد ظلت الجماعة المطاردة و« **فتح**» تحاولان التقرب من بعضهما دون جدوى حتى العام **1965**، عام « **الانفصال النكد**» كما اشتهر.

ففي **سنة 1962** أوفدت « **فتح**» سليمان حمد إلى غزة للتفاوض مع هاني بسيسو**مسؤول الجماعة إلا أنه فشل في إقناع « **الإخوان** » الذين أصروا أن يكون لهم ثلاثة أعضاء في مجلس قيادة « **فتح**» المكون من خمسة أعضاء. فعاد « **حمد**» إلى الكويت وأبلغ ياسر عرفات بشروطهم فطلب منه ثانية الاتصال بالإخوان ليبلغهم أن لهم في المجلس أربعة أعضاء وليس ثلاثة، وكان ذلك في صيف العام 1963.إلا أن الجماعة جددت رفضها وأصرت على أن تعين هي الأعضاء الثلاثة وليس « **فتح**». وهو ما رفضه « **عرفات** » الذي خشي من سيطرة الإخوان على الحركة الوليدة[612]. وكانت مشكلة الجماعة في واقع الأمر تتمثل في كون « **فتح**» حركة تحرر وطني لا عقدي. وهي الإشكالية التي كشف عنها أحد قادة حركة « **حماس**» حين قال أنه:

---

[610] الحروب (خالد) .- حماس: الفكر والممارسة السياسية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى 1996 - ص 24. **نقلا عن**: أبو عزة (عبد الله) .- مع الحركة الإسلامية في الأقطار العربية - الكويت - دار القلم - 1992 - ص 71.

[611] نفس المرجع .- ص 27.

* لدى انطلاقتها أُشتهرت "فتح" بالسرية المطلقة. وهي إحدى السمات التنظيمية والتربوية لجماعة الإخوان المسلمين منذ عهد حسن البنا الذي طالما شدد في رسائله على وجوب التحلي بالسرية في العمل والتعود على ذلك.

** اعتقلته السلطات المصرية لاحقا وتوفي في السجن.

[612] صالح (محسن) .- الطريق إلى القدس ... - مرجع سابق - ص 162.

« في سنة 1964 حضرت إلى الكويت شخصيتان من « الإخوان » انضمتا إلى « فتح» هما كامل الشريف ورمضان البنا بهدف التفاوض مع قيادات الإخوان المهاجرة ممن باتوا يمثلون التنظيم السري للإخوان المسلمين الفلسطينيين التابع لتنظيم « الإخوان » في الأردن. وقال لنا « الشريف»: كم تريدون من مقاعد داخل حركة « فتح»؟ فقلنا: إننا مستعدون للتجاوب مع هذا الاقتراح. وسيكون كل التيار الإسلامي جاهزا إذا وافقت « فتح» على تبني الفكر الإسلامي ليشكل مضمون الثورة، إلا أن « فتح» رفضت ذلك»[613].

وفي خاتمة اللقاء ابتدأ الانفصال النكد وأخذ كل تنظيم يدعو أنصاره وأعضاءه إلى التمايز عن الآخر. إذ رأت الجماعة أنها إزاء: « **الاختيار بين طريقين، (**الأول**) أن تبدأ بعملية قتال عصابات ضد اليهود كما فعلت المنظمات الفلسطينية، والواقع هو الواقع، وتستعمل نفس الشباب الذين تربوا في ظل هذه الأنظمة والأفكار البعيدة عن الإسلام، وبهذا تكون امتدادا لكل ما حدث في الماضي وتعيد تكرار أخطائه، أو(**الثاني**) أن تبدأ عملية بعث حضاري شامل للأمة في سبيل إحياء الإسلام في نفوسها، ومن ثم، بعد عملية البعث هذه، تكون الانطلاقة نحو التحرير**» [614].

ثانيا: الفلسفة الإصلاحية، تأجيل للجهاد؟ أم محتوى آخر؟

لم تكد حركة « **فتح**» تنطلق عسكريا حتى اشتدت محنة الجماعة الأم لتبلغ **سنة 1966** ذروتها بإعدام عدد من قادتها في مقدمتهم سيد قطب. ثم جاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وأجزاء من الأراضي العربية المجاورة لفلسطين ليثبت خطأ النظريات القومية في الاعتماد على النظام السياسي العربي وأطروحة الحرب النظامية المباغتة ضد إسرائيل. وليتيح الفرصة أمام كافة التشكيلات السياسية والاجتماعية والثورية كي تتبوأ مكانتها في ساحة خالية ومتعطشة للتغيير. ووحدها حركة « **فتح**» هي التي قررت تجاوز قرار وقف القتال غداة صدوره عن مجلس الأمن الدولي. وفي هذه اللحظات من العجز العربي التام والشامل ومن الفوضى والهزيمة النكراء كان على جماعة « **الإخوان المسلمين**» الفلسطينيين أن تبادر بانتهاز الفرصة إلا أنها لم تفعل. فهل كان هذا الموقف خطأ تاريخيا؟

تقول الجماعة أنها لم تكن موجودة أصلا لتتخذ قرارا من هذا النوع. إذ أن حركة « **فتح**» استحوذت على إطاراتها والبعض الآخر هاجر إلى الخليج فرارا و طلبا للرزق. وكانت غزة خالية من القيادات الفاعلة للجماعة وقت وقوع الكارثة إلا من قيادات جديدة ليست ذات خبرة. هذه المبررات قد تكون الجماعة محقة في طرحها ، نسبيا، لما يتعلق الأمر بقطاع غزة. ولكن ماذا عن الجماعة في الضفة الغربية التي ارتبطت بالجماعة القائدة في الأردن، وتوحدت معها في تنظيم موحد منذ عام 1949؟ لماذا لم تحرك الجماعة في الضفة الغربية ساكنا وهي التي توفرت لها حرية الحركة وبنت مؤسسات وافتتحت فروعا لها وعملت بيسر طوال خمسة عشر عاما في ظل الحكم الأردني بينما كانت الجماعة في غزة تتحمل عبء الكفاح تارة وعبء الاضطهاد والملاحقة تارة أخرى؟

اكتسبت الجماعة في الضفة الغربية شرعية الوجود العلني، واتسمت علاقاتها بالنظام السياسي في الأردن بالتوتر بين الفينة والأخرى فهادنته ولكنها لم تصالحه. وأفاد النظام من خصم قوي لمناهضة التيارات القومية الناصرية والبعثية والشيوعيين. وبررت الجماعة قربها من النظام طبقا لما أورده يوسف العظم أحد قادة « **الإخوان** » بأنهم: « **لم يكن بمقدورهم فتح جبهات مع كافة الأطراف في آن واحد.. وقفنا مع الملك لأن عبد الناصر لم يكن عقلانيا في هجومه عليه.. ولحماية أنفسنا ..** »[615]. أما في غزة فقد تفككت الجماعة تنظيميا وتشتتت قياداتها بين المهجر و« **فتح**» ولم يعد لها أي وجود سياسي علني أو سري اللهم إلا الالتزام الفردي. ولما حلت كارثة 1967 أخذت تتكشف الآثار النفسية والسياسية عن ملامح استراتيجية أيديولوجية تقوم على الإصلاح بمحتوى سلمي يشتمل على الدعوة والتنظيم وتربية الفرد وإيجاد المجتمع المسلم والإعداد والتكوين، وغدا التركيز على هذه القضايا التجليات

---

[613] **مقابلة** مع إبراهيم غوشه - مصدر سابق. بالإضافة إلى مقالتين له عن نفس الموضوع. **راجع**: فلسطين المسلمة: الجذور التاريخية لكل من حركة فتح وحركة حماس والعلاقة بينهما - العددان:
تموز/ يوليو و آب/ أغسطس 1998 - مرجع سابق - ص 28 و 18 على التوالي.

[614] الحروب (خالد) .- حماس ... - مرجع سابق - ص 28 . **نقلا عن**: مقادمة (إبراهيم) .- معالم في الطريق إلى تحرير فلسطين - مؤسسة اليم ، الأرض المحتلة - 1994 / ص 254 - 255.

[615] الحروب (خالد) .- حماس **...** - المرجع السابق - ص 20.

النظرية والعملية لخطاب الجماعة على امتداد السنوات اللاحقة. ولكن هل يعني التوجه الإصلاحي النأي بالجماعة عن ميدان الجهاد؟

لنحاول التحقق من ذلك عبر مسألتين يتبناهما « **الإخوان المسلمون**» الفلسطينيون.

1. معسكرات الشيوخ

خرق « **الإخوان المسلمون**» فلسفة الإصلاح واقتحموا ميدان الجهاد في الفترة ما بين **سنتي1968-1970**. وأسسوا ما بين أربعة إلى سبعة قواعد عسكرية شارك فيها مئآت من « **الإخوان** » العرب. ونفذوا سلسلة من أنجح العمليات الحربية ضد أهداف إسرائيلية عسكرية انطلاقا من الحدود الأردنية. وشارك في هذه القواعد من الأردن وفلسطين اسحق الفرحان وأبو بشير الزميلي وذيب أنيس وعبد الله عزام وأحمد نوفل وإبراهيم المشوخي ومن السودان وزير سابق هو محمد صالح عمر ومن اليمن الضابط الفذ محمد سعيد باعباد ومن سوريا رضوان بلعة الدمشقي وآخرون مثل بلال المقدسي ومهدي الإدلبي ورضوان كريشان وأبو الحسن إبراهيم الغزي والأخوان المدربان صلاح وإبراهيم حسن. وقد استشهد أكثر من أحد عشر مقاتلا منهم خلال فترة وجود القواعد[616].

والسؤال هو، من هي الجهة التي بادرت بالاختراق وإقامة هذه القواعد؟ هل هم « **الإخوان المسلمون**» الفلسطينيون في الضفة الغربية؟ أم في غزة؟

في واقع الأمر، لم يؤرَّخ حتى الآن لهذه التجربة الفذة التي قام بها الإخوان. بيد أنه ثمة بعض المعلومات تشير إلى أن المبادرة كانت بدفع من المكتب الإداري العام لـ « **الإخوان المسلمين**» في الأقطار العربية لا بمبادرة من « **الإخوان المسلمين**» الفلسطينيين وحدهم[617]. وحتى هذه الملاحظة لا تتضمن إجابة شافية. فالمعروف أن عبد العزيز علي هو القائد العام لهذه القواعد، بالإضافة إلى شخصية أخرى هي كمال قزّاز، وكلاهما مصريان شاركا في حرب فلسطين **سنة 1948** مع كتائب المتطوعين من « **الإخوان المسلمين**» المصريين، ومن المقربين آنذاك للشيخ حسن البنا. وهما صاحبا المبادرة اللذان أجريا الاتصالات اللازمة مع فروع الجماعة في الأقطار العربية بعد استئذان قيادة الجماعة الأم في مصر برغبتهما في ممارسة الجهاد ضد اليهود. ولما حضرا إلى الأردن رفقة بعض « **الإخوان** » لم تلق محاولتهما النجاح على امتداد ستة أشهر حيث تمركزت الأنوية الأولى منهم في منطقة الأزرق الصحراوية شرقي الأردن فيما يشبه تهميشا وعزلة تامة. وبعد ذلك تدخلت عناصر من التنظيم الموحد في الأردن وتفاوضت مع بعض قادة المنظمات الفلسطينية الرافضة لدخول « **الإخوان** » العمل المسلح بشكل مكشوف وبعمل يحمل اسمهم مما اضطرهم للعمل تحت مظلة « **فتح**» التي قدمت التمويل والعتاد والأسلحة. وفي هذا الصدد يقول أحمد نوفل: « **كنا على استقلال كامل عدا الظهور بالاسم، لا أحد يتدخل في قراراتنا ولا في العمليات ولا في التخطيط ولا في التدريب. فقد كانت « فتح» لنا مظلة**»[618]. وربما لهذا السبب اشتهرت قواعد الإخوان بـ « **معسكرات الشيوخ**». وكانت نشطة وشديدة الفعالية حتى أن ياسر عرفات كان يطالب مقاتلي « **فتح**» بعمليات موجعة ضد إسرائيل كعمليات الشيوخ[619].

انتهت هذه التجربة بخروج المقاومة الفلسطينية من الأردن سنة 1970. ومن الواضح أنها كانت مبادرة من « **الإخوان** » المصريين. وبالذات من أشخاص ذوي تجربة في العمل العسكري وممن تشبعوا بالنفس الجهادي للشيخ حسن البنا. أما « **الإخوان المسلمون**» الفلسطينيون والعرب فلم يندفعوا بكثافة إلا خلال، وبعد زوال، محنة الشهور الستة الأولى. وقيمة هذه التجربة أنها خلفت أعضاء من الإخوان نشطوا في استئنافها سنة 1972 في لبنان

---

[616] صالح (محسن) .- الطريق إلى القدس ... - مرجع سابق / ص 164 - 166.

[617] الحروب (خالد) .- حماس ... - مرجع سابق - ص 26.

[618] أبو عمرو (زياد) .- الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة: جماعة الإخوان المسلمين وحركة الجهاد الإسلامي - دار الأسوار ، عكّا / فلسطين المحتلة (إسرائيل) – 1989. علما أن النسخة التي نعتمد عليها هي نسخة مرقونة حصلنا عليها من مركز التخطيط (م.ت.ف) – ص 27. وينقل خالد الحروب عن عبد الله أبو عزة (مرجع سابق / ص123 - 165) قوله : أن "الإخوان" في غزة تحفظوا على الفكرة بسبب عدم جدواها فيما تحمس لها " الإخوان " في الأردن والضفة الغربية. مرجع سابق.- ص 30.

[619] نفس المرجع .- ص 30.

بالتعاون مع رموز إسلامية لبنانية وفلسطينية ممن انضووا في إطار ما عرف باسم الحركة الإسلامية المجاهدة أو ساندوها، وكانوا في ذات الوقت أعضاء في حركة « **فتح**» مثل العقيد أبو طعان وصبحي أبو كرش. إلا أن النزعة القطرية والخلاف التاريخي بين « **فتح**» و « **الإخوان** » فضلا عن انتشار الفكر اليساري وهيمنة المنظمات اليسارية على ساحتي الفكر السياسي والكفاح المسلح أدت، جميعها، ولأسباب أخرى إلى محاصرة المحاولة[620] وإجهاضها. كما تكمن قيمة التجربة، بالرغم من انكفاء البعض ممن شاركوا فيها وعودة اندماجهم في الحياة المدنية، أنها خلقت تيارا جهاديا داخل « **الإخوان** » الفلسطينيين من المرجح أنه ظل يميل إلى الحضور في تيارات الإسلام الجهادي بدء من الحركة الإسلامية المجاهدة في لبنان وانتهاء بـ « **سرايا الجهاد الإسلامي**» كما توحي بذلك مقالة فهمي الهويدي[621] فضلا عن التوجه نحو أفغانستان بقيادة الشيخ عبد الله عزام الذي نجح في عولمة التيار الجهادي العالمي.

2. المأسسة الدينية والاجتماعية

إن عزوف « **الإخوان المسلمين**» في غزة عن خوض تجربة معسكرات الشيوخ، لعدم جدواها، تبرير يحتاج إلى التحقق منه. لأن الجماعة هناك هي التي بدأت ببناء المؤسسات الدينية لاسيما المساجد ثم المؤسسات الإدارية ثم توجهت في مهمة إحياء ديني. ويشير أحد قادة « **حماس**» ممن أُبعدوا في بداية اندلاع الانتفاضة إلى الفترة ما بين **سنتي 1967- 1975** بأنها « **مرحلة المساجد**»[622]. ومن الواضح أن أولويات الجماعة في غزة اختلفت عن أولوياتها في الضفة الغربية. ولا شك أن عوامل جغرافية وسياسية أثّرت على التوجهات. إذ أن سكان الضفة الغربية منفتحون على العالم الخارجي عبر المملكة الأردنية الهاشمية التي وفرت لهم امتيازات وغطاء سياسيا مكنهم من حرية الحركة والاتصال بينما سكان غزة ظلوا مقيدين بمصر وبمحدودية الحركة نظرا لحيازتهم وثائق سفر خاصة لا جنسية. فكان التوجه نحو الفلسفة الإصلاحية هو تعبير عن الانكفاء إلى « **الداخل**» الفلسطيني. بمعنى أن القيود هي التي أجبرت، نسبيا، الجماعة في غزة على تفريغ طاقاتها في الإحياء الديني. والسؤال هو: هل يمثل هذا
التوجه استجابة لحاجات المجتمع للخطاب الديني؟

لا ريب أن المجتمع الفلسطيني، كما المجتمعات العربية والإسلامية الأخرى، وأكثر من ذلك، تعرض إلى موجة ثقافة تغريبية وفدت مع الأفكار العلمانية الرأسمالية والماركسية والدهرية، مما غير الكثير من القيم والمسلكيات الاجتماعية التقليدية التي تسببت بانفصام أو صراع ثقافي بين ما هو وافد وما هو موروث. الأمر الذي مس بمكانة الدين في المجتمع. فقد جرى التعامل معه باعتباره أحد المكونات الثقافية وليس المكون الأساسي أو الوحيد كما هو في إطار المفهوم الحضاري للإسلام الذي يوسع من محتوى المجتمع المسلم ليشمل اليهود والمسيحيين الذين عاشوا وتطوروا في كنف الحضارة الإسلامية. وعكس تفكك المجتمع الفلسطيني جغرافيا وديمغرافيا وتوزعه على الشتات تفككا مماثلا في المنظومات الثقافية والدينية والقيمية ووحدة التصور والاعتقاد والرموز والهوية جراء غياب السلطة المركزية التي من مهامها إيلاء الدين الأهمية التي يستحقها. فتنازعت المسألة الثقافية في فلسطين هويات وولاءات متعددة ومتناقضة، جاهر الكثير منها بالاعتراف بالدولة اليهودية متجاهلا حتى حقوقه التاريخية. وفصلت بين الدين والمجتمع وحولته إلى أيديولوجيا كسائر الأيديولوجيات السائدة في أحسن الأحوال.

أما إسرائيل فقد طبقت على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ما سبق لها وأن طبقته على المجتمع العربي في فلسطين المغتصبة سنة 1948 بالعمل على خلق جيل ممسوخ الثقافة والانتماء أو فارغ من محتواه العقدي والتاريخي والحضاري تماما[623]. فهي (إسرائيل) ما جاءت إلا « **لكي تخلق شعبا لا يهمه إلا كل ملذات**

---

[620] السبيل .- مصدر سابق - عدد 10 - ص 8.

[621] صحيفة الأهرام القاهرية - 1987/12/8. وكذلك المصدر أعلاه - ص 8 .

[622] صحيفة الأنباء الكويتية - مقابلة مع خليل القوقا أول قيادي لحماس يبعد خلال الشهور الأولى للانتفاضة، وأول حوار يجري مع حركة "حماس" - 1988/10/8.

[623] عملت إسرائيل على تهويد الثقافة الإسلامية التي بلغت من الخطورة في الوسط العربي حداً وصفه الشيخ هاشم عبد الرحمن سجاني بالقول: "لقد كدنا نصبح يهودا،وعندما فتحت لنا طريق الضفة الغربية –بعد حرب1967 – تعلمنا الكثير عن الإسلام،فكل الكتب الدينية التي لدينا الآن جاءتنا من الضفة الغربية وقطاع غزة،كما جاءنا الكثير من

الحياة، شعبا يصبح تحت سيطرتها، كأنه مجرد قطعان من العمال في شوارع ومصانع تل أبيب ويافا وباقي مدن فلسطين المحتلة، فزرعت أماكن الإسقاط الأخلاقي وتدمير القيم ونشرت فيديو الجنس والكوافير الخطير بكل مفهوم هذه الكلمة من أبعاد، ونشرت كل وسائل فسادها التي تجتاح الجيل من طفولته إلى رجولته»[624]. وإذا كانت الثقافة التغريبية قد أنتجت صراعا ثقافيا في المجتمع وأوجدت أنماطا ثقافية متغايرة فقد أفادت إسرائيل من هذا المناخ وتدخلت بشكل حاد في المجتمع، وبلا رحمة، الأمر الذي أدى، وبشكل مبكر جدا، مقارنة بالمجتمعات العربية والإسلامية الأخرى، إلى بروز ظواهر اجتماعية مدمرة كالانحدار الأخلاقي والزنا وتعاطي الخمر والمخدرات وشيوع العمالة. وكان من الطبيعي أن ينحسر الدين بشكل خطير كمنظومة دفاعية وملهمة[625] لمجتمع هو في أمس الحاجة إليها. وليس هذا فحسب، بل أن العبادات ذاتها تراجعت كالصلاة والصوم والزكاة ولم تعد حاضرة كثيرا في السلوك الديني لدى فئآت الفتيان والشباب الذين نظروا إليها كما لو أنها طقوس من اختصاص كبار السن، لاسيما فئة « **الشيوخ أو الختيارية**»*، يؤدونها نيابة عن الآخرين. وكل هذه ظواهر يمكن ملاحظتها في الأوساط الريفية والمدنية على السواء. وإذا كانت القرية تمثل تاريخيا مخزنا للتدين والمحافظة والإيمان، وبالتالي فهي المعيار لقياس درجة التدين في المجتمع، فتكفي الإشارة إلى أن المساجد فيها تحولت إلى اسطبلات للبهائم ومخازن للحبوب لندرة المصلين وغياب الدين أو على الأقل هامشيته.

إذن كان لا بد من تذكير الناس بدينهم وإعادة الاعتبار للدين. هذه هي المهمة الأولى التي اضطلعت بها الجماعة في غزة أولا. وهي المهمة التي تَنَبَّه لها الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي والتاريخي لحركة « **حماس**». إذ أوعز في بداية السبعينات إلى مجموعات الشباب من « **الإخوان المسلمين**» بالتوجه نحو القرى وتنظيف المساجد وصيانتها وتهيئتها لتكون دورا ليس للعبادة فقط بل وللدعوة والتربية والتعليم والإصلاح واستعادة الدور الحضاري للمسجد. وفي خضم علاقاتها الاجتماعية الناشئة لاحظت الجماعة إقبال الناس على الدين وسط موجة الإحياء الديني التي ساهمت فيها جماعات إسلامية أخرى. وغدت الحاجة ملحة إلى دور جديدة للعبادة كلما ارتفعت معدلات النمو الديمغرافي، وتزايدت نسبة المتدينين الأمر الذي أدى إلى تعاظم مسؤوليات الجماعة. وفي هذا السياق بالضبط يجيء تأسيس « **المجمع الإسلامي**» في غزة **سنة 1973** بالرغم من أنه لم يسجل « **جمعية عثمانية**» طبقا لقانون الجمعيات العثماني قبل **سنة 1979**. إلا أنه منذ تأسيسه شكل واجهة علنية لنشاط الجماعة ووفر لها الحماية التي تعززت فاعليتها مع تسجيله[626]. والمهم في « **المجمع**» الطريقة اللامألوفة في تأسيسه. إذ أُدخل إليه النظام البؤري. فنشأ في البداية مسجدا ألحقت به عيادة طبية ورياض أطفال وفرق إسلامية ولجنة زكاة ومركز نشاط نسائي وتأهيل للفتيات. وفيما بعد جرى تعميم النظام على مساجد لا يسيطر عليها « **المجمع**» الذي توسع نفوذه ليشمل عددا من المساجد المقامة فعلا. وفتح له أفرعا في مناطق أخرى من القطاع. وبات يسيطر على 40% من مساجده[627]. وتقول مصادر إسرائيلية أنه انتزع الإشراف على الكثير من أملاك

المحاضرين". **الإحالة إلى**: سارة (فايز): الحركة الإسلامية في فلسطين،وحدة الأيديولوجيا وانقسامات السياسة - المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت، لبنان- عدد124 -حزيران/ يونيو 1989 - ص 53.

[624] صحيفة الأنباء الكويتية - مرجع سابق - 1988/10/8. والمقصود بـ "الإسقاط الأخلاقي"، أسلوب قديم تتبعه المخابرات الإسرائيلية ضد الفتيان والفتيات الفلسطينيين يؤدي إلى اغتصابهم وتجريدهم من شرفهم وتصوير عملية الاغتصاب على أشرطة تسجيل "فيديو". والاغتصاب يقع بأساليب ملتوية وخداعية بواسطة المواد المخدرة التي يقع دسها في مشروب يتناوله الضحية حتى إذا ما استفاق وجد نفسه وقد فقد شرفه. وحينها يجري تهديده وتخييره إما بالتجند كعميل للمخابرات أو الفضيحة في مجتمع محافظ. وقد استعمل هذا الأسلوب بشكل كبير جداً وخطير للغاية خاصة ضد من هم بعيدون عن الاهتمام السياسي وضد الفئآت العمرية الصغيرة (أقل من 18 عاما) حتى إذا ما شب هؤلاء فليس لديهم سوى المضي في العمالة بلا هوادة.

[625] **راجع مفهوم " الإلهام " لدى**: الهرماسي (عبد الباقي).- الدين في المجتمع العربي ، ندوة - مرجع سابق / ص17-18.

* وصل الأمر حد السخرية بمن يصلي أو الخشية من الشعور بالدونية لمن هم دون العشرين من العمر إذا ما اكتشف أقرانهم أنهم يؤدون الفرائض. وهذا مؤشر على أن الدين فقد الكثير من قيمته الاجتماعية والأخلاقية والروحية، وهي مسألة تمس من وظيفة الدين وقدرته على الضبط الاجتماعي للفرد والجماعة .

[626] أبو عمرو (زياد) .- الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزة .. - مرجع سابق -ص15. أما المؤسسون فهم: سليم شراب، أحمد إبراهيم دلول، الحاج إسماعيل أبو العوف، أسعد حسنية، مصطفى عبد العال، عمر عبد العال، عبد الحي عبد العال، لطفي شبير، يعقوب أبو كويك وأحمد أبو الكاس. ومن القادة الحاليين البارزين يشار إلى إبراهيم اليازوري ، عبد العزيز الرنتيسي ، محمود الزهار ومحمد صيام.

[627] نفس المرجع .- ص 15.

الوقف الإسلامي في غزة. واستمال الكثير من مستخدمي الأوقاف ممن يتلقون رواتب من الحكم العسكري حتى أن الإسرائيليين فوجئوا عندما اكتشفوا بعد ذلك أنهم اكتسبوا إلى جانبهم (الإخوان) عددا كبيرا من رجال الشرطة المحلية. وخلال عشر سنوات من تأسيسه تحول المجمع إلى حصن منيع للجماعة [628]. وحتى بعد اندلاع الانتفاضة ظل الدور المركزي له هو إصلاح المجتمع الفلسطيني من الداخل ومحاربة الاتجاهات العلمانية مقدمةً للمواجهة مع إسرائيل[629].

وفي الأراضي المحتلة عموما نجح « **الإخوان المسلمون**»، عبر مؤسساتهم الاجتماعية والدينية، وبجهود القيادات التقليدية، واعتمادا على مفاهيم البرّ والإحسان والتكافل...الخ في نشر الدعوة وإشاعة المناخ الديني بين الناس. وباتت مظاهر التدين واضحة في المجتمع في صورة إطلاق اللحى وارتداء الجلابيب وشيوع الحجاب والنقاب وإقامة الأعراس الإسلامية وإصباغ الطابع المحافظ على الاحتفالات، لا بل النزوع نحو المحافظة في مجال السلوك والعلاقات الاجتماعية[630].

هكذا ظلت الجماعة تمارس فلسفتها الإصلاحية بمعزل تام عن العمل السياسي حتى العام 1975. إذ ثبت أن المجتمع متعطش إلى الدين والثقافة الروحية بعدما تبين له الضرر الذي ألحقته الأفكار العلمانية من جهة والتدخل الإسرائيلي الحاد من جهة أخرى. ويندر أن تخلو عائلة فلسطينية من آثار الاضطهاد الإسرائيلي وممارساته اللاإنسانية واللاأخلاقية تجاه أفرادها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي للعائلة. فكان اللجوء إلى الدين والاحتماء به ظاهرة مألوفة وملاذا قويا حين يقع المساس بالكرامة ويطغى الشعور بالامتهان. وبطبيعة الحال يجيء دور الإسلاميين ليؤطر هذه المشاعر في مضامين دينية تترسخ بالتربية واللامبالاة الإسرائيلية. وواصل « **الإخوان المسلمون**» العمل بمناهج سلمية حتى منتصف الثمانينات مفضلين عدم الخوض في مواجهة مسلحة مع إسرائيل أو عدم الإسراع في الجهاد[631]. إلا أنهم بعد منتصف السبعينات وخاصة منذ انتصار الثورة الإيرانية، ولأسباب أخرى أهمها توسع القاعدة التنظيمية والاجتماعية، رأت الجماعة أن تباشر بمرحلة جديدة من العمل تمثلت بالاختراق السياسي للمؤسسات الوطنية ابتداء بأحرام الجامعات والقطاع الطلابي والتعليمي[632]. كما سعت لإرساء دعائم البنية المؤسسية من خلال الهيمنة على المؤسسات القائمة في المجتمع المدني كالمؤسسات العلمية والمهنية والنقابية. وقد أثبتوا وجودهم في معظم المؤسسات القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بل وأنشئوا مؤسساتهم الخاصة بهم. وبلغ ثقلهم من التراكم الكمي ما يكفي لإحداث تغيير نوعي[633]. ذلك أن المؤسسات « **الوطنية**» هي أحد أهم قنوات التعبير السياسي بقطع النظر عن مدى تمثيلها، فعلا، للرأي العام الفلسطيني في الداخل.

يبقى القول « **الإخوان المسلمين**» استطاعوا التغلغل في أعماق النسيج الاجتماعي وإقامة علاقات اجتماعية واسعة لاسيما مع الشرائح الفقيرة والمتوسطة. ولعب الشيخ أحمد ياسين، الشخصية المركزية في الجماعة، الدور الفعال والمبادر في غالبية النشاطات الاجتماعية والدينية والسياسية. وحظي بمكانة اجتماعية ودينية ندر أن حظي بها غيره في قطاع غزة حتى في صلب الجماعة. وقد وفرت هذه المكانة للجماعة احتراما كبيرا مصدره التواضع والورع والمصداقية وحزمة الأخلاق الرفيعة التي تمتع بها الشيخ والتي مثلت محتوياتها الأخلاقية والقيمية نهجا تربويا وسلوكيا تمثل به الأعضاء أفرادا وقيادات. أما على مستوى العلاقات الاجتماعية فقد تجلت مكانته في توليه، عرفا، جانب القضاء. حيث اشتهر بفض النزاعات والحكم في الحقوق والجنح والتوفيق بين العشائر المتنازعة وإصلاح ذات البين دون أن يتلقى أي مقابل نظير عمله. ونشط في هذا السياق خاصة خلال الانتفاضة

---

[628] شيف (زئيف) و يعاري (إهود) .- انتفاضة - مرجع سابق - ص 262.

[629] أبو عمرو (زياد) .- الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزة ... - مرجع سابق - ص 15.

[630] أبو عمرو (زياد): حماس: خلفية تاريخية سياسية - الدراسات الفلسطينية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، لبنان - العدد 13 - فصلية ، شتاء 1993، ص 97،94.

[631] شيف (زئيف) و يعاري (إهود) .- انتفاضة - مرجع سابق - ص 261.

[632] أبو عمرو (زياد) : حماس ، خليفة تاريخية ... - الدراسات الفلسطينية - عدد 13 - مرجع سابق - ص 86. وهذه المرحلة تسميها الجماعة بـ "مرحلة المؤسسات" التي تلت "مرحلة المساجد".

[633] الحمد (جواد)، تحرير.- دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 1987 – 1996 / قاسم (عبد الستار) و أبو ارشيد (أسامة) : مدخل إلى حركة حماس – مركز دراسات الشرق الأوسط/20 – عمان، الأردن – الطبعة الأولى 1997 - ص39.

حيث سادت الفوضى القضائية جراء الاستقالات الجماعية لعناصر الشرطة وفقدان المواطنين الثقة في التقاضي لدى محاكم الاحتلال المزدحمة أصلا [634].

إذن استطاعت الجماعة أن تشخص حاجة المجتمع إلى الدين (**أولا**) وإلى الإصلاح الاجتماعي (**ثانيا**) بحيث وجدت الفلسفة الإصلاحية مبررا لاعتناقها مثلما عبر المجتمع عن حاجته لها. وهكذا أفاقت الجماعة على محتوى أدق لـ « **البعث الحضاري الشامل**» جرى التعبير عنه بصيغة أخرى هي « **التغيير الاجتماعي**». إذ أن الجماعة باتت ترى « **أن التغيير الاجتماعي سيقود إلى التغيير السياسي، وأنه لا بد من إحداث هذا التغيير حتى يصبح المجتمع ناضجا لمقاومة شاملة للاحتلال، وأن أي حركة ستقاوم الاحتلال لا يمكن أن تصمد بدون توفر الأرضية المناسبة والمناخ الملائم**»[635]. هذا ما يقوله محمد نزال أحد قادة حركة « **حماس**» وهو الذي يسميه آخرون في الحركة بـ « **الشروط الإسلامية**» لبدء الجهاد. والمهم في هذه الصيغ أنها تجعل من الجهاد حاضرا ومُركزا من خلال الإعداد له عبر التربية والتكوين لجيل التحرير المرتقب[636]. وبهذا الحضور تنفي الجماعة كل تهمة بالتخلف عن الجهاد. ولكن إلى أي مدى تبدو هذه الفرضية صحيحة إذا ما تعلق الأمر بالمقاومة المسلحة لإسرائيل؟ تلك هي المسألة التالية.

ثالثا: الجهاد المسلح بين « التأجيل» و « التعجيل»

يلاحظ من العرض السابق أن الجماعة قاربت على الاندماج في فلسفتها الإصلاحية إلى حد الاطمئنان والرضى التام عن اختياراتها لاسيما وأن علاقة نفعية متبادلة بينها وبين المجتمع نمت وترعرعت وتجذرت في رحم العمل الإصلاحي. وكما لو أنها ليست معنية بمهمات أخرى كالجهاد المسلح. ذلك أن هذه المسيرة طالما تعايشت مع التساؤلات المستمرة عن أوان الجهاد. وكلما تقدمت الجماعة في دعوتها الإصلاحية كلما أخذت التساؤلات تلح دون أن تجد لها جوابا إلا التأجيل. وعلى خلفية هذه التساؤلات والمواقف نشأت حركة الجهاد الإسلامي الأمر الذي بات يعني تهديدا جديا للجماعة إذا لم تقدم أجوبة مقنعة للقاعدة وحتى للقمة حيث بلغ التململ أوجه. إذ أن المحتوى الآخر للجهاد لم يعد يغني عن ممارسة العمل العسكري ذاته. هكذا نما التيار الجهادي داخل الجماعة. ولعل السؤال المطروح إزاء هذه الحالة يتجلى في كيفية المواءمة بين التيار الإصلاحي والتيار الجهادي بما يحفظ استمرار فلسفة الجماعة ويحول دون انقسامات بينية؟ أو بمفهوم الجماعة، كيف السبيل إلى التوفيق بين أطروحتي « **التمكين**» و « **التحرير**»؟ أو « **المفاصلة**» و « **المنازلة**»؟ إن تتبع فعاليات الجماعة ضد إسرائيل تكشف عن نمطين من المواجهة أحدهما مسلح والآخر جماهيري. وكلاهما شُرع العمل به خلال السنوات الفارقة بين عقدي السبعينات والثمانينات. كيف؟ وبأي محتوى؟ ولأية أهداف؟ ومن هي الجهات المعنية؟ وأية نتائج؟ ذلك ما نحن بصدد الكشف عنه.

1. المقاومة المسلحة

ينسب إلى الشيخ عبد الله نمر درويش تأسيس أول تنظيم جهادي برز سنة 1979 اشتهر باسم « **أسرة الجهاد**»، بالتعاون مع شخصية مركزية أخرى قَدِمت من أوساط عمالية لا يزيد تعليمها عن المرحلة الابتدائية وهي الشيخ فريد أبو مخ. وخرج التنظيم من بين صفوف الأقلية العربية التي تعيش في مناطق الجليل والمثلث شمالي فلسطين المغتصبة سنة 1948. وقد مثَّل الأول (درويش) الزعيم الروحي للتنظيم فيما مثَّل الثاني (أبو مخ) القائد العام له[637]. وسعى التنظيم إلى إقامة دولة إسلامية على كامل أرض فلسطين باعتماد أسلوب الجهاد المسلح. ونفذ عمليات عسكرية عدة ضد إسرائيل. كما استهدف مؤسسات إسرائيلية ومزارع بغية إيقاع خسائر مادية واقتصادية جسيمة. فأحرق أعضاءه حقولا واقتلعوا بساتين أفوكاتو مملوكة لليهود وحاولوا إحراق مصنع يهودي للنسيج في منطقة أم الفحم. ونشطوا في الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية بطرق عدة كالشراء أو الاستيلاء عليها من مصادر الجيش الإسرائيلي والفئات الجنائية[638]. وبطبيعة الحال يتغنى، « **الإخوان المسلمون**» الفلسطينيون بـ «

---

[634] الحروب (خالد).- حماس ... - مرجع سابق- ص 160. وللعلم فقد قدم نحو 300 شرطي محلي استقالاتهم خلال الشهور الأربعة الأولى من اندلاع الانتفاضة. **حسب**: عبد الرحمن (أسعد): الانتفاضة الفلسطينية ... - قضايا فكرية - مرجع سابق - ص 180.

[635] الحمد (جواد)، تحرير .- مرجع سابق - ص 35.

[636] الحروب (خالد) .- حماس ... - مرجع سابق - ص 29.

[637] مصطفى (هالة) : الجهاد الإسلامي ... - قضايا فكرية - مرجع سابق - ص 180.

[638] المدهون (ربعي): الحركة الإسلامية في فلسطين ... - شؤون فلسطينية - مرجع سابق / ص 45 - 46.

أن التنظيم خرج من رحم الجماعة»[639]. فالشيخ عبد الله نمر درويش ولد في قرية كفر قاسم* **سنة 1948**. وكان حتى **العام 1966** عضوا بالحزب الشيوعي الإسرائيلي « **راكاح**»[640] ولما يكن بعد قد عرف الشيوعية وأطروحاتها الإلحادية التي تعيشها الأقلية العربية في إسرائيل جراء عزلتها الحضارية عن ثقافتها العربية والإسلامية وضرب هويتها في الصميم[641]، فتوجه إلى الضفة الغربية حيث انتسب إلى المعهد الإسلامي في مدينة نابلس وأكمل دراسته هناك[642]. ومن المؤكد أنه لم تكن له ثقافة إسلامية ولا انتماء تنظيميا أو ولاء للجماعة قبل ذلك. أما ثقافته الجهادية الداعية إلى إقامة الدولة الإسلامية فيبدو أنها متأثرة أو مستقاة من أفكار الداعية سعيد حوّا، أحد قادة « **الإخوان المسلمين**» في سوريا، الذي تركزت أفكاره ومؤلفاته على الفكر الإسلامي الجهادي.

على كل حال فقد اكتُشف التنظيم **سنة 1979** في أعقاب خلافات داخلية. واعتقل فريد أبو مخ وستين آخرين من الأعضاء صدرت بحقهم أحكاماً متفاوتة. وفي وقت لاحق من **العام1981** اعتقل عبد الله نمر درويش واتهم بالانتماء إلى تنظيم إسلامي في منطقة المثلث. وقد أفرج عنه **سنة1985** كما أفرج عن بقية الأعضاء. ومنذ ذلك التاريخ تراجع الشيخ « **درويش**» عن أفكاره إلى حد اعتبارها « **غلطة شباب**». وانتقد أفكار سعيد حوّا عن الثورة الإسلامية معتبرها أفكارا غير ملائمة للمسلمين في فلسطين لأنهم أقلية يواجهون قوة تتجاوز قوتهم بما لا يقاس. والتزم مع زعماء في التنظيم بأنهم سوف يعملون في إطار القانون الإسرائيلي. وحتى فريد أبو مخ المعروف بتشدده وثبات مواقفه رأى أن الظروف الراهنة لا تسمح بتطبيق الجهاد الركن السادس من أركان الإسلام[643]. ورأت مصادر إسرائيلية أن هذا التحول نابع من قناعة الشيخ « **درويش**» وتياره المؤمن بـ « **قوة التثقيف والإرشاد والتعليم كطريقة لنشر الدعوة وتطبيق الشريعة الإسلامية ووجوب نبذ العنف كوسيلة للوصول إلى هذا الهدف**»[644]. وفعلا فإن مسيرة التنظيم في المرحلة اللاحقة أكدت هذا التحول الذي أصبح يميز نشاط الحركة الإسلامية في إسرائيل بزعامة عبد الله نمر درويش والذي روج أيضا لأطروحة التعايش مع إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية بجوارها[645].

وكانت المحاولة الثانية في إطار المقاومة المسلحة قد جاءت في غزة حيث البنية التنظيمية القوية للإخوان المسلمين في فلسطين. وقد شكلت بداية لتململ جهادي في الأراضي المحتلة سنة 1967. وقاد المحاولة الشيخ أحمد ياسين وبعض الشخصيات القيادية القريبة وذات الروح الجهادية في الجماعة خاصة الشيخ صلاح شحادة الذي نجح في إدخال الفكر العسكري للجماعة ومن ثم جرها إلى ساحة المواجهة المسلحة. وتمخضت عن استحداث ثلاثة أجهزة تنفيذية للجماعة ابتداء من شهر تموز/ يوليو 1983، وهي:

---

[639] الحروب (خالد) .- حماس ... - مرجع سابق - ص 34. **نقلا عن**: "الحقيقة الغائبة - صوت الحق والقوة والحرية" - الأرض المحتلة - بلا ناشر - بلا تاريخ - ويرجح الباحث أنه كتب في شباط / فبراير 1987 - =

= ص45. **وكذلك لدى**: الناصر (حسام) .- حركة المقاومة الإسلامية (حماس): الانطلاق ومعادلة الصراع - بلا ناشر، بلا تاريخ - ص 4 . بينما ورد لدى **(الحروب)** أنه من منشورات "فلسطين المسلمة" - لندن، المملكة المتحدة - 1990. إذ يقول "الناصر": "أن التشكيلات الإخوانية السرية المسلحة التي قامت في منطقة 48 (قامت) تحت اسم أسرة الجهاد التي ألقي القبض عليها عام 1981".

* هي القرية الشهيرة التي تعرضت لمذبحة مدبرة نفذها الجيش الإسرائيلي سنة 1953 وذهب ضحيتها عشرات المواطنين الفلسطينيين من الشيوخ والأطفال والنساء والفتيان والشباب أثناء عودتهم إلى منازلهم مساء من حقولهم وأعمالهم .

[640] مصطفى (هالة): الجهاد الإسلامي ... - قضايا فكرية - مرجع سابق - ص 179.

[641] للمقارنة مع دراسة ميدانية لـ : ميعاري (محمود) .- الدين في المجتمع العربي ، ندوة : الهوية الدينية وعلاقتها بالهويات الأخرى بين الفلسطينيين في إسرائيل - مرجع سابق - ص 516.

[642] المدهون (ربعي): الحركة الإسلامية في فلسطين ... - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - الحاشية 176، ص 55.

[643] نفس المرجع: ص 46.

[644] مصطفى (هالة): الجهاد الإسلامي ...- قضايا فكرية مرجع سابق ص 179.

[645] أبو عمرو (زياد) .- الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزة ... - مرجع سابق - ص 41. ويُذكر أن "درويش" تخلى عن قيادة الحركة عام 1998 إثر خلافات داخلية على زعامته أدت إلى انقسام الحركة لاسيما بعد إدانته لعمليات حركة حماس ضد الحافلات الإسرائيلية في القدس وتل أبيب وعسقلان ووصفها بالعمليات الإرهابية.

♦ « **المجاهدون الفلسطينيون**»*. وهو الجناح العسكري للجماعة والذي كُلف بمهام عسكرية من بينها شراء الأسلحة وتخزينها. وقد كُلف الشيخ صلاح شحادة بقيادته.

♦ « **مجد**». وهو اختصار لاسم الجهاز الأمني الذي تولى قيادته يحيى السنوار وروحي مصطفى. ويهتم بجمع المعلومات عن قوى الاحتلال الإسرائيلي والكشف عن العملاء وتعقبهم إما بتصفيتهم جسديا أو باستتابتهم، وبالكشف عن تجار المخدرات.

♦ **الجناح السياسي والإعلامي**. ويقوده الشيخ أحمد ياسين ومجدي عقيل. ويهتم بإصدار البيانات والنشرات والتحليلات.

وحين تكوينها عملت هذه الأجهزة السرية الطابع بتنسيق بيني مباشر. الأمر الذي تسبب باكتشافها في أقل من عام على تأسيسها. واعتقل الشيخ أحمد ياسين في **1984/4/15** بعد العثور على مخزن للأسلحة في قبو لأحد المساجد. وقد حكم عليه بالسجن لمدة 13 سنة بتهمة إقامة « **تنظيم هدفه المس بدولة إسرائيل من خلال استخدام القوة والعنف ومن ثم إقامة دولة إسلامية على أنقاضها وبالتآمر من أجل شراء أسلحة ووسائل قتالية وسط نية لاستخدامها في تحقيق أهدافهم وبحيازة أسلحة دون ترخيص**»[646]. غير أن اعتقال الشيخ أحمد ياسين لم يؤثر، على ما يبدو، في عمل هذه الأجهزة خاصة أنه أفرج عنه بعيد اعتقاله بعشرة أشهر فقط إثر عملية تبادل للأسرى بين إسرائيل والجبهة الشعبية– القيادة العامة التي تمت في 1985/5/20. ومع مطلع العام 1992 ظهرت « **كتائب عز الدين القسام** » الجناح العسكري لـ « **حماس**» بديلا عن « **المجاهدون الفلسطينيون**». ومذاك تغيرت أساليب العمل العسكري والأمني بشكل حاد.

المهم في هذه المحاولة (**1983**) أنها ترافقت مع سعي الجماعة للهيمنة على مؤسسات التعليم العالي. حيث نشط طلبة « **الإخوان** » في خوض الانتخابات الطلابية في الجامعات والمعاهد العليا والكليات المتوسطة. وكان هؤلاء الطلبة معنيون بالدرجة الأساس في الإجابة على التساؤلات التي طالما أُثيرت حول موقف الجماعة من الجهاد والمسألة الوطنية. إذ استُعملت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي فضاءات اجتماعية وثقافية ساهمت في تأهيل وتأطير الكوادر من خلال النقاشات والجدل اليومي مع التيارات السياسية المختلفة. وظهرت قيادات شابة واعية عن الطلبة والهيئآت الأكاديمية والخريجين أُشبعت بالمشاعر الوطنية. وكانت لها مساهمتها الحاسمة في بروز مفهوم جديد لـ « **الوطنية**» لدى الجماعة لا يتعارض قط، حسب البعض، مع المحتوى الإسلامي لها[647]. وهكذا بدا الحضور السياسي للجماعة ممثلا في مشاركتها في الانتخابات المؤسسية والنقابية ابتداءً من **سنة 1979**، وحضورها العسكري الممثل في الأجهزة السرية يستجيبان للتساؤلات الداخلية عن مصير « **الفريضة الغائبة**» وفي نفس الوقت يشكلان مفتاح الشرعية السياسية والاجتماعية.

2. المقاومة السلبية (الجماهيرية)

شهدت المقاومة الجماهيرية الإسلامية تطورات مدهشة بعد انتصار الثورة في إيران **سنة 1979**. ولكن حتى **سنة 1982** لم تكن مشاركة الإسلاميين في النضال الجماهيري ملحوظة. أما بعد ذلك فقد فوجئت كل الأطراف السياسية المعنية بالصراع مع إسرائيل (**فلسطينيا، عربيا ودوليا**) بتحول نوعي وكمي في المقاومة. إذ لأول مرة يلاحظ تزَعُّم رجال الدين ورموز العمل الإسلامي بمن فيهم « **الإخوان المسلمين**» للحركة الجماهيرية الثائرة التي انطلقت من القدس المحتلة في **شهر نيسان/ أفريل سنة 1982** إثر اقتحام المتدينين اليهود للمسجد الأقصى والاعتداء على المصلين فيه. وكانت انتفاضة شعبية واسعة جداً شملت مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة سبقتها سلسلة متصلة من الاحتجاجات الشعبية منذ أواخر السنة الماضية ولعب فيها رجال

---

* "المجاهدون" تعبير ذو دلالة يخص أولئك الأعضاء العاملين الذين حصلوا على أعلى مرتبة تنظيمية داخل الجماعة وسيأتي الحديث عن ذلك في إطار "البيعة".

[646] الحمد (جواد)،تحرير .- دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس- مرجع سابق- ص38. أو **لائحة الاتهام كاملة في**: الحرية لشيخ الانتفاضة المباركة: المجاهد أحمد ياسين- كتيب مجهول المصدر- صدر في عمان، الأردن - 1992 بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لاعتقال أحمد ياسين.

[647] نفس المرجع .- مقالة: عمارة (محمد) وسليمان (هاني): الحركة والوطنية / ص 164-165.

الدين والعلمانيين الدور القيادي المركزي. ومنذ ذلك الوقت تجددت مشاركة الإسلاميين في النضال الجماهيري بلا توقف. ومن مختلف القوى الإسلامية حتى وإن كانت هذه المشاركة بالنسبة للجماعة لم تحظ بعد بموافقة مركزية. فمتى سيكون ذلك؟

لقد هيأت النشاطات السياسية والإعلامية التي قامت بها تيارات « **الجهاد الإسلامي**» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة، في قطاع غزة أجواء من الروح الجهادية باتت مألوفة لدى السكان. وبدا دور المسجد حاسما فيها، حتى إذا ما حل **شهرا آب/أغسطس و أيلول/سبتمبر من العام1985** اندلعت انتفاضة شعبية جديدة في قطاع غزة انطلاقا من المساجد خاصة مسجد الشيخ المجاهد عز الدين القسام في قرية بيت لاهيا حيث يمارس الشيخ عبد العزيز عودة التعبئة والتحريض على مقاومة إسرائيل. وفي الأثناء اتخذت الجماعة قرارا تاريخيا يقضي « **باعتماد سياسة تثوير الجماهير وترتيب الفرصة الملائمة وانتهازها للقيام بعملية نهوض جماهيري لرفض الاحتلال**». وصدرت بيانات عن الجماعة خلال المظاهرات والإضرابات بأسماء مختلفة مثل « **حركة الكفاح الإسلامي**» أو « **المرابطون على أرض الإسراء**» أو « **حركة المقاومة الإسلامية**» التي برز اسمها بهذا الشكل أول مرة في **1987/11/2**[648]. أي قبل أكثر من شهر على اندلاع الانتفاضة الشعبية في **9 /1987/12**. وفي ليلة **الحادي عشر من كانون أول/ ديسمبر 1987**، بعد مضي ثلاثة أيام على اندلاع الانتفاضة طبقا للتاريخ الرسمي، وفي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل أعلنت الجماعة في غزة عن قرارها بالمشاركة التامة والشاملة لجميع قواها بأحداث الانتفاضة وتصعيدها[649]. وفعليا بدت الانتفاضة في الأسابيع الأولى ذات تجليات إسلامية كانت المساجد منطلقا لها حتى عرفت بـ « **ثورة المساجد**»[650]. وصدر البيان الأول في غزة بهذا التاريخ يحمل اسم « **حركة المقاومة الإسلامية**» دون الإشارة لاسم « **حماس**» وبعد يومين، أي في **1987/12/14**، صدر بيان آخر يحمل نفس الاسم في الضفة الغربية. ولا شك أن المشاركة الفعالة والدور القيادي الذي لعبته جماعة « **الإخوان المسلمين**» و« **الجهاد الإسلامي**» و« **شباب المساجد**» كان له الأثر الحاسم في ديمومة الانتفاضة واستمرارها. وقيمة قرار الجماعة أنه يأتي في وقت خيم فيه الذهول على كل القوى السياسية وفي مقدمتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن هل يُفهم من قرار الجماعة المشاركة في الانتفاضة على أنه قرار تأسيس حركة « **حماس**»؟ سؤال سابق لأوانه. أما السؤال الملح بعد، فيتصل فيما إذا كان قرار المشاركة وظهور « **حماس**» اللاحق يعني نهاية « **التأجيل**» (المفاصلة) وبداية « **التعجيل**» (المنازلة) بالجهاد المسلح أم لا؟

3. الانطلاقة؟

ثمة فرضية قريبة من أطروحات الجماعة، بل تتبناها، تقول أن الجماعة استطاعت، نظريا، وعبر سنوات من المناقشات المتبادلة حل المعضلة حول « **العلاقة بين أولوية التمكين وأولوية التحرير**». وخلصت إلى « **صيغة عضوية متداخلة لها بِتَبَن الأولويتين لإزالة أي تناقض بينهما أو تَقَدُّم أي منهما على الأخرى**». وتقضي هذه الصيغة « **بضرورة إمكانية مباشرة العمل لتحقيقهما بشكل متلازم وعدم تأخير أي منهما حتى تقوم الأخرى**». وليس تنظيم « **أسرة الجهاد**» (**1979**) ومخزن الأسلحة (**1983**) وانتفاضات المساجد (**1983/1982**) وقرار المشاركة في المقاومة المدنية (**1985**) ثم في الانتفاضة (**1987**) سوى ثمرات لهذه الصيغة التوفيقية[651]. وتشير هذه الفرضية إلى أن « **الحركة (الجماعة) أصبحت في النصف الثاني لعقد الثمانينات مؤهلة تماما لإطلاق مشروعها الجهادي الذي أصبح أكثر إلحاحا من ذي قبل. فقد تجمعت لديها الكوادر والصفوف والطاقات الشبابية المتدفقة التي نظمها نسق الجهاد المرابط في فلسطين**»[652].

هذه الفرضية تطابق ما ورد في كتيب « **الحقيقة الغائبة – صوت الحق والقوى والحرية**» الذي وزعته الجماعة في الأراضي المحتلة والذي يُرَجَّح أنه كتب في **شباط/ فبراير1987**، وفيه استعراض للنشاط العسكري للإخوان

---

[648] الناصر (حسام) .- حركة المقاومة الإسلامية **...** - مرجع سابق - ص 4.

[649] قرار المشاركة اتخذه المكتب الإداري للإخوان المسلمين في غزة - **راجع**: الحروب (خالد).- حماس..- مرجع سابق - ص 44.

[650] عُرفت الانتفاضة في البداية بثورة المساجد. وفي ذلك الحين صدر كتيب لـ: القاعود (حلمي محمد) .- ثورة المساجد: حجارة من سجيل – دار الاعتصام – القاهرة، جمهورية مصر العربية - الطبعة الأولى، 1989.

[651] الناصر (حسام) .- حركة المقاومة الإسلامية **...** - مرجع سابق / ص 3 - 4.

[652] نفس المرجع .- ص 3.

المسلمين في فلسطين بدء من العام1948 مرورا بمعسكرات الشيوخ وغيرها. ومن جهتنا نرجح أن الكتيب صدر في ذروة تصاعد نشاطات « **سرايا الجهاد الإسلامي**»، بما يوحي وكأنه خُطَّ للدفاع عن الجماعة التي ظل « **التأجيل**» يلازمها حتى بعد اندلاع الانتفاضة علماً أن المبررات التي رُوِّجت في فترة طغيان العمل الإصلاحي لم تعد هي ذاتها منذ **العام 1983**. فالأجهزة العسكرية والأمنية التي تأسست آنذاك عنت بالدرجة الأساس الإعداد والتحضير للجهاد المسلح وليس خوضه أو مباشرته في حينه. وعلى كل حال، إذا أحوجنا التحقق من هذه المسألة فما علينا إلا الاستعانة بالأطروحات الإسرائيلية باعتبار إسرائيل الجهة المعنية مباشرة بأي تحول نظري أو عملي تجاه العمل المسلح. ولنتساءل: متى يصح القول بأن الجماعة باتت مؤهلة لإطلاق مشروع جهادي؟

ففي معرض حديثهما عن قرار الجماعة سنتي1985و1987 فيما يتصل بالمشاركة في المقاومة المدنية ضد إسرائيل يشير باحثان إسرائيليان إلى أن: « **الفرضية القائلة أنه من الممكن تقييد التنظيم وإرساؤه على مسارات محافظة وغير سياسية فرضية غير مأمونة من أساسها. إذ أن فصل الدين عن السياسة غير وارد بالنسبة للمسلم المتدين. وحتى من يمارس في بداية طريقه شؤون البر والإحسان لطائفة من الناس وإنقاذ الأرواح الضالة من المحتم عليه أن يتخذ مواقف باتة في شؤون الساعة إن عاجلا أو آجلا**»[653]. ويبدو أن الأجل حان لما اندلعت الانتفاضة لولا أن مصادر إسرائيلية أخرى « **مالت إلى الاعتقاد بأن « حماس» ترددت في بداية طريقها في استخدام أسلحة نارية ووسائل « تخريب» متطورة ضد قوات الاحتلال كما كان يفعل أعضاء « الجهاد الإسلامي»، وتفسر ذلك بـ « أن الحركة كانت لا تزال تخضع آنذاك لنهج « المجمع الإسلامي» الذي كان يطالب بإصلاح نفس المسلم أولا وحينها فقط يتم الخلاص من الاحتلال اليهودي الكافر. ومال المجمع إلى الاستفادة من حرية النشاط النسبية التي منحته إياها السلطات الإسرائيلية وإلى تأجيل الجهاد إلى المرحلة المقبلة**»[654].

ومن المؤكد أن التردد لن يطول أو يصمد أمام اندفاع دعاة « **التعجيل**» الذين باتوا متحررين من قيود الفلسفة الإصلاحية. وإن كانت القيادة لما تزل بعد مختلفة على توقيت الانطلاقة العسكرية فمن المؤكد أيضا أن القواعد لم يعد يعنيها هذا الاختلاف ابتداءً من سنة1989 حيث بدأ مقاتلو « **حماس**» بشن هجمات نوعية ضد القوات الإسرائيلية في العمق. ففي1989/2/3 اختطف الجندي « **آفي ساسبورتس**» وتم قتله. وبعد ثلاثة شهور بالضبط اختطف الجندي « **إيلان سعدون**» بتاريخ 3 /5 وتم قتله بعد رفض إسرائيل تلبية مطالب الخاطفين. غير أن مصادر إسرائيلية تحفظت على نسبة مثل هذه الهجمات إلى « **حماس**»، ورجحت كونها « **مبادرة محلية حظيت بتأييد القيادة العليا**» للحركة أو إلى « **مجموعة نشطت بموافقة حماس**» بالرغم من اعترافها أنها مثلت الانطلاقة الحقيقية لنشاط « **حماس**» العسكري[655].

الملاحظ أن أطروحة « **التأجيل**» انهارت ولم يعد لها وجود بعد عمليات الخطف وما تلاها من نشاط عسكري شرس. بيد أنه لم تتوفر، في حينه، أية معلومات قاطعة حول نشأة كتائب « **القسام** »، الجناح العسكري لحركة « **حماس**» فضلا عن أن اسم « **الكتائب**» لم يظهر إلى العلن قبل شهر أيار/ مايو سنة1989.[656] وهذا يعني، مبدئيا، أن المجموعات المسلحة داخل حركة « **حماس**» لم تكن قد انتظمت في إطار ما عرف لاحقا بـ « **كتائب عز الدين القسام** ». ومن المحتمل أنها شكلت النواة الصلبة قبل أن تسمي نفسها. وإذا كانت حملة الاعتقالات التي قامت بها سلطات الاحتلال في صيف العام1988 ضد120 عضوا من قادة حركة « **حماس**» ما عدا الشيخ أحمد ياسين قد فشلت في وقف اندفاعة الحركة، فإن الحملة التي شنتها في أعقاب عملية الاختطاف الثانية (أيار1989) وشملت نحو260 عضوا أكدت أن إسرائيل تملك المعلومات الكافية حول الأجهزة العسكرية والأمنية والسياسية للحركة. إذ أصبح جميع قادة الأجهزة في السجون الإسرائيلية بمن فيهم الشيخ أحمد ياسين. ومع ذلك فقد استمرت العمليات العسكرية الدامية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل يبعث على الدهشة. إذ قتل ثمانية جنود إسرائيليين وسائحة

---

[653] شيف (زئيف) و يعاري (إهود) .- انتفاضة - مرجع سابق - ص 260.

[654] عايد (خالد): نشاط حماس العسكري في المرآة الإسرائيلية - الدراسات الفلسطينية - العدد 13 - مرجع سابق - ص 157. وفي مقالة أخرى نشرت للباحث في صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ 1989/3/30 جاء فيها:" أنه لم يبلَّغ حتى الآن عن قيام "حماس" بجهاد مسلح". وهذه الوضعية تصفها صحيفة "علهمشمار" الإسرائيلية (1990/4/20) بكون حماس جاءت **حلا وسطا** بين "الجهاد الإسلامي " و "الإخوان المسلمين".

[655] نفس المرجع: ص 159.

[656] الجربان (غسان دوعر) .- أسود حماس: حرب الأيام السبعة /1 - منشورات " فلسطين المسلمة " - لندن ، المملكة المتحدة - الطبعة الأولى 1993 - ص 11.

يهودية في الفترة ما بين 1989/3/2- 1990/10/29[657]، وهو ما دفع إسرائيل إلى شن حملات اعتقال جديدة استمرت حتى مطلع العام1991. ولا شك أن حركة « **حماس**» حسمت أمرها بالتصميم على دخول المواجهة المسلحة بالقدر ذاته الذي بدت فيه إسرائيل مصممة على تفكيك الحركة بحملات الاعتقال الجماعية لأعضائها وأنصارها. وهذا الأمر تنبهت له الحركة جيداً. ومنذ النصف الثاني من عام1991 ظهرت « **الكتائب**» رسميا[658]. إلا أنها لم تباشر عملها فعليا قبل مطلع العام1992. هذا ما تشير إليه المعلومات الشائعة[659]. لكن وبخلاف الصيغة التي نشأت بها أجهزة « **المجاهدون الفلسطينيون**» و « **مجد**» فيما يتعلق بوجود تنسيق بيني لوحظ أن الصيغة الجديدة التي عبرت عنها « **الكتائب**» مختلفة كليا. إذ ثمة فصل تام بين كل جهاز وآخر.[660]ويذهب محللون إسرائيليون إلى حد القول بأن لا وجود لعلاقة مباشرة بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية في « **حماس**» على الصعيد الميداني[661]. وقد تأكد الفصل لما اختطفت « **الكتائب**» الجندي الإسرائيلي « **نسيم طوليدانو**» **في1992/12/13** بهدف الإفراج عن الشيخ احمد ياسين. إذ أتاحت مهلة زمنية بعشرة ساعات لتحقيق مطالبها. وقد قتل الجندي بعد انقضاء المهلة وهو الأمر الذي أثار إسرائيل التي كانت قد احتجزت نحو1700 عضو من حركة « **حماس**» وأنصارها في أوسع حملة اعتقال منظمة. واتخذت قرارا فوريا بإبعاد 418 عضوا منهم في1992/12/17، بينهم قيادات في الصف الأول والثاني والثالث للحركة إلى خارج الأراضي المحتلة، وألقت بهم في بلدة مرج الزهور اللبنانية الواقعة على خط الحدود مع جنوب لبنان. ومن وجهة نظر أمنية فمن الصعب جدا تبرير الحجم الكبير من الاعتقالات والإبعاد لو كانت إسرائيل تملك المعلومات لتوجيه قراراتها السياسية أو العسكرية. إذ بعد أسبوعين نجحت « **الكتائب**» في قتل ضابط المخابرات الإسرائيلية العامة النقيب حاييم ميخائيل نحماني، بل إن « **حماس**» و « **الكتائب**» نفذتا 138 عملية عسكرية سنة1993 وحدها أسفرت عن مقتل 79 إسرائيليا بينهم 62 جنديا و17 مستوطنا وجرحت 159 جنديا و61 مستوطنا وغطت فعالياتها العسكرية معظم أنحاء فلسطين التاريخية. وشكلت ما نسبته95% من إجمالي النشاطات المسلحة لكل التنظيمات الفلسطينية العاملة في الأراضي المحتلة[662]. ولا تشتمل هذه النسبة على العمليات الموجهة ضد العملاء المحليين.

هكذا فإن جماعة « **الإخوان المسلمين**» وحركة « **حماس**» أعلنتا الجهاد ضد إسرائيل، مبدئيا، منذ الثلث الأول من عام1989، وفعليا منذ النصف الأول من **عام1991**. ومن عند التاريخ الثاني يبدأ التحول وتختفي كل المقولات الجدلية « **التمكين والتحرير**» أو « **الوطنية والإسلام**» أو « **التأجيل والتعجيل**» أو « **المفاصلة والمنازلة**». وهذا يعني أن الجهاد كان المسألة الخلافية المركزية داخل الجماعة على امتداد سنوات طويلة. فلماذا ؟ ومن هو المسؤول تاريخيا عن التعطيل الفعلي للجهاد؟

---

[657] نفس المرجع .- ص 13.

[658] أول ما ظهرت "الكتائب" في قطاع غزة بداية عام 1991. وفي أواخر العام (كانون ثاني/ديسمبر) انتقل عماد عقل إلى الضفة الغربية مع مجموعة من عشرة مطاردين شكلوا جهاز "الكتائب". **راجع**: "فلسطين المسلمة ". مرجع سابق- عدد كانون ثاني/يناير1994/ص29. **وكذلك**: دوعر (غسان).- عماد عقل، أسطورة الجهاد والمقاومة- منشورات "فلسطين المسلمة"/ 5 - لندن، المملكة المتحدة - الطبعة الثانية، 1994 - ص23 - 32. ومن جهتها قطعت "حماس" كل شك باليقين عندما أعلنت أنها "بدأت عملها بعمليات الاحتجاج وبرامج الانتفاضة والمواجهة الجماهيرية لأكثر من عامين قبل أن تشرع بالمواجهة المسلحة **...**وفق القوانين الدولية" **راجع**: نص "مذكرة هامة من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى الملوك والرؤساء والوزراء المجتمعين في شرم الشيخ"- 1996/6/13.

[659] نفس المرجع .- ص 12. **وكذلك**: الحمد (جواد)، تحرير .- دراسة في الفكر السياسي **...** - المدلل (وليد) **و** أبو عيد (عبد الله): الحركة وقرارات المنظمات الإقليمية والدولية - مرجع سابق - ص343. ويذكر أن البروز الأكبر لـ "كتائب القسام" كان في1991/1/11. والقائد الأول لها هو عماد عقل الذي استشهد وخلفه الشهيد ياسر النمروطي ثم الشهيد يحيى عياش الشهير بالمهندس.

[660] دوعر (غسان) .- موعد مع الشاباك: دراسة في النشاط العسكري لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام خلال عام 11/1993 - منشورات فلسطين المسلمة – لندن ، المملكة المتحدة - الطبعة الأولى 1995 - ص 76.

[661] القناة الأولى للتلفزة الإسرائيلية / الساعة 6.30 -7 مساء/1995/1/25.حيث استضاف البرنامج (ندوة مفتوحة) نخبة من الخبراء الإسرائيليين لمناقشة مسألة العمليات الانتحارية التي تقوم بها "كتائب عز الدين القسام "ضد أهداف إسرائيلية.وقد استبعد المشاركون وجود ترابط بين "حماس" **و** "الكتائب"فيما يتعلق بالمبادرات الهجومية. ورأوا أن القيادة السياسية لحماس منفصلة تماما عن القيادة العسكرية للكتائب.

[662] نفس المرجع .- ص191،151. ويرصد الباحث في مؤلفه أسماء ورتب 50 جنديا و 13 مستوطنا قتلتهم " الكتائب " خلال عام 1993.

الفصل الثاني

المحددات السوسيولوجية للفلسفة الإصلاحية (التأجيل)

لا ريب أن « **الفريضة الغائبة**» حضرت واستقرت في نهج الجماعة وحركة « **حماس**» بشكل لم يسبق له مثيل من قِبَل المنظمات الوطنية الفلسطينية العلمانية والإسلامية مذ نشطت الأجنحة العسكرية وتصدرت « **كتائب عز الدين القسام** » العمل العسكري بفعاليات هجومية بالغة الشدة ضد إسرائيل، وبوحي من الشعار التاريخي لأول حركة جهادية فلسطينية قادها الشيخ عز الدين القسام « **هذا جهاد، نصر أو استشهاد**». ولا شك، أيضا، أن عمليات « **الكتائب**» خلفت خسائر جسيمة مست البنى النفسية والاجتماعية والمادية لإسرائيل دولة ومجتمعا. وأحدثت تغيرات أيديولوجية جذرية وجدية في هوية الصراع مع إسرائيل باعتباره صراعا عقديا وحضاريا على حق الوجود. وأشاعت من جديد حالة ثقافية جهادية في الشعب الفلسطيني خاصة في فلسطين المحتلة سنة1967 دون أن تكون بعض الشرائح والقوى الإسلامية في فلسطين المغتصبة بمنأى عن ذلك. يحدث هذا في وقت انكسار العمل الفدائي وتراجع استراتيجي شامل على المستويات الأيديولوجية والسياسية الرسمية عربيا وفلسطينيا، وكأن مناضلة إسرائيل على امتداد القرن العشرين لم تكن سوى خطأ أو جرما ارتكبه العرب والفلسطينيون بحق إسرائيل حتى غدت الجماعة وكل القوى الإسلامية الجهادية تتعرض لحصار شامل حتمته المناخات السياسية الملائمة لإسرائيل. وبدت القوى الإسلامية، في أحسن الأحوال، كما لو أنها ولدت في غير أوانها[663]. فلماذا لم تقتحم الجماعة ميدان الجهاد المسلح قبل ذلك؟ وما الذي حال بينها وخوضه في أوقات سابقة؟ أو بمعنى أدق كيف نفسر « **التأجيل**» الذي طاول عقودا ثلاثة متوالية؟

أولا: نقض المبررات التقليدية

[663] **مقابلة** مع إبراهيم غوشه - مصدر سابق - 1998/7/22. إذ ورد هذا الموقف على لسان خالد الحسن الذي أخذ فكره يميل نحو الإسلام ابتداء من أواخر العقد الثامن.

ربما تبدو العلاقة النفعية بين حاجات الجماعة والمجتمع مسألة مفهومة. أما محنتها مع النظام السياسي في مصر أو ظهور حركة « **فتح**» أو انتشار الفكر اليساري بحيث غدا المناخ السياسي والأيديولوجي نقيضا للفكر الإسلامي فهي مسائل تحتاج إلى الاستطلاع وإعادة النظر. إذ أن الجماعة ليست معنية أبدا بمحنة الجماعة الأم في مصر خاصة بعد الهزيمة العربية سنة1967 وانسحاب مصر والأردن من قطاع غزة والضفة الغربية التي جُمِّد نشاط الجماعة فيها بقرار من المركز في الأردن. ومن الواضح أن الدور العربي لم يعد يشكل أي خطر مباشر على الجماعة لجهة الملاحقة أو المراقبة أو التضييق عليها. وعلى العكس من ذلك فقد تحررت الجماعة من الضغوط العربية. بل إن النظام السياسي العربي تلقى إدانة بالغة باحتلال ما تبقى من فلسطين وأجزاء أخرى من أراضيه، الأمر الذي كانت له آثاراً مباشرة على فوران العمل الفدائي والترحيب العربي به بشكل غير مسبوق. أما إذا كانت الجماعة قد شعرت بالامتهان من ظهور « **فتح**» فللمسألة أكثر من وجه. إذ يثبت الانشقاق عن الجماعة وتوجه الثقل نحو « **فتح**» سيادة الرغبة في ممارسة الجهاد. لا بل اعتبار « **فتح**» إسلامية وذات خبرة تنظيمية « **إخوانية**» فيما يتعلق بانتقاء العنصر المقاتل واشتراط الجانب الخلقي والديني في العضوية. وقد ظلت « **فتح**» تعمل بهذا الأسلوب في اختيار المناضلين حتى سنة 1968 وبالتحديد حتى وقوع معركة الكرامة (آذار/ مارس). أما بعد ذلك فلم يعد للانتقاء التنظيمي أية شروط[664]. وبما أنها خرجت من رحم الجماعة فقد اتسمت دعوى « **فتح**» بالسرية المطلقة مستفيدة من أساليب التنظيم التي خبرتها في الجماعة وتقدمت بمشروع « **الكفاح المسلح** » والاعتماد على الذات لتولد دعواها وسط جو من الخوف، معادي، وعلى هامش كل الأطروحات الرائجة ذات الاختيارات القومية العربية. ألم يكن أحرى بالجماعة أن تتقدم على ذاتها لتستوعب مشروع « **فتح**» أو على الأقل لوقف استنزاف الأخيرة لرموزها القيادية؟ ألم يكن بمقدورها مباشرة الكفاح المسلح إلى جانب « **فتح**» وبشكل مستقل إن أرادت؟

وبعد التعلل بالمحنة وحركة « **فتح**» يجيء دور الماركسية. فمنذ بدايات العقد الخامس بدأت الماركسية تمثل حضورا في الأيديولوجيات المشرقية. إلا أنها لم تتمتع بالثقل ولا بالاحترام. ليس بسبب الوحشية الستالينية فحسب، بل وبسبب موقفها « **العربي**» والسوفياتي من القضية الفلسطينية. أما الجماعة فقد كانت ذات رصيد كبير في فلسطين وأصبحت الظاهرة السياسية الأولى في غزة مقابل حركة القوميين العرب وأحزاب البعث والأحزاب الشيوعية. وباتت الجماعة في غزة مطاردة منذ أواخر العام1954 مثل الحزب الشيوعي. بيد أن هذا الأخير لم يغب عن الساحة إلا عسكريا متماهيا مع أيديولوجيته القابلة لحق إسرائيل في الوجود. فلماذا غابت الجماعة عن الجهاد والسياسة والإعلام بينما كانت المنظمات الماركسية الفلسطينية توالي الظهور أمام ناظريها دون أن تحرك ساكنا، لتأتي بعد ذلك متعللة بانتشار الماركسية وطغيانها على العمل الفدائي؟ وبينما حازت الماركسية المقاتلة على الشرعية السياسية والشرعية الاجتماعية كانت الجماعة تواصل الانكفاء نهائيا كما لو أنها في شتاء سيبيري. فمن الأوْلى بالشرعيتين؟ ذوو التراث الجهادي العريق أم المتعيشون على « **الكفاح المسلح** » والأطروحات الماركسية بشتّى تلاوينها؟ ثم ألم تساهم القوى الإسلامية بانكفائها بإزاحة نفسها عن الساحة لتتيح، بالمحصلة، للقوى الماركسية التقدم عليها وإقصائها وضربها من خلال مواقفها التراجعية ذاتها؟

والملفت للانتباه حقا أن حركة « **حماس**» ولدت داخل الأراضي المحتلة. وظلت قياداتها السياسية والعسكرية والأمنية في الداخل. وتعرضت إلى قسوة وتصفية أشد مما تعرضت له أية جماعة سياسية فلسطينية. فالظروف السياسية المعاصرة أشد قسوة عليها وعلى القوى الأخرى من أي وقت مضى. والمحنة التي تعانيها جراء الضغوط العسكرية والأمنية من إسرائيل وغيرها أبلغ في أثرها مما تعرضت له الجماعة في محنها السابقة أو المنظمات الفدائية لدى ظهورها. ومع ذلك اقتحمت الجماعة ميدان الجهاد المسلح ضد إسرائيل بشراسة فاقت نظيرها من القوى الأخرى. فلماذا لم تُبكّر في ممارسة الكفاح المسلح السري مثلما تفعل الآن علما أن الظروف كانت متاحة أكثر خاصة بعد العام1967؟

لعل الجماعة أصيبت بـ « **انفعال**»[665]. أما أن يستمر لعقود طويلة وبلا مراجعة فهذا يؤشر، إذا اتفق على ذلك، أن الانفعال لم يكن سوى معطى وُظِّف، بوعي أو بدون وعي، لتغذية المواقف والإستراتيجيات الناجمة عنه حتى بات سلوكا اعتياديا وليس طارئا. ولم يكن مبدأ « **السلامة العامة** » ليحرك في الجماعة ساكنا. فمن يتحمل

---

664 **نفس المصدر**.

665 الحروب (خالد) .- حماس ... - مرجع سابق - ص 38.

المسؤولية عن هذا الجمود؟ وهل في تراث الجماعة الأم ما يبرر هذه الاختيارات؟ هل نتحصل على ما يمكن اعتباره تفسيرات سوسيولوجية وأيديولوجية لـ « **التأجيل**» إذا ما أجبنا على هذه الأسئلة بحيث تبدو مبررات الجماعة السياسية (المحنة و« **فتح**» والماركسية) والأيديولوجية (البعث الحضاري الشامل أو الشروط الإسلامية أو التغيير الاجتماعي) مجرد إشكاليات مفتعلة صدقتها الجماعة، وفي أحسن الأحوال ثانوية؟

في ضوء المعاينة الموجزة للنهج الإصلاحي سنلاحظ مدى القصور الذي يعانيه في البناء النظري والأضرار الناجمة عن ذلك. أما لماذا لم يتفكك هذا النهج مبكرا فلأن عناصر نسقية أربعة، على الأقل، وفرت له الديمومة والحماية قبل أن تخترقه التحولات الاجتماعية وتضرب العنصر المركزي فيه وهو القيادة.

ثانيا: معانية اجتماعية للفلسفة الإصلاحية وآثارها

إن المسألة المثيرة للجدل توحي في ضوء تركيز الجماعة على فلسفة التربية والإعداد وكأنها تعيش في مرحلة « **العهد المكي**». هذه الأطروحة التي قد تكون استوطنت عقول الجماعة واستُعمل فيها عامل الزمن لتبرير « **التأجيل**» وليس إيمانا بالأطروحة بحد ذاتها لاسيما وأن « **الإخوان المسلمين**» في السجون المصرية رفضوها بالمطلق حين روجت لها جماعة « **التكفير والهجرة**» فضلا عن تناقضها مع فلسفة الإصلاح ذات الأبعاد الاجتماعية والتي تتطلب التدخل في المجتمع وليس اعتزاله. بيد أن العامل الزمني من شأنه أن يقدم خدمات أيديولوجية تدعم الأطروحات السائدة داخل الجماعة. ولكن لنطرح الأسئلة التالية كيما تتضح المسألة أكثر:

- على افتراض أن المجتمع الفلسطيني هو المقصود بالبعث الحضاري الشامل. فمن هو المجتمع الذي جرى استهدافه؟ هل هو مجتمع الداخل؟ أم مجتمع الشتات؟ أم الشعب الفلسطيني أينما وجد؟ **أي هل ثمة حدود جغرافية؟**

- وعلى افتراض أن المقصود هو مجتمع الداخل. فهل يستهدف الإصلاح مجمل الأفراد والجماعات والمؤسسات التي تشكل المجموع الكمي؟ بمعنى آخر: **هل ثمة حدود ديمغرافية للإصلاح؟**

من المؤكد أن الجماعة عاجزة تماما عن استهداف الأمتين العربية والإسلامية أو حتى الشعب الفلسطيني أينما وجد. ولعلها في ذلك تخلت عن اهتمامها بالشعب الفلسطيني في المحيط العربي تاركة لفروع الجماعة هذه المهمة كما يحصل في الأردن مثلا. وحتى بعد انطلاقة حركة « **حماس**» اقتصر الاهتمام على الداخل، ولم تقم بممارسة العمل التنظيمي في الخارج واستغلال التواجد الكثيف للفلسطينيين في الأقطار العربية[666]مركزة كل ثقلها الإستراتيجي على الداخل الفلسطيني في حين يشدد ميثاق الحركة على إعداد الجيل المسلم وتعبئته للجهاد، وعلى البعث الحضاري الشامل، وعلى اعتبار « **فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها. ولا يملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية. ولا يملك ذلك ملك أو رئيس. أو كل الملوك والرؤساء. ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية. لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة. ومن يملك النيابة الحقة عن الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة؟**»[667]، **وترفع شعار « الله غايتها، والرسول قدوتها، والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانيها**»[668].

على كل حال يبقى الحكم الشرعي جزء من الدين يُحظر على السوسيولوجيا أو غيرها الاقتراب منه. ولكن والحال هكذا، ينبغي أن نلاحظ أن الفعل السياسي غالبا ما يتحلل من قيود الأيديولوجيا في ظروف معينة. وحتى اللحظة لا تتوفر أية معطيات تنبئ بتحول عملي تجاه الفلسطينيين خارج الأرض المحتلة. بمعنى آخر لا توجد مؤسسات للحركة في الخارج تربط بينها وبين الجمهور ولا حتى وسائل اتصال. وكل ما تملكه مكاتب إعلامية أو سياسية رسمية ليست ذات أثر كبير. أما على صعيد المجتمع الفلسطيني في الداخل فلا شك أنه المقصود بالإصلاح. ويبدو أن الجماعة تنازلت عن فرضية « **البعث الحضاري الشامل**» إلى فرضية « **التغيير الاجتماعي**» خاصة بعد انطلاقتها السياسية والعسكرية. أي أنها تنازلت عن « **الشعب الفلسطيني**» وتمسكت بـ « **المجتمع الفلسطيني المتاح**». ولما نكون بصدد الإجابة على السؤال الثاني فإننا نتساءل عما إذا كانت الجماعة، خلال الفترة

---

[666] نفس المرجع.- ص 168،169.
[667] ميثاق حركة المقاومة الإسلامية " حماس " .- المادة 11.
[668] نفس المصدر .- المادة 8.

الإصلاحية، قد وضَّحت حاجتها من الأفراد والعتاد أو ما يسميه سيد قطب بـ « **الطليعة**» أو « **العصبة المختارة**»[669] كنهاية وبداية لمباشرة الجهاد أو الارتقاء من مرحلة إلى أخرى؟ وإذا ما أُبقيت المسألة مفتوحة ديمغرافيا فهل يمكن لغير « **الإصلاح**» أن تسود فلسفة؟ وهل يمكن توقع فواصل بين المراحل إزاء الحراك الاجتماعي والديمغرافي أو إزاء اشتغال المجتمع وإعادة إنتاجه لنفسه في صيرورة لا تتوقف؟ أليست هذه الفلسفة عملية لانهائية ستؤدي، وبلا مواربة، إلى تعطيل الجهاد مرحليا ريثما تتدخل عوامل اجتماعية جديدة تغير من تمترسها؟

لعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن الجماعة تعرف جيدا، كما عرفت بقية المنظمات الفدائية، أن الشعب الفلسطيني مطعون تاريخيا بكرامته ومشتت وخاضع لاستعمار استيطاني جامح لا يعترف حتى بوجوده. ومثل هذا المجتمع لا يحتمل البتة استراتيجيا سلمية. غير أن الجماعة لم تتطلع إلى احتياجات الشعب المتعطش للعودة إلى بلاده واستعادة حقوقه وكرامته وكبريائه المحطم، بل لاستعادة ذاته، وبدلا من ذلك تمسكت بانفعالها فنأت بنفسها عن العمل الجهادي المسلح. وكان بمقدورها لو وظفت مفهوم الجهاد بكل محتوياته العقائدية والحضارية أن تخلق وبشكل مبكر حالة جهادية تختصر الوقت والجهد وتستفيد من المناخات السياسية والأيديولوجية الراديكالية. لو فعلت ذلك لما احتاجت إلى التبريرات ولما اعتبرت لدى ظهور « **حماس**» جهد المقاومة العلمانية بلا طائل. وحتى سنة1985 لمّا قررت المشاركة بالانتفاضات المدنية. نستطيع القول أن الانهماك بالفلسفة الإصلاحية وإهمال الجهاد المسلح أدى، إلى حد ما، بوعي أو بلا وعي، إلى إلحاق الضرر بحجم المقاومة ضد إسرائيل ونوعيتها بشكل متصاعد يتناسب طرديا مع توسع الجماعة ديمغرافيا. لأن هذا التوسع يعني، مبدئيا، وفي ظل الدعوة الإصلاحية، تحييد الأفراد والجماعات والمؤسسات الواقعة تحت سيطرة الجماعة عن المشاركة في الفعاليات النضالية. وكان أجدر بالجماعة أن تراجع توجهاتها بناء على الحراك التنظيمي الذي شهدته طوال سنوات الإصلاح. ولكنها؛ بدت وكأنها خاضعة لسطوة الفلسفة إياها وإفرازاتها ولم يحررها منها إلا تفاقم الحراك التنظيمي والاجتماعي والسياسي. كيف؟ ولماذا؟

ثالثا: العناصر النسقية في استمرار الفلسفة الإصلاحية

1. القيـــادة

تكمن الغاية من وراء التعرض لمسألة القيادة في تحديد الشرائح القيادية داخل الجماعة التي اتخذت من الفلسفة الإصلاحية نهج عمل مركزي. وقدمت مساهماتها الفعالة في تدعيم النهج والحفاظ على استمراريته. وبالتالي فهي تتحمل المسؤولية الأولى والأساسية لجهة اختيارات أفرزت مع الزمن آليات استمرارها. وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من أحد البحوث الجدية التي انتهزت فرصة اندلاع الانتفاضة الشعبية لمعاينة القيادات السياسية في الأراضي المحتلة بما أن المجال قد أتيح للكشف عنها في ضوء تبدل المواقف والأحداث المستجدة. وقد لوحظ أن قيادة الجماعات الإسلامية، عموما، تتشكل من فئتين، الأولى تقليدية (**عتيقة**) والثانية شابة (**حديثة**).

الفئة التقليدية

هي الفئة التي ما زالت متمسكة، نسبيا، بالفكر التقليدي لجماعاتها سواء كانت منتمية إلى جماعة « **الإخوان المسلمين**» أو حزب التحرير، نسبيا، أو الجماعات السلفية أو غيرها من الجماعات الدينية المحافظة وهي فئة الرعيل الأول ممن يتمتعون بالخبرة التنظيمية وقوة الالتزام العقائدي والتي أخذت على عاتقها مهمة البناء. وينحدر أعضاؤها من أصول اجتماعية تبدأ من أدنى السلم الاجتماعي التقليدي حتى أعلاه. ويتوزعون على شرائح الملاكين والتجار وموظفي التربية والتعليم والأوقاف الإسلامية. وفي الضفة الغربية حظيت هذه الشرائح بنفوذ اجتماعي كبير مكنها من مدّ شبكة علاقات اجتماعية واسعة. أما في غزة فإن معظم قياديي « **الإخوان المسلمين**» هم من الموظفين الرسميين أو من الموظفين العاملين في وكالة الغوث الدولية أو في المراكز الدينية للتعليم العالي. وجلهم ينحدر من أصول اجتماعية فقيرة هاجرت غالبيتها إلى غزة عقب حرب النكبة (1948)[670].

---

[669] قطب (سيد) .- معالم في الطريق - مرجع سابق - ص25،11.

[670] الجرباوي (علي) .- الانتفاضة والقيادة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية - دار الطليعة - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى 1989 - ص 48.

الفئة الشابة

هذه الفئة ذات خبرة تنظيمية حديثة نسبيا مقارنة مع سابقتها. وتتشكل في الغالب من حملة الشهادات الجامعية العاملين بحقول مهنية عليا متشعبة تشتمل على قطاعات الطب، الهندسة، المحاماة، التدريس الجامعي والتجارة إضافة إلى الوظائف الدينية. ولأنها الأكثر ثقافة والأشد حركية وفاعلية وعلى صلة وثيقة بالقاعدة فقد حظيت بنفوذ واسع داخل بنية تنظيماتها وداخل المجتمع. ولم تحل أصولها الاجتماعية الفقيرة وإقامتها في المخيمات والقرى والأحياء الشعبية من تبوؤ مكانة اجتماعية جيدة بفضل حضورها الكثيف في سلك التعليم العالي في الكليات والمعاهد العليا والجامعات[671].

الفئة اللامنتمية

تشمل رجال الدين وموظفي الأوقاف. وتقع على هامش الجماعات الإسلامية نظرا لقلة عددهم ونزعتهم المحافظة شبه الرسمية والمستقلة. إلا أنهم يتمتعون بالاحترام الذي تحظى به الفئة الأولى باعتبارهم يشكلون امتدادا طبيعيا وعنصرا مساندا في مجتمع إسلامي النزعة والثقافة. إذ تسهم هذه الفئة بتعزيز التوجه الديني من خلال المؤسسات المختلفة الدينية منها والعلمانية[672]. ومن الأهمية بمكان التذكير بأن الفئة الإسلامية من القياديين المستقلين والحركيين تقع في نطاق هذه الفئة.

لنناقش الفئتين الأولى والثانية حيث تقع القيادتين العتيقة والحديثة للجماعة. إذ من السهل ملاحظة دور الفئة الأولى باعتبارها الفئة المسؤولة عن تدشين فلسفة الإصلاح وتحديد الاختيارات الإستراتيجية. بل إنها المسؤولة عن بقاء الجماعة التي أصيبت القيادة فيها بـ « **الانفعال**». فالعزوف عن الكفاح المسلح وعدم ممارسة العمل السياسي عنى في الوقت ذاته إتاحة المجال لذوي التوجهات العلمانية واللامنتمية أيديولوجيا لاحتكار العمل السياسي وتبوئهم صدارة العمل الوطني في مستوياته المختلفة. لذا نجد الشرائح الاجتماعية المتنفذة تاريخيا قد هيمنت على ساحة العمل الكفاحي إلا من الشرائح الوطنية الشابة التي شكلت منافسا لها. وكلتاهما اشتهرتا بكونهما « **القيادات الوسيطة**»[673]. أي تلك التي لم تقدر على لعب دور مركزي في قيادة الداخل. بل دور الوسيط الذي حاول على الدوام المواءمة بين ضغوط السلطة المحتلة وضغوط منظمة التحرير الفلسطينية وأطراف الصراع الأخرى. وغني عن القول أن الفئة التقليدية لا يصح وصفها بالقيادات السياسية الهامشية لأنها، أصلا، لم تمارس العمل السياسي. فاختياراتها عززت من كونها قيادات دينية وساهمت بفعالية في زجها بالعمل الاجتماعي والمؤسسي. وبمرور وقت كاف اتسمت بكونها قيادات اجتماعية. وهذه السمة حققت لها امتيازا عن القيادات السياسية بحيث يمكن القول أنها اندمجت كما لو أنها تمارس نوعا من التخصص في عملها يعفيها تماما من التطلع إلى السياسي.

أما القيادة الشابة في الجماعة فهي تمثل الجيل الذي لم يع الهزائم ولا المحن وبالتالي فهي ليست مسؤولة عنها. وهي التي ولدت في منتصف العقد السادس من القرن العشرين وبمتوسط عمري يبلغ 27 عاما، وطبقا لإحصاءات إسرائيلية سنة 1985 يشكل هؤلاء نحو22.85% من إجمالي السكان لفئة عمرية تقع ما بين 20 سنة–34 سنة[674]. ولا ريب أن التعليم العالي وانتشار الجامعات في الأراضي المحتلة قد لعبا الدور الحاسم في ولادة هذه الفئة القيادية التي ركزت نشاطاتها داخل أحرام الجامعات على العمل السياسي والأيديولوجي ولهذا فقد اكتسبت سمة القيادات السياسية. ومن هنا جاء التغيير داخل الجماعة كنتيجة لصراع بين جيلين وتوجهين وثقافتين الأولى مشبعة وقانعة بالدور الاجتماعي والإصلاحي والأخرى متحضرة ومندفعة نحو الطموح السياسي لكسر الاحتكار التقليدي والعلماني. وفيما تحصنت الفئة التقليدية بتاريخيتها وهيبتها الاجتماعية والدينية استعانت الفئة الشابة بالفئآت العمرية المماثلة محققة تطلعاتها دون المس بدور الفئة التقليدية ومكانتها الاجتماعية والدينية.

2. البيعـــة

---

671 نفس المرجع .- ص 50.

672 نفس المرجع .- ص 52.

673 ماعوز (موشيه) .- القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية ... - مرجع سابق.

674 اعتمادا على الإحصاء الإسرائيلي لسنة 1985. **راجع**: منصور (كميل) إشراف.- الشعب الفلسطيني في الداخل...- مرجع سابق - ص 28.

تحتل البيعة مكانة حاسمة ومعقدة في التراث التنظيمي للجماعة لاسيما وأنها تعبر عن ذروة الالتزام والطاعة التي يكون العضو قد بلغها بعد مضي وقت طويل من الإعداد والتكوين الديني والبدني والعملي قبل أن يدعى ليؤدي القسم التالي: « **أعاهد الله العظيم على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد في سبيله والقيام بشروط عضوية جماعة « الإخوان المسلمين» وواجباتها، والسمع والطاعة لقيادتها في المنشط والمكره في غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلا وأبايع على ذلك والله على ما أقول وكيل**»[675]. وبخلاف البيعة الأولى، حين تأسيس الجماعة والتي اتسمت بالعضوية والبساطة بين بضعة أفراد، فإن توسع الجماعة كشف عن الحاجة إلى ضبط معايير العضوية وتحديد أنواعها ابتداء من المؤتمر الثالث للجماعة الذي عقد سنة 1935. وفي هذا السياق ثمة أربعة مراتب تنظيمية لكل منها شروط معينة نوردها على التوالي كما حددها حسن البنا في مذكراته:

- **الأخ المساعد**. وهو أول مراتب العضوية التي يعلن فيها العضو استعداده للصلاح.
- **الأخ المنتسب** ويلتزم إضافة لما سبق بحفظ العقيدة والتزام الطاعات والكف عن المحرمات وحضور الاجتماعات الأسبوعية والسنوية وغيرها متى دعي إليها.
- **الأخ العامل**. تعبر عن اكتمال صفة العضوية وشروطها. ويصبح حامل الرتبة عضوا رسميا في الجماعة ويتعهد بمزيد من الواجبات والالتزام كالتعهد بحفظ ورد من القرآن وحضور مجالسه الأسبوعية والدائرة والاشتراك في صندوق الحج ولجنة الزكاة والانضمام إلى فرقة الرحلات (الجوالة) والتزام التحدث باللغة العربية الفصحى قدر المستطاع... والعمل على تثقيف النفس في الشؤون الاجتماعية العامة والاجتهاد في حفظ أربعين حديثا نبويا وقبول مناصفات الإخوان التأديبية.
- **الأخ المجاهد**. هي أرفع مرتبة تنظيمية. ولا تحق إلا للأخ العامل. وفيها يتهيأ العضو ليصبح داعية. حيث يطلب منه تحرّي السنة المطهرة ... في الأقوال والأفعال والأحوال، وقيام الليل وأداء الجماعة والعزوف عن مظاهر المتع الفانية والبعد عن كل ما هو غير إسلامي ... والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتلبية الدعوة متى وجهت إليه في أي وقت[676].

إذن المرتبة الكاملة هي المرتبة الثالثة لما يصبح الأخ العضو عاملا. أما المرتبة الرابعة فهي مرتبة انتقائية حتى وإن كانت من حق جميع الأعضاء العاملين لأن القصد منها أساسا اختيار أفضل الأعضاء للنواة العسكرية. ومن بين هؤلاء ظهرت التشكيلات العسكرية للجماعة منذ زمن « **البنا**» وحتى الآن[677]. أما البيعة فتتم في المرتبة الثالثة. وقد حددت رسالة التعاليم أركانها بعشرة هي: « **الفهم والإخلاص والعمل والجهاد والتضحية والطاعة والثبات والتجرد والأخوة والثقة**»[678]. واقتصرت الرسالة على الإفاضة بتفسير كل ركن من هذه الأركان.

هكذا فإن البيعة تنطوي على جهاد كبير للوصول إليها. ولكن ميزتها أنها ليست بيعة تنظيمية أو حزبية يمكن أن تتدخل بها مؤثرات عديدة وشروط وضعية دنيوية بل هي بيعة ذات شروط عقدية يبايع المسلم فيها الله سبحانه وتعالى والإخلاص في العمل الذي أراد أن يساهم فيه. هذا ما يبوح به مرشد الجماعة الشيخ عمر التلمساني الذي يرى، أيضاً، أن كلمة « **البيعة**» أثير حولها الكثير من الجدل وربما الشكوك ممن يريدون تشويهها في حين أنها ليست بالكلمة التي تخيف إنسانا أو تربط إنسانا بإنسان لأن الله تعالى يقول: « **إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم**»[679] **(سورة الفتح ،آية 10)**. هذا المحتوى للبيعة يعكس، في واقع الأمر، جوهر الدعوة التي نادى بها الشيخ حسن البنا والتي تجتمع فيها المدارس الإسلامية الثلاث، الإصلاح ،الدعوة والجهاد. فالعضو المبايع هو فعلا مصلح وداعية ومجاهد. غير أن وجهة الدعوة هذه تغيرت وأصبحت ذات منحى إصلاحي يبتعد عن الجهاد

---

[675] النظام العام للإخوان المسلمين - المادة 4 / الفقرة ب .

[676] البنا (حسن).- مذكرات الدعوة والداعية - الزهراء للإعلام العربي - القاهرة، جمهورية مصر العربية - 1990/ص256 - 257.

[677] أبو عامود (محمد سعيد) : البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي ... - الوحدة - مرجع سابق - ص 232.

[678] البنا (حسن) .- مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا - مطابع الوفاء - المنصورة، جمهورية مصر العربية - بدون تاريخ - ص390. ومن الآن سنعتمد لفظ " الرسائل " للدلالة على المؤلف مع تحديد اسم الرسالة ورقم الصفحة حتى نهاية البحث.

[679] أبو عامود (محمد سعيد) .- البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي ...- مرجع سابق – ص 232.

بحيث لا نجد للعضو المجاهد أي حضور. ولا شك أننا إزاء تجميد لبعض أركان البيعة وتطبيقاتها التاريخية بل وتوجيه البيعة برمتها نحو الفلسفة الإصلاحية واختزالها في الالتزام والطاعة تلبية لاحتياجات الدعوة في توجهاتها الجديدة. وعلى المستوى التنظيمي فمن الصعوبة توقع فوز العضو بالبيعة خارج العمل الإصلاحي وقيوده. وإذا ما أينعت همهمات البعض في التساؤل عن مكانة الجهاد في استراتيجيات الجماعة فالإجابة المألوفة أن الأوان لم يحن بعد. وهي إجابة رطبة إذا ما عُلّلت بمحتوى الفلسفة الإصلاحية القائمة على الإعداد والتكوين (التمكين أولا). أما إذا ما تعاقبت التساؤلات فإن مكانة العضو التنظيمية تهتز حين يتعرض للحصار والريبة والعزل وربما الإقصاء وكأن تَقَصي مكانة الجهاد توازي الخروج عن البيعة.

ولا يخفى أن من نتائج هذه الفلسفة احتمالين: **الأول** هو خلق جيل فلسطيني برعاية الجماعة خال من أية ثقافة جهادية، وحتى من ثقافة تاريخية وسياسية حول قضيته، لأنه مُغَيب عنها أصلا. وثقافته عنها لا تزيد عن ثقافة العوام من الناس فلسطينيين كانوا أو عربا* فضلا عن شعوره بالحرج حينا واللامبالاة حينا آخر عند الحديث عنها أو عن موقف الدين منها. ولا شك أن الجهل في القضية يعزز من صعوبة التغيير أو الخروج عن الجماعة. و**الثاني** نفور جماهيري من حول الجماعة، وانسحابات فردية ملحوظة، وحتى انشقاقات. وهذا يعني العجز عن إحداث أي تغيير في مواقف الجماعة. ويمكن النظر إلى تكوُّن فئة « **الإسلاميين المستقلين**» كرد فعل على الموقف من الجهاد مثلما هو الأمر بالنسبة لظهور بعض تيارات « **الجهاد الإسلامي**» أفرادا وجماعات منذ النصف الثاني من السبعينات. وكذا الأمر فيما يتعلق بمبادرات فردية تمثلت بالتحاق البعض بالمنظمات العلمانية بهدف التدرب على السلاح أو خوض القتال مع الاحتفاظ بالمعتقدات. أو حتى السفر إلى مناطق الحروب في الدول العربية والإسلامية خاصة أفغانستان.

3. مبدأ « السلامة العامة »

تعتبر تيارات « **الجهاد الإسلامي**» وخاصة « **حركة الجهاد الإسلامي**» الأكثر انتقادا لهذا المبدأ عند « **الإخوان المسلمين**» أينما كانوا. وسبقت الإشارة إلى الدكتور فتحي الشقاقي الذي كرر انتقاده للجماعة، بسبب نزوعها إلى التمسك به، حتى في أواخر أيامه بالرغم من تصَدُّر حركة « **حماس**» للمواجهة المسلحة مع إسرائيل. وليست لدينا معلومات دالة على استمرار الجماعة العمل بهذا المبدأ في ضوء تصريحات « **الشقاقي** ». إلا أن العمل به ظل قائما حتى بعيد اندلاع الانتفاضة الشعبية. فهل ثمة ما يبرر العمل به اجتماعيا؟

إذا تتبعنا الخطاب السياسي والأيديولوجي للجماعة فلن نعثر في أي نص من النصوص التي أصدرتها الجماعة أو قادتها أو كتابها أو المناصرين لها على أي أثر مباشر للمبدأ. وربما يكون حاضرا في بعض التصريحات إلا أنه لا يعبَّر عنه بصريح العبارة. لذا فهو فرضية نظرية من الواجب التحقق منها والبحث عنها في الإطار الاجتماعي حيث يمكن ملاحظتها*. في هذا السياق يمكن القول أن التدخل في المجتمع بشكل منظم يستدعي قدرا كبيرا من المسؤولية بما أن المسألة تتعلق بمجموعة من المؤسسات والسلوكيات تؤدي خدمات اجتماعية وتنظيمية متبادلة في إطار العلاقات المنسوجة مع فئات اجتماعية متباينة وأهمها الفئآت الفقيرة والمتوسطة. فالتوجه نحو إقامة المؤسسات الدينية والاجتماعية والتعليمية والعلمية والخيرية... الخ يعني الانهماك في الحياة المدنية والعمل على توفير شروط الاستمرارية كالتأهيل الإداري والحاجة إلى جهاز بيروقراطي وجمع التبرعات

---

* ثمة دراسة ميدانية صغيرة أجراها مركز الأبحاث الفلسطيني على نخبة مثقفة من طلبة الجامعات المصرية واللبنانية استهدفت اختبار المستوى المعرفي لهم في جوانب تاريخية وسياسية بسيطة للقضية الفلسطينية. وقد اختيرت الجامعات المصرية واللبنانية باعتبارها أكثر الجامعات حراكا سياسيا حول القضية. وقد أُجري الاختبار على 112 طالبا من أصل 200 طالب. إذ تغيب نحو 88 طالبا عن الاختبار. وضمت العينة 73 فلسطينيا و 33 عربيا بينهم 21 مصريا و 12 أردنيا و 6 آخرين من لبنان والعراق واليمن والبحرين.ومن بين الأسئلة المطروحة عبَّر 70%منهم عن اهتمام كبير جدا بالقضية الفلسطينية، و 27% عن اهتمام كبير و 3% عن اهتمام متوسط. أما نتائج الاختبار فكانت على عكس درجة الاهتمام. إذ كشفت عن مستوى معرفي بالقضية محدد بـ 17.846% فقط. **راجع**: صايغ (أنيس) .- الجهل بالقضية الفلسطينية: دراسة في معلومات الجامعيين العرب عن القضية الفلسطينية – مركز الأبحاث (م.ت.ف) – بيروت، لبنان - الطبعة الأولى شباط/ فبراير 1970.

* من الجدير التنويه أن للمبدأ تجلياته الحاضرة بشكل أو بآخر حتى في عمق التشكيلات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية بما في ذلك المنظمات الفدائية ابتداء من القمة وحتى القاعدة بحيث يشمل مختلف المؤسسات المدنية والعسكرية.

وتلبية الاحتياجات الماسة للسكان. إذ يذكر أحد قادة الجماعة في مدينة نابلس بالضفة الغربية أنه يشارك في الإشراف على لجنة أموال الزكاة التي تقدم المساعدات المالية لأكثر من عشرة آلاف عائلة محتاجه[680]. ولما يقع النظر في حجم المؤسسات والمسؤوليات التي تكفلت بها الجماعة والعلاقات الاجتماعية والدينية المتشعبة التي بنتها فمن الطبيعي أن يتركز اهتمامها على توفير الحد الأدنى من الحماية لعدم إتاحة الفرصة لأهم فاعل استراتيجي (القوة المحتلة) للتدخل في البنية المؤسسية. وبهذا النهج تكون الجماعة قد نزعت فعليا إلى الأخذ بمبدأ السلامة العامة دون أن تأمن على نفسها من التدخل الإسرائيلي بين الحين والآخر. والمشكلة أن هذا المبدأ أخذ يترسخ كلما تضخمت البنية المؤسسية وزادت أعباء الجماعة لاسيما فيما يتعلق بحجم الرعاية الاجتماعية. وهنا بالضبط فرضت المأسسة الاجتماعية والدينية اختيارات محدودة أمام الجماعة التي استغلت تضخمها في العمل السياسي وليس في العمل العسكري، الأمر الذي عرضها لردود فعل سلبية وانتقادات حادة ابتداء من أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. والثابت تاريخيا أن الجماعة أفادت من العمل السياسي عبر طلبة الجامعات. وتعززت جماهيريتها من خلال محاولات احتواء التململ المضطرد كتأسيس الأنوية العسكرية (**1983**) أو المشاركة في المقاومة المدنية للاحتلال (**1985**). غير أن التمسك بمبدأ السلامة ظل متاحا حتى نهاياته. ففي مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين (**1987/4/27**) حول عدم تبني « **الإخوان المسلمين**» للكفاح المسلح بشكل معلن قال: « **إن الإخوان يقاومون الاحتلال. وأنهم مع الكفاح المسلح دون أن يتبنوا ذلك كموقف رسمي معلن كما هي الحال بالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي**»[681].

ومهما يكن الأمر. فالنهج الإصلاحي، وفي خضم الصحوة الإسلامية وانتشار التدين، فتح قريحة الجماعة على الإفادة من هذا المناخ بالتحول إلى حركة جماهيرية واسعة وتعزيز نفوذها الاجتماعي والسياسي بأقل التكاليف. وفي هذا السياق يشار عادة إلى تغاضي إسرائيل عن نشاطات الجماعة بغية ضرب القوى الوطنية العلمانية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. بيد أن هذا التفسير الذي روجته ذات القوى لم تروجه ضد تيارات « **الجهاد الإسلامي**»*. مما يعني أن المسألة تدخل في نطاق الصراع على النفوذ. ويدلل إلى حد كبير على المكاسب التي حققتها الجماعة. أما فيما يتعلق في الموقف الإسرائيلي فسواء تعلق « **بغض الطرف**» أو بـ « **الحيرة**» تجاه نمو الجماعات الإسلامية عموما[682] فمن المؤكد أنه كان عليها أن توقف المد الإحيائي الديني الذي اجتاح العالم الإسلامي برمته كيما توقفه في الأراضي المحتلة.

4. تراث الجماعة الأم ومسألة الجهاد

سيلاحظ المطلع على تراث الجماعة ممثلا برسائل الشيخ حسن البنا ومذكرات الدعوة والداعية أنه ثمة بون شاسع بين تاريخية عمل الجماعة الأم و« **الإخوان المسلمين**» في فلسطين. وفيما عدا جوانب العمل الإصلاحي والاجتماعي والتنظيمي لا يبدو أن هنالك أوجه شبه أخرى. بل إن المقارنة بين تراث الجماعة الأم ونشاطات « **الإخوان المسلمين**» في فلسطين بعد أزمة **العام1954** لتكشف عن وجود تناقضات غير مسبوقة في آليات العمل والمواقف والإستراتيجيات. وهذه، كلها، تنطبق على الجماعة الأم وبقية فروعها في العالم العربي والإسلامي ولا يختص بها « **إخوان فلسطين**» وحدهم، إذ أن الموقف يأتي انعكاسا لمواقف الجماعة الأم. والمدهش، حقا، ألا نعثر قط ، فيما أطلعنا عليه من كتابات تناولت تاريخية الجماعة في فلسطين أو غيرها أو حركة « **حماس**» على ما يلفت الانتباه لمثل هذه المسألة ولا حتى في « **الكتابات العلمانية**» التي تأخذ على الجماعة غيابها الطويل عن الجهاد ولا على لسان السياسيين والقادة من الجانبين. ففي تاريخ الجماعة الأم لم يثبت قط أن أثيرت أية إشكالات حول مسألة الجهاد قولا وعملا منذ تأسست وحتى اغتيال الشيخ حسن البنا أوائل العام1949. وليس في تراثها النظري والتطبيقي ما يشير إلى الفصل بين الجهاد وأركان الدعوة أو أي أمر آخر من هذا القبيل. والثابت أن الجهاد ظل

---

[680] أبو عمرو (زياد) .- الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزة **...** مرجع سابق - ص 14.

[681] نفس المرجع .- ص 26.

* لعل المرجح في ذلك أن "الجهاد الإسلامي" اعتبرت جزء من "فتح" أو أنها تعمل بالتنسيق معها.بيد أنها فيما بعد،حيث اتضحت هويتها، هوجمت بشدة بدعوى تلقيها أوامر وتعليمات من إيران.والطريف في هذه الاتهامات أن مروجيها لا يتجاهلون،تماما، العلاقات التاريخية التي نسجوها مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية سابقا ومع دول عربية وُصفت بـ"التقدمية"،ولكن الوضع السياسي الميال للمصالحة مع إسرائيل،وغير المتبلور في حينه، يجعل من مقارعة هذه الأخيرة محرجا،وكما لو أنه همٌّ قومي.

[682] الحروب (خالد) .- حماس **...** - مصدر سابق - ص 223.

حاضرا في فكر الجماعة منذ البداية. بل كان المبرر لولادتها منذ اللحظة التأسيسية كما يستشف من الرواية التي قدمها « **البنا**» في مذكراته:

« في ذي القعدة سنة 1347هـ، مارس سنة 1928م ... زارني بالمنزل أولئك الأخوة الستة: حافظ عبد الحميد، أحمد المصري، فؤاد إبراهيم، عبد الرحمن حسب الله، إسماعيل عز، زكي المغربي، وهم من الذين تأثروا بالدروس والمحاضرات التي كنت ألقيها، وجلسوا يتحدثون إلي .. قالوا: لقد سمعنا ووعينا، وتأثرنا .. ولقد سئمنا هذه الحياة: حياة الذلة والقيود، وها أنت ترى أن العرب والمسلمين في هذا البلد لاحظّ لهم من منزلة أو كرامة، وأنهم لا يُعدّون مرتبة الأجراء التابعين لهؤلاء الأجانب.. ولا نستطيع أن ندرك الطريق إلى العمل كما تدرك، أو نتعرف السبيل إلى خدمة الوطن والدين والأمة كما تعرف، وكل الذي نريده الآن أن نقدم لك ما نملك لنبرأ من التبعة بين يدي الله، وتكون أنت المسؤول بين يديه عنا وعما يجب أن نعمل، وإن جماعة تعاهد الله مخلصة على أن تحيا لدينه، وتموت في سبيله، لا تبغي بذلك إلا وجهه، لجديرة أن تنتصر، وإن قل عَددها وضعفت عُددها».

ويبدي « **البنا**» تأثره العميق إزاء هذا الموقف ويقول:

« شكر الله لكم وبارك هذه النية الصالحة،.. فلنبايع الله على أن نكون لدعوة الإسلام جندا،.. وكانت بيعة ... وكان قسما أن نحيا إخوانا نعمل للإسلام ونجاهد في سبيله. وقال قائلهم: بم نسمي أنفسنا؟ وهل نكون جمعية أو ناديا، أو طريقة أو نقابة حتى نأخذ الشكل الرسمي؟ فقلت لا هذا، ولا ذاك.، ولكن أول اجتماعنا وأساسه: الفكرة والمعنويات والعمليات. ونحن أخوة في خدمة الإسلام، فنحن إذن الإخوان المسلمون ... وولدت أول تشكيلة للإخوان المسلمين من هؤلاء الستة، حول هذه الفكرة، على هذه الصورة وبهذه التسمية»[683].

يشير الاقتباس أعلاه أن الجماعة تأسست صدفة رداً على الحضور الاستعماري الأجنبي في مصر وامتهان الكرامة العربية والإسلامية. ولم يكن ثمة مواقف مسبقة تجاه أية مسألة من المسائل الدينية والعقدية. وعلى امتداد « **الرسائل**» كانت مشاكل الأمة حاضرة في الاستعمار والحزبية والربا والشركات الأجنبية والإلحاد والإباحية وفوضى التشريع واليأس والشح والخنوثة والجبن والإعجاب بالخصم إعجابا يدعو إلى تقليده في كل ما صدر عنه وبخاصة في سيئآت أعماله[684]. وبينما يتراجع الدين الإسلامي يتقدم النشاط التبشيري. وانطلاقا من هذا التشخيص شرَعت الجماعة بانتهاج فلسفة إصلاحية تستهدف الفرد والجماعة والدولة من خلال التركيز على العبادات وإصلاح القانون ومظهر الاجتماع ومحاربة الإباحية والإلحاد وتنظيم التعليم باستعمال الدعوة والبيان وسيلة مركزية لتحقيق الغايات العليا للجماعة ممثلة ببعث الروح الإيمانية في النفوس[685].

واضطلعت الجماعة في سني التكوين الأولى بمهمتين، البناء والدعوة بوسائل سلمية. ونسجت شبكة من العلاقات ذات الطابع الديني الصرف ابتداء من جامعة الأزهر مرورا بالجمعيات الإسلامية وصولا حتى القصر الملكي خاصة بعد تولي الملك فاروق العرش سنة 1936. وقد ربطت علاقات وثيقة بالقصر لأنها توسمت الخير في الملك[686] الذي تلقى تربية دينية رعاها آنذاك شيخ الأزهر مصطفى المراغي الذي تربطه علاقة بالشيخ حسن البنا وإن كانت سلبية في بعض الأحايين. وزاد أنْ استبشرت الجماعة بحكومة علي ماهر التي ضمت ثلاثة شخصيات من قادة العمل الإسلامي*. وبسبب أعباء البناء والانتشار ومراهنتها على دعم القصر لدعوتها لم تكن الجماعة مهيأة لغير الدعوة بالحسنى والتبشير بأهدافها، ولم يكن لها من مصلحة غير ذلك. إلا أن تغليبها للقوة

---

[683] البنا (حسن) .- مذكرات الدعوة والداعية - مرجع سابق / ص95 -96.

[684] الرسائل .- دعوتنا / ص 34 - 35 .

[685] نفس المصدر .- إلى أي شيءٍ ندعوا الناس ؟ / ص57 – 59.

[686] ميتشل (ريتشارد) .- الإخوان المسلمون - مرجع سابق/ ص 128،123،122. **وكذلك**: البنا (حسن) .- مذكرات الدعوة **...** - مصدر سابق - ص 191.حيث وردت العبارة التالية:" إن لنا في جلالة الملك المسلم أيده الله أملا محققا ".

* **المقصودون هم**: صالح حرب باشا الذي عين في وزارة الدفاع وعبد الرحمن عزام بك الذي عين وزيرا للأوقاف ثم رئيسا للشؤون الاجتماعية فرئيسا للحرس الوطني، وعزيز علي المصري الذي عين قائدا عاما للقوات المسلحة. ويعلق صالح أبو رقيق على هؤلاء الثلاثة بالقول أنهم : " لم يكونوا من حزب يدين بالولاء لعلي ماهر **...** وثابت في التاريخ أن الرجال الثلاثة لم يكونوا قط من رجال القصر بل كانوا جميعا أبطال حركات تحررية إسلامية ". **راجع**: ميتشل (ريتشارد) .- المرجع السابق - ص 93 والحاشية المنجمة.

الروحية على القوة المادية لم يثنها عن الانخراط في ممارسة العمل السياسي[687] ولا عن التهيؤ للجهاد. فقد كانت الفرق الرياضية الأولى التي أنشئت في مدينة الإسماعيلية (**1928**) ثم « **الجوالة 1935**» و « **الكتائب-1937** » وأخيرا « **الأسر**» و « **النظام الخاص**»، في الأربعينات، كلها تنظيمات ذات أهداف عسكرية أنشئت في خضم الدعوة والعمل الإصلاحي.

ولما انعقد المؤتمر الثالث (**آذار/ مارس1935**) جرى التعرض لمعالجة المسائل التنظيمية الناجمة عن ازدياد العضوية وما تتطلبه من مبادئ ومسؤوليات. كما نظر المؤتمر في التنظيم القيادي وهيكل الإدارة وتثبيت الولاء وإيجاد أداة لتنفيذ أفكار الجماعة. وفي هذا السياق وقع إقرار تشكيلات الجوالة (الكشافة). أما حين انعقاد المؤتمر الخامس (**1939/1938**)[688] فالتركيز انصب على توجيه التنظيمات الداخلية التي وصفها « **البنا**» بالمرحلة الثانية، مرحلة التكوين والاختيار والإعداد[689]. وفي رسالة المؤتمر الخامس نلحظ تعريفين **الأول** يحدد هوية الجماعة بأنها « **رسالة سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية ومنظمة رياضية ووحدة ثقافية تعليمية وشركة اقتصادية وفكرة اجتماعية**»[690]. أما **الثاني** فيحدَّد فيه محتوى « **إسلام الإخوان المسلمين**» إذ تعتقد الجماعة: « **أن أحكام الإسلام وتعاليمه شاملة تنتظم شؤون الناس في الدنيا وفي الآخرة، وأن الذين يظنون أن هذه التعاليم إنما تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من النواحي مخطئون في هذا الظن، فالإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية ودين ودولة، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف**»[691]. وإزاء التضخم التنظيمي والمؤسساتي والفكري للجماعة أخذت الأصوات تتعالى عن الأهداف والخطوات المقبلة متسائلة: « **هل في عزم الإخوان المسلمين أن يستخدموا القوة في تحقيق أغراضهم والوصول إلى غاياتهم؟ وهل يفكر الإخوان المسلمون في إعداد ثورة عامة على النظام السياسي أو الاجتماعي في مصر؟**» لنستمع لإجابة « **البنا**» على هذه الأسئلة:

« **إن الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها، وحيث يثقون أنهم قد استكملوا عدة الإيمان والوحدة... وسيكونون شرفاء صرحاء وسينذرون أولا.. أما الثورة فلا يفكر الإخوان المسلمون فيها، ولا يعتمدون عليها، ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها، وإن كانوا يصارحون كل حكومة في مصر بأن الحال إذا دامت على هذا المنوال ولم يفكر أولو الأمر في إصلاح عاجل وعلاج سريع لهذه المشاكل، فسيؤدي ذلك حتما إلى ثورة ليست من عمل الإخوان المسلمين ولا من دعوتهم، ولكن من ضغط الظروف ومقتضيات الأحوال، وإهمال مرافق الإصلاح. وليست هذه المشاكل التي تتعقد بمرور الزمن ويستفحل أمرها بمضي الأيام إلا نذيرا من هذه النذر، فليسرع المنقذون بالأعمال**»[692].

من الواضح أن الجماعة توجه إنذارا صريحا للسلطة بيد أنها تدرك الفرق بين الشعور بالقوة وبين استعمالها. إذ أن الخطوة التنفيذية لم يحن أوانها بعد. لذا لا بد من المصارحة والرد على **المتعجلين**، ذلك أن « **ميدان القول غير ميدان الخيال، وميدان العمل غير ميدان القول، وميدان الجهاد غير ميدان العمل، وميدان الجهاد الحق غير ميدان الجهاد الخاطئ**». **إذن لا بد من إعداد جيد:** « **وفي الوقت الذي يكون فيه منكم – معشر الإخوان المسلمين – ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل منها نفسها روحيا بالإيمان والعقيدة، وفكريا بالعلم والثقافة، وجسميا بالتدريب والرياضة، في هذا الوقت طالبوني بأن أخوض بكم لجج البحار، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل عنيد جبار، فإني فاعل إن شاء الله ... إني أُقدِّر وقتا ليس طويلا... وقد تستطيعون أنتم معشر نواب الإخوان ومندوبيهم أن تُقَصِّروا هذا الأجل إذا بذلتم همتكم وضاعفتم جهودكم ... فلا تضيعوا دقيقة بغير عمل**»[693].

ولم تمض بضعة شهور على انعقاد المؤتمر الخامس حتى جاهرت الجماعة بصعوبة تحقيق الإصلاح سلما أو عن طريق القصر. واعترفت: « **بأن موجة قوية جارفة وتيارا شديدا دفاقا قد طغى على العقول والأفكار في غفلة من الزمن وفي غرور من أمم الإسلام**»، وبعظم التحديات التي تواجه الجماعة حيث: « **قامت مبادئ أو دعوات وظهرت نظم وفلسفات**

---

[687] اعترفت الجماعة بمزاولتها النشاط السياسي لأول مرة في أول عدد صدر لمجلة "النذير" في شهر أيار/مايو سنة 1938.نفس المرجع .- ص 88.

[688] انعقد المؤتمر الرابع سنة 1937 لغاية محددة وهي الاحتفال بتنصيب الملك فاروق ملكا على مصر بعد عام من وفاة والده.

[689] ميتشل(ريتشارد) .- الإخوان المسلمون - مرجع سابق - ص88.

[690] الرسائل .- رسالة المؤتمر الخامس / ص 174-175.

[691] نفس المصدر .- ص 171.

[692] نفس المصدر .- ص 189-190.

[693] نفس المصدر .- ص 181.

وتأسست حضارات ومدنيات ونافست هذه كلها فكرة الإسلام في نفوس أبنائها وغزت أممه في عقر دارها وأحاطت بهم من كل مكان وانخدعت بها دول كانت في الصميم والذؤابة من دول الإسلام»، وأسوأ من ذلك لما: « **نشأ في كل الأمم الإسلامية جيل مخضرم. إلى غير الإسلام أقرب.. احتل مكان الزعامة .. وارتفعت الأصوات: أنْ خلصونا مما بقي من الإسلام وآثار الإسلام»** [694]. هكذا فقدت الجماعة ثقتها بالحكام لأنهم: « **تربوا في أحضان الأجانب .. ولا نبالغ إذا قلنا أن الفكرة الاستقلالية في تصريف الشؤون والأعمال لم تخطر ببالهم فضلا عن أن تكون منهاج عملهم»**، وبالرغم من أننا: « **تقدمنا بهذه الأمنية إلى كثير من الحاكمين في مصر فكان طبيعيا ألا يكون لهذه الأمنية أثر عملي.. وفاقد الشيء لا يعطيه»**[695]. لذا، فإن مهمة الجماعة: « **أن تقف بوجه هذه الموجه الطاغية من مدنية المادة وحضارة المتع والشهوات التي جرفت الشعوب الإسلامية .. حتى تنحسر عن أرضنا.. بل سنلاحقها في أرضها وسنغزوها في عقر دارها»**[696]. ومن يتهم الجماعة باليأس فليعلم: « **أن الدعوة لا تنتصر إلا بالجهاد والتضحية والبذل وتقديم النفس والمال»**. كما أن الجماعة لم تعد تتحدث عن إصلاح الأمة الإسلامية فحسب بل عن « **مصر أولا** »[697]، والنظر إليها نقطة انطلاق. وقد ترافق هذا الاختيار الجديد مع توجه « **البنا**» إلى الشروع بعروض مسهبة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها مصر وفقرائها لاسيما شرائح الفلاحين المعدمة[698]. **والسؤال: هل هذا هو تراث الجماعة في فلسطين وغيرها من البلدان العربية والإسلامية؟**

بمقتضى الفلسفة الإصلاحية يلاحظ على الجماعة في فلسطين أنها عملت كما لو أنها جماعة مستجدة عديمة المرجعية والخبرة. لقد كان من المبرر أن تعيد الجماعة بناءها التنظيمي بعد المحن التي أصابتها ولكن أن تمارس انتقاء على تراث الجماعة الأم كاختيارها للفلسفة الإصلاحية وابتعادها عن العمل المسلح فهو ما لم يوجد نظير له إلا بعد العام1954. لماذا؟ لأن الجماعة باتت بحاجة إلى خطاب جديد، ولا بد من شرعية تاريخية أو حتى كاريزمية تغطي الاختيارات الجديدة بل وتبررها. ولا نستبعد في هذا السياق أن يكون الموقف إزاء الثورة أو الدعوة لعدم التعجل قد استعملت لهذا الغرض الذي كاد أن يفضي بالجماعة في فلسطين إلى التخلي عن تراث الجماعة الأم وتحويلها إلى حركة إصلاحية سلمية مثلما هو الحال في مصر ودول أخرى حيث لا للجهاد ولا للفكر الجهادي أي حضور. وإذا ما قارنا بعضاً من أطروحات الجماعة في العهد الإصلاحي مع تراث الجماعة الأم فيما يتعلق بالجهاد فسيتبين لنا كما لو أننا إزاء تبريرات مختلفة ليس لها أساس وليس صحيحا أنها إشكاليات أمكن حلها أو التغلب عليها.

- **التمكين والتحرير**

إن مسألة الجهاد حضرت في معظم رسائل حسن البنا إن لم يكن فيها جميعها. ومع ذلك فقد أفرد لها رسالة خاصة عرفت بـ « **رسالة الجهاد**». ولم يكن التحضير له ليعني « **التمكين**» مثلما لم تكن ممارسته في حرب فلسطين الأولى إيذانا ببدء مرحلة « **التحرير**». فالجهاد ابتدأ مع انطلاقة الدعوة. ولما كانت القضية الفلسطينية بنظر مصر وأحزابها قضية خارجية لا تعنيهم أو ثانوية في أحسن الأحوال كانت الجماعة تنفرد بإرسال التبرعات إلى فلسطين وتبعث بالمذكرات[699] وتنظم الاحتجاجات الشعبية وتهرب السلاح وتشترك في القتال مع بقايا مجموعات « **الجهادية**» خلال الثورة الكبرى في فلسطين سنة 1936[700]. ولم تكن تتعلل بـ « **التمكين**» وهي لما تزل في طور التكوين والتنظيم. أما رد « **البنا**» على ما أسماهم بـ « **المتعجلين**» فلم يكن ذلك ليعن « **التأجيل**» بحيث يشكل موقفه هذا سابقة. إذ أن الرد كان مشروطا وصريحا وعاما وعلنيا ومحددا ومشجعا على « **التعجيل**» ومُطَمْئنا في ربطه الخطوة التنفيذية بجهود القاعدة وليس بالمحتوى النظري للدعوة ولا بالقيادة. لذا لم يكن الموقف فضفاضا أو لا نهائيا أو احتكاريا. بل إن الجهاز العسكري السري للجماعة والذي اشتهر بـ « **النظام الخاص**» لم يقع تشكيله إلا من أجل فلسطين والقضية الفلسطينية. وحين تشكَّل كان حرصا من « **البنا**» وقادة الجماعة على نصرة الفلسطينيين. ولم يكن بدافع من الضغوط أو الخروج على الدعوة لا هو ولا غيره من التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية. أليس من المشروع أن نتساءل: لماذا لم تتأسس « **كتائب عز الدين القسام** » سرا قبل ظهورها المتأخر بنفس الصفة ومثلما فعلت الجماعة الأم سابقا وحتى بذات الطريقة التي ظهرت فيها « **حماس**» ؟

---

[694] نفس المصدر .- رسالة القرآن – ص 113.
[695] نفس المصدر .- ص 121.
[696] نفس المصدر .- ص 113.
[697] نفس المصدر .- ص 117.
[698] نفس المصدر .- ص 116-115. **وكذلك**: نفس المصدر .- رسالة بين الأمس واليوم .- ص 160.
[699] البنا (حسن) .- مذكرات الدعوة **...** - مصدر سابق/ ص 279 - 286.
[700] ميتشل (ريتشارد) .- الإخوان المسلمون - مرجع سابق - ص 142.

- **الفكر الغربي**

ثمة من يعيد نشأة « **الإخوان المسلمين**» في مصر (1928) والجماعة الإسلامية في الباكستان « **الهند**» (1941) بقيادة الشيخ أبي الأعلى المودودي إلى الفراغ الكبير الذي أحدثه انهيار الخلافة العثمانية وإعلان استقلال تركيا الحديثة على يد مصطفى كمال (أتاتورك) سنة1924[701]. وإذا اتفق على هذا التفسير فهو رد سريع على الاختراق الغربي للإسلام إزاء الهجمة الحضارية التي نالت منه منذ مطلع القرن العشرين. والملفت للانتباه أن « **البنا**» حين أيقن عظمة التحدي الذي مس الإسلام من الداخل أفراداً وجماعات وبنىً ومؤسسات وثقافات لم يتراجع أو ينكفئ بل صَعّد من وسائل عمله محذرا من اليأس واللامبالاة ومتوعدا باستعمال القوة وملاحقة الغزاة حتى عقر دارهم. في المقابل، لسنا بحاجة إلى التذكير بموقف « **الإخوان** » الذين تعللوا بطغيان الفكر القومي أو الماركسي أو الوطني. وهي الأفكار التي يُزعم أنها المسئولة عن إقصاء الإخوان عن ساحات العمل والمواجهة. فهل يستقيم هذا الموقف والنهج الإصلاحي بينما فلسطين مغتصبة أو محتلة والشعب الفلسطيني مستفز ومشتت في أنحاء مختلفة من العالم.

- **الوطنية والإسلام**

من الشائع أن الإسلاميين لا يعترفون بالوطنية إلا في نطاق المفهوم الإسلامي الذي ينفي الحدود الجغرافية عن الوطن الإسلامي معتبرا إياه كل بقعة يعيش عليها المسلمون فى هذه الأرض. فدار الإسلام حيث وُجد المسلمون. وهذا صحيح. وهو ما تعتقد به الجماعة الأم، إذ أن: « **كل بقعة فيها مسلم.. وطن عندنا له حرمته وقداسته وحبه والإخلاص له والجهاد في سبيل خيره. وكل المسلمين في هذه الأقطار الجغرافية أهلنا وإخواننا نهتم لهم ونشعر بشعورهم ونحس بإحساسهم**». أما خلاف الجماعة مع دعاة الوطنية فيخص أولئك الذين « **لا يعنيهم إلا أمر تلك البقعة المحدودة الضيقة من رقعة الأرض.. وفيما نطلب القوة لنا جميعا.. فلا نرضى ذلك على حساب أي قطر إسلامي**». هذا الفهم أتاح للجماعة التوسع والقتال في فلسطين. كما أتاح في نفس الوقت الاهتمام في الوطن المحدد جغرافيا خاصة عندما يتعلق الأمر في الجهاد للتخلص من الاستعمار أو في تنميته وازدهاره. والتركيز على بقعة محددة: « **عند الإخوان المسلمين بعض الطريق فقط.. ليبقى بعد ذلك أن يعملوا لترتفع راية الوطن الإسلامي على كل بقاع الأرض**»[702].

وقبل أن ترتقي القضية الفلسطينية في عُرف الجماعة في فلسطين كقضية مركزية لم تكن مكانتها قبل ذلك إلا واحدة من قضايا الوطن الإسلامي والأمة الإسلامية. وبالتأكيد لم يكن هذا الفهم الشائع ليرضي خصوم الجماعة من القوى الوطنية العلمانية التي ساءها التحمس للجهاد الأفغاني –مثلا – فيما الأولى اقتحام ميدان الجهاد في فلسطين[703]. وتناست الجماعة أن « **الإخوان المسلمين**» زمن « **البنا**» لم يعودوا يكتفوا بالتحدث عن الإصلاح على مستوى الأمة الإسلامية فحسب بل جاهروا بأن لهم أهدافا خاصة تتعلق في إيجاد الحلول لمشكلات المجتمع المصري الاقتصادية والاجتماعية[704]. وشرعت الجماعة الأم في استعراض بعض نتائج فساد النظام الاجتماعي في مصر ووجوب تحطيمه واستبداله بنظام اجتماعي أفضل[705]، وقدمت نقدا مستفيضا للنظام الاقتصادي السائد آنذاك تأسيسا على ما رأت فيه قواعد النظام الاقتصادي في الإسلام[706]. أما التوجه نحو الدولة الوطنية فكان دعوة صريحة وفي إطار الفهم العقدي للعمل في مصر والجهاد في سبيلها « **لأن مصر من أرض الإسلام وزعيمة أممه**»[707].

هذا كل ما بقي من «**المسألة الوطنية**» لدى الجماعة الأم. ومن الواضح أن الإسلام لا ينكر على المسلمين الاهتمام بقضاياهم الخاصة والجهاد في سبيلها ولا يصح إحالة الوطنية الجغرافية إلى، واشتراط تحققها بتحقيق،

---

[701] النبي المسلح .- الثائرون (2) - مرجع سابق - ص 59.
[702] الرسائل .- دعوتنا - ص 26.
[703] أبو عمرو (زياد) .- الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزه ... - مرجع سابق / ص19 -21. لاحظ خلال ذلك استعراض الباحث لمواقف أنصار الجماعة التي يوردها حول الموقف من القضية الفلسطينية في ضوء فهم الجماعة الإسلامي لمسألة الوطنية.
[704] الرسائل .- رسالة بين الأمس واليوم – ص 160.
[705] نفس المصدر .- رسالة المؤتمر السادس / ص 331 - 335.
[706] نفس المصدر .- رسالة النظام الاقتصادي - ص 258 فصاعدا.
[707] نفس المصدر .- رسالة الشباب - ص 104.

الوطنية الإسلامية لأن هذا يعني إسقاط العام على الخاص وتعويم القضية وتبرُّم من المسؤولية والواجبات. ولو كان هذا هو الفهم السائد في عموم الوطن الإسلامي لما اضطرت أية أمة إسلامية أن تدفع عن نفسها عدوان القوى الاستعمارية والاستغلالية، ولما اضطر عدو أن يشعر حتى بالقلق من عدوانه على المسلمين، ولما استحقت أمة من هذا النوع الوجود على هذه الأرض.

الفصل الثالث

حركة المقاومة الإسلامية « حماس»

أولا: هوية « الإخوان المسلمين» الفلسطينيين

ثمة نصين مرجعيين مقتضبين يحددان هوية « **حماس**» على النحو التالي:

النص الأول:

يعرفها بأنها « **حركة فلسطينية متميزة**». وينسبها إلى « **جناح من أجنحة الإخوان المسلمين الفلسطينيين**». أما عن صلتها التنظيمية العامة بالجماعة فليس ثمة أي تحديد إلا عبر جملة معطوفة تشير إلى أن « حركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث التي تمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق، والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى المجالات ... ». وهي – حماس- **حركة عالمية بحكم انتشار المسلمين الذين ينهجون منهجها في كل بقاع العالم ويعملون على مناصرتها وتبني مواقفها وتعزيز جهادها** »[708].

النص الثاني:

يعرفها بأنها « **فلسطينية الوجه. إذ أنها فلسطينية النشأة والتوجيه وفلسطين قضيتها المركزية، وهدفها تحرير فلسطين الأرض والإنسان من الاحتلال اليهودي، وغايتها إقامة دولة فلسطين الإسلامية**»، وقبل ذلك هي « الحركة الجهادية للإخوان المسلمين»[709].

---

[708] ميثاق حركة المقاومة الإسلامية " حماس " - مصدر سابق - المادتين 76.

[709] "حركة المقاومة الإسلامية - حماس بين آلام الواقع وآمال المستقبل" - كتيب يحتوي على 20 صفحة من القطع الصغير وزعته حركة "حماس " في الأراضي المحتلة في تموز/ يوليو 1990 - ص 5.

وفي النصين أعلاه يلاحظ الوضوح التام في الهوية السياسية بينما يلاحظ الغموض النسبي في الهوية التنظيمية وهنا موضع الإشكالية المركزية. إذ أن تعويم الهوية التنظيمية بين « الإخوان المسلمين الفلسطينيين» (**الخاص**) و« **الإخوان المسلمين**» (العام) أو بين الخصوصية القطرية والعالمية الإسلامية يستدعي التساؤل عن المنزلة التنظيمية التي تشغلها « **حماس**» في إطار جماعة « **الإخوان المسلمين**» كتنظيم عالمي، وعن الأسباب التي تدفع بالحركة لأن تنتسب تارة إلى أحد أجنحة « **الإخوان المسلمين**» الفلسطينيين وتارة أخرى إلى « **الإخوان المسلمين**»؟ وكيما نتثبت من ماهية « **حماس**» التنظيمية نقترح مقاربة تاريخية قانونية، ومن خلالها استكشاف العلاقة التنظيمية بين الجماعة الأم والفروع قبل الاصطدام التاريخي بالسلطة المصرية (1954) وبعده. لأن ذلك سيساعدنا على التعرف على علاقة الفرع الفلسطيني بالجماعة الأم قبل النكبة (1948) وعن مصيره بعدها. وكذلك التعرف على « **الجناح**» المسؤول عن تأسيس حركة « **حماس**» وعلاقته بالأجنحة الأخرى أو بالفروع وبالجماعة الأم. وكذا التنبؤ بمصير الحركة في ظل هذه العلاقات وغيرها.

1. المرجعية القانونية قبل النكبة (1948)

يلاحظ الراصد لنشأة الحركة الإسلامية في فلسطين أنها مثلت، في الغالب، امتدادا لمثيلتها في الخارج بكل ما تشتمل عليه من تيارات سلفية جهادية أو غير جهادية. وبالرغم من تأثر الحركة الإسلامية بالفعل الإسلامي الفلسطيني في أكثر من مناسبة قوية جداً* إلا أن مصر احتفظت بالثقل التاريخي للحركة لجهة النشأة والفعاليات حينما لعبت دور المؤسس والرافد والمجال الحيوي لاختبار أنشطة الجماعات الإسلامية على اختلاف دعواتها.

إن جمعية الشبان المسلمين التي قصد من تأسيسها (1927) لتكون حركة عالمية تماثل جمعيات الشبان المسيحية كانت أول نموذج إسلامي مصري النشأة يعبر الحدود باتجاه فلسطين بعد عام واحد على التأسيس بجهود مؤسسها الدكتور عبد الحميد سعيد الذي تكررت زياراته لفلسطين لتوسيع نطاق الجمعية التنظيمي. وبعد تأسيس أول جمعية في مدينة يافا وُجِّهَت بمعية « **النادي الرياضي**» فيها و« **النادي العربي**» في نابلس و « **نادي الإخاء الإسلامي**» في غزة الدعوة لانعقاد المؤتمر التأسيسي في يافا في 1928/4/18 والذي اشتُهر بمؤتمر الأندية الرياضية. وتمخض المؤتمر عن عشرة قرارات استجابت للائحة الجمعية الأم الداخلية والداعية إلى عدم الاشتغال بالسياسة أو التدخل في الشؤون السياسية. وانصبت القرارات على أهمية انتشار التعليم وترقيته ومساعدة التعليم العالي وتشجيع الكشافة والفنون بالإضافة إلى القرارات الداخلية للجمعية. وما أن عقد المؤتمر العام الثاني للجمعية (1929/5/2،3) حتى كان لها ثلاثة عشر فرعا في اثنتي عشرة مدينة ومنطقة في فلسطين. ثم ارتفع العدد في وقت لاحق إلى عشرين فرعا [710]. وخلال المؤتمر الثاني توسعت اهتماماتها لتحث على تشجيع الإنتاج الوطني وإدخال التعليم الزراعي في القرى والمراكز الزراعية وإدخال التعليم الصناعي والتجاري في المدن وإيفاد بعثات علمية إلى الخارج. وترافقت هذه المقررات ذات الصبغة الوطنية مع الاضطرابات العنيفة التي عمت فلسطين آنذاك وعرفت بـ « **هبة البراق**» مما أدى إلى غضب السلطة الانتدابية التي شلّت تدخلاتها المباشرة وغير المباشرة نشاط العديد من الجمعيات فأغلقت البعض منها واعتقلت بعض رؤسائها وأجبرت آخرين على الانسحاب منها [711].

ظلت الوضعية القانونية (التنظيمية) للجمعيات على علاقة تنظيمية منفردة مع الجمعية الأم (المركز) ومؤسسها عبد الحميد سعيد حتى انعقاد المؤتمر العام الثالث في مدينة حيفا (1930/4/25) حيث تقرر العمل على إعادة فتح الفروع المغلقة والإفراج عن المعتقلين في السجون البريطانية وإدانة أحكام الإعدام الصادرة ضد الأحرار الفلسطينيين. أما القرار الأهم الذي ترافق مع الانفتاح على العمل السياسي فهو تشكيل هيئة مركزية موحدة للجمعيات يكون مقرها نابلس بحيث تضم كل الفروع وتمثل قناة اتصال بالمراكز بدلا من تبعية كل فرع [712].

---

* **يذكر عل ى سبيل المثال:** المؤتمر الإسلامي العام الذي دعا إليه مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني وانعقد في القدس سنة 1931 بمشاركة 145 مندوباً عن البلدان العربية والإسلامية مثلوا مشاهير الشخصيات الإسلامية العالمية بما لم يسبق له مثيل. وسنرى لاحقا أهمية المؤتمر. **و**حزب التحرير الإسلامي الذي أسسه الشيخ النبهاني أصيل مدينة حيفا الفلسطينية سنة 1952. وانتشر في البلدان العربية قاطبة بسرعة مذهلة. ومثل خطرا شديدا على الأنظمة السياسية فيها بفضل معتقداته. **و**تنظيم الجهاد الذي أسسه الدكتور صالح سرية في مصر وأجبر الجماعات الإسلامية على وجوب الحسم في مسألة الجهاد الأمر الذي أدى إلى ظهور تنظيمات الجهاد في مصر.

[710] الحوت (بيان نويهض) .- القيادات والمؤسسات السياسية ... مرجع سابق - ص 189.

[711] نفس المرجع .- ص 190.

[712] نفس المرجع .- ص 191.

وقيمة هذه الخطوة التي استمرت حتى العام 1935 تكمن في المكانة المرموقة التي حظيت بها لدى الجمعية الأم، وإنْ اعتُبرت من قبيل الرغبة في توحيد الجهود والعمل إلا أنها لا تخلو من نزعة إلى الاستقلالية الوطنية.

وبالنسبة للجمعية الأم فقوتها تكمن لا في توجهاتها الاجتماعية والثقافية والدينية بل في خلفية مؤسسيها الفكرية من أقطاب الاتجاه الإسلامي السياسي في الحزب الوطني المصري الذين وضعوا مسألة « **الخلافة الإسلامية**» في مواجهة « **الوطنية المصرية**» وتمسكوا بشعار « **الجامعة الإسلامية**»[713] الذي نادى به الداعية والمصلح الاجتماعي جمال الدين الأفغاني. فقد كان المصريون، وفي مقدمتهم إسلاميو الحزب الوطني ومؤسسة الأزهر والقصر الملكي، يُعدُّون لتنصيب الملك أحمد فؤاد خليفة للمسلمين. ولعل هذا هو السبب الذي دفع الأزهر إلى معارضة المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد في القدس (كانون ثاني/ديسمبر 1931) والذي أشيع عشية انعقاده أنه سيناقش مسألة الخلافة وإعلان السلطان عبد الحميد خليفة للمسلمين[714]. والملفت للانتباه أن تشكيل الهيئة المركزية للجمعيات الفلسطينية جاء في خضم الخلاف على مسألة الخلافة التي « **لم تمثل الوزن عينه كما احتلته لدى المركز**»[715]. إذ أنها اعتُبرت، مصرياً، تدخلا في شؤون الأزهر والشؤون السياسية والقومية المصرية. وكان من المنتظر أن يتعاظم دور الجمعيات إلا أنها على العكس تراجعت إلى حد التلاشي مع منتصف الثلاثينات:

- لأن الموجّه لها هم رموز السلطة المصرية السياسية والدينية الذين عارضوا بقوة توجهات المؤتمر الإسلامي العام حتى اضطُّر الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني للتوجه إلى القاهرة وإعلان تراجعه. بل إن شيخ الأزهر مصطفى المراغي انتزع من « **الحسيني**» نصا مكتوبا يشترط فيه عدم بحث موضوع الخلافة في المؤتمر[716].

- عجز الجمعيات عن مجاراة العمل السياسي لأن مؤسسيها من الفلسطينيين كانوا هم ذاتهم قادة الأحزاب السياسية[717] الناهضة. ولا شك أن المركز ضغط باتجاه الحد من نشاطها بدلا من دعمها، فاضطر قادتها إلى تأسيس الأحزاب السياسية والوطنية بعيدا عن الوصاية المصرية وضغوطها.

غير أن هذه النهاية لم تكن لتعن قطيعة مع المركز بقدر ما عززت من توجهات بعض الرموز الإسلامية الأخرى في مصر نحو فلسطين. فقد كان الشيخ حسن البنا عضوا في الجمعية قبل تأسيسه لجماعة « **الإخوان المسلمين**» وصديقا لمؤسسيها وعلى رأسهم محب الدين الخطيب الذي صار أحد الأعمدة الكبرى للجماعة. ولما زار « **البنا**» فلسطين (**1927**) واجتمع بالحاج أمين الحسيني كان عضوا بالجمعية وظل كذلك[718] حتى اغتياله(1949)؛ وأمام المبنى المركزي لها. ولقد حلت جماعة « **الإخوان المسلمين**» بديلا عن جمعية الشبان المسلمين. وكان من الطبيعي على جماعة ناشئة أقل نفوذا من جمعية الشبان المسلمين أن تركز جهودها في سنوات التكوين الأولى على التعريف بالدعوة والتأطير دون أن تلتفت كثيرا إلى القضايا الوطنية أو القومية. لذا خلت النصوص الأولى من أي ذكر لفلسطين أو اهتمام مباشر بها بالرغم من العلاقة الوطيدة بين « **البنا**» و« **الحسيني**». ولكن ابتداء من المؤتمر الثالث للجماعة (آذار/مارس 1935) والذي حدد مراتب العضوية الناجم عن التوسع التنظيمي جاء ذكر فلسطين واضحا بحيث شكلت القضية الفلسطينية المدخل الحاسم في عبور جديد للحدود نحو بلاد الشام وبلدان عربية أخرى. وعمليا شكلت الجماعة وفدا من شقيق البنا، عبد الرحمن الساعاتي* ومحمد أسعد الحكيم اللذان زارا فلسطين بمعية الشيخ التونسي عبد العزيز الثعالبي بهدف تكوين شُعَب** للجماعة التي كانت أخبارها تصل فلسطين عبر « **مجلة الإخوان المسلمين**» فضلا عن رُسُل الجماعة الذين بشروا بها عن طريق المساجد في فلسطين وإلقاء المحاضرات وعقْد اللقاءات. ولما وصل الوفد لقي ترحيبا شديدا من قبل الحاج أمين

---

[713] خليل (عوض): جذور الإسلام السياسي ... - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - ص 21.
[714] الحوت (بيان نويهض) .- القيادات والمؤسسات ... - مرجع سابق - ص 244.
[715] خليل (عوض) : جذور الإسلام ... - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - ص 23.
[716] الحوت (بيان نويهض) .- القيادات والمؤسسات ... - مرجع سابق - ص 244.
[717] نفس المرجع .- ص 190.
[718] البنا (حسن) .- مذكرات الدعوة ... - مصدر سابق - ص 92.
* " الساعاتي " كنية تخص والد " البنا " الذي امتهن تصليح الساعات .
** " الشُّعبة " هي إطار تنظيمي موسع يشمل عناصر الجماعة في منطقة معينة. أما داخل الشعبة فالإطار التنظيمي هو " الأسرة ".

الحسيني الذي زوده بخطابات لتسهيل مهمته وتعريف رؤساء الهيئات والجماعات به في البلدان التي سيزورها[719].

ويبدو أن اندلاع الثورة الكبرى في فلسطين (1936-1939) ثم نشوب الحرب العالمية الثانية حالا دون أية جهود لتأسيس الشُّعب. إلا أن الجماعة انتشرت في فترة قياسية (1943-1947)[720]. إذ تشكلت نحو عشرين شُعبة في مدن ومناطق فلسطين الوسطى والشمالية حيث الوجود الاجتماعي الفاعل والكثافة السكانية الساحقة***. وكانت الخطوة الحاسمة للجماعة افتتاح فرع لها في حي الشيخ جراح في القدس (1946/5/5) بفعل جهود تنظيمية مباشرة تولاها الشيخ عبد المعز عبد الستار الذي أوفده « **البنا**» إلى فلسطين لهذا الغرض. وعكس حفل الافتتاح**** الرسمي هيبة الجماعة وسعة نفوذها، حيث لبى الدعوة ما يزيد على ألفي مدعو من القدس والقرى المجاورة ومندوبي الجماعة في فلسطين وشرق الأردن[721]. وحظيت الجماعة في فلسطين بأهمية كبيرة مقارنة بغيرها من الجماعات في الأقطار المجاورة، إذ أنها مثلت مركزا « **إقليميا**» للجماعة. وعقدت مؤتمرا عاما في مدينة حيفا (**تشرين أول/ اكتوبر 1946**) حضره مندوبون عن الجماعة في لبنان والأردن، ولارتباط الجماعة في فلسطين بالحركة السياسية الوطنية فيها. وتكمن الميزة الأساسية للجماعة في فلسطين أنها لم تشكل فرعا مستقلا كما هو الحال في دمشق. وإنما فرعا من فروع الجماعة في مص[722]. وهذا هو حال جمعية الشبان المسلمين قبلها. فالجماعة الأم لم تنظر إلى فلسطين كبلد مجاور ولا إلى القضية الفلسطينية بمعزل عن القضايا المصرية. ولعل في هذا ما يفسر إبقاء الفرع في فلسطين خاضعا للإشراف المباشر للمركز، وللاهتمام النوعي الذي حظيت به القضية الفلسطينية في نضالاته. ولقد ظلت هذه الوضعية حتى وقوع النكبة واغتيال المرشد العام للجماعة.

2. المرجعية القانونية بعد النكبة

لم يكن خضوع الجماعة في فلسطين لإشراف المركز خضوعا أيديولوجيا فقط. أما الخضوع التنظيمي الذي نقصد به فهو خضوع كلي سواء في مستوى الفكر ومحتوى الدعوة أو حتى في مستوى أساليب التنظيم مع مراعاة احتياجات فلسطين المختلفة عن احتياجات مصر. كما أن الخضوع ليس إداريا فحسب، إنه كل ذلك. غير أن هذه التبعية تفككت مع انتصاب الدولة اليهودية في فلسطين وتفكك الوحدة الجغرافية والديمغرافية لها وظهور وقائع سياسية انعكست على الواقع القانوني للجماعة.

ففي أعقاب وحدة الضفتين (الشرقية والغربية) في إطار المملكة الأردنية الهاشمية سنة1950 جرى توحيد شُعَب الجماعة حيث استأثر الجانب الأردني، على الدوام، بمهمة الرقابة العامة وعُين عبد اللطيف قورة أول مراقب عام لـ« **جماعة الإخوان المسلمين**» في الأردن*. أما في قطاع غزة حيث يسود الحكم الإداري المصري فقد احتفظت الجماعة الأم بإدارتها للفرع الذي تولى قيادته ظافر الشوا**رئيس بلدية غزة خاصة بعد عودة الحكومة المصرية عن قرار الحل (1950). وبعد سنتين ذهبيتين للجماعة وقع الاصطدام التاريخي مع السلطة المصرية أواخر العام 1954. وانعكس ذلك على الفرع في غزة حيث أصبحت الجماعة مطاردة ولم يعد لها أي وجود سياسي أو تنظيمي يذكر إلا الالتزام الفردي لمن تبقى من أعضائها خاصة مع ظهور « **فتح**». لذا ومنذ أواخر الخمسينات غلب على الجماعة في غزة الطابع الفردي الذي تربطه علاقات شخصية اجتماعية وليس علاقات تنظيمية، على الأقل، علنية. ومن الصعب ملاحظة أية صلة أو تواصل قانوني مباشر بين المركز والفرع حيث اختفت الجماعة الأم قانونيا وزُجَّ بأفرادها وقياداتها في السجون وبدا الوضع في غزة مطابقا للوضع في مصر. وغني عن القول

---

[719] نفس المصدر .- ص 268 - 269.

[720] ميتشل (ريتشارد) .- الإخوان المسلمون - مرجع سابق - ص 142. **وكذلك**: صالح (محسن) .- الطريق إلى القدس ... - مرجع سابق - ص 150.

*** ضمت ما بين 12 - 20 ألف عضو. **راجع**: أبو عمرو (زياد): حماس: خلفية تاريخية ... - الدراسات الفلسطينية - مرجع سابق - ص 85 . ويبدو أن الرقم مبالغ فيه كثيرا .

**** ما جرى في الواقع هو الافتتاح الرسمي لفرع القدس الذي كان يعمل سابقا تحت اسم " جمعية المكارم ".

[721] خليل (عوض): جذور الإسلام السياسي ... - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - ص 27.

[722] الحوت (بيان نويهض) .- القيادات والمؤسسات ...- مرجع سابق - ص 50.

* ثمة تضارب في التاريخ التأسيسي للفرع يتعلق بتاريخين أحدهما سنة 1946 والآخر سنة 1949.

** أيد فيما بعد حل الجماعة الأم في مصر وإجراءات الحكومة المصرية ضدها. **لدى**: الحروب (خالد).-حماس ..-مرجع سابق- ص24.

انقطاع الروابط التنظيمية بين « **الإخوان المسلمين**» في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا توزع « **الإخوان المسلمون**» الفلسطينيون خلال الفترة ما بين **سنتي1948-1967** على التنظيم المركزي في الأردن حيث افتتحت شُعب الجماعة في الضفة الغربية بإيعاز منه، وبات يمثل « **الإخوان المسلمين**» في الضفة والأردن سواء كانوا فلسطينيين أو أردنيين. أما بعد نهاية الحكم المصري في غزة (1967) فقد ارتبط « **الإخوان** » من الناحية التنظيمية بتنظيم الإخوان في الأردن[723]. وينقل نفس الباحث الفلسطيني عن يوسف العظم أحد قادة « **الإخوان المسلمين**» في الأردن « أن الإخوان المسلمين في فلسطين أصبحوا من الناحية التنظيمية منذ منتصف السبعينات جزء من الإخوان المسلمين في الأردن»[724]. وفيما يلي حصيلة بأهم تجمعات « **الإخوان** » الفلسطينيين في الأقطار العربية:

- « **الإخوان المسلمون**» في الضفة الغربية. ويمثلون امتدادا للجماعة المركزية في الأردن. ويلتزمون بمقرراتها وتوجهاتها ذات الطابع السلمي المحض، مع احتفاظ البعض منهم بمواقفه الخاصة. ومن بين هؤلاء من شارك بمعسكرات الشيوخ (1968) وأكثرهم شهرة الدكتور أحمد نوفل والدكتور عبد الله عزام. أما عن علاقاتهم مع الجماعة في غزة فهي ضعيفة حتى وإن كانت هناك روابط تنظيمية بعد العام1967.

- « **الإخوان المسلمون**» في قطاع غزة. ويمثلون الجناح الأكثر تحررا مقارنة بالجماعة في الأردن والضفة. كما أنهم امتازوا بالحيوية والنشاط الدؤوب حتى في الجانب السلمي لأنهم تمتعوا تاريخيا بقدر كبير من الاستقلالية والحرية، مما مكنهم من القيام بعدة مبادرات نضالية والاقتراب من المجتمع وقيادة التحولات السياسية والمذهبية. وكانت لهم علاقات فعالة مع المركز (الأردن) في بعض الجوانب كما يستشف من مصادر إسرائيلية[725].

- « **الإخوان المسلمون**» في دول الخليج العربي. ويمثل هؤلاء أفرادا قياديين هاجروا إلى دول الخليج عقب النكبة. وهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين حاولوا كسب أرزاقهم هناك. وبعضهم هاجر فرارا من السلطات المصرية. وغالبا ما كانوا من سكان غزة. وقد نجح العديد منهم، إن لم يكن أغلبهم، في التحرر جزئيا من القيود المباشرة التي التزم بها أقرانهم في الأردن والضفة الغربية. أما من هم من سكان غزة فقد كانت الفرصة متاحة أمامهم أكثر للتحرر من أية التزامات حتى فيما يتعلق بالجيل الشاب من الجماعة

وعلى مستوى الأفراد فثمة شخصيتين كان لهما تأثيرات بالغة على توجهات الإخوان المسلمين الفلسطينيين:

- **الدكتور عبد الله عزام**[726]

من أهم الأعمدة الضخمة للحركة الإسلامية وبناتها. فقد كان الشيخ عزام أحد قادة معسكرات الشيوخ في الأردن وأنشط أعضائها. ولكن بعد انتهاء التجربة نشط « **عزام**» في محاولة استئنافها في لبنان في إطار ما يعرف بالحركة الإسلامية المجاهدة. ولما استحال ذلك توجه للضغط من داخل جماعة « **الإخوان المسلمين**» بضرورة إعلان الجهاد والكف عن التمسك بالفلسفة الإصلاحية. وكان خطابه هذا موجها إلى عموم الجماعة مستغلا في ذلك مناسبات عديدة أهمها مناسبة أداء فريضة الحج السنوية حيث من التقاليد أن يقام فيها معسكر خاص بالجماعة. إلا أن توجهاته لم تكن تلق آذانا صاغية. ولما احتل الاتحاد السوفياتي أفغانستان **سنة1978** بدا وأن الفرصة سانحة أمامه، وأخذ يتفلت محاولاً إحداث التغيير الذي يأمله. وفعلا توجه إلى السعودية حيث عمل مدرسا

---

[723] أبو عمرو (زياد) .- الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزة ...- مرجع سابق - ص 32. **نقلا عن**: مجلة **" النشرة "** ، العدد92 : نشأة وتطور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن: القوى السلفية - ص 25. وجدير بالذكر أن هذه المطبوعة كانت تصدر في " قبرص" وتوزع بالاشتراك. ومن المعتقد أن دائرة حقوق الإنسان في م.ت.ف كانت وراء إصدارها.

[724] أبو عمرو (زياد) : حماس: خلفية تاريخية ...- الدراسات الفلسطينية - مرجع سابق - ص 85.

[725] صحيفة "حدا شوت" الإسرائيلية - 1989/11/15. إذ تتحدث في مقالة بعنوان: "حماس والشيخ ياسين: البنية التنظيمية لحركة حماس" عن تلقي الحركة لدعم مالي من عمان.

[726] ولد في قرية السيلة الحارثية - جنين بفلسطين المحتلة. وحاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة. وهو من حفظة القرآن. وقد عمل مدرسا في الجامعة الأردنية إلا أنه فصل منها سنة 1980. وقد قتل في مدينة بيشاور الباكستانية مع ولديه خلال تفجير سيارته في 1989/11/24. **راجع** بطاقة هوية موسعة عنه في: الإسلام وفلسطين.- مصدر سابق - العدد 22 -31 كانون الأول/ديسمبر1989 - ص 6.

لمدة ستة شهور لم يلبث أن ترك المهنة وغادر إلى أفغانستان ليعمل محاضرا جامعيا كغطاء لنشاطه ابتداء من العام1982. وهناك تجلى قراره التاريخي بالاشتراك في الجهاد الأفغاني ضد الغزو السوفياتي. وترأس مكتب خدمات المجاهدين* ذو المهمات المتعددة، وأشرف على تنظيم وتدريب عدد كبير من المتطوعين العرب[727]. ولأنه من القيادات القديمة والفعالة والمتمردة داخل الجماعة فقد خلّف قراره صدعا كبيرا في جدران الجماعة أينما كانت وفي استراتيجياتها التقليدية. وأحدث انقلابا في المواقف إزاء مسألة تأجيل الجهاد. وعرّضه قراره هذا لاتهامات شتى أخذت عليه تخليه عن فلسطين لصالح أفغانستان[728].

وحقيقة الأمر فإن عبد الله عزام حرّك السواكن، وأيقظ مشاعر الجهاد وهزّ الحركة الإسلامية العالمية هزّا عنيفا خلفت تداعيات شملت العالم الإسلامي برمته وهو يدشن مرحلة الجهاد العالمي انطلاقا من أفغانستان بمعية الشيخ أسامة بن لادن. فهو لم يذهب إلى السعودية أو أفغانستان إلا لغرض الجهاد على مستوى الأمة الإسلامية. أما فيما يتعلق بفلسطين فقد أصرّ على الإفادة المباشرة من الواقع الأفغاني في مجال التدريب والإعداد واكتساب الخبرة الميدانية وتفعيل الروح الجهادية لتبلغ أقصاها في تهيئة جيل فلسطيني وعربي متمرس عقيدة وعملا لخوض الجهاد ضد إسرائيل في المراحل المقبلة، « إذ كان يريد أن يجعل من أفغانستان قاعدة إسلامية من أجل فلسطين، وكان يرى بالمتطوعين العرب والفلسطينيين خميرة لفلسطين» [729].

- **الدكتور محمود صيام**

هو أحد كبار قادة « **الإخوان المسلمين**» في غزة ورئيس الجامعة الإسلامية فيها، عمل في السعودية مسؤولا عن قسم قبول الطلبة في جامعة الملك خالد. ويستفاد من إحدى الدراسات الخاصة أن المشاريع التي تقام في الأرض المحتلة تناقَش مع الدكتور صيام صاحب القرار في ذلك. وقد لعب « **صيام**» دورا حيويا في رعاية العلاقة بين حركة « **حماس**» و « **الجبهة الشعبية – القيادة العامة**» سياسيا وأيديولوجيا وتنظيميا وإعلاميا. وتمخض عن ذلك تحول فعلي في « **الجبهة**» التي انتقلت من « **الماركسية**» إلى « **الإسلام**» . أما أحمد جبريل، زعيم الجبهة، فقد أصدر تعليماته إلى جميع أفراد الجبهة بالتوجه إلى المساجد للصلاة وإقامة علاقات مع رجال الدين ومع حركة « **حماس**» وتنظيم الجماهير على أسس دينية. كما طلب « **جبريل** » من قيادة التنظيم في الداخل أن تعرف « **حماس**» بهذا الدور الجديد للمنظمة وتقديم مساعدات مالية إلى المحتاجين ومساعدات أخرى عن طريق « **حماس**» ورجال الدين[730].

ثانيا: المكانة القانونية للفروع في التنظيم الدولي

يوفر البحث في هذه المسألة بناء تصور مبدئي لمستوى وطبيعة العلاقة بين الجماعة الأم والفروع، خاصة، بعد قرار الحل الثاني للجماعة (**1948/12/8**)* وما تبعه من اغتيال للمرشد العام الشيخ حسن البنا. وكذلك بعد قرار الحل الثالث أواخر **العام1954** والذي ما زال يَعتبِر الجماعة خارجة عن القانون بالرغم من استئنافها للنشاط العلني منذ مطلع العقد السابع. والسؤال هو: إلى أي مدى تبدو الجماعة الأم والتنظيم الدولي مؤثران في توجهات الفروع؟ وأي علاقة تربطهما مع « **الإخوان المسلمين**» الفلسطينيين وحركة « **حماس**»؟

يلاحظ أن الجماعة عانت من فراغ في القيادة بعد اغتيال « **البنا**» امتد طوال الفترة ما بين **1949/2/14-1951/10/19** إلى أن اختير القاضي (**المستشار**) حسن الهضيبي مرشدا عاما لها. وفي وقت لاحق صدر قرار السلطة ببطلان قرار الحل. وكأن اختيار **الهضيبي** كان شرطا مسبقا للسماح للجماعة باستعادة ممتلكاتها واستئناف

---

* مثّل في حينه توأم أسامة بن لادن في الجهاد ضد القوات السوفياتية الغازية . فقد كان قيّما على الاتصالات والتنسيق والحشد البشري والتأطير فيما انشغل بن لادن بقيادة المواجهات الحربية المباشرة

[727] نفس المصدر .- ص 7. **وكذلك**: النحوي (عدنان) .- عبد الله عزام : أحداث ومواقف - دار النحوي - الرياض، المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى 1994.

[728] السبيل .- مصدر سابق - العدد 10 - ص 4.

[729] نفس المصدر .- ص7. **وكذلك**: النحوي (عدنان) .- عبد الله عزام: أحداث ومواقف – دار النحوي - الرياض، المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى، 1994.

[730] حركة المقاومة الإسلامية - حماس .- أبعاد وتوجهات وتوصيات - دراسة داخلية أعدتها حركة " فتح " سنة 1992 / ص 26.

* قرار الحل الأول كان في 1940.

نشاطها مجددا. وقد تقاسمت الجماعة مع مجموعة الضباط الأحرار في الجيش المصري خطة الإطاحة بالحكم الملكي فيما اشتُهر بثورة **تموز/ يوليو1952** والتي قادها محمد نجيب وجمال عبد الناصر[731]. غير أن الخلافات التي رافقت الثورة غداة نجاحها بأيام ما لبثت أن تصاعدت كلما بدا أن الجماعة تراهن على محمد نجيب رئيس الجمهورية الذي لم يكن له نفوذ على قادة الانقلاب مثلما كان لعبد الناصر. ومهما كان محتوى الخلافات، سواء انطلقت من مشاركة الجماعة في أول حكومة وانتهاء بلقاء « **الهضيبي**» سرّا مع الوزير البريطاني المفوض للتفاوض على الجلاء عن قناة السويس أو على معاهدة الجلاء التي وُقِّعت فيما بعد بين الحكومتين البريطانية والمصرية أو حتى التعلل بحادثة المنشية التي استهدفت اغتيال عبد الناصر، فالثابت أن جوهرها يكمن في رغبة الجماعة بتطبيق مشروعها الإسلامي. ويبدو أن الجماعة تعجلت في السعي إلى وضع أهدافها موضع التطبيق قبل أن تتبين حقيقة الوضع وموازين القوى داخل السلطة الجديدة. وثمة من يرى في ذلك خطأ في ترتيب الأولويات السياسية أدى إلى الاصطدام بالسلطة[732]. ومع ذلك فقد عُقد اجتماع بين الجماعة ومجلس قيادة الثورة في منزل عبد الناصر بتاريخ **1954/9/20** تم الاتفاق فيه على عقد هدنة يلتزم فيها « **الإخوان** » بوقف حملتهم على اتفاقية الجلاء ووقف إصدار النشرات المضادة لعبد الناصر مقابل أن يلتزم الأخير بوقف الاعتقالات والتشريد لـ « **الإخوان** » وأن يوقف حملته الصحفية عليهم. وكانت المفاجأة أن رفضت الهيئة التأسيسية للجماعة الاتفاق. ويعلق محمود عبد العليم أحد ممثلي الإخوان الستة في الاجتماع، على هذا الموقف بالقول: « **لم يكن إخواننا هؤلاء ولا إخوان الأقاليم يتوقعون ما كنا نتوقعه من أهوال ستنصب فوق رؤوسنا صبا لأنهم حجبوا أنفسهم عن الحقائق ورضوا أن يعيشوا سابحين في الأوهام.. وأرادوا أن يفرضوا على الواقع ما تخيلوه من أوهام**»[733]. هكذا بدأت محنة الجماعة التي لم تنفلت منها إلا بوفاة عبد الناصر وتولي خلفه محمد أنور السادات رئاسة الجمهورية **سنة1970**. وكان من نتائج المحنة انهيار « **التنظيم الدولي**» للجماعة وتفكك العلاقات التنظيمية بين المركز والفروع وحتى اندثارها. ومع ذلك فلم تنهر الفروع بل تعززت استقلاليتها واعتمادها على الذات. وبالرغم من التمسك في تاريخية الدعوة ومحتواها إلا أن التوجهات تغيرت واختلفت المواقف لدى العديد من الفروع. ففي الأردن والضفة انتهجت الجماعة نهجا إصلاحيا سلميا حتى قبل اصطدام المركز بالسلطة المصرية وكذلك فعلت الجماعة في غزة. أما في سوريا فقد توجهت منذ منتصف الستينات نحو مصادمة السلطة وإعلان الحرب عليها[734]. وفي مصر تشققت الجماعة. وعبّر سيد قطب بعد التحاقه بالجماعة إثر اغتيال حسن البنا عن نهج جديد. كما ظهرت جماعة المسلمين « **التكفير والهجرة**» وظهر السلفيون وتنظيمات الجهاد[735].

والآن، كيف استعيد بناء التنظيم الدولي للجماعة؟ وبأية صيغة؟

انتهز المرشد العام حسن الهضيبي فرصة أداء فريضة الحج **سنة1973** وعقد اجتماعا موسعا للجماعة في مدينة مكّة هو الأول من نوعه بعد العام1954 في محاولة لإعادة تشكيل مجلس الشورى ليمثل جميع العاملين، وضبط العضوية بعد ضياع السجلات. وتكونت لجان للغرض في دول الخليج وأُعدت الترتيبات لإرساء الجماعة على أسس قانونية. إلا أن « **الهضيبي**» توفي في نفس السنة (**1973/8/11**). وعاشت الجماعة فراغا قياديا ثانيا استمرحتى **1976/12/30** لما عُين الشيخ عمر التلمساني مرشدا عاما. وقد أدرك، هذا، فيما بعد أنه ليس سوى واجهة لـ « **النظام الخاص**» الذي عارض إجراءات « **الهضيبي**» وتجاهل مقررات مؤتمر مكة بعد وفاته[736]. وبعد وفاة « **التلمساني**» خلفه حامد أبو النصر **سنة 1986**. وقد أثار أسلوب التعيين للمرشد العام إشكالية دستورية جعلت دولا مثل السودان وتونس تتحفظان على « **البيعة**». فالمادة11 من « **النظام الأساسي لهيئة الإخوان المسلمين العامة**» تنص على أن « **يُنتخب المرشد العام من بين أعضاء الهيئة التأسيسية في اجتماع يحضره على الأقل أربعة أخماس**

---

[731] ميتشل (ريتشارد) .- الإخوان المسلمون - مرجع سابق/ ص 212 - 215. وفي تعليق صالح أبو رقيق ثمة رواية كاملة للخطة (ابتداء من المنجمة الثانية - ص 213).

[732] النفيسي (عبد الله)، تحرير وتقديم .- الحركة الإسلامية، رؤية مستقبلية (أوراق في النقد الذاتي/ الإخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ - دار البراق للنشر - تونس- الطبعة الثانية 1990 / ص 224 - 225.

[733] نفس المرجع .- ص 230 - 231.

[734] الجنحاني (الحبيب): الصحوة الإسلامية في بلاد الشام: مثال سوريا .- الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ندوة - مركز دراسات الوحدة العربية - مرجع سابق/ص121-139. وفي الدراسة يتعقب الباحث تحول الإخوان المسلمين في سوريا من الفلسفة الإصلاحية إلى فلسفة الجهاد ابتداء من عام1964 حيث تحولت الجماعة إلى حركة مسلحة انطلقت فعالياتها من مدينة حماة. **راجع أيضا**: التعقيب لـ ، فهمي جدعان.

[735] خلف الله (محمد أحمد) : الصحوة الإسلامية في مصر - نفس المرجع/ ص65 -67 .

[736] النفيسي (عبد الله) : الإخوان المسلمون في مصر ... - مرجع سابق / 237 - 233.

أعضاء هذه الهيئة ويجب أن يكون حائزا لثلاثة أرباع أصوات الحاضرين ... ». ومن أصل 164 عضوا في الهيئة بقي على قيد الحياة نحو30 منهم[737]. ويبدي « **النفيسي**» استهجانه من تصريح حامد أبو النصر لما سئل عن اجتماع الهيئة التأسيسية باعتبارها الجهة المسؤولة عن اختيار المرشد العام، وكيف سيتم اجتماعها للبت في الأمر، فأجاب: « **من غير الممكن اجتماع الهيئة بحكم القانون في ظل قوانين البلاد السائدة حاليا، وفي ظل قرار حل الجماعة**»[738]. لهذا ولأسباب أخرى ينزع « **النفيسي**» الأهلية والشرعية عن الجماعة ويتساءل: « **كيف يمكن للجماعة إعادة ترتيب الوضع الإداري والقانوني واستئناف نشاطها على الصعيدين المحلي والدولي ولا يمكن أن تجتمع هيئة لا يزيد عدد أفرادها عن الثلاثين؟**».

إن مستوى العلاقات والروابط بين التنظيم الدولي والفروع يحدده النظام الأساسي للإخوان المسلمين. وهذا النظام في إطار أسلوب التعيين المتبع يجعل من المرشد العام مصريا من ناحية عملية وللأبد من ناحية قانونية. أما مكتب الإرشاد العام فمدة ولايته أربع سنوات هجرية، وعدد أعضائه 13 عضوا بينهم ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه من الإقليم الذي يقيم فيه المرشد العام. أما الخمسة الباقون فيُنتخبون من بين أعضاء مجلس الشورى على أن يراعى في اختيارهم التمثيل الإقليمي[739]. وهذه صيغة تضفي على الجماعة الطابع الإقليمي وتمثل قصورا دستوريا كبيرا. وبالتالي فإن العلاقة المحتملة بين التنظيم الدولي والفروع هي علاقة نفعية أكثر مما هي علاقة تمثيلية. إذ ليس من المعقول أن يقتصر تمثيل الجماعة دوليا على خمسة أعضاء هم، على وجه التحديد، الأردن وسوريا ولبنان والجزائر والكويت. أما « **الإخوان المسلمون**» الفلسطينيون فليس من المتاح أمامهم سوى الأردن. وليس من مصلحة الجماعتين في غزة والأردن التحفظ على البيعة. ولا من مصلحة الجماعة في سوريا التي تقاوم النظام أن تتحفظ أيضا. وفي هذا السياق نستطيع أن نتفهم التحاق الجماعة في غزة في المركز (الأردن) منذ منتصف السبعينات. أي في الفترة التي كان يجري فيها إحياء التنظيم الدولي للجماعة. بيد أن هذا لا يعني البتة أن التنظيم الدولي يوجه اختيارات الفروع أو يتحكم بها. بل على العكس؛ فهو بحاجة إلى مزيد من الشرعية والمناصرة. ولعل ما يذهب إليه « **النفيسي**» لا يخلو من صحة فيما يتعلق باشتراط التنظيم الدولي الحصول على المبايعة لقاء الدعم إزاء كل جماعة إسلامية في أي مكان من العالم[740]. لذا فهو بحاجة إلى الشرعية أكثر من حاجته للتدخل في التوجهات والاختيارات الداخلية للفروع أو الجماعات.

ثالثا: هوية حركة « حماس» التنظيمية

1. الجناح المؤسس

في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل الموافق للتاسع من شهر كانون الأول/ديسمبر سنة1987 عقد اجتماع في منزل الشيخ أحمد ياسين (53 عاما) الكائن في حي جورة الشمس بغزة. وضم الاجتماع ستة شخصيات من قادة المجمع الإسلامي أو من مجلس الشورى أو من المكتب الإداري للإخوان المسلمين في غزة. وهم:

- عبد العزيز الرنتيسي، 40 عاما. من سكان مدينة خانيونس، ويعمل طبيب أسنان ومحاضر في الجامعة الإسلامية.
- إبراهيم اليازوري، 45 عاما. من سكان مدينة غزة، ويعمل صيدليا. ويشاع بأنه تولى رئاسة « **المجمع**» بعد اعتقال الشيخ أحمد ياسين سنة1983.
- صلاح شحادة، 40 عاما. من سكان قرية بيت حانون، ويعمل موظفا في الجامعة الإسلامية بغزة.
- عيسى النشار، 35 عاما. من سكان رفح جنوب قطاع غزة، ويعمل مهندسا ومدرسا في مركز التدريب المهني.
- محمد شمعة، 50 عاما. من سكان مخيم الشاطئ، ويعمل مدرسا. وهو شخصية إسلامية نافذة.
- عبد الفتاح دخان، 50 عاما. من سكان مخيم النصيرات، ويعمل مديرا لمدرسة.وهو شخصية إسلامية نافذة.

بالإضافة إلى:

---

[737] نفس المرجع .- ص 242.

[738] نفس المرجع .- ص 239 . **نقلا عن**: " الدعوة " .- مجلة " الإخوان المسلمون " - العدد 115 - أيلول/ سبتمبر 1986 / ص 12-15.

[739] " النظام العام للإخوان المسلمين " .- مادة 19.

[740] النفيسي (عبد الله) .- الإخوان المسلمون في مصر ...- مرجع سابق - ص 252.

♦ الشيخ أحمد ياسين، 53 عاما، عمل مدرسا وخطيبا، ومؤسسا ورئيسا للمجمع الإسلامي والزعيم الروحي للإخوان المسلمين في غزة وشخصية إسلامية واجتماعية نافذة.

إن ملاحظة سريعة على السمات الاجتماعية للمشاركين في الاجتماع تؤشر على معدل عام للأعمار يبلغ 45 عاما، مما يعني مبدئيا أنهم ينتمون إلى فئة القيادة الشابة. غير أن نصفهم (أربعة أعضاء) لا يزيد معدل العمر عندهم عن40 عاما والنصف الآخر (ثلاثة أعضاء) يبلغ معدل العمر عنده51 عاما. وهذا يعني أنه ثمة فئتين من القيادات هما الفئة الشابة ذات العدد الأكبر والفئة التقليدية. وجميعهم يتمتع بمستوى ثقافي جامعي عالي ماعدا الشيخ أحمد ياسين الذي انقطع عن الدراسة الجامعية. ومهنيا فقد مارسوا مهنا مختلفة قبل ذلك بحيث يمكن اعتبارهم، إجمالا، من شرائح الطبقة الوسطى، وممن عملوا في الأوساط الحضرية. وتنحدر غالبيتهم الساحقة، إن لم يكن جميعهم، من أوساط ريفية من اللاجئين القادمين من فلسطين وغزة أثناء الحرب الأولى. إلا أنهم يغطون معظم مناطق قطاع غزة من حيث الإقامة.

وعن السمات الخاصة بالاجتماع فيمكن **أولا ملاحظة** أنه أول اجتماع فوري تعقده إحدى الجماعات السياسية العلمانية أو الإسلامية ودون تردد للإجابة على سؤال محدد: كيف يمكن التعامل مع الأحداث الجارية في غزة والتي تمتاز بتوتر شديد وغضب شعبي شامل خاصة بعد حادثة الشاحنة الإسرائيلية التي أودت عصر اليوم السابق بحياة أربعة من العمال الفلسطينيين وأصابت تسعة آخرين بجراح؟ أما **الملاحظة الثانية** فهي أن الاجتماع عقدته جماعة « **الإخوان المسلمين**» في غزة حيث لم تكن « **حماس**» قد شُكِّلت بعد، ولم يكن قد خُطِّط لتشكيلها قبل ذلك. **والملاحظة الثالثة** أن الاجتماع عقد في خضم استمرار الفلسفة الإصلاحية حيث لم يكن الأوان قد حان لخوض مواجهة مع الاحتلال وإعلان الجهاد عليه[741].

وقرر المجتمعون المشاركة الفورية في الاحتجاجات الشعبية عبر الإيعاز لأعضاء الجماعة وطلبتها في الجامعة الإسلامية بغزة في تحريك الجماهير في المدن والقرى والمخيمات وتصَدُّر المواجهة. وهذا يعني استنفار البنية التنظيمية والزّج بها في علاقات نضالية مع الجمهور واتخاذ المساجد بؤرة تخطيط وتحريض وتجميع وانطلاق في مواجهة قوات الاحتلال. وأعقب المشاركة توزيع أول بيان للجماعة في غزة يومي **11 و 1987/12/12**، ثم وُزع في الضفة الغربية يومي **14و15** من الشهر نفسه موقعا باسم « **حركة المقاومة الإسلامية**». وورد في البيان تسمية « **انتفاضة**» تعبيرا عن الاحتجاجات الجارية مشيرا إلى أنها جاءت رفضا لكل الاحتلال وضغوطاته. ولكنه خص بالذكر سياسة انتزاع الأراضي والاستيطان وسياسة القهر والتسويات السياسية:

« ... لقد جاءت انتفاضة شعبنا المرابط في الأرض المحتلة رفضا لكل الاحتلال وضغوطاته... رفضا لسياسة انتزاع الأراضي وغرس المستوطنات... رفضا لسياسة القهر من الصهاينة ... جاءت لتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السلام الهزيل... وراء المؤتمرات الدولية الفارغة ... وراء مصالحات جانبية خائنة على طريق كامب ديفيد ... وأن يتيقنوا أن الإسلام هو الحل وهو البديل»[742].

والثابت أن بعض القوى الفلسطينية العلمانية شككت في صحة التاريخ الذي صدر به البيان. ونحن نرجح صحته لسببين، (الأول) لأن التشكيك انسحب على الاجتماع، وهذا الأخير لا يرقى إليه شك. (ثانيا) لأن البيان صدر فوريا مثلما عقد الاجتماع. ولم يحمل اسم حركة « **حماس**» كما هي البيانات اللاحقة. ولو كان قد صدر بأثر رجعي لربما أضيفت إليه كلمة « **حماس**» ولما اقتصر على التسمية الأولى « **حركة المقاومة الإسلامية**» فقط. ولم يظهر اسم « **حماس**» إلا ابتداء من البيان الرابع الذي صدر في أوائل شهر كانون ثاني/ يناير **سنة 1988**. كما أن التسمية التي وُقّع بها البيان مألوفة لدى الجماعة. إذ سبق وأن أصدرت بيانا بنفس الاسم بتاريخ **1987/11/2** يتحدث عن « **الأساليب الإجرامية للإسقاط الأخلاقي التي يتبعها العدو الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني**»[743].

2. الامتدادات التنظيمية

يتضح لنا أننا أمام حركة سياسية فلسطينية النشأة. وأن الجماعة في غزة هي الجناح الأول المسؤول عن إنشائها. وبطبيعة الحال كان الامتداد الأول للحركة باتجاه الضفة الغربية. وقد حصل الاقتران بين الجماعتين عن

[741] أبو عمرو (زياد): حماس، خلفية تاريخية ... - الدراسات الفلسطينية - مرجع سابق - ص 88.
[742] البيان الأول لحركة المقاومة الإسلامية - 11 و 1987/12/12 في غزة و 13 و 1987/12/14 في الضفة الغربية.
[743] الناصر (حسام).- حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ... - مرجع سابق - ص 5.

طريق الشيخ جميل حمامي أحد الخطباء الشبان في المسجد الأقصى في القدس. إذ كلفه الشيخ أحمد ياسين بالعمل مع زملائه على إنشاء فرع للحركة في الضفة على أن يكون « **حمامي**» حلقة وصل مزدوجة بين الشيخ ياسين وقيادة « **حماس**» في الضفة وبين الشيخ ياسين وقيادة الجماعة في الأردن. وحسب مصادر إسرائيلية فاللقاء بين « **ياسين**» و « **حمامي**» تم في شهر كانون ثاني/يناير سنة1988. واقترح « **ياسين**» إيفاد أشخاص من حركة « **حماس**» إلى الضفة للمساعدة في تأسيس فرع للحركة.[744]. **والسؤال**: لماذا لم تشارك الجماعة في غزة بالانتفاضة باسم « **الإخوان المسلمين**» وفضلت استعمال « **حركة المقاومة الإسلامية**» ثم « **حماس**» ؟ ولماذا ظهر ميثاق « **حماس**» بعد ثمانية أشهر من ظهورها؟

فيما يتعلق بالشق الأول من السؤال ثمة من يربط بين الجماعة وتاريخها السلبي إزاء مسألة الجهاد و « **قربها من الأنظمة السياسية العربية مما يجعل الاسم « الإخوان المسلمون» ممجوجا بين السكان**»[745]. غير أن هذا التفسير أضعف من أن يصمد بما أن الجماعة غالبا ما شاركت في المواجهة مع إسرائيل في مناسبات سابقة بأسماء أخرى ومن بينها اسم « **حركة المقاومة الإسلامية**» . كما أن مشاركة الإخوان أيا كانت التسمية لم تكن خافية على أحد ولا يمكن إخفاؤها خاصة في منطقة صغيرة جدا مثل غزة وتتمتع بكثافة سكانية عالية جداً. والأمر المؤكد أن تشكيل « **حماس**» مسألة شائكة بما أنها شكلت خطوة محرجة للجماعة في الأردن إزاء تمددها نحو الضفة الغربية، ومحرجة حتى للجماعة الأم في مصر. بيد أنها لم تكن كذلك قط بالنسبة للإخوان المسلمين المنتشرين في دول الخليج العربي، خاصة في الكويت، والذين استجابوا دون تلكؤ لولادة « **حماس**»، هذا إن لم يكونوا ،على الأرجح، مشاركين في ذلك*.

يلاحظ في ضوء الدراسات المبكرة التي تناولت حركة « **حماس**» أن نشأة الأخيرة تماثل نشأة حركة « **فتح**» بدرجة تصل إلى حد التطابق. وكانت دراسة زياد أبو عمرو أول من أشارت إلى حاجة الجماعة في غزة إلى تسمية تميز بينها وبين تنظيم يمارس الجهاد خاصة وأنها ما زالت في مرحلة الإعداد. لهذا جاء اسم « **حماس**» معبّرا عن الحاجة. بيد أن الأهم في الدراسة هو ما نُسب إلى « أحد المراقبين »، ودون الإشارة إلى أي مرجع أو مصدر، مؤداه: « **أن تأسيس « حماس» جاء ليشكل إطارا يتحمل مسؤولية مثل هذا التغيير في المواقف. فإذا ما انتهت الانتفاضة إلى فشل يمكن للإخوان التنصل من المسؤولية وتحميلها لـ « حماس». أما إذا استمرت فسيكون من السهل على « الإخوان » تجيير إنجازات « حماس» لصالح الجماعة. وهذا ما جرى بالفعل عندما أعلن ميثاق « حماس» بأنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين**»[746].

هذه الفرضية تبناها باحثون فلسطينيون وإسرائيليون[747]على السواء ولم تنفها الجماعة أو حركة « **حماس**» الأمر الذي يرجح صحتها. إذ أن ثمانية شهور بين تأسيس « **حماس**» وصدور الميثاق فترة كافية لاختبار مدى استمرارية الانتفاضة ومدى فعالية « **حماس**». ومن الواضح أن الظرف السياسي، وليست القناعات الأيديولوجية، هي التي أجبرت الأجنحة الأخرى على إعطاء الفرصة لحركة « **حماس**» وإلا فقدت الجماعة في الأردن أو الضفة كل مبرر لوجودها. أما الجماعة في مصر فلم يكن باستطاعتها قط أن تقف موقفا سلبيا من الجماعة في غزة وهي بحاجة إلى الشرعية الدولية والمحلية على السواء. ومن جهتها ما كانت « **حماس**» مضطرة لإقامة علاقات مع الجماعة في الخارج لولا حاجتها إلى الدعم المالي والسياسي والإعلامي، ولأنها بطبيعة الحال جزء من « **الإخوان المسلمين**». ولهذا تضخمت « **حماس**» عبر امتداداتها التنظيمية في الخارج.

---

[744] صحيفة "حدا شوت " الإسرائيلية - 1989/11/15 - مرجع سابق.

[745] "واقع التنظيمات الدينية الإسلامية في الأراضي المحتلة - دراسة مرقونة في 22 صفحة من القطع الكبير، ومجهولة المصدر، ومؤرخة بـ 1991/12/4. ومن المرجح أن مصدرها الأراضي الفلسطينية المحتلة.

* ومن الطريف أن البيان الرابع وبعض البيانات اللاحقة لحركة حماس كانت توقع باسم "حماس" إلى اليسار. وإلى اليمين أسماء بعض المؤسسات بما في ذلك جامعة الكويت وتعلق "المركزية الفلسطينية" على موقف الإخوان المسلمين الفلسطينيين بالقول: " أنهم رفضوا مجرد إصدار بيان يؤيد الانتفاضة في بدايتها إلا بعد توسط "الإخوان المسلمين" في الكويت". **راجع**: " فلسطين الثورة ": ردنا على "الحماسيين" ... - مرجع سابق - ص 6.

[746] أبو عمرو (زياد) .- الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزة ... - مرجع سابق - ص 33 .

[747] باز (رؤوبين) .- الميثاق الإسلامي وغزاه - مركز دايان لدراسات الشرق الاوسط وأفريقيا التابع لمعهد " شيلواح " بجامعة تل أبيب - تل أبيب، فلسطين المحتلة - أيلول/ سبتمبر 1988 - ترجمة الدار العربية للنشر والترجمة - القدس المحتلة / ص 15،16.

ولكن، وكما يقول خالد مشعل رئيس مكتبها السياسي، فإن « **حماس**»: « **تؤكد على استقلالها السياسي بعيدا عما يفرضه البعد العالمي للحركة الإسلامية العالمية**»[748].

هكذا يمكن إثبات أن « حماس» هي:

- ذراع جهادي لـ « **الإخوان المسلمين**» عامة. وهذا توصيف وظيفي نفعي بما أن « **الإخوان المسلمين**» جماعة دينية ذات بعد عالمي وليست حركة سياسية إقليمية. وتأييدها أو تقديم العون والمساندة لها يقع في سياق الحفاظ على تماسك الجماعة وتعزيز مصداقيتها وشرعيتها سواء كانت فرعا أو مركزا.
- « **جناح**» من أجنحة « **الإخوان المسلمين**» الفلسطينين. وفي هذا التوصيف جانبان، أحدهما يحدد الهوية الإقليمية للجهة المؤسسة ويحملها مسؤولية كل النتائج الآنية والمستقبلية دون أن يمس ذلك من المركز أو الفروع. والآخر أيديولوجي يقتصر على أولئك الذين خرجوا عن إطار الاستراتيجيات التقليدية والأيديولوجيا الإصلاحية. أو بمعنى آخر أولئك الذين يمكن وصفهم بالتيار الجهادي سواء كانوا داخل الأرض المحتلة أو خارجها.

المسألة الرابعة:

البنية الاجتماعيــة للظاهرة الجهاديــة

[748] الحمد (جواد)، تحرير .- دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس ... - مرجع سابق - ص 288.

ملاحظات أولية

قدمت العروض السابقة لجماعات الظاهرة الجهادية بعض الملامح البارزة لأصول القيادات السياسية ومكاناتها الاجتماعية. ولاعتبارات عديدة تتعلق بتاريخية النشأة لدى جماعتي « **الإخوان المسلمين**» و« **السرايا** »؛ تظل البنية الاجتماعية لكل منهما مختلفة عن الأخرى بالرغم من تماثل المقالة السياسية المبنية على مقالة أيديولوجية مصدرها الإسلام والتراث الحضاري والتاريخي والذي لا يقبل التجزئة ولا المساس لاسيما فيما يتصل بالمعتقدات والأحكام الدينية حيث هوامش الاختراق أو الاجتهاد تبدو ضعيفة جدا إن لم تكن معدومة دون أن يعني ذلك منح الجماعتين حصانة مطلقة كلما أوغلت الجماعتين في العمل بصيغة الحزب أو اندرجتا في العمل السياسي. ومثل كل حركة سياسية فإن المقالة الأيديولوجية تستوجب تطبيقات تلائم محتواها. وبما أن المقالة المطروحة هي مقالة دينية؛ فينبغي حين تشخيص البنية الاجتماعية للظاهرة الجهادية الأخذ بمعيارين للتحليل:

- المعيار التقليدي الشائع الذي يحاول إحداث تمايز طبقي اعتمادا على معايير الدخل، المهنة، المؤهل العلمي، القيم...الخ

- المعيار الديني الذي وقع تجاهله على الرغم من أنه يستغرق كل التنظيم الديني أيديولوجيا وسياسيا وتنظيميا...الخ فالجماعات الدينية لا تقيم كبير وزن للمتمايزات الطبقية[749] الناجمة عن المعيار الأول. إذ أن التفاوت الاجتماعي القائم على الدخل وحجم الثروة ليس مسألة خلافية بما أن الدين يقرها ويضبطها في إطار التشريع والقيم الإسلامية. أما المهنة والمستوى الثقافي وغيرهما فليست معايير ملائمة كون التصنيفات الطبقية غير معمول بها إلا على أسس دينية يتجلى في ضوئها « **المسلم الملتزم**» من « **المسلم غير الملتزم**» أو « **المؤمن**» من « **الكافر**» أو « **الخبيث**» من « **الطيب**» ... الخ ومن الملاحظ أن جانبا من الدراسات الغربية التي وقع تبنيها يربط، في الغالب ، بين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وشيوع الجماعات الإسلامية. وفي ذات السياق توصف الطبقات الفقيرة والمعدمة والأقل ثقافة بكونها تشكل الخزان البشري للجماعات الإسلامية. ولكن بماذا نفسر حضور الطبقات المتوسطة أو بعض أفراد « **البرجوازية**»، والكثير منها، في التنظيمات الدينية؟ لهذا، واعتمادا على المعيارين، فإننا نتساءل عن مكانة الظاهرة الجهادية؟ وقبل ذلك، عن أية ظاهرة يُرجى التساؤل؟ وفي أي مكان؟ وهل تنسحب التساؤلات على « **الشعب الفلسطيني**»؟ أم على « **المجتمع الفلسطيني** »؟

□ البنية الاجتماعية للسرايا

كنا في مطلع البحث قد استعملنا المقاربة الطبقية، إجرائيا، لإعادة تركيب المجتمع الفلسطيني المفقود. وقلنا أن المجتمع المركب هو مجتمع افتراضي غالبا ما جرى التعبير عنه بصيغة « **الشعب الفلسطيني**» وليس « **المجتمع الفلسطيني** » باعتبارها صيغة تستجيب للشتات بالرغم من أنها لا تخضع للشروط العلمية في التحليل الاجتماعي التقليدي. وها نحن الآن بصدد بنية اجتماعية تقع في صلب المجتمع الافتراضي بما أن « **السرايا** » تعبر في واقع الأمر عن شتات لأفراد وجماعات تنتشر على امتداد المجتمعات العربية خاصة في مصر وبلاد الشام. وفيما عدا مجموعة طلبة القاهرة، قبل أن تتشكل « **حركة الجهاد الإسلامي**» منها، فإن الغالبية الساحقة من الأفراد والجماعات الأخرى هم ممن تفرغوا في الثورة الفلسطينية منذ انطلاقة حركة « **فتح**» أو غداتها أو ممن انتموا إلى جماعة « **الإخوان المسلمين**» أو جماعات أخرى. وحتى منتصف السبعينات كان هؤلاء يوصفون بـ « **البرجوازية الصغيرة**» التي سبق وأشرنا إلى كونها طبقة صغيرة جدا تضخمت غداة النكبة بفعل التعليم الذي شكل الدينامية

---

[749] يلاحظ عالم اجتماع جزائري: "أن الحركة الإسلامية الجديدة لا تقرّ بالتمايز الطبقي في المجتمع، بل أنها تتعدى الطبقات وتحتويها كلها في الوقت نفسه، على عكس الايديولوجيات والانظمة الفكرية التي تصور المجتمع، والتي ظهرت ابتداء من القرن التاسع عشر ممثلة المجتمع على أنه قائم على وجود طبقات اجتماعية وجماعات ومصالح...الخ...وتَصوُّرها للواقع الاجتماعي ينطلق من رفض مبدئي للتمييز بين الاجتماعي كعنصر حاسم في التحليل. فحركة الأصوليين تنظر إلى المجتمع على أنه كيان توحده العقيدة، وليس كيانا تربطه مجرد مصالح عملية وعلاقات إنسانية سطحية. الكنز (علي): الإسلام والهوية/ملاحظات للبحث.- الدين في المجتمع العربي، ندوة-مرجع سابق- ص92. **ويمكن المقارنة أيضا ، بدرجة أقل، مع**: السعيد (رفعت): الإسلام السياسي، من التطرف إلى مزيد من التطرف-قضايا فكرية - مرجع سابق - الكتاب الثامن- ص 18. والفرق بين الاثنين أن "الكنز" يقدمها كملاحظة للبحث فيما يقدمها "السعيد" وكأنها نقيصة.

الحاسمة في التحولات الاجتماعية آنذاك. أما الآن، حين تكوُّن « **السرايا** »، فمن المحتمل أن قطاعات لا بأس بها من هؤلاء قد تحسنت وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية حيث يعيشون. وبعضهم الآخر لم تتغير وضعيته. وهذا الأمر ينطبق بالدرجة الأساس على لجنة التنظيم أو بمعنى أشمل « **العامل المساعد**».

وعلى الرغم من الرصيد السياسي والاجتماعي الكبير الذي تمتع به « **العامل المساعد**» إلا أنه نأى بنفسه عن خوض الصراع الاجتماعي والبحث عن مكانة اجتماعية أو اقتصادية لاسيما أن المؤسسين له إما لاجئون (1948) أو نازحون (1967) أو مبعدون عن الأراضي المحتلة سنة1967. وبالتالي لم تتح لهم فرصة الاستقرار الاجتماعي أو أنهم لم يسمحوا لمبدأ السلامة بالتشويش على توجهاتهم، على الأقل، حتى اغتيال محمد بحيص ومحمد التميمي في شباط/فبراير1988. أما بعد ذلك فليس لدينا معلومات عن البنية الاجتماعية للعامل المساعد الذي اختفى باختفاء « **السرايا** » بعد حرب الخليج الثانية.

وفيما يتعلق بالجماعة الإسلامية في السجون فهي مثل « **العامل المساعد**» تقع في إطار الشعب الفلسطيني. ومع ذلك فهي ليست وليدة التحولات الاجتماعية أو السياسية بقدر ما هي وليدة مجتمع السجون بامتياز. فالفئة المتنفذة منها قضت في السجون الإسرائيلية ما لا يقل عن 12-15عاما متصلة أو يزيد. وارتبطت نضالاتها بالنكبة والاضطهاد السياسي وليس بالتخلص من الاحتلال أو الاضطهاد الاجتماعي، لهذا استأنفت نشاطاتها فور تمتعها بالحرية متجاهلة المكانة الاجتماعية الرفيعة التي تحظى بها من قبل المجتمع الفلسطيني في الداخل أو من قبل الشعب الفلسطيني. وقد لعب التوجه الديني التاريخي ومستوى الوعي الديني بالقضية الفلسطينية الدور الحاسم في اختياراتها. وفي هذا ما يفسر ابتعادها التام عن التفاعل مع المجتمع وتركيز جهودها على العمل العسكري والتنظيمي.

تبقى مجموعة طلبة القاهرة. وهي الوحيدة التي يقيم أفرادها في المجتمع الفلسطيني. ولما التحقوا بالجامعات المصرية كان المجتمع الفلسطيني معبَّرا عنه، بالأراضي التي احتلت سنة1967، يتشكل ليصبح هدفا سياسيا مركزيا وربما وحيدا أمام الفعل السياسي الفلسطيني والعربي ابتداء من النصف الثاني من السبعينات. وفي ذلك الحين يُفسَّر توجهها إلى الدراسة الجامعية بكون التعليم كان ما يزال يشكل الدينامية الرئيسة في التحولات الاجتماعية لاسيما أن الغالبية الساحقة منهم من سكان غزة ومن اللاجئين المعدمين ممن كان التعليم بالنسبة إليهم يشكل المجال الحيوي للاستثمار والرقي الاجتماعي خاصة في مجتمع يشكو أفراده تاريخيا من البؤس الاقتصادي والحرمان الاجتماعي ويعتمد على العمالة في إسرائيل. ومع ذلك فثمة عاملين محوريين ساهما في بلورة أفكار مجموعة الطلبة وتوسعها في مصر أولهما السمات الكاريزمية لشخصيتي الدكتور فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة، والثقافة الدينية الواسعة لكليهما قبل توجههما إلى مصر فضلا عن تجربة « **الشقاقي** » التنظيمية في جماعة « **الإخوان المسلمين**». وثانيهما الوسط الاجتماعي الطلابي في الجامعات المصرية والذي غلب عليه الطابع الديني بفعل نشاط الجماعات الإسلامية والتي تمخض الصراع الفكري بينها عن ولادة جماعات الجهاد والدور الذي لعبه طلبة المجموعة في ذلك.

هكذا يلاحظ أن مكونات « **السرايا** » هي وليدة مجتمعات متعددة ومتباعدة وليست وليدة مجتمع فلسطيني محدد. فبالنسبة للجنة التنظيم وحتى فكرة « **السرايا** » فقد ولدت في لبنان. أما طلبة القاهرة ففي مصر. والجماعة الإسلامية في مجتمعات السجون. ومن الواضح أن العامل المركزي الذي يوحد هذه المجموعات إضافة إلى أفراد آخرين هو اللجوء من جهة والمعيار الديني من جهة أخرى. وفيما عدا « **العامل المساعد**» الذي توصل إلى المناداة بالحل الإسلامي متأخرا؛ فالقوى الأخرى تتمتع بثقافة دينية عريقة متصلة لم تنل منها الثقافات العلمانية، وعدد لا بأس به من أفرادها هم من حفظة القرآن مثل مصباح الصوري وسيد بركة الذي يحفظ أيضا نحو ستة آلاف حديث نبوي مع أسانيدها. ولأن الأمر لا يخلو من صعوبة في ضبط البنية الاجتماعية للسرايا بدقة أكبر، لذا سنتوجه إلى جماعة « **الإخوان المسلمين**» حيث تشخيص البنية الاجتماعية يبدو ملائما أكثر في ضوء توفر معلومات محددة تساعد على التحليل.

الفصل الأول

البنية الاجتماعية لـ « الإخوان المسلمين» و « حماس» في الأراضي المحتلة

عينة البحث

ينطلق التحليل من عينة قوامها414 فردا[750] أُبعدوا خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى بلدة مرج الزهور في الشريط الحدودي المحتل من جنوب لبنان المحاذي لشمال فلسطين المحتلة. وتعدّ هذه العملية التي نفذتها إسرائيل بتاريخ 1992/12/16 أكبر عملية إبعاد انتقائية تنفذ منذ عام1967 على خلفية مقاومة الاحتلال ضد من وصفتهم إسرائيل بقادة العمل الإسلامي أو نشيطيه من حركتي « **حماس**» و« **الجهاد الإسلامي**». لذا فإن حجم العينة يشتمل فعليا على أقل من 40 فردا من أعضاء « **حركة الجهاد الإسلامي**». وفيما عدا بضعة مستقلين ممن لم يجاهروا صراحة بانتمائهم لأي من حركات المقاومة الإسلامية وأكثر منهم بقليل ممن لوحظ عدم انتمائهم لأي منها فالغالبية الساحقة هم فعلا نشطاء في العمل الإسلامي وأعضاء في حركة « **حماس**». فالعينة تشير إلى وجود نسبة لا بأس بها من الشخصيات التاريخية للقوى الإسلامية ومن القادة ورجال الفكر والإطارات البارزة التي تنتمي صراحة إلى المستويات القيادية الأولى، فما دون، لحركة « **حماس**». وقد غاب عن العينة ثلاثة من الذين اتخذوا قرار المشاركة في الانتفاضة وهم الشيخان أحمد ياسين وصلاح شحادة اللذان كانا في السجن حين تمت عملية الإبعاد ورئيس المجمع الإسلامي إبراهيم اليازوري الذي لم يقع إبعاده.

ومن البديهي القول أن العينة ليست علمية، وهذا صحيح. لأنها مفروضة وليست مختارة. ومع ذلك فثمة أكثر من سبب جوهري يدفعنا إلى دراستها:

- لأنها ضخمة العدد وتوفر فرصة للدراسة غير مسبوقة إذا ما وُضعت في إطارها الموضوعي. إذ من المستحيل، في ظروف مكافحة الاستعمار، أن تسمح حركات التحرر للباحثين والدارسين بالاقتراب منها لاسيما في السنوات الأولى من الانطلاقة. وهو أمر لم تسمح به، قبلاً، أي من المنظمات الفدائية الفلسطينية، فكيف إذا تعلق الأمر في الكشف عن البنية الاجتماعية؟
- وتنطبق الملاحظة السابقة على إسرائيل ذاتها التي لا تنشر أجهزتها الأمنية ولا مراكز البحث فيها ولا الباحثين أية معلومات تفصيلية حول حركات المقاومة الفلسطينية أكانت علمانية أم إسلامية. ولا شك أن لإسرائيل حساباتها في ذلك مثلما للأطراف الأخرى حساباتها حتى فيما يتصل بالمعلومات الشائعة والمكشوفة.
- تشتمل العينة على مئات الناشطين في العمل الإسلامي. ولو لم يكن لهم فاعلية ملحوظة لما اضطرت إسرائيل لإبعادهم وبالتالي مواجهة عواصف من ردود الفعل غير مسبوقة اجتماعيا وسياسيا واعلاميا.
- يتوزع أفراد العينة على مختلف أشكال التجمعات السكانية والمؤهلات العلمية والمهنية والفئآت العمرية ابتداء من سن الست عشر سنة ...الخ
- لولا أن اللجنة الإعلامية للمبعدين هي التي أخذت على عاتقها تقديم بطاقة هوية لكل مبعد لما تيسر التعرف عليهم وخاصة على حركة « **حماس**». لذا فنحن مقيدون لا فقط بحجم العينة بل بمحتويات البطاقة التي اشتملت على بيانات عن الحالة الاجتماعية، الإقامة، الفئآت العمرية، المؤهل العلمي، المهنة، عدد مرات الاعتقال، والنشاطات والفعاليات الاجتماعية والوطنية. ولقد جُمعت هذه البيانات في ستة جداول إحصائية لا شك أننا سنفيد منها قدر الإمكان.

---

[750] العويسي (عبد الفتاح)، إشراف .- سجل المبعدين الفلسطينيين في مرج الزهور - إعداد للجنة الإعلامية في مخيم العودة - منشورات " فلسطين المسلمة " – لندن ، المملكة المتحدة - الطبعة الأولى، 1994. ومن الآن فصاعدا سيقع التذكير بالمصدر بعبارة "سجل المبعدين " فقط .

- بالرغم من محدودية البيانات المتاحة وصعوبة تصنيفها إلا أنها ذات أهمية بالغة كما سنرى. ومع ذلك فلم نقع على أية دراسة تتناول مسألة المبعدين أو في ضوء أهمية الملاحظات التي قدمناها، علما أن المبعدين مكثوا في بلدة مرج الزهور قرابة العام قبل أن تضطر إسرائيل للموافقة على عودتهم لديارهم تدريجيا.
- أخيرا تظل البيانات الإحصائية التي سنتعامل معها مؤشرات عامة تشكل مدخلا للرصد والتحليل. أما النتائج فتبقى نسبية وحبيسة الحقائق والقيود العلمية على العينة وخاصة بفترة الإبعاد.

I. أولا: التحليل الماكروسوسيولوجي للعينة

إن عملية التحليل لن تأخذ بعين الاعتبار الانتماء التنظيمي للمبعدين بل للظاهرة الجهادية. ولكن من الطبيعي أن يُفهم أنها تنطبق بالخصوص على حركة « **حماس**». وأي نتائج لاحقة ينبغي أن تفهم كذلك. وأي تعبير يستعمل لاحقا لوصف المبعدين بالقوى أو الجماعات أو النشطاء الإسلاميين لا يبتعد قط عن كون الغالبية الساحقة منهم يخصون حركة « **حماس**» أو مناصريها.

1. الحالة الاجتماعية

تكشف البيانات الواردة أن من بين المبعدين 328 فردا متزوجا. منهم 198 يقيمون في الضفة الغربية و130 في قطاع غزة[751]. وهؤلاء يعيلون 1204 أفراد منهم 594 من الذكور (352 من الضفة و 242 من غزة) و610 من الإناث (301 من الضفة و 309 من غزة)[752]. كما يوجد 85 مبعدا أعزباً بينهم 51 في الضفة الغربية و34 في قطاع غزة. ويوجد اثنين في غزة مطلقين[753].

2. الفئة العمرية

يشير الجدول التالي إلى الفئآت العمرية للمبعدين والتي تقع ما بين 16عاما -60 عاما في الإجمال.

الجدول رقم (14) : الفئآت العمرية للمبعدين

الفئة العمرية / المنطقة	20-16 (1)	25-21 (2)	0-26 (3)	35-31 (4)	40-36 (5)	45-41 (6)	50-46 (7)	55-51 (8)	60-65 (9)	المجموع
الضفة الغربية	12	43	81	59	36	13	2	1	2	**249**
قطاع غزة	13	38	40	33	19	10	4	4	4	**165**

يلاحظ من الجدول أن نحو 349 مبعدا تقع أعمارهم في العشرينات أو الثلاثينات. أي ما بين الفئة العمرية الثانية حتى الخامسة. وهؤلاء يمثلون الفئآت الفاعلة جدا في المجتمع الفلسطيني والتي تقارب نسبتها حوالي 27% من إجمالي عدد السكان في المنطقتين. إذ أن نحو48% من السكان تقل أعمارهم عن الخمسة عشرة عاما أو 58.5% لمن تقل أعمارهم عن العشرين عاما.أما من تزيد أعمارهم عن أربعين عاما فبالكاد تصل إلى 15% من إجمالي السكان البالغ 1.526.000 نسمة فيما عدا القدس بينهم 916 ألفا في الضفة الغربية و610.4 آلاف في قطاع غزة[754] .

3. المؤهل العلمي

تفيد المعلومات المثبتة أن 142 مبعدا يتمتعون بمؤهلات علمية عليا من بينهم 9 من حملة شهادة الدكتوراه و14 من حملة شهادة الماجستير و119 يحملون شهادة البكالوريوس. أما من يحملون شهادة الدبلوم فيبلغ عددهم 72 مبعدا. وهؤلاء يشكلون ما نسبته51.7% من المبعدين. وإذا أضيف إليهم 72 مبعداً يواصلون تحصيلهم الجامعي وبعضهم على وشك التخرج لأمكن القول أن 284 مبعدا بنسبة 69% من إجمالي المبعدين يتمتعون بثقافة عالية أو

---

751 سجل المبعدين .- الجدول (1) - ص 255.
752 نفس المصدر .- الجدول (2) - ص 256.
753 نفس المصدر .- الجدول (1) - ص 255.
754 نسب مستخرجة من كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي (42): الفقرة – 27.2 :
Central Bureau of Statistics, Stratigical Abstract O f Israel, 1989, (.
Jerusalem, 1991), PP,709

ينتمون إلى النخبة المثقفة في المجتمع الفلسطيني. أما الباقون فبينهم 64 مبعدا نال شهادة الثانوية العامة و11 آخرين ممن وصلوا في الدراسة إلى المرحلة الثانوية و39 وصلوا إلى المرحلة الإعدادية وثمانية في المرحلة الابتدائية وواحد فقط غير معروف. وهذا يعني أنه لا يوجد بينهم أي أمي أو لا يعرف القراءة والكتابة[755].

4. المهنة

يتوزع المبعدون على 23 مهنة إحداهما غير محددة، وأخرى صنفت تحت بند « **مهن أخرى**». وحسب العدد الأكبر للممتهنين يحتل ذوو المهن الحرفية واليدوية والفنية المكانة الأولى بـ 9 أفراد يليهم الطلبة– 57 ثم التجارة والأعمال الحرة - 51، موظفو الأوقاف الإسلامية– 41، المدرسون– 37، الموظفون- 22، أساتذة الجامعات والمحاضرون- 20، المهندسون– 11، مقاولو البناء- 10، المزارعون–9، الأطباء– 7، المحاسبون-5، المكتبات ودور النشر- 5، الصحفيون– 4، مدربو الكاراتيه- 3، مديرو المصانع- 2، مصورون- 2، محامون- 1، باحثون اجتماعيون- 1 بالإضافة إلى 12 مهنة أخرى و11 غير معروفة[756].

5. عدد مرات الاعتقال

يكشف الجدول عن 53 مبعدا لم يسبق لهم أن خاضوا تجربة الاعتقال نهائيا. فيما خاضها 118 منهم مرة واحدة فقط .وتعرض لها 70 مبعدا مرتين. أما من خاضها 3 مرات فأكثر فقد بلغ عددهم نحو174 مبعداً[757].

هذه هي مجمل البيانات الإحصائية التي وردت في « **سجل المبعدين**» دون أي تعليق. وهي بلا شك بيانات مجردة ومنقوصة حتى فيما يتعلق بمحتويات البطاقة. إذ ليس كل ما احتوته جرى تصنيفه أو الاهتمام به. ومن هنا تبدأ مهمتنا خاصة وأن البيانات المقدمة لا تمكّن من رسم صورة دقيقة للبنية الاجتماعية ولا للمجتمع الفلسطيني. كما أنها تتضمن أخطاء وقع تصحيحها.

II. ثانيا: التحليل الميكروسوسيولوجي للعينة – مرحلتان:

يتأسس التحليل، هنا، على مرحلتين مترابطتين:

- **الأولى**، هي إعادة توصيف العينة باستخراج البيانات المتعلقة بـ:

1. **الإقامة.**
2. **التدين أو الإقبال على الدين** اعتمادا على معيار المؤهل العلمي لاستخراج نسبة الدارسين وخريجي الدراسات الإسلامية والشريعة من حجم النخبة المثقفة البالغ عددها 284 مبعدا، وكذلك اعتمادا على نسبة الفاعلين والناشطين اجتماعيا ودينيا إلى إجمالي المبعدين.
3. **التشغيل** ومدى العمل داخل مجالات التخصص أو خارجها بالنسبة للنخبة المثقفة.

- **الثانية**، اعتمادا على التوصيفات المحتملة؛ سنحاول تفسير نفوذ الجماعات الإسلامية وتضخمها متسائلين عما إذا كان الأمر يتعلق بتدخل الفاعلين الإستراتيجيين في المجتمع الفلسطيني؟ أو باشتغال المجتمع على نفسه؟

*** المرحلة الأولى: إعادة توصيف العينة**

أولا: الأصول الاجتماعية

تعبر الانتخابات السياسية عن مكانة القوى السياسية لجهة التمثيل الحقيقي لأي مجتمع أو دولة. غير أن مثل هذا المعيار للتقويم ما زال احتمالا بعيد المنال في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل رفض القوى الإسلامية

[755] سجل المبعدين .- الجدول (4) - ص 257.
[756] نفس المصدر .- الجدول (6) - ص 260 - 263.
[757] نفس المصدر .- الجدول (5) - ص 259.

المشاركة في أية انتخابات ديمقراطية محكومة بمعاهدات أو اتفاقات سياسية مع إسرائيل. وتقترح، هذه القوى، بديلا لذلك:

- إما إجراء انتخابات بلدية.
- أو اعتماد نتائج الانتخابات في المؤسسات النقابية والمهنية والعلمية...الخ والتي تعطي لها 40% - 45% من التأييد الشعبي، وهو ما تقول به حركة « **حماس**» [758].
- أو اعتماد معايير أخرى كعدد الشهداء والجرحى والمعتقلين باعتبارها معايير تدل على حجم المشاركة في الكفاح الوطني[759].

ولما كانت إشكالية التمثيل مزمنة، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان الكشف عن مواقع نفوذ القوى الإسلامية، فإننا، وطبقا للبيانات المتوفرة، سنحاول رصد هذه المسألة عبر بند الإقامة الذي تتيحه بطاقات المبعدين. وسؤالنا هو: أين يتركز ثقل الإسلاميين في الأراضي المحتلة؟ وأية تاريخية معينة تفسر ذلك؟

جدول رقم (15): توزع المبعدين من الضفة الغربية على المراكز السكانية[760]

المركز السكاني	عدد المراكز	توزع المبعدين	عدد المبعدين	إجمالي المبعدين	%
المدن	11	105	248	414	%60
القرى	73	123			
المخيمات	12	20			

يلاحظ أنه من بين 414 مبعدا ثمة 248 منهم يتوزعون على مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية بنسبة تصل إلى 60% من إجمالي المبعدين. ويتوزع 105 منهم على جميع المراكز المدينية الأحد عشر والتي يشكل عدد سكانها نسبة 20% من إجمالي السكان بمتوسط يتراوح ما بين 35 ألف – 90 ألف نسمة لكل منها. والمقصود بذلك: الخليل- 75 مبعدا، نابلس- 57، القدس ورام الله والبيرة- 44، بيت لحم وبيت ساحور- 26، طولكرم وقلقيلية– 20، جنين- 19 وأريحا سبعة مبعدين. وفي القرى يكشف الجدول عن123 مبعدا يغطون 73 قرية من أصل أكثر من 400 قرية يقطنها نحو 63% من إجمالي سكان المنطقة. أما في المخيمات فثمة 20 مبعدا في 12 مخيما للاجئين.

وفي واقع الأمر فإن هذا التوزيع وقع استخراجه بصعوبة. إذ أن بند الإقامة ليس محددا بالدقة التي تيسر استعمال المعلومات بصورة مباشرة. والأرقام الواردة هي التي أمكن إثباتها بعد تقصي بند الإقامة لكل مبعد ومقارنته بمعطيات جغرافية ذات صلة[761]. وهذا يعني أن البيانات المتعلقة بالكشف عن الأصول الاجتماعية السكانية للمبعدين لم تكن شاملة ولم يعبَّر عنها صراحة إلا بصفة جزئية وغامضة أحيانا. الأمر الذي استدعى بذل جهود أكبر لضبط المسألة. غير أن مثل هذه الجهود لم تتيسر بالنسبة لقطاع غزة حيث المعلومات فقيرة ومهملة مقابل العناية الملحوظة في الضفة فيما يتصل في الكثير من المعطيات ليست الإقامة إلا واحدة منها.

جدول رقم (16): توزع المبعدين من قطاع غزة على المراكز السكانية[762]

المركز السكاني	عدد المراكز	توزع المبعدين	عدد المبعدين	إجمالي المبعدين	%
المدن	3	64	166	414	%40

---

[758] نشرت مجلة "الدراسات الفلسطينية" ملفا عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تضمن سلسلة من المقالات والبحوث لـ: "علي الجرباوي"و "زياد أبو عمرو" و "محمود الزهار" و "إياد البرغوثي"و "نبيل حيدري" . وعالجت غالبيتها مسائل الشرعية السياسية والصراع على النفوذ والانتخابات في المؤسسات الفلسطينية. وفيما يتعلق بحجم حركة " حماس " **يمكن المقارنة بـ**: الزهار (محمود) : الحركة الإسلامية **...** حقائق وأرقام بين الحقيقة والوهم - الدراسات الفلسطينية - مرجع سابق - عدد 13 - ص99 .

[759] فيما يتعلق بعدد المعتقلين من حركة "حماس" يمكن العودة إلى إحصائية وكالة "قدس برس" التي أشارت إلى 2748 إسلاميا من حركة "حماس" تحتجزهم إسرائيل، ويمثلون 45.2% من إجمالي عدد السجناء . "فلسطين المسلمة" - مرجع سابق - شباط/فبراير1995. أما عن عدد الشهداء فقد نُشرت قائمة جزئية لأول مرة اشتملت على 66 شهيدا . **راجع أيضا**: "فلسطين المسلمة" - مرجع سابق - تشرين الثاني/ نوفمبر1994 - ص14 .

[760] مستخرج من الملحق (1) في آخر الفصل.

[761] بالمقارنة مع وثيقة وخريطة أعدها: صالح (عبد الجواد) ومصطفى (وليد).- فلسطين: التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام (1882 – 1982) - مركز القدس للدراسات الانمائية - لندن ، المملكة المتحدة - 1987.

[762] مستخرج من الملحق (2) في آخر الفصل.

القرى	4	16			
المعسكرات	4	24			
المخيمات	4	9			
الاحياء	8	36			
المناطق	2	17			

ويلاحظ، حسب الجدول أعلاه، أن عدد المبعدين من المدن والأحياء والمناطق يصل إلى117 مبعدا موزعين على ثلاثة مراكز سكانية رئيسة في القطاع هي: غزة وأحيائها– 59 مبعدا، خان يونس - 23، رفح- 18 ومنطقتين هما: جباليا- 16 والشاطئ - 1. أما المعسكرات والمخيمات فقد أُبعد منهم24 و9 على التوالي وبالتناصف فيما يتصل بعدد المراكز. بينما أبعد من القرى 16 شخصا. وعلى الرغم من كون قطاع غزة هو المعقل التاريخي للجماعات الإسلامية مثلما كان للمنظمات الفدائية إلا أن عدد المبعدين فيه أقل مما أبعد من الضفة الغربية بحيث لا تزيد النسبة عن 40%. غير أن الفترة التي تمت فيها عملية الإبعاد كانت السلطات الإسرائيلية المحتلة تحتفظ بنحو ألفي سجين ومعتقل من أفراد القوى الإسلامية معظمهم من قطاع غزة الذي تسببت عملية الإبعاد بإفراغه من القيادات الإسلامية.

ثانيا: التدين أو الإقبال على الدين

انطلاقا من المؤهل العلمي يلاحظ أن 108 من المبعدين هم من الطلبة أو الخريجين من كليات الشريعة وأصول الدين والتربية الإسلامية. ويمثل هؤلاء نسبة 38% من إجمالي النخبة المثقفة و26% من إجمالي المبعدين. ويتوزعون على حملة الشهادات الجامعية العليا والمتوسطة والدنيا إضافة إلى الطلبة، حسب الأرقام التالية: الدكتوراه- 2 ، الماجستير- 6 ، البكالوريوس- 59 (ويمثلون نصف حملة البكالوريوس في جميع التخصصات)، الديبلوم- 15 (جميعهم ما عدا واحد من الضفة الغربية)، الطلبة- 26.

جدول رقم (17)
توزيع الطلبة وخريجي الدراسات الإسلامية على مختلف الشهادات العلمية[763]

المنطقة / نوع الشهادة	الدكتوراه	الماجستير	البكالوريوس	الديبلوم	الطلبة	المجموع في كل منطقة	إجمالي النخبة المثقفة
الضفة الغربية	1	6	45	14	14	76	284
قطاع غزة	1	-	14	1	12	28	
المجموع في المنطقتين	2	6	59	15	26	108	

ومن الممكن تحسس ضخامة العدد إذا ما قورن بحجم النخبة المثقفة التي تتوزع على أكثر من 41 تخصص علمي بينها عدد محدود جدا من الدراسات المتصلة بالتكوين المهني. فبالكاد تصل حصة التخصص الواحد إلى سبعة طلاب من إجمالي عدد النخبة. فيما نالت الشريعة أو الدراسات الإسلامية 108 طلاب. وهذا يعني أن 176 خريجا أو دارسا يتوزعون فعليا على40 تخصص معدل كل منها 4.4 طالب إذا ما استثني طلبة وخرجي الشريعة.

وإذا ما تتبعنا فعاليات ونشاطات المبعدين فسنلاحظ أن المسح أسفر عن وجود 235 مبعدا، على الأقل، يمثلون نسبة 57% من إجمالي المبعدين مارسوا نشاطات اجتماعية وخيرية وعلمية وفكرية وإنسانية محورها الدين إلى جانب نشاطات دينية بشكل فردي أو عبر العشرات من المؤسسات والجمعيات ذات الصلة باعتبارهم أعضاء فيها أو ذوي مناصب رفيعة كجمعيات الشبان المسلمين ولجان المساجد والزكاة والإصلاح الاجتماعي والعشائري ومجالس الآباء في المدارس وجمعيات المكفوفين والأيتام والصم والبكم وأعضاء في المجمع الإسلامي ورابطة

[763] مستخرج من الملاحق (3 ، 4 ، 5) في آخر الفصل.

علماء فلسطين والجمعيات الخيرية والرياضية ومراكز تحفيظ القرآن وبناة المساجد ومتفقدي أسر المحتاجين والفقراء والمعتقلين والشهداء ...الخ وتبدو الضفة الغربية متخمة بهذه المؤسسات وغيرها أكثر من قطاع غزة. كما أن الضفة تؤوي 166 نشيطا يمارس نسبة غالبة منهم نشاطَيْن على الأقل من الأنشطة الاجتماعية والدينية وبعضهم اتخذوها مهنة تستوجب التفرغ لها مقابل 69 نشيطا في غزة من المرجح أن فقرا في البيانات يحول دون تبين أهميتهم.

وما يلفت الانتباه كون 23 مبعدا منهم 10 في الضفة و13 في غزة جرى تعريفهم صراحة برجالات بارزة في مجال الإصلاح وفض النزاعات بين الناس أو أعضاء في لجان الإصلاح الاجتماعي. غير أن هذا العدد لا يقل عن 50 بالنظر إلى وجود قيادات عليا وشخصيات وطنية وإسلامية بارزة جميعها ينشط في مجال الإصلاح والقضاءين المدني والعشائري. ولأنهم ذوو ثقافة دينية عالية وإسلاميين حركيين فهم يمتنعون عن تلقي أية أجور لقاء انغماسهم في هذا النوع من النشاط الذي تشتهر به الشخصيات الدينية بالرغم من أنها ليست الوحيدة في هذا المجال. ويمكن وصف هذه الشريحة بحق بـ « **الصلحاء**» الذين يتمتعون بالثقة والمصداقية والاعتبار من قبل مختلف الفئآت الاجتماعية بقطع النظر عن انتماءاتهم السياسية.

ثالثا: التشغيل

يمكّن التصنيف المهني الوارد في « **سجل المبعدين**» من التعرف على الشرائح الاجتماعية التي ينتمي إليها المبعدون انطلاقا من المعيار المهني. وتأسيسا على ذلك يلاحظ أن إجمالي المبعدين ينتمون إلى الطبقة الوسطى فما دون. ولا شك أن الشرائح الدنيا هي الأكثر حضورا. وإذا قمنا بتحليل حجم النخبة المثقفة باعتبارها الشريحة الأضخم عددا بين المبعدين فسنلاحظ وجود أزمة قوية في تشغيل الخريجين.

جدول رقم (18)
مدى تشغيل الخريجين في تخصصاتهم أو خارجها

مجال العمل / مستوى المؤهل العلمي	داخل التخصص	خارج التخصص	استيعاب	طلبة أو معيدون	بلا	غير معرّف	المجموع الكلي
الضفة الغربية:							
الدكتوراه	2	-	-	-	-	-	
الماجستير	9	-	-	-	-	-	
البكالوريوس	44	18	12	-	1	1	
الدبلوم	17	22	1	-	1	-	
المجموع	72	40	13	-	2	1	128
قطاع غزة:							
الدكتوراه	5	-	-	-	-	-	
الماجستير	5	-	-	-	-	-	
البكالوريوس	22	16	3	2 *	1	1	
الدبلوم	13	10	2	2	1	-	
المجموع	45	26	5	4	2	1	83
المجموع في الضفة وغزة	117	66	18	4	4	2	211

(*) اعتبروا حملة بكالوريوس ومعيدين في ذات الوقت مما رفع حجم النخبة إلى 286 مثقفا بدلا من 284.

يكشف الجدول أعلاه عن 117 خريجا جامعيا يعملون في تخصصاتهم بشكل مباشر بنسبة تعادل 55.45% من إجمالي عدد الخريجين. أما من يعملون في مجالات عمل تقع خارج تخصصاتهم فهم بالتحديد 66 خريجا. فيما يتوزع الباقون منهم على قطاعات أخرى مهنية ووظيفية مختلفة أو لا يعملون أو غير معرَّفة أو معروفة تخصصاتهم أو

خارجها الأمر الذي يبرز الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في مساعدة الخريجين الإسلاميين وتوفير بعض فرص العمل لهم.

جدول رقم (19): توزع الطلبة على قطاعات العمل المختلفة

مجال العمل / المنطقة	متفرغون	استيعاب	العمالة والبناء والزراعة	تجارة وتسويق	مهن حرفية وخدمية	وظائف متنوعة	حالات أخرى	المجموع الكلي
الضفة الغربية	21	3	5	4	1	6	-	
قطاع غزة	24	-	-	6	2	-	3	
المجموع في المنطقتين	45	3	5	10	3	6	3	75 *

(*) عددهم 72 من إجمالي المبعدين.أما الزيادة فلأن 3 منهم صنفوا حملة دبيلوم بينما يواصلون دراسات عليا.

أما بالنسبة للطلبة فيلاحظ من الجدول أعلاه أن 45 منهم متفرغون للدراسة بنسبة 60% فيما توزع 40% منهم على قطاعات العمل المختلفة بينهم3 طلاب فقط وقع استيعابهم في مؤسسات إسلامية وستة يعملون في وظائف متنوعة منها الصحافة والإمامة والأوقاف والإدارة.

* **المرحلة الثانية: مناقشة التوصيفات**

بينت التوصيفات الواردة في الجدول (20) أن الجماعات الإسلامية تتركز في أرياف الضفة الغربية بصورة أساسية ثم في المدن ثم في المخيمات. وكنا قد أشرنا حين البحث في تاريخية جماعة « **الإخوان المسلمين**» إلى تدخل الجماعة في الأرياف بهدف ترميم المساجد وإصلاحها وتهيئتها للعبادة بعد أن تحولت لفترة من الزمن إلى مخازن للحبوب وإسطبلات للبهائم أو أنها هُجرت لضعف التدين أو غيابه في كثير من المناطق. غير أن هذا التدخل التاريخي لا يكفي لتبرير التركيز الشديد على الريف من قبل الجماعات الإسلامية لاسيما وأن المجتمع الفلسطيني خضع لتدخلات من عدة فاعلين استراتيجيين مما يعني أنه ثمة مداخلات عدة أتاحت للجماعات الإسلامية النفاذ إلى بنية المجتمع في الريف خاصة، دون أن تجد منافسة تحد من التغلغل فيه وإقامة بنية تحتية تنظيمية ومؤسساتية.

أولا: المقاربة الأولى، حصار مجتمع

يتوزع التركيب السكاني في الضفة الغربية على ثلاثة أشكال للحياة الاجتماعية هي المدينة - القرية - المخيم. ويغلب الطابع الريفي على المنطقة، والذي يتجلى في كون ثلاثة أشخاص من أصل خمسة من السكان يعيشون في أكثر من 400 قرية ومخيم ريفي*بنسبة 63% من إجمالي السكان بما في ذلك مدينة القدس العربية التي تمسح 1% من مساحة الضفة وتؤوي نحو8% من السكان فيها. كما يتجلى بسيادة الملكية العقارية الصغيرة والمتوسطة بمعدل أقل من 50 - 100 دونم تستخدم عادة للاكتفاء الذاتي أو للزراعة الهامشية فيما يتعلق بالأراضي الجافة. وتغطي هذه الشريحة من الملاكين نحو84% من أصحاب الملكيات هذه و34% من إجمالي الأراضي المملوكة في الضفة. مقابل أقل من 1% من الملاكين يملكون 38% من الأرض بحيازات تفوق مساحة كل منها 100 دونم[764].

* الفرق بين المخيم الريفي والمخيم المديني يتعلق، حاليا، في الموقع الذي يحتله المخيم من المدينة أو الريف.

[764] جماعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين .- المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية : بحث في الأوضاع الحياتية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى، تشرين أول/ اكتوبر 1994 / ص 19- 20. ويُذكر أن هذا البحث هو مسح شامل يجري لاول مرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد قامت بتمويله والإشراف على تنفيذه مؤسسة العلوم الاجتماعية التطبيقية في أوسلو (فافو) عشية التوقيع على اتفاق المبادئ التاريخي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العاصمة النرويجية أوسلو. وقد تم المسح بمساعدة جميع الجهات المعنية جماعات وأفراد رسميين وغير رسميين فضلا عن أكثر من مائة باحث فلسطيني جرى تدريبهم خصيصا لإنجاح المسح. ومنذ الآن فصاعدا سنُذكّر بالمرجع بالاسم المختصر للمؤسسة النرويجية - **فافو**.

أما سكان المدن فيتوزعون على أحد عشر مركزا مدينيا متوسط الحجم. ويشكل مجموع السكان فيها نحو20% من إجمالي السكان، وهي نسبة تقارب نسبة اللاجئين في الضفة والذين يشكلون 18% **. ولا شك أن نسبة اللاجئين انخفضت من 40% إلى 18% بفعل منع إسرائيل عودة أكثر من 300 ألف نسمة إلى ديارهم عقب حرب العام 1967 وغالبية هؤلاء من اللاجئين الذين كانوا يقيمون في المملكة الأردنية الهاشمية في إطار وحدة الضفتين ويعملون فيها أو ممن كانوا يعملون في دول الخليج العربية. ومن بينهم نحو100 ألف من قطاع غزة. **والسؤال**: لماذا ظلت نسب التحضر والتريف في الضفة الغربية شبة ثابتة منذ الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة سنة 1967؟

لا شك أن إسرائيل ربطت التحضر في الأرياف بالسياسة الاستيطانية. إذ فقدت الضفة الغربية نحو 60% من حجم أراضيها البالغة مساحتها أكثر قليلا من 5.5 مليون دونم. وأقامت عليها سلسلة من المستوطنات والنقاط العسكرية فوق التلال الأمر الذي أدى إلى محاصرة الريف اجتماعيا. أما في المدن فقد أحاطتها بالمستوطنات أو أنها أقامت مستوطنات داخلها وهو ذات الأسلوب الذي اتبعته الحركة الصهيونية في فلسطين زمن الانتداب البريطاني. ومن المفترض أن يكون للسكان رد فعل ما إزاء تقطيع المجتمع إلى جزر سكانية متناثرة بيد أن السكان بدوا عاجزين عن أي تحرك. فلماذا ؟

المشكلة تتصل بملكية الأرض ومدى التحكم في استخدامها. فحتى سنة 1967 بلغت نسبة الأراضي التي مسحتها السلطات الأردنية وسجلتها رسميا نحو 38% من أراضي الضفة الغربية. أما وثائق الملكية فلم تصدر جميعها حين وقع الاحتلال[765]. وهذا يعني، أيضا، أن ثلثي مساحة الأراضي لم تُمسح أو تُسجَّل. وظلت حقوق ملكيتها قائمة على الحيازة والاستعمال أو مغطاة بسندات ملكية عثمانية أو حُجج ملكية اجتماعية. وفي سنة 1968 أمرت سلطات الاحتلال بوجوب وقف جميع عمليات التسجيل بموجب الأمر العسكري رقم 1 و 2 وتعطيل القانون الأردني الخاص بتسجيل الأراضي[766]. ورفضت الاعتراف بحقوق الملكية السائدة. وابتدأت معاناة السكان في تقييد إسرائيل إصدار رخص البناء لتحجيم التوسع العمراني لصالح الاستيطان اليهودي. وإذا كانت إسرائيل قد استولت على أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية فهذا يعني أن السكان العرب ينبغي أن يكونوا محاصرين في40% هي المساحة المتبقية. والإشكالية تتفاقم حين تحظر إسرائيل البناء في65% من هذه المساحة. وأكثر من ذلك فالأراضي التي يمكن أن تكون قد سُجلت مشاعا باسم القرية أو مالك واحد تحظر إسرائيل فرزها أو نقل ملكيتها إلا باسم مالك واحد جديد[767]. الأمر الذي يحول دون انتفاع الورثة بحيازاتهم أو البناء حيث تحظر القوانين العسكرية ذات الصلة إصدار رخصة بناء إلا لقطعة أرض مسجلة. وفعليا ما من مشكلة تواجه المواطن الفلسطيني تحت الاحتلال أبلغ تعقيدا من الحصول على رخصة بناء مقارنة بالإجراءات الإدارية التي تمتد لفترة طويلة من الزمن أقلها عام وقد تصل إلى عشر سنوات وبتكلفة مالية تبلغ نحو2500 دولار أمريكي. وهو مبلغ يوازي ما يحتاجه مستوطن إسرائيلي لشراء شقة واسعة في أحد المستوطنات. وفي الغالب تنتهي جهود الحصول على رخصة بناء إلى خسارة اقتصادية مؤكدة [768]. ولأسباب كثيرة يغدو السكان الحائزين على ملكيات عقارية، صغُرت مساحتها أم كبُرت، غير قادرين على الانتفاع بها سواء لجهة البيع أو توريثها أو نقلها أو حتى استغلالها زراعيا بالنظر إلى شح المياه وحجم الاستهلاك المسموح به والذي تبلغ حصة إسرائيل منه نحو90%.

هذه الوضعية أجبرت السكان على التريف القسري والعيش وسط نزاعات عائلية مستديمة تتعلق بالإرث أو إدارة الممتلكات العقارية. كما سمحت بازدهار شريحة العملاء وسماسرة الأرض ممن نشطوا في تسهيل نقل الملكية لليهود. لذا ليس غريبا أن تتفاقم المشكلات الاجتماعية انطلاقا من التحكم في الملكية والرغبة في استغلالها. وبطبيعة الحال انعكست التدخلات الإسرائيلية على بنية التنظيم الاجتماعي الذي احتفظ بالعائلة الممتدة باعتبارها الوحدة المركزية فيه لاسيما وأن الازدحام السكاني في الريف حال دون تمدد هذه الوحدة جغرافيا الأمر الذي فرض عليها البقاء كتركيبة اجتماعية وجغرافية إلى حد كبير. **والسؤال أيضا**: هل يتماثل تدخل إسرائيل في الضفة مع تدخلها في قطاع غزة؟

** قارن مع أعداد اللاجئين في الفصل الأول (الجزء الأول) من البحث.

[765] كون (أنطوني) .- التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، كانون الثاني / يناير 1995 - ص 128.

[766] نفس المرجع .- ص 129.

[767] نفس المرجع .- نفس الصفحة.

[768] نفس المرجع .- ص 151 - 152.

إن فهم البيانات الواردة في الجدول (16) متاحا فقط في ظل الوضع الاجتماعي والديمغرافي للسكان في القطاع حيث 37% من إجمالي السكان في الأراضي المحتلة (هم سكان القطاع) يعيشون في مساحة أقل من 6% مقارنة بـ93% من المساحة في الضفة الغربية مما يرفع الكثافة السكانية من135 شخص لكل كيلو متر مربع إلى أكثر من 1400 شخص للكيلو متر المربع في غزة[769]. وهي أعلى كثافة سكانية في الأراضي المحتلة ناجمة عن التدفق التاريخي للاجئين الذين بلغت نسبتهم 200% قياسا إلى عدد سكان القطاع غداة النكبة. وعلى عكس الضفة الغربية فإن مصادرة الأراضي والتزايد السكاني الكبير وصغر المساحة تسببت بشكل مباشر ومضطرد باستنزاف الطابع الريفي للقطاع وحصره بالمنطقة الوسطى الوحيدة التي يمكن أن تنطبق عليها مواصفات الريف. ومع أن نسبة سكان الريف لا تزيد عن 20% من إجمالي السكان يبقى التباين الطبقي والاجتماعي حادا جدا كون المزارع الكبيرة والمتوسطة في القطاع لمّا تزل بعد بأيدي شريحة كبار الملاك[770]التاريخيين الذين هيمنوا على زراعة الحمضيات والتجارة الدولية. ولما جُرّ قطاع غزة إلى التحضر السريع والمفاجئ عبر تدفق اللاجئين تضخمت المراكز المدينية الثلاثة فيه (غزة - خانيونس – رفح) لتستوعب الغالبية الساحقة من السكان بنسبة 80%. فالأحياء الشعبية امتدت انطلاقا من مدينة غزة الكبرى شمالا لتؤوي نصف السكان ولتجعل من القرى المجاورة حبيسة المحتوى التاريخي بعد أن أُرغمت على التحضر وبات من الصعب وصفها فعليا بوحدات اجتماعية – اقتصادية كمنطقة جباليا. أما مدينتا خانيونس ورفح جنوبا فتستضيفان نحو ثلث السكان بحيث تمثلان المناطق الأكثر تحضرا على مستوى الأراضي المحتلة بعد منطقة القدس الكبرى (القدس العربية وضواحيها) ومدينة غزة الكبرى[771].

وبالنظر إلى طبيعة البيانات الغامضة في « **سجل المبعدين**» فيما يتصل بقطاع غزة والتي يصعب أن تيسر محتوياتها ضبط الأصول الاجتماعية بأكثر مما وقع ضبطه فما علينا إلا أن نتوقع كون الأغلبية الساحقة من مبعدي القطاع هم أصلا من اللاجئين الذين يمثلون نسبة 63% من سكانه. ويزداد هذا التوقع ثقة كلما أدركنا وجود أربعة من أصل خمسة من اللاجئين يعيشون في المناطق المدينية[772]. وهذا التوقع ينطبق، تلقائيا، على سكان المدن والأحياء والمناطق. أما سكان المخيمات والمعسكرات فنسبة اللاجئين المقيمين فيها تصل حتى 98% من سكانها وهي ملاحظة تنطبق على جميع المخيمات في الأراضي المحتلة [773]وليس على قطاع غزة فحسب.

ويبقى القول أن التدخل الإسرائيلي كان كافيا لمحاصرة الريف والمدينة على حد سواء. وتوليد اختلالات ضربت بعنف ظاهرتي التحضر والتريف اللتان ستمهدان لحراك سياسي يبدو فيه الريف مقصى ومهمش. فكيف ستكون ردود الفعل؟ ذلك ما تجيب عنه المقاربة التالية.

ثانيا: المقاربة الثانية، تقاسم للنفوذ؟ أم نهوض الريف؟

بعد خروج الثورة الفلسطينية من الأردن واستقرارها في لبنان اقترحت السلطات الأردنية حلا للمشكلة الفلسطينية من خلال مشروع سياسي عرف بمشروع المملكة المتحدة الذي استهدف التفاوض مع إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة وتسليمها للمملكة الأردنية ومن ثم إقامة المملكة المتحدة التي تجمع بين أراضي الضفتين تحت الحكم الملكي بديلا عن المملكة الأردنية الهاشمية بصيغتها التاريخية والراهنة. وفي المقابل حاولت إسرائيل جس نبض المجتمع الفلسطيني عبر طرح مشروع الانتخابات البلدية توطئة لإيجاد قيادة فلسطينية محلية تستجيب لتسوية سياسية للقضية الفلسطينية. وكانت هذه التحركات السياسية تعكس في الواقع الأزمة العميقة التي تعيشها المنظمة وكافة المنظمات الفدائية والضعف الذي اعتراها بعد رحيلها عن الساحة الأردنية. لذا خشيت من شبح « **القيادة البديلة**» وقررت دخول المواجهة على الفور. ولكن ضد من؟ وأين؟ وأية نتائج ستترتب على هذا التدخل؟

---

[769] الفافو .- ص 19 ، 37.
[770] نفس المرجع .- ص 38.
[771] نفس المرجع .- نفس الصفحة.
[772] نفس المرجع .- نفس الصفحة.
[773] نفس المرجع .- ص 37.

في واقع الأمر لم تكن القيادة البديلة لتعن إلا تلك العائلات الكبرى في فلسطين والتي استطاعت إزاحة العائلات المنافسة لها أو التي سبق وأن هيمنت على قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية إبان الحكم البريطاني. وهي ذات العائلات التي تلقت دعما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا جراء ارتباطها بالنظام السياسي في الأردن، وقادت عملية توحيد الضفتين غداة النكبة تحت الحكم الملكي. واجتماعيا لم تكن هذه العائلات، مثل غيرها، لتقيم في الريف ولا لتتواصل معه في يوم ما إلا في إطار مصالحها الاقتصادية باعتباره مصدر ثروتها. وبالتالي فهي سليلة المدن نشأة وثقافة ورمز القطيعة بين المدينة والريف منذ العهد العثماني في فلسطين. ولأن الريف مُقصى تاريخيا فيما تمثل المدينة مركز النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فمن الطبيعي أن تكون الفضاء الأنسب للمواجهة بين الشرائح المتنفذة ومنظمة التحرير.

وفيما عدا حركة « **فتح**» فالعدد الأكبر من المنظمات الفدائية تعتنق « **الماركسية**». تلك الأيديولوجية التي تركز نظريتها الثورية على رعاية شريحتي العمال والفلاحين. وكانت المفاجأة التاريخية أن جميع المنظمات الفدائية تحللت من معتقداتها الأيديولوجية وهاجمت في المدينة لتركيز « **لوبي**» اجتماعي وسياسي عبر سلسلة من المؤسسات الوطنية التعليمية والنقابية والمهنية...الخ وتقديم الدعم المالي لها لردع الشرائح المتنفذة عن المراهنة على حل سياسي عربي أو تجاوز منظمة التحرير. وعمليا انطلقت معركة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة بالجزائر سنة 1973 ثم استُكملت في المملكة المغربية سنة 1974 حيث استطاعت المنظمة انتزاع اعتراف عربي باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكان هذا الاعتراف الخطوة الحاسمة في اعتلاء المنظمة منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي سنة1976 حاولت إسرائيل ثانية تنظيم انتخابات بلدية وكانت المفاجأة فوز المؤيدين لمنظمة التحرير في رئاسة البلديات الأمر الذي يعني أن الثقل السياسي والتنظيمي للمنظمة بات واضحا في المدن وبشكل ساحق. وبسبب الحضور القوي هذا نجحت القوى المؤيدة للمنظمة بإنشاء جامعات محلية أو ترقية الكليات الجامعية إلى مرتبة الجامعات بفعل إخفاق القوى المحلية المناوئة لذلك وخشيتها من تعزيز انفصال الأراضي المحتلة عن الأردن. ولم تجد هذه الخطوة معارضة من جانب سلطات الاحتلال التي كانت لها حسابات مغايرة أبرزها تقليص عدد الطلبة الفلسطينيين من التوجه للدراسة بالخارج خشية اتصالهم بالمنظمات الفلسطينية أو تلقيهم تدريبات عسكرية[774]. وأنشئ مجلس التعليم العالي الذي تموله المنظمة بالدرجة الأساس. ثم توالى إنشاء المؤسسات والصحف ومراكز الإعلام والخدمات والدراسات ...الخ

إن ما يمكن استنتاجه، في ظل الاختيارات الإستراتيجية للمنظمة، من خلال التركيز الهائل على المدن، ومنذ وقت مبكر، يتجلى في:

- صراع اجتماعي مديني- مديني اندلع بين شرائح اجتماعية نخبوية متضادة الهدف منه تحقيق مكاسب سياسية*.
- قدرة المدينة على إحداث حراك سياسي وتوجيه مساراته مقابل ضعف الريف وسكونه التاريخي.

ويبدو أن الجماعات الإسلامية، في ظل الفلسفة الإصلاحية لـ « **الإخوان المسلمين**»، تنبهت منذ لحظة الفصل بين المدينة والريف إلى فراغ سياسي وتنظيمي بحاجة لمن يملؤه حيث لا وجود لمنافسين قادرين على المجابهة. وفعلا، ابتعد « **الإخوان المسلمون**» عن أجواء المشاحنات السياسية والأيديولوجية وتمكنوا من إرساء بنية تنظيمية قوية لم تجد المصادر الأمنية الإسرائيلية مفرا من الاعتراف بها وهي تتحدث عن « **ترسانة (من) المؤازرين بناها الشيخ أحمد ياسين في الأرياف عن طريق المجمع الإسلامي في غزة وزملاؤه زعامات الحركة في الضفة الغربية من خلال مؤسسات أخرى واسعة بما فيه الكفاية من أجل إنبات أنوية قيادات جديدة من داخلها**»[775]. ومن الواضح أن هذه « **الترسانة**» ما كانت لتتعاظم لو لم تظل العلاقة بين الريف والمدينة على طرفي نقيض.

---

[774] عطية (علي سعود): مشكلات الطلبة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة - المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، لبنان - العدد 87 - أيار/ مايو 1989 / ص 70 -69 .

* هذه النتيجة كنا قد توصلنا إليها في الفصل الأخير من الجزء الأول . وعلى أساسها اتسمت الثورة الفلسطينية بالطابع المديني . بيد أننا لم نتحدث في حينه عن آثارها على الحركات الإسلامية التي لم تكن قد ظهرت بعد بمثل قوتها الراهنة . فلنتابع التحليل أعلاه .

[775] الحمد (جواد)، تحرير .- التقرير/ المواجهة بين حماس والموساد ، تقرير معلوماتي - مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان - المملكة الأردنية الهاشمية 4 ،5 تشرين أول / اكتوبر 1998 - ص 15.

أما فيما عنى المدن فمن المرجح أن نفوذ القوى الإسلامية فيها حديث بالمقارنة مع الريف. فهو أحد ثمار المد الديني والاستقطاب الأيديولوجي على قاعدة العلماني– الديني بين القوى السياسية المتنافسة وليس راجعا إلى نفوذ تاريخي ذو بنية تنظيمية. فقد « **استطاعت حركة « حماس» اختراق المجتمع الفلسطيني والتأثير في أعرض قطاعاته (الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة وما دون) بفعل شبكة مؤسساتية خدمية متشعبة... كالصحة والتعليم ورياض الأطفال ومراكز الدراسات والأبحاث. ووفرت هذه البنية بدائل عالية التنظيم والفاعلية في نوعية الخدمة المقدمة والمتسمة بقلة التكاليف... والممزوجة بدماثة في خلق العاملين وحسن معاملتهم للمواطن مقارنة بالمؤسسات الوطنية... حيث ابتدأ الكثير من ... عامة الشعب يجد في مؤسسات « حماس» متنفسا للحصول على الخدمة والرعاية غير الممزوجة بالفئوية والتناحر السياسي أو الاستعلاء العقائدي أو التكسب والارتزاق المستشري في الظاهرة الدكاكينية الملازمة للكثير من المؤسسات « الوطنية» ... التي شاع بين الناس استخدامها واجهات للتكسب الشخصي والثراء غير المشروع**»[776]. وعمليا فإن تعاظم نفوذ القوى الإسلامية وتضخمها كان في بعض جوانبه على حساب القوى العلمانية ذاتها وبنيتها التنظيمية.

لا شك أن هذه المقاربة تنطبق على قطاع غزة. والفارق الوحيد يتجلى في طبيعة التركيبة السكانية لكلا المنطقتين. ففي حين تتركز الجماعات الإسلامية في ريف الضفة الغربية وبين السكان غير اللاجئين والذين يشكلون نحو80% من إجمالي السكان يبدو الوضع في قطاع غزة مغايرا حيث يهيمن اللاجئون بمن فيهم شريحة القيادة على أوساط السكان الذين يتكون غالبيتهم من اللاجئين. ولكن نظرة خاطفة إلى الوراء ستؤدي إلى القول أن مجتمع اللاجئين في القطاع هو مجتمع ريفي– بدوي قَدِمَ سكانه إما من ريف الشمال (مدينتي يافا والرملة) أو من الجنوب (قرى غزة وبئر السبع) مما يجعل مجتمع غزة ريفيا على الأقل تاريخيا وثقافيا. أما اقتصاديا فهو مجتمع عمالي كون غالبية السكان تعتمد في حياتها على عمل الأبناء في إسرائيل.

ثالثا: المقاربة الثالثة، التثاقف الديني

يعد التدين أو الإقبال على الدين والتبحر في علومه وتباشيره مصدرا للإلهام وعلامة على الخير والقوة. وتعميم الثقافة الدينية يرتبط ارتباطا جذريا بالصراع مع إسرائيل. ويلخص أحد الكتاب الإسلاميين في فقرة صغيرة ما يمثل حقيقةً جوهر الفكر الديني عند قادة ومفكري الظاهرة الجهادية حين يقول: « **إن قضية فلسطين ليست قضية أرض فحسب على أهمية الأرض وخطورة منزلتها ولا هي قضية وطنية ولا قومية، إنها قضية إيمان وتوحيد، دين وعبادة، إنها قضية الإسلام، وقضية الأمة المسلمة، وقضية كل مسلم، إن كان يؤمن بالله واليوم الآخر**»[777].

وفي إطار العينة، واعتمادا على نسب خريجي ودارسي الشريعة... يمكن تفسير العدد الكبير من هؤلاء بكونهم متدينون أصلا. بيد أن هذا التفسير ينطوي على مغالطة مقارنة بأعداد الفاعلين والنشطاء في المجالات الاجتماعية والدينية. ولعل التفسير الأدق يتعلق بموجة التدين الكاسحة التي تأثر بها المجتمع الفلسطيني أشد التأثير ونجم عنها بناء مئات المساجد التي باتت بحاجة إلى أئمة وخطباء ووعاظ متخصصين تتناسب كفاءتهم الثقافية والدينية مع مستويات الوعي الاجتماعي والسياسي العالية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية والناجمة عن اتساع نطاق التعليم من جهة وعن الخبرة المديدة في في مواجهة إسرائيل وثقافتها العدوانية تجاه المجتمع والإسلام، خاصة، وأن مهمة هؤلاء تتجه نحو إرساء ثقافة دينية مركزة لمجاهدة اليهود بقطع النظر عن الأصول الاجتماعية وأية معايير طبقية.

ومن الملفت للانتباه أن مهنة إمام أو خطيب أو واعظ وردت في « **سجل المبعدين**» محددة في إطار البطاقات. غير أنها لم ترد مصنفة في الجداول الإحصائية الستة. ولا شك أنها غطيت بعبارة « **الأوقاف**» في جدول المهنة. وقد بلغ عدد موظفي الأوقاف41 موظفا. ولدى تقصي المسألة تبين أن22 منهم من خريجي الشريعة بينهم طالب واحد و12 من حملة البكالوريوس و9 من حملة الدبلوم يتخذون من الإمامة أو الوعظ مهنة لهم في الضفة الغربية مقابل اثنين فقط من قطاع غزة. وفي المحصلة ثمة 24 إماما إلى جانب أئمة آخرون يمارسون مهنا أساسية كالتدريس أو الوظيفة أو من تخصصات أخرى أو طلبة أو من غير الدارسين. وشعار هؤلاء وغيرهم من

---

[776] الجرباوي (علي) : " حماس " مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية - الدراسات الفلسطينية - مرجع سابق - العدد 13 / ص 74 - 75.

[777] النحوي (عدنان).- فلسطين بين المنهج الرباني والواقع - دار النحوي للنشر - الرياض، المملكة السعودية - الطبعة الرابعة، 1993 - ص70.

المتدينين حديث نبوي يقول: « **من يرد الله به خيرا يفقه في الدين**». وقد يؤدي الربط بين الإقبال على الدارسات الإسلامية وظاهرة الإحياء الديني إلى الاستنتاج بأن هذه الأخيرة ارتبطت باحتياجات المجتمع من جهة أو بتوفيرها فرصا للتشغيل. هذا صحيح، ولكن جزئيا. فمن أصل 108 خريجين ثمة 33 خريجا يعملون خارج تخصصاتهم موزعين على وظائف مهنية وإدارية متنوعة أو أعمال تجارية أو مهن وحرف... أو ممن وقع استيعابهم في مؤسسات ذات طابع إسلامي كالجمعيات الخيرية ومراكز تحفيظ القرآن ولجان الإغاثة...الخ مقابل57 يعملون في تخصصاتهم مدرسون أو أئمة مساجد أو موظفو وقف أو أذنة شرعيون. وزيادة على ذلك ثمة 18 طالبا بينهم اثنين من المعيدين متفرغون للدراسة من بين 28 يمثلون 39% من إجمالي الطلبة المبعدين. ومن المؤكد أن هؤلاء يواصلون دراساتهم الإسلامية في ظروف اقتصادية بالغة السوء. بل إنهم التحقوا بكليات الشريعة خلال أحداث الانتفاضة. وثمة 9 طلاب منهم على وشك التخرج، الأمر الذي يعني أن الأزمات الاقتصادية قلما تؤثر في اختيارات الجماعات الإسلامية في إعطاء الأولوية للدراسات الدينية كمرحلة ضرورية نحو دمج الدين بالحياة الاجتماعية. وهذا ما يفسر اندماج الخريجين ممن لم يفوزوا بوظيفة تلائم تخصصاتهم في قطاعات مهنية متعددة دون أن تسجل بينهم إلا حالة بطالة واحدة.

رابعا: المقاربة الرابعة، الثقافة العشائرية والمدخل إلى العلاقات الاجتماعية والتنظيمية

تلعب المؤسسات الاجتماعية الدينية دورا بارزا في دمج الدين بالحياة الاجتماعية. بيد أن شريحة الصلحاء لما تزل تلعب الدور الأبرز في توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية من جهة واستعمالها رافدا أساسيا في توسيع البنية التنظيمية للجماعات الإسلامية. ولا شك أن هذه الشريحة ما كان لها أن تتبوأ مكانة رفيعة لولا احتياجات المجتمع لها. فالتحكم الإسرائيلي في ظاهرتي التحضر والتريف أبقى البنى الاجتماعية التقليدية على حالها خاصة في المناطق الريفية في الضفة الغربية والتي أقصيت من ساحة العمل السياسي وأُشغلت في مشاكلها الاجتماعية. غير أن نشاط هذه الشريحة ازدهر منذ مطلع الثمانينات على نحو مفاجئ في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. فأية مبررات لذلك؟

تعكس الثقافة العشائرية السائدة في المجتمع الفلسطيني حقيقة التنظيم الاجتماعي القائم على العائلة الممتدة كوحدة مركزية أو الحمولة أو العشيرة بأشكالها الجديدة والتقليدية في آن واحد مع تغليب الجانب الذهني على الجانب الاجتماعي. إذ تنتشر مئات الروابط والمضافات العائلية والعشائرية التي تنظم العلاقات الاجتماعية داخل وحدات التنظيم الاجتماعي وبينها سواء في القرى أو في المدن أو في المخيمات والأحياء. وفي واقع الأمر تظل « **الرابطة**» أو « **المضافة**» مؤسسة اجتماعية تعبر عن تماسك العائلة أو العشيرة في مواجهة الخصوم والأحداث والنزاعات. كما أنها تعبر عن الحاجة إلى الأمن والحماية والعمل الجماعي حين الشعور بالخطر فضلا عن كونها إحدى الوسائل في مساعدة الأعضاء اقتصاديا في كثير من الأحايين...الخ ولا شك أن إسرائيل عززت من مكانتها إلى جانب منصب « **المختار**»* لأغراض أمنية وحسابات خاصة بها. إذ من السهل التعامل مع قادة العشائر والعائلات لتسهيل التحكم في المجتمع ومراقبة النشطاء والفاعلين وغيرهم ممن ترى السلط المحتلة أنهم يشكلون خطرا على الأمن بدلا من التعامل مع كل فرد على حدة. ولكن تركيز إسرائيل على شريحة العملاء والمخبرين السرّيين ثبت أنه أجدى من الوجهاء والأعيان وأمثالهم خاصة أن هؤلاء متضررون من التدخل الإسرائيلي وسياساته. وهذا يعني فشل إسرائيلي في توظيف العشيرة أو العائلة بما يخدم سياساتها خاصة أن وحدات التنظيم هذه انبثقت أساسا من المجتمع ذاته في حين انبثق « **العميل**» من قوة الاحتلال. لذا ظلت أشكال التنظيم الاجتماعي قائمة، ولو ذهنيا، تعبيرا عن بنية التنظيم الاجتماعي واحتياجاته وليس تعبيرا عن احتياجات أمنية إسرائيلية حتى لو نجحت إسرائيل في اختراقه فرديا وباستمرار.

على كل حال فالمؤسسات الاجتماعية هذه تعاظم وجودها بشكل غير مسبوق ابتداء من أول الثمانينات لتبلغ ذروتها انطلاقا من منتصف العقد ذاته. وقد تسربت المسألة من الأردن حين تعرض التنظيم الاجتماعي فيه إلى

---

* " **المختار** " منصب وظيفي استحدثته الإدارة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ليكون عينها على القرية في مواجهة وجهائها وأعيانها الذين حاربوا المنصب لهذا السبب ثم تصارعوا للفوز به. وفي أثناء الحكم البريطاني تعزز منصب المختار ودوره في السيطرة على القرية وبات الركن الأساسي للسلطة فيها. وفي =
= خضم الاحتلال الإسرائيلي ارتبط دوره بسلطة الاحتلال مباشرة ، وبات معرضا للطرد إذا لم يلتزم بتعليمات وتوجيهات السلطة المحتلة. لذا غالبا ما تبدو النظرة الاجتماعية سلبية بالكامل تجاه المختار.

هزّة، عبر تدخلات حكومية، استهدفت تقويض النظام العشائري، الأمر الذي اضطر الملك حسين إلى التدخل لمحاصرة آثارها[778]. وعلى ما يبدو أن التدخل الملكي فُسِّر،اجتماعيا، على أنه تدعيم للنظام العشائري. ويبدو هذا الفهم متجليا في شيوع ظاهرة الروابط العشائرية والعائلية على نطاق واسع في المدن والأرياف والبداوة دون تمييز مما كان له الأثر في صبغ، حتى الحياة السياسية، بالثقافة العشائرية. ولما كانت الضفة الغربية، حتى ذلك الحين، جزء من المملكة الأردنية الهاشمية* فضلا عن الروابط التاريخية بين ضفتي النهر في مختلف المجالات فمن الطبيعي أن تتأثر بما يجري في الأردن. وكان من بين مخرجات الثقافة العشائرية المتضخمة سيادة القضاء العشائري ليس اجتماعيا فحسب بل وجزء من القضاء المدني وأحد مؤسساته. فإذا ما اكتسب نزاع بين طرفين طابعا عشائريا فلا مفر من احتوائه عبر القضاء العشائري لمنع ردود الفعل والحيلولة دون توسعه ريثما يأخذ القضاء المدني مجراه أو ينتهي دوره في الكثير من الحالات عند الحكم العشائري.

أما في قطاع غزة فالمجتمع، وإن بدا في ظاهره مدينيا أو شبه مديني بفعل الزحف المبتادل بين المدينة والريف فهو اجتماعيا وفي جوهره مجتمع ريفي– بدوي مشبع بالثقافة العشائرية. وبسبب الكثافة السكانية تتهيأ التناقضات الاجتماعية لتكون أكثر بروزا مما هو الحال في الضفة الغربية حتى على مستوى الصراعات التنظيمية. هكذا وفي مجتمع تهيمن عليه الثقافة العشائرية يغدو دور شريحة الصلحاء مطلبا اجتماعيا ملحا وبالغ الأهمية ومؤثرا في إشاعة المناخ الديني في مجتمع محافظ خاصة إذا ما اتسم هذا الدور بلين القول ودماثة الخلق والورع الديني البعيد عن المصالح الشخصية أو التنظيمية والسياسية العاجلة. الأمر الذي يمكّن هذه الشريحة من احتلال مكانة مرموقة بين الأطراف المتنازعة وبين الناس على السواء. وعلى الصعيد التنظيمي فقد مكن دور النشطاء، في جميع المجالات الاجتماعية والدينية، القوى الإسلامية من التغلغل في أعماق المجتمع والاتصال بجميع شرائحه وبناء علاقات اجتماعية واسعة جرى تحويلها، نسبيا، إلى علاقات تنظيمية وتآزرية. ومثل هذه العلاقات مكنت حركة « **حماس**» ، مثلا، من التضخم دون أن تفقد نقاوتها التنظيمية. فكان « **شباب المساجد**» مصدرا رئيسا للتقاطب بالرغم من أنهم غير مؤطرين تنظيميا. أي أنهم لا يتمتعون بأية صفة تنظيمية في جماعة « **الإخوان المسلمين**» التي تشترط تزكية العضو وتدرجه حتى بلوغ البيعة كعضو كامل، ومن ثم اختيار الأعضاء المجاهدين. ولا شك أن هذا الأسلوب في الاستقطاب يعد ثورة في شروط العضوية على الرغم أن المنتسبين الجدد لم يتقلدوا مسؤوليات حاسمة مقارنة بأقرانهم في الجماعة.

* **خلاصة التحليل**

يتضح من التحليل الميكروسوسيولوجي أن الظاهرة الجهادية، إجمالا، هي ظاهرة اجتماعية شديدة التعقيد من حيث علاقتها ببنية التنظيم الاجتماعي. وظاهريا تبدو في الضفة الغربية ذات سمات ريفية مباشرة فيما هي في غزة ذات سمات مدينية أو شبه ذلك.غير أن هذا التوصيف من الصعب القول به كنتائج نهائية. ليس لأن العينة غير علمية فحسب، بل لأن المعايير المستعملة في التوصيف والمعلومات المتوفرة تجعل من الحسم فيما إذا كانت الظاهرة ريفية أم مدينية مسألة صعبة.

ففي الضفة الغربية تبدو السمات الريفية طاغية. ذلك أن بند الإقامة وفّر إمكانية للتثبت من الأصول الاجتماعية للمبعدين. ولكن فيما يتعلق بالمخيمات فالمعطيات المتوفرة مسألة جدّ مشكوك فيها. أما من ورد التعريف به من المبعدين مقيما في المدينة فلم يكن ثمة مجال للتحقق مما إذا كان ريفيا أو لاجئا يسكن المدينة. وفي القرى ينبغي أن نضع في الاعتبار أن عددها ازداد من264 قرية غداة النكبة (1948) إلى أكثر من 400 قرية حين الكارثة(1967). وتركزت الزيادة في منطقة الشمال (جنين) والوسط (القدس) والجنوب (الخليل). ويرجح أحد الباحثين أن القرى الجديدة هي « **مستوطنات جديدة للبدو أو مستوطنات دائمة تستعمل على أساس موسمي، أو توسعات لمجموعات صغيرة جدا من البيوت والخرب (البيوت المهدمة) لم تكن مصنفة قرىً من قبل**». ولاشك أن من حقنا التساؤل إن كان ثمة نسبة من سكانها هم أصلا من اللاجئين أم لا؟ خاصة وأن عددا من اللاجئين غداة النكبة سكنوا الكهوف والخِرَب والمناطق المهجورة. فما الذي يمنعهم من الاستقرار في أماكنهم في زمن كانت فيه ملكية الأراضي لما تزال مشاعا؟ لذا ليس مستبعدا أن يكون بعض من صُنفوا مقيمين في القرى هم في الواقع لاجئون. ومن الممكن وصف

---

[778] سلامة (غسان) .- المجتمع والدولة في المشرق العربي – مرجع سابق - ص 160.

* أعلن الملك حسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية،فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في خطاب شهير ألقاه في 1988/7/31.

الظاهرة الجهادية في الضفة بسمات ريفية كون اللاجئين في غالبيتهم الساحقة ريفيون معدمون. ولكن أن نقول أن الظاهرة ريفية وأصيلة سكان الريف غير اللاجئين فثمة صعوبة بالغة في هذا الأمر إلا إذا قبلنا بالسمات الحالية للتركيب السكاني في تشكيلاته الجديدة بعد النكبة.

أما في قطاع غزة فالسمات البادية على الظاهرة هي سمات مدينية. بينما معظم سكانه اللاجئون والأصليون هم من أصول ريفية. فأي وصف يمكن أن نطلقه على الظاهرة الجهادية؟ هل هي ظاهرة ريف– لاجئين؟ أم ظاهرة ريف– مدينة كما هي الآن؟ من الواضح أنها لا تتمتع بالأصالة السكانية إلى حد كبير جدا. ولأن مظاهر اللجوء ما زالت بادية حتى اللحظة وتلقي بآثارها على الحياة الاجتماعية – الاقتصادية في القطاع فلا مفر من وصفها بظاهرة اللاجئين. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ثلثي الأيدي العاملة في القطاع تتعيش على العمل المأجور في إسرائيل بكل ما ينجم عن ذلك من امتهان للكرامة والاستعباد والتفرقة العنصرية وارتباط الحياة الاجتماعية في القطاع بالحياة الاقتصادية لعماله في إسرائيل فمن الممكن أن تكون الظاهرة الجهادية في غزة هي ظاهرة عمالية نفسية على الأقل. وفي المحصلة لدينا ظاهرة مركبة ترتبط بالنكبة مثلما ارتبطت المنظمات العلمانية بها حين نشأتها. فهي:

- ظاهرة اجتماعية كلية يشكل الدين ركنها الأساسي، وليس للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المباشرة شأن كبير في ظهورها أو تضخمها مثلما ليس لمعيار اللجوء علاقة حاسمة في مسألة التدين[779]، في حين تلعب الثقافة العشائرية والتدخل الإسرائيلي في المجتمع دورا مساعدا في التوجه نحو المحافظة.
- ظاهرة تقدم نفسها كإحدى قوى التغيير عبر الحل الإسلامي والسعي نحو دمج الدين في المجتمع.
- ظاهرة تعبر عن صراع ريفي– مديني يبدو فيه الريف، لاول مرة، ناهضا في مواجهة التسلط المديني التاريخي.

ولا يقلل من حدة الصراع الثقافة المدينية التي أُشبع بها سكان الريف. فليس أكثر من اللاجئين ثقافة مدينية. بيد أن أصولهم الريفية والتناقض القائم بينهم وبين سكان المدن عوامل من شأنها أن تشكل دوافع للتحالف مع الريف في صراعه ضد المدينة. ومن المشكوك فيه أن تؤثر أصالة الظاهرة أو اختلاطها على حقيقة أن اللاجئ ظل ممتهن الكرامة مثلما ظل الريفي مستغفل من المديني.

- ظاهرة دينية عريقة سبقت ظاهرة الإحياء الديني الراهنة، على الأقل فيما يتعلق بجماعة « **الإخوان المسلمين**». أما فاعليتها فتخضع لطبيعة الحراك السياسي والاجتماعي. وهي بذلك تعبر، جزئيا، عن اشتغال المجتمع على نفسه على الأقل من قبل نشاطات الجماعة واستراتيجياتها.

*** ملاحق المسألة**

ملحق (1):

توزع المبعدين من الضفة الغربية على المراكز السكانية

القضاء	عدد المبعدين	القضاء	عدد المبعدين	القضاء	عدد المبعدين
1. طولكرم	**(12)**	- بيت فوريك	2	**المخيمات:**	
المدينه:	4	- سالم	2	- مخيم جنين	1

[779] الفافو .- مرجع سابق - ص 291.

القرى:		- عصيرة الشمالية	6		
- بلعا	1	- طلوزة	2	**11. رام الله**	**(34)**
- إكتابة	1	- سبسطية	1	**المدينه:**	6
- فرعون	1	- قراوة بني حسان	1	**القرى:**	
- سلفيت	2	- تِل	1	- برقا	1
المخيمات:		- صرّة	1	- كفر نعمة	1
- مخيم طولكرم	2	- دير بلوط	1	- قبيا	1
- مخيم نورشمس	1	- كفر قليل	1	- شقبا	1
		المخيمات:		- نعلين	1
2. فلقيليه	**(8)**	- مخيم بيت عين الماء	1	- ترمسعيا	1
المدينه:	3	- مخيم بلاطة	1	- بيت سيرا	3
القرى:				- الجانية	1
- "عزبة سليمان"	1	**7. جنين**	**(19)**	- رافات	1
- كفر لاقف	3	**المدينه:**	2	- قراوة بني زيد	1
- حبلة	1	**القرى:**	2	- رنتيس	1
		- عقابا	1	- دير السودان	1
3. نابلس	**(57)**	- رمانة	1	- عارورة	1
المدينه:	22	- السيلة الحارثية	3	- صانور	1
القرى:		- عرّابة	1	- رمون	1
- برقة	1	- يعبـــد	1	- دورا القرع	1
- مجدل بني فاضل	2	- صانور	1	- عطارة	1
- عقربا	2	- تياسير	1	- عين يبرود	1
- بيت إمرين	1	- ميثلون		- بتيـن	1
- النصارية	1	قباطيا	1	**المخيمات:**	
- قبلان	4	- عانين	1	- مخيم الجلزون	6
- بيتا	1		6	- مخيم دير عمار	1
4. البيـرة	**(5)**	**8. بيت لحم**		- إذنا	2
المدينه:	4	**المدينه:**	13	- السموع	1
المخيمات:		**القرى:**		- دورا	8
- مخيم الامعري	1	حوسان	4	- بيت اولا	2
		- الخضر	3	- بيت امر	1
5. القـدس	**(5)**	- التعامرة	3	- صور يف	3
القرى:		- ابو ديس	1	- يطا	1
- بيت إكسا	2	**المخيمات:**	1	- خاراس	3
- الرام	1	- مخيم عايدة		- ترقوميا	1
- بيرنبالا	2			- بني نعيم	3
		9. بيت ساحور	**(1)**	- بيت كاحل	2
6. اريحا:	**(7)**	**المدينه:**	1	- نوبا	1
المدينه:	6			- سعير	1
المخيمات:		**10. الخليل**	**(75)**	**المخيمات:**	
- مخيم عقبة جبر	1	**المدينه:**	42	- مخيم العرّوب	1
	(25)	**القرى:**		- مخيم الفوار	3

ملحق (2):

توزع المبعدين من قطاع غزة على المراكز السكانية

التجمعات السكانية	عدد المبعدين	التجمعات السكانية	عدد المبعدين	التجمعات السكانية	عدد المبعدين
1. غزة	**(65)**	2. جباليا والشاطئ	**(34)**	3. رفح	**(19)**
المدينة:	23	جباليا		**رفح:**	18
الأحياء:		**- المنطقة:**	16	**المخيمات:**	
حي الزيتون	11	**- القرية:**	2	- مخيم رفح	1
حي الشيخ رضوان	2	**- المخيم:**	4		
- حي الشجاعية	12	الشاطئ		4. دير البلح	**(7)**

- حي الدرج	2	**- المنطقة:**	1	دير البلح	7
- حي التفاح	5	**- الحي:**	1		
- حي الصبرة	2	**- المخيم:**	4	5. المعسكرات الوسطى	**(18)**
- حي الرمال	1	**- المعسكر:**	6	- النصيرات	7
القرى:				- المغازي	6
- بيت لاهيا	6	6. خانيونس	**(23)**	- البريج	3
- بيت حانون	1	خانيونس	23	**المخيمات:**	
				- مخيم البريج	2

ملحق (3):

حملة شهادة الدكتوراه من الضفة وغزة حسب معايير العمر، الإقامة والمهنة

نوع الدراسة	العمر	الإقامة	المهنة
طب	36	حي الصبرة	طبيب باطني ومسؤول قسم الباطنية في جمعية أصدقاء المريض بغزة.
علوم سياسية	40	بيت حانون	أستاذ مساعد في الجامعة الإسلامية بغزة وعميد مساعد.
تاريخ	33	النصيرات	أستاذ مساعد في جامعة الخليل.
إدارة أعمال	34	خانيونس	أستاذ مساعد وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعة الإسلامية
أحياء	41	نابلس	أستاذ في جامعة النجاح الوطنية - قسم الأحياء.
شريعة:	41	المغازي	القائم بأعمال رئيس الجامعة الإسلامية بغزة.
شريعة:	36	الخليل	أستاذ مساعد في كلية الشريعة بجامعة الخليل.

ملحق (4) :

حملة شهادة الماجستير من الضفة وغزة حسب معايير العمر، الإقامة والمهنة

نوع الدراسة	العمر	الإقامة	المهنة
لغة عربية	43	حي الشيخ رضوان	محاضر بالجامعة الإسلامية بغزة.
لغويات تطبيقية	37	الخليل	محاضر في قسم اللغة ألإنجليزية بجامعة الخليل.
فيزياء	29	حي التفاح	بلا
هندسة:	31	الخليل	مهندس
هندسة:	44	نابلس	أستاذ مساعد بجامعة النجاح.
طب:	37	غزة	طبيب
طب:	47	غزة	محاضر بالجامعة الإسلامية بغزة.
طب:	45	خانيونس	محاضر بالجامعة الإسلامية بغزة.
شريعة:	44	رام الله - بيرنبالا	محاضر في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة القدس.
شريعة:	48	نابلس	خطيب المسجد الأقصى وقاضي طولكرم الشرعي ورئيس رابطة علماء فلسطين.
شريعة:	27	نابلس	محاضر في كلية الدعوة بأم الفحم وكلية الشريعة بجامعة النجاح.
شريعة:	34	الخليل	محاضر في كلية الشريعة بجامعة الخليل.
شريعة:	36	الخليل	محاضر بكلية الشريعة بجامعة الخليل.
شريعة:	36	بيت لحم	محاضر في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعتي القدس والقدس المفتوحة.

ملحق (5):

توزيع الطلبة وخريجي الدراسات الإسلامية على مختلف الشهادات العلمية

الضفة الغربية / نوع الشهادة	العدد الإجمالي	داخل تخصصاتهم					خارج تخصصاتهم				استيعاب
		أستاذ/ محاضر جامعي	مدرّس	إمام	موظف وقف	طلبة متفرغون	وظائف مهنية وإدارية حرة	تجارة وأعمال حرة	عمال وحرفيون	أخرى (ربات البيوت)	موظف في مؤسسة إسلامية
شريعة:											
-الدكتوراه	1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-الماجستير	6	6	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-البكالوريوس	45	-	18	12	3	-	4	1	2	1	4
-الديبلوم	14	-	1	9	-	-	1	1	2	-	-
-الطلبة	14	-	-	1	-	8	3	2	-	-	-

جميع الشهادات	80	7	19	22	3	8	8	4	4	1	4
قطاع غزة		داخل تخصصاتهم						خارج تخصصاتهم			استيعاب
نوع الشهادة	العدد الإجمالي	أستاذ/محاضر جامعي	مدرس	إمام	مأذون شرعي	معيد	طلبة متفرغون	تجارة وأعمال	حرفية	مهن أخرى	موظف في مؤسسة إسلامية
شريعة:											
- الدكتوراه	1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-الماجستير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-البكالوريوس	14	-	1	2	2	2	-	2	4	-	1
-الديبلوم	1	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-
-الطلبة	12	-	-	-	-	-	8	1	1	2	-
جميع الشهادات	28	1	1	2	2	2	8	3	6	2	1
المجموع العام	108										

* **ملاحظات ختامية عاجلة**

مكن البحث في « **السرايا** »، انطلاقا من مفهوم الجهاد، من معاينة مختلف المدارس الإسلامية وتنظيماتها فيما عدا مدرسة الدعوة التي لم يطرأ على فكرها الجهادي أي تحول يذكر منذ زمن بعيد. ولا شك أننا استطعنا، إلى حد ما، الولوج إلى عمق الفكر الجهادي لدى مدرستي الإصلاح والجهاد وبالتالي التعرف على الجماعات الفاعلة وروادها التاريخيين وأطروحاتهم المتصلة بمسألة الجهاد. وفيما عدا جماعة « **الإخوان المسلمين**» التي اطلعنا على التحولات الأيديولوجية لفرعها الفلسطيني والتشققات التي تعرضت لها الجماعة الأم في مصر ومشكلة الشرعية المزمنة التي تعانيها في المسألة الثانية من الجزء الثاني فقد تكشفت لنا أطروحات الجماعات الأخرى بما فيها جماعة حزب التحرير. ومن الملاحظ أن كل الجماعات الإسلامية تجتمع حول أطروحة الحل الإسلامي ولكنها تنقسم على آلية العمل بين من يعتقد بوجوب اتباع هذا السبيل دون ذاك أو تقديم هذه الأولوية على تلك. وخلافا لما هو ظاهر وشائع فالانقسام لا يقع على خلفية التنوع الفكري أو المذهبي أو التاريخي بقدر ما يبدو وليد عصبية تنظيمية توجهها ثقافة أبعد ما تقتصر على الثقافة العشائرية خاصة إذا ما تعلق الأمر بجماعات الجهاد في مصر. إذ ثمة ملامح لثقافة ممزوجة في اللاوعي برواسب فرعونية (مصر أم الدنيا) وحتى جاهلية (التغني بمكانة مصر وثقلها) تقف خلف إصرار الغالبية الساحقة من جماعات الجهاد على رفع شعار « **مصر أولا**» باعتبارها مصدر التغيير الشامل ووضع الحل الإسلامي موضع التنفيذ.

لنطرح التساؤلات التالية:

بماذا يختلف هذا التفكير النمطي عن تفكير جماعة « **الإخوان المسلمين**» في مصر والتي تهيمن على التنظيم الدولي للجماعة وتصوغ استراتيجياته وفعالياته بما يجعل قوة الأقاليم مجتمعة عاجزة عن أي فعل أو تأثير؟ ثم أية مكانة يتموضع فيها الدين والدعوة في جماعة تشكو شبهة شرعية وتحتكم في فعالياتها إلى عامل المصلحة؟ أوَ ليس هذا التفكير أدى بالمحصلة إلى تلاقي مدرستي الجهاد والإصلاح في مصر على إقصاء فلسطين من أي اهتمام يذكر؟

هنا بالضبط ميزة جماعات الجهاد في فلسطين. فالعدو واضح وصريح. وهذا ما يجعلها حركات تحررية لا تعنيها قط أطروحات الجماعات الإسلامية الأخرى، مهما كانت تعبيراتها الأيديولوجية، إلا بالقدر الذي تساهم فيه

في مقاومة هذا العدو القادر على إحباط أية محاولات للتغيير الاجتماعي والسياسي وحتى التدخل في أماكن متعددة. أما مواجهته في عقر داره فيعني إجباره على خوض معركة من طراز أيديولوجي جديد هو أشد ما يخشاه. فهل نجحت « **السرايا** » أم فشلت؟

إذا كان الهدف هو جرّ جماعة « **الإخوان المسلمين**» الفلسطينيين إلى أطروحاتها، فـ « **السرايا** » نجحت ولا شك. أما إذا كان الهدف أشمل من ذلك، وهو ما عبرت عنه فعلا، فقد فشلت فشلا ذريعا، لأنها لم تستطع استقطاب أية جماعة إسلامية في الخارج للعمل في مشروعها. لماذا؟

من الملاحظ أن « **السرايا** » ولدت أيديولوجيا في مصر وتنظيميا في لبنان وعسكريا في السجون الإسرائيلية. فقد عبرت مجموعة طلبة القاهرة عن الرغبة في تحويل فلسطين إلى « **هَمّ إسلامي**» وهذه الرغبة تعني خلق ثقافة جهادية على مستوى الأمة الإسلامية وليس على مستوى المجتمع الفلسطيني فحسب، مما يعني الحاجة إلى وقت طويل نسبيا من الجهد الإعلامي والسياسي والعسكري. بيد أن مجموعة السجون لم يكن يعنيها الوقت الذي قضت منه طويلا داخل الجدران المغلقة. أما لجنة التنظيم في لبنان فيبدو أن نزعتها العسكرية وخبرتها التاريخية في العمل السياسي والتنظيمي دفعاها إلى مواكبة اندفاع مجموعة السجون التي لم يستطع فتحي الشقاقي أو زملاءه الحد من اندفاعها. وهكذا وقعت « **السرايا** » ضحية التعجل. فعملت بمنطق « **التوريط**» الذي كانت حركة « **فتح**» قد عملت به لدى انطلاقتها.غير أن المسألة لم تتوقف عند هذا الحد. فالعصبية التنظيمية ضربت بنيتها التنظيمية والقيادية خاصة بعد اغتيال قادتها العسكريين محمد بحيص ومحمد التميمي. ولأنها تيار يمثل نخبة وليس تنظيما يحتكم إلى مرجعية مؤسسية فقد انتهت إلى الزوال إلا من مجموعة طلبة القاهرة التي تحولت إلى تنظيم اشتهر باسم « **حركة الجهاد الإسلامي**» مستحوذا على ما تبقى من تراث « **السرايا** ».

أما فيما يتعلق بجماعة « **الإخوان المسلمين**»، فالملاحظ أن الاختيارات الستراتيجية للجماعة هي المسؤولة أكثر من غيرها عن الانكفاء وبالتالي تعطيل فريضة الجهاد وتغييب القضية الفلسطينية من فعاليات الجماعة والعلم بها. ولا شك أن العناصر النسقية لعبت الدور المركزي في تعزيز الانكفاء. فما الذي يمكن استنتاجه من هذه الملاحظة إلا أن تكون الاختيارات قد مثلت استجابة فعلية لأطروحتي العهد المكي والعهد المدني اللتين جرى التعبير عنهما بمقولات « **التمكين والتحرير**» أو لـ « **البعث الحضاري الشامل**» الذي تقزم فجأة إلى « **التغيير الاجتماعي**» وما شابه ذلك. ومع أننا لا نمتلك دلائل قاطعة على اعتناق الفكر المكي والمدني إلا أننا لا نستبعد أن تكون أجنحة متنفذة في قيادة الجماعة قد تأثرت فعلا به ولو بمحتويات وتأويلات غير تلك التي عبرت عنها جماعة المسلمين. وسواء كان الأمر كذلك أم لا فهذه المقولات (الإعداد، البعث، الشروط، التمكين، المفاصلة...الخ) ليست سوى تعبيرات صارخة عن العهد المكي أو المدني.وبالتالي فإن تقديمها كمبررات في أعقاب التحولات الأيديولوجية التي مست فكر الجماعة ودخولها المواجهة لم تكن إلا نوعا من التورية إزاء ما تعرضت له من اتهامات بالنكوص عن ممارسة الجهاد. فالمشكلة إذن لا تتعلق بحل معضلة الأولويات ولا بالبعث الحضاري الشامل الذي انحصر أخيرا في التغيير الاجتماعي، إنما بإشكاليات مفتعلة أضرت بالجماعة أكثر مما أفادتها لأنها لم تكن مقنعة ولا منطقية.

لا شك أن لـ « **السرايا** » دور مركزي ومباشر في وضع حد لانكفاء الجماعة. غير أن التعليم العالي وإنشاء الجامعات المحلية أثبت أنه الدينامية القادرة على إحداث حراك استراتيجي في المجتمع الفلسطيني يصعب التحكم بمخرجاته لاسيما أنه يتصل بالنخب الاجتماعية المثقفة قائدة التغييرات التاريخية. إنه التاريخية التي أعادت إنتاج المجتمع وإنتاجه لنفسه. فالطلبة الفلسطينيون هم الذين وقفوا تاريخيا خلف نشأة كبرى الحركات السياسية الثورية ابتداء من حركة القوميين العرب وانتهاء بحركة « **فتح**» ومن بعدها « **العامل المساعد**» و « **السرايا** » و « **حركة الجهاد الإسلامي**». ولا شك أن طلبة « **الإخوان المسلمين**» خاضوا تجربة العمل السياسي والتنظيمي في الجامعات الفلسطينية خاصة، لينجحوا بالنهاية في تشكيل قوة ضغط كبيرة على الجماعة، بل وفي تحطيم حاسم للأنساق الجامدة .

غير أن بناء آخر ذو تجربة جهادية سابقة شكلت إحراجا كبيرا للجماعة ولاختياراتها، بل تحديا هزّ أركان الفكر الإصلاحي. وفي مقدمة هؤلاء عبد الله عزام الذي مثل الميكانيزم المركزي في الاختلال الوظيفي الذي مسَّ عمليا البناء النسقي للفلسفة الاصلاحية. فإذا كانت الجماعة قد رأت في الجهاد الأفغاني متنفسا لمحاصرة التساؤلات حول الموقف من الجهاد فقد استطاع عبد الله عزام فك الحصار وبدء المنازلة. وكانت هذه التحديات

التي واجهتها الجماعة مدخلا إلى اعتماد اختيارات راديكالية مضطردة انتهت بإعلان الجماعة المواجهة المسلحة وتبني مقالة مدرسة الجهاد. ولكن هل هذه الاختيارات تعني نهاية الفكر الإصلاحي؟ أو العهد المكي وبداية العهد المدني؟

بالتأكيد لا. فالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية التي شيدتها الجماعة باتت عصية على الاقتلاع بعد أن تحولت إلى مؤسسات مدنية تتمتع بحصانة اجتماعية محلية ودولية. ومن الملفت للانتباه أن هذه المؤسسات تكاثرت وتضخمت غداة تبني الجماعة للمقالة الجهادية نظريا وعمليا. وحتى هذه اللحظة ينفرد « **الإخوان المسلمون**» الفلسطينيون في فلسطين المحتلة عن باقي فروع الجماعة، بما في ذلك الجماعة الأم، بالمزج بين المقالة الإصلاحية والمقالة الجهادية. وهنا يكمن سرّ قوة حركة « **حماس**» وضعفها في آن واحد .

فعلى الرغم من امتدادات الحركة في الخارج إلا أن بنيتها التحتية تتركز في المجتمع الفلسطيني بما في ذلك مؤسستها العسكرية، وهو وضع كانت تفتقر إليه المنظمات الفدائية الفلسطينية التي تركزت بناها الثقيلة خارج فلسطين. وبالمقارنة مع « **السرايا** » فالحركة أو الجماعة تمتلكان مؤسسات قيادية نجحت في مواجهة أية طوارئ. وقد اختبرت هذه المؤسسات عديد المرات من خلال الاعتقالات الجماعية التي مست الغالبية الساحقة من الأعضاء والقيادات المؤسِّسة والتاريخية. بل إن الحركة فقدت قادتها العسكريين الواحد تلو الآخر داخل الأرض المحتلة. ولما فشلت الاعتقالات والإبعاد واغتيال القادة العسكريين لجأت إسرائيل إلى مطاردة قادة الحركة في الخارج فحاولت اغتيال رئيس المكتب السياسي خالد مشعل في الأردن (1997) وقبل ذلك احتجزت الولايات المتحدة الأمريكية سلفه الدكتور موسى أبو مرزوق (1995) بهدف تسليمه لإسرائيل. كما طوردت الحركة سياسيا بشكل لم يسبق له مثيل عندما اجتمع قادة العالم في قمة شرم الشيخ المصرية في أعقاب سلسلة التفجيرات التي نفذتها حركة « **حماس**» و « **الجهاد الإسلامي**» في مدن تل أبيب والقدس وعسقلان (1996). ولكن تماسك البنية التنظيمية وحصانة المؤسسات الاجتماعية لا يعني أن الجماعة بمنأى عن التعرض لاحتمالين:

الأول: تدخل حاسم ضد الجماعة من خصومها الإستراتيجيين ينتهي بحظرها قانونيا والتحكم التدريجي ببنيتها التحتية إلى حد تجريدها من إدارتها. ولكن لمثل هذا التدخل مخاطره الجمة التي قد تدفع بالجماعة إلى انتهاج العمل السري الذي يحررها من أية مسؤوليات ويحصر نشاطها بالعمل المسلح.

الثاني: محاصرتها أمنيا وسياسيا وتقليص هوامش تحركها إلا من الاختيار بين الاعتراف بالواقع السياسي الجديد وإدانة المقالة الجهادية أو إعادتها إلى حظيرة الإصلاح، كما أعيدت من قبلها « **أسرة الجهاد**»، وإبقائها تحت المراقبة.

أخيرا، لنكثف خلاصة الأطروحة في الملاحظات التالية:

* يلاحظ أن الحراك السياسي الفلسطيني انطلق تاريخيا من قطاع غزة بالدرجة الأولى ثم من الشتات أكثر مما انطلق من الضفة الغربية. ولعل السبب في ذلك كون القطاع مثّل، ولا يزال، معالم النكبة بكل محتوياتها وتجلياتها بعكس الضفة الغربية التي تبدو فيها معالم النكبة أقل حضورا.

* إذا كان الفلسطينيون قد تدخلوا في مجرى الحركة الإسلامية العالمية وحاولوا توجيه مساراتها قبل النكبة (المؤتمر الإسلامي العام) وبعدها(حزب التحرير، جماعة الفنية العسكرية، طلبة الجامعات المصرية) فإن التفاعل التاريخي الذي يربط بين مصر وفلسطين يقف خلف نشأة جل الحركات السياسية الفلسطينية الأخرى وفي مقدمتها جماعة « **الإخوان المسلمين**» وحركة « **فتح**». ولا يُستثنى في هذا السياق سوى حزب التحرير الذي ولد في القدس وحركة القوميين العرب ذات النشأة الشامية (سوريا ولبنان). وحتى هذه الأخيرة لم تشهد انطلاقتها الفعلية إلا في مصر والأردن.

* على الرغم من فاعلية الفلسطينيين النشطة سياسيا إلا أن أية حركة سياسية علنية لهم لا بد وأن تكون ثمرة حوار عربي– فلسطيني. وبالتالي فإن الحديث عن قرار مستقل لأية حركة سياسية يبدو ضربا من المستحيل إلا إذا كانت حركة سرية بالرغم من ارتباط الفعل السياسي الفلسطيني الرسمي والثوري بالمشروع الاستيطاني

الصهيوني في فلسطين وباستمراريته فضلا عن أن معاداة المشروع أصيلة حتى لو اختلفت الوسائل والأيديولوجيات. لذا فمن المشكوك فيه أن تصمد أية تسوية سياسية. وزيادة عما ذُكر من أسباب يلاحظ أن اليهود **من جهة**، لم يسبق لهم أن عاشوا كأمة مثلما لم يسبق لهم أن خَبِروا الجوار الحضاري وليس غريبا، والحالة هذه، أن تركز مقالتهم الأيديولوجية، الآن، على إسرائيل كونها الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، وهذا معطى يحتمل وجهين (أولا) فإما أنهم بصدد إقامة دولة عدوانية جديدة و (ثانيا) إما أنهم يمارسون ابتزازا سياسيا ضد الفلسطينيين والعرب والعالم على السواء. **ومن جهة ثانية** بسبب الغموض الكبير الذي يحيط بوضعية اللاجئين؛ فلا إسرائيل راغبة بعودتهم إلى ديارهم، لِمَا يمثلونه من خطر ديمغرافي، ولا الدول العربية المضيفة لهم عبَّرت عن استعداد لدمجهم. وحتى إن حصل الدمج فمن المستبعد أن يتمتعوا بحقوق سياسية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية موازية، ومن جهتهم فليس اللاجئون مهيأون للدمج في ظل النظرة الدونية الملازمة لهم. أما ما يشاع عن تعويضات طائلة فهي مسألة أقرب إلى الوهم والتضليل. وهذا يعني تحفيز اللاجئ الذي فقد الآمال إلى التساؤل عن حقوقه وعن مكانته الاجتماعية التي يعيش وعن هويته، **من أنا؟**

هذا التساؤل أعلاه ليس غريبا لاسيما أن الثورة الفلسطينية، مُعبِّرا عنها بالمنظمات الفدائية، لم تنطلق فعليا كثورة تحريرية بقدر ما ولدت للملمة الشتات الفلسطيني وحمايته من الاضطهاد الواقع عليه واستعادة الشخصية والهوية الوطنية وإعادة صياغتها، وكذا الأمر فيما يتصل بالجماعات الإسلامية.

والأرجح أن جميع الحركات الفلسطينية ستظل تعاني من كونها حركات تحرير*، مما يعني أن الثورة الفلسطينية التحريرية لم تنطلق بعد، وهذا نذير بأن فلسفة التوريط ستظل أداة بيد الفلسطينيين طالما ظل العرب ينظرون إليهم كما لو أنهم على قارعة الطريق.

لكن في الوقت الذي كانت توقع فيه منظمة التحرير على اتفاق أوسلو سنة 1994 وتعترف بحق إسرائيل في الوجود وتنشأ بموجبه سلطة وطنية فلسطينية في الأراضي المحتلة سنة 1967؛ كانت تيارات الجهاد العالمي بقيادة تنظيم القاعدة تنمو بثبات على خلفية دينية، وتسعى إلى أن تكتسح الساحات الإسلامية في العالم معلنة بدء مواجهة مع الولايات المتحدة والغرب « **الكافر**»، مستفيدة من اشتداد الهجمة الغربية على العالم الإسلامي، وتوجه الجماعات الإسلامية الفلسطينية نحو البحث عن حلول سياسية وسط انحطاط، غير مسبوق في النظام السياسي العربي.

قائمة الوثائق والمصادر والمراجع

أولا: الوثائق

1. الاستراتيجية التنظيمية والسياسية – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الاعلام المركزي-1969.
2. البيان الاول لحركة المقاومة الاسلامية "حماس" في الاراضي المحتلة12 ، 14 / 12 / 1987.

* من المدهش حقا أن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية دافعت بضراوة عن حق البقاء ليس عبر ابتداع مواقف سياسية أو أحداث أو فرض تغيير ما بل عبر التكيف مع الحدث السياسي والأيديولوجي معا أيا كان مصدرهما. وأكثر من ذلك ، فإن حركة "فتح" بالذات هي التي ابتدعت هذا الأسلوب في التكيف وجرّت المنظمات الفدائية الأخرى خلفها. أما هيمنتها على القيادة الفلسطينية بوسائل عديدة فقد حالت دون الاقتراب مما اعتبرته حقا تاريخيا تبرره الرصاصة الأولى كما لو أن المسألة باتت كسْبا أو غنيمة .

3. البيان الرابع لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الأراضي المحتلة.
4. بيان القيادة القومية للجبهة الشعبية حول إخراج منظمة شباب الثأر من الجبهة 1968/10/10.
5. التقرير السياسي الصادر في ختام المؤتمر الاول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–آب/ أغسطس1968.
6. حركة المقاومة الاسلامية – حماس: أبعاد وتوجهات وتوصيات دراسة داخلية أعدتها حركة "فتح" سنة1992.
7. حركة المقاومة الإسلامية–حماس بين آلام الواقع وآمال المستقبل– كتيب من 20 صفحة من القطع الصغير وُزع في الأراضي المحتلة في تموز/ يوليو 1990.
8. "الحقيقة الغائبة - صوت الحق والقوة والحرية" – الارض المحتلة – بلا ناشر – بلا تاريخ.
9. دستور حزب البعث العربي الإشتراكي.
10. "صوت العاصفة"،نشرة نصف شهرية تصدرها دائرة التعبئة والتوجيه السياسي لقوات العاصفة –عدد25 – 1 / 1 / 1979.
11. مذكرة حركة "فتح" إلى ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة العربي الثالث المنعقد في الدار البيضاء، المغرب - أيلول / سبتمبر1965.
12. مذكرة حركة المقاومة الاسلامية – حماس إلى الملوك والرؤساء والوزراء المجتمعين في قمة شرم الشيخ في 1996/3/13 إثر التفجيرات التي نفذتها حركتي "حماس" و"الجهاد الاسلامي" في مدن القدس وتل أبيب وعسقلان في فلسطين المغتصبة.
13. مشروع الكيان الفلسطيني الذي أصدرته القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي: الكيان الفلسطيني الحقيقي.
14. "المشوار الطويل" / 45: اللاجئون الفلسطينيون والانروا.- وثيقة صادرة عن الوكالة الدولية لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للامم المتحدة –1995.
15. "الملف الدولي" رقم 245 – وثيقة صادرة عن مركز الدراسات الدولية – جنيف، باريس، لندن، عمان - طبعة دولية تحت مظلة القانون الدولي، أشرف عليها البروفيسور إبراهيم الشريقي . وقد نشرت في: صحيفة "صوت الأمة العربية" الأسبوعية. ووزعت في أسواق المطبوعات الأردنية سنة 1995.وهي خالية من الترقيم. وبلا تاريخ.
16. ميثاق حركة الجهاد الاسلامي– بيت المقدس: الفكر، الاهداف ، التأسيس– وثيقة رسمية وزعت في دورة انعقاد المجلس الوطني(19) في الجزائر / تشرين الثاني/ نوفمبر1988.
17. ميثاق حركة المقاومة الاسلامية "حماس".
18. النظام العام للاخوان المسلمين.
19. "وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-87 9 1" – منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة.

ثانيا: النشريات الوثائقية

20. "الاسلام وفلسطين": نشرة إسلامية غير دورية– نصف شهرية– دار الجذور– ليماسول، قبرص-وتوزع بالإشتراك مجانا .
- عدد 2 – أذار/ مارس 1988
- عدد 3 – نيسان/ أفريل 1988
- عدد 4 – أيار/ مايو 1988
- عدد 6 – آب / اغسطس 1988
- عدد 8 – تشرين الاول / اكتوبر 1988
- عدد 15 – حزيران / يونيو 1989
- عدد 22 – كانون الاول / ديسمبر 1989

21. **"السبيل"**: نشرة إسلامية غير دورية– نصف شهرية– دار الإسراء للطباعة والنشر– اوسلو ، النرويج - وتوزع بالإشتراك مجانا .
- عدد 1 – شباط / فبراير 1989
- عدد 3 – أيار / مايو 1989
- عدد 5 – حزيران / يونيو 1989
- عدد 6 – تموز / يوليو 1989
- عدد 8 – أيلول / سبتمبر 1989
- عدد 10 – تشرين الثاني / نوفمبر 1989
- عدد 20 – كانون الثاني / يناير 1991
- السبيل.- **فلسطين قضية إسلامية، مركزية الجهاد في فلسطين** – بلا تاريخ - بلا مؤلف.
- السبيل.- **في مراقبة النفس والتصحيح**- -بلا تاريخ - بلا ناشر.

ثالثا: المقابلات الشخصية

22. **إبراهيم غوشة**، الناطق الرسمي باسم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" –عمان ، الأردن – 22 /7 / 1998.
23. **سجين سابق رفض ذكر اسمه** – عمان ، الأردن – 10 /2 /1998.
24. **عبد الحليم شهاب** – سجين سابق – الزرقاء ، الأردن – 18 / 2 / 1999.
25. **مصادر مختلفة** في "العامل المساعد" – عمان ، الأردن – حزيران / يونيو 1998.
26. **مصدر قيادي** في كتيبة الجرمق – عمان ، الأردن – 26 / آب ، أغسطس 1998.
27. **منير شفيق** – عدة مقابلات ولقاءات غير منتظمة في تونس وعمان.
28. **يوسف عمرو** – سجين سابق– ثلاث مقابلات–عمان ،الأردن– 13 /7 /1998،17 /8 /1998 و15 /2 / 1998.

رابعا: الموسوعات والمعاجم

29. سلوم (توفيق)، ترجمة .- المعجم الفلسفي المختصر– دار التقدم – موسكو، الاتحاد السوفياتي- 1986.
30. الكيالي (عبد الوهاب)، مؤسس/ نعمة (ماجد)، مدير التحرير.- موسوعة السياسة (هجائية) – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت، لبنان – سبعة أجزاء وملحق (وما زالت مستمرة في مواكبة الأحداث) – الطبعة الاولى، 1986.
31. المقدم ، قدسية (لبيب عبد السلام) .- موسوعة المخيمات الفلسطينية: الجزء الاول، الضفة الغربية / الجزء الثاني، قطاع غزة، 1992 – يطلب من المؤلف وجميع المكتبات في الاردن – عمان.
32. الموسوعة الالكترونية لـ "الحديث الشريف" – الرواة التسعة.
33. الموسوعة الفلسطينية .- الحسن (خالد): فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) – القسم الثاني / الدراسات الخاصة – ستة مجلدات / المجلد الثالث – بيروت، لبنان – الطبعة الاولى،1990.
34. نفس المصدر .-حسن (صالح عبد القادر): الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني– المجلد الأول.
35. نفس المصدر .- علوش (ناجي): فكر حركة المقاومة الفلسطينية (1948-1987)، نظرة عامة – المجلد الثالث .
36. الموسوعة الفلسطينية (هجائية) .- القسم العام في أربعة مجلدات – دمشق، سوريا – الطبعة الاولى،1984.

خامسا: المصادر والمراجع

37. أبراش (إبراهيم) .- البعد القومي للقضية الفلسطينية، فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى، نيسان / أفريل1987.
38. ابراهيم (فتحي) .- مقدمة حول مركزية فلسطين والمشروع الاسلامي، المنهج – دار الفكر الاسلامي – بيروت، لبنان – حزيران/يونيو1989.
39. أبو بكر (توفيق) .- قادة فلسطينيون في حوار استراتيجي- مطابع القبس التجارية - بلا مكان- الطبعة الاولى،1987.
40. أبو الخير (عبد الرحمن) .- ذكرياتي مع جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) - دار البحوث العلمية – الكويت - 1980.
41. أبو عزة (عبد الله).- مع الحركة الاسلامية في الاقطار العربية – الكويت - دار القلم - 1992.
42. أبو عمرو (زياد).- أصول الحركات السياسية في قطاع غزة - دار الاسوار - عكا - 1987.
43. أبو عمرو (زياد) .- الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة : جماعة الاخوان المسلمين وحركة الجهاد الاسلامي- دار الاسوار- عكا - 1989. والنسخة التي بحوزتنا مرقونة، وحصلنا عليها من مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية.
44. أبو عمشة (إبراهيم صقر) .- فاعلية الفلسطينيين وتطورهم - دار النهضة العربية، بيروت لبنان - 1982.
45. أبو كامش (إبراهيم) .- التركيب الطبقي في الضفة والقطاع - مركز الزهراء للدراسات والابحاث – القدس - الطبعة الاولى،1991.
46. أبو لغد (إبراهيم)، إعداد وتحرير .- تهويد فلسطين - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث ورابطة الجامعيين، الكويت - سلسلة كتب فلسطينية - ترجمة، أسعد رزوق - شباط /فبراير 1972.
47. أبو النمل (حسين) .- قطاع غزة 1948-1967: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث - بيروت، لبنان - 1979.
48. أحمد (رفعت سيد).- تنظيمات الغضب الاسلامي في السبعينات - مكتبة مدبولي - القاهرة، جمهورية مصر العربية - الطبعة الاولى، 1989.

49. أحمد (رفعت سيد).- النبي المسلح، جزآن: الرافضون (1) والثائرون (2) – دار رياض الريس للنشر والكتب – لندن ، المملكة المتحدة - كانون الثاني / يناير 1991.
50. الاحمد (نجيب).- فلسطين تأريخا ونضالا-دار الجليل للنشر- عمان، الاردن- الطبعة الاولى، آذار - مارس 1985.
51. إسماعيل (طارق).- اليسار العربي – دار النبراس – دمشق (سوريا)، بيروت (لبنان) – تاريخ التقديم 1976 – ترجمة: محمود فلاحة.
52. الأيوبي (نزيه نصيف) .- الدولة المركزية في مصر- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى، 1989.
53. بحيص (محمد محمد) [أبو حسن] ، سلطان (محمد باسم) [حمدي] .- أسئلة حول الاسلام والماركسية من وراء القضبان – بدون مكان للنشر – بدون تاريخ للنشر علما أن الوثيقة صدرت عن دار الغرب الاسلامي في العاصمة اللبنانية – بيروت في النصف الاول من التسعينات.
54. بدران (نبيل أيوب).- التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني: الجزء الثاني 1948-1967 - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى،1979.
55. براند (لوري.أ).- الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى، 1991.
56. بلقزيز (عبد الله) .- إشكالية الوحدة العربية: خطاب الرغبة، خطاب الممكن - أفريقيا الشرق - الدار البيضاء، المملكة المغربية - الطبعة الاولى، 1991.
57. البنا (حسن).- مذكرات الدعوة والداعية - الزهراء للاعلام العربي- القاهرة، جمهورية مصر العربية - 1990.
58. البنا (حسن) .- مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا - مطابع الوفاء - المنصورة، جمهورية مصر العربية - بدون تاريخ.
59. تورين (الن) .- إنتاج المجتمع - منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق - ترجمة : إلياس بديوي - الطبعة الأولى، 1976. وقد صدر الكتاب لأول مرة في العاصمة الفرنسية - باريس،1973 .
60. جابر (عدنان).- الثوب والعنب: في سوسيولوجيا الثورة الفلسطينية - مطبعة نضر - دمشق، سوريا - الطبعة الاولى، نيسان / أفريل 1994.
61. الجابري (محمد عابد).- تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي) / 1 - المركز الثقافي العربي - بيروت، لبنان - الطبعة الرابعة، أيلول / سبتمبر 1991.
62. الجربان (غسان دوعر).- أسود حماس: حرب الايام السبعة، الجزء الاول - منشورات فلسطين المسلمة - لندن، المملكة المتحدة - الطبعة الاولى، 1993.
63. الجرباوي (علي) .- الانتفاضة والقيادة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية - دار الطليعة - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى،1989.
64. جماعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين .- المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الاوضاع الحياتية – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، لبنان – الطبعة الاولى، تشرين أول / اكتوبر 1994.
65. الجنحاني (الحبيب) .- الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ندوة - مقالة بعنوان: " الصحوة الاسلامية في بلاد الشام: مثال سوريا " – مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الامم المتحدة - بيروت، لبنان - الطبعة الثانية،1987.
66. الحروب (خالد).- حماس: الفكر والممارسة السياسية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى،1996.
67. حسين (حسن خليل).- أبو إياد " صلاح خلف " ، صفحات مجهولة من حياته - مطبعة الدستور – عمان ، الأردن – الطبعة الأولى،1991.
68. الحمد (جواد)، تحرير .- التقرير – المواجهة بين حماس والموساد، تقرير معلوماتي – مركز دراسات الشرق الاوسط – عمان، المملكة الاردنية الهاشمية - 4 ، 5 تشرين الأول / اكتوبر 1998.
69. الحمد (جواد)، تحرير .- دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية " حماس "1987 -1996 - مركز دراسات الشرق الاوسط / 20 - عمان ، الاردن - الطبعة الاولى،1997.
70. حميد (راشد)، إعداد .- مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974 - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث – بيروت، لبنان - 1975.
71. حواتمه (نايف) .- نايف حواتمه يتحدث ... - دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية - عمان -، الاردن - الطبعة الثانية،1996.
72. الحوت (بيان نويهض) .- القيادات والمؤسسات السياسة في فلسطين - بيروت ، لبنان - الطبعة الثالثة،1986.

73. الحوت (شفيق).- عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية : أحاديث الذكريات (1964 – 1984) – دار الاستقلال للدراسات والنشر – بيروت، لبنان – الطبعة الأولى،1986 .
74. الحوت (شفيق) .- الفلسطينيين بين التيه والدولة - بلا دار نشر - بيروت، لبنان - تاريخ المقدمة، 1977.
75. حوراني (فيصل) .- الفكر السياسي الفلسطيني (1964 – 1974) – منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث – بيروت، لبنان -1980.
76. خلف الله (محمد أحمد) .- الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ندوة - مقالة: "الصحوة الاسلامية في مصر" - مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الامم المتحدة – بيروت ، لبنان - الطبعة الثانية،1987.
77. خلف (صلاح).- فلسطيني بلا هوية: لقاءات مع الكاتب الفرنسي أريك رولو- المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية – تونس - نقلها إلى " العربية "، نصير مروة -1991.
78. دروزة (الحكم) .- الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية - مكتبة ميمنة - بيروت ، لبنان - الطبعة الثالثة،1963.
79. دوعر (غسان). - عماد عقل : أسطورة الجهاد والمقاومة - منشورات فلسطين المسلمة – لندن، المملكة المتحدة - الطبعة الثانية،1994.
80. دوعر (غسان) .- موعد مع الشاباك : دراسة في النشاط العسكري لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام خلال عام 1993 - منشورات فلسطين المسلمة – لندن، المملكة المتحدة - الطبعة الاول،1995.
81. دو هامل (أوليفر) .- تاريخ الافكار السياسية - سلسلة الدراسات التاريخية والايديولوجية، كتاب الفكر العربي/8 - معهد الانماء العربي - بيروت، لبنان - ترجمة، خليل أحمد خليل - الطبعة الاولى،1984.
82. السامرائي (عبد الله سلوم): حركة القوميين العرب والقضية الفلسطينية – مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة تطور الفكر القومي العربي – بيروت، لبنان – الطبعة الاولى،1986.
83. سلامة (غسان) .- المجتمع والدولة في المشرق العربي - مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، لبنان - الطبعة الاولى، أيلول/ سبتمبر1987.
84. شاليان (جيرار) .- المقاومة الفلسطينية - دار الطليعة - بيروت ، لبنان - ترجمة، صباح كنعان - 1970.
85. الشريف (كامل).- الاخوان المسلمون في حرب فلسطين - الزهراء للاعلام العربي - القاهرة، جمهورية مصر العربية - طبعة،1987.
86. الشعيبي (عيسى).- الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (1947-1977) - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى،1979.
87. شفيق (منير) .- الاسلام وتحديات الانحطاط المعاصر: قضايا التجزئة والصهيونية، التغريب والتبعية - دار البراق للنشر - تونس / الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان - بيروت، لبنان - طبعة،1991.
88. شفيق (منير).- الاسلام في معركة الحضارة - دار البراق للنشر والتوزيع والاعلان - بيروت، لبنان - طبعة،1991.
89. شفيق (منير) .- الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم - دار الطليعة – بيروت ، لبنان - الطبعة الثانية، كانون الثاني / يناير 1978.
90. شفيق (منير).- شهداء ومسيرة "أبو حسن وحمدي وإخوانهما" – مؤسسة الوفاء – بدون مكان للنشر - الطبعة الاولى،1994.
91. شفيق (منير).- علم الحرب - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، لبنان - الطبعة الثالثة، شباط / فبراير1980.
92. شفيق (منير).- النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة - الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان - عمان،الاردن - الطبعة الاولى،1992.
93. شيف (زئيف) و يعاري (إهود) .- انتفاضة - دار شوكن للنشر - القدس وتل أبيب - ترجمة، دافيد سجيف - 1990.
94. صالح (عبد الجواد) ومصطفى (وليد).- فلسطين: التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية – والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام (1882–1982) – مركز القدس للدراسات الانمائية – لندن، المملكة المتحدة – 1987.
95. صالح (محسن محمد).- الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الاسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الانبياء وحتى أواخر القرن العشرين - منشورات "فلسطين المسلمة" / 10 - لندن، المملكة المتحدة - الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة،1998.
96. صايغ (أنيس).- الجهل بالقضية الفلسطينية: دراسة في معلومات الجامعيين العرب عن القضية الفلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى، شباط/ فبراير1970.
97. صايغ (روز ماري).- الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة - مؤسسة الابحاث العربية - بيروت، لبنان - ترجمة، خالد عايد - الطبعة العربية الاولى،1980.

98. صبرا (حسن).- الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ندوة - مقالة: عن الصحوة الاسلامية في لبنان - مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الامم المتحدة - بيروت، لبنان - الطبعة الثانية،1987.
99. صلاح الدين (خالد).- الحلقة المفقودة بين الثورة الفلسطينية والاتجاه الاسلامي: نحو استراتيجية إسلامية ثورية - دون مكان للنشر - 1982.
100. ضاهر (مسعود).- المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة - معهد الانماء العربي - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى، 1986.
101. العامري (عنان).- التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، 1900-1970: بحث إحصائي - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث -بيروت، لبنان- سلسلة حقائق وأرقام/47 - آذار / مارس 1974.
102. عبد الرحمن (أسعد).- منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث - نيقوسيا، قبرص- 1987.
103. العبيدي (عوني جدوع).- حزب التحرير الاسلامي - دار اللواء للصحافة والنشر - عمان، الاردن - 1993.
104. العروي (عبد الله).- ثقافتنا في ضوء التاريخ – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، المغرب – الطبعة الأولى،1983 .
105. علوش (ناجي).- نحو ثورة فلسطينية جديدة – دار الطليعة – بيروت ، لبنان – الطبعة الأولى، تشرين ثاني (نوفمبر) 1972 / الطبعة الثانية، آب (أغسطس)1977.
106. عفلق (ميشيل).- نقطة البداية: أحاديث بعد الخامس من حزيران - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، لبنان - الطبعة الثانية،1971.
107. العلي (إبراهيم).- الارض المقدسة بين الماضي والحاضر والمستقبل - منشورات فلسطين المسلمة – لندن ، المملكة المتحدة - الطبعة الاولى،1996.
108. عمرو (يوسف محمد).- بنو إسرائيل في القرآن الكريم - طبعة تطلب من المؤلف -عمان، الاردن - الطبعة الاولى، 1995.
109. العويسي (عبد الفتاح)، إشراف.- سجل المبعدين الفلسطينيين في مرج الزهور - إعداد اللجنة الاعلامية في مخيم العودة - منشورات " فلسطين المسلمة " – لندن ، المملكة المتحدة - الطبعة الاولى،1994.
110. غوجانسي (تمار) .- تطور الرأسمالية في فلسطين - دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية – تونس – ترجمة، حنا إبراهيم - الطبعة الثانية،1987.
111. غوروفيتش (جورج) .- الأطر الاجتماعية للمعرفة – المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع – بيروت، لبنان – ترجمة، خليل أحمد خليل – الطبعة الأولى،1981.
112. غوروفيتش (جورج) .- دراسات في الطبقات الاجتماعية – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة - ترجمة، أحمد رضا محمد رضا / مراجعة عز الدين قورة - 1972.
113. فيذرستون(مايك)،إعداد.- ثقافة العولمة،القومية والعولمة والحداثة –المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية -بلا مكان للنشر – ترجمة، عبد الوهاب علوب -1998- مقالة، ألن تورين: فكرة الثورة / ص128-130.
114. قطب (سيد) .- دراسات إسلامية - دار الفتح في جزيرة الروضة - بدون مكان للنشر - الطبعة الرابعة،1967.
115. قطب (سيد).- معالم في الطريق - دار الشروق - بيروت، لبنان / القاهرة، جمهورية مصر العربية - الطبعة الشرعية التاسعة،1982.
116. القطشان (عبد الله عبد السلام).- التعليم في فلسطين: التعليم العربي الحكومي إبان الحكم التركي والانتداب البريطاني، 1516-1948 - الجزء الاول - منشورات دار الكرمل، كتاب صامد / 13 - عمان، الاردن - الطبعة الاولى،1987.
117. قورة (نزيه).- تعليم الفلسطينيين: الواقع والمشكلات - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث – بيروت، لبنان - سلسلة دراسات فلسطينية / 103 - نيسان / أفريل 1975.
118. الكبيسي (باسل).- حول حركة القوميين العرب - مطبعة الناصر – القدس - 1974. وطبعة، مؤسسة الابحاث العربية – بيروت ، لبنان - الطبعة الرابعة،1985.
119. كرازين (يوري).- علم اجتماع الثورة: سوسيولوجيا الثورة (نظرة ماركسية) – الثقافة الجديدة – بلا مكان – ترجمة: شوقي جلال - 1974 .
120. كريب (إيان).- النظرية الاجتماعية : من بارسونز إلى هابرماس – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – سلسلة عالم المعرفة ، شهرية / 244 – ترجمة: محمد حسين غلوم، مراجعة: محمد عصفور – نيسان، أفريل 1999 .
121. كشك (محمد جلال) .- الثورة الفلسطينية - مطابع معتوق إخوان - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى، شباط / فبراير 1970.

122. الكنز (علي).- الدين في المجتمع العربي، ندوة: مقالة "الإسلام والهوية: ملاحظات للبحث" - مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع – بيروت ، لبنان - الطبعة الاولى، حزيران / يونيو 1990.
123. كوبان (هيلينا).- المنظمة تحت المجهر - هاي لايت للنشر - لندن، المملكة المتحدة - ترجمة وتقديم، سليمان الفرزلي - الطبعة الاولى،1984.
124. كون (أنطوني).- التنظيم الهيكلي الاسرائيلي للمدن في الضفة الغربية – مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، لبنان – الطبعة الاولى، كانون الثاني/ يناير1995.
125. الكيلاني (موسى زيد).- الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين - مؤسسة الرسالة، دار البشير – عمان ، الاردن - الطبعة الثانية، 1995.
126. ماعوز (موشيه).- القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية (أسرار، تحركات ومواقف) - فلسطين المحتلة - مترجم عن اللغة العبرية بدون ذكر لاسم المترجم. وهو نسخة ضوئية موجودة في مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية والتاريخ التقريبي للصدور سنة1985.
127. محسن (إبراهيم).- لماذا ... منظمة الاشتراكيين اللبنانيين : حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية - دار الطليعة - بيروت، لبنان - 1970.
128. مجموعة باحثين.- مصر والعروبة وثورة يوليو- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، لبنان – سلسلة كتب المستقبل العربي3- الطبعة الأولى، تشرين الثاني/ نوفمبر1982-مقالة، سعد الدين إبراهيم: ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ-ص8.
129. مجهول المصدر.- الحرية لشيخ الانتفاضة المباركة: المجاهد أحمد ياسين–عمان، الاردن- 1992.
130. مرقص (إلياس) .- المقاومة الفلسطينية والموقف الراهن - دار الحقيقة - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، نيسان / أفريل 1971.
131. مصالحة (نور الدين).- طرد الفلسطينين: مفهوم "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948 - مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، لبنان- الطبعة الاولى،كانون الثاني/يناير1992.
132. مقادمة (إبراهيم).- معالم في الطريق إلى تحرير فلسطين - مؤسسة اليم - الارض المحتلة - 1994.
133. منصور (كميل)، إشراف.- الشعب الفلسطيني في الداخل، خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ، لبنان - الطبعة الاولى،1990.
134. مورس (بني).- طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين: وثيقة إسرائيلية - دار الجليل - عمان، الاردن - 1993.
135. ميتشل (ريتشارد).- الاخوان المسلمون - ترجمة، محمود أبو السعود/ تعليق، صالح أبو رقيق - الطبعة الاولى، 1979. مكتبة جامعة اليرموك – إربد،الأردن - التصنيف المكتبي: JQ3898.M87,M5712.
136. ميعاري (محمود).- الدين في المجتمع العربي، ندوة : مقالة "الهوية الدينية وعلاقتها بالهويات الاخرى بين الفلسطينيين في إسرائيل" - مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع – بيروت، لبنان - الطبعة الاولى، حزيران / يونيو1990.
137. الناصر (حسام) .- حركة المقاومة الاسلامية (حماس): الانطلاق ومعادلة الصراع - بلا ناشر - بلا تاريخ .ولدى خالد الحروب (مرجع سابق) يقول أنه من منشورات "فلسطين المسلمة، 1990".
138. ناصر (درويش) المحامي.- أبطال عملية الدبويا - دار الجليل للنشر - عمان، الاردن - الطبعة الاولى،1986 .
139. النحوي (عدنان).- فلسطين بين المنهج الرباني والواقع – دار النحوي للنشر – الرياض، المملكة العربية السعودية – الطبعة الرابعة،1993.
140. النحوي (عدنان).- عبد الله عزام: أحداث ومواقف - دار النحوي للنشر - الرياض، المملكة العربية السعودية - الطبعة الاولى،1994.
141. النفيسي (عبد الله)، تحرير وتقديم.- الحركة الاسلامية: رؤية مستقبلية (أوراق في النقد الذاتي) – مقالة، عبد الله النفيسي بعنوان: "الاخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ" - دار البراق للنشر- تونس - الطبعة الثانية،1990.
142. النقيب (خلدون حسن).- الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، لبنان - الطبعة الاولى، أيار/مايو1991.
143. نويهض (عجاج).- بروتوكولات حكماء صهيون: نصوصها، رموزها، أصولها التلمودية - دار الاستقلال للدراسات والنشر- بيروت، لبنان - مجموعة الاجزاء الاربعة - الطبعة الثالثة 1995.
144. الهرماسي (عبد الباقي).- الدين في المجتمع العربي، ندوة: مقالة "علم الاجتماع الديني: المجال – المكاسب – التساؤلات" - مركز دراسات الوحدة العربية/الجمعية العربية لعلم الاجتماع – بيروت، لبنان - الطبعة الاولى، حزيران/ يونيو1990.
145. هلال (جميل).- الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي – (1948-1974) - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث - بيروت، لبنان/سلسلة كتب فلسطينية60 / - كانون الثاني/ يناير 1974.

146. ياسين (عبد القادر) .- شبهات حول الثورة الفلسطينية - دار الثقافة الجديدة - القاهرة، جمهورية مصر العربية - 1977.

سادسا: الدوريات المنتظمة

147. ابوعامود (محمد سعيد): البناء التنظيمي لجماعات الاسلام السياسي في الوطن العربي (مصر كحالة للدراسة) - **الوحدة** – المجلس القومي للثقافة العربية – المملكة المغربية – عدد مزدوج 82، 83 - تموز/ يوليو آب / اغسطس1991.
148. أبو عمرو (زياد): حماس، خلفية تاريخية سياسية – **الدراسات الفلسطينية**، فصلية – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، لبنان – عدد 13 – شتاء 1993.
149. إسماعيل (طارق): حركة التحرير الفلسطيني، مداها وأبعادها – **شؤون فلسطينية** – منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث – بيروت، لبنان – عدد 2 – آيار/ مايو 1971.
150. باز (راؤوبين): الميثاق الاسلامي ومغزاه – مركز دايان لدراسات الشرق الاوسط – ترجمة، الدار العربية للنشر والترجمة – القدس المحتلة أيلول / سبتمبر 1988.
151. البرغوثي (إياد): الاسلام بين السلطة والمعارضة في الاردن - **قضايا فكرية** – دار الثقافة الجديدة - القاهرة، جمهورية مصر العربية – الكتاب الثامن – تشرين اول / اكتوبر1989.
152. البيطار (نديم): التسوية السياسية والنهوض العربي – **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق – بيروت، لبنان – عدد3 – آذار/ مارس 1971.
153. خزمو(جاك): واقع حركة المقاومة الإسلامية – حماس – في الأراضي المحتلة، عوامل القوة والضعف في حركة حماس – **البيادر السياسي** – القدس المحتلة – 1 أيار/ مايو1991.
154. الجرباوي (علي): "حماس" مدخل الاخوان المسلمين الى الشرعية السياسية – **الدراسات الفلسطينية** - مرجع سابق - العدد 13 – 1993.
155. جلول (فيصل): حركة القوميين العرب، قراءة جديدة لتجربة في ذمة التاريخ – **الفكر العربي** – معهد الانماء العربي – بيروت، لبنان - عدد 28 – تموز/ يوليو، آب/ أغسطس 1982.
156. حجار (جورج سالم): أدبيات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين – **الثقافة** – مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد – بغداد، العراق – العددان 7 ، 8 - تموز/ يوليو وآب/أغسطس 1987.
157. حجار (جورج سالم) : أدبيات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – نفس المرجع السابق – الاعداد" 9،10،11 – أيلول/سبتمبر، تشرين أول/اكتوبر9 تشرين الثاني/نوفمبر1978.
158. حجار (جورج سالم): أدبيات حركة "فتح" أو الخط القطري التحرري – نفس المرجع السابق – الاعدد: 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 – كانون الثاني/ يناير، شبا ط/ فبراير، آذار/مارس، نيسان/أفريل وأيار/ مايو 1979.
159. الحسن (بلال): الفهم الفلسطيني لهزيمة حزيران – **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق – بيروت ، لبنان – عدد 3 آذا ر/ مارس1971.
160. الحسن (هاني): فتح بين النظرية والتطبيق – **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق - بيروت، لبنان - عدد 7 - آذار/ مارس1972.
161. الحسن (هاني): وقفة عند الذكرى الحامسة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية – **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق – بيروت، لبنان – عدد 98 – كانون الثاني/ يناير1980.
162. الخولي (لطفي): المقاومة .. كيف تفكر؟ كيف تعمل؟ كيف تواجه الحاضر؟ كيف ترى المستقبل؟ – **الطليعة** – القاهرة – عدد 6 – حزيران/ يونيو1969.
163. الزهار (محمود): الحركة الإسلامية... حقائق وأرقام – **الدراسات الفلسطينية** – مرجع سابق – عدد13 - 1993 .
164. ساتلوف (روبرت): الاتجاه الاسلامي في الانتفاضة الفلسطينية – **الفكر الديمقراطي** – نيقوسيا، قبرص – عدد مزدوج 9 ، 10 – ترجمة، عبد المنعم العالم – 1989 ، عن نشرة "Policy Focus" الصادرة عن معهد واشنطن للسياسة في الشرق الادنى – عدد 7 - تشرين أول/اكتوبر1988.
165. سارة (فايز): الحركة الاسلامية في فلسطين، وحدة الايديولوجيا وانقسامات السياسة – **المستقبل العربي** - مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، لبنان – عدد 124 – حزيران/ يونيو1989.
166. سخنيني (عصام): الكيان الفلسطيني 1964 -1974 – **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق - بيروت، لبنان – عدد مزدوج 41 ، 42 – كانون ثاني (يناير) / شباط (فبراير)1975.
167. السطنبولي (فرج): ملاحظات منهاجية حول اجتماعيات الثورة في الوطن العربي، **المستقبل العربي** – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، لبنان – العدد11 - كانون الثاني/ يناير1981.

168. السعيد (رفعت): الإسلام السياسي من التطرف الى مزيد من التطرف - **قضايا فكرية** – دار الثقافة الجديدة - القاهرة ، جمهورية مصر العربية – الكتاب الثامن – تشرين اول/ اكتوبر1989.
169. شفيق (منير): منطلقات أساسية لاستراتيجية الثورة الفلسطينية – **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق – بيروت، لبنان – عدد 17 – كانون الثاني/ يناير1973.
170. العاصمي (يونس): تأثير التيار الديني على الانتفاضة في قطاع غزة – **قضايا فكرية** – الكتاب الثامن – مرجع سابق .
171. عايد (خالد): نشاط حماس العسكري في المرآة الاسرائيلية – **الدراسات الفلسطينية**، فصيلة – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، لبنان – شتاء1993.
172. عبد اللطيف(كمال): حركة التحرر العربي،المفهوم والأهداف الممكنة – **المستقبل العربي** - مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت،لبنان – العدد 119- كانون الثاني / يناير 1989.
173. عبد الرحمن (أسعد): الانتفاضة الفلسطينية/الاسباب، المسار، النتائج والآفاق – **قضايا فكرية** – مرجع سابق – الكتاب السابع – تشرين أول/اكتوبر 1988.
174. عبد الرحمن (خير الدين): الحركات الاسلامية في فلسطين – **شؤون فلسطينية** منظمة التحرير الفلسطينة، مركز الابحاث - نيقوسيا، قبرص - عدد208 – تموز/ يوليو1990.
175. عدوان (كمال)، حديث: فتح ، الميلاد والمسيرة – **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق – بيروت، لبنان – عدد 17 – كانون الثاني/ يناير 1973.
176. عطية (علي سعود): مشكلات الطلبة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة – **المستقبل العربي** – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، لبنان – العدد 1987 – آيار/مايو1989.
177. العلوي (هادي) : القوى الدينية وقضية فلسطين – **قضايا فكرية** – مرجع سابق – الكتاب السادس – نيسان / أفريل 1988.
178. عوض (خليل): جذور الاسلام السياسي في فلسطين - **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق - نيقوسيا، قبرص – عدد مزدوج 227 ، 228– شباط/فبراير، آذار/مارس 1992.
179. الغبرا (شفيق): الانتفاضة الفلسطينية/أسبابها، آلية استمرارها، أهدافها - المستقبل العربي - مرجع سابق – عدد 13 – 1988 .
180. غنطوس (لطف): أثر التكوين الطبقي لأبناء فلسطين في العمل السياسي الفلسطيني، مميزات أحداث 1947-48 / الجزء الثاني- **دراسات عربية** – بيروت، لبنان– عدد 2 – كانون أول/ديسمبر 1965.
181. غليون (برهان): المسائل الراهنة للثورة العربية - **دراسات عربية** - بيروت، لبنان - عدد 2 – كانون أول / ديسمبر1966 .
182. كنفاني (غسان): 36-1939 في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل – **شؤون فلسطينية**– مرجع سابق – بيروت ، لبنان – عدد 6 – كانون الثاني/ يناير1972.
183. لوغران (جان فرانسوا) : الاسلاميون والنضال في الاراضي المحتلة - مترجم لدى مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية . نقلا عن "**رفيو دي سيانس بوليتيك**" – العدد 2 - المجلد 36 - نيسان/أفريل1986.
184. مجهول المصدر .- واقع التنظيمات الدينية الاسلامية في الاراضي المحتلة – دراسة مرقونة تقع في 22 صفحة من القطع الكبير مؤرخة في 1991/12/4، بلا مكان للنشر – وبلا مؤلف.
185. المدهون (ربعي): الحركة الاسلامية في فلسطين (1928 -1987) - **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق - نيقوسيا ، قبرص - عدد 187 - تشرين أول/أكتوبر 1988.
186. مصطفى (هالة): التيار الإسلامي في الأرض المحتلة – **المستقبل العربي** – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، لبنان – العدد113 – تموز/يوليو1988 .
187. مصطفى (هالة): الجهاد الاسلامي في الارض المحتلة – **قضايا فكرية** – مرجع سابق – الكتاب السادس – نيسان/افريل1988.
188. مقصود (كلوفيس): لبنان، السيادة ولبنان، النظام – **شؤون فلسطينية** - منظمة التحرير الفلسطينة – مركز الابحاث - عدد مزدوج50 ، 51 - تشرين الاول/اكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر1975
189. ندوة، أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي: خالد الحسن وجورج حبش – **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق – عدد 4 – أيلول/سبتمبر1971.
190. ندوة، أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني، الحلقة الثانية: أبو إياد ونايف حواتمة – **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق – بيروت ، لبنان – عدد 5 – تشرين الثاني/نوفمبر1971.
191. ندوة، احاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي: سامي عطاري وعبدالوهاب الكيالي- **شؤون فلسطينية** – مرجع سابق – بيروت، لبنان عدد7 - آذار/مارس1972.

192. ياغي (حياة ملحس): مشكلات اللاجئين في مخيمات الاردن كما يراها ابناؤهم في معهد تدريب عمان التابع لوكالة الغوث – **شؤون فلسطينية** مرجع سابق – بيروت، لبنان - عدد مزدوج – 53 ، 54 – كانون ثاني/يناير، شباط/فبراير1976. والمقالة ملخص رسالة جامعية قدمتها الكاتبة لنيل شهادة الماجستير في الجامعة الاردنية.

سابعا: المجلات

193. **"إلى الامام"** المجلة التابعة للجبهة الشعبية – القيادة العامة – العدد 2189 / 21 – 27 / 5 / 1993. دراسة للشيخ **بسام جرار** بعنوان "زوال "إسرائيل" في القرآن الكريم، نبوءة؟ أم صدف رقمية؟!".
194. مجلة **"الدعوة"** –مجلة الاخوان المسلمون- عدد 115 - أيلول/ سبتمبر 1986 – مقابلة مع المرشد العام **حامد أبو النصر**.
195. مجلة **"سوراقيا"** – شركة سوراقيا المحدودة – لندن، المملكة المتحدة – العدد 453 -1992/4/20 مقالة لـ: **محمد نجيب** بعنوان: " فصيل "الامير" وفصيل "الزعيم" ".
196. مجلة **"الشراع"** اللبنانية– 1991/7/1.
197. مجلة **"الطليعة الاسلامية"** – عدد 16 – مقالة بعنوان : "هل يبدأ الفلسطينيون طريق الجنة؟"– حزيران/ يونيو 1984.
198. **"فلسطين الثورة"** – المجلة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية – عدد804 - 8 تموز/يوليو 1990. مقالة بعنوان: " لكي لا تضيع الحقيقة: ردنا على الحماسيين ".
199. مجلة **"فلسطين المسلمة"** – شهرية – لندن ، المملكة المتحدة – شباط/فبراير1993.
200. مجلة **"فلسطين المسلمة"** – نفس المرجع – آذار/مارس 1994. مقالة لـ: **خلدون محمد** بعنوان: "الخط الثالث" في فتح ... من هو وهل يصنع مستقبل الحركة؟
201. مجلة **" فلسطين المسلمة "**– نفس المرجع – تشرين ثاني/نوفمبر1994 .
202. مجلة **"فلسطين المسلمة"** – نفس المرجع– شباط/فبراير1995 .
203. مجلة **"فلسطين المسلمة"** – نفس المرجع – كانون أول/ديسمبر1995 -مقابلة مع **زوجة فتحي الشقاقي** .
204. مجلة **"فلسطين المسلمة"** – نفس المرجع – العددان، تموز/ يوليو و آب/ أغسطس1998.حلقتين للمهنس **إبراهيم غوشة** بعنوان: "الجذور التاريخية لكل من حركة فتح وحركة حماس والعلاقة بينهما".
205. **الهدف**، مجلة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – عدد 41 – 9 / 5 / 1970.
206. مجلة **"الوسط"** – أسبوعية – لندن – 6 / 11 / 1995 – مقابلة مع **فتحي الشقاقي**.

ثامنا: الصحف والتقارير

207. صحيفة **"الانباء"** الكويتية– 8 / 10 / 1988 – مقابلة مع **خليل القوقا** في أول حوار يجري مع حركة "حماس".
208. صحيفة **"الاهرام القاهرية"**– 8 / 12 / 1987 – مقالة لـ: **فهمي الهويدي** بعنوان: "هؤلاء الاصوليون في الاراضي المحتلة".
209. صحيفة **"حداشوت"** الاسرائيلية – 15 / 11 / 1989 – مقالة بعنوان: "حماس والشيخ أحمد ياسين: البنية التنظيمية لحماس".
210. صحيفة **"الحياة"** – لندن – 27 / 1 / 1995 – مقالة لـ: **حمد سعيد الموعد** بعنوان: "المصادر الفكرية لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين".
211. صحيفة **"الخليج"** الاماراتية: مقابلة مع الشيخ **عبد العزيز عودة** – 2/ 4/ 1989.
212. صحيفة **"الخليج"** الاماراتيه – 27 / 8 / 1989 – مقابلة مع **فتحي الشقاقي**.
213. صحيفة **"السبيل"** الاردنية – أسبوعية – عدد 103 – 31 / 10 / 1995.
214. صحيفة **"السفير"** اللبنانية – 30 / 3 / 1989 – مقالة لـ : **خالد عايد** بعنوان " الخريطة السياسية للمناطق المحتلة في ضوء مسار الانتفاضة ".
215. صحيفة **"العرب اليوم"** الاردنية : دفاعا عن الحقيقة – أربع حلقات كتبها **أبو علي مصطفى** الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ابتداء من 27 / 6 / 1998.
216. صحيفة **"علهمشمار** " الاسرائيلية – 1990/4/20 – مقالة بعنوان: " الجهاد الاسلامي ".
217. صحيفة **"اللواء"** الاردنيه – 3 / 10 / 1990 – مقابلة مع **فتحي الشقاقي**.
218. صحيفة **"المدينة المنورة"** السعودية: مقابلة مع **خالد الحسن** في 26 / 11 / 1971.
219. صحيفة **"النهار"** اللبنانية: مقال لـ، **سمير فرنجية** بعنوان: "المقاومة الفلسطينية فشلت في تثوير المخيمات وفي استقطاب الجماهير العربية معها ضد الانظمة " – 26 / 10 / 1971.
220. تقرير وكالة الصحافة الفرنسية – 29 / 10 / 1987.

221. القناة الاولى للتلفزة الاسرائيلية – ندوة مفتوحة – الساعة (6.30 مساء – 7) – 25 / 1 / 1995.